



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

شَاح

ابن طولون

تكملة

الفتحية ابن تيمية ما ألفت

تأليف

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن طولون مؤلف الفتحة ابن تيمية
تكملة للفتحية سنة ١٣١١ هـ

تمت في دمشق

الشيخ العلامة الفقيه تاج الدين محمد بن عبد الله بن طولون

المجلد الثاني

مطبوعات

مركز الدراسات والبحوث

بمقر جامعة دمشق

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ابن طولون على الفيه ابن مالک

کاتب:

محمد بن علی ابن طولون

نشرت فی الطباعة:

دار الکتب العلمیه

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٨	شرح ابن طولون على الفيه ابن مالك المجلد ٢
٨	اشارة
٨	اشاره
١٠	أبنيه المصادر
١٠	اشاره
٢٦	أبنيه أسماء الفاعلين والصفات المشبهه بها
٣٦	الصفه المشبهه باسم الفاعل
٤٥	التعجب
٦٠	نعم وبئس وما جرى مجراهما
٧٤	أفعل التفضيل
٨٦	النعته
٩٩	التوكيد
١١٧	العطف
١٢٤	عطف النسق
١٥٢	البدال
١٦٠	النداء
١٨١	فصل فى تابع المنادى
١٨١	اشاره
١٩١	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
١٩٦	أسماء لازمت النداء
١٩٩	الاستغاثه
٢٠٣	الندبه
٢١٠	الترخيم

٢٢٢	الاختصاص
٢٢٥	التحذير والإغراء
٢٣٣	أسماء الأفعال والأصوات
٢٤٤	نونا التوكيد
٢٥٩	ما لا ينصرف
٢٩٩	إعراب الفعل
٣٣٤	عوامل الجزم
٣٥٨	فصل «لو»
٣٥٨	اشاره
٣٦٥	أما ، ولولا ، ولوما
٣٧٣	الإخبار بالذى والألف واللام
٣٨٤	العدد
٤٠٦	كم وكأين وكذا
٤١٢	الحكاية
٤٢٠	التأنيث
٤٣٣	المقصور والممدود
٤٣٨	كيفية تشبيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا
٤٥٤	جمع التكسير
٥٠٢	التصغير
٥٢٤	النسب
٥٥٢	الوقف
٥٧١	الإمالة
٥٨٧	التصريف
٦١٨	فصل فى زياده همزه الوصل
٦١٨	اشاره
٦٢٦	الإبدال

٦٥٨	فصل فى إبدال الواو من الياء والعكس
٦٦٠	فصل فى اجتماع الواو والياء وقلبهما ألفا وقلب النون ميما
٦٧٤	فصل فى نقل الحركه إلى الساكن قبلها
٦٨٧	فصل فى إبدال فاء الافتعال تاء ، وتاء الافتعال طاء ودالا
٦٩٠	فصل فى أنواع من الحذف
٦٩٠	إشاره
٦٩٥	الإدغام
٧٠٨	الخاتمه
٧١٢	الفهرس
٧١٢	فهرس شواهد القرآن الكريم
٧٦١	فهرس الحديث النبوى الشريف
٧٦٥	فهرس آثار الصحابه
٧٦٦	فهرس الأمثال والأقوال المأثوره
٧٧٦	فهرس شواهد الشعر
٨٠٥	فهرس شواهد الرجز
٨١١	فهرس الأعلام
٨٣٣	فهرس القبائل والطوائف
٨٣٦	فهرس البلدان والمواضع
٨٤١	فهرس الكتب المذكوره فى النص
٨٤٥	فهرس المصادر والمراجع
٩٠٣	فهرس محتويات الجزء الثانى
٩١٠	تعريف مركز

سرشناسه: ابن طولون، محمد بن علی، ۸۸۰ - ۹۵۳ق.

عنوان و نام پدیدآور: شرح ابن طولون علی الفیه ابن مالک / تألیف ابی حمدالله شمس الدین محمد بن علی بن طولون
الدمشقی الصالحی؛ تحقیق و تعلیق الدكتور عبدالحمید جاسم محمد الفیاض الکیسی

مشخصات نشر: بیروت: دارالکتب العلمیه، ۱۴۲۳ق.

مشخصات ظاهری: ۲ ج.

موضوع: زبان عربی -- نحو

توضیح: «شرح ابن طولون علی الفیه ابن مالک»، تألیف محمد بن علی بن طولون دمشقی (متوفی ۹۵۳ق)، از جمله شروح ارزشمند بر کتاب الفیه ابن مالک است که با تحقیق و پاورقی عبدالحمید جاسم محمد فیاض کیسی، در دو جلد منتشر شده است.

شارح، انگیزه نگارش کتاب را پاسخ به درخواست برخی دوستان در نگارش شرح الفیه دانسته است.

شیوه نگارش کتاب بدین ترتیب است که ابتدا با عبارت «ثم قال رحمه الله تعالی» یک یا دو بیت از اشعار الفیه را ذکر کرده و سپس به شرح آن پرداخته است.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني والثلاثون

أبنيه المصادر

إشاره

ثم قال رحمه الله تعالى :

أبنيه المصادر /

فعل قياس مصدر المعدى

من ذى ثلاثه كرد ردّا

وفعل اللّازم بابه فعل

كفرح وكجوى وكشلل

وفعل اللّازم مثل قعدا

له فعول باطراد كغدا

اعلم أنّ الفعل الماضى ثلاثى ومزید ، فالثلاثى أربعه أقسام : متعدّ ، ولازم مكسور العين ، ولازم مفتوح العين ، ولازم مضموم العين .

وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

فعل قياس ...

البيت يعنى : أنّ مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى (على) (١) «فعل» بسكون العين .

وشمل قوله : «المعدى» ، «فعل» المفتوح العين ، نحو «ضرب ضربا» و «فعل» المكسور (٢) العين ، نحو «فهم فهما» ، والمعتلّ الفاء ، نحو «وعد وعدا» ، والمعتلّ العين ، نحو «باع بيعا» ، والمعتلّ اللّام ، نحو «رمى رميا» ، والمضاعف ، نحو «ردّ ، ردّا» (٣) .

ثم أشار إلى الثانى بقوله :

وفعل اللّازم ... البيت

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكدوى : ٢١٦ / ١.
- ٢- فى الأصل : المكسوره. انظر شرح المكدوى : ٢١٦ / ١.
- ٣- فى الأصل : ر. انظر شرح المكدوى : ٢١٦ / ١.

يعنى : أنّ الفعل اللّازم المكسور العين - قياس مصدره يأتى على «فعل» بفتح العين ، ويستوى فى ذلك الصّحيح ك- «فرح فرحا» ، والمعتلّ اللّام ، ك- «عمى عمى» ، والمضاعف ، ك- «شّل شللا» (١).

ثمّ أشار إلى الثّالث بقوله :

وفعل اللّازم ...

البيت

يعنى : أنّ فعل اللّازم يأتى مصدره على «فعول» ، واستوى فى ذلك الصّحيح / ، نحو «قعد قعودا» ، والمعتلّ العين ، نحو «حال حؤولا» ، والمعتلّ اللّام ، نحو «سما سموا» (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ما لم يكن مستوجبا فعلا

أو فعلا فادر أو فعلا

فأول لذي امتناع كأبى

والثانى للذى اقتضى تقلبا

للدا فعال أو لصوت وشمل

سيرا وصوتا الفعيل كصهل

أطراد «فعول» فى «فعل» اللّازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجبا لأحد الأوزان المذكوره ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ما لم يكن مستوجبا ...

البيت (٣)

فذكر فيه ثلاثه أوزان ، وسيدكر رابعا بعد ، وهى : «فعال - بكسر الفاء - ، وفعلان - بفتح الفاء والعين - ، وفعال - بضمّ الفاء -».

ثمّ بين معانى الأفعال التى تستحقّ هذه الأوزان ، فقال :

فأول لذي امتناع كأبى

١- فى الأصل : شلا. انظر شرح المكودى : ٢١٧ / ١ . قال المرادى (٣ / ٣٠): «أطلق الناظم فى «فعل» اللزوم ، وينبغى أن يقيد بالألا يكون لونا ، لأن «فعله» هو الغالب فىه ك- «الشهله ، والسمره». انتهى. واستثنى فى التوضيح ما دل على حرفه أو ولايه ، فقياسه : «الفعاله» ، ومثل للثانى فقال : «كولى عليهم ولايه» ، ولم يمثل للأول استثناء بالثانى ، لأن الولايه فى معنى الحرف. انظر التصريح على التوضيح : ٧٣ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٥ / ٢.

٢- قال المرادى (٣ / ٣١): «يستثنى أيضا من «فعل» اللزوم ما دل على حرفه وشبهها ، فإن الغالب فى مصدره «فعاله» نحو «تجر تجاره ، وأمر إماره». انتهى. وذكر ابن عصفور أن «فعاله» مقيس فى الولايه والصناعه ، نحو «الإماره ، والخلافه ، والخياطه ، والتجاره». انظر المقرب : ١٣١ / ٢ ، شرح المرادى : ٣١ / ٣ ، شرح الأشمونى : ٣٠٦ / ٢.

٣- فى الأصل : البيت. مكرر.

يعنى ب- «الأول»: «فعالاً»، وهو مصدر مَطرَد في «فعل» اللّازم، الدّالّ على الامتناع، نحو «أبى إباء، ونفر نفارا، وفرّ فرارا». وقوله:

والثّانى للذى اقتضى تقلّبا

يعنى ب- «الثّانى»: «فعالنا»، وهو أيضا مصدر «فعل» اللّازم، الدّالّ على التّقلّب والاضطراب، نحو «لمع لمعانا، وجال جولانا، وغلت القدر غليانا».

وقوله: «للدّاء فعال». هذا هو الوزن الثّالث، وهو «فعال»، وهو مصدر مَطرَد في «فعل» (اللازم) (1) الدّالّ على الدّاء والمرض، نحو «سعل سعالا /، وزكم زكاما».

وأراد: «للدّاء» بالمدّ، فقصره ضروره.

ثمّ قال: «أو لصوت»، يعنى: أنّ «فعالاً» يكون أيضا مَطرَدا في «فعل» اللّازم، الدّالّ على الصّوت، نحو «نعق نعاقا (2)، ويعرت الشّاه يعارا (3)، ورغا البعير رغاء (4)»، ف- «فعال» (5) يكون على هذا ل- «فعل» (6) الدّالّ على (الدّاء، ول «فعل» الدّالّ على) (7) الصّوت.

وقوله:

وشمل

سيرا وصوتا الفعيل كصهل

هذا هو الوزن الرّابع، وهو «فعيل»، ويكون مصدرا مَطرَدا في «فعل» اللّازم، الدّالّ على السّير، نحو «ذمل ذميلا (8)، ورسم رسيما» (9)، والدّالّ على الصّوت، نحو «صهل صهيلا» (10)، وهذا معنى قوله: «وشمل سيرا وصوتا».

ص: ٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢١٧ / ١.

٢- يقال: نعق الراعى بالغنم نعاقا: صاح بها وزجرها. انظر اللسان: ٤٤٧٦ / ٦ (نعق).

٣- أى: صاحت. انظر اللسان: ٤٩٦٢ / ٦ (يعر).

٤- أى: صوت. انظر اللسان: ١٦٨٤ / ٣ (رغا).

٥- فى الأصل: ففعل. انظر شرح المكودى: ٢١٧ / ١.

٦- فى الأصل: للفعيل. انظر شرح المكودى: ٢١٧ / ١.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢١٧ / ١.

٨- الذميل: ضرب من سير الإبل، وقيل: هو السير اللين ما كان، وقيل: هو فوق العنق. انظر اللسان: ١٥١٦ / ٣ (ذمل)، حاشيه

الصبان : ٣٠٥ / ٢ .

٩- الرسيم من سير الإبل فوق الذميل ، وقد رسم يرسم - بالكسر - رسيما ، ولا يقال : أرسم. انظر اللسان : ٣ / ١٦٤٧ (رسم) ، ٣ ،
١٥١٦ / (ذمل).

١٠- الصهيل : صوت الفرس ، وقال ابن سيده : الصهيل من أصوات الخيل ، وفرس صهال : كثير الصهيل. انظر اللسان : ٤ /
٢٥١٧ (صهل) ، حاشيه يس : ٧٤ / ٢ .

و «شمل» فيه لغتان : «شمل يشمل» - بفتح العين في الماضي ، وضَمّها في المضارع - ، و «شمل يشمل» - بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع - وهى الفصحى ، إلا أنه ينبغي أن تضبط هنا بالفتح صوتنا (١) من السناد ، وهو : اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

فعوله فعاله لفعلا

كسهل الأمر وزيد جزلا

هذا إشاره إلى الرابع ، وهو «فعل» - المضموم العين - ، فذكر أنه لا يكون إلا لازما ، ويطرّد فى مصدره وزنان :

الأول : فعوله ، نحو «سهوله ، وصعوبه».

والثانى : فعاله / ، نحو «جزاله (٣) ، ونظافه».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما أتى مخالفا لما مضى

فبابه الثقل كسخط ورضى

يعنى : أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى - فهو منقول سماعا عن العرب.

وفهم منه : أن جميع ما تقدّم من المصادر مقيس.

وفهم منه أيضا : أن مصادر الثلاثى أتت على غير قياس ، وذكر منها مصدرين :

- «سخطا» ، وهو مصدر «سخط» ، وقياسه «سخط» - بفتح (السين و) (٤) الخاء - وقد جاء كذلك (٥).

ص: ٦

١- فى الأصل : صوتا. انظر شرح المكودى : ٢١٧ / ١.

٢- وهو سناد التوجيه ، فإن كانت الضمه مع الكسره لم يكن سنادا - كما ذكره التبريزى ، وإن جاءت الفتحة مع إحداهما فهو سناد عند الخليل ، وكان سعيد بن مسعده لا يراه سنادا لكثرتة فى أشعار العرب. انظر الوافى فى العروض والقوافى للخطيب التبريزى : ٢٤٦ ، مفتاح العلوم للسكاكى : ٢٧٢ ، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : ١٦٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢١٧ / ١.

٣- قال الزمخشري : ومن المجاز رجل جزل : ذو عقل ورأى ، وقد جزل ، وما أبين الجزاله فيه ، وقد استجزلت رأيك في هذا الأمر ، وهو جزل العطاء وله عطاء جزل وجزيل وأجزل عطيته ، وأجزل له في العطاء. انظر أساس البلاغه : ٥٩ (جزل) ، تاج العروس : ٢٥٦ / ٧ (جزل) ، اللسان : ١ / ٦١٨ (جزل).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢١٨.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٤ ، شرح المكودي : ١ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٢ ، إعراب الألفيه : ٤ ، إرشاد الطالب النبيل : (٥ / ب).

- و «رضى» ، وقياسه «رضى» بفتح الزاء (١) -.

وفهم من قوله : «كسخط» فى إتيانه بكاف التشبيه : أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغير ذى ثلاثه مقيس

مصدره كقدّس التّقدّيس

لما فرغ من مصادر الثلاثىّ شرع فى بيان المزيد ، فقال : إنّ غير الثلاثىّ من الأفعال له مصدر مقيس ، غير متوقّف على السّماع.

وشمل قوله : «غير ذى ثلاثه» الرباعىّ الأصول ، نحو «دحرج» ، والمزيد على الرباعىّ ، (نحو «أحرنجم» ، والمزيد على الثلاثىّ) (٣) ، نحو «استخرج».

وله أبنيه كثيره ، وبدأ منها ب- «فعل» فقال : «كقدّس التّقدّيس».

يعنى : أنّ «فعل» (٤) المشدّد العين ، نحو «قدّس» يأتى مصدره على «تفعيل» ، نحو «قدّس تقدّيسا ، وعلمّ تعليما».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وزكّه تزكيه وأجملا

إجمال من تجمّلا تجمّلا /

هذا البيت اشتمل على ثلاثه أفعال بمصادرهما ، وكلّها من الثلاثىّ المزيد فيه :

ص: ٧

١- انظر التصريح على التوضيح : ٧٤ / ٢ ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٢ ، شرح المكودى : ١ / ٢١٨ ، إرشاد

الطالب النبيل : (٥ / ب) ، إعراب الألفيه : ٤.

٢- وذلك كقولهم فى «فعل» المفتوح العين المتعدى : «جحده جحودا ، وشكره شكورا وشكرانا» والقياس : «جحدا وشكرا» ،

وقالوا : «جحدا» على القياس ، وكقولهم فى «فعل» المفتوح العين القاصر : «مات موتا ، وفاز فوزا ، وحكم حكما ، وشاخ

شيخوخه ونم نيمه ، وذهب ذهابا» بفتح الذال المعجمه ، والقياس فيها : «فعل» وكقولهم فى «فعل» المكسور العين المتعدى :

«علم علما» بكسر العين ، والقياس فتحها ، وكقولهم فى «فعل» المكسور العين القاصر : «رغب رغبه» بزياده الواو والتاء ،

والقياس : «رغبا» ، وكقولهم فى «فعل» المضموم العين : «حسن حسنا ، وقبح قبحا» ، بضم أولهما وسكون ثانيهما ، وقياسهما :

«الفعله». فهذه نبذه من المصادر ، وهى كثيره لا تكاد تنضب ، وذكر فى التسهيل منها تسعه وتسعين مصدرا. انظر التصريح على

التوضيح : ٧٤ / ٢ ، التسهيل : ٢٠٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٦١٨ / ٢ ، شرح دحلان : ١١٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢٢٢٢ / ٤ ، ٢٢٢٣ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودي : ٢١٨ / ١ .

٤- في الأصل : الفعل. انظر شرح المكودي : ٢١٨ / ١ .

الأوّل : «زكّه» ، وهو أمر من «زكّي» ، ومصدره يأتي على «تزكيه» ، ومثله «نمّي تنميه».

الثّاني : «أجمل» ، وهو أمر من «أجمل» ، ومصدره يأتي على «إجمال» ومثله «أكرم إكراما ، وأعطى إعطاء».

الثّالث : «تجمل» (وهو) (١) فعل ماض ، ومصدره يأتي على «تفعل» ، ومثله «تكلم تكلمًا ، وتعلّم تعلّمًا».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واستعدّ استعاذه ثمّ أقم

إقامه وغالبا ذا التّاء لزم

ذكر في هذا البيت فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد :

الأوّل : «استعدّ» ، وهو فعل أمر من «استعاذ» ، ومصدره يأتي على «استعاذه» ، ومثله «استقام استقامه».

الثّاني : «أقم» ، وهو فعل أمر من «أقام» ، ومصدره يأتي على «إقامه» ، ومثله «أجاز إجازته».

وقوله : «وغالبا» ذا التّاء لزم الإشاره للفعلين معا ، وإنّما أفردته على إرادته ما ذكر ، وإنّما لزمته (٢) التّاء ، لأنّ «استعاذه» أصلها «استعواذا» ، و «إقامه» ، أصلها «إقواما» ، فنقلت حركة الواو فيها إلى السّياكن ، وانقلب الواو ألفا ، وحذفت إحدى الألفين ، وعوّض منها التّاء.

وفهم من قوله : «غالبا» أنّها تحذف في غير الغالب (٣) ، كقول بعضهم : «أرى (٤) إراء» (٥) و «استفاه استفاهها» (٦)(٧).

ص : ٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢١٩ / ١.

٢- في الأصل : ألزمت. انظر شرح المكودي : ٢١٩ / ١.

٣- قال ابن عصفور : وحذفها شاذ نحو قوله تعالى (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) وظاهر كلام سيويّه جوازه ، قال : «وإن شئت لم تعوض». وقال الفراء : لا- يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضا من التّاء ، نحو «إقام الصلاة». انظر المقرب : ٢ / ١٣٥ ، الكتاب : ٢ / ٢٤٤ ، معاني الفراء : ٢ / ٢٥٤ ، شرح المرادي : ٣ / ٣٣.

٤- في الأصل : وأرى. انظر شرح المكودي : ٢١٩ / ١.

٥- حكاه الأَخفش. وحكى أيضا من قولهم : «أجاب إجابا». انظر شرح الأشموني : ٢ / ٣٠٧ ، شرح دحلان : ١١١ ، شرح ابن الناظم : ٤٣٦.

٦- أى : اشتد أكله بعد قلبه. انظر اللسان : ٥ / ٣٤٩٤ (فوه).

٧- انظر شرح المكودي : ٢١٩ / ١.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وما يلي الآخر مدّ وافتحا

مع كسر تلو الثّان ممّا افتتحا

بهمز وصل كاصطفى وضمّ ما

يربع فى أمثال قد تلملما

هذا ضابط فى مصدر كلّ فعل افتتح بهمزه الوصل ، يعنى : أنّ الحرف المتّصل به الحرف الآخر من الفعل ، إذا كان الفعل مفتتحا بهمزه الوصل - مدّه وافتح ما قبل المدّه ، فينشأ من ذلك الألف ، ثمّ تكسر تلو الحرف (١) الثّانى من الفعل ، وهو الحرف الثّالث ، ثمّ مثل ذلك بقوله : «كاصطفى» ، (فتقول : «اصطفى» (٢) اصطفاء» و «انطلق انطلاقاً». ثمّ قال :

وضمّ ما

يربع فى أمثال قد تلملما

يعنى : أنّ مصدر «تفعل» يضمّ فيه رابع الفعل ، فيصير مصدرا ، نحو «تلملم تلملما» ، ومثله «تدحرج تدحرجا ، وتنفس تنفّسا».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فعال (٣) أو فعلة

لفعللا

واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

يعنى : أنّ «فعلل» يأتى مصدره على «فعال» ، وعلى «فعلة» نحو «دحرج دحرجا ، ودحرجه».

وفهم منه : أنّ مصدر الملحق ب- «فعلل» كمصدر «فعلل» ، نحو «جلبب وحوقل» ، فتقول : «جلبب جلبابا وجلببه ، وحوقل حيقالا وحوقله».

إلّا أنّ المقيس منهما «فعلة» دون «فعال» ، وقد نبّه على ذلك بقوله :

واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

وجعلهما فى التّسهيل مقيسين معا (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

لفاعل الفاعل والمفاعله

وغير ما مرّ السّماع عادله

ص : ٩

١- في الأصل : الفعل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٠.

٣- في الأصل : فعلا له. انظر الألفيه : ٩٨.

٤- قال ابن مالك في التسهيل (٢٠٦): «ومصدر «فعلل» والملحق به : بزياده هاء التأنيث في آخره ، أو بكسر أوله وزياده ألف قبل

آخره». وانظر : شرح المكودي : ١ / ٢٢٠.

يعنى : أن «فاعل» له مصدران ، وهما : «الفعال» و «المفاعله» ، نحو «قاتل قتالا ومقاتله» ، وخاصم (١) خصاما ومخاصمه». وقوله :

وغير ما مرَّ السَّماع عادله

يعنى : أن ما تقدّم من مصادر غير الثلاثي هو (٢) القياس ، وما جاء على خلافه عادله السِّماع ، أى : صار عدديلا له ، ومما جاء من ذلك قول الزجاج :

١٥٢- * باتت تنزى دلوها تنزياً* (٣)

وقياس مصدر «نزى» : «تنزیه» ، مثل «زكى تركيه».

ومن ذلك «كذاب» فى مصدر «كذب» ، وقياسه «تكذيب».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعله لمرّه كجلسه

وفعله لهيئه كجلسه

يعنى : أنك إذا أردت المرّه الواحده من مصدر الثلاثي أتيت ب- «فعله» - بفتح الفاء ، وسكون العين - ، نحو «جلس جلسه» ، وضرب ضربه» ، وإذا أردت الهيئه أتيت ب- «فعله» - بكسر الفاء - ، نحو «جلس جلسه».

وقد يكون بناء المصدر على «فعله» ك- «رحمه» ، وعلى «فعله» ، ك- «ذربه» (٤) ،

ص : ١٠

١- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٠.

٢- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٠.

٣- من الرجز ، ولم أعر على قائله : وبعده : كما تنزى شهله صبيًا ويروى : «فهى» بدل «باتت» ، ويروى أيضا : «وهى» و «هى» بدل «باتت» ، ويروى : بات ينزى دلوها تنزياً تنزى : من التنزیه وهى رفع الشىء إلى أعلى. الشهله : العجوز الكبيره. شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدى امرأه ترقص صبيًا ، وخص الشهله لأنها أضعف من الشابه ، فهى تنزى الصبي باجتهاد. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٢٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٥٧١ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٦٣٤ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٥٨ ، الخصائص : ٢ / ٣٠٢ ، المنصف : ٢ / ١٩٥ ، شرح ابن الناظم : ٤٣٨ ، اللسان (شهل ، نزا) ، المقرب : ٢ / ١٣٤ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٣٠٧ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٥ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٣٧ ، شواهد الشافيه : ٦٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩٠٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٠٢ ، أوضح المسالك : ١٦٣.

٤- فى الأصل : كزربه. راجع شرح الأشموني : ٢ / ٣١٠، والذريه : هى الحده فى الشىء ، يقال : رجل ذرب ، أى : حاد. انظر حاشيه الصبان : ٢ / ٣١٠، وراجع اللسان : ٣ / ١٤٩٢ (ذرب).

فلا يكون لحاق التاء دلالة على المرّه (١)، ولا على الهيئه، إلّا بقرينه تدلّ على ذلك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فى غير ذى الثلاث بالتّاء المرّه

وشدّ فيه هيئه كالخمره

يعنى : أنّ مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرّه ألحقت / التّاء بمصدره القياسىّ ، فتقول فى نحو «أكرمه إكراما» إذا أردت المرّه : «إكرامه» ، وفى نحو «انطلق انطلاقا» : «انطلاقه» ، فلو كان المصدر من ذلك (٢) مبتيا على التّاء فى نحو «زكىّ تركيه ، واستعاذ استعاذه» لم يدلّ على المرّه فيه إلّا بقرينه ، نحو «زكىّ تركيه واحده».

وأما الهيئه فلم تستعمل من المزيد إلّا على وجه الشّدوذ ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وشدّ فيه هيئه كالخمره

يعنى : أنّه قد جاءت الهيئه على «فعله» فى مصدر غير الثلاثىّ ، كقولهم : «خمره» ، وهو من «اختمرت المرأه إذا لبست الخمار» (٣) ، ومثله «العّمّه» من «اعتّم» و «القمصه» من «تقمّص» ، و «التّقبه» من «انتقب» (٤).

ص: ١١

١- فى الأصل : المرأه. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢١.

٢- فى الأصل : من غير ذلك. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢١.

٣- انظر اللسان : ٢ / ١٢٦١ (خمر) ، شرح المكودى : ١ / ٢٢١.

٤- انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢١.

الباب الثالث والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

كفاعل (١) صغ اسم فاعل

إذا

من ذى ثلاثه يكون كغذا

وهو قليل فى فعلت وفعل

غير معدى ...

الفعل على قسمين : ثلاثى وغير ثلاثى ، والثلاثى بالنظر إلى هذا الباب ثلاثه أنواع : مفتوح العين (مطلقا) (٢) ، ومكسور العين متعدي ، فهذا هو القسم الأول ، ومكسور العين لازم ، وهو القسم الثانى ، ومضموم العين ، ولا يكون إلّا لازما ، (وهذا هو القسم الثالث) (٣).

وقد / أشار إلى الأول بقوله :

كفاعل صغ ...

البيت المراد بقوله : «كفاعل» هذا الوزن الذى على صيغه «فاعل» ، والمراد باسم الفاعل : الذى هو صفة داله على فاعل ، جاريه فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها ، سواء كان على وزن «فاعل» كـ- «ضارب» ، ومنه : «غاد» ، أو على غيره ، كـ- «مكرم» ، ومدحرج (٤).

وشمل قوله : «من ذى ثلاثه» جميع أنواع الفعل ، ثم أخرج «فعل» اللّازم و «فعل» ، ولا يكون إلّا لازما ، بقوله :

وهو قليل (فى) (٥) فعلت وفعل

غير معدى

- ١- فى الأصل : لفاعل. انظر الألفيه : ٩٨.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٢٢ / ١.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٢٢ / ١.
- ٤- انظر شرح المكودى : ٢٢٢ / ١ ، التسهيل : ١٣٦ ، شرح الأشمونى : ٢٩٢ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٤.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ٩٩.

«هو»: ضمير عائذ على «فاعل» فى البيت الذى قبله ، يعنى : أن «فاعلا» قليل فى اسم الفاعل من «فعل» المضموم العين ، و «فعل» المكسور (١) العين اللازم ، نحو «فره (٢) العبد فهو فاره (٣) ، وسلم فهو سالم».

وفهم (منه) (٤): أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثى ، وهو ثلاثه أنواع : مفتوح العين متعدّد ، نحو «ضرب فهو ضارب» ، وغير متعدّد ، نحو «قعد فهو قاعد» ، ومكسور العين (٥) متعدّد ، نحو «شرب فهو شارب».

و «غذا» يحتمل أن يكون من «غذوت الصبى باللبن» أى : ربّيته (به) (٦) ، فيكون / متعدّيا ، ويحتمل أن يكون بمعنى : «غذا الماء» أى : سال (٧) ، فيكون لازما.

والمراد بالقليل هنا : الشاذّ ، ولذلك قال بعد : «بل قياسه فعل».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بل قياسه فعل

وأفعل فعلان نحو أشر

ونحو صديان ونحو الأجهر

هذا إشاره إلى النوع الثانى من (٨) المثالين ، فذكر لاسم الفاعل من «فعل» اللّمازم : ثلاثه أوزان : «فعل ، وأفعل ، وفعالان» ، وتجوّز فى إطلاق اسم الفاعل عليها ، وإنّما هى صفات مشبّهه باسم الفاعل.

ولمّا كان كلّ واحد من هذه الأوزان يختصّ بمعنى فى الفعل يقتضيه تبه على ذلك بالمثل فقال :

نحو أشر

ونحو صديان ونحو الأجهر

ص: ١٣

١- فى الأصل : المكسوره. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٢.

٢- فى الأصل : فوه. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٢.

٣- فى الأصل : فوه. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٢ ، أى : حاذق. انظر : اللسان : ٥ / ٣٤٠٦ (فره) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٨.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٢.

٥- فى الأصل : ومكسور العين. مكرر.

- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٢ ، وانظر اللسان : ٥ / ٣٢٢٣ (غذا).
- ٧- يقال : غذا الماء يغذو إذا مر مرا مسرعا. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٢٤ (غذا).
- ٨- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٢.

ف- «فعل» للأعراض ، نحو «فرح فهو فرح ، وأشر فهو أشر» (١) ، و «فعلان» للامتلاء ، وحراره البطن ، نحو «غرث فهو غرثان (٢) ، وصدى فهو صديان (٣)» ، و «أفعل» للخلق والألوان ، نحو «حمر فهو أحمر ، وجهر فهو أجهر» (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل اولى وفعيل بفعال

كالضخم والجميل والفعل جمل

وأفعل فيه قليل وفعل

وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

هذا إشاره إلى النوع الثالث ، فذكر أنّ الأولى ب- «فعل» / - مضموم العين - «فعل» - بسكونها - ، نحو «سهل الأمر فهو سهل ، وضخم فهو ضخّم» ، و «فعيل» نحو «ظرف فهو ظريف ، وجمل فهو جميل».

وفهم من قوله : «أولى» أنّ اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين ، وهو المتبّه عليه بقوله :

وأفعل (٥) فيه قليل وفعل

يعنى : أنّ اسم الفاعل من «فعل» - مضموم العين - قد يأتي على وزن «أفعل» ، نحو «حرش (٦) فهو أحرش» (٧) ، وعلى وزن «فعل» ، نحو «بطل فهو بطل (٨) ، وحسن فهو حسن».

ص : ١٤

-
- ١- أى : بطر ، وكفر النعمه فلم يشكرها. انظر المصباح المنير : ١ / ١٥ (أشر) ، اللسان : ١ / ٨٤ (أشر) ، إعراب الألفيه : ٧٦.
 - ٢- أى : جائع. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٣١ (غرث) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢٢٢.
 - ٣- أى : عطشان. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٢١ (صدى).
 - ٤- الأجر من الرجال : الذى لا يبصر فى الشمس. انظر اللسان : ١ / ٧١١ (جهر) ، حاشيه ابن حمدون : ١ / ٢٢٢ ، إعراب الألفيه : ٧٦.
 - ٥- فى الأصل : وفعل. انظر الألفيه : ٩٩.
 - ٦- فى الأصل : جرجس. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣.
 - ٧- فى الأصل : أجرمش. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣. والأحرش من الدنانير : ما فيه خشونه لجذته ، وضب أحرش : خشن الجلد كأنه محرز ، وقيل : كل شىء خشن فهو أحرش. انظر اللسان : ٢ / ٨٣٤ (حرش).
 - ٨- فى الأصل : أبطل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣.

وفهم من تنصيصه على القلّه في «أفعل»، و «فعل»: أنّ الوزنين السابقين كثيران. وقوله:

وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

يعنى: أنّ «فعل» - المفتوح العين - قد يأتي اسم فاعله على وزن غير «فاعل»، ولم يذكر الوزن الذى يأتي على غير «فاعل».

وفهم منه أنّه غير مخصوص بوزن واحد، والذى جاء من ذلك «طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب، وعفّ فهو عفيف».

وفهم من قوله: «قد يغنى»: التقليل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وزنه المضارع اسم فاعل

من غير ذى الثلاث كالمواصل

مع كسر متلوّ الأخير مطلقا

وضمّ ميم زائد قد سبقا

لما فرغ (من) (١) اسم الفاعل من الثلاثي، شرع في بيان اسم الفاعل / من غيره، فذكر له ضابطا، وهو أنّه إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه، إلّا أنّك تكسر ما قبل الآخر، وتجعل عوض حرف المضارعه ميما زائده مضمومه.

وشمل غير الثلاثي: الرباعيّ الأصول، ك- «يدحرج»، والرباعيّ المزيد، ك- «يحرنجم»، والثلاثيّ المزيد، ك- «ينطلق» و «يستخرج»، فتقول في اسم الفاعل من «دحرج»: «مدحرج»، ومن «أحرنجم»: «محرنجم»، ومن «انطلق»: «منطلق»، ومن «استخرج»: «مستخرج».

ومعنى قوله: «مع كسر متلوّ الأخير» - يعنى: أنّه إذا كان مفتوحا في المضارع، كسر في اسم الفاعل، نحو «يتدحرج فهو متدحرج».

وفهم من قوله: «مطلقا» (٢) أنّه إذا كان مكسورا في المضارع - يكسر في اسم الفاعل، فتكون الكسره غير الكسره، نحو «منطلق»، في «ينطلق».

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٣.

٢- فى الأصل : منطلقا. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٣.

وإن فتحت منه ما كان انكسر

صار اسم مفعول كمثل المنتظر

يعنى : أنّ الحرف الّذى قبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثىّ ، إذا فتحت صار اسم مفعول ، فتقول فى اسم الفاعل من «دحرج» : «مدحرج» - بكسر الزّاء - ، وفى اسم المفعول : «مدحرج» - بفتحها - وفى اسم الفاعل من «انتظر» : «منتظر» ، وفى اسم المفعول : «منتظر».

وقد تبرّع (١) بذكر (اسم) (٢) المفعول فى هذا الباب ، لأنّه إنّما ترجم لاسم الفاعل ، والصفات المشبهات به (٣) .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفى اسم مفعول الثلاثىّ اُطرد

زنه مفعول كآت من قصد

وناب نقلا عنه ذو فعيل

نحو فتاه أو فتى كحيل

يعنى : أنّ اسم المفعول من الثلاثىّ يأتى على وزن «مفعول».

وقوله : «كآت من قصد» أى : كالمفعول الآتى من «قصد» ، وهو «مقصود» ومثله : «مضروب» من «ضرب» ، و «مرضى» من «رضى» ، وأصله : «مرضوى» (٤).

وقوله :

وناب نقلا ...

البيت يعنى : أنّ صاحب هذا الوزن الذى هو «فعليل» ناب عن «مفعول» ، نحو

ص: ١٦

١- فى الأصل : تبر. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٣.

٣- لم يترجم لاسم المفعول فى نسخه المؤلف ونسختى المكودى والسيوطى أيضا ، وقد ترجم له فى نسخه الألفيه التى بين أيدينا ، ونسخ كل من ابن الناظم والمرادى والأشمونى وابن عقيل ودحلان ، فقيل : «أبنيه أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات

المشبهه (أو المشبهات) بها». انظر شرح المكودي : ٢٢ / ١ ، البهجه المرضيه : ١١٢ ، الألفيه : ٩٨ ، شرح ابن الناظم : ٤٣٩ ، شرح المرادى : ٣٧ / ٣ ، شرح الأشموني : ٣١٢ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٣٣ / ٢ ، شرح دحلان : ١١٢ .

٤- اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، وقلبت الضمه كسره مناسبه للياء .
وقيل : قلب الحركه قبل قلب الواو . انظر حاشيه ابن حمدون : ٢٢٤ / ١ .

«قتيل» بمعنى : مقتول ، و «جريح» بمعنى : مجروح ، (وهو كثير) (١) ومع كثرته (فهو) (٢) غير مقيس (٣) ، وقيل : يقاس (٤).

وفهم من تمثيله ب- «فتاه ، وفتى» : أنّ «فعيلا» المذكور يجرى على المذكور والمؤنث بلفظ واحد ، (نحو) (٥) «فتى كحيل ، وفتاه كحيل».

ص: ١٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٤.

٣- قال ابن الناظم : «وهو كثير في كلام العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع». وخالفه والده في هذا الإجماع ، ونص على وجود الخلاف حيث قال : وليس مقيسا خلافا لبعضهم. انظر شرح ابن الناظم : ٤٤٢ ، التسهيل : ١٣٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٩ ، شرح المكودي : ١ / ٢٢٤ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣١٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٠.

٤- قال ابن مالك في التسهيل : وليس مقيسا خلافا لبعضهم ، وقال في شرحه : وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له «فعل» بمعنى : «فاعل» نحو «قدر ورحم» ، لقولهم : قددير ورحيم. انظر التسهيل : ١٣٨ ، شرح المكودي : ١ / ٢٢٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٤٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣١٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٠.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٤.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الباب الرابع والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الصفة المشبهة باسم الفاعل

صفة استحسان جرّ فاعل (١)

معنى بها المشبهة اسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل : ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبه الحدث إلى الموصوف دون إفاده معنى الحدوث (٢).

وتتميّز (٣) من اسم الفاعل باستحسان جرّ فاعلها بإضافتها إليه ، وإلى ذلك أشار بقوله :

صفة استحسان ...

البيت يعنى : أنّ الصفة المشبهة باسم الفاعل مستحسن (٤) أن يجرّ بها ما هو / فاعل بها فى المعنى ، نحو «الحسن» (٥) الوجه ، إذ أصله : «الحسن وجهه» ، وذلك لا يصحّ فى اسم الفاعل.

ص: ١٨

١- فى الأصل : الفاعل. انظر الألفية : ١٠٠.

٢- وقال ابن مالك : الصفة المشبهة باسم الفاعل هى المصوغه من فعل لازم صالحه للإضافه إلى ما هو فاعل فى المعنى. وقال فى التسهيل : وهى الملاقيه فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا ، قابله للملابسه والتجرد ، والتعريف والتنكير بلا شرط. وقال ابن يعيش : الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجرى على الموصوفين فى إعرابها جرى أسماء الفاعلين. انظر فى ذلك شرح الكافية لابن مالك : ١٠٥٤ / ٢ ، التسهيل : ١٣٩ ، شرح ابن يعيش : ٨١ / ٦ ، تاج علوم الأدب : ٨٧٨ / ٣ ، التعريفات : ١٣٣ ، شرح الرضى : ٢٠٥ / ٢ ، شرح المكودى : ٢٢٤ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٨٠ / ٢ ، معجم مصطلحات النحو : ٣٠٢ ، معجم النحو : ٢١١.

٣- فى الأصل : ويتميز. انظر شرح المكودى : ٢٢٤ / ١.

٤- فى الأصل : مستحسنه.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٢٥ / ١.

وفهم من قوله : «استحسن» أنّ ذلك موجود في اسم الفاعل ، إلّا أنّه غير مستحسن ، نحو «كاتب الأب» ، وفيه خلاف ، ومذهب الناظم جوازه (١).

وفهم منه أيضا : أنّ الجرّ بها غير لازم ، بل يجوز فيه الرفع والنصب على ما (سيأتى) (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وصوغها من لازم لحاضر

كظاهر القلب جميل الظاهر

يعنى : أنّ الصّفة المشبّهه باسم الفاعل - لا تصاغ (إلّا من) (٣) الفعل اللّازم ، ولا تكون إلّا للحال (٤) ، وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل ، (فإنّ اسم الفاعل) (٥) يصاغ (٦) من اللّازم والمتعدّي ، ويكون للحال والاستقبال والمضىّ.

ص : ١٩

١- إن كان اسم الفاعل لازما وقصد ثبوت معناه عوامل معامله الصفة المشبّهه ، وساعت إضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ، فتقول : «زيد قائم الأب» بالرفع والنصب والجر ، على حد «الحسن الوجه» . - وإن كان من متعد بحرف جر فرأيان : الأول : المنع عند الجمهور. والثاني : الجواز عند الأخفش ، وصححه ابن عصفور بدليل قولهم : «هو حديث عهد بوجع» . - وإن كان من متعد إلى واحد ، فمذهب : ١ - ذهب ابن مالك إلى جواز ذلك ، بشرط أمن لبسه بالمضاف إلى المفعول ، وفاقا للفارسي . وفي الهمع : أن الفارسي أجاز ذلك مطلقا ، ولم يقيد بأمن اللبس . ٢ - وذهب كثير إلى منعه . ٣ - وفصل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز ، وإلا فلا ، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسماع يوافقه ، كقوله : ما الرّاحم القلب ظلّاما وإن ظلّما - وإن كان متعديا إلى أكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة ، قال بعضهم : بغير خلاف . انظر شرح المرادى : ٣ / ٤١ - ٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٧٠ - ٧١ ، الصبان مع الأشموني : ٣ / ٢ ، ابن عقيل مع الخضري : ٢ / ٣٥ ، الهمع : ٥ / ١٠٤ - ١٠٦ ، شرح المكودي : ١ / ٢٢٥ ، شرح ابن الناظم : ٤٤٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٢٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٣٦ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٥ .

٤- في الأصل : الحال . انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٥ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٥ .

٦- في الأصل : مصاغ . انظر شرح المكودي : ١ / ٢٢٥ ، فإنه قال بعد : ويكون للحال .

ثم أتى بمثالين ، وهما (١): «طاهر» ، و «جميل» ، ف- «طاهر» مصوغ من «طهر» ، وهو لازم ، والمراد به الحال ، و «جميل» وهو مصوغ من «جمل» وهو أيضا لازم ، ويراد به الحال.

وفهم من تمثيله بالوصفين : أنّ الصِّفه المشبَّهه تكون جاريه على الفعل المضارع فى الحركات ، والسِّكنات ، وعدد الحروف ، ك- «طاهر» ، فإنَّه جار فيما ذكر على «يطهر» ، وغير جاريه ك- «جميل» ، فإنَّه غير جار على «يجمل».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعمل اسم الفاعل المعدى

لها على الحدّ الذى قد حدّا

يعنى : أنّ الصِّفه المشبَّهه باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى / فتقول : «زيد حسن الوجه» ، كما تقول : «زيد ضارب الرّجل».

والمراد ب- «المعدى» : المعدى إلى مفعول واحد.

وفهم من قوله : «على الحدّ الذى قد حدّا» أنّها تعمل بالشُّروط المتقدِّمه فى اسم الفاعل من الاعتماد ، ولا ينبغى أن يحمل (٢) على جميع الشُّروط السَّابقيه التى منها : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لأنَّه نصّ على أنّ الصِّفه لا تكون إلّا للحال بقوله : «الحاضر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وسبق ما تعمل فيه يجتنب

وكونه ذا سببٍه وجب

يعنى : أنّ الصِّفه تخالف اسم الفاعل فى شيئين :

الأوّل : أنّ معمولها لا يجوز تقديمه عليها ، فتقول : «زيد حسن الوجه» ، ولا يجوز «زيد الوجه حسن» ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنَّه يجوز أن تقول : «زيد (الرّجل) (٣) ضارب» ، (وهو المتبَّه عليه بقوله :

وسبق ما تعمل فيه يجتنب) (٤)

الثانى : أنّه (٥) لا يكون إلّا سببياً ، كالمثال المتقدّم ، بخلاف (معمول) (٦)

- ١- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٥.
- ٢- فى الأصل : تحمل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٦.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧ ، فقد قال بعد : وهو المنبه عليه بقوله ... الخ.
- ٥- فى الأصل : ان. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.

اسم الفاعل ، فإنه يكون سببًا ، نحو «زيد ضارب أباه» ، وأجنبيًا ، نحو «زيد ضارب عمرا» ، وهو المتبّه عليه بقوله :

وكونه ذا سببٍه وجب

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فارفع بها وانصب وجرّ مع أل

ودون أل مصحوب أل وما اتصل

بها مضافا أو مجردا ولا

تجرر بها مع أل سما من (أل) (١)

خلا

ومن إضافه لتاليها وما

لم يخل فهو بالجواز وسما (٢)

هذه الأبيات الثلاثة تكلم (٣) فيها على مسائل الصّيفه ، وهى ستّ (٤) وثلاثون / مسأله ، وذلك أن الصّيفه ترفع معمولها على الفاعليه ، وتنصبه إن كان معرّفا على التشبيه بالمفعول ، وإن كان منكرًا على التّمييز ، وتجرّهُ على الإضافة ، فمعمولها إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور ، وذلك مع كون الصّيفه معرّفه بـ «أل» ، أو مجرّده منها ، فهى (٥) ستّ مسائل ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

فارفع بها وانصب وجرّ مع أل

ودون أل ...

ثمّ أخذ يتكلم فى (أحوال) (٦) معمول الصّفه ، فذكر أنّه إمّا أن يكون فيه «أل» ، وهو الذى عبّر عنه بقوله : «مصحوب أل» ، وإمّا أن يتّصل (٧) بالصّفه ، أى : لم يفصل بينها وبين لفظه «أل» ، وإلى هذا أشار بقوله : «وما اتّصل بها».

ثمّ بين لك أنّ المتّصل بالصّفه إمّا مضافا وإمّا (٨) مجردا عن الإضافة ، وإلى هذا أشار بقوله : «مضافا أو مجردا».

والمضاف على أربعة أنواع :

- إمّا مضاف إلى ضمير الموصوف (٩) ، نحو «الحسن وجهه».

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٠١.
- ٢- فى الأصل : رسما. انظر الألفيه : ١٠١.
- ٣- فى الأصل : يكلم. انظر شرح الهوارى : (١٢٩ / ب).
- ٤- فى الأصل : سته.
- ٥- فى الأصل : وهى. انظر شرح الهوارى : (١٢٩ / ب).
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٢٩ / ب).
- ٧- فى الأصل : يتصلا.
- ٨- فى الأصل : أو ما. انظر شرح الهوارى : (١٢٩ / ب).
- ٩- فى الأصل : الصفه. راجع شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.

- أو ظاهر (١) معرّف بالألف واللّام ، نحو «الحسن وجه الأب».

- أو ظاهر مجرّد من الألف واللّام والإضافه ، نحو «حسن وجه أب».

- وإما مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف (٢) ، نحو «حسن وجه أبيه».

فهذه أربعة أنواع من المضاف (٣).

وقد علمت أنّ معمول الصفه إمّا بالألف واللّام ، أو عاريا عنها : مضافا ، أو مجرّدا ، فمعمول الصّفه إذن على سته أنواع ، وقدّمت سته بحسب رفع المعمول ونصبه وجزه / ، مع تعريف الصّفه وتنكيرها ، وإذا ضربت سته في سته بلغت سته وثلاثين .

ثمّ ذكر أنّه أنه لا يجزّ بالصّفه إذا كان فيها الألف واللّام اسم خلا منهما ، ومن الإضافه إلى ما هما فيه ، وإلى هذا أشار بقوله :

ولا

تجرر بها مع أل سما من أل (٤)

خلا

ومن إضافه لتاليها ...

يعنى : ولا تجرر بالصّفه مع وجود الألف واللّام فيها سما ، أى : اسما خلا منهما ومن الإضافه إلى تاليهما (٥).

ص : ٢٢

١- أى : أو مضاف إلى ظاهر معرف بالألف واللام.

٢- فى الأصل : وإما مضاف إلى ضمير الصفه. راجع شرح المكودى : ١ / ٢٢٧.

٣- ذكرها الهوارى فى شرحه (١٢٩ / ب). وقد ذكر فى أنواعه أربعة أخرى : الأول : مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو «جميله أنفه» من قولك : «مررت بامرأه حسن وجه جاريتها جميله أنفه» ف- «الأنف» معمول ل- «جميله» ، وهو مضاف إلى ضمير «الوجه» ، و «الوجه» مضاف إلى ضمير الجاربه ، و «الجاربه» مضاف إلى ضمير المرأه. الثانى : مضاف إلى ضمير معمول صفه أخرى ، نحو «جميل خالها» من قولك : «مررت برجل حسن الوجهه جميل خالها». الثالث : مضاف إلى موصول نحو «والطيبى كل ما التاثل به الأزر» ، من قوله : فعج بها قبل الأخيار منزله والطيبى كل ما التاثل به الأزر الرابع : مضاف إلى موصوف يشبهه ، نحو «رأيت رجلا حديدا سنان رمح يطعن به». انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، شرح

المرادى : ٣ / ٤٨ - ٤٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٦ - ٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٥.

٤- فى الأصل : أن. انظر الألفيه : ١٠١.

٥- فى الأصل : تاليها.

وحاصله أن الممتنع من المسائل السِّتَّة والثلاثين (١) - أربع مسائل : «الحسن وجهه ، الحسن وجه أبيه ، (الحسن) (٢) وجه ، الحسن وجه أب» ، وإنما (ذلك مع) (٣) جرّ المعمول ، فلو نصبت أو رفعت - جاز .

ثمّ تبّه على أنه ما عدا ذلك جائز الجرّ بقوله :

وما

لم يخل فهو بالجواز وسما

يريد : وما لم يخل من «أل» ومن الإضافه إلى تاليها - فهو جائز الجرّ بالصفه وإن (٤) كان فيه الألف واللّام .

وقد أوصل المكودىّ الصّور الحاصله من الصّفه ومعمولها إلى أربع عشره ألف صوره ومائتين وستّ وخمسين صوره (٥) ، ومن أراد توجيهها (٦) فعليه بشرحه (٧) .

ص: ٢٣

١- فى الأصل : والثلاثون. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / أ).

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / أ).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / أ).

٤- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / أ).

٥- وذلك أنه جعل الصفه : إما ب- «أل» أو لا ، فهذه حالتان ، ومعمولها : إما ب- «أل» أو مضاف أو مجرد ، والمقرون ب- «أل» ، نوع واحد ك- «الحسن الوجه» ، والمضاف ثمانية أنواع ، والمجرد من الإضافه و «أل» ثلاثة أنواع ، فهذه اثنتا عشره صوره ، مضروبه فى حالتى تنكير الصفه وتعريفها - تصير أربعاً وعشرين ، وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبه فى ثلاثه أحوال الإعراب - تبلغ اثنتين وسبعين صوره ، ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفه ضميراً ، وهى ثلاث : الأولى : أن يكون مجروراً ، وذلك إذا باشرته الصفه المجرده من «أل» نحو قولك : «مررت برجل حسن الوجه جميله». الثانية : أن تفصل الصفه من الضمير ، وهى مجرده من «أل» نحو «قريش نجباء الناس ذريه وكرامهموها». الثالثة : أن تتصل به ولكن تكون الصفه ب- «أل» نحو «زيد الحسن الوجه جميله». والضمير فى هاتين الصورتين منصوب وإلا- لزم إضافه الشىء إلى نفسه ، فصار خمسا وسبعين. والصفه إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامه أو جمع تكسير ، أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامه أو جمع تكسير ، هذه ثمان فى خمس وسبعين - تصير ستمائه. وإذا نوعت نفس الصفه إلى مرفوعه ومنصوبه ومجروره ، وضربتها فى الستمائيه تصير ألفاً وثمانمائيه. وإذا نوعت الصفه أيضاً من وجه آخر إلى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه ، وإلى مفرد مؤنث ، ومثناه ومجموعه ، كانت ثمانيه ، فإذا ضربت فيها الألف والثمانمائيه تصير أربع عشره ألفاً وأربعمائيه. قال : ويستثنى من هذه الصور : الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامه ، وجمله صوره مائه وأربع وأربعون ، فالباقي أربع عشره ألفاً ومائتان وست وخمسون ، بعضها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدم. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٥ - ٨٦ ، شرح المكودى : ١ / ٢٢٧ - ٢٣١ .

٦- فى الأصل : ءوءهها.

٧- انظر شرح المكودى : ١ / ٢٢٧ - ٢٣١.

الباب الخامس والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

التعجب

بأفعل انطق بعد ما تعجبا

أو جئ بأفعل قبل مجرور بيا

تبه بهذا على أنك إذا أردت أن تتعجب التعجب المصطلح عليه عند النحويين (١) - أتيت بصيغته «أفعل» بعد «ما» ، نحو «ما أحسن زيدا» ، وإلى هذا أشار بقوله :

بأفعل انطق بعد ما تعجبا

أو تأتي ب- «أفعل» قبل / مجرور بالباء ، نحو «أحسن بزيدا» ، وإليه (أشار) (٢) بقوله :

أو جئ بأفعل قبل مجرور بيا

فأما «ما» من نحو قولك : «ما أحسن (زيدا) (٣)» ، فمبتدأ.

وهي عند سيوييه نكره موصوفه ، وفعل التعجب وفاعله - ضمير «ما» - في موضع الخبر والتقدير : شيء عظيم أحسن (٤) زيدا ، أي : جعله حسنا (٥).

ص: ٢٤

١- التعجب - كما في التعريفات - انفعال النفس عما خفى سببه. وقال الأزهري : هو استعظام زياده في وصف الفاعل خفى سببها. وقال ابن يعيش : التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدته ما يجهل سببه ويقل في العاده وجود مثله ، وذلك المعنى كالدعش والحيره. انظر التعريفات : ٦٢ ، التصريح على التوضيح : ٨٦ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٤٢ / ٧ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٧٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٥٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٨ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٤٣ ، معجم النحو : ١٠٩.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٤- في الأصل : حسن. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٥- وهو مذهب جمهور البصريين والأخفش في أحد قوليه ، قال المرادى : «وهو الصحيح لأن قصد المتعجب الإعلام بأن

المتعجب منه ذو مزيه إدراكها جلى ، وسبب الاختصاص بها خفى ، فاستحق الجمله المعبر بها عن ذلك أن تفتح بنكره غير
مختصه ليحصل بذلك إبهام

وعند الأخفش موصوله ، وصلتها فعل التّعجب ، والخبر محذوف ، أى : الذى أحسن زيدا شىء عظيم (١).

وكون هذا الخبر لم يسمع فى حال من الأحوال - يرجح كلام سيويه ، لأنّ عدم ذكر الخبر فى حال (من الأحوال) (٢) - يقتضى أنّ حذفه من قبيل الحذف (٣) اللزوم ، وذلك لا يكون إلّا إذا سدّ مسدّ الخبر غيره ، وذلك هنا معدوم.

وأما «أفعل» (ففعّل) (٤) عند البصريين ، لدخول نون الوقايه عليه (٥) ، اسم عند الكوفيين ، لثبوت تصغيره (٦) فى قول الشاعر :

ص: ٢٥

١- وذلك فى قول الأخفش الآخر. قال الرضى : وفيه بعد ، لأنه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده ، وأيضا ليس فى هذا التقدير معنى الإبهام اللائق فى التعجب كما كان فى تقدير سيويه. وقال الكسائى : لا موضع ل- «ما» من الإعراب. وقال الفراء وابن درستويه : هى استفهاميه دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك فى «أى رجل زيد» ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٥٨٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٠٧ ، ٣١٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٥٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٨١ ، شرح الهوارى : (١٣٠ / ب) ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧ - ١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٧ ، الهمع : ٥ / ٥٦ - ٥٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٤٨ - ٨٤٩ ، المقتضب : ٤ / ١٧٧.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٣- فى الأصل : قبل المحذوف. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٥- ولبنائه على الفتح ، ولنصبه المفعول به. انظر الكتاب : ١ / ٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٧ ، شرح المرادى : ٣ / ٦٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٨٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٧٧ ، المقتضب : ٤ / ١٧٣.

٦- وبأنه لا يتصرف ، ولا مصدر له. انظر الخلاف فى ذلك الإنصاف (مسألة : ١٥) : ١ / ١٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٨ ، الهمع : ٥ / ٥٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٦٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨ ، شرح الهوارى (١٣٠ / ب) ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٤٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٨٣ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٥٠.

وأما «أفعل به»، ففعل باتّفاق (٢) ولفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وفاعله المجرور بالباء (٣).

ص: ٢٦

١- من البسيط، لقيس بن الملوّح (صاحب ليلي)، من قصيده له في ديوانه (١٦٨)، وعجزه: من هؤلئائكنّ الضّالّ والسّمير وروى فيه «هؤلئاء بين» بدل «من هؤلئائكن». ونسب في الشواهد الكبرى للعرجي، وهو في ذيل ديوانه (١٨٣)، ونسب أيضا للحسين بن عبد الرحمن العريني، ولبسدي اسمه كامل التقفي في دميّه القصر للباخرزي (٢٩) مع بيتين آخرين، ولذى الرمه (وليس في ديوانه) ولكثير عزه (وليس في ديوانه)، ولعلي بن محمد العريني. أميلح: تصغير «مليح» أي: حسن. الغزلائن: جمع غزال وهو ولد الظبية. شدن الغزال: قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه. هؤلئائكن: مصغر «هؤلئاء» شذوذا. الضال: السدر البري، واحده ضاله. والسدر: شجر النبق، واحدها سدره. السمر: - بضم الميم - ضرب من شجر الطلح، واحده سمره، والطلح نوع من العضاة وهو شجر عظام، والعضاة - بكسر العين - جمع عضاة، وهو كل شجر عظيم له شوكة. والشاهد في قوله «ما أميلح» حيث استدل به الكوفيون على اسميه «أفعل» التعجب، لأنه مصغر هاهنا، والتصغير لا يكون إلا في الأسماء، وهو شاذ عند البصريين. انظر شرح الأشموني: ٣ / ١٨، ٢٦، الشواهد الكبرى: ١ / ٤١٦، ٣ / ٦٤٣، شرح ابن يعيش: ١ / ٦١، ٣ / ١٣٤، ٥ / ١٣٥، ٧ / ١٤٣، الخزانة: ١ / ٩٣، ٩ / ٣٦٣، أمالي ابن الشجري: ٢ / ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، الإنصاف: ١٢٧، شواهد الشافيه: ٨٣، معنى اللبيب (رقم): ١١٥٨، شواهد المغني: ٢ / ٩٦١، أبيات المغني: ٨ / ٧١، الهمع (رقم): ٢٠١، ٢٠٦، ١٤٤٦، ١٧٨٠، الدرر اللوامع: ١ / ٤٩، ٥٠، ٢ / ١١٩، ٢٢٩، اللسان (ملح، شدن)، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥١، شرح ابن الناظم: ٤٥٧، شرح المرادي: ١ / ١٩٧، شرح ابن عصفور: ١ / ١١٣، التبصره والتذكرة: ٢٧٢، شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٧٤، توجيه اللمع: ٣٢٥، فتح رب البريه: ١ / ٦٥.

٢- وفي الهمع: وزعم ابن الأنباري أن «أفعل به» اسم، لكونه لا تلحقه الضمائر، قال المرادي: ولا حجه له. انظر الهمع: ٥ / ٥٥، التصريح على التوضيح: ٢ / ٨٨، شرح المرادي: ٣ / ٦٣، شرح الأشموني: ٢ / ١٨.

٣- و «أفعل به» في الأصل فعل ماض صيغته على صيغته «أفعل» بفتح العين وهمزته للصوره بمعنى: صار ذا كذا، فأصل «أحسن بزید»: «أحسن زيد»، أي: صار ذا حسن، ك- «أقبلت الأرض» أي: صارت ذات بقل، ثم غيرت الصيغه الماضويه إلى الصيغه الأمریه، فصار: «أحسن زيد» بالرفع، فقبح إسناد لفظ صيغه الأمر إلى الاسم الظاهر، لأن صيغه الأمر لا ترفع الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صوره المفعول به المجرور بالباء، ك- «أمرر بزید»، ولذلك القبح التزمت زيادتها صوتا للفظ عن الاستقباح. هذا مذهب البصريين. وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعليه، والباء للتعديه داخله على المفعول به لا زائده، ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في «أفعل» فقال ابن كيسان: الضمير للحسن المدلول عليه بأحسن، وقال الفراء والزجاج وابن خروف والزمخشري: الضمير المستتر في «أفعل» للمخاطب المستدعي منه التعجب، وإنما التزم إفراده وتذكيره لأن «أفعل» المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا- تغير عن حالها. انظر في ذلك التصريح على التوضيح: ٢ / ٨٨، شرح المرادي: ٣ / ٥٧، شرح الرضى: ٢ / ٣١٠، شرح الأشموني: ٣ / ١٩، شرح ابن يعيش: ٧ / ١٤٧، الهمع: ٥ / ٥٨، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥٢، ابن عقيل مع الخضرى: ٢ / ٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وتلو أفعل انصبته كما

أو في خليلينا وأصدق بهما

لما بين صيغتي التعجب تبه على أنك تنصب تلو «أفعل» أي : الواقع بعد «أفعل» (١) ، ثم مثل ذلك بقوله : «ما أوفى خليلينا» ، ثم مثل الصيغة الثانية من فعلى التعجب بقوله : «وأصدق بهما» وجرّ ما بعدها بالباء ، ليعلم أنّ الحكم ذلك.

وحصل من البيت تمثيل فعلى التعجب ، وأنّ (٢) ما يلي «أفعل» ينصب ، وذلك بالنصّ منه ، وما يلي «أفعل» يجرّ بالباء ، وذلك مفهوم / من المثال ، وإن لم ينصّ عليه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وحذف ما منه تعجبت استبح

إن كان عند الحذف معناه يضح

تبه (في هذا البيت) (٣) على أنّ المتعجب منه يستباح حذفه ، إذا كان معلوما عند السامع متّضحا ، فدخل تحت قوله : «(ما منه) (٤) تعجبت» : المنصوب بعد «أفعل» ، والمجرور بالباء بعد «أفعل» ، لأنّ كليهما متعجب منه.

فمثال حذف المنصوب بعد «أفعل» قول عليّ رضى الله عنه :

١٥٤- جزى الله عنا والجزاء بفضله *** ربيعه خيرا ما أعفّ وأكرما (٥)

ص: ٢٧

١- قال المرادى فى شرحه (٣ / ٥٤): «مذهب البصريين أنه مفعول به ، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب فى نحو «زيد كريم الأب». وانظر الهمع : ٥ / ٥٥.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٥- من الطويل لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه ، من قصيده له فى ديوانه (١٢٧) ، يمدح فيها قبيله ربيعه فى وقعه صفين ، وكانوا أبلوا بلاء حسنا ، وروايه الديوان : جزى الله قوما قاتلوا فى لقائهم لدى البأس خيرا ما أعفّ وأكرما ربيعه أعنى إنهم أهل نجده وبأس إذا لاقوا خميسا عمرما ويروى : «عنى» بدل «عنا». والشاهد فيه حذف المنصوب من «أعفّ وأكرم» ولحذفه دليل ، وهو «ربيعه» المتقدم. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٨٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٤٩ ،

الهمع (رقم) : ١٤٥٢ ، الدرر اللوامع : ١٢١ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٢٠ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٠ ، شرح المرادى : ٦٠ / ٣ ،
شرح دحلان : ١١٥ ، فتح رب البريه : ٥٦ / ١ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٥٧ ، البهجه المرضيه : ١١٥ ، أوضح المسالك
: ١٦٨ ، الدرره المضييه (رساله ماجستير) : ٣٣٠ .

التقدير : ما أعف ربيعه وأكرمهم (١).

ومثال حذف المجرور بالباء بعد «أفعل» ، قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ٣٨] ، أى : وأبصر بهم.

وأكثر ما يحذف المجرور بالباء إذا كان معطوفا ، كالأية ، وجاز حذف المجرور (بالباء) (٢) وإن كان فاعلا لشبهه بالفضلات ، حيث جاء مجرورا.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفى كلا الفعلين قدما لزما

منع تصرّف بحكم حتما

نبه فى هذا البيت على أنّ فعلى التعجب ممنوعان (٣) من التصرّف ، وإلى (هذا) (٤) أشار بقوله :

وفى كلا الفعلين قدما لزما

منع تصرّف ...

ثم نبه على أنّ منع تصرّفهما إنّما هو بحكم تحتمّ فيهما ، وهو مجيئهما (٥) لخصوص التعجب ، وذلك معنى هو أليق بالحرف ، فاستحقاق أن لا يتصرّفا ، وأن تكون (بنيتهما) (٦) جاريه على طريقه واحده ، لتدلّ بلفظها على المعنى المراد منها (٧).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وصغهما من ذى ثلاث صرّفا

قابل فضل تمّ غير ذى انتفا

وغير ذى وصف يضاهى أشهلا

وغير سالك سبيل فعلا

ص : ٢٨

١- فى الأصل : وأكرمه. انظر شرح الهوارى : (١٣٠ / ب).

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

٣- فى الأصل : ممنوعا. انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

٥- فى الأصل : مجيئها.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

٧- فى الأصل : بها. انظر شرح الهوارى : (١٣١ / أ).

(لا يضاغ) (١) فعل التّعجب إلّا ممّا (٢) اجتمعت فيه ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون فعلا ، فلا يبنى من غير فعل ، وقول العامّة : «ما أحمره» من لفظ «الحمار» خطأ ، إذ لا فعل له .

الثّاني : أن يكون ثلاثيا (٣) ، وقول الفقهاء : «ما أخصره» (٤) لا يعرف به سماع (٥) .

الثالث : أن يكون متصرّفا ، فلا يبنى من «نعم وبئس» وما جرى مجراهما .

الرّابع : أن يكون معناه قابلا للتفاضل ، فلا يبنى (من) (٦) نحو «ذهب» ، وقول العامّة : «ما أموته» خطأ .

ص : ٢٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٢- فى الأصل : ما .

٣- فلا يضاغان من الرباعى المجرّد باتفاق ، نحو «دحرج» ، ولم يشذ منه شىء . وأما الثلاثى المزيّد : ١ - فإن كان «أفعل» بفتح العين ، ففيه مذاهب : أحدها : جواز صوغهما منه قياسا مطلقا ، وهو مذهب سيبويه والمحقّقين من أصحابه ، واختاره ابن مالك . الثّانى : منعه ، إلّا أن يشذ منه شىء فيحفظ ، وهو مذهب الأخفش والمازنى والمبرد وابن السراج والفارسى ومن وافقهم . الثّالث : التفصيل ، فإن كانت همزته للنقل لم يجز ، وإن كانت لغيره جاز وصححه ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه . قال المرادى : والظاهر أن مذهب سيبويه هو الأوّل لتمثيله بـ «أعطى» والهمزة فيه للنقل . ٢ - وإن كان غير «أفعل» فقد شد منه ألفاظ منها : «ما أشده» من «اشتد» ، و «ما أشوقه» من «اشتاق» ، و «ما أحوله» من «احتال» ، و «ما أخصره» من «اختصر» . ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب من كل فعل مزيّد على استكراه ، كأنه راعى أصله . انظر شرح المرادى : ٣ / ٦٤ - ٦٥ ، الكتاب : ١ / ٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٨٩ ، المقتضب : ٤ / ١٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٧٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٩١ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٥٣ .

٤- فى الأصل : ما أخصره .

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٢ / ١٠٨٦) : «فمن الشاذ قولهم فى المختصر «ما أخصره» والفعل المستعمل منه قبل التعجب «اختصر» وهو خماسى مبنى للمفعول ففيه مانعان» . وانظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩١ - ٩٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٢ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٣ ، شرح دحلان : ١١٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٦٥ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

الخامس : أن يكون تاما ، فلا يبنى من نحو «كان» ، وقولهم : «ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها» (١) لحن (٢).

السادس : أن يكون غير منفى ، فلو كان لازم الاستعمال فى التنى ، نحو «ما عجت (٣) بالدواء» أى : ما انتفعت به (٤) ، أو عرض له التنى ، نحو «ما قام زيد» لم يبن منه فعل التّعجب .

السابع : أن لا يكون الوصف منه على «أفعل» ، فلا يبنى من نحو «عرج ، وعور ، وشهل» ، وقول العامّة : «ما أشقره» خطأ .

الثامن : أن لا يكون مبنيا للمفعول ، فلو كان لازم البناء للمفعول ، كـ «عنى (٥) بحاجتك» ، لم يبن (٦) منه ، وقول العامّة : «ما أزهاه» خطأ .

وقد سمع من العرب أشياء لم تستوف الشّروط ، فتحفظ ، ولا يقاس عليها ، فمنها قولهم : «ما / أتقاه» ، لأنّه من «أتقى» ، وهو رباعى ، و :

١٥٥- أخلق بذى الصبر أن يعنى بحاجته ***... (٧)

ص : ٣٠

١- نسب الرضى حكاية ذلك للأخفش ، وابن عصفور وابن مالك للكوفيين . قال الأشموني : وأما قولهم : «ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها» فإن التعجب فيه داخل على «أبرد وأدفأ» و «أصبح وأمسى» زائدتان . انتهى . انظر شرح الرضى : ٢ / ٢٩٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤١٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٤١٣ - ٤١٤ ، الأصول : ١ / ١٠٦ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨١٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٢ ، الهمع : ٢ / ١٠٠ ، الضرائر : ٧٩ ، شرح دحلان : ١١٦ .

٢- وفى التصريح على التوضيح (٢ / ٩٢) : «وذهب الكوفيون إلى جواز «ما أكون زيدا لأخيك» دون «ما أكون زيدا لقائم» ، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم : «ما أكون زيدا قائما» وهو مبنى على أصلهم من أن المنصوب بعد «كان» حال ، فسهل الأمر عليهم ، ولم يأت بذلك سماع . وانظر الأصول : ١ / ١٠٨ .

٣- فى الأصل : ما عجت . راجع شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٨٥ .

٤- جاء فى اللسان : وما عاج بالدواء عجيا ، أى : ما انتفع به ، تقول : تناولت دواء فما عجت به ، أى : لم أنتفع به . انظر اللسان : ٤ / ٣١٨٥ (عيج) ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١٠٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٢ .

٥- فى الأصل : لعنى .

٦- فى الأصل : لا يبنى .

٧- من البسيط لمحمد بن بشير الخارجى ، من أبيات له فى شرح الحماسه للمرزوقى (١١٧٥) ، وعجزه : ومدمن القرع للأبواب أن يلجا ويروى : «يحظى» بدل «يعنى» ، كما يروى أيضا : «يظفر» بدل «يعنى» وقد انفرد المؤلف من بين ما اطلعت عليه من مصادر بروايه «يعنى» ، ومعناه : يهتم (انظر اللسان : عنا) ، ولعل المعنى على روايه غير المؤلف أوفق وأدل على المراد . والمعنى : أن مدمن الصبر فى الأمور حقيق بأن يظفر بيغيته ، وينال مراده ، كما أن من أدام قرع أبواب مداخله وغمز مفاصل آرايه حقيق بولوجه ووصوله . والشاهد فيه شذوذ مجيء أفعل التعجب مما لا فعل له ، كما فى قوله «أخلق بذى الصبر» ، فيحفظ ولا يقاس

عليه. انظر العقد الفريد : ١ / ٧٠ ، ٢٤١ ، البيان والتبيين : ٢ / ٣٦٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ٨٢٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٣٤ ، الضرائر : ٨٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٩٣.

لأنه لا يعرف له فعل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأشدد أو أشدَّ أو شبههما

يخلف ما بعض الشروط عدما

(ومصدر العادم بعد ينتصب

وبعد أفعل جزه بالبا يجب) (١)

إذا أريد التعجب من فعل لم يستكمل شروط «أفعل» التعجب (٢) - أقيم مقامه «أشدد» قبل مجرور بباء ، أو «أشدَّ» بعد «ما» ، أو ما أشبههما من «أكثر ، وأسرع» ، ونحوهما ، ثم يؤتى بمصدر الفعل الذى امتنع بناء فعل التعجب منه مضافا إلى المتعجب (٣) منه ، منصوبا بعد «ما أفعل» ، ومجرورا بالباء بعد «أفعل» ، نحو (ما) (٤) أشدَّ انطلاقه ، وأشدد بانطلاقه ، وما أسرع فناءه ، وأسرع بفنائه (٥) ، وما أكثر كونه منطلقا ، وأكثر بكونه منطلقا ، فإن لم يكن للفعل مصدر - أتى بفعله مع (٦) حرف مصدرى ، نحو «ما أكثر ما عنيت بحاجتى ، وما أكثر أن كان زيد يقوم» (٧).

ص: ٣١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٠٣.

٢- فى الأصل : التعجب منه.

٣- فى الأصل : التعجب.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- ذكر الأزهرى فى التصريح أن الذى لا يتفاوت معناه ، نحو «مات وفنى» لا يتعجب منه البتة ، لأنه وإن كان له مصدر ، فليس قابلا للتفاضل. وقال : «إلا إن أريد وصف زائد عليه ، فيقال فى نحو «مات زيد» : «ما أفجع موته ، وأفجع بموته» كما يرشد إليه كلام الشارح». انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٦١ - ٤٦٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٢ / ١٦٤.

٦- فى الأصل : من.

٧- أغفل المؤلف شرح قول الناظم : وبالنذور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه أثر والإشاره بهذا البيت إلى أنه قد ورد بناء فعل التعجب مما لم يستوف الشرط على وجه النذور ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، وقد تقدم بيان المؤلف لذلك عند شرحه لقول الناظم : وصغهما من ذى ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذى انتفا وغير ذى وصف يضاهى أشهلا وغير سالك سبيل فعلا وانظر فى ذلك شرح المرادى : ٣ / ٧١ ، شرح دحلان : ١١٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٤ ، البهجة المرضيه : ١١٦ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤١ ، كاشف الخصاصه : ٢١٣ ، شرح المكودى : ١ / ٢٣٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل هذا الباب لن (١)

يقدّما

معموله ووصله به الزما

وفصله بظرف او بحرف جر

مستعمل والخلف في ذاك استقر

قد تقدّم أنّ فعل التّعجب غير متصرّف في نفسه ، فلذلك لا يتصرّف في معموله ، فلا يجوز تقديمه عليه ، فلا يجوز «ما زيدا أحسن ، ولا- يزيد أحسن» ، ووصله به لانزم ، فلا يفصل بينهما بغير الظرف والجارّ والمجرور ، فلا يقال : «ما أحسن لو لا البخل زيدا» ، ولا «أحسن يا أخي (٢) يزيد».

وأما الفصل بالظرف والجارّ والمجرور فمستعمل ، ومن كلامهم : «ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب» (٣) ، ومنه :

١٥٦-...***وأحر إذا حالت بأن أتحوّلا(٤)

وقوله :

١٥٧-...***وأحب إلينا أن يكون المقدّما(٥)

ص : ٣٢

١- في الأصل : إن. انظر الألفيه : ١٠٣.

٢- في الأصل : ياخي.

٣- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٩٨ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٩٠ / ٢ ، الهمع : ٥ / ٦٠ ، المفصل : ٢٧٧ ، شرح الأشموني : ٢٤ / ٣.

٤- من الطويل ، لأوس بن حجر ، من قصيده له في ديوانه (٨٣) وصدده : أقيم بدار الحرب مادام حزمها ويروي : «الحزم» بدل «الحرب». والمعنى : أقيم بدار الحرب ما دامت هي حازمه في الإقامه ، فأنا أيضا حازم لها ، فإذا تحولت هي فالأولى لي أن أتحوّل. والشاهد فيه على جواز الفصل بالظرف وهو «إذا حالت» بين فعل التعجب ، وهو «أحر» ، وفاعله وهو «بأن أتحوّلا». انظر التصريح على التوضيح : ٩٠ / ٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٥٩ ، شرح الأشموني : ٢٤ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٠٩٦ / ٢ ، أوضح المسالك : ١٦٩ ، فتح رب البريه : ١ / ٦١.

٥- من الطويل للعباس بن مرداس أحد الصحابه المؤلفه قلوبهم رضى الله عنهم أجمعين ، وهو من قصيده له فى ديوانه (١٠٢) ،
وصدره: وقال نبى المسلمين تقدّموا وىروى : وقال نبى المؤمنين تقدّموا وحبّ إلينا أن نكون المقدّما وىروى : «أمير المؤمنين»
بدل «نبى المسلمين» ، وىروى : «تكون» بدل «يكون». والشاهد فى قوله «إلينا» حيث فصل به بين فعل التعجب وهو «أحب» ،
وبين معموله وهو «أن يكون المقدّما». انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٦ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٦٥٦ ، ٤ / ٥٩٣ ، الهمع
(رقم) : ١٤٤٨ ، ١٤٥٣ ، ١٨١٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١٩ ، ٢٢١ ، ٢٤٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤١ ،
شواهد الجرجاوى : ١٨٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٥٩ ، شرح دحلان : ١١٥ ، شواهد العدوى : ١٨٩ ، البهجه
المرضيه : ١١٦ ، الجنى الدانى : ٥٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٩٦ ، فتح رب البريه : ١ / ٥٤ ، التحفه المكيه (رساله
ماجستير) : ١٦٠ ، الدرره المضيئه (رساله ماجستير) : ٣٢٨.

ولذلك صحَّح المصنّف جوازه (١) ، موافقه للفرّاء والفرّاسيّ (٢) ، مع مخالفته أكثر البصريّين (٣).

واعلم أنّ محلّ الخلاف ما إذا كان الظرف والجارّ والمجرور معمولين لفعل التعجّب ، فإن كانا متعلّقين بمعمول الفعل - امتنع الفصل بهما اتّفاقا (٤) ، فلا يقال : «ما أحسن في المسجد اعتكافك» ، ولا «أحسن عند زيد بجلوسك».

ص: ٣٣

١- قال ابن مالك في شرح الكافية (٢ / ١٠٩٦): «وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف ، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب».

٢- والكرمي والمازني والزجاج وابن خروف والشلوبين أيضا. انظر المسائل المشكّله للفرّاسيّ (البغداديات): ٢٥٦ ، شرح المرادى: ٣ / ٧٣ - ٧٤ ، التصريح على التوضيح: ٢ / ٩٠ ، الهمع: ٥ / ٦٠ ، شرح الأشموني: ٣ / ٢٤ ، شرح الرضى: ٢ / ٣٠٩ ، شرح ابن عصفور: ١ / ٥٨٧ ، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥٤ ، شرح ابن يعيش: ٧ / ١٥٠ ، الشواهد الكبرى: ٣ / ٦٦٢.

٣- منهم الأخفش والمبرد ، فمنعوا الفصل بهما أيضا ، ونسب الصيمري هذا الرأى إلى سيبويه ، قال المرادى : «والحق أنه ليس لسيبويه فيه نص». وقيل : يجوز على قبح. وجوز الجرمي وهشام الفصل بالحال أيضا ، نحو «ما أحسن مقبلا زيدا». وزاد الجرمي : الفصل بالمصدر ، ونحو «ما أحسن إحسانا زيدا». والجمهور على المنع فيهما. وجوزه ابن مالك بالنداء ، كقول على : «اعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا» وجوزه ابن كيسان ب- «لولا» الامتناعيه ، نحو «ما أحسن لو لا بخله زيدا» ، قال أبو حيان : ولا- حجه له على ذلك. انظر في ذلك الهمع: ٥ / ٦٠ - ٦١ ، شرح ابن عقيل: ٢ / ٤١ ، التبصره والتذكرة للصيمري: ١ / ٢٦٨ ، شرح المرادى: ٣ / ٧٤ ، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥٤ ، شرح ابن يعيش: ٧ / ١٥٠ ، المسائل المشكّله (البغداديات): ٢٥٦ ، شرح الأشموني: ٣ / ٢٥ ، التصريح على التوضيح: ٢ / ٩٠ ، المقتضب: ٤ / ١٧٨ ، شرح الرضى: ٢ / ٣٠٩ ، الشواهد الكبرى: ٣ / ٦٦٢.

٤- انظر الهمع: ٥ / ٦٠ - ٦١ ، شرح الأشموني: ٣ / ٢٤ ، شرح المرادى: ٣ / ٧٤ ، التصريح على التوضيح: ٢ / ٩٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فعلان غير متصرفين

نعم وبئس رافعان اسمين

مقارنى أل أو مضافين لما

قارنها كنعم عقبى الكرما

الأصل فى «نعم وبئس» : «نعم ، وبئس» بفتح الفاء ، وكسر العين - نقلت حركة العين إلى الفاء بعد إلغاء حركتها ، وقد يأتيان على الأصل ، وقد تحذف حركة العين ، وتترك حركة الفاء على حالها ، وقد تتبع حركة الفاء بحركة (١) العين .

واللغات الأربع جاريه فى كل ثلاثي أوله مفتوح ، وثانيه حرف حلقى مكسور ، ك- «شهد» فى الأفعال ، و «فخذ» فى الأسماء .

والدليل على فعلية «نعم ، وبئس» / دخول تاء التانيث عليهما فى نحو «فيها (٢) ونعمت» (٣) ، ونحوه مشهور فى اللسان (٤) .

ص : ٣٤

١- فى الأصل : لحركه .

٢- فى الأصل : فيهما .

٣- روى النسائي فى سننه حديث رقم (١٣٨٠) عن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم أنه قال : «من توضأ يوم الجمعة فيها

ونعمت ، ومن اغتسل فبالغسل أفضل» . وانظر سنن أبى داود حديث رقم : ٣٥٤ ، سنن الترمذى رقم : ٤٩٧ ، سنن البيهقى : ١ /

٢٩٦ ، مسند أحمد : ٥ / ١٥ ، تلخيص الحبير : ٢ / ٦٧ ، مجمع الزوائد : ٢ / ١٧٨ ، مشكاة المصابيح : ٥٤٠ . وانظر شرح الكافية

لابن مالك : ٢ / ١١٠٦ ، الهمع : ٥ / ٣٢٤ ، اللسان : (نعم) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٤ ، توجيه اللمع : ٣٣١ .

٤- وهو مذهب البصريين والكسائي ، واستدلوا على فعلية «نعم وبئس» بوجهين آخرين : الأول : اتصال ضمير الرفع البارز بهما فى لغة قوم

، وحكاها الكسائي والأخفش . الثانى : بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضيه . انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٠٢ ،

التبصره والتذكرة : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٧٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٤ .

ولا دليل للكوفيين على اسميتهما (١): باتصالهما بحرف الجرّ (٢)، نحو «نعم (٣) السير على بئس العير» (٤)، و«ما هي بنعم الولد» (٥)، لتأوله بدخول حرف الجرّ على موصوف محذوف، تقديره: على عير بئس العير (٦)، وبمولود نعم الولد.

ويلزمهما عدم التصرف (٧)، ويعمل كلّ منهما الرفع في اسم يكون فاعلا لهما، وشرطه إن كان ظاهرا: أن يكون بالألف واللام الجنسيّه، نحو (نعم) (٨).

ص: ٣٥

١- في الأصل: اسميتهما.

٢- وهو مذهب الفراء وأكثر الكوفيين، واحتجوا أيضا على اسميتهما بلزومهما عدم التصرف، وبأنه لا مصدر لهما، وأجيب عنه: بأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميه، بدليل: «ليس وعسى»، ونحوهما. انظر الخلاف في ذلك الإنصاف (مسأله: ١٤): ٩٧ / ١، التصريح على التوضيح: ٩٤ / ٢، شرح المرادى: ٧٥ / ٣، شرح الرضى: ٣١٢ / ٢، معانى الفراء: ١ / ٥٦، ٥٧، ٢٦٧، ١١٩ / ٢، ١٤١، شرح ابن يعيش: ١٢٧ / ٧، شرح ابن عقيل: ٤٢ / ٢، شرح الأشموني: ٢٦ / ٣، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥٦، شرح ابن عصفور: ١ / ٥٩٨، شرح الكافيه لابن مالك: ١١٠٢ / ٢، الهمع: ٢٥ / ٥ - ٢٦.

٣- في الأصل: بئس.

٤- حكى هذا القول عن بعض فصحاء العرب، قاله وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ١١٠٢ / ٢، شرح ابن عصفور: ١ / ٥٩٨، الإنصاف: ٩٨ / ١، شرح المرادى: ٧٥ / ٣، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه): ١ / ٤، التحفه المكيه (رساله ماجستير): ١٦٥، تاج علوم الأدب: ٣ / ٨٥٦، التصريح على التوضيح: ٩٤ / ٢، شرح ابن عقيل: ٢ / ٤٢، شرح ابن الناظم: ٤٦٧، شرح دحلان: ١١٧، حاشيه الصبان: ١ / ١٦٧.

٥- وهو لبعض العرب قاله لمن بشره بنت، وتمامه: «والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرّها سرقة». انظر شرح الكافيه لابن مالك: ١١٠٢ / ٢، شرح المرادى: ٧٥ / ٣، التصريح على التوضيح: ٩٤ / ٢، حاشيه الصبان: ١ / ١٦٧، شرح ابن الناظم: ٤٦٧، شرح دحلان: ١١٧، التحفه المكيه (رساله ماجستير): ١٦٥، أمالي ابن الشجرى: ١٤٧ / ٢، ١٤٨، شرح ابن عقيل: ٢ / ٤٢.

٦- في الأصل: غير بئس الغير.

٧- وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغه، فنقلتا عما وضعتا له من الدلاله على المضى، وصارتا للإنشاء، ف- «نعم» منقوله من قولك: «نعم الرجل» إذا أصاب نعمه، و «بئس» منقوله من قولك: «بئس الرجل» إذا أصاب بؤسا. انظر التصريح على التوضيح: ٩٤ / ٢، شرح المرادى: ٧٦ / ٣، شرح الأشموني: ٢٧ / ٣.

٨- في الأصل: بئس.

الْعَبِيدُ إِنَّهُ أَوْابٌ) [ص : ٤٤] ، أو مضافا إلى مقترن بها ، ك- : «نعم عقبى الكرما» (١) ، وقوله تعالى : (فَيْسَسْ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) [الزمر : ٧٢].

وقد يقع مضافا إلى مضاف إلى المقترن بها ، كقوله :

١٥٨- فنعم ابن أخت القوم غير مكذّب ***... (٢)

ثم قال رحمه الله تعالى :

ويرفعان مضمرا يفسره

مميّز كنعم قوما معشره

كما يكون فاعلهما اسما ظاهرا ، يكون ضميرا مستترا واجب الاستتار ، يفسره اسم بعده منصوب على التمييز ، كقوله تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) [الكهف : ٥٠] ، تقديره : بئس هو ، أى : البذل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجمع تمييز وفاعل ظهر

فيه خلاف عنهم قد اشتهر

اختلف النحاه فى جواز إظهار فاعلهما مع التمييز ، فمنعه سيبويه وأكثر أصحابه (٣) ، وأجازه المبرّد والفارسيّ (٤) ، وهو / الحقّ لورود السّماع به فى نحو :

ص : ٣٦

١- ف- «نعم» فعل مدح ، و «بمعنى» فاعله ، و «الكرما» جمع «كريم» مضاف إليه والمخصوص بالمدح محذوف ، أى : الجنه ، والجمله محكيه بقول مقدر مجرور بالكاف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٧ ، إعراب الألفيه : ٨١.

٢- من الطويل ، لأبى طالب عم النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم من قصيده له فى ديوانه (ورقه : ٣) يمدح فيها رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم ويذكر فيها مقاطعه قريش لهم ، وهى من أجود الشعر ، وعجزه : زهير حسام مفرد من حمائل الحسام : السيف القاطع. الحمائل : جمع حماله وهى علاقه السيف. زهير : هو أحد الخمسه الذين سعوا فى نقض الصحيفة التى تعاقدت فيها قريش على قطيعه بنى هاشم. والشاهد فى قوله : «فنعم ابن أخت القوم» حيث جاء فاعل نعم مظهرا مضافا إلى ما أضيف إلى المعرف بالألف واللام. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١٠٥ ، أوضح المسالك : ١٧١ ، الهمع (رقم) : ١٤٠٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٠٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٦٩ ، شرح المرادى : ٣ / ٧٩ ، فتح رب البريه : ١ / ٧٩.

٣- منهم السيرافى ، إذ لا إبهام يرفعه التمييز ، وتأولوا ما سمع ، واحتج سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس ، وأحدهما كاف عن الآخر ، وأيضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل ، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل ، لأن النكرة المنصوبه لا تأتي إلا كذلك. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٤ ، الهمع : ٥ / ٣٥ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٦ ، المقرب : ١ / ٦٨ .

٤- وابن السراج والناظم وولده أيضا. انظر الإيضاح للفارسي : ١ / ٨٨ ، المقتصد للجرجاني : ١ / ٣٧٢ ، المقتضب : ٢ / ١٥٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١٠٦ ، الأصول لابن السراج : ١ / ١١٧ ، شرح ابن الناظم : ٤٧٠ - ٤٧١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٥ - ٩٦ ، شرح المرادى : ٣ / ٩٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٤ ، الهمع : ٥ / ٣٥ - ٣٦ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٦ .

وفى قوله :

١٦٠- نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت ***ردّ التّحيّه نطقا أو بإيماء(٢)

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما ممّيز وقيل فاعل

فى نحو نعم ما يقول الفاضل

تتصل «ما» بهذين الفعلين ، نحو (فَنِعَمًا هِيَ) [البقره : ٢٧١] ، وفى الحديث : «بئسما لأحدهم أن يقول نسيت آيه كذا» (٣) ومحلّها (٤) التّصّب على

ص: ٣٧

١- من الوافر ، لجرير بن عطيه الخطفى ، من قصيده له فى ديوانه (١٣٥) ، يمدح فيها عمر بن عبد العزيز المروانى ، وصدّره : تزوّد مثل زاد أيبك فينا والاستشهاد به على جواز إظهار فاعل «نعم» ، وهو «الزاد» مع التمييز وهو «زادا». انظر المكودى مع ابن حمدون : ١ / ٢٣٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١٠٧ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٤٠ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٧ ، ٢ / ٨٦٢ ، الخصائص : ١ / ٨٣ ، الخزانة : ٩ / ٣٩٤ ، المقتصد : ١ / ٣٧٢ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٥٤٢ ، أبيات المغنى : ١ / ٦٣ ، ٧ / ٢٧ ، شواهد الجرجاوى : ١٩٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١٢ ، اللسان (زود) ، المقتضب : ٢ / ١٤٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٠٣ ، ٣ / ٣٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٩١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٦ ، المقرب : ١ / ٦٩ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٦١ ، كاشف الخصاصه : ٢١٦.

٢- من البسيط ، ولم أعثر على قائله. والاستشهاد به على جواز الجمع بين فاعل نعم الظاهر ، وهو قوله : «الفتاه» ، والتمييز وهو قوله «نطقا». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٤ ، ٤ / ٢٠٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٢ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١١٠ ، شرح دحلان : ١١٨ ، الهمع (رقم) : ١٤١٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٤١ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٩ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٦٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٩٣ ، أوضح المسالك : ١٧١ ، فتح رب البريه : ١ / ٨٢ ، ٩٢ ، الدرره المضيّه (رساله ماجستير) : ٣٥٠.

٣- روى الإمام أحمد فى مسنده (١ / ٤٣٨) عن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم أنه قال : «بئسما لأحدهم أن يقول نسيت آيه كيت وكيت ، بل هو نسي ، واستذكروا القرآن فإنه أسرع تفصيّا من صدور الرّجال من التّعّم بعقله أو من عقله». وانظر سنن البيهقى : ٢ / ٣٩٥ ، شرح السنه للبعوى : ٤ / ٤٩٥ ، كتر العمال حديث رقم : ٢٨٣١ ، ٢٨٤٩ ، اللسان (كيت).

٤- فى الأصل : ومحلهما.

التمييز ، والفاعل مستتر والتقدير : نعم هو ، أى : الشئ شئنا (١). هذا اختيار الفارسي (٢).

وقيل : بل هي معرفه عامه في محلّ الرّفْع ، لأنها فاعل ، وهو مذهب السّيرافيّ والأكثرين ، وهو ظاهر كلام سيبويه (٣).

ص: ٣٨

١- والمرفوع بعدها هو المخصوص. قيل : وهو مذهب البصريين. ونسبه ابن مالك لزمخشري ، وإليه ذهب ابن الأنباري في البيان. انظر شرح المرادي : ٣ / ٩٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١١١ ، المفصل : ٢٧٣ ، البيان لابن الأنباري : ١ / ١٧٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٦ ، الهمع : ٥ / ٣٩.

٢- قال الفارسي في الحجه (٢ / ٢٩٨): «والمعنى في قوله تعالى : (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) أن في «نعم» ضمير الفاعل ، و «ما» في موضع نصب ، وهي تفسير الفاعل المضمّر قبل الذكر ، فالتقدير : نعم شيئاً إبدؤها ، فالإبداء : هو المخصوص بالمدح ، إلا- أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه ، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات». وانظر المسائل المشكله للفارسي (البغداديات) : ٢٥٨ - ٢٥٩.

٣- قال السيوطي : وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي ، وقال المرادي : وهو قول الفراء ، ونسب في شرح الرضي لسيبويه والكسائي. وقال ابن الأنباري : وزعم الأخفش أن «ما» بمعنى : الذي ، وجعل «هي» خبر مبتدأ محذوف في صله «الذي» ، ويكون التقدير : فنعم الذي هو هي ، ويكون المقصود بالمدح محذوفاً وهو إبداء الصدقات. انظر الكتاب : ١ / ٣٧ ، المقتضب : ٤ / ١٧٥ ، الهمع : ٥ / ٣٩ ، شرح المرادي : ٢ / ٩٨ ، شرح الرضي : ٢ / ٣١٦ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٩٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١١١ - ١١١٢ ، البيان لابن الأنباري : ١ / ١٧٦ - ١٧٧. وهذا الخلاف في محل «ما» فيما إذا وليها اسم ، أما إذا وليها فعل نحو «نعم ما صنعت» ففيها عشره أقوال ، ومرجعها إلى أربعة : الأول : أنها نكرة في موضع نصب على التمييز. الثاني : أنها في موضع رفع على الفاعليه. الثالث : أنها المخصوص. الرابع : أنها كافه. ١ - فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلّفوا على ثلاثة أقوال : الأول : أنها نكرة موصوفه بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين. الثاني : أنها نكرة غير موصوفه والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف. الثالث : أنها تمييز والمخصوص «ما» أخرى موصوله محذوفه ، والفعل صله ل- «ما» الموصوله المحذوفه ، ونقل عن الكسائي. ٢ - وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلّفوا على خمسة أقوال : الأول : أنها اسم معرفه تام أى : غير مفتقر إلى صله ، والفعل بعدها صفة لمخصوص ، نعم الشئ شئ صنعته ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي. الثاني : أنها موصوله ، والفعل صلته ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي. الثالث : أنها موصوله ، والفعل صلته ، وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي. الرابع : أنها مصدرية ولا- حذف هنا ، وتأويله : بئس صنعك ، وإن كان لا يحسن في الكلام : «بئس صنعك» حتى تقول : «بئس الصنع صنعك» ، كما تقول «أظن أن تقوم» ، ولا تقول : «أظن قيامك». الخامس : أنها نكرة موصوفه في موضع رفع. ٣ - وأما القائل : بأنها المخصوص ، فقال : إنها موصوله ، وهي المخصوص و «ما» أخرى محذوفه هي المميز ، والأصل : نعم ما ما صنعت ، والتقدير : نعم شيئاً الذي صنعته. وهو قول الفراء. ٤ - وأما القائل : بأنها كافه ، فقال : إنما كفت «نعم» كما كفت «قل» فصارت تدخل على الجملة الفعلية. انظر في ذلك شرح المرادي : ٣ / ٩٦ - ٩٨ ، الهمع : ٣ / ٨٣ - ٣٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٦

ثم قال رحمه الله تعالى :

ويذكر المخصوص بعد مبتدا

أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

يذكر المخصوص بالمدح أو بالذم بعد فاعل «نعم ، وبئس» مرفوعا (١) نحو «نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو» ، ورفع بالابتداء ، والجمله قبله خبره ، وليس بواجب التأخير ، بل يجوز ، (نحو) (٢) «زيد نعم الرجل» (٣).

وقيل : ارتفاعه لأنه خبر مبتدأ لازم الحذف ، والتقدير : «هو زيد» ، والضّمير عائذ على الممدوح بعد «نعم» ، وعلى المذموم بعد «بئس» (٤).

ص : ٣٩

١- في الأصل : مرفوعان.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- وهو مذهب سيبويه. قال الأزهري : ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش ، وقيل : يجوز هذا ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ واجب الحذف ، أى : الممدوح أبو بكر ، والمذموم أبو لهب ، وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى وغيرهم. انتهى. وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازة. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٧ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٢٧٥ ، الأصول : ١ / ١١٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٧ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣١٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١١٠ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٨.

٤- وقيل : ارتفاعه لأنه مبتدأ حذف خبره ، وإليه ذهب ابن عصفور. وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل. ورد : بأنه لازم وليس البديل بلازم ، وبأنه لا يصح لمباشرة «نعم». انظر شرح المرادى : ٣ / ١٠٠ - ١٠١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٧ ، الهمع : ٥ / ٤١ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٢٧٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٧ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٤٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦٠٣ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣١٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣١٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١١٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن يقدم مشعر به كفى

كالعلم نعم المقتنى والمقتنى

يحذف المخصوص بالمدح كثيرا ، لتقدم ما يدلّ عليه ، نحو (نعم العبد) [ص : ٤٤] بعد قوله : (عبدنا أيوب) [ص : ٤١] ، و (بئس الشارب) [الكهف : ٢٩] بعد قوله : (يغاثوا / بماء كالمهل) [الكهف : ٢٩].

وليس منه ما مثل به الناظم من قولهم : «العلم نعم المقتنى» ، لأنه من باب تقديم المخصوص - كما سبق مثله - لا من باب حذفه .(١)

ثم قال رحمه الله تعالى :

واجعل كبئس ساء واجعل فعلا

من ذى ثلثه كنعم مسجلا

«ساء» بمنزله «بئس» فى دلالتها على الذم ، وعدم تصرفها ، واقتضاءها فاعلا كفاعلها ، ومخصوصا ، ومن استعمالها قوله تعالى : (ساءت مستقرًا) [الفرقان : ٦٦] ، وفاعلها مستتر مفسر بالتمييز ، والمخصوص محذوف للعلم به .

ويستعمل من كل فعل ثلاثي «فعل» - بضم العين - سواء كان مبنيًا على ذلك ك- «ظرف ، وشرف» ، أو محولا إليه ك- «فهم» ، وفقه» استعمال «نعم» فى الدلالة على المدح ، واقتضاء فاعل كفاعلها ، ومخصوص بالمدح ، نحو «فقه الرجل زيد» ، و (حسين أولئك رفيقا) [النساء : ٦٩].

ولا يختص ذلك بالمدح - كما يقتضيه كلام المصنف (٢) - ، بل يستعمل فى الذم أيضا ك- «خبث الرجل زيد» .

ص : ٤٠

١- قال الأزهرى : هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء ، أما إذا جعلناه خيرا لمبتدأ محذوف تقديره : هذا العلم ، على حد (سورة أنزلناها) أى : هذه سورة ، أو مفعولا لفعل محذوف تقديره : الزم العلم ونحوه ، فيكون من الحذف لا من التقديم ، كما ذكر الناظم . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٧ ، أوضح المسالك : ١٧٢ ، شرح المرادى : ٣ / ١٠٣ - ١٠٤ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٤٤ .

٢- قال ابن مالك فى التسهيل (١٢٨) : «وتلحق «ساء» ب- «بئس» وبها وب «نعم» «فعل» موضوعا أو محولا من «فعل» أو «فعل» مضمنا تعجبا . انتهى .

ويجوز مجيء فاعله مضمرا كفاعل «نعم» ، نحو «مررت برجل (١) فهم رجلا».

وبعضهم يسكن عينه ، فيقول : «حسن» ، وبعضهم ينقل حركتها مع التّسكين (٢) إلى الفاء ، فيقول : «حسن» (٣).

ويختصّ بجواز جرّ فاعله بالباء ، كقوله :

١٦١- حَبَّ بِالزُّورِ (٤) الَّذِي لَا يَرَى ***... (٥)

أصله «حب» فأريد تسكين أول المثلين للإدغام فنقلت حركته إلى الحاء.

ثمّ قال :

ومثل نعم حبّذا الفاعل ذا

وإن ترد ذمّا فقل لا حبّذا /

قد اجتمعت دلالاته على المدح والذّم (٦) في قوله :

١٦٢- أَلَا حَبّذا عاذرى فى الهوى ***ولا حبّذا الجاهل العاذل (٧)

ص: ٤١

١- فى الأصل: رجل.

٢- فى الأصل: السكين.

٣- انظر التصريح على التوضيح: ٩٩ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك: ١١١٨ / ٢ - ١١١٩ ، شرح المرادى: ١١٢ / ٣ - ١١٣ ، شرح الأشموني: ٤٢ / ٣ ، الهمع: ٥٢ / ٥ ، شرح الرضى: ٣١٩ / ٢.

٤- فى الأصل: بالزور.

٥- من المديد ، للطرماح بن حكيم فى ديوانه (٩٧) ، وعجزه: منه إلّا صفحه أو لمام الزور: بمعنى الزائر. وصفحته كل شىء: جانبه. اللمام: جمع لمة ، وهى الشعر الذى يجاوز شحمه الأذن ، فإذا بلغ المنكبين فهو جمه ، وإذا لم يبلغ شحمه الأذن سمي وفره ، وتجمع على «لمم» أيضا. والشاهد فيه زياده الباء فى «حب» ، وأدغمت إحدى الباءين من «حب» فى الأخرى ، حيث أن «حب» أصله: «حب» فأريد تسكين أول المثلين للإدغام فنقلت حركته وهى الضمه إلى الحاء بعد سلب حركتها ، فصار «حب». انظر شرح الأشموني: ٣ / ٣٩ ، الشواهد الكبرى: ١٥ / ٤ ، التصريح على التوضيح: ٩٩ / ٢ ، شرح ابن عصفور: ١ / ٥٨٩ ، ٦٠٨ ، الدرر اللوامع: ١١٩ / ٢ ، اللسان: (زور) ، تذكره النحاه: ٦٨٧ ، أوضح المسالك: ١٧٢ ، النكت الحسان: ١٣٩ ، المقرب: ١ / ٧٨ ، شرح الشاطبى للألفية (رساله دكتوراه): ١ / ٦٥.

٦- فى الأصل: آخر الناسخ كلمه «والذم» إلى ما بعد «ألا حبّذا» وما أثبتته الصواب.

٧- من المتقارب ، ولم أعثر على قائله. عاذرى: من عذره فيما صنع ، وضده «عذله»: إذا لامه فيما صنع. والشاهد فى قوله :

«جذا» و «لا جذا» حيث الأولى للمدح ، والثانيه للذم. انظر التصريح على التوضيح : ٩٩ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ١٦ / ٤ ، الهمع (رقم) : ١٤٤٠ ، أوضح المسالك : ١٧٢ ، الدرر اللوامع : ١١٧ / ٢ ، فتح رب البريه : ٧٣ / ١ ، الدرره المضيئه (رساله ماجستير) : ٣٦٠.

والفعل منهما «حَبَّ» ، و «ذا» هو الفاعل (١).

وقيل : الجميع فعل ، والفاعل ما بعده (٢).

وقيل : الجميع اسم مبتدأ ، وما بعده خبره (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأول (٤) ذا المخصوص

أيا كان لا

تعديل بذاء فهو يضاهاى المثلا

قد تقرّر أنّ «ذا» هو فاعل «حَبَّ» ، فالمرفوع بعده هو المخصوص.

ولا يغيّر «ذا» عن هيئته الإفراد والتّيزكيز ، ولو اختلف أحوال المخصوص ، بل يقال : «حَبَّذا الزّيدان ، وحَبَّذا الزّيدون» ، لأنّه جرى فى كلامهم مجرى المثل ، كما يخاطبون (٥) بقولهم : «الصّيف ضيّعت اللّبن» (٦) - بكسر التّاء - كلّ أحد (٧).

ص: ٤٢

١- وهو ظاهر مذهب سيويه ، قال ابن خروف - بعد أن مثل ب- «حبذا زيد» - «حب» فعل ، و «ذا» فاعلها ، و «زيد» مبتدأ وخبره «حبذا». هذا قول سيويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك. انتهى. قال المرادى : وهو المختار. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١١١٧ / ٢ ، شرح المرادى : ١٠٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٩٩ / ٢ ، الهمع : ٤٥ / ٥ ، شرح الأشموني : ٤٠ / ٣ ، شرح الرضى : ٣١٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٥ / ٢ ، الفوائد الضيائية : ٣١٦ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٦١٠ / ١ ، التسهيل : ١٢٩ .

٢- وهو المخصوص. وإليه ذهب قوم منهم الأخفش وابن درستويه. انظر شرح المرادى : ١٠٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٩٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ١١٧ / ٢ ، الهمع : ٤٦ / ٥ ، شرح الأشموني : ٤٠ / ٣ ، شرح الرضى : ٣١٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٥ / ٢ ، التسهيل : ١٢٩ .

٣- وهو مذهب المبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي ، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيويه. وأجاز بعضهم كون «حبذا» خبرا مقدما ، والمخصوص مبتدأ مؤخرا. وضعف هذين الرأيين ابن مالك فى شرح الكافية. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٢ ، المقتضب : ١٤٣ / ٢ ، الأصول : ١١٥ / ١ ، شرح المرادى : ١٠٨ / ٣ ، جمل الزجاجي : ١١٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ١١١٧ / ٢ ، التسهيل : ١٢٩ ، شرح الأشموني : ٤٠ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ٦١٠ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٤٥ / ٢ ، شرح الرضى : ٣١٨ / ٢ ، شرح الجمل لابن هشام : ١٩١ ، الهمع : ٤٥ / ٥ - ٤٦ ، التصريح على التوضيح : ٩٩ / ٢ .

٤- فى الأصل : وأل. انظر الألفية : ١٠٥ .

٥- فى الأصل : فى لهيون.

٦- هذا مثل يضرب للرجل يضيع الأمر ثم يريد استدراكه ، وهو فى الأصل خوطبت به امرأه وهى : دختنوس بنت لقيط بن زراره ، كانت تحت عمرو بن عمرو بن عدس ، وكان شيخا كبيرا ، فكرهته فطلقها ، ثم تزوجت فتى جميل الوجه ، وأجدبت ، فبعثت إلى عمرو تطلب منه حلويه ، فقال عمرو : «الصيف ضيعت اللبن» ، وبعث إليها بقلحه - وهى الناقه الحلوب - . وإنما خص الصيف لأن سؤالها الطلاق كان فى الصيف ، أو أن الرجل إذا لم يطرق ماشيته فى الصيف كان مضيعا لألبانها عند الحاجة . ويروى : «فى الصَّيف ضيَّعت اللَّبن» . انظر مجمع الأمثال للميدانى : ٢ / ٤٣٤ ، جمهره الأمثال للعسكري : ١ / ٥٧٥ ، اللسان (ضيع) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٥ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٦٣ ، الخزانة : ٤ / ١٠٥ ، الفاخر : ٩٠ . فى الأصل : إحدى . وهذا رأى ابن مالك والأكثرين ونسب للخليل وسيبويه . وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف «ذا» لأنه إشاره أبدا إلى مذكر محذوف ، والتقدير فى «حبذا هند» : «حبذا حسن هند» ، وكذا باقى الأمثله . ورد بأنه دعوى بلا دليل . وقال الفارسى فى البغداديات : لأن «ذا» جنس شائع فالترم فيه الأفراد كفاعل «نعم وبئس» المضمّر ، ولهذا يجمع التمييز ، فيقال : «حبذا زيد رجلا» . انظر الكتاب : ١ / ٣٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١١٧ ، المسائل المشكله (البغداديات) : ٢٠١ ، شرح المرادى : ٣ / ١١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٤١ ، الهمع : ٥ / ٤٥ - ٤٦ .

ويختصّ «حبّذا» بعدم جواز تقدّم المخصوص عليه ، لما ذكر من أنّه جار مجرى المثل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما سوى ذا ارفع بحبّ أو فجر

بالبا ودون ذا انضمام الحاكر

إذا قيل : «حبّ الرّجل زيد» دون «ذا» ، فلك أن تأتي ب- «الرّجل» مرفوعا ، لأنّه هو الفاعل ، ولك أن تجرّه بالباء ، فتقول : «حبّ بالرّجل» ، ولك في أوّله - وهو الحاء - الفتح والضّم.

وهذه المسألة لا تختصّ ب- «حبّ» ، بل هو من جملة ما بنى على «فعل» ، للدّلاله على المدح أو الذّم ، وقد سبق أنّ في صيغته ثلاث لغات ، وأنّ في الاسم الذي بعده وجهان (1) / ، فإفراد المصنّف لها بالذّكر يوهم اختصاص الحكمين بها ، وليس كذلك.

وكذلك إفراده (2) «ساء» بالذّكر ليس بشيء ، فإنّها من جملة هذا القسم ، فإنّ أصلها «سوء» قلبت واوها ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فهي ك- «جاد الرّجل زيد» و «فاق الرّجل زيد».

ص: ٤٣

١- انظر ص ٤٠ / ج ٢ من هذا الكتاب.

٢- في الأصل : افراه.

قال رحمه الله تعالى :

أفعل التفضيل (١)

صغ من مصوغ منه للتعجب

أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

أفعل التفضيل : اسم ، لدخول علامات الأسماء عليه من الجرّ والإضافه و «أل» ، ممتنع الصّرف ، للزوم الوصفية ، ووزن الفعل (٢) ، ولا يتصرّف عن صيغته (٣) «أفعل» ، إلما أنّ الهمزة حذفت في الأ-كثر من «خير ، وشرّ» ، لكثرة الاستعمال (٤) ، وقد يعامل معاملتهما في (٥) ذلك «أحبّ» ، كقوله :

١٤٣-...***وحبّ شيء إلى الإنسان ما منع(٦)

ص: ٤٤

١- هو اسم مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها. وقال الأزهري : هو الوصف المبني على «أفعل» لزياده صاحبه على غيره. وقال ابن الحاجب : اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزياده على غيره ، وهو «أفعل». انظر التصريح على التوضيح : ١٠٠ / ٢ ، شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢١٢ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٨٢ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢١١ ، حاشية الخضري : ٢ / ٤٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٧٤ ، معجم النحو : ١١ .

٢- ويجوز صرفه في ضروره الشعر عند البصريين خلافا للكوفيين. انظر الإنصاف (مسأله : ٦٩) : ٢ / ٤٨٨ .

٣- في الأصل : صيغته.

٤- وقال الأخفش : لأنهما لما لم يشترقا من فعل خولف لفظهما. انظر التصريح على التوضيح : ١٠١ / ٢ .

٥- في الأصل : في معاملتها. تقديم وتأخير. راجع الأشموني : ٣ / ٤٣ .

٦- من البسيط للأحوص في ديوانه (١٣٣) ، وصدرة : وزادني كلفا بالحبّ أن منعت وىروى : «وحب شيئا» بدل «وحب شيء». والشاهد في قوله : «وحب» حيث حذفت منه الهمزة ، والأصل فيه «أحب» ، وذلك معاملة له معاملة «خير وشر» في حذف الهمزة منهما لكثرة الاستعمال. انظر التصريح على التوضيح : ١٠١ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٤٣ ، تذكره النحاه : ٤٨ ، ٦٠٤ ، نوادر أبي زيد : ١٩٨ ، الأغاني : ٤ / ٧٣ ، الهمع (رقم) : ١٧٦٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢٢٤ ، اللسان (حب) ، العقد الفريد : ٣ / ١٤١ .

وقد يستعمل «خير، وشر» على الأصل كقراءه (١) بعضهم: (مَنْ الكَذَابُ الْأَشْرُ) (٢) [القمر: ٢٦]، ونحو:

١٦٤- *بلال خير (الناس) (٣) وابن الأخير* (٤)

ولا يصاغ أفعال التفضيل إلا مما يصاغ منه أفعال التعجب (بالشروط المتقدمه، وما امتنع صوغ أفعال التعجب) (٥) منه لفقدها أو فقد بعضها - امتنع صوغ أفعال التفضيل منه، ولذلك حكم بندور قولهم: «ألص من شظاظ» (٦)، وقوله (٧):

١٦٥- ...**فأنت أبيضهم سربال طبّاخ (٨)

ص: ٤٥

- ١- في الأصل: كقره.
- ٢- وذلك بتشديد الراء من «الأشْر» وهو أفعال من الشر، وهو شاذ، وهو الأصل المرفوض ل- «شر»، وهي قراءه أبي قلابه. انظر القراءات الشاذة: ١٤٧، إملاء ما من به الرحمن: ٢ / ٢٥٠، المحتسب: ٢ / ٤٠٩، شرح الأشموني: ٣ / ٤٣، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠١، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ١١٢٧، الهمع: ٦ / ٤٥.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمه.
- ٤- من الرجز، نسب في البحر المحيط (٨ / ١٨٠) لرؤبه (وليس في ديوانه). والشاهد في قوله: «الأخير» حيث جاء «خير» على الأصل بدون حذف همزته، وهو قليل، والأكثر حذفها. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠١، شرح الأشموني: ٣ / ٤٣، الهمع (رقم): ١٧٦٤، الدرر اللوامع: ٢ / ٢٢٤، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ١١٢٧، تذكره النحاه: ٤٧، الدرر المضية (رساله ماجستير): ٣٦٤.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح ابن عقيل: ٢ / ٤٦.
- ٦- هذا مثل يضرب في المبالغه والتناهي. وشظاظ: هو شظاظ الضبي، وكان لصا يقطع الطريق مع مالك بن الزيب المازني. ويروى: «ألص من شظاظ ومن سرحان»، ويروى أيضا: «أسرق من شظاظ». انظر مجمع الأمثال: ٢ / ١٣١، ٣ / ٢٣٠، المستقصى في الأمثال: ١ / ٣٢٨، جمهره الأمثال: ٢ / ١٨٠، شرح الكافية لابن مالك: ٢ / ١١٢٣، الخزانة: ٢ / ٢١٠، شرح المرادى: ٣ / ١١٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٠١، شرح أبيات المغنى: ٥ / ١٥، الدرر المضية (رساله ماجستير): ٣٦٥.
- ٧- في الأصل: وقولهم.
- ٨- من البسيط لطرفه بن العبد من قصيده له في ديوانه (١٥)، يهجو بها عمرو بن هند، وصدرة: إذا الرّجال شتوا واشتدّ أكلهم ويروى: أمّا الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طبّاخ ويروى: إن قلت نصر فنصر كان شرفنى قدما وأبيضهم سربال طبّاخ شتوا: أى: صاروا في زمن الشتاء، وهو عندهم زمان الجذب والقحط، وفيه يظهر كرم الكرام وبخل البخلاء. والمراد بقوله: «اشتدّ أكلهم» أنه تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون. والمراد بقوله: «فأنت أبيضهم ... الخ» أنه قليل الطبخ، فسرباله نقى من دهن اللحم وغيره، وهذا كناية عن شدة البخل. والشاهد في قوله: «أبيضهم» حيث جاء أفعال التفضيل مما فعله زائدا على الثلاثه، وهو «أبيض» وذلك نادر. انظر التصريح على التوضيح: ١ / ٣٢٥، جمل الزجاجي: ١٠٢، الحلل: ١٣٦، الإنصاف: ١٤٩، شرح ابن يعيش: ٦ / ٩٣، المقرّب: ١ / ٧٣، حاشيه يس: ٢ / ١٠٦، اللسان (بيض، عمى)، معانى الفراء: ٢ /

١٢٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٨٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٥٧٨ ، المقتصد : ١ / ٣٨١ ، شرح الجمل لابن هشام : ١٨٥ ، تذكره
النحاه : ٤٦٧ ، أمالي المرتضى : ١ / ٩٢ ، الخزانة : ٨ / ٢٣٠ ، ٢٣٧ .

وقولهم : «هو أشغل من ذات النحيين» (١).

إذ الأول : لا فعل له ، والثاني : فعله زائد على الثلاثي ، والثالث : فعله لازم البناء للمفعول.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وما به إلى تعجب وصل

لمانع به إلى التفضيل صل

أى : ما وصل به إلى التعجب ممّا لا يصحّ بناء فعله منه - يتوصّل به إلى التفضيل ممّا لا يسوغ (٢) بناء أفعال التفضيل منه ، فيقال : «هذا أكثر لوصويّه ، وأشدّ انطلاقاً ، وأعظم كونا في الدار» ، ونحوه.

ص : ٤٦

١- هذا مثل. وذات النحيين : امرأه من بنى تيم الله بن ثعلبه ، كانت تبيع السمن في الجاهليه ، فأتاها خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه يبتاع منها سمنا ، فلم ير عندها أحدا ، وساومها فحلت له نحيا مملوءا ، فقال : أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ، ثم حل آخر وقال لها : أمسكيه ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب ، ثم أسلم فشهد بدرا رضى الله عنه. انظر مجمع الأمثال : ١٨٤ / ٢ ، المستقصى في الأمثال : ١٩٦ / ١ ، جمهره الأمثال : ٣٢٢ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٢٧ ، التصريح على التوضيح : ١٠١ / ٢ ، الإرشاد للكيشي : ١٠١ ، اللسان (نحا) ، شرح الأشموني : ٣ / ٤٤ ، الفاخر : ٧٠ ، الهمع : ٤٢ / ٦ ، ٤٣.

٢- في الأصل : يصوغ.

ثم قال رحمه الله :

وأفعل التفضيل صله أبدا

تقديرا او لفظا بمن إن جرّدا

لا يستقيم معنى التفضيل إلّا من مفضّل ومفضّل عليه ، ولفظ دالّ على التفضيل ، ولذلك وجب أن يوصل أفعل التفضيل - إذا جرّد من «أل» والإضافه - باسم مجرور ب- «من» (١) يكون هو المفضّل عليه ، فإن ظهر في اللفظ ، نحو (أشدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا) [ق : ٣٦] ، وإلا قدر نحو (أَكْثَرُ أَمْوَالًا) [سبأ : ٣٥] ، تقديره : منكم.

وأكثر ما يحذف إذا كان «أفعل» خبرا - كما مثل - ويقلّ إذا كان صفة أو حالا (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن لمنكور يضيف أو جرّدا

ألزم تذكيرا وأن يوحدًا

وتلو أل طبق وما لمعرفه

أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه

هذا إذا نويت معنى من وإن

لم تنو فهو طبق ما به قرن

لأفعل التفضيل ثلاثه أحوال :

أحدها : أن يضاف إلى نكره ، أو يجرّد من الإضافه ، ويؤتى بالمفضّل عليه مجرورا ب- «من» / : إمّا في اللفظ ، وإمّا في التقدير ، فيلزم لفظ الأفراد والتذكير ،

ص : ٤٧

١- اختلف في «من» المصاحبه ل- «أفعل» التفضيل : فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء الغايه. وذهب سيبويه إلى أنها لا ابتداء الغايه أيضا ، وأشار إلى أنها مع ذلك تفيد معنى التبويض ، فقال في «هو أفضل من زيد» : فضله على بعض ولم يعم. وذهب في شرح التسهيل إلى أنها لمعنى المجاوزه ، فإن القائل : «زيد أفضل من عمرو» كأنه قال : جاوز زيد عمرا في الفضل. انظر المقتضب : ١٨٢ / ٤ ، الكتاب : ٣٠٧ / ٢ ، شرح المرادى : ١١٥ / ٣ ، شرح الأشموني : ٤٥ / ٣.

٢- مثال الصفه قوله : ترّوحى أجدر أن تقيلى غدا بجنبى بارد ظليل أى : تروحي وأتى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلى فيه. ومثال الحال قوله : دنوت وقد خلناك كالبدرد أجمل من البدر وقد خلناك كالبدرد. انظر التصريح على التوضيح : ١٠٣ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٧ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٤٥ / ٣ - ٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٤٨٠.

وإن اختلف أحوال المفضل عليه ، نحو (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ) (١) مَالاً- وَأَعَزُّ نَفَرًا [الكهف : ٣٤] ، (وَلَمَّا خَرَّهُ خَيْرٌ لَمَكَّ مِنَ الْأُولَى) [الضحى : ٤] ، (لِيُوسِفَ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَبِينَا مِنَّا) [يوسف : ٨] ، (أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ) [الحديد : ١٠] ، وفي الحديث : «هَنَّ أَغْلَب» (٢).

إلما أَنَّ المضاف إلى نكره يجب فيه وقوع المطابقة بالمضاف إليه (٣) ، نحو «هند أفضل امرأه ، والزَّيدان أفضل رجلين ، والزَّيدون أفضل رجال ، ونساءك أفضل نساء».

فأما قوله : (وَلَا تَكُونُوا أَوْلَ كَافِرٍ بِهِ) [البقره : ٤١] فتقديره : أول فريق كافر به.

الثاني (٤) : أن يكون معرّفاب - «أل» فيجب مطابقتها (٥) لما قبله من موصوف أو مبتدأ ، نحو «زيد الأفضل ، وهند الفضلى ، والزَّيدان الأفضلان ، والهندان الفضليان ، والزَّيدون الأفضلون ، والهندات الفضليات» ، وإن شئت «الفضل».

الثالث (٦) : أن يضاف إلى معرفه ، فيجوز فيه الوجهان : عدم المطابقة ، وهو الأكثر ، نحو (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةِ) [البقره : ٩٦] ، والمطابقة ، نحو (أَكَابِرٌ مُّجْرِمِيهَا) [الأنعام : ١٢٣] ، وإلما يجوز الوجهان إذا كان «أفعل» باقيا على معنى المفاضله ، بأن تكون «من» مقدّره فيه ، أما إن أول «أفعل» بما لا يفصل فيه على غيره ، نحو «الناقص والأشج / أعدلا بنى مروان» (٧) وجبت المطابقة.

ص : ٤٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- روى ابن ماجه فى سننه (حديث رقم : ٩٤٨) : عن أم سلمه قالت : كان النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم يصلّى فى حجره أم سلمه فمرّ بين يديه عبد الله أو عمر بن أبى سلمه ، فقال بيده ، فرجع ، فمرّت زينب بنت أم سلمه فقال بيده هكذا ، فمضت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «هَنَّ أَغْلَب». وانظر مسند أحمد : ٦ / ٢٩٤ ، كتر العمال رقم : ٢٢٥٩٩.

٣- أى : يجب فيه مطابقة المضاف إليه الموصوف. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٤٨.

٤- فى الأصل : الثانيه.

٥- فى الأصل : مطابقيه.

٦- فى الأصل : الثالثه.

٧- أى : عادلاهم. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١١٤٣ ، المقرب : ١ / ٢١٢ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٤٨ ، البهجه المرضيه : ١٢٠ ، شرح المرادى : ٣ / ١٢١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٤٨٣ ، شرح دحلان : ١٢٠ ، شرح المكودى : ٢ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٥ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٩٠ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٨١ . والناقص : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، لقب بذلك لأن سلفه الوليد كان قد زاد فى أعطيات الجند ، فلما ولى يزيد نقص الزياده ، ويقال : أول من لقبه بذلك مروان بن محمد. انظر البدايه والنهايه : ١٠ / ١١ ، تذكره النحاه : ٤٢٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٤٨ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٥ ، الأعلام : ٨ / ١٩١ . والأشج : هو عمر بن عبد العزيز بن مروان ، لقب بذلك لأثر حافر فرس شجه فى جبهته وهو صغير. انظر شذرات الذهب : ١ / ١١٩ ، الأعلام : ٥ / ٥٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٤٨ ، حاشيه ابن حمدون :

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تكن بتلو من مستفهما

فلهما كن أبدا مقدّما

كمثل مَمَّن أنت خير ولدى

إخبار التّقديم نورا وجدا

إذا كان المفضّل عليه مجرورا بـ «من» - وجب تقديمه على أفعال التّفضيل ، إن كان اسم استفهام أو مضافا إليه ، نحو «مَمَّن أنت خير ، ومن غلام من أنت أفضل» ، لما تقدّم (١) من أنّ الاستفهام له صدر الكلام ، وفي غير ذلك فتأخيره (٢) واجب ، وقد يتقدّم قليلا ، نحو :

١٦٦- ... وزوّدت ***جنى النّحل بل ما زوّدت منه أطيب (٣)

ثم قال رحمه الله تعالى :

ص : ٤٩

١- في الأصل : تقدر.

٢- في الأصل : فتأخره.

٣- من الطويل ، للفرزدق من قصيده له في ديوانه (٣٢) ، وتمامه : فقالت لنا أهلا وسهلا وزوّدت جنى النّحل بل ما زوّدت منه أطيب ويروى : «وقالت» بدل «فقالت» ، ويروى «أو ما زودت هو أطيب» وعليها فلا شاهد فيه ، ويروى : «أو ما زودت منه أطيب». جنى النحل : أى ما يجنى منه ، وهو العسل. والشاهد فى قوله : «منه أطيب» حيث قدم «من» ومجرورها على أفعال التّفضيل مع أن المجرور بـ «من» غير استفهام ، وهو قليل ، والمعنى : بل الريق الذى زودته أطيب من جنى النحل. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٥ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٥٢ / ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١١٣٣ / ٢ ، تذكره النحاه : ٤٧ ، الشواهد الكبرى : ٤٣ / ٤ ، شرح ابن يعيش : ٦٠ / ٢ ، الهمع (رقم) : ١٥٠٤ ، الدرر اللوامع : ١٣٧ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٤٩ / ٢ ، شواهد الجرجاوى : ١٩٧ ، شرح المرادى : ١٢٧ / ٣ ، كاشف الخصاصه : ٢٢٢ ، شواهد العدوى : ١٩٧ .

فاعل أفعال التفضيل لا يكون إلا ضميرا مستترا ، ولا يرفع اسما ظاهرا ، ولا ضميرا منفصلا ، إلا قليلا ، ك- «مررت برجل أفضل منه أبوه» ، و «ما أفضل من زيد إلا هو» ، وهى لغه ذكرها سيويه (١).

أما متى عاقب الفعل - بأن يقع بعد نفى ، ويكون مرفوعه أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين - فإن رفعه الظاهر حينئذ كثير مطرد ، كالمثال الذى مثل به الناظم (٢) / ، وكقولهم : «ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد» (٣).

ص : ٥٠

١- فيرفع بأفعال التفضيل الظاهر مطلقا ، وذلك بخفض أفعال بالفتحه على أنه صفة ل- «رجل» و «الأب» و «هو» على الفاعليه ب- «أفعل» على معنى فاقه فى الفضل أبوه أو هو ، وأكثر العرب يوجب رفع «أفضل» فى ذلك على أنه خبر مقدم ، و «أبوه» أو «هو» مبتدأ مؤخر وفاعل «أفضل» ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى موضع خفض نعت له «رجل» ورابطها ما حل محله. وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعال ، كقوله تعالى : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) ، ف- «حيث» هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه «أعلم». انظر الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٤١ ، شرح المرادى : ٣ / ١٢٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٥٣.

٢- وهو «لن ترى فى الناس من رفیق أولى به الفضل من الصديق» ، قال ابن هشام : «والأصل : «من ولايه الفضل بالصديق» ، ثم «من فضل الصديق» ، ثم «من الصديق». انتهى. قال ابن حمدون : «وتقدير الموضح مضافين بأن قال : «من ولايه الفضل بالصديق» فاسد ولا معنى له ، لأن الضمير فى منه فى الأصل لا يعود على «أولى» وإنما يعود على «الفضل» كما رده بعض حواشيه». انتهى. وقال المرادى : «والأصل : «أولى به الفضل منه بالصديق» فاختصر. انتهى. فوقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف ، وهو «به» ، وثانيهما للاسم الظاهر ، وهو «منه» ، فحذفت الباء من «بالصديق» ، وجعل موضع الضمير اسم ظاهر موافق لمعاده ، وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده ، ولهذا أبدل الضمير ظاهرا ، فصار «أولى به الفضل من فضل الصديق» ، ثم حذف المضاف الذى هو «فضل» ، فدخلت «من» على «الصديق». قال ابن حمدون : «فيكون المقدر بين «من» و «الصديق» مضافا واحدا ، وهو «فضل». هذا هو الصواب ، كما فى المرادى». انتهى. والمراد ب- «الصديق» أبو بكر الصديق رضى الله عنه. انظر فى ذلك أوضح المسالك : ١٧٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٦ ، شرح المرادى : ٣ / ١٢٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٥٥ ، البهجة المرضيه : ١٢١.

٣- ف- «أحسن» أفعال تفضيل ، وهو صفة ل- «رجل» وهو اسم جنس مسبوق بنفى ، ومرفوعه «الكحل» وهو أجنبي من

الموصوف ، لكونه لم يتصل بضميره ، فلو رفع على الابتداء لفصل «أحسن» بينه وبين معموله - وهو منه - بأجنبي وهو «الكحل» ، و «الكحل» مفضل على نفسه باعتبارين : فباعتبار كونه في عين زيد فاضل ، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول ، والمعنى : أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال. ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت نحو «مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد». قال الرضى : والسمع لم يثبت إلا في المنفى ، وقال : ولا منع أن يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وإن لم يكن صريحا فيه نحو «قلما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل» وقاس ابن مالك على النفي : النهى والاستفهام. انظر الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، المقتضب : ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٤٠ ، الهمع : ٥ / ١٠٧ - ١٠٨ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٩٦ ، شرح المرادى : ٣ / ١٢٧ ، الوضع الباهر ورفع أفعال الظاهر لابن الصائغ : ٢٦ - ٢٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٨٨٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٢١٩ ، ٢٢١ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ١٨٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٥٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٦.

فالأول واقع موقع قولك : لن ترى (١) في الناس (من) (٢) رفيق يلي به الفضل كولايته (٣) الصديق.

والثاني موقع : ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد».

ص: ٥١

١- في الأصل : لمن يرى.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- في الأصل : كولاية.

الباب الثامن والثلاثون

ثم قال رحمه الله تعالى :

النعت

يتبع فى الإعراب الاسماء الأول

نعت وتوكيد وعطف وبدل

التابع : هو التالى لما قبله ، مشارك له فى إعرابه وعامله (١).

وأصول التوابع أربعة ، إلا أنها باعتبار انقسام العطف إلى : بيان ونسق ، والتأكيد إلى : لفظى ومعنوى - تصير ستة .

ثم هذه التوابع إنما تتبع ما قبلها ، فلا يتقدم التابع على متبوعه :

ثم قال رحمه الله تعالى :

فالنعت تابع متم ما سبق

بوسمه أو وسم ما به اعتلق

تابع : جنس ، يشمل جميع التوابع ، خرج بالفصل الأول : وهو كونه متمما لمتبوعه : النسق ، وبكون التتميم يرجع إلى معناه تاره ، وإلى معنى ما يتعلق به أخرى : التأكيد ، وعطف البيان ، ودخل قسما النعت : الموضح لمعنى فى متبوعه ، نحو «جاءنى زيد الكريم» ، والموضح (٢) لمعنى فيما يتعلق بمتبوعه ، نحو «رأيت الرجل الكريم (أبوه) (٣)» (٤).

ص: ٥٢

١- وقال ابن مالك : هو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله فى إعرابه وعامله مطلقا. وفى شرح المرادى : هو المشارك ما قبله فى إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. وقال المرتضى : هو ما أفاد تأكيد سابقه أو إيضاحه أو مشاركته فى الحكم. انظر فى ذلك التسهيل : ١٦٣ ، شرح المرادى : ٣ / ١٣٠ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩١٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٥٧ ، شرح المكودي : ٢ / ٧ ، شرح دحلان : ١٢١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥١ ، شرح الرضى : ١ / ٢٩٨ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ١١٤٦ .

٢- فى الأصل : والموضع .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . راجع التصريح : ٢ / ١٠٨ .

٤- انظر شرح المرادى : ٣ / ١٣٢ ، شرح المكودي : ٢ / ٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٥٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٥٣ - ١١٥٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٠٨ . وقال ابن مالك فى التسهيل : التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إيهام أو توكيد . وقال ابن الحاجب : النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقاً . وقال ابن عصفور : النعت عند النحويين عبارته عن اسم أو ما هو فى تقدير اسم يتبع ما قبله لتخصيص نكره أو لإزالة اشتراك عارض فى معرفه أو مدح أو ذم أو توهم أو تأكيد مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصه من خواصه . انظر التسهيل : ١٦٧ ، شرح الكافيه للرضى : ١ / ٣٠١ ، التعريفات : ٢٤٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٩٣ ، الهمع : ٥ / ١٧١ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٢٦ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٨٣ ، الفوائد الضيائيه : ٢ / ٣٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٩ ، معجم النحو : ٢٠٤ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وليعط في التعريف والتذكير ما

لما تلا كما مرر بقوم كرما /

وهو لدى التوحيد والتذكير أو

سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

يجب موافقه النعت في التعريف والتذكير المنعوت (١) مطلقا ، كما يجب تبعيته (٢) في أحد ألقاب الإعراب الثلاثة مطلقا ، كالاسمه ، و (٣) (قال رجل مؤمن) [غافر : ٢٨] ، (ويلبسون ثيابا خضرا) [الكهف : ٣١].

وأما مطابقته له في التوحيد - والمراد به : الأفراد - وضديه - وهما : التثنيه والجمع - والتذكير وضده - وهو التأنيث - ، فهو فيها بمنزله الفعل.

فإن (٤) رفع (الوصف) (٥) ضمير موصوفه المستتر - سمي جاريا على من هو له ، وتعينت المطابقه نحو (في مقام أمين) [الدخان : ٥١] ، (في عيشه راضيه) [الحاقه : ٢١] ، (كانت تحت عبيدين من عبادنا صالحين) [التحريم : ١٠] ، (إنهم كانوا قوما فاسقين) [النمل : ١٢] ، (تسع آيات بينات) [الإسراء : ١٠١] ، كما تقول في الفعل «زيد قام ، وهند قامت ، والزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن».

وإن رفع الوصف اسما ظاهرا ، أو ضميرا بارزا - سمي جاريا على غير من هو له ، ولزم صيغه الأفراد والتذكير ، إلا حيث يصح إلحاق الفعل علامه التأنيث ، نحو «مررت برجل كريم أبوه ، والمرأه الكريم أبوها ، ورأيت رجلين كريما

ص: ٥٣

١- في الأصل : النعت والتذكير. بدل : المنعوت.

٢- في الأصل : تبعته.

٣- في الأصل : الواو. ساقط.

٤- في الأصل : إن.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٠٩ / ٢.

أبواهما ، ورجالا كريما آبائهم» ، كما تقول : «مررت برجل قام أبوه ، وبامرأه قام أبوها» إلا أنك تقول : «بالرجل الكريمه أمه».

ومن قال فى الفعل : «قاما أبواك ، وقاموا إخوتك» قال / فى الوصف : «مررت برجلين قائمين أبواهما ، وبرجال قائمين إخوتهم».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وانعت بمشتق كصعب وذرب

وشبهه كذا وذى والمنتسب

أصل النعت أن يكون بالمشق ، وهو ما دل على الحدث (١) وصاحبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهه ، وأفعل التفضيل ، نحو (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ) [الحشر : ٢٤] ، (ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ) [هود : ١٠٣] ، و «مررت برجل صعب ، وبرجل ذرب - وهو الماهر فى الأمور (٢) - ، ومررت برجل أفضل منك».

وينعت بشبه المشتق ، وهو ما أول به ، ك- «ذا» ، وغيره من أسماء الإشارة (٣) ، نحو «مررت بأخيك هذا ، وبأختك تلك» ، و «ذى» بمعنى : صاحب ، نحو «يمر (٤) راكب ذو شاره» ، والمنسوب نحو «وإن تأمر عليكم عبد حبشى» (٥).

ص: ٥٤

١- فى الأصل : الحديث.

٢- قال المكودى : والذرب - بالذال المعجمه - هو الحاذق من كل شىء ، وقال ابن حمدون : ويصح أن يكون بالمهمله ، ومعناه : الخبير بالأشياء المجرب لها. وفى اللسان : الذرب : الحاد من كل شىء ، وذرب الرجل إذا فصح لسانه بعد حصره ، ولسان ذرب : حديد الطرف ، وفيه ذرابه أى : حده ، ويقال : قد ذرب لسان الرجل يذرب إذا فسد ، وذربت معدته إذا فسدت. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩ ، اللسان : ٣ / ١٤٩٢ (ذرب) ، المصباح المنير : ١ / ٢٠٧ (ذرب) ، حاشيه الصبان : ٣ / ٦٢. ٣- هذا مذهب البصريين واختاره ابن مالك. وذهب الكوفيون وتبعهم السهيلي إلى أن أسماء الإشارة لا ينعت بها لجمودها ، وهو مذهب الزجاج. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٣٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١١١ ، الهمع : ٥ / ١٧٧ ، نتائج الفكر : ٢١٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٨٦ ، المقتضب : ٤ / ٢١٩.

٤- فى الأصل : تمر.

٥- روى البخارى فى صحيحه (٩ / ٧٨) عن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم أنه قال : «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبه». وانظر مسند أحمد : ٣ / ١١٤ ، سنن البيهقى : ٨ / ٥٥ ، فتح البارى : ١٣ / ١٢١ ، الدر المنثور : ٢ / ١٧٦ ، مشكاه المصابيح (رقم) : ٣٦٦٣ ، إتحاف الساده المتقين : ٦ / ١٢١ ، كنز العمال (رقم) : ١٤٧٩٩ ، رياض الصالحين : ٢٩٥. وروى : «اسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم ...» فى مسند أحمد : ٦ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، وتلخيص الحبير : ٤ / ٤٣.

إذ الأوّل فى تأويل : الحاضر ، والثانى فى تأويل : صاحب ، والثالث فى تأويل : منسوب إلى الحبشه ، إلى غير ذلك ممّا يؤول بالمشتق (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ونعتوا بجمله منكرًا

فأعطيت ما أعطيته خبرا

تختصّ النكرات بجواز نعتها بالجمل ، سواء كان تنكيرها لفظا ومعنى ، نحو (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَشْعَى) [طه : ٢٠] ومعنى لا لفظا ، نحو (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) [يس : ٣٧] ونحوه من المعرّف بـ «أل» الجنسيّه.

ويلزم الجملة / ما يلزمها إذا وقعت خبرا من الاشتمال على ضمير مطابق ، (إمّا ملفوظ - كما مثل -) (٢) ، وإمّا مقدر ، نحو (وَآتَقُوا يَوْمًا لَا تَعْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) [البقره : ٤٨] أى : فيه.

والظرف (٣) والجارّ والمجرور بمنزله الجملة فى أنّه لا ينعت بهما إلّا النكرات ، لأنّهما فى معنى الجملة.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب

فإن أتت فالقول أضمر تصب

الجملة المنعوت بها بمنزله المخبر بها ، فلا تكون طلبيه لعدم الفائده ، فإن أتى ما يوهم ذلك ، كقوله :

١٦٧- *جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط* (٤)

ص: ٥٥

١- فى الأصل : المشتق.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني : ٣ / ٦٣ ، والذى مثل به هو قوله تعالى : (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ).

٣- فى الأصل : الواو. ساقط.

٤- من الرجز للعجاج فى ملحقات ديوانه (٨١) ، من أبيات له يصف فيها قوما أضافوه ، وأطالوا عليه ، ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء ، حتى أن لونه فى العشيّه يشبه لون الذئب ، وقبله : حتّى إذا جنّ الظلام واختلط ويروى : «بضيق» بدل «بمذق» ، وهو اللبن الرقيق الكثير الماء. والمذق : هو اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بمزجه بالماء فيشبه بلون الذئب. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١١٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٦١ ، المقتصد : ٢ / ٢

٩١٢، شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١١٥٩، ارتشاف الضرب: ٢ / ٥٨٤، شواهد الجرجاوى: ٢٠٢، الدرر اللوامع: ٢ / ١٤٨،
أبيات المغنى: ٥ / ٥، ٢٢٥، الخزانة: ٢ / ١٠٩، شواهد المفصل والمتوسط: ١ / ٢٤٠، الإرشاد للكيشى: ٣٤٩، شرح ابن
يعيش: ٣ / ٥٣، مغنى اللبيب (رقم): ٤٤٧، ٩٩٤، شواهد المغنى: ٢ / ٦٢٧، شرح ابن الناظم: ٤٩٥، شرح ابن عصفور: ١ /
١٩٣، أمالى ابن الشجرى: ٢ / ١٤٩، شرح الأشمونى: ٣ / ٦٤، الهمع (رقم): ١٥٣٦، الإنصاف: ١ / ١١٥، شرح ابن عقيل: ٢ /
٥٣، شرح المرادى: ٣ / ١٤٤، ١٠١ / ٤، شواهد العدوى: ٢٠٢، المقرب: ١ / ٢٢٠، تاج علوم الأدب: ٣ / ٩٢٤، المحتسب:
٢ / ١٦٥، اللسان (ضريح)، كاشف الخصاصه: ٢٣٦، فتح رب البريه: ٢ / ٣٢٣.

أول على إضمار القول ، فيكون التقدير : بمدق مقول فيه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ونعتوا بمصدر كثيرا

فالتزموا الأفراد والتذكيرا

استعملت العرب المصدر في نعت الذوات كثيرا ، كقولهم : «رجل عدل» ، إلا أنهم ألزموه فقط الأفراد والتذكير ، وإن اختلفت أحوال منوعته ، نحو «مررت برجلين عدل ، وبامراه رضى ، وبرجال صوم».

ثم هل ذلك وصف بالمصدر على ظاهره تنزيلا للذات منزله (المعنى) (١) مبالغه ، أو المصدر مؤول بالوصف ، أى : عادل ، ونحوه ، أو على حذف مضاف تقديره : ذو عدل ، فيه للنحاه ثلاثه أقوال (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ونعت غير واحد إذا اختلف

فعاظفا (٣) فرقه لا إذا

اتتلف /

إذا كان المنعوت غير واحد (٤) ونعوته مختلفه - وجب تفريقها بالعطف ، سواء كان تعدده (٥) من حيث اللفظ ، نحو «جاءنى زيد وعمرو ، الكاتب والشاعر» ، أو من حيث المعنى ، نحو «مررت برجلين ، كاتب وشاعر».

ص : ٥٦

١- فى الأصل : العين. راجع التصريح : ١١٣ / ٢.

٢- ذهب إلى الثانى منها الكوفيون ، وإلى الثالث البصريون ، وإلى الأول بعضهم. قال أبو حيان : فى الوصف به طريقان : أحدهما : أن تريد المبالغه لكثره وقوعه من الموصوف به ، نحو «مررت برجل ضرب» أو لا يريد لها فيكون على حذف مضاف أى : ذى زور وذى عدل. والكوفيون يجعلون «ضربا وعدلا» واقعين موقع ضارب وعادل. انظر التصريح على التوضيح : ١١٣ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤٥ / ٣ ، ارتشاف الضرب : ٥٨٧ / ٢ - ٥٨٨ ، شرح ابن الناظم : ٤٩٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١١٦٠ / ٣ ، شرح الأشموني : ٦٤ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ١٩٨ / ١ ، شرح ابن عقيل : ٥٣ / ٢.

٣- فى الأصل : معاظفا. انظر الألفيه : ١١٠.

٤- فى الأصل : المنعوت واحدا.

٥- أى : تعدد المنعوت.

١٦٨- بكيّت وما بكيّ رجل حزين *** على ربيعين مسلوب وبالي (١)

وإن ائتلف معنى النّعوت (٢) - أتى بها مثناه ، أو مجموعه ، بحسب منوعتها ، نحو «مررت بزويد وعمرو ، الفاضلين ، وبأخوتك الفضلاء».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ونعت معمولي وحيدى معنى

وعمل أتبع بغير استثنا

إذا تعدّد المنعوت ، واتّحد معنى النّعت - كما سبق تمثيله - ، نظرت : فإن اتّحد معنى العامل فيهما فأتبعهما (٣) للمنعوت ، سواء اتّحد لفظ العامل - كالمتعاطفين - ، أو اختلف لفظه ، نحو «جاء زيد وأتى عمرو العاقلان» ، و «هذا زيد وتلك هند القائمان» ، وسواء كانا مرفوعين - كما مثل - ، أو غير مرفوعين ، نحو «رأيت أخاك وأبصرت أباك الكريمين».

وبعضهم خصّص ذلك بالمرفوعين (٤).

وإلى خلافه أشار المصنّف بقوله : «بغير استثنا».

ص: ٥٧

١- من الوافر ، ثانى بيتين لابن مياده فى شواهد ابن السيرافى (١ / ٦٠٣) ، وقبله : أمن طلل بمدفع ذى طلال أمّحّ جديده قدم اللّيالى ونسب فى الكتاب لرجل من باهله. ويروى : «حليم» بدل «حزين» ، ويروى أيضا «نزيح» بدل «حزين» ، وهو بمعنى منتزع. الربع : المنزل. المسلوب : الذى سلب بهجته لخلائه من أهله. البالى : الذى ذهب آثاره. والشاهد فى قوله : «على ربيعين مصلوب وبالي» حيث جاء المنعوت متعددا معنى ، والنعت مفرقا بالعطف. انظر الكتاب : ١ / ٢١٤ ، المقتضب : ٤ / ٢٩١ ، المقرب : ١ / ٢٢٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٥٨ ، شواهد الأعلام : ١ / ٢١٤ ، أبيات المغنى : ٦ / ٧٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١١٤.

٢- فى الأصل : المنعوت. راجع التصريح : ٢ / ١١٤.

٣- فى الأصل : أتبعهما.

٤- قال الأزهري : وخصّص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين ك- «جاء زيد وأتى عمرو الظريفان» ، أو خبرى مبتدأين ك- «هذا زيد وذاك عمرو العاقلان» أخذاً من كلام سيبويه فإنه إنما تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص قاله ابن مالك فى شرح التسهيل ، ثم قال : والظاهر تعميم الحكم إذ لا- فرق فى القياس بين قولك : «ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان» ، وقولك : «أحببت زيدا ووددت عمرا العاقلين» وقولك : «مررت بزويد ومررت بعمرو العاقلين» فإذا جاز الأول جاز

هذا انتهى وجزم به فى النظم. انظر التصريح على التوضيح : ١١٥ / ٢ ، شرح المرادى : ١٥٠ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٤٩٦ ، شرح
الأشمونى : ٦٦ / ٣ .

أما لو اختلف المنعوتان في عمل العاملين / ، نحو «هذا موجه زيد ومؤلم عمرا القائمين» - وجب القطع ، إنما إلى الرفع ، وإنما إلى النصب ، وامتنع الإتيان (١).

ثم قال رحمه الله تعالى (٢) :

واقطع أو اتبع إن يكن معينا

بدونها أو بعضها اقطع معلنا (٣)

إذا كان المنعوت معينا (٤) بدون النعت ، وإنما سيق النعت لمجرد المدح ، نحو «بسم الله الرحمن الرحيم» ، أو لمجرد الذم ، نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللعين» ، فلك في النعوت الإتيان - كما مثل - ، وإتيان البعض ، وقطع (الآخر) (٥) ، من (ثم) (٦) جاز في «الرحمن الرحيم» في البسملة سته أوجه آخر (٧).

ص: ٥٨

١- لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي العمل على معمول واحد من جهة واحده ، بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت. انظر التصريح على التوضيح : ١١٥ / ٢ ، شرح المرادى : ١٥٠ / ٣ ، شرح الأشموني : ٦٦ / ٣.

٢- أغفل المؤلف شرح قول الناظم : وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبع قال ابن عقيل في شرحه (٢ / ٥٥) : «إذا تكررت النعوت وإن كان المنعوت لا- يتضح إلا- بها جميعها وجب إتيانها كلها ، فتقول : «مررت بزید الفقيه الشاعر الكاتب». انتهى. وانظر شرح ابن الناظم : ٤٩٦ ، شرح المكودي : ١٢ / ٢ ، شرح المرادى : ١٥٠ / ٣ ، البهجة المرضيه : ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ١١٧ / ٢ ، شرح الأشموني : ٦٨ / ٣ ، كاشف الخصاصه : ٢٢٧ ، شرح دحلان : ١٢ / ٢ ، شرح الهواري : (١٣٨ / ب).

٣- في الأصل : معينا. انظر الألفيه : ١١٠.

٤- في الأصل : مبنيا.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٧- قال العطار في حاشيته على الأزهرية : و (الرحمن الرحيم*) نعتان ، واشتهر فيهما بحسب الإعراب تسعه أوجه : جرهما ورفعهما ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس ، ورفع الثاني ونصبه مع جر الأول ، ويمتنع منها جر «الرحيم» مع نصب «الرحمن» أو رفعه. انتهى. وقال الصبان في الرسالة الكبرى على البسملة : أسلفنا القول على أن الراجح أن «الرحمن» صفة ، وقيل : علم. وفائده الخلاف أن «الرحمن الرحيم» على الأول نعتان لله ، ويجوز رفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف وجوبا أي : هو الرحمن الرحيم ، ويجوز نصبهما على المفعولية لفعل محذوف وجوبا ، أي : أمدح الرحمن الرحيم ، وجر الأول على التبعية مع رفع الثاني أو نصبه ، ورفع الأول ونصب الثاني والعكس ، وكذا جر الثاني على التبعية مع رفع الأول أو نصبه على قول ضعيف من جواز الإتيان بعد القطع. وعلى الثاني - بدل من «الله» أو عطف بيان ، والرحيم نعت له لا ل- «الله» ، لثلا يلزم من تقديم البدل أو البيان على النعت ، مع أن النعت هو المقدم عند اجتماعه مع غيره ، ويجوز رفعه ونصبه على ما مر ، وكذا الرحمن على أنه بدل لجواز قطع البدل بخلاف البيان على ما نقله بعضهم ، ونقل آخر جواز قطع البيان أيضا ، وعليه يجوز رفع الرحمن ونصبه

على أنه بيان أيضا. وقال : وفي المقام احتمالات آخر لا تخلو عن بعد وتعسف. انظر حاشيه العطار على الأزهرية : ٣ ، الرساله الكبرى على البسملة : ٤٨ - ٤٩ ، إعراب النحاس : ١ / ١٦٨ ، إملاء ما منّ به الرحمن : ١ / ٥ ، إعراب الألفيه : ٣.

أمّا إذا كان المنعوت محتاجاً في بيانه إلى بعض النعوت دون البعض - وجب إتباع ما يحصل به البيان ، ولك في الباقي ما ذكر من القطع.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وارفع أو انصب إن قطعت مضمراً

مبتدأ أو ناصباً لن يظهرها

حقيقه قطع النعت أن يعدل عن إتباع النعت لمنعوته في الإعراب ، ويوالي ما يوافقه في اللفظ ، مثل أن يكون المنعوت مرفوعاً فيقطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ لائق بالخبر ، أو منصوباً فيقطع إلى النصب بإضمار فعل ناصب ، نحو :

أعنى ، أو أذكر ، أو أمدح - إن كان معناه المدح - ، أو أذم - إن / كان معناه الذم (١) - .

وأكثر ما يظهر أثر القطع عند المخالفة في لفظ الإعراب.

ثم هذا المبتدأ والفعل واجبا الإضمار ، لدلاله الحال عليهما ، وحصول الإطالة بذكرهما (٢).

ثم قال :

وما من المنعوت والنعت عقل

يجوز حذفه وفي النعت يقل

إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، إلّا أنّ ذلك في المنعوت أكثر منه في النعت ، كقوله تعالى : (أَنْ أَعْمَلُ سَابِغَاتٍ) [سبأ : ١١] ، أى : دروعاً سابغات ، (وَأَعْمَلُوا صَالِحاً) [المؤمنون : ٥١] ، أى : عملاً صالحاً.

ص : ٥٩

١- أو «أرحم» إن كان معناه الترحم. وخالف يونس في الترحم فلا يجوز فيه القطع. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٥٢ ، التصريح على التوضيح : ١١٧ / ٢ .

٢- في الأصل : يذكرها.

ومن مجيء ذلك في النَّعْتِ قوله تعالى: (يَأْخُذُ كُلَّ سَيِّفِينِهِ غَضَبًا) [الكهف: ٧٩]، أى: صالحه (١)، و (فَصِيَامٌ) (٢) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ [البقره: ١٩٦]، أى: متتابعات، وقد أثبتها ابن مسعود (٣)، وغيره (٤).

ص: ٦٠

١- قال الأزهرى: بدليل أنه قرئ كذلك. انظر التصريح على التوضيح: ١١٩ / ٢، حاشية الصبان: ٧١ / ٣.

٢- فى الأصل: صيام.

٣- هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلى، أبو عبد الرحمن، من أكابر الصحابه فضلا وعقلا وقربا من رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم، وهو من أهل مكه ومن السابقين إلى الإسلام، وكان خادما للنبي صلى الله عليه و (آله و) سلم الأمين وصاحب سره، ولى بعد وفاته صلى الله عليه و (آله و) سلم مال الكوفه، ثم قدم المدينه فى خلافه عثمان، فتوفى فيها عن نحو ستين عاما سنه ٣٢ هـ، وله ٨٤٨ حديثا. انظر ترجمته فى الإصابه ترجمه رقم: ٤٩٥٥، طبقات القراء: ١ / ٤٥٨، صفه الصفوه: ١ / ١٥٤، حليه الأولياء: ١ / ١٢٤، الأعلام: ٤ / ١٣٧، المحجر: ١٦١.

٤- أخرج الحاكم فى المستدرک عن أبى بن كعب أنه كان يقرأها: فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات. انظر المستدرک للحاكم: ٢ / ٢٧٦، الدر المنثور للسيوطى: ١ / ٢١٦، وانظر التصريح على التوضيح: ١١٩ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

(١) التوكيد

هو تقويه المعنى فى النفس ، وقصد رفع الشك عن الحديث ، أو المحدث عنه (٢).

فتقويه المعنى فى النفس يشمل التوكيد بالقسم ، و «إن» (٣) ، واللّام ، وغيرها.

وقصد رفع الشك عن الحديث - يشمل توكيد الفعل بالمصدر ، وتوكيد عامل الحال بها (٤).

وقصد رفع الشك عن المحدث عنه - هو المقصود بالتبويب هنا ، وهو التابع الّرافع توهم النسبه إلى غير المتبوع أو إلى بعضه (٥).

ص: ٦١

١- ويقال أيضا : التأكيد ، وهما لغتان ، وهو بالواو أكثر. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ٧٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٠ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٣٩ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٥٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٤٦ ، الهمع : ٥ / ١٩٧.

٢- قال ابن عصفور : التوكيد لفظ يراد به تمكين المعنى فى النفس أو إزاله الشك عن الحديث أو المحدث عنه ، وذلك أن التوكيد ينقسم إلى قسمين : توكيد لفظى ، وتوكيد معنوى. فالتوكيد اللفظى يكون بإعاده اللفظ على حسب ما تقدم ويكون فى المفرد والجملة. والتوكيد المعنوى ينقسم إلى قسمين : - قسم يراد به إزاله الشك عن الحديث ، وهو التوكيد بالمصدر نحو قولك : «مات زيد موتا». - وقسم يراد به إزاله الشك عن المحدث عنه ، وهو التوكيد بالألفاظ التى وضعتها العرب لذلك. انتهى بتصرف. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٢ - ٢٦٤ ، المقرب : ١ / ٢٣٨.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط.

٤- فمن توكيد الفعل بالمصدر نحو «مات زيد موتا» ، ومن توكيد عامل الحال بالحال نحو «ولى مدبرا» ، ف- «مدبرا» حال من الضمير فى «ولى» ، وهو توكيد لعامله. انظر شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٣ ، المقرب : ١ / ٢٣٨ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٢٤ ، شرح دحلان : ٧٨.

٥- وقال ابن الحاجب : التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبه أو الشمول. انظر التعريفات : ٥٠ ، شرح الكافيه للرضى : ١ / ٣٢٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩١٤ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٤ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٤٦ - ٢٤٧ ، الهمع : ٥ / ١٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٨ ، كاشف الخصاصه : ٢٣٠ ، معجم النحو : ١١٩.

فالتابع : جنس يشمل (جميع) (١) التوابع ، وما / بعده فصل مخرج لسائرهما. وتقسيم رفع التوهم يشمل نحو «جاء زيد نفسه ، وجاء القوم كلهم».

ثم قال رحمه الله تعالى :

بالنفس أو بالعين الاسم أكدًا

مع ضمير طابق المؤكدا

بدأ بالكلام على التوكيد المعنوي (٢) ، وقدم ما سيق لرفع توهم المجاز عن ذات المسند إليه ، وهو لفظ «النفس» ولفظ «العين».

ويؤكد بهما مفردين ومجتمعين ، تقول : «جاء الأمير» ، فيحتمل مجيء خبره ، أو ثقله ، أو الإخبار (٣) بقرب مجيئه ، فإذا أكدت بهما أو بأحدهما ارتفع ذلك الاحتمال.

ويؤكد بهما (٤) الاسم المفرد ، ويلزم إضافتهما إلى ضمير مطابق له في التذكير والتأنيث ، نحو «جاء زيد نفسه ، ورأيت هندًا عينا».

وإن كان المؤكد ضميرا - طابقه في التكلم والخطاب والغيبه ، نحو «قمت نفسي ، ورأيتك (نفسك)» (٥) ، وضربته نفسه».

ثم قال رحمه الله تعالى :

واجمعهما بأفعل إن تبعا

ما ليس واحدا تكن متبعا

أى : إذا أكدت بالنفس أو العين ما زاد على الواحد من مثني أو جمع ذكور أو إناث - أتيت بهما على صيغته الجمع على «أفعل» مضافين إلى ضمير مطابق

ص : ٦٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- التوكيد المعنوي - كما في التسهيل - هو التابع الرفع توهم إضافه إلى المتبوع أو أن يراد به الخصوص. وفي الأشموني : هو التابع الرفع احتمال إرادته غير الظاهر. وقال أبو حيان : المعنوي تابع بألفاظ محصوره فلا يحتاج إلى حد ولا رسم. والتوكيد المعنوي نوعان سيذكرهما المؤلف بعد. انظر التسهيل : ١٦٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٧٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٨ ، الهمع : ٥ / ١٩٧ ، شرح دحلان : ١٢٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٤٧.

٣- فى الأصل : والإخبار.

٤- فى الأصل : وتوكديهما.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

للمؤكد (١) ، نحو «جاء الزيدان ، أو الهندان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، والهندات / أنفسهن» ، وكذلك يطابقه في التكلم ، وقسيميه (٢) - كما سبق - .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكلا اذكر في الشمول وكلا

كلتا جميعا بالضمير موصلا

هذا النوع الثاني من التوكيد المعنوي ، وهو ما سيق لرفع توهم المجاز عن جملة المسند إليه ، وهو «كل» (٣) ، نحو «اشترت العبد كله» ، و «كلا» ويؤكد بها المثني المذكر ، نحو «قام الزيدان كلاهما» ، و «كلتا» ، ويؤكد بها المثني المؤنث ، نحو «جاءت (٤) الهندان كلتاهما» .

ويجب اتصالهما بضمير مطابق للمؤكد - كما سبق - ، ولذلك لم يجعل قوله تعالى : (إِنَّا) كلا (فيها) [غافر : ٤٨] - على قراءه النصب (٥) - توكيدا (٦) عند المحققين (٧) .

ص : ٦٣

١- في الأصل : المؤكد .

٢- في الأصل : وقسيميه .

٣- كل : لتوكيد الجمع مطلقا ، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو «جاء القوم كلهم ، والهندات كلهن ، واشترت العبد كله» . و «جميع وعامه» بمنزله «كل» معنى واستعمالا ، تقول : «جاء القوم جميعهم أو عامتهم» ، والهندات جميعهن أو عامتهن ، واشترت العبد جميعه أو عامته» . قال ابن الناظم : وأغفل أكثر النحويين التوكيد بهذين الاسمين ونبه عليهما سيويه . انظر التصريح على التوضيح : ١٢٢ / ٢ - ١٢٣ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٣ ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، الهمع : ١٩٩ / ٥ ، شرح المرادى : ٣ / ١٦٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٧٤ - ٧٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٩ - ٦١١ .

٤- في الأصل : جاء .

٥- وهي قراءه ابن السميعة وعيسى بن عمر . وقراءه الجمهور بالرفع . انظر تفسير القرطبي : ١٥ / ٣٢١ .

٦- في الأصل : توكيد .

٧- بل بدلا من اسم «إن» ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للإحاطه نحو «قمتم ثلاثكم» ، وبدل الكل لا- يحتاج إلى ضمير . قال ابن الأنباري : ولا يجوز أن ينصب «كل» على البديل من الضمير في «أنا» لأن ضمير المتكلم لا يبدل منه لأنه لا لبس فيه فلا يفتقر إلى أن يوضح غيره . وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال من الضمير في «فيها» . قال ابن هشام : وفيه ضعفان : تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى ، وهو نادر ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي . وذهب الكوفيون والفراء وتبعهم الزمخشري إلى أن «كلا» على هذه القراءه توكيد ، وذلك بناء على ما أجازوا من الاستغناء بنيه الإضافة عن صريحها ، والتقدير : كلنا فيها . والقراءه المشهوره برفع «كل» قال ابن الأنباري : ف- «كل» مبتدأ ، وهو في تقدير الإضافة ، و

«فيها» خبره ، والجمله من المبتدأ فى موضع رفع لأنها خبر «إن». انظر مغنى اللبيب : ٢٥٧ ، ٦٦٢ - ٦٦٣ ، شرح الأشمونى : ٧٥ / ٣ ، شرح المرادى : ١٦١ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٢٣ / ٢ ، الهمع : ١٩٩ / ٥ - ٢٠٠ ، التسهيل : ١٦٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٠ ، البيان لابن الأنبارى : ٣٣٢ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣٦ / ٤ ، معانى الفراء : ١٠ / ٣ ، تفسير القرطبي : ٣٢١ / ١٥ ، تفسير الكشاف (دار المعرفه) : ٣٧٤ / ٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واستعملوا أيضا ككلّ فاعله

من عمّ فى التوكيد مثل النافله

بنوا للدلالة على الشمول «فاعله» ، من «عمّ» بوزن «نافله» ، والتاء فيه مزيده ، كما هى فى «نافله» ، لا للدلالة على التأنيث (١) ، واستعملوه استعمال «كلّ» فى تأكيد الجمعين ، وإضافته إلى الضمير المطابق ، فقالوا : «جاء القوم عامتهم» ، و «قام النساء عامتهن» .

والمراد به : الشمول لا الأكثر ، كما تفهمه العامه (٢).

ومن الألفاظ التى يؤكد بها لقصد (٣) الشمول «جميع» ، واستعمالها غريب (٤) ، نحو :

ص : ٦٤

١- قال الأزهري : والتاء فيها لازمه بمنزلتها فى اللزوم فى «النافله» فتصلح مع المؤنث والمذكر ، فتقول : «اشتريت الأمه عامتها والعبد عامته» بالتاء مع الذكر كما قال تعالى : (وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً) . وحمل ابن الناظم قول والده : «مثل النافله» على الزيادة على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فقال : «وقوله : «مثل النافله» يعنى به أن عد «عامه» من ألفاظ التوكيد مثل النافله ، أى : الزائد على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ، فإن أكثرهم أغفله» . وقال : «وليس هو فى حقيقه الأمر نافله على ما ذكره ، لأن أجلبهم سيبويه رحمه الله لم يغفله» . انتهى . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٣ - ١٢٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٤ ، شرح المرادى : ٣ / ١٦٤ ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٥ ، شرح دحلان : ١٢٤ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٥٧ ، البهجه المرضيه : ١٢٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٧٦ .

٢- قال الأزهري : وفى الإفصاح أن المبرد خالف سيبويه فزعم أن «عامتهم» بمعنى أكثرهم ، فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد ، فإنه تخصيص والتوكيد تعميم . انتهى . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٤ ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٠ - ٦١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٧٦ ، الهمع : ٥ / ١٩٩ .

٣- فى الأصل : القصد .

٤- قال ابن هشام فى التوضيح : والتوكيد ب- «جميع» غريب ، وقال فى المغنى التوكيد ب- «جميع» قليل . وقال ابن مالك : وأغفل أكثر النحويين «جميعا» ونبه سيبويه على أنها بمنزله «كل» معنى واستعمالا ، ولم يذكر له شاهدا من كلام العرب ، وقد ظفرت بشاهد له ، وهو قول امرأه ترقص ابنها : فداك حىّ خولان جميعهم وهمدان انظر أوضح المسالك : ١٨٢ ، مغنى اللبيب : ٦٦٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧١ ، الكتاب : ١ / ٢٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، الهمع : ٥ / ١٩٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٠ .

وليس منه : (خَلَقَ / لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) [البقره : ٢٩] ، لعدم الإضافة إلى ضمير المؤكّد (٢).

ثمّ قال :

وبعد كلّ أكّدوا بأجمعاً

جمعاء أجمعين ثمّ جمعا

قد يراد (٣) زياده التوكيد ، فيؤتى بعد «كلّ» ب- «أجمع» ، مطابق لحال المؤكّد فى الأفراد والتذكير وأضدادهما نحو «اشتريت العبد كلّهُ أجمع ، وقمت الليله كلّها جمعاء» ، و (فَسَجَدَ) (٤) الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ [الحجر : ٣٠] ، و «جاء النساء كلّهنّ جمع».

والتّحقيق : أنّه لا يؤكّد به المثنى - كما يأتى (٥) - .

ثمّ قال :

ودون كلّ قد يجىء أجمع

جمعاء أجمعون ثمّ جمع

ص : ٦٥

١- من منهوك المنسرح لامرأه من العرب قالته وهى ترقص ابنها ، وبعده : وكلّ آل قحطان والأكرمون عدنان فداك : من فداه يفديه. ويروى : فذاك ، قال العينى : وقد أنشده بعضهم بالذال المعجمه ظنا منه أن الفاء فيه عاطفه ، و «ذاك» إشارة وخطاب ، وهذا تحريف وخطأ. انتهى. خولان وهمدان : قبيلتان من اليمن. والشاهد فى قولها : «جميعهم» فإنه تأكيد بمنزله «كلّ» فى المعنى والاستعمال ، فكما تقول : «جاء الجيش كله» تقول : «جاء الجيش جميعه». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٩١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧١ ، الهمع (رقم) : ١٥٥٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٥ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٤ ، أوضح المسالك : ١٨٢.

٢- وذهب ابن عقيل إلى أن «جميعاً» توكيد ل- «ما» الموصوله الواقعه مفعولاً ل- «خلق» قال ابن هشام : «ولو كان كذا لقيّل «جميعه» ، ثم التوكيد ب- «جميع» قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل». وقال الأشمونى : «بل «جميعاً» حال». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٢ ، مغنى اللبيب : ٦٦٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٧٥.

٣- فى الأصل : تراد.

٤- فى الأصل : سجد.

٥- عند قول الناظم : واغن بكلتا فى مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

قد يؤكّد بـ «أجمع» (١) وفروعه ، وإن لم تسبق «كلّ» ، نحو قوله تعالى : (وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر : ٤٣] ، وقوله :

١٧٠- *إذن ظللت (٢) الدهر أبكى أجمعا* (٣)

و «جاء القوم جمع».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن يفد توکید منکور قبل

وعن نحاه البصره المنع شمل

لا تؤكّد التّكره عند عدم الفائدة اتفاقا (٤) ، و (تؤكّد) (٥) مع حصول الفائدة ،

ص: ٦٦

١- فى الأصل : جمع . بدل : بأجمع .

٢- فى الأصل : لظلت . انظر المراجع المتقدمه .

٣- من الرجز لأعرابى نظر إلى امرأه حسناء ومعها صبى يبكى ، فكلما بكى قبلته ، فأنشأ يقول ذلك ، وقبله : يا ليتنى كنت صبياً مرضعاً تحملنى الذّلفاء حولاً أكتعا إذا بكيت قبلتى أربعا الذّلفاء : من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ، ويحتمل أنه اسم امرأه منقول من هذا ، وجمله «إذن ظللت ... الخ» جواب شرط محذوف ، والتقدير : لو حصل ما تمنيته استمرت فى البكاء حتى تستمر الذّلفاء تحملنى وتقبلنى كلما بكيت . والشاهد فى قوله : «أجمعا» حيث أكد به «الدهر» وهو غير مسبوق بـ «كل» . انظر شرح الأشموني : ٣ / ٧٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٣٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٧ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٨٥ ، الخزانة : ٥ / ١٦٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٩٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٧ ، شواهد العدوى : ٢٠٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٦ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٥ ، كاشف الخصاصه : ٢٣٢ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧٣ ، شرح الشاطبى (رساله دكتوراه) : ١ / ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٣ .

٤- انظر أوضح المسالك : ١٨٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٤ ، شرح دحلان : ١٢٤ ، وقال ابن مالك : «فلا خلاف فى منع توکید التّكره غير المحدوده إذ لا فائده فى توکیدها» . انتهى . وقد ذكر أن بعض الكوفيين ذهبوا إلى الجواز مطلقاً أفاد أم لم يفد ، فيقدح فى دعوى الاتفاق ، إلا إذا فسر الإطلاق فى كلامه بناء على ما هو الحق . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٤ ، الهمع : ٥ / ٢٠٤ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٠٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٥ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

وفاقا (١) (للكوفيين) (٢)(٣) ، لكون المؤكد محدودا (٤) ، والتوكيد من الألفاظ الدالة على الشمول ، نحو «اعتكفت شهرا كله» ، بخلاف «صمت زمنا كله» (٥) ، وشهرا نفسه» (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

واغن بكلتا في مثني وكلا

عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

ص: ٦٧

- ١- في الأصل : اتفاقا. راجع شرح دحلان : ١٢٤.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان : ١٢٤. وقد قطعت بوجود تحريف وسقط في هذه العبارة لأنه ليس من المعقول خفاء معنى البيت على المؤلف ، حيث أنه صريح في الدلالة على وجود خلاف في هذه المسألة ، كما أن الناسخ متهم عندي لكثرة ما لحظته في نسخه من تحريف وسقط ، فحرصت قدر المستطاع على إظهار النص بالصورة المرضية لمؤلفه.
- ٣- في هذه المسألة ثلاثه مذاهب : الأول : المنع مطلقا وهو مذهب البصريين. الثاني : الجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين ، قال أبو حيان : «واختاره ابن مالك ، فأجاز «صمت شهرا كله». الثالث : الجواز إذا كانت النكرة مؤقتة وهو مذهب باقى الكوفيين والأخفش. قال ابن هشام : «وهو الصحيح». وهو اختيار الناظم لإفادته ، ولورود السماع به ومنه قوله : لكنّه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدّه حول كلّ رجب قال المرادى : ظاهر النظم موافقه الثانى وهو الجواز مطلقا مؤقتة كانت أو غير مؤقتة ، إذ لم يشترط فى الجواز غير الإفاده ، قال فى شرح الكافيه : «وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ، ولأن فى ذلك فائده». وقوله فى التسهيل : «وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش والكوفيين» يقتضى موافقه الثالث ، وهو الجواز إذا كانت مؤقتة ، إذ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين خصوا ذلك بالمؤقتة على ما نقل عنهم. انتهى. انظر ذلك فى الهمع : ٢٠٤ / ٥ ، شرح المرادى : ١٦٩ / ٣ ، التسهيل : ١٦٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١١٧٧ / ٣ ، شرح الأشمونى : ٧٧ / ٣ ، تاج علوم الأدب : ٩١٩ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ٢٦٧ / ١ ، ارتشاف الضرب : ٦١٢ / ٢ ، شرح المكودى : ١٥ / ٢ ، الإنصاف (مسألة : ٦٣) : ٤٥١ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٢٤ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٥٧ / ٢ - ٥٨ ، شرح الرضى : ٣٣٥ / ١ ، أوضح المسالك : ١٨٢ ، شرح دحلان : ١٢٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٠٦.
- ٤- فى الأصل : محدود.

- ٥- لأن النكرة غير محدوده ، فإن الزمن يصح للقليل والكثير. انظر التصريح على التوضيح : ١٢٥ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٧٨ / ٢.
- ٦- لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطه ، ولا فائده فى ذلك. انظر التصريح على التوضيح : ١٢٥ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٧٨ / ٣.

استغنوا في تأكيد المثنى ب- «كلا، وكتا»، فلم يؤكّدا بعدهما / ب- «أجمع»، ولا ب- «جمعاء» (١)(٢).

ولا سماع مع الكوفيين في إجازة «جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن تؤكّد الضمير المتّصل

بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنت ذَا الرّفْع وأكّدا بما

سواهما والقيد لن يلتزما

إذا أكّد ضمير الرّفْع المتّصل أو المستكّن ب- «النفس أو العين» أكّد قبل ذلك بضمير (٤) رفع منفصل مطابق له ، نحو «قمت أنا نفسي ، وقامت هي نفسها ، وقاما ، أو قامتاهما أعينهما ، وقاموا (٥) هم أنفسهم ، وقمن هنّ أعينهنّ» (٦).

ويؤكّد أيضا بما سوى «النفس ، والعين» من «كلّ ، وكلا ، وكتا» و «أجمع»

ص: ٦٨

١- في الأصل : ولا بجمعها.

٢- بل منعوا تأكيد المثنى بهما أصلا ، إذ لم يسمع ذلك من العرب ، وهذا مذهب البصريين. والمراد ب- «أجمع وجمعاء» هنا تثنيتهما ، وذلك لأن نفس لفظ «أجمع وجمعاء» لا يصلح للمثنى. انظر في ذلك شرح الهوارى (١٤٠ / ب - - ١٤١ / أ) ، التصريح على التوضيح : ١٢٤ / ٢ ، شرح الرضى : ٣٣٤ / ١ ، الأشمونى مع الصبان : ٧٨ / ٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧٨ ، شرح المرادى : ٣ / ١٧٠ ، الهمع : ١ / ١٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٢ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ١٦.

٣- في الأصل : والهندات جمعاوان. راجع التصريح : ١٢٤ / ٢. وإنما أجازوا ذلك قياسا معترفين بعدم السماع ، وقال ابن خروف : ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل فيه. وهذا الخلاف جار أيضا فيما وازنهما من نحو «أكتع وكتعاء». انظر شرح الرضى : ١ / ٣٣٤ ، التصريح على التوضيح : ١٢٤ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٧٨ / ٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٧٨ ، شرح المرادى : ٣ / ١٧٠ ، الهمع : ١ / ١٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٢ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ١٦ ، شرح الهوارى : (١٤١ / أ).

٤- في الأصل : ضمير.

٥- في الأصل : وقالوا.

٦- وعلته أن تركه يؤدى إلى اللبس في بعض الصور ، نحو «هند ذهبت نفسها أو عينها» لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت ،

وحملوا ما لا- لبس فيه على ما ألبس. وذكر الأ-خفش أنه يجوز على ضعف «قوموا أنفسكم». انظر الهمع : ٥ / ١٩٧ - ١٩٨ ،
التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٨.

وفروعه ، فلا- يلتزم القيد المذكور من تقدم الضمير المرفوع المنفصل ، بل تقول : «جاؤا كلهم ، وقاما كلاهما ، وقاموا (١) أجمعون» وإن شئت أتيت بالضمير المنفصل ، فقلت : «قاموا هم كلهم».

أما غير المرفوع من الضمائر : إذا أكد - لم يلتزم تأكيده بالضمير ، (سواء) (٢) أكد ب- «النفس» ، أو ب- «العين» ، أو بغيرهما من الألفاظ ، بل تقول : «رأيتك نفسك» - وإن شئت قلت : «رأيتك (أنت نفسك)» (٣) ، و «رأيتهم أنفسهم» ، - ومثله : (لَأَعُوذَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [الحجر : ٣٩] - ، وإن شئت قلت : «هم أنفسهم».

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وما من التوكيد لفظي يجي

مكزرا كقولك ادرجى ادرجى

التوكيد اللفظي (٤) عبارته عن تكرار اللفظ السابق ، إما بعطف ، نحو (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) [النبأ : ٤ - ٥] ، وإما دونه ، نحو (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ) [الواقعه : ١٠] لكن مع الجملة : الأكثر أن يكون بعطف ، وليس بلازم بدليل قوله :

١٧١- فأين إلى أين التجاء ببغلتى ***أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون احبس احبس (٥)

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا تعد لفظ ضمير متصل

إلا مع اللفظ الذي به وصل

إذا قصد تأكيد لفظ الضمير المتصل - وجب إعادته لفظ ما وصل (به) (٦) معه ، نحو «عجبت منك منك ، ومررت به به».

ص : ٦٩

١- في الأصل : وقالوا.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- وفي التسهيل : التوكيد اللفظي إعادته اللفظ أو تقويته بموافقته معنى. وفي شرح الكافية لابن مالك : وهو أن يعاد اللفظ بعينه مجردا أو مقرونا بعاطف. انظر في ذلك التسهيل : ١٦٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٨٣ ، شرح المرادى : ٣ / ١٧٢ ، شرح الرضى : ١ / ٣٣١ ، الهمع : ٥ / ٢٠٦ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٦٢ ، شرح الفريد : ٣٨٠ ، شرح المكودي : ٢ / ١٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٨٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٥.

- ٥- من الطويل ولم أعر على قائله ، وقد تقدم الكلام عليه ص ٣٥٩ / ج ١ من هذا الكتاب. والشاهد في قوله : «احبس احبس» حيث أكدت الجملة الأولى بالثانية بدون عطف إحداهما على الأخرى.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذا الحروف غير ما تحصّلا

به جواب كنعم وكبلى

أى : الحروف مثل الضّمائر المتّصلة فى وجوب إعادته ما اتّصلت به معها ، إذا قصد تأكيد ألفاظها ، نحو (أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ ، وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا ، أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) [المؤمنون : ٣٥].

وقد يستغنى بإعادته (ضمير) (١) ما اتّصل بالحرف ، نحو «إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ».

وزعم بعضهم : أنّه أولى من إعادته لفظه (٢).

أمّا حروف الجواب فلا- يشترط فيها ذلك ، إذ كلّ واحد منها قائم مقام الجملة ، بل يجوز أن تقول «نعم نعم» ، و «أجل أجل» ، قال الشاعر :

١٧٢- لا لأبوح بحبّ / بثنه إنّها***أخذت على موثقا وعهودا(٣)

والأحسن إعادته حرف الجواب بمرادفه (٤) ، نحو «أى نعم» ، و «بلى جبر» (٥) ، وكقوله (٦) :

ص: ٧٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٢٩ / ٢.

٢- وإليه ذهب ابن هشام فى التوضيح ، والأشمونى فى شرح الألفيه. ويجب أيضا الفصل بين الحرفين المؤكّد والمؤكّد ، فإن جاء من غير فصل فهو شاذ ، نحو : إِنَّ إِنْ الْكَرِيمِ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرِينَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضِيمَا وَأَجَارِهِ الزَّمْخَشْرِ اخْتِيَارًا. قال ابن مالك فى شرح التسهيل : «وقوله مردود لعدم إمام يستند إليه ، وسماع يعول عليه ، ولا حجه له فى هذا البيت فإنه من الضرورات». انظر أوضح المسالك : ١٨٤ ، الهمع : ٥ / ٢١٠ - ٢١١ ، شرح الأشمونى مع الصبان : ٣ / ٨٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٩ - ١٣٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٨٥ ، شرح المرادى : ٣ / ١٧٧ - ١٧٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٧ ، المفصل : ١١٢.

٣- من الكامل لجميل بن معمر العذرى صاحب بئنه ، فى ديوانه (٧٩) منفردا. بثنه : اسم محبوبه جميل ، وهى فى اللغه : الأرض اللينه السهله ، والمشهور بئنه - بالتصغير - ، ويروى : «ميه» بدل «بئنه». الموثق بمعنى : الميثاق ، وهو العهد. والشاهد فى قوله : «لا لا» حيث كرر فيه «لا» النافيه لأجل التأكيد. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١١٤ ، الخزانة : ٥ / ١٩٥ ، الهمع (رقم) : ١٥٦٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٨٤ ، حاشيه يس : ٢ / ١٣٠ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩١٤ ، شرح الرضى : ١ / ٣٣٢ ، أوضح المسالك : ١٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٦.

٤- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٣ / ١١٨٦) : «وأحسن من توكيد اللفظ بإعادته إذا كان المؤكّد حرفا أو ضميرا متصلا توكيده بمرادفه ، كقولك بدل «نعم نعم» : «أى نعم» ، أو «أجل جبر». انتهى.

٥- فى الأصل : خير.

٦- فى الأصل : الواو. ساقط.

ثم قال :

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل

أكد به كل ضمير اتصل

قد سبق أن تأكيد غير المرفوع من الضمائر المتصلة بالمنفصل جائز (لا) (٢) واجب ، ويؤكد بالمنفصل ، لأجل تأكيده ببعض ألفاظ التوكيد ، أو لإيراده العطف عليه ، وهو من قسم التوكيد اللفظي ، وتؤكد بضمير الرفع المنفصل ، نحو «مررت بي أنا ، ورأيتك أنت ، وأكرمته هو» ، ولا يؤكد المجرور إلا بذلك.

وأما المنصوب ، فإذا قيل : «أكرمتك إياك» ، فهو بدل عند البصريين ، وتأکید عند الكوفيين والناظم (٣).

ص : ٧١

١- من الطويل لمضرس بن ربي الأسدي من قصيده له ، وقبله : تحمل من ذات التناير أهلها وقلص عن نهى الدفينه حاضره ويروي : «على البردي» بدل «على الفردوس» وهو موضع . ويوجد بيت من قصيده لطيف الغنوي في ديوانه (٤٩) شبيه بهذا البيت ، وهو : وقلن ألا البردي أول مشرب أجل جبر إن كانت رواء أسافله قال البغدادي : «وقد رأيت البيت الشاهد في قصيده قافيه من شعر كعب بن زهير الصحابي وهو : وقلن ألا البردي أول مشرب أجل جبر إن كانت سفته بوارقه» الفردوس : روضه دون اليمامه ، وقيل : لبني يربوع . دعائه : جمع دعثور ، وهو الحوض المثلم ، والضمير فيه يعود إلى الفردوس . والمعنى : قالت النسوة : لنا أول مشرب من هذا الموضع فأجبن بأنه يكون كذلك لو كانت حياض هذا الموضع مباحه لكل أحد . والشاهد فيه على أن إعاده حرف الجواب بمرادفه للتأكيد كما في قوله : «أجل جبر» أحسن من إعادته بلفظه . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١١٨٦ ، الخزانة : ١٠ / ١٠٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٩٨ ، أبيات المغني : ٣ / ٦٥ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٢٢ ، ١٢٤ ، مغني اللبيب (رقم) : ١٨٧ ، الهمع (رقم) : ١٥٦٣ ، الجنى الداني : ٣٦٠ ، اللسان (جبر) ، جواهر الأدب : ٤٦١ ، شواهد المغني : ١ / ٣٦٢ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥٣ ، ١٥٨ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٠٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥١٢ ، شرح ابن الناظم : ٥١١ ، شرح المرادي : ٣ / ١٧٥ . وانظر بيت طفيل في الجنى الداني : ٤٣٤ ، الخزانة : ١٠ / ١٠٧ ، شواهد المغني : ١ / ٣٦١ ، أبيات المغني : ٣ / ٥٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٩٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥٢ ، ٨٨ ، الهمع : ٢ / ٤٤ ، ٧٢ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٣- قال ابن مالك في التسهيل : «ويجعل المنصوب المنفصل في نحو «رأيتك إياك» توكيدا لا بدلا وفاقا للكوفيين» . انتهى . وقال الشاطبي : والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عند العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : «جئت أنت» ، و «رأيتك أنت» ، و «مررت بك أنت» ، وإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع ، فقالت : «جئت أنت ، ورأيتك إياك ، ومررت به به» فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره» . انتهى . انظر التسهيل : ١٦٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، شرح المرادي : ٣ / ١٨٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٨٤ ، الهمع : ٥ /

وأما الضمائر المنفصلة ، فإنما تعاد بألفاظها ، نحو :

١٧٤- فإياك إياك المرء فإنه *** إلى الشرِّ دعاء وللشرِّ جالب (١)

ص: ٧٢

١- من الطويل ، للفضل بن عبد الله القرشى ، قاله لابنه القاسم ، قال ابن برى : وقبل هذا البيت : من ذا الذى يرجو الأبعاد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأقارب ويروى : «إياك» بدل «فإياك» ، ويروى : «وللغى» بدل «وللشر» ، ويروى : «وللخير زاجر» بدل «وللشر جالب». إياك : تحذير ، ومعناه : اتق. المرء : المجادله. دعاء : مبالغه فى داع. والشاهد فى قوله : «فإياك إياك» حيث أعيد الضمير المنفصل بلفظه للتأكيد. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٢٨ ، ١٩٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٨٠ ، ١٨٩ ، أصول ابن السراج : ٢ / ٢٥١ ، معجم الشعراء : ٣١٠ ، الخزانة : ٣ / ٦٣ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٤١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١١٣ ، ٣٠٨ ، المقتضب : ٣ / ٢١٣ ، الخصائص : ٣ / ١٠٢ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٢٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٦٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٧٠ ، كاشف الخصاصه : ٢٧٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٣٠٦ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

العطف

العطف إما ذو بيان أو نسق

والغرض الآن بيان ما سبق

فدو البيان تابع شبه الصّفه

حقيقه القصد به منكشفه

العطف في اللغة له معنيان :

أحدهما : لى (١) الشىء (٢).

والثانى : الالتفات إليه (٣).

ومن الأوّل : عطف الرّجل ، و (من) (٤) الثّانى : عطف النّساء على أولادهنّ ، ومنه اشتقّ عطف البيان ، إذ هو التفات إلى الأوّل بالتبيين / ، ومن الأوّل اشتقّ عطف النّسق ، لأنّه لى الثّانى على الأوّل.

وظهر من هذا أن العطف ينقسم إلى : عطف بيان ، وعطف نسق.

والغرض من هذا التّوبيه بيان أحكام عطف البيان وحده ، لأنّه التّابع المشبه للصّفه فى الكشف عن حقيقه متبوعه (٥).

ص: ٧٣

١- فى الأصل : أحدها إلى.

٢- أى : ثنيه. انظر اللسان : ١٠٧ / ٥ (لوى) ، ٢٩٩٦ / ٤ (عطف) ، التصريح على التوضيح : ١٣٠ / ٢ ، المصباح المنير : ٢ / ٤١٦ (عطف) ، تاج العروس : ٢٠٠ / ٦ (عطف).

٣- يقال : عطف الفارس على كفته إذا التفت إليه. انظر التصريح مع حاشيه يس : ١٣٠ / ٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- وقال ابن مالك فى شرح الكافيه : عطف البيان تابع يجرى مجرى النعت فى تكميل متبوعه ، ومجرى التوكيد فى تقويه دلالتة

، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال. وقال ابن عصفور: هو جريان اسم جامد معرفه في الأكثر على اسم دونه في الشهره يبينه كما يبينه النعت. وقال ابن الحاجب: تابع غير صفه يوضح متبوعه. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١١٩١، شرح ابن عصفور: ١ / ٢٩٤، شرح الكافيه للرضي: ١ / ٣٤٣، شرح ابن عقيل: ٢ / ٥٩، شرح المرادى: ٣ / ١٨٤، شرح الأشموني: ٣ / ٨٥، التعريفات: ١٥١، تاج علوم الأدب: ٣ / ٩٣٧، الهمع: ٥ / ١٩٠، التسهيل: ١٧١، معجم المصطلحات النحويه: ٢٩، معجم النحو: ٢٤٢، ارتشاف الضرب: ٢ / ٦٠٥.

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع كلها.

وشبه الصّفة : فصل مخرج لما سوى التوكيد.

وخرج التوكيد بالفصل (١) الثاني ، لأنّ التوكيد مقوّ للمتبوع ، لا كاشف لحقيقته.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فأولينه من وفاق الأول

ما من وفاق الأول النعت ولى

فقد يكونان منكرين

كما يكونان معرّفين

عطف البيان فى موافقته (٢) لمتبوعه بمنزله النعت الجارى على من هو له فى موافقته لمنعوته ، فيجب موافقته فى أربعة من عشره :

واحد من أنواع الإعراب الثلاثة ، وواحد من الأفراد وضديّه ، وواحد من التذكير وضدّه ، (وواحد من التّكثير وضدّه) (٣).

وقد علم بذلك أنّهما قد يتوافقان فى التّكثير ، كما ذهب إليه الكوفيون (٤) ، وعليه حمل قوله تعالى : (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) [إبراهيم : ١٦] ، وغيرهم يجعله بدلا.

أما تخالفهما فى التعريف والتّكثير ، فممتنع اتفاقا ، ولذلك وهم الزّمخشرىّ فى جعل (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ،) عطف بيان ل- (آيات) (٥) [آل عمران : ٩٧].

وأكثر ما يستعمل فى الأعلام ، نحو :

١٧٥- * أقسم بالله أبو / حفص عمر* (٦)

ص: ٧٤

١- فى الأصل : بالفعل.

٢- فى الأصل : موفقه.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٣١.

٤- والفارسى وابن جنى وابن عصفور أيضا ، وعليه ابن مالك ، قال السيوطى : وهو الصحيح. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٨٧ ،

التسهيل : ١٧١ ، شرح الكافي لآبن مالك : ٣ / ١١٩٣ ، الكشاف : ٢ / ٣٧١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٩٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٨٦ ، الهمع : ٥ / ١٩١ - ١٩٢ ، شرح المكودي : ٢ / ١٨ ، شرح ابن الناظم : ٥١٥ ، البهجه المرضيه : ١٢٥ .

٥- قال السيوطي : وهو مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه . انظر الكشاف : ١ / ٢٠٣ (دار المعرفه) ، الهمع : ٥ / ١٩٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣١ ، التسهيل : ١٧١ ، شرح المرادي : ٣ / ١٨٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٥ .

٦- من الرجز ، اختلف فى قائله ، فقيل : هو لعبد الله بن كيسبه (وكيسبه أمه ، ويقال له : عمرو) ، قاله لعمر بن الخطاب رضى الله عنه وكان استحمله فلم يحمله وبعده : ما مسيها من نقب ولا دبر ونسبه ابن يعيش لرؤبه ، فقال العيني : «وهذا خطأ لأن وفاه رؤبه فى سنه ١٤٥ هـ ، ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولا عده أحد من التابعين ، وإنما قائله رجل أعرابي كان قد استحمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقال : إن فاقتي قد نقبت فقال له : كذبت ولم يحمله ، فقال : أقسم ... الخ» انتهى .

النقب : رقه خف البعير . والدبر : من دبر البعير إذا حفى . والشاهد فى قوله : «عمر» حيث وقع العلم عطف بيان على «أبو حفص» .

انظر التصريح على التوضيح : ١ / ١٢١ ، ٢ / ١٣١ ، شرح ابن الناظم : ٥١٤ ، شرح الكافي لآبن مالك : ٣ / ١١٩١ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٣٩٢ ، ٤ / ١١٥ ، جمع الجوامع للسيوطي (مسند عمر) : ١ / ١٢١٠ ، ١٢٢٢ ، شذور الذهب : ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، شرح الأشموني : ١ / ١٢٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٥٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٥٢ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٧١ ، شواهد الفيومي : ١٢٩ ، الخزانة : ٥ / ١٥٤ ، ١٧٩ ، ٢٢٥ ، شواهد الكشاف : ٤ / ٤٢٣ ، معاهد التنصيص : ١ / ٢٧٩ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٤ ، كاشف الخصاصه : ٢٣٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٢٩ .

ولا يشترط كونه أوضح من (١) متبوعه ، خلافا للجرجاني (٢).

ثم قال رحمه الله :

وصالحا لبدليته يرى

فى غير نحو يا غلام يعمرأ

ونحو بشر تابع البكرى

وليس أن يبدل بالمرضى

حيث ورد عطف البيان جاز أن يعرب بدلا إلاً إذا امتنع وقوعه فى محلّ الأوّل ، وذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المتبوع واقعا بعد حرف النداء ، والتابع لا يصحّ وقوعه

ص : ٧٥

١- فى الأصل : فى . راجع التصريح : ٢ / ١٣٢ .

٢- والزمخشري أيضا ، قال ابن مالك فى شرح الكافية : «واشترط الجرجاني والزمخشري زياده تخصيص عطف البيان على تخصيص متبوعه ، وليس بصحيح لأن عطف البيان فى الجامد بمنزله النعت فى المشتق ، ولا يشترط زياده تخصيص النعت ، فلا يشترط زياده تخصيص عطف البيان ، بل الأولى بهما العكس لأنهما مكملان». انتهى . وقال أبو حيان : «وقول ابن عصفور عطف البيان يجرى فيه الأعراف على الأقل تعريفا بخلاف النعت مخالف لما أجاز سيبويه». انتهى . وما ذهب إليه الجرجاني وغيره مخالف لقول سيبويه فى «يا هذا ذا الجمه» : أن «ذا الجمه» عطف بيان على «هذا» مع أن الإشاره أوضح وأخص من المضاف إلى ذى الأداة ، لأن تخصيص الإشاره زائد على تخصيص ذى الأداة . انظر المقتصد للجرجاني : ٢ / ٩٢٧ ، الكتاب : ١ / ٣٠٦ ، شرح المرادى : ٣ / ١٨٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١١٩٤ ، التسهيل : ١٧١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٥ - ٦٠٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٩٤ ، البهجة المرضيه : ١٢٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٢ ، الهمع : ٥ / ١٩١ ، شرح ابن الناظم : ٥١٦ .

بعده ، نحو «يا أخانا الحارث» ، فإن «الحارث» ، لا يصلح لمباشره حرف النداء (١) ، (ولو صلح) (٢) فإنه يبنى على الضم ،
والواقع أنه يتبع (أخانا) (٣) منصوبا ، وإلى هذا القسم أشار المصنف ب- «نحو : يا غلام يعمر».

فإن «غلام» منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وحذفت وأبقيت الكسرة دليلا عليها ، ومحلّه النَّصب ، وتابعه علم مفرد ، لو باشره
حرف النداء بنى على الضمّ.

الثاني : أن يضاف إلى المتبوع ما لا يصحّ إضافته إلى التابع ، كقوله :

١٧٦- أنا ابن التارك البكرى بشر*** عليه الطير ترقبه وقوعا(٤)

ص: ٧٦

- ١- لأن «يا» و «أل» لا يجتمعان ، والبدل على نيه تكرار العامل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٢ ، المساعد على تسهيل
الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٤٢٥ ، شرح الرضى : ١ / ٣٤٣ ، شرح الشذور : ٣٤٦.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٤- من الوافر للمرار بن سعيد بن حبيب (وتاره ينسب إلى أحد آبائه وهو فقّيس ، وأخرى إلى جده الأعلى وهو أسد بن خزيمه)
، من قصيده له يفتخر فيها بأن جده قتل بشر بن عمرو (زوج الخرنق ، أخت طرفه بن العبد) وبعده : علاه بضربه بعثت بليل نوائحه
وأرخصت البضوعا ويروى : «عكوفًا» بدل «وقوعا». قوله : «ترقبه» : تنتظر انزهاق روحه ، لأن الطير لا يقع على القتل وبه رمق ،
ففيه حذف مضاف. وقوعا : جمع واقع ضد الطائر ، وهو منصوب على الحال من الطير ، وقيل : مصدر مفعول لأجله ، أى :
للقوع عليه. والشاهد فى قوله : «بشر» فإنه عطف بيان على «البكرى» ، ولا يجوز أن يكون بدلا عنه ، لأنه لو كان بدلا والبدل فى
حكم تنحيه المبدل ، لكان «التارك» فى التقدير داخلا على «بشر» فلا يجوز «التارك بشر» ، كما لا يجوز «الضارب زيد» ، لأن
اسم الفاعل المقترن بالألف واللام لا يضاف إلى ما ليس فيه الألف واللام. وقد أنكر المبرد روايه الجر ولم يجوز فى «بشر» إلا
النصب بناء على أنه بدل ، والبدل يجوز قيامه مقام المتبوع. وأجاز الفراء البديله لأن مذهبه جواز إضافه ما فيه «أل» إلى جميع
المعارف ، وهو ليس بمرضى عند الناظم والجمهور. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ /
١١٩٦ ، أصول ابن السراج : ١ / ١٣٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٢١ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٩٣ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ١٠٦ ،
الخرزانه : ٤ / ٢٨٤ ، ٥ / ٢٢٥ ، ١٨٣ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٧٢ ، ٧٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٣ ، شرح ابن الناظم : ٥١٨ ، شرح
الأشمونى : ٣ / ٨٧ ، شرح المرادى : ٣ / ١٨٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٠ ، شذور الذهب : ٤٣٦ ، إصلاح الخلل : ٧١ ، شرح ابن
عصفور : ١ / ٢٩٦ ، المقرب : ١ / ٢٤٨ ، الهمع (رقم) : ١٥٥٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٥٥ ، المكودى مع ابن حمدون
: ٢ / ١٩ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩٣٨ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٥ ، شرح دحلان : ١٢٥ ، بهجه المرضيه : ١٢٥ ، كاشف
الخصاصه : ٢٣٥ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٣١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٠٦.

فلا يصحّ (١) أن يجعل فيه «بشر» بدلا من «البكرى» لعدم صحّحه إضافة «التارك» إليه ، والفراء يجيز البدليّه (٢) ، وليس بمرضى عند الناظم (٣).

ص: ٧٧

١- فى الأصل : لا يصح.

٢- وقال المرادى (٣ / ١٨٨): «وقد نقل جواز البدل فى «بشر» عن الفارسى أيضا». وانظر المراجع المتقدمه فى توثيق البيت الشاهد.

٣- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٣ / ١١٩٦) بعد إيراد البيت الشاهد : «فإن «بشرا» عطف على «البكرى» ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأن البدل فى تقدير إعاده العامل ، و «التارك» لا يصح أن يضاف إليه ، إذ لا تضاف الصفه المقترنه بالألف واللام إلى عار منهما». وانظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٣ ، شرح المرادى : ٣ / ١٨٧ - ١٨٨ ، وانظر المراجع المتقدمه فى البيت الشاهد.

ثم قال :

عطف النسق

تال بحرف متبع عطف النسق

كاخصص بوذ وثناء من صدق

هذا حدّ للمعطوف عطف النسق (١) ، فإنه (٢) التّيالى ، أى : التّابع ، وذلك / جنس يشمل جميع التّوابع ، وكونه بحرف متبع : فصل مخرج ما عداه من التّوابع.

ثمّ العطف : تاره الإبتاع فيه مطلقا ، أى : فى اللفظ والمعنى ، وتاره يكون فى اللفظ خاصّه ، وسيأتیان.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فالعطف مطلقا بواو ثمّ فا

حتّى أم (او) (٣) كفيك صدق

ووفى

هذه الأحرف السّته هى المتبعه فى اللفظ والمعنى ، وإلى ذلك أشار الناظم بالإطلاق ، وينبغى أن يستثنى من ذلك «أم» المنقطعه ، فإنّها للإضراب ، و «أو» إذا استعملت للإضراب أيضا (٤) فإنّ التّشريك فيهما إنّما هو فى اللفظ دون المعنى (٥).

ص: ٧٨

١- عطف النسق : بفتح السين بمعنى : النسق ، من نسقت الشىء نسقا - بالتسكين - إذا أتيت به متتابعاً. وكثيراً ما يسميه سيوييه باب الشركه. قال ابن هشام : وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتى ذكرها. وقال ابن عصفور : هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل ، أو جملة على جملة ، بشرط توسط حرف من الحروف التى وضعتها العرب لذلك. انظر أوضح المسالك : ١٨٦ ، التصريح على التوضيح : ١٣٤ / ٢ ، الكتاب : ١ / ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٨٩ ، شرح الرضى : ١ / ٣١٨ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩٤٨ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٤٤ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٠٢ ، التسهيل : ١٧٤ ، معجم النحو : ٢٤٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٢٩.

٢- فى الأصل : بأنه.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١١٦.

٤- فى الأصل وردت كلمه : «أىضا» بعد : «فیهما» الآتیه.

٥- هذا هو الصحيح عند ابن مالك ، وذهب الجمهور إلى أن «أو» و «أم» مشركان فى اللفظ لا فى المعنى دائما. قال المرادى : «فإن قلت : أطلق فى «أم» و «أو» وينبغى أن يقيدهما بأن لا- يقتضيا إضرابا ، فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين فى اللفظ لا فى المعنى كما ذكر فى التسهيل. قلت : دلالتهما على الإضراب قليله ، فلذلك لم يتعرض لها». انتهى. انظر التسهيل : ١٧٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٠٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٩٠ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأتبعت لفظا فحسب بل ولا

لكن كلم يبد امرؤ لكنن طلا (١)

هذه الأحرف الثلاثة إنما يحصل الإتياع بها في اللفظ دون المعنى ، إذ هي في المعنى منقسمه إلى ما تثبت لما بعدها ما نفى عما (٢) قبلها ، ك- «بل ، ولكن» ، وعكس ذلك ، ك- «لا» ، ومثلها «ليس» على قول من عدّها عاطفه (٣).

ثم قال :

ص : ٧٩

١- والطلا : الولد من ذوات الظلف والخف ، وقيل : هو ولد الطيبه حين تضعه ، وقيل : هو من أولاد الناس والبهائم والوحش من حين يولد إلى أن يتشدد ، وقيل : هو ولد البقر الوحشى فقط ، وقيل : هو الصغير من كل شيء ، والجمع : أطلاء. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٠٠ (طلى) ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ٩٠ ، حاشيه الحضري : ٢ / ٦١ ، شرح دحلان : ١٢٦.

٢- فى الأصل : عنها. راجع التصريح : ٢ / ١٣٥.

٣- وهم البغداديون على ما نقله ابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه فى التسهيل ، كقول لبيد : وإذا أقرضت قرضا فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل وقوله : أين المفز والإله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب والحاصل أن حروف العطف على ما ذكر تسعه ، والمتفق عليه منها ستة : «الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وبل ، ولا». واختلف فى ثلاثه : «حتى ، وأم ، ولكن». أما «حتى» فذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار عامل. وأما «أم» فذكر النحاس فيها خلافا ، وأن أبا عبيده ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ، فإذا قال : «أقائم زيد أم عمرو» فالمعنى : أعمرو قائم ، فتصير على مذهبه استفهاما. وأما «لكن» فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفه ، والواو قبلها عاطفه لما بعدها عطف مفرد على مفرد. ووافق ابن مالك هنا الأكثرين ، ووافق يونس فى التسهيل. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١ / ١٩١ ، ٢ / ١٣٥ ، مغنى اللبيب : ٣٩٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٣ - ٢٢٥ ، الجنى الدانى : ٤٩٨ ، التسهيل : ١٧٤ ، الأزهيه : ١٩٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٧٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩٠ - ٩١ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٢٩ ، ٦٣١.

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا

فى الحكم أو مصاحبا موافقا

«الواو» لمطلق الجمع ، لا تقتضى ترتيبا (١) ولا معيته (٢) ، بل يكون متبوعها لاحقا لتابعه ، أى : متأخرا عنه فى الحكم المنسوب إليه ، وهو الأكثر ، نحو (وَمَا وَصَّيْنَا) (٣) بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى [الشورى : ١٣] ، وقد يكون سابقا له فى الحكم ، وهو الأقل ، نحو (كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ) [الشورى :

٣] ، ويكون مصاحبا / ، والحمل عليه عند عدم الدليل أرجح ، نحو (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ) [القصص : ٨١].

ثم قال :

واخصص بها عطف الذى لا يبنى

متبوعه كاصطف هذا وابنى

لترجيح معنى المصاحبه فى الواو - اختصت بعطف ما لا يستغنى بمتبوعه عنه ، كالمفرد الذى أسند إليه فعل (٤) ، يلزم فاعله التعدد ، ك- «اصطف هذا وابنى» ، ومثله «اختصم زيد وعمرو» ، ولا يصح العطف فى ذلك ونحوه بغير الواو (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفاء للترتيب باتصال

وتم للترتيب بانفصال

تشارك الفاء و «ثم» فى الدلالة على الترتيب ، إلا أن ترتيب الفاء يكون

ص: ٨٠

١- وذهب بعض أهل الكوفة إلى أن الواو ترتب ، وحكى عن قطرب وثلعب والربعى ، وابن عمر الزاهد غلام ثعلب ، وهشام ، والفراء ، ونقل عن الشافعى . انظر شرح المرادى : ٣ / ١٩٥ ، الهمع : ٥ / ٢٢٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٩١ ، الجنى الدانى : ١٥٨ - ١٦٠ ، مغنى اللبيب : ٤٦٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٥ .

٢- ونقل عن بعض الحنفية أنها للمعية ، وقال ابن مالك فى التسهيل : «وتنفرد الواو بكون متبوعها فى الحكم متحملا- للمعية برجحان وللتأخر بكثره ، وللتقدم بقله» . قال المرادى : «قيل : وليس هذا مذهب البصريين ولا الكوفيين ، فهو قول ثالث» . وقال الأزهرى : «هو تحقيق للواقع لا قول ثالث» . وفى الهمع : «وقال ابن كيسان هى للمعية حقيقه واستعمالها فى غيرها مجاز» . انظر فى ذلك الجنى الدانى : ١٦٠ ، مغنى اللبيب : ٤٦٤ ، التسهيل : ١٧٤ ، شرح المرادى : ٣ / ١٩٥ ، الهمع : ٥ / ٢٢٤ ، شرح الأشمونى :

٣ / ٩٢ ، التصريح على التوضيح : ١٣٥ / ٢ .

٣- في الأصل : ووضّينا .

٤- في الأصل : مفر .

٥- أجاز الكسائي : «ظننت عبد الله وزيدا مختصمين» بالفاء وثم ، ومنع ذلك البصريون والفراء . انظر شرح المرادى : ٣ / ١٩٦ ،

ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٤ .

معهُ اتّصال ، وهو الَّذِي يُعَبَّرُ عَنْهُ : بِالْتَّعْقِيبِ (١) ، وَتَرْتِيبِ «ثُمَّ» (٢) يَكُونُ مَعَهُ انْفِصَالٌ ، وَهُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ : بِالْمَهْلَةِ (٣) ، نَحْوُ (أَمَاتَهُ فَاقْبِرْهُ ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ) [عبس : ٢١ - ٢٢].

ولا- يرد على الترتيب فيهما (٤) : نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَها بِأَسْمَانَا) [الأعراف : ٤] ، (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ) [الأعراب : ١١] ، لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَوَّلِ : (أَرْدْنَا) (٥) إِهْلَاكَهَا (٦) ، وَبِالْثَّانِي : خَلَقْنَا أَوْلَادَكُمْ (٧) ، وَهُوَ آدَمُ (٨).

ص: ٨١

١- قال المرادى : «وهذا مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول». انتهى. وذكر في التسهيل : أن الفاء تقع موقع «ثم» كقوله تعالى : (فَخَلَقْنَا الْعُلُقَةَ مُضْمَةً) وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا- في الأماكن والمطر ، فلا- ترتيب ، تقول : «عفا مكان كذا فمكان كذا» وإن كان عفاؤهما في وقت واحد ، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا «وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد. وأنكر الفراء الترتيب مطلقا ، واحتج بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَبَاءَها بِأَسْمَانَا) وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري. انظر شرح المرادى : ٣ / ١٩٦ ، التسهيل : ١٧٥ ، مغنى اللبيب : ١٦٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٦ ، الجنى الدانى : ٦١ - ٦٣ ، الهمع : ٥ / ٢٣٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٨ - ١٣٩.

٢- فى الأصل : ثم ترتيب. تقديم وتأخير.

٣- وهو مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافه يؤول. وذكر في التسهيل : إنها تقع موقع الفاء ، كقوله : جرى فى الأنابيب ثم اضطرب وذكر فيه أيضا أنها قد تقع فى عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ. وذهب الفراء فيما حكاه السيرافى عنه والأخفش ، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس فى مسائله الخلافات عنه إلى أن «ثم» بمنزلة الواو ولا ترتب ، ومنه عندهما : (هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها) ومعلوم أن هذا الجعل كان قبل خلقنا. وحكى المهلبى أن «ثم» قد تكون زائده على مذهب أبى الحسن والكوفيين نحو قوله : و«ثم» إذا أصبحت غاديا انظر شرح المرادى : ٣ / ١٩٦ ، التسهيل : ١٧٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٣٨ - ٦٣٩ ، الهمع : ٥ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، الجنى الدانى : ٤٢٦ ، مغنى اللبيب : ١٥٨ - ١٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٠.

٤- تقدم آنفا أن الفراء أنكر الترتيب فى الفاء و«ثم».

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٣٩.

٦- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٩ ، تفسير الألوسى : ٨ / ٧٨ ، تفسير أبى السعود : ٢ / ٢٣٤ ، تفسير البغوى : ٢ / ١٤٨ ، تفسير القرطبى : ٧ / ١٦٢ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٦٨.

٧- فى الأصل : أهللكم.

٨- عليه السلام. انظر إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) : ١ / ١٠٠ ، الكشاف (دار المعرفة) ، ٢ / ٥٤ ، تفسير البغوى : ٢ / ١٥٠ ، تفسير القرطبى : ٧ / ١٦٨ ، تفسير الخازن : ٢ / ٢١٢.

ولا على التعقيب والمهله (١) : تعاقبهما (٢) في نحو (ثُمَّ خَلَقْنَا) (٣) النَّطْفَةَ عَلَّقَهُ ، فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً [المؤمنون : ١٤] ، مع قوله : (فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ، ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ، ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ) [الحجج : ٥] ، لأنَّ العطف بالفاء تعقيب لآخر الطور ، والعطف بثم التفات إلى أول الطور.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

واخصص بفاء عطف ما ليس صله

على الذي استقرَّ أنه الصِّله

تختصُّ الفاء بأنها تعطف على صله الموصول ما لا (٤) يصحَّ جعله صله ، لخلوّه من العائد ، نحو «الذي يطير فيغضب زيد الذباب» (٥) ، وعكسه (٦) نحو «الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد» (٧).

ولا يختصُّ ذلك بالعطف على الصِّله ، بل يجيء مثله في العطف على كلِّ جملة افتقرت (٨) إلى رابط ، كالخبر والحال والصِّفه ، نحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ

ص: ٨٢

١- في الأصل : والترتيب.

٢- تقدم آتفا أن ابن مالك ذكر في التسهيل أن الفاء قد تقع موقع «ثم» ، و «ثم» قد تقع موقع الفاء.

٣- في الأصل : فخلقنا.

٤- في الأصل : وما لا.

٥- ف- «الذي» اسم موصول مبتدأ ، وجملة «يطير» لا- محل لها من الإعراب صله «الذي» ، والرابط فاعل «يطير» ، والفاء في «فيغضب» عاطفه ، و «زيد» فاعل «يغضب» ، والجملة معطوفة على جملة الصله لعدم الرابط ، وسوغ ذلك العطف بالفاء لأن فيها معنى السببية ، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وما قبلها سبب فيما بعدها ، فلذا عدوها من الروابط ، و «الذباب» آخر خبر. انظر المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٢١ - ٢٢ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٦٢.

٦- وهو عطف ما يصح أن يكون صله على ما لا يصح جعله صله لخلوّه من العائد.

٧- في الأصل : «الذي يطير فيغضب زيد الذباب» ، و «الذي يقوم أخوك فيغضب زيد». راجع التصريح : ٢ / ٣٩. ف- «الذي» مبتدأ ، و «يقوم أخواك» جملة فعلية صله الذي ، وهي لا تصلح أن تكون صله لخلوها عن ضمير عائد على الموصول ، والذي سوغ ذلك عطف جملة «يغضب هو» عليها لاشتمالها على العائد إلى الموصول ، وهو الضمير المرفوع ل- «يغضب» و «هو» فاعل «يغضب» ، ونكته الإبراز دفع توهم كون «زيد» فاعلا ل- «يغضب» فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين ، لا كون الفعل جرى على غير من هو له ، كما قيل ، لأنه ممنوع ، بل هو جار على من هو له ، ويحتمل : أن الفاعل ضمير مستتر في «يغضب» و «هو» توكيد له ، ويحتمل : أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره «زيد» ، والجملة خبر الموصول ، ويحتمل : أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٣٩ ، حاشية الصبان : ٣ / ٩٦.

مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً (١) [الحج : ٦٣] ، ونحو «جاء زيد يضحك فيغضب أخوك» ، و «مرت برجل يضحك فيغضب زيد».

ثم قال رحمه الله تعالى :

بعضا بحتى اعطف على كل ولا

يكون إلا غايه الذى تلا

لا يعطف ب- «حتى» إلا ما كان بعضا ممّا قبلها ، نحو «قدم الجيش حتى أمراؤهم» ، أو كبعضه ، نحو «وصل الأمراء حتى ثقلهم» ، ويمتنح ذلك بصحة استثنائه ممّا قبلها ب- «إلا» ، ولا يكون إلا غايه لما قبلها (٢) : إمّا فى القوه ، وإما فى الضعف ، نحو :

١٧٧- قهرناكم حتى الكماه فأنتم ***تهابوننا (٣) حتى بنينا الأصاغرا (٤)

وإمّا (٥) فى الشرف ، نحو «مات الناس حتى الأنبياء» ، وإمّا فى الخسه (٦) ، نحو «مات الناس (٧) حتى الحجامون» (٨).

ص : ٨٣

١- فجمله «تصبح الأرض» بالرفع معطوفه على جملة «أنزل» الواقعه خبر «أن» ، وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم «أن» ، إذ المعطوفه على الخبر خبر ، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك. انظر التصريح على التوضيح : ١٣٩ / ٢ .

٢- فى الأصل : قبله.

٣- فى الأصل : تهابوننا. انظر المصادر الآتية.

٤- من الطويل ، ولم أعثر على قائله ، ويروى : قهرناكم حتى الكماه فكلكم يحاذرنا حتى بنونا الأصاغر ويروى : «لتخشوننا» بدل «تهابوننا». والكماء : جمع كمي وهو الشجاع المتكمي فى سلاحه ، لأنه من كمي نفسه أى : سترها بالدرع والبيضة. والشاهد فى قوله : «حتى الكماه» حيث عطفت «حتى» ما كان غايه لما قبله فى القوه ، وفى قوله : «حتى بنينا الأصاغرا» حيث عطفت «حتى» ما كان غايه لما قبله فى الضعف. انظر شرح الأشموني : ٩٧ / ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٢١٠ / ٣ ، تذكره النحاه : ٤٧ ، شرح قواعد الإعراب للأزهري : ٧٧ ، ارتشاف الضرب : ٦٤٧ / ٢ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٣٠٢ / ١ ، الهمع (رقم) : ١٦٣٩ ، الدرر اللوامع : ١٨٨ / ٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٠٤ ، أبيات المغنى : ١٠٧ / ٣ ، الجنى الدانى : ٥٤٩ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٧٣.

٥- فى الأصل : وا.

٦- فى الأصل : الحسنه.

٧- فى الأصل : النا.

٨- و «حتى» بالنسبه إلى الترتيب كالأواو ، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالمخشرى. وإذا عطف ب- «حتى» على مجرور : قال ابن عصفور : الأحسن إعادته الخافض ليقع الفرق بين العاطفه والجاره ، وقال ابن الخباز : لزم إعادته الجار للفرق ، وقال ابن مالك

فى التسهيل : لزم إعاده الجار ما لم يتعين العطف. وقد أنكر الكوفيون العطف بـ «حتى» ويحملون نحو «جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أيبك» على أن «حتى» فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها إضمار عامل. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٠١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩٨ ، المفصل : ٣٠٤ ، التسهيل : ١٧٦ ، الجنى الدانى : ٥٤٦ ، ٥٥٠ ، مغنى اللبيب : ١٧٢ ، ١٧٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٦ ، ٦٥٠ ، الهمع : ٥ / ٢٥٨ ، ٢٦٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأم بها اعطف بعد (١)

همز التسويه

أو همزه عن لفظ أي مغنيه

وربما أسقطت الهمزه إن

كان خفا المعنى بحذفها أمن

تنقسم «أم» إلى متّصله ، وإلى منقطعه (٢) ، وبدأ بالكلام على المتّصله ، وتعرف / : بوقوعها بعد همزه التسويه ، أو همزه بمعنى : أي ، في أنه يطلب بها وب «أم» التّعين (٣) ، إلما أنّ الواقعه بعد همزه التسويه لا تعطف إلّا الجمل ، وأكثر ما تكون فعلية ، نحو قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) [البقره : ٦] ، وقد تكون اسمية ، كقوله :

١٧٨- ولست أبالي بعد فقدى مالكا***أموتى ناء أم هو الآن واقع (٤)

وتكون متغايره ، نحو (أَدْعُوْهُمْ) (٥) أم أنتم صامتون [الأعراف : ١٩٣].

وأمّا الواقعه بعد همزه بمعنى : أي ، فأكثر ما يعطف بها المفردات ، ويكون المسؤول عنه متأخرا عن المتعاطفين ، نحو : (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ ، أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ) [الأنبياء : ١٠٩] ، أو متوسّطا بينهما ، نحو (أَأَنْتُمْ) (٦) أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا [النازعات : ٢٧] ، وقد يعطف بها الجمل ، نحو :

ص : ٨٤

١- وفي الألفية (١١٧): «إثر» بدل «بعد».

٢- في الأصل : منفصله.

٣- في الأصل : التّعين.

٤- من الطويل لمتمم بن نويرة اليربوعي من شعر له رثى به أخاه مالك بن نويرة. وناء : بعيد. والشاهد فيه أن «أم» المتصله الواقعه بعد همزه التسويه وقعت عاطفه بين جملتين اسميتين. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٢ ، أبيات المغنى : ١ / ١٩٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٣٦ ، الهمع (رقم) : ١٦٠٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٧٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٥ ، شواهد المغنى : ١ / ١٣٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٥٢٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢١٤ ، أوضح المسالك : ١٨٩ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢١٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٣.

٥- في الأصل : أدعوتهم.

٦- في الأصل : أنتم.

وقد تحذف الهمزة إذا أمن خفاء المعنى بحذفها ، فمنه في همزه التسويه قراءه (أَنْذَرْتَهُمْ) [البقره : ٦] على الإخبار (٢) ، ومنه في الأخرى قوله :

١٨٠- لعمر ك ما أدري وإن كنت داريا***شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر (٣)

ص: ٨٥

١- من البسيط لزياد بن حمل من قصيده له في شرح الحماسه للمرزوقي (١٣٩٦) ، وصدرة : فمتم للطف مرتاعا فأرقتني وقيل : هو للمرار العدوى (زياد بن منقذ). الطيف : هو طيف الخيال الذي يجيء في النوم ، ويروى : «فمتم للزور». مرتاعا : خائفا. أرقني : أسهرني. حلم : هو ما يراه النائم في نومه. والمعنى : رأيت الحبيبه في المنام وظننت أنها أتتني ، ولما استيقظت قلت : أهي أتتني حقيقه ، أم أتاني خيالها في النوم. والشاهد فيه أن «أم» المتصله الواقعه بعد همزه بمعنى «أى» وقعت عاطفه بين جملتين فعليتين. انظر التصريح على التوضيح : ١٤٣ / ٢ ، شواهد المغنى : ١ / ١٣٤ ، الخزانة : ٥ / ٢٤٤ ، شواهد الشافيه : ٤ / ١٩٠ ، أبيات المغنى : ١ / ٢٠٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٣٧ ، ٢ / ١٧٥ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٣٩ ، الهمع (رقم) : ١٤٦ ، ١٦٠٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠١ ، شرح ابن الناظم : ٥٢٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٩٦ ، الخصائص : ١ / ٣٠٥ ، ٣٣٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٣٧ ، البهجه المرضيه : ١٢٧ ، أوضح المسالك : ١٨٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٦ ، ٧٠٥.

٢- وهى قراءه ابن محيص ، وهمزه الاستفهام مراده ، ولكن حذفوها تخفيفا ، وفى الكلام ما يدل عليها ، وهو قوله «أم لم» لأن «أم» تعادل الهمزه. وقرأ الأكترون على لفظ الاستفهام ، ثم اختلفوا فى كيفيه النطق به ، فحقق قوم الهمزتين ولم يفصلوا بينهما ، وهذا هو الأصل ، ومنهم من يحقق الأولى ويجعل الثانيه بين الهمزه والألف ، ومنهم من يجعل الثانيه ألفا صحيحا كما فعل ذلك فى «آدم» ، ومنهم من يلين الثانيه ويفصل بينها وبين الأولى بالألف إلى غير ذلك. انظر حجه القراءات : ٨٦ ، القراءات الشاذة : ٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٤ ، إعراب النحاس : ١ / ١٨٤ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٥١ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٢٣ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ٣٦٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٣.

٣- من الطويل ، للأسود بن يعفر التميمى فى الشواهد الكبرى (١٣٨ / ٤) ، وقيل : هو للعين المنقرى ، وقيل : هو لأوس بن حجر. ويروى : «ولو» بدل «وإن». والمعنى : ما أدري أشعيث من بنى سهم أم هم من بنى منقر. وشعيث : حى من بنى تميم من بنى منقر ، فجعلهم أدياء ، وشك فى كونهم منهم أو من بنى سهم. وسهم هنا : حى من قيس. ويروى : «شعيب» بالباء وهو تصحيف ، كما فى العينى. والشاهد فى قوله : «شعيث» حيث حذف الهمزه التى بمعنى «أى» - وهى همزه الاستفهام - من «شعيث بن سهم» إذ أصله : «أشعيث بن سهم» ، وذلك لدلاله «أم» عليها. انظر التصريح على التوضيح : ١٤٣ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٣٨ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٨٥ ، المقترض : ٣ / ٢٩٤ ، المحتسب : ١ / ٥٠ ، الخزانة : ١١ / ١٢٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٥٧ ، الهمع (رقم) : ١٦٠٩ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٧٥ ، شواهد المغنى : ١ / ١٣٨ ، أبيات المغنى : ١ / ٢٠٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، البهجه المرضيه : ١٢٧ ، الضرائر : ١٥٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٠٠ ، أوضح المسالك : ١٨٩ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢١٨.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبانقطاع وبمعنى بل وقت

إن تك ممّا قيدت به خلت

إذا خلت «أم» من القيد المذكور في المتّصله وهو كونها واقعه بعد همزه ملفوظ بها أو مقدّره دالّه على ما ذكر - فهي منقطعه ، ويكون معناها الإضراب ، بمعنى : «بل».

ولا يرد قول من جعلها مقدّره / ب- «بل» والهمزه (1) ، لأنها وإن اقتضت الاستفهام في أكثر محالّها نحو (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ ، أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) ...

إلى آخرها [الطور : ٣٥] ، فلا يصحّ حملها عليه في نحو (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) [الرعد : ١٦] ، ولا في قوله :

١٨١- فليت سليمي في الممات ضجيعتي ***هنالك أم في جنّه (أم) (٢) جهنّم (٣)

ص: ٨٦

١- قال أبو حيان : «ومذهب البصريين أنها تنقدر ب- «بل» والهمزه مطلقا. وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة «بل» وما بعدها مثل ما قبلها ، فإذا قلت : «قام زيد أم عمرو» فالمعنى : «بل قام» ، وإذا قلت : «هل قام زيد أم قام عمرو» ، فالمعنى : «بل هل قام». وذهب الفراء إلى أن العرب تجعل «أم» مكان «بل» إذا كان في أول الكلام استفهاما. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى : «بل» بعد الاستفهام وبعد الخبر. قال : وقد تكون بمعنى الهمزه إذا لم يتقدّمها استفهام ، وإلى ذلك ذهب الهروي في الأزهيه. وذهب أبو عبيده إلى أنها بمعنى ألف الاستفهام». انتهى. انظر في ذلك ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٤ ، الهمع : ٥ / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٤ ، مغنى اللبيب : ٦٦ ، الجنى الدانى : ٢٠٥ ، الأزهيه للهروي : ١٣٠ - ١٣١ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٠٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمه.

٣- من الطويل لعمر بن أبي ربيعة ، آخر أبيات ثلاثه له في ملحقات ديوانه (٥٠١ - تحقيق محيى الدين عبد الحميد) ، أولها : فيا ليت أتى حيث تدنو متيتى شممت الذى ما بين عينيك والفم وروايه عجزه فى الديوان : لدى الجنّه الخضراء أو فى جهنّم ويروى : «وليت» بدل «فليت» ، ويروى : «فى المنام» بدل «فى الممات». قال العينى : «والروايه الصحيحه «فى الممات» بدليل قوله «فى جنه أم جهنّم» لأنه تمنى أن تكون سليمي معه بعد الموت ، سواء كان فى الجنه أو فى النار ، وهذا من باب الإغراق». انتهى. وسليمي : اسم محبوبه الشاعر. والشاهد فيه مجيء «أم» المنقطعه بعد الخبر مجردة عن الاستفهام لأن المعنى : «بل فى جهنّم» ، وعلى روايه الديوان فلا شاهد فيه. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ١٠٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢١٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٣٢ ، أوضح المسالك : ١٩٠.

إذ الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ، والبيت لا معنى للاستفهام (١) (فيه) (٢)(٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

خَيْرَ أَبِحِ قَسَمِ بَأَوْ وَأَبِهِمْ

واشكك وإضراب بها أيضا نمي

ذكر ل- «أو» سته معان :

الأول : التخيير (٤) ، نحو (فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) [البقره : ١٩٦].

الثاني : الإباحه ، نحو (وَلَا يُبَدِّلَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا) (٥) لِيُعُولَتِهِنَّ [النور : ٣١].

ولا يكون الأول إلا بعد طلب بعض أفراده ، بخلاف الثاني ، فإنه مأذون في جميعه (٦).

الثالث : التقسيم ، نحو (فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتًا ، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ) [الأعراف : ٤].

الرابع : الإبهام (٧) ، نحو (وَأِنَّا) (٨) أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ [سبأ : ٢٤].

الخامس : الشك (٩) ، نحو (لَبِثُ) (١٠) يَوْمًا ، أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ [البقره : ٢٥٩].

ص : ٨٧

- ١- في الأصل : للاستفهام. مكرر.
- ٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٣- لأنه للتمنى. انظر التصريح على التوضيح : ١٤٤ / ٢.
- ٤- في الأصل : التخيير.
- ٥- في الأصل : إلا ما ظهر منها.
- ٦- قال المرادى في الجنى الدانى (٢٢٨): «والفرق بينهما جواز الجمع فى الإباحه ، ومنع الجمع فى التخيير». وانظر التصريح على التوضيح : ١٤٤ / ٢ ، مغنى اللبيب : ٨٧ - ٨٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٤ ، الهمع : ٥ / ٢٤٧ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٥٠.
- ٧- ومعنى الإبهام أن يكون المتكلم عالما وبيهم على المخاطب. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٠٩.
- ٨- في الأصل : الواو. ساقط.
- ٩- والفرق بين الإبهام والشك : أن الشك للمتكلم ، والإبهام على السامع. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢١٠.
- ١٠- فى الأصل : لبث.

السادس : الإضراب (١) ، نحو :

١٨٢-...***وصورتها أو (٢) أنت في العين أملح (٣)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وربما عاقبت الواو إذا

لم يلف ذو النطق للبس منفذا

من معاني «أو» وقوعها موقع الواو ، للدلالة على الجمع (٤) ، كقوله :

١٨٣- (حتى) (٥) خضبت بما تحدر من دمي ***أكناف سرجي (٦) أو عنان لجامي (٧)

ص: ٨٨

١- فتكون بمعنى : «بل» مطلقا ، وهو مذهب الكوفيين ووافقهم أبو علي وابن برهان وابن جني ، وذهب البصريون إلى أنها لا تأتي بمعنى «بل». ونقل ابن عصفور عن سيبويه إجازة كونها للإضراب بشرطين : الأول : تقدم نفى أو نهي . الثاني : إعادته العامل نحو «ما قام زيد أو ما قام عمرو» و «لا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو». انظر الإنصاف (مسأله : ٦٧) : ٢ / ٤٧٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٢١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠٦ ، مغنى اللبيب : ٩١ ، الكتاب : ١ / ٤٩١ ، الهمع : ٥ / ٢٤٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٠ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٤٧ ، الجنى الداني : ٢٢٩.

٢- في الأصل : لو. انظر المصادر الآتية.

٣- من الطويل لذي الرمة غيلان في ملحقات ديوانه (٦٦٤) ، صدره : بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى بدت : ظهرت. قرن الشمس : أعلاها وأول ما يبدو منها في الطلوع. أملح : من ملح الشيء إذا بهج وحسن منظره. والشاهد فيه مجيء «أو» للإضراب ، والتقدير : بل أنت في العين أملح ، وهذا على مذهب الكوفيين ، والبصريون لا يجيزون أن تكون «أو» بمعنى : بل ، وقالوا : «أو» في البيت للشك ، كما أن الرواية الصحيحة عندهم فيه : «أم أنت في العين أملح». انظر الإنصاف : ٤٧٨ ، الخزانة : ١١ / ٦٥ ، معاني الفراء : ١ / ٧٢ ، الخصائص : ٢ / ٤٥٨ ، المحتسب : ١ / ٩٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٠١ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٥ ، الأزهيه : ١٢١ ، جواهر الأدب : ٢٦١.

٤- وهو مذهب الكوفيين ، وقيل : هو مذهب جماعه منهم ، وإليه ذهب الأخفش والجرمي وابن مالك ، وذلك عند أمن اللبس ، ومذهب البصريين أنها لا تكون كذلك. انظر الإنصاف (مسأله : ٦٧) : ٢ / ٤٧٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٥ ، الجنى الداني : ٢٣٠ ، مغنى اللبيب : ٨٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٢٢ ، الهمع : ٥ / ٢٤٨ ، التسهيل : ١٧٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٠ - ٦٤١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر الآتية.

٦- فى الأصل : شرحى. انظر المصادر الآتية.

٧- من الكامل لقطرى بن الفجاءه المازنى الخارجى ، من أبيات له فى شرح الحماسه للمرزوقى (١٣٧) ، وقبله : فلقند أرانى للزمّاح دريئه من عن يمينى مرّه وأمّامى ويروى : «أحناء» بدل «أكناف» ، والأحناء : جمع حنو ، وهو ما انحنى من أعواد السرج والرحل وغيرهما. خضبت : يقال خضب الشيء إذا غير لونه بحمره. تحدر : تنزل. أكناف السرج : نواحيه. عنان اللجام : السير الذى تمسك به الدابه (انظر اللسان : خضب ، حدر ، كنف ، عنن). قال الأعلام : وروايه من روى «بل عنان» أحسن وأبلغ ، لأنّ العنان لا يخضبه الدم إلا بعد سيلان شديد وجرى عام ، وإذا أضرب عن الأول ب- «بل» أوجب الخضاب للعنان ، فذلك أوكد وأبلغ فيما أراد من ذلك. والشاهد فى قوله : «أو عنان لجامى» حيث جاءت «أو» بمعنى الواو فى إفاده مطلق الجمع ، والتقدير : وعنّان لجامى ، ويروى : «بل عنان لجامى» ، وعليه فلا شاهد فيه هنا. انظر شرح الحماسه للأعلام (رساله دكتوراه) : ١ / ٩١ ، شرح الحماسه للتبريزى : ١ / ٦٨ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ٣١٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٠ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ١٥٠ ، الخزانة : ١٠ / ١٦٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومثل أو في القصد إما الثانيه

في نحو إما ذى وإما النائيه

«إما» الثانيه في قولك : «قام إما زيد وإما عمرو» و «اضرب إما زيدا وإما عمرا» مثل «أو» في الدلاله على الشك في الأول ، وعلى التخيير في الثاني.

وعدها الأكثر من حروف العطف ، كما نقله المصنّف (١).

والفارسيّ يقول : العطف بالواو لملازمتها إيّاها (٢).

ص : ٨٩

-
- ١- في الأصل : كالمصنّف. بدل : كما نقله المصنّف. قال ابن مالك في شرح الكافية (٣ / ١٢٢٦) : و «أما» المسبوقه بمثلها عاطفه عند أكثر النحويين». وانظر شرح المرادى : ٣ / ٢١٤ ، الجنى الدانى : ٥٢٨ - ٥٢٩.
- ٢- وهو مذهب يونس وابن كيسان وابن برهان وعبد القاهر أيضا ، وعليه ابن مالك فوافقه للفارسيّ وابن كيسان. قال ابن مالك في شرح الكافية : «وبقولهما - يقصد الفارسيّ وابن كيسان - أقول في ذلك تخلصا من دخول عاطف على عاطف ، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع «لا» بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل «لا زيد ولا عمرو فيها» ، و «لا» هذه غير عاطفه بإجماع فلتكن «إما» مثلها ، إلحاقا للنظير بالنظير وعملا بمقتضى الأولويه ، وذلك أن «لا» قبل مقارنة الواو صالحه للعطفية بإجماع ، ومع ذلك حكم بعدم عطفتها عند مقارنتها ، فلأن يحكم بعطفية «إما» عند مقارنة الواو أحق وأولى ، وفتح همزتها لغه تميميه». انتهى. انظر المسائل المتنوره للفارسيّ : ٤٠ ، الإيضاح للفارسيّ : ١ / ٢٨٩ ، المسائل المشكله للفارسيّ (البغداديات) : ٣١٨ - ٣١٩ ، شرح اللمع لابن برهان : ١ / ٢٥٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٢٦ ، المقتصد للجرجاني : ٢ / ٩٤٣ - ٩٤٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١٤ ، الجنى الدانى : ٥٢٩ ، مغنى اللبيب : ٨٤ - ٨٥ ، جواهر الأدب : ٥١١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠٩ ، المقرب : ١ / ٢٢٩ ، الهمع : ٥ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٧٢ ، المفصل : ٣٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٢٩.

وأما تجرّدها عنها في قوله :

١٨٤- يا ليتما أمّنا شالت نعمتها**أيما إلى جنّه أيما إلى نار(١)

فشاذّ عنده ، كما أبدلت الياء من ميمها الأولى شدوذا ، وفتح همزتها لغه تميم ، وبه روى البيت المذكور.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأول لكن نفيًا أو نهيا ولا

نداء أو امرا أو اثباتا تلا

لما فرغ من الكلام على أحكام الحروف المتبعة لفظا ومعنى - أخذ في الكلام على القسم الثاني ، وهو ما يتبع في اللفظ خاصه.

فمنه : «لكن» (٢) ولا يعطفونها إلّا بعد النفي أو النهي ، نحو «ما قام زيد

ص: ٩٠

١- من البسيط لسعد بن قرط (أحد بنى جذيمه يلقب بالحنيف ، وكان شريرا ضعيفا عاقا بأمه) من أبيات له قالها في هجاء أمه ، وبعده : تلتهم الوسق مشدودا أشظته كأنما وجهها قد سفع بالقار ونسبه الجوهري للأحوص ، فقال العيني : «وليس بصحيح» ، ويروى : إمّا إلى جنّه إمّا إلى نار شالت : ارتفعت. النعامه : قيل : باطن القدم ، وقيل : عظم الساق ، وقولهم «شالت نعمته» كناية عن الموت والهلاك ، وقيل : معناه ارتفعت جنازته. والمعنى : يا ليت أمي ارتفعت جنازتها إمّا إلى الجنه وإمّا إلى النار. والشاهد فيه واضح كما ذكره المؤلف. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٢٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٥٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٠٩ ، المحتسب : ١ / ٤١ ، ٢٨٤ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٧٥ ، الخزانة : ١١ / ٨٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٨ ، الهمع (رقم) : ١٦٢٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢١٦ ، أوضح المسالك : ١٩١ ، شرح الألفيه للهواري : (١٤٥ / ب) ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢٢٢.

٢- في «لكن» خمس مذهب : الأول : أنها ليست بحرف عطف وهو مذهب يونس - وتبعه ابن مالك في التسهيل ، وقواه الفارسي في الحجّه - بل هي حرف استدراك والعطف بالواو. الثاني : أنها حرف عطف وهو مذهب أكثر النحويين منهم الفارسي فتكون عاطفه ولا تحتاج إلى الواو. الثالث : أنها عاطفه بنفسها ولا بد في العطف بها من الواو قبلها ، والواو زائده قبلها إذا عطف ، وهو اختيار ابن عصفور. الرابع : أن العطف بها وأنت مخير بين أن تأتي بالواو وألا تأتي بها وهو قول ابن كيسان. الخامس : أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات ، والواو هي العاطفه ، فإذا قلت : «ما قام سعد ولكن سعيد» ، فالتقدير : ولكن قام سعيد ، وكذلك في النصب. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٢٩ ، التسهيل : ١٧٤ ، الهمع : ٥ / ٢٦٣ ، الجنى الدانى : ٥٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، مغنى اللبيب : ٣٨٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٢٤ ، الحجّه للفارسي : ٢ / ١٣٩.

لكن عمرو» ، و «لا تضرب زيدا لكن عمرا» ، فلو لم يتقدمها نفى كانت ابتدائيته ، ولزم وقوع الجملة بعدها ، نحو «قام زيد لكن عمرو لم يقم» (١).

ومن شرط كونها للعطف أن تكون غير مسبوقه بالواو ، وأن يقع بعدها المفرد - كما مثل - ، فإن تقدمتها الواو ، نحو (ما كان مُحَمَّدٌ أَبَا / أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) [الأحزاب : ٤٠] ، أو دخلت على الجملة ، نحو (لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ) [النساء : ١٦٦] فهي حرف ابتداء ، والواو حرف استئناف ، وعلى هذا ف- «رسول الله» منصوب لأنه خبر «كان» محذوفه ، لا عطفا على ما قبله بالواو ، لأن الواو (لا) (٢) يعطف بها (المفردان) (٣) المختلفان في الإثبات والنفى (٤).

ومنه : «لا» ولا تكون عاطفه إلا إذا تقدمها نداء ، نحو «يا بن أخي لا ابن عمي» (٥) ، أو أمر ، نحو «اضرب زيدا لا عمرا» ، أو خبر مثبت ، نحو «جاء زيد لا عمرو».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبل كلكن بعد مصحوبها

كلم أكن في مربع بل تيبها

ص : ٩١

١- قال المرادى : «وهو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون أن يعطف بها في الإيجاب ، نحو «أتانى زيد لكن عمرو». انتهى. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٢١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١١٠ ، الهمع : ٥ / ٢٦٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٧ ، الإنصاف (مسأله : ٦٨) : ٢ / ٤٨٤ ، مغنى اللبيب : ٣٨٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٤٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٤٧.

٤- أما الجملتان المختلفتان في الإثبات والنفى : فجائز عطف إحداهما على الأخرى بالواو ، نحو «ما قام زيد ، وقام عمرو» ، و «قام زيد ولم يقم عمرو». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٧ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ١١١.

٥- قال المرادى : «وزعم ابن سعدان : أن العطف ب- «لا» على منادى ليس من كلام العرب ، ونص على جوازه سيوييه». انتهى. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٢٢ ، الكتاب : ١ / ٣٠٥ ، الهمع : ٥ / ٢٦١ ، شرح الفريد : ٤٧٠ ، الجنى الدانى : ٢٩٤ ، مغنى اللبيب : ٣١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٩.

وانقل بها للثاني حكم الأول

في الخبر المثبت والأمر الجلي

إذا عطف ب- «بل» بعد مصحوبي «لكن» اللذين (١) يعطف بها بعدهما - وهما: النفي والنهي - ، فهي مثلها في أنها توجب لما بعدها ما سلب عمًا قبلها ، مع بقاء ما قبلها على حكمه ، نحو «لم يقيم زيد ، بل عمرو» ، و «لا تضرب زيدا ، بل عمرا» (٢).

وإن عطف بها بعد خبر مثبت ، أو بعد أمر - اقتضت نقل ذلك الحكم إلى الثاني ، وسلبه عن الأول ، نحو «قام زيد بل عمرو ، واضرب زيدا بل عمرا» (٣) ، فإنما يستقيم كونها للإضراب في هذا ، دون الذي قبله.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن على ضمير رفع متصل

عطف فافصل بالضمير المنفصل /

أو فاصل (٤) ما وبلا فصل

يرد

في النظم فاشيا وضعفه (٥)

اعتقد

العطف على الضمائر والظواهر المنفصلة ، وضمائر التّصّب المتّصلة - لا يقيد (٦) بشرط.

وأما العطف على ضمائر الرفع المتّصلة ، وضمائر الجرّ - فمقيد بما ذكره المصنّف.

ص: ٩٢

١- في الأصل : الذين.

٢- وافق المبرد على هذا الحكم في المقتضب ، ونقل عنه أنه أجاز مع ذلك كون «بل» ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها ، ووافقه على ذلك أبو الحسين عبد الوارث. قال ابن مالك : وما جوزه مخالف لاستعمال العرب ، كقول الشاعر : لو اعتصمت لم تعتصم بعدا بل أولياء كفاه غير أوغاد انظر المقتضب : ١ / ١٥٠ ، ٤ / ٢٩٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٣٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٣ - ٦٤٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٢٤ ، الهمع : ٥ / ٢٥٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٢ - ١١٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٠٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، الجنى الدانى : ٢٣٦ ، مغنى اللبيب : ١٥٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٨ ، شرح الفريد : ٤٧١.

- ٣- وذهب الكوفيون إلى أن «بل» لا تكون نسقا إلا بعد النفي أو ما جرى مجراه ، ولا تكون نسقا بعد الإيجاب. قال هشام : محال «ضربت زيدا بل أباك» ، واختار هذا المذهب أبو جعفر بن صابر. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٢٥ ، الهمع : ٥ / ٢٥٦ ، الجنى الدانى : ٢٣٧ ، مغنى اللبيب : ١٥٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٤٤.
- ٤- فى الأصل : وفاصل. انظر الألفيه : ١١٩.
- ٥- فى الأصل : وصفه. انظر الألفيه : ١١٩.
- ٦- فى الأصل : لا تقيد.

فأما ضمير الرفع المتصل - البارز أو المستتر - فلا يجوز العطف عليه ، إنما بعد الفصل بالضمير المنفصل المرفوع (١) بين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ) [الأنبياء : ٥٤] ، (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) (٢) الْجَنَّةَ (٣) [البقره : ٣٥] ، أو بفواصل غيره ، إما بين حرف العطف والمعطوف عليه ، نحو (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) [الرعد : ٢٣] ، وإما بين حرف العطف والمعطوف ، نحو (ما أشركنا) (٤) وَلَا آبَاؤُنَا [الأنعام : ١٤٨] ، وقد يرد بلا فصل ، إلا أنه ضعيف (٥) ، وقد ورد منه في الحديث : «كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر» (٦) ، ويكثر في الشعر ، كقوله :

١٨٥- قلت إذ أقبلت وزهر تهادى ***... (٧)

ص: ٩٣

- ١- في الأصل : المذكور.
- ٢- في الأصل : وزوجتك. تحريف.
- ٣- وذلك في أحد الوجهين ، وهو أن «زوجك» عطف على الضمير المستتر في «اسكن». والوجه الثاني : أنه معمول لعامل هو المعطوف ، والتقدير : وليسكن زوجك. والعطف على الأول من عطف المفردات ، وعلى الثاني من عطف الجمل. انظر التصريح مع حاشية يس : ٢ / ١٥٠.
- ٤- في الأصل : ما أشركنا نحن. خطأ.
- ٥- ومع ضعفه هل هو مطرد أو مختص بالضروره؟ فمذهب الكوفيين وابن الأنباري وأبو علي : جوازه في الاختيار ، وإليه ذهب ابن مالك. ومذهب البصريين : مختص بالضروره. ونص سيبويه على قبحه. انظر الإنصاف (مسأله : ٦٦) : ٢ / ٤٧٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٤ - ١٢٤٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، الكتاب : ١ / ٢٣٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٢.
- ٦- تمامه : «وانطلقت وأبو بكر وعمر». الحديث في صحيح البخارى : ٥ / ١٢ ، فتح البارى : ٧ / ٢٢ ، مشكاة المصابيح حديث رقم : ٦٠٤٨. وانظر الهمع : ٥ / ٢٦٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٦٦ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١١٢ ، شرح الشذور : ٤٤٨ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ١ / ٣٤٩.
- ٧- من الخفيف لعمر بن أبى ربيعه المخزومى فى ملحقات ديوانه (٤٩٠) ، من كلمه له قالها فى حميده جاريه ابن ماجه ، وعجزه : كنعاج الملا- تعسفن رملا- زهر : جمع زهراء ، وهى البيضاء. تهادى : أصله تتهادى ، ومعناه : تميل فى مشيها يمينا وشمالا وتتبختر. وأراد بالنعاج : نعاج الرمل وهى البقر. الملا- : الصحراء. ويروى : «الفلا» وهو بمعناه. تعسفن : أى : ملن عن الطريق وأخذن غيرها. والشاهد فى قوله : «أقبلت وزهر» حيث عطف على الضمير المستتر المرفوع فى «أقبلت» من غير توكيد ولا فصل ، وقد جوز الكوفيون ذلك محتجين بالبيت وأمثاله. وأجيب عن هذا : بأن الواو ليست بمتحضة للعطفه ، لأنها تصلح أن تكون للحال. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٩٠ ، شرح ابن الناظم : ٥٤٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٥ ، توجيه اللمع : ٢٤١ ، ٢٤٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٦١ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٢٩ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٠١ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٧٤ ، ٧٦ ، الإرشاد للكيشى : ٣٧٩ ، شواهد الجرجاوى : ٢٠٩ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٩١ ، اللمع : ١٨٤ ، الإنصاف : ٢ / ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٤ ، المقتصد : ٢ / ٩٥٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٦ ، الخصائص : ٢ / ٢٨٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ /

٢٥٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٦٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٢٦ ، شرح دحلان : ١٢٨ ،
الضرائر : ١٨١ ، كاشف الخصاصه : ٢٤٤ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعود خافض لدى عطف على

ضمير خفض لازما قد جعلنا

وليس عندي لازما إذ قد أتى

في الثر والنظم الصحيح مثبتا

أكثر النحاه يشترط في جواز العطف على الضمير المجرور : إعادته الخافض للمعطوف عليه ، سواء كان اسما ، نحو (يا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ) [الزخرف] ، أو حرفا ، نحو (وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ) [الصافات : ١١٣] ، وليس ذلك بلازم عند المصنّف / موافقه (١) للأخفش (٢) ، لصحّهُ التّقل به دون ذلك (٣) ، نثرا ونظما.

أمّا الثّر : فكقراءه غير واحد (الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَ) (٤) الْأَرْحَامَ (٥) [النساء : ١].

ص: ٩٤

١- في الأصل : موافقه.

٢- ويونس والفراء وقطرب والكوفيين وهو اختيار الشلوين حيث ذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادته الخافض. أما البصريون : فلا بد عندهم من إعادته الخافض. وذهب الجرمي والزيادي إلى أنه إذا أكد الضمير جاز ، نحو «مررت بك أنت وزيد». انظر الإنصاف (مسألة : ٦٥) : ٢ / ٤٦٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٦ - ١٢٥٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٤ ، شرح المرادي : ٣ / ٢٣١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ ، التسهيل : ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٦٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦٥٨.

٣- أي : دون إعادته الخافض للمعطوف عليه.

٤- في الأصل : الواو. ساقط.

٥- والأرحام : بالخفض عطفًا على الهاء المخفوضه بالباء ، وهي قراءة ابن عباس والحسن البصري وحمزه ومجاهد وقتاده والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبي رزين. وفي معاني القرآن قال الأخفش : وقال بعضهم : «والأرحام» جر ، والأول أحسن ، لأنك لا تجرى الظاهر المجرور على المضمير المجرور. وقرأ الباقر بالنصب عطفًا على لفظ الجلالة ، أو على محل «به» ، كقولك : «مررت به وزيدا» ، والتقدير : الذي تعظمونه والأرحام ، لأن الحلف به تعظيم له. انظر النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٤٧ ، المبسوط في القراءات العشر : ١٧٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٨٥ ، معاني الأخفش : ١ / ٢٢٤ ، معاني الفراء : ١ / ٢٥٢ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٦٥ ، البيان لابن الأنباري : ١ / ٢٤٠ ، إعراب النحاس : ١ / ٤٣١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٤٩ - ١٢٥٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٥١ ، شرح المرادي : ٣ / ٢٣٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٥ ، البهجة المرضية : ١٢٩.

وَأَمَّا النَّظْمُ : فكثير ، نحو :

١٨٦-...***فاذهب فما بك والأيام (١) من عجب (٢)

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفاء قد تحذف مع ما عطف

والواو إذ لا لبس وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي

معموله دفعا لوهم اتقى

تختصّ الفاء والواو من بين حروف العطف بجواز حذفهما مع التابع الذي عطفاه ، إذا كان المراد ظاهرا مع حذفه.

فمنه مع الفاء : (أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ) [الشعراء : ٦٣] ، ومنه

ص : ٩٥

١- في الأصل : الواو. ساقط. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من البسيط ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، صدره : فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ويروى : «الآن» بدل «فاليوم». وقربت : بمعنى : قربت بالتخفيف ، أى : دنوت ، وجمله «تهجونا» حال. وقيل : «قربت» هنا من أفعال المقاربه ، وعليه فتكون جملة «تهجونا» خبرا. فاذهب : جواب شرط محذوف ، والتقدير : فإن فعلت ذلك فاذهب ، فإن ذلك ليس بعجب من مثلك ، ومن مثل هذه الأيام. والشاهد في قوله : «والأيام» حيث عطف على الضمير المجرور في «بك» من غير إعادة الجار ، وهذا جائز عند الكوفيين ووافقهم يونس والأخفش وقطرب والشلوين وابن مالك ، خلافا للبصريين. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢ / ٦٩٤ ، ٣ / ١٢٥٠ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٢٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٥ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٩٢ ، الإنصاف : ٤٦٤ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، المقرب : ١ / ٢٣٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٦٣ ، الخزانة : ٥ / ١٢٣ ، الهمع (رقم) : ٤٠٤ ، ١٦٤٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٩٠ ، ١٩٢ / ٢ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٢٠٧ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٩٥٠ ، المقتصد : ٢ / ٩٦٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٤٤ ، ٥٨٦ ، شرح ابن الناظم : ٥٤٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٣٣ ، شرح دحلان : ١٢٩ ، كاشف الخصاصه : ٢٤٥ ، التبصره والتذكرة : ١٤١ ، الأصول : ٢ / ١١٩ ، إعراب النحاس : ١ / ٤٣١ ، اللمع : ١٨٥ ، توجيه اللمع : ٢٤٢.

مع الواو: «راكب الناقة طليحان» (١)، تقدير الأول: فضربه، وهو معطوف على «أوحينا»، وتقدير الثاني: ركب الناقة (والناقه) (٢).

وتفرد الواو بعطفها لعامل قد حذف، وبقي معموله دليلا عليه، سواء كان المعمول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، نحو (اشيكن أنت وزوجك) [البقره: ٣٥]، و (تَبَوُّوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) [الحشر: ٩]، وكقولهم: «ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء (٣) شحمه» (٤)، تقدير الأول: ولتسكن زوجتك، وتقدير الثاني: وآثروا الإيمان، وتقدير الثالث: ولا كلّ بيضاء، والحامل على تقدير المعمول في ذلك دفع توهم (٥) في الكلام:

إما من جهة اللفظ، لتعدّر إسناد الفعل إلى الظاهر في المثال الأول، ولامتناع العطف (٦) على معمولي عاملين في الثالث.

ص: ٩٦

١- وهو من كلام العرب. طليحان: خبر المبتدأ، ومعناه: ضعيفان. انظر شواهد التوضيح لابن مالك: ٩٣، اللسان (طلح)، الهمع: ٢ / ٥٢، مغنى اللبيب: ٨٥٣، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه): ١ / ٣٥٩، شرح الأشموني: ٣ / ١١٦، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٥٤، شرح دحلان: ١٢٩.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان: ١٢٩، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٥٤.

٣- في الأصل: بيضه.

٤- هذا مثل يضرب في موضع التهمه في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم. وأول من قال ذلك عامر بن ذهل بن ثعلبه (أخو شيبان بن ذهل) لما تزوجت أمه (بعد موت أبيه ذهل) مالك ابن سعد بن ضبه، وذهبت بابنيها معها، فلما ولدت أمهما ذهلا رجعا إلى قومهما، فوجدا عمهما قيس بن ثعلبه قد أكل مالهما، فوثب عليه عامر يريد خنقه، فقال قيس: يا ابن أخي دعني فإن الشح متواه (يعنى: إن لم أعطك مالك قتلتني فدعني أعطك مالك، ولا أتوى نفسى) فكف عنه، وقال ذلك: يريد: أن إتلاف مالى يسوغ لك، كما يظن الجاهل أن كل سوداء تمره، وكل بيضاء شحمه. ويروى: «ما كلّ بيضاء شحمه ولا كلّ سوداء تمره»، ويروى أيضا: «ما كلّ سوداء تمره ولا كلّ بيضاء شحمه». انظر مجمع الأمثال: ٣ / ٢٧٥، فرائد اللال: ٢ / ٢٤٤، المستقصى فى الأمثال: ٢ / ٣٢٨، الفاخر: ١٥٩، الإيضاح لابن الحاجب: ١ / ٤٢٨، الكتاب: ١ / ٣٣، المقتضب: ٤ / ١٩٥، تاج علوم الأدب: ٣ / ٩٥٣، التبصره والتذكرة: ١ / ١٩٩، الضرائر: ١٦٧، أسرار النحو: ١٦٢، الإرشاد للكيشى: ٣٢١، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٥٤، شرح الأشموني: ٣ / ١١٧.

٥- فى الأصل: وهم.

٦- فى الأصل: المعطوف. راجع التصريح: ٢ / ١٥٤.

وإِذَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، لِعَدَمِ صَحِّهِ نَسْبِهِ / «التَّبَوُّءُ» إِلَى «الْإِيمَانِ» (فِي الثَّانِي) (١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعَ بَدَا هُنَا اسْتَبِيحَ

وَعَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

كَمَا يَحْذِفُ الْمَعْطُوفُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ ، يَحْذِفُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ بِهِمَا ، وَهُوَ الْمَتَّبِعُوعُ .

فَمِنْهُ قَبْلَ الْفَاءِ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ : (أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ) [الشعراء : ٦٣] ، فَإِنَّ الْمَحْذُوفَ كَمَا هُوَ مَعْطُوفٌ ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَبْلَ الْوَاوِ قَوْلُكَ : «بَلَى وَزَيْدٌ» ، لَمَنْ قَالَ : «مَا جَاءَ عَمْرُو» ، تَقْدِيرُهُ : بَلَى جَاءَ عَمْرُو وَزَيْدٌ» (٢).

وَكَمَا يَعْطِفُ الْاسْمُ عَلَى الْاسْمِ ، يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ ، سَوَاءً اتَّحَدَتَا صَيغَتَهُمَا ، نَحْوُ (وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا) [آل عمران : ١٧٩] ، (وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا) [التغابن : ١٦] ، (سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا) [البقرة : ٢٨٥] ، وَنَحْوَهُ كَثِيرٌ ، أَوْ اِخْتَلَفَتْ مَعَ اتِّحَادِ الزَّمَانِ ، نَحْوُ (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٣) فَأَوْزَدَهُمُ النَّارَ [هود : ٩٨] ، (إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا) [الفرقان : ١٠].

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

وَاعْطَفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلًا

وَعَكْسًا اسْتَعْمَلَ تَجَدُّدَهُ سَهْلًا

يَعْطِفُ الْفِعْلُ أَيْضًا عَلَى الْاسْمِ الْمَشْبَهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ) [العاديات : ٣ - ٤] ، (أَوَّلَمَ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ) [الملك : ١٩] ، وَعَكْسٌ ذَلِكَ - وَهُوَ عَطْفُ الْاسْمِ الْمَشْبَهِ لِلْفِعْلِ

ص : ٩٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- وفي شرح المرادى : حذف المتبوع كثر مع الواو ، وقل مع الفاء ، ونادر مع «أو» كقول أمية الهذلي : فهل لك أو من والد لك قبلنا أي : فهل لك من أخ أو من والد. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١١٧ - ١١٨.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

على الفعل - مستعمل ، نحو (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ، وَمُخْرِجُ) (١) [الأنعام : ٩٥] ، وكقوله :

١٨٧- *أم صبي قد جبا أو دارج (٢)* (٣)

ص: ٩٨

- ١- في الأصل : ويخرج.
- ٢- في الأصل : درج. انظر المراجع المتقدمه.
- ٣- من الرجز ، ولم أعثر على قائله ، وقبله : يا ربّ بيضاء من العواهج العواهج : جمع عوهج ، وهي الطويله العنق من الطباء والنوق ، وأراد بها هنا المرأه التامه الخلق. جبا : زحف. الدارج : الذى يقارب بين خطاه. وأم صبي عطف بيان لقوله : «بيضاء» ويجوز أن يكون مرفوعا لكونه خبر مبتدأ محذوف أى : هى أم صبي حاب أو دارج. والشاهد فى قوله : «جبا أو دارج» حيث عطف الاسم المشبه للفعل وهو «دارج» على الفعل ، وهو «جبا». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٧٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٢٠ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٢ ، ٢ / ١٥٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٧٣ ، شرح ابن الناظم : ٥٥٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٤٥ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٦٧ ، سر الصناعه : ٢ / ٦٤١ ، كاشف الخصاصه : ٢٤٨ ، أوضح المسالك : ١٩٣ ، شرح الشاطبى للألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٣٨٠ ، ٨٠٧.

الباب الثانى والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

البدل (١)

التابع المقصود بالحكم (٢)

بلا

واسطه هو المسمى بدلا /

هذا حدّ للبدل (٣).

فالتابع : جنس يشمل الكلّ

والمقصود بالحكم : مخرج اللّغت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، إذ هي تكمله للمقصود ، وللمسبق بالحروف المشركه (٤) لفظا ومعنى ، إذ هو بعض

ص: ٩٩

١- البدل تسميه البصريين ، واختلف الكوفيون فى تسميته ، فقال الأخفش : يسمونه الترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير ، ونسب إلى الفراء - فى المدارس النحويه - استخدامه للبدل مصطلح : التكرير والتبيين والتفسير والترجمه ، وذلك ملاحظ فى تفسيره. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١٥٥ / ٢ ، الهمع : ٢١٢ / ٥ ، شرح المرادى : ٢٤٦ / ٣ ، الأشمونى مع الصبان : ١٢٣ / ٣ ، المدارس النحويه : ٢٠١ ، معانى الفراء : ١ / ٧ ، ٥١ ، ٥٦ ، ١٩٢ ، ٣٢٠ ، ٣٤٨ ، ٥٨ / ٢ ، ٦٩ ، ١٣٨ ، ١٧٨ ، ٢٧٣ ، ٣٦٠ ، حاشيه الخضرى : ٦٨ / ٢ ، مصطلحات الكوفيين النحويه (رساله ماجستير) : ١٦٩ ، ارتشاف الضرب : ٦١٩ / ٢ .

٢- فى الأصل : فى الحكم. انظر الألفيه : ١٢١.

٣- وقال ابن الحاجب : البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. وقال ابن عصفور : البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهه البيان أو التأكيد ، على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهه المعنى ، لا من جهه اللفظ. وفى التسهيل : هو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع. وهو لغه : العوض. انظر فى ذلك التصريح على التوضيح : ١٥٥ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٤٦ / ٣ ، شرح الأشمونى : ١٢٣ / ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٢٧٤ / ٣ ، شرح الكافيه للرضى : ٣٣٧ / ١ ، تاج علوم الأدب : ٩٤٠ / ٣ ، الفوائد الضيائيه : ٦٢ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٢٧٩ / ١ ، التسهيل : ١٧٢ ، التعريفات : ٤٣ ، ارتشاف الضرب : ٦١٩ / ٢ ، معجم مصطلحات النحو : ٥٥ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٠ ، معجم النحو : ٨٤ .

٤- فى الأصل : المشتركه.

المقصود لا كَلَه ، وللمسبوق ب- «لا» ، و «لكن» ، و «بل» في غير الإيجاب ، إذ هو غير مقصود بالحكم.

وكونه بلا واسطه : مخرج للمسبوق ب- «بل» بعد الإيجاب ، فإنه تابع مقصود بالحكم ، لكن بواسطه حرف العطف.

ثم قال رحمه الله تعالى :

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل

عليه يلغى أو كمعطوف ببل

وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب

ودون قصد غلط به سلب

كزره خالدا وقبله اليدا

واعرفه حقّه وخذ نبلا مدا

قسّم البدل إلى خمسة أقسام :

(الأول) (١) : بدل المطابقه ، وهو المسمّى : بدل الكلّ من الكلّ ، وبدل الشّيء من الشّيء ، وهو أن يكون الثّاني هو الأوّل في المعنى ، ومنه : «زره خالدا» (ف «خالدا») (٢) ، والضّمير مدلولهما واحد.

الثّاني : بدل البعض من الكلّ ، وهو ما كان البدل فيه جزءا من المبدل منه قلّ ذلك الجزء أو كثر ، ومثله النّاظم بقوله : «قبله اليدا» ، ولا بدّ من اتّصاله بضمير يعود على المبدل منه (٣) : إمّا ظاهرا - كما مثل - وإمّا مقدّرا ، نحو (وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) [آل عمران : ٩٧] أى : منهم.

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو أن يبدل شيء من شيء مشتمل عليه ، لا بطريق البعضية ، ولكن بطريق الإجمال (٤) ، نحو «أعجبنى زيد عمله» / ، وقد مثله النّاظم بقوله : «اعرفه حقّه» ، وحكمه في الضّمير حكم بدل البعض (٥).

الرّابع : البدل المباين لما قبله ، وهو مراده ، بقوله : «أو كمعطوف ببل» ، وهو منقسم إلى قسمين :

ص : ١٠٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- اشترط ذلك أكثر النحويين ، وقال ابن مالك : والصحيح عدم اشتراطه ، لكن وجوده أكثر من عدمه ، وظاهر التسهيل أنه لا

- بد من ضمير أو ما يقوم مقامه ، ويمكن أن يمثل للقائم مقامه ب(قَتِيلَ أَصْحَابِ الْأَخْدُودِ ، النَّارِ) ، فالألف واللام تقوم مقام الضمير. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٧٩ ، التسهيل : ١٧٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٤٨ - ٢٤٩.
- ٤- فى الأصل : الاحتمال. راجع التصريح : ٢ / ١٥٧.
- ٥- أى : لا بد من اتصاله بضمير يعود على المبدل منه.

أحدهما : بدل الإضراب ، وهو ما كان كلّ منهما مقصودا للمتكلّم ، إلا أنه أضرب عن الأوّل ، ويسمّى : بدل البداء.

الثّاني : بدل الغلط ، وهو ما لم يكن الأوّل فيه مقصودا للمتكلّم ، ولكن سبق اللّسان إليه.

وتمثيل الناظم بقوله : «وخذ نبلا مدى» ، يحتملها باعتبار تقدير القصد وغيره.

ثمّ بدل الغلط :

بعضهم يطلق عليه : بدل النسيان (١).

وبعضهم يفرّق بينهما (٢) ، فيجعل بدل النسيان قسما سادسا ، ويفرّق بينه وبين الغلط : (بأنّ الغلط) (٣) ، ما سبق إليه اللسان ولم يقصد ، والنسيان ما قصد ذكره إلّا أنه تبين له بعد ذلك فساد ذكره ، فالنسيان متعلّق بالقلب ، والغلط باللّسان.

لكن إذا سلّم هذا عسر الفرق بين بدل النسيان وبدل الإضراب.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا

تبدله إلّا ما إحاطه جلا

أو اقتضى بعضا أو اشتمالا

كأنّك ابتهاجك استمالا

قد سبق من التمثيل ما عرف به جواز إبدال الظاهر من الظاهر ولم يسمع إبدال المضمّر من الظاهر (٤) ، وفي إبدال المضمّر من المضمّر خلاف بين البصريين والكوفيين في «رأيتك إياك».

ص: ١٠١

١- قال ابن هشام : «والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ، فسموا النوعين بدل غلط». انظر أوضح المسالك : ١٩٦ ،

التصريح على التوضيح : ١٥٩ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٢٦ / ٣ ، التسهيل : ١٧٢ ، شرح ابن عقيل : ٦٩ / ٢.

٢- كالمبرد وابن عصفور وابن هشام ، قال ابن عصفور : والاثان الجائزان قياسا ولم يرد بهما السماع : بدل الغلط : وهو أن تبدل

لفظا من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للأول على وجه الغلط. وبدل النسيان : أن تبدل من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على

وجه النسيان. انظر شرح ابن عصفور : ٢٨٢ / ١ - ٢٨٣ ، المقتضب : ٢٩٧ / ٤ ، أوضح المسالك : ١٩٦ ، شرح المرادى : ٢٥٣ / ٣

، التصريح على التوضيح : ١٥٩ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٢٦ / ٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- قال ابن مالك : «والصحيح عندي أن يكون نحو «رأيت زيدا إياه» من وضع النحويين ، وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ، ولو سمع كان توكيدا». وقال السيوطي : «وأجازه الأصحاب نحو «رأيت زيدا إياه».

فَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ / : أَنَّهُ بَدَلٌ.

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ : أَنَّهُ تَأْكِيدٌ ، كَمَا سَبَقَ (١).

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ ، وَهِيَ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنَ الْمُضْمَرِ فَجَائِزٌ فِي ضَمِيرِ الْغَائِبِ مَطْلَقًا ، كَمَا هُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (٢) ، نَحْوِ (عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) [المائدة : ٧١] ، وَلَا يَجُوزُ فِي ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ ، إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ (٣) :

أَحَدُهَا : أَنِ يَكُونُ مَفِيدًا لِلإِحَاطَةِ فِي بَدَلٍ ، نَحْوِ «مَرَرْتُ بِكُمْ كَبِيرًا وَصَغِيرًا».

الثَّانِي : فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ، نَحْوِ (لَقَدْ كَانَ) (٤) لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوهُ حَسَنَةً لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ [الأحزاب : ٢١].

الثَّلَاثُ : فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ ، نَحْوُ قَوْلِ النَّاطِمِ : «كَأَنَّكَ ابْتِهَاجُكَ» ، وَمِثْلُهُ :

١٨٨- بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدَنَا وَسَنَاوْنَا***... (٥)

ص: ١٠٢

١- انظر ص ٧١ / ج ٢ من هذا الكتاب.

٢- حيث أنه ذكر في أمثله : «زره خالدا». وذهب الأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ إِلَى جَوَازِ الإِبْدَالِ مِنَ الْمُضْمَرِ لَغَائِبِ كَانَ أَوْ لِمُتَكَلِّمِ أَوْ لِمُخَاطَبِ فِي جَمِيعِ أَقْسَامِ الْبَدَلِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا) ، ف- «الَّذِينَ» بَدَلٌ مِنَ ضَمِيرِ الْخُطَابِ. وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ. انظر الأَلْفِيَّةُ : ١٢١ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٥٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٨٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٠ ، شرح المكودي : ٢ / ٣١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٢٨ ، الهمع : ٥ / ٢١٨.

٣- وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين. وقيل : يجوز مطلقا ، وعليه الأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ. وَذَهَبَ قَطْرِبُ إِلَى جَوَازِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ ، نَحْوِ «مَا ضَرَبْتَكُمْ إِلَّا زَيْدًا» ، قَالَ تَعَالَى : (لَيْتَ لَوْ كَانَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا) أَيْ : إِلَّا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا. انظر الهمع : ٥ / ٢١٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٨٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٢٩ ، شرح الرضى : ١ / ٣٤٠ - ٣٤٢ ، حاشية الصبان : ٣ / ١٢٩ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٨٩ - ٢٩٠.

٤- فِي الْأَصْلِ : كَانَ. مَكْرَرٌ.

٥- مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّبَاغَةِ الْجَعْدِي (قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَامِرِيُّ) مِنْ قَصِيدِهِ لَهُ فِي شِعْرِهِ (٧٣) أَنْشَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) ، وَعَجَزَهُ : وَإِنَّا لَنَرُجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : «مَجْدَنَا» فَإِنَّهُ بَدَلُ إِشْتِمَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي قَوْلِهِ : «بَلَّغْنَا». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٨٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ١٩٣ ، شرح ابن الناطم : ٥٦٠ ، كاشفه الخصاصه : ٢٥٢ ، أوضح المسالك : ١٩٧ ، التحفة المكية (رسالة ماجستير) : ٢٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبدل المضمّن الهمز يلى

همزا كمن ذا أسعيد أم على

إذا أبدل اسم من اسم متضمّن معنى حرف الاستفهام (١) - أو كأسمائه (٢) - ذكرت همزه الاستفهام مع البدل ، نحو «من ذا ، أسعيد (أم على) (٣) ، و «كم مالك أعشرون أم ثلاثون» ، و «أيهم عندك ، أزيد أم عمرو» والبدل فى ذلك كلّ من اسم الاستفهام.

ويساويه فى هذا الحكم المبدل من اسم الشّروط ، فيعاد معه حرف الشّروط ، نحو «من يقيم ، إن زيد وإن عمرو - أقم معه» ، و «ما صنع ، إن خيرا ، وإن شرا - (يجز به) (٤)».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ويبدل الفعل من الفعل كمن

يصل إلينا يستعن بنا يعن /

لا يقع الفعل تابعا إلّا فى عطف النّسق وفى التّوكيد اللفظيّ - كما مرّ - وفى البدل ، ك- «من (٥) يصل إلينا يستعن (٦) بنا» ، فإنّ «يستعن» (٧) ، بدل من «يصل» ، ومثله قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [الفرقان : ٦٨ - ٦٩].

ويقع البدل فى الجمله (٨) أيضا ، وأكثر ما تبدل (٩) من جمله مثلها ، نحو (أَمِيدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمِيدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنِينَ) (١٠) [الشعراء : ١٣٢ - ١٣٣].

ص: ١٠٣

١- وهو الهمزه. انظر التصريح على التوضيح : ١٦٣ / ٢.

٢- أى : كأسماء الاستفهام.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ١٦٣ / ٢.

٥- فى الأصل : لمن.

٦- فى الأصل : يستعين.

٧- فى الأصل : سبقن.

٨- فى الأصل : الجمل.

٩- فى الأصل : ببءل.

١٠- وءوز ابن ءنى والزمءشرى وابن مالك إءءال ءءمله من المفرد ، نءو : إالى الله أشكو بالمءبنة ءاءه وبالشأم أءرى ءبف بلبقبان فأبءل ءءله « ءبف بلبقبان» من «ءاءه وأءرى» ، وهما مفردان ، ءأنه ءال : أشكو هاءببب ءاءببب. انظر شرح المرابى : ٣ / ٢٤٤ ، البصربء على البببببب : ٢ / ١٤٢ ، الهمع : ٥ / ٢٢١ ، ارالببب البببب : ٢ / ٤٢٤.

الباب الثالث والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

النداء (١)

وللمنادى (٢) الناء أو

كالناء يا

وأى وآ كذا أيا ثم هيا

والهمز للدانى ووا لمن ندب

أو يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

النداء فيه ثلاث لغات : أشهرها كسر التّون مع المدّ ، ثم مع القصر ، ثم ضمّها مع المدّ (٣).

واشتقاقه من ندى الصّوت ، وهو بعده (٤).

وله سبعة أحرف : منها ستّة تختصّ بالمنادى البعيد حسّا ، وهى مراده ب- «النّائى» ، أو حكما ، وهو المنزل منزله البعيد ، لارتفاع محلّه أو لانخفاضه ، ولذلك استعملت فى نداء العبد ربّه وعكسه.

الأوّل : «يا» وهى أمّ الباب ، ولذلك لم يناد اسم الله بغيرها ، وتعيّن فى الاستغاثة (٥).

ص: ١٠٤

١- النداء لغة : الدعاء بأى لفظ كان. واصطلاحا - كما فى التصريح - الدعاء بأحرف مخصوصه. وقال ابن الحاجب : وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا. وقال ابن عصفور : النداء دعاء المخاطب ليصغى إليك. انظر التصريح مع حاشيه يس : ٢ / ١٦٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٦٦ ، شرح الكافيه للرضى : ١ / ١٣١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٢ ، شرح المكودى : ٢ / ٣٢ ، حاشيه الصبان : ٣ / ١٣٣ ، حاشيه الخضرى : ٣ / ٧١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٥٤ ، الفوائد الضيائيه : ١ / ٣٢٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢١٩ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٧٨ ، معجم النحو : ٣٩٢.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر الألفيه : ١٢٣.

٣- قال ابن حمدون : «وزياده بعض : الضم مع القصر غير مسموع». انتهى. انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٣٣ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٣٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٦٦ ، حاشيه الخضرى : ٣ / ٧١.

- ٤- يقال : فلان أندى صوتا من فلان إذا كان أبعد صوتا منه. انظر اللسان : ٤ / ٤٣٨٨ (ندى) ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢٢٠.
- ٥- وذهب بعض النحويين إلى أن «يا» وأخواتها التي ينادى بها : أسماء أفعال ، تتحمل ضميرا مستكنا فيها ، ونقل عن الكوفيين ، كما نقل عن الفارسي أيضا. انظر الجنى الدانى : ٣٥٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٥٥ ، شرح الرضى : ١ / ١٣٢ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٢٥ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧١.

- و «أى» ، كما ورد في الحديث : «أى فل هلم» (١) ، وقد تمدّ همزتها.

- و «آ» (٢) ، وقيل : إن أصلها الهمزة مدّت (٣) ، وقيل : أصلها «أى» قلبت ياؤها ألفا.

- و «أيا» نحو :

١٨٩- أيا شاعرا لا شاعر / اليوم مثله ***... (٤)

وهي أزيد في البعد من «يا».

- و «هيا» ، كقوله :

ص : ١٠٥

١- أخرج البخارى في صحيحه (٤ / ٣٢) كتاب الجهاد - باب فضل النفقة في سبيل الله / عن يحيى بن أبى سلمه أنه سمع أبا هريره رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «من أنفق زوجين في سبيل الله دعاه خزنة الجنة ، كل خزنة باب : أى فل هلم» .. وانظر صحيح مسلم (٢ / ٧١٢) كتاب الزكاة ، فتح البارى : ٤٨ / ٦ . وانظر شرح الشاطبى للألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٢٠.

٢- قال ابن هشام : «آ» بالمد - حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه وذكره غيره. وقال المرادى : وزاد الكوفيون «آ» و «آى» بالمد ، وزادهما الأَخفش أيضا. انظر مغنى اللبيب : ٢٩ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٤٨ ، رصف المبانى للمالقي : ٥١ ، الجنى الدانى : ٢٣٢ ، ٤١٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٨٩ ، الهمع : ٣ / ٣٦ ، جواهر الأدب : ٢٢١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧١.

٣- قال الخضرى : و «آ» هو همزه ممدوده. انظر حاشيه الخضرى على ابن عقيل : ٢ / ٧١ ، حاشيه الأمير على المغنى : ١ / ١٨.

٤- من الطويل للصلتان العبدى (قثم بن خبيئه المحاربى من عبد القيس) من قصيده له قضى فيها بشرف الفرزدق وبنى مجاشع (رھط الفرزدق) على جرير وبنى كليب (رھط جرير) ، وقضى لجرير بأنه أشعرهما ، فرضى الفرزدق ، وغضب جرير وهجاه ، وعجزه : جرير ولكن فى كليب تواضع وىروى : «فيا» بدل «أيا». والشاهد فيه على أن «أيا» من أدوات نداء البعيد ، وهى أزيد فى البعد من «يا». انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٢٨ ، الشعر والشعراء : ٤٧٧ ، المقتضب : ٤ / ٢١٥ ، الكامل للمبرد : ٦٥٩ ، أمالى القالى : ٢ / ١٤٢ ، الخزانة : ٢ / ١٧٤ ، المؤتلف والمختلف : ١٤٥ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٥٦٥ ، اللسان (كرب) ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٦ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، توجيه اللمع : ٢٦٥.

وقيل : إنّ أصلها «أيا» قلبت الهمزة هاء ، كما قالوا : «هراق الماء» (٣).

- و «وا» ، كقولهم فى الندبه : «وا عمراه».

- ومنها واحد مختصّ بالقرب ، وهو الهمزة (٤) ، نحو :

١٩١- أمحمد ولأنت ضنء نجبيه***... (٥)

ص: ١٠٦

١- فى الأصل : بنين. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الطويل لذى الرمه غيلان ، من قصيده له فى ديوانه (٦١٢) ، وعجزه : وبين النقا آنت أم أمّ سالم ويروى : «فيا» و «أيا» بدل «هيا». الوعاء : الأرض اللينه ذات الرمل ، وقيل : موضع مرتفع من الرمل. جلاجل : - بفتح الجيم الأولى وكسر الثانيه - اسم موضع ، وبضم الأولى وكسر الثانيه : حمار صافى النهيق. ويروى «حلاجل» بدل «جلاجل». وهو اسم موضع. النقا - بالقصر - : الكتيب من الرمل. والشاهد فيه على أن «هيا» من أدوات نداء البعيد. انظر الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٦٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٩٤ ، ١١٩ / ٩ ، المقتضب : ١ / ٣٠٠ ، شواهد الشافيه : ٤ / ٣٤٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٥١ ، ٢ / ٦٨٧ ، اللسان (جلل) ، أمالى القالى : ٢ / ٥٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٢٠ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ٢٥٧ ، اللمع : ١٩٣ ، الإرشاد للكيشى : ٦٧ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٧ ، الهمع (رقم) : ٦٦٢ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٢٣٥ ، معانى الأخفش : ١ / ٣٠ ، ١٦٨ ، الإنصاف : ٢ / ٤٨٢ ، الجنى الدانى : ٤١٩ ، الخصائص : ٢ / ٦٨٧.

٣- وإليه ذهب ابن السكيت وتبعه ابن الخشاب ، وقال آخرون : هى : ياء أدخلت عليها هاء التنبيه مبالغه. انظر تذكره النحاه لأبى حيان : ٤٤١ - ٤٤٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، الجنى الدانى : ٥٠٧ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١١٨ ، الهمع : ٣ / ٣٦ ، اللسان : ٦ / ٤٦٥٤ (هراق) ، معانى الحروف للرماني : ١١٧ ، حاشيه الصبان : ٣ / ١٣٤.

٤- هذا مذهب سيويه. وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن «يا» و «هيا» للبعيد ، و «أى» والهمزة للقريب ، و «يا» لهما. وقال ابن برهان : الهمزة للقريب و «أى» للمتوسط ، و «أيا» و «هيا» للبعيد ، و «يا» للجميع ، ونسب أبو حيان هذا الرأى فى التذكرة للبصريين. انظر الكتاب : ١ / ٣٢٥ ، المقتضب : ٤ / ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، تذكره النحاه : ٤٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٢٨٨ - ١٢٨٩ ، شرح الهوارى (١٤٩ / ب) ، كاشف الخصاصه : ٢٥٤.

٥- من الكامل لقتيله (وقيل : ليلى) بنت النضر بن الحارث ، من قصيده لها ترثى بها أباهما النضر ، وتعاتب النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم فى قتله ، ولم يطلقه بفديه ، وكان أسر ببدر وقتل بعد الوقعه ، وعجزه : فى قومها والفحل فحل معرق قيل : إنه لما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم رق لها وبكى حتى أخضلت الدموع لحيته ، وقال : لو بلغنى شعرها قبل أن أقتله لعفوت عنه ، وبعده : ما كان ضرّك لو مننت وربّما منّ الفتى وهو المغيظ المحنق ويروى : أمحمد والضّان ضان نجبيه ويروى : أمحمد أو لمحمد أو لست ضنء نجبيه ويروى : «ها أنت» بدل «ولأنت» ، ويروى : «نجل نجبيه» بدل «ضنء نجبيه». ويروى : «كريمه» بدل «نجبيه». ويروى : «أمحمد» على إرادته : «أمحمداه» ، والضنء : الولد. وأرادت بالفحل : الأب. والشاهد فيه على أن الهمزة فى

«أحمد» مختصه ببناء القريب. انظر حماسه البحري : ٤٣٤ ، زهر الآداب : ٢٨ / ١ ، ٢٩ ، أبيات المغنى : ٥ / ٥٤ ، شواهد المغنى : ٢ / ٤٤٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٥٤ ، شرح الشاطبي للألفية (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٦١.

وتختصّ بالندبه - وهى نداء المتفجع على فقده - : «وا» (١) ، و «يا» ، وتستعمل «وا» أكثر ، ويجتنب استعمال «يا» عند خوف اللبس بالنداء ، وإنما تستعمل مع أمن اللبس ، كقوله :

١٩٢-...***وتقول سلمى : يا رزيتيه (٢)(٣)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغير مندوب ومضمر وما

جا مستغاثا قد يعزى فاعلما

قد يعزى المنادى من حرف النداء ، وأكثر ما يستعمل ذلك فى الأعلام ، نحو : (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا) [يوسف : ٢٩] ، وما يجرى مجراها ، نحو : (سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ الثَّقَلَانِ) [الرحمن : ٣١].

وليس منه : (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ) [الدخان : ١٨] بل الصواب أنه مفعول.

ص: ١٠٧

١- فى الأصل : ووا.

٢- فى الأصل : ويا ربيبه. تحريف. انظر توجيه اللمع : ٢٩١.

٣- من الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات ، من قصيده له فى ديوانه (٩٩) يرثى بها قوما من قريش قتلوا يوم الحره بالمدينه فى زمير يزيد بن معاويه ، وصدره : تبكيهم أسماء معوله ويروى : «تبكى لهم» بدل «تبكيهم» ، ويروى : «دهماء» بدل «أسماء» ، ويروى : «ليلى» ، و «سعدى» بدل «ليلى» ، ويروى : «وأرزيتيه» بدل «يارزيتيه». معوله : باكيه. والرزيه : المصيبه. والشاهد فى قوله : «يارزيتيه» حيث استعملت «يا» فى الندبه ، وذلك لأمن اللبس بالنداء. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٧٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٢١ ، المقتضب : ٤ / ٢٧٢ ، الموشح للمرzbانى : ١٨٧ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٥٤٩ ، شواهد ابن النحاس : ٢٢٥ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٢٧ ، التبصره والتذكره : ٣٦٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٢ ، توجيه اللمع : ٢٩١ ، شرح الألفيه للشاطبى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٧١.

ويمتنع ذلك في ثلاثه أشياء :

الأول : المندوب ، لأن المقصود من الندبه إطاله الصوت ، والحذف ينافيه.

الثاني : المضممر ، ونداؤه قليل ، ولذلك لم يتصرف فيه بالحذف ، وأكثر ما ينادى بصيغه المرفوع منه ، نحو:

١٩٣- *يا أبحر بن أبحر يا أتا* (١)

وقد ينادى بصيغه المنصوب (نحو) (٢) «يا إياك قد كفيتك» (٣).

الثالث : المستغاث به ، وامتناع الحذف معه / للعلّه التي لأجلها امتنع الحذف مع المندوب.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وذاك في اسم الجنس والمشار له

قل ومن يمنعه فانصر عاذله

ص: ١٠٨

١- من الرجز لسالم بن داره الغطفاني ، من أرجوزه له ، وبعده : أنت العدى طلقت عام جعتا وذهب العيني إلى أن قائله الأحوص ، فقال البغدادي : وهو وهم ، إنما قوله نثر لا نظم ، وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب ، فوثب أبوه ليخطب فكفه ، وقال : «يا إياك قد كفيتك» ، ومنشأ الوهم أن النحويين قد ذكروا هذا البيت عقب قول الأحوص مع قولهم : «وكفوله» ، فظن أن الضمير للأحوص. انتهى. والبيت في شعر الأحوص الأنصاري (المنسوب إليه - طبع الهيئه) منفردا : ٢١٦ ، ويروى : يا أفرع بن حابس يا أتا يا مريابن واقع يا أتا واستصوب الأخيره البغدادي في الخزانة. والاستشهاد فيه على أن نداء المضممر قليل ، ولذلك لم يتصرف فيه بحذف أداه النداء ، وأكثر ما ينادى بصيغه المرفوع ، وذلك كما في قول الشاعر هنا «يا أتا». انظر التصريح على التوضيح : ١٦٤ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٣٥ / ٣ ، الشواهد الكبرى : ٢٣٢ / ٤ ، نوادر أبي زيد : ٤٥٥ ، أمالي ابن الشجري : ٧٩ / ٢ ، الإنصاف : ٣٢٥ ، ٦٨٢ ، شرح ابن يعيش : ١٢٧ / ١ - ١٣٠ ، المقرب : ١٧٦ / ١ ، الخزانة : ١٣٩ / ٢ ، الهمع (رقم) : ٦٧٩ ، الدرر اللوامع : ١٥١ / ١ ، شرح المرادي : ٢٧٠ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ٨٧ / ٢ ، ١٢٨ ، أوضح المسالك : ١٩٨ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- هذا قول للأحوص اليربوعي قاله حين وفد مع أبيه على معاوية رضى الله عنه فخطب ، فوثب أبوه ليخطب ، فكفه وقال ذلك. انظر الخزانة : ١٤١ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٦٤ / ٢ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٢٢٥ ، ٤٢٦ ، شرح الأشموني : ١٣٥ / ٣ ، الهمع : ٤٦ / ٣ ، شرح المرادي : ٢٦٩ / ٣ ، شرح ابن عقيل : ٧٢ / ٢ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٩٨ .

«ذاك»: إشاره إلى (أن) (١) تعرّى المنادى من حرف النداء - يقلّ في اسم الجنس واسم الإشارة.

ومن وروده في اسم الجنس قوله: «أصبح ليل» (٢)، وقوله: «أطرق كرا» (٣)، وهو ترخيم «كروان» اسم جنس لطائر معروف (٤).

ص: ١٠٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- هذا مثل يقال في الليلة الشديده التي يطول فيها الشر ، وذكر المفضل الضبي : أن امرأ القيس الكندي كان رجلا مفركا لا تحبه النساء ولا- تكاد تصبر امرأه معه ، فتزوج امرأه من طيء فابتنى بها ، فأبغضته من تحت ليلتها ، وكرهت مكانها معه فجعلت تقول : يا خير الفتيان أصبحت أصبحت ، ويرفع رأسه فينظر فإذا الليل كما هو ، فتقول : أصبح ليل ، فلما أصبح قال لها : قد عرفت أن ما صنعت من كراهيه مكاني في نفسك ، فما الذي كرهت مني ، فقالت : كرهت منك أنك خفيف العزله (لحم الورك) ، ثقیل الصدر ، سريع الإراقه ، بطيء الإفاقه ، فلما سمع ذلك طلقها وذهب قولها : «أصبح ليل» مثلا. انظر مجمع الأمثال : ٢ / ٢٣٢ ، المستقصى في الأمثال : ١ / ٢٠٠ ، جمهره الأمثال : ١ / ١٣٢ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٨٨ ، المقتضب : ٤ / ٢٦١ ، الكتاب : ١ / ٣٢٦ ، الضرائر : ١٥٥ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٤٩ ، الإرشاد للكيشي : ٢٦٢ ، المفصل : ٤٤ ، أسرار النحو : ١٢٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٥ .

٣- هذا مثل يضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم : أطرق كرا ، أي : اسكت فإنني أريد من هو أنبل منك. وقيل : يضرب للرجل الحقيير إذا تكلم في الموضوع الجليل. وقيل : يضرب لمن يتكبر ، وقد تواضع من هو أشرف منه. وتماهه : «أطرق كرا إنَّ النعامه في القرى. والمعنى : طأطئ يا كروان رأسك واخفض عنقك للصييد فإن أكبر منك وأطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى. ويقال أيضا : «أطرق كرا يجلب لك» يضرب للأحمق تمنيه الباطل فيصدق. انظر مجمع الأمثال : ٢ / ٢٨٥ ، المستقصى في الأمثال : ١ / ٢٢٢ ، جمهره الأمثال : ١ / ١٩٤ ، ٣٩٥ ، الكتاب : ١ / ٣٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٨٩ ، المقرب : ١ / ١٧٧ ، الضرائر : ١٥٥ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٥٠ ، اللسان (طرق ، كرا) ، الخزانة : ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، الهمع : ٣ / ٨٠ ، المفصل : ٤٤ ، المثلث للبطلوسى : ٢ / ١٢٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٦ .

٤- قال البغدادي : فالمشهور أن الكروان طائر طويل العنق والرجلين أغبر ، له صوت حسن ، وهو أكبر من الحمامه. وقال أبو حاتم : الكروان القبيح ، أي الحجبل. وقيل : هو الجبارى. وقال الزمخشري : هو ذكر الجبارى ، وقيل : هو الكركى. وقال الخليل : الكرا : الذكر من الكروان. وقال الأعمش : الكروان طائر يقال له : «الكرا» أيضا. وجمع كروان : كراوين ، وقيل : يجمع على غير قياس على «كروان» بكسر الكاف وسكون الراء ، وزعم الرياشي أن الكروان - بفتحتين - والكروان - بكسر فسكون - للواحد. انظر الخزانة : ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٧ ، اللسان : ٥ / ٣٨٦٧ (كرا) ، مجمع الأمثال : ٢ / ٢٨٥ ، المثلث للبطلوسى : ٢ / ١٢٠ .

ومن وروده فى اسم الإشاره :

١٩٤- إذا هملت عيني لها قال صاحبى ***بمثلك هذا لوعه وغرام (١)

وجعل منه بعضهم (ثُمَّ أَنْتُمْ هُوَ لَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) (٢) [البقره : ٨٥].

ولا يمتنع ذلك فيهما (٣) ، كما زعم البصريون (٤).

والخلاف فى اسم الجنس المعين.

أمّا اسم الجنس غير المعين (٥) ، كقول الأعمى : «يا رجلا خذ بيدى» فلا يجوز الحذف معه اتفاقا (٦).

ص: ١١٠

١- من الطويل لذي الرمه غيلان من أبيات له فى ديوانه (٥٦٣) ، وقبله : هوى لك لا ينفك يدعوك ما دعا حماما بأجراع العقيق حمام ويروى : «يوما» بدل «عيني» ، ويروى : «لمثلك» بدل «بمثلك». هملت : أى : همرت ، يعنى : صبت. اللوعه : حرقه القلب. وأغرم بالشىء : إذا أولع به. وبمثلك : خبر مقدم ، ولوعه : مبتدأ مؤخر ، وغرام : عطف عليه. والشاهد فى قوله : «هذا» حيث حذف منه حرف النداء والمنادى اسم إشاره والتقدير : يا هذا. وهو شاذ عند البصريين. واستدل به الكوفيون على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشاره. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٣٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٣٥ ، مغنى اللبيب (رقم) : ١٠٩٠ ، الهمع (رقم) : ٦٧٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٦ ، أبيات المغنى : ٧ / ٣٥٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٧٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٩١ ، الجامع الصغير : ١٠٤ ، أوضح المسالك : ١٩٩ ، عمده الحافظ لابن مالك : ١٩٢ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٢٠.

٢- أى : يا هؤلاء. وأوله البصريون على أن «هؤلاء» بمعنى : الذين ، خير «أنتم» ، و «تقتلون» صلته ، أو هو اسم إشاره خبر «أنتم» ، أو عكسه ، و «تقتلون» حال. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٥ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧٢ ، الصبان مع الأشموني : ٣ / ١٣٦.

٣- فى الأصل : فيها.

٤- حيث ذهبوا إلى منع حذف حرف النداء من اسم الجنس المعين واسم الإشاره إلا فى شذوذ أو ضروره. وذهب الكوفيون إلى جواز الحذف فيهما ووافقهم الناظم فى شرح الكافية ، وظاهر كلامه هنا موافقته لهم أيضا ، وعليه مشى المؤلف وابن عقيل. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٧١ - ٢٧٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٩١ ، شرح ابن الناظم : ٥٦٦ - ٥٦٧ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٧٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٦ - ١٣٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٨ - ٨٩ ، الهمع : ٣ / ٤٣ - ٤٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٦٩.

٥- فى الأصل : معين.

٦- قال الصبان : قوله : «إذ هو محل الخلاف» يقتضى أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا ، وليس كذلك ، فقد صرح المرادى بأن بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو «رجلا خذ بيدى». وأجاب بعضهم بجعل «أل» فى «الخلاف» للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما ، وهذا لا ينافى حكاية قول فيه عن بعض النحاه ، وإنما

يصح هذا الجواب إذا كان البعض المجيز من غير الفريقين. انتهى. انظر حاشيه الصبان مع الأشموني : ٣ / ١٣٧ ، شرح المرادى :
٣ / ٢٧٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧٢.

ومن المواضع التي يمتنع حذف حرف النداء معها : اسم «الله» (١) ، إلما إذا عوّضت (عنه) (٢) الميم المشدّده في آخره ، نحو (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ) [يونس : ١٠].

وزعم قوم : أنه ممتنع الحذف مع بعد المنادى (٣).

ثمّ قال :

وابن المعرّف المنادى المفردا

على الذي في رفعه قد عهدا

يبني المعرّف في النداء ، سواء كان تعريفه سابقا على النداء ، نحو «يا زيد» (٤) ، أو حاصلًا بالنداء ، نحو «يا رجل» و «يا أيتها الناس» (٥) [البقره : ٢١] ، وإنّما يبني إذا كان مفردا ، أى : غير مضاف ، ولا شبيها بالمضاف ، فيشمل ذلك نحو / يا زيد ، ويا معدى كرب ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ولذلك قال :

على الذي في رفعه قد عهدا

فيبنى المفرد الصّحيح الآخر ، وما أعرب إعرابه - من جمع تكسير ، أو

ص : ١١١

١- وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل ، والحذف إنما يكون لدليل ، وأجازوه بعضهم. انظر التصريح على التوضيح : ١٦٥ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- وإليه ذهب ابن هشام في التوضيح نحو : «يا زيد» إذا كان بعيدا منك وإنما لم يحذف حرف النداء في هذا لأن المراد فيه إطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه. انظر أوضح المسالك : ١٩٨ ، التصريح على التوضيح : ١٦٤ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٣٥ / ٣.

٤- ف- «زيد» معرفه بالعلميه قبل النداء ، واستصحب ذلك التعريف بعد النداء ، وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم ، وصححه ابن عصفور. وقيل : سلب تعريف العلميه ، وتعرف بالإقبال ، وهو مذهب المبرد والفارسي. ورد : بنداء اسم الله تعالى واسم الإشاره ، فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير. انظر أصول ابن السراج : ١ / ٣٣٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٢٩٤ / ٣ ، المقتضب : ٢٠٤ - ٢٠٥ ، التصريح على التوضيح : ١٦٥ / ٢ - ١٦٦ ، شرح المرادى : ٢٧٦ / ٣ ، التسهيل : ١٧٩ ، الأشموني مع الصبان : ١٣٨ / ٣ ، شرح الرضى : ١٤١ / ١ - ١٤٢ ، شرح ابن عصفور : ٨٩ / ٢.

٥- وهو مذهب ابن السراج ، وإليه ذهب ابن مالك. وقيل : تعريفه ب- «أل» محذوفه ونابت «يا» عنها ، وإليه ذهب ابن عصفور. انظر الأصول لابن السراج : ١ / ٣٣٠ ، شرح ابن عصفور : ٨٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٦٦ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٧٦ / ٣ ، شرح الرضى : ١ / ١٣٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٢٩٤ / ٣ ، التسهيل : ١٧٩.

جمع مؤنث سالم ، أو مركب تركيب مزج - على ضمّه ظاهره ، وبينى المنقوص والمقصور على ضمّه مقدّره ، وبينى المثنى على الألف ، وجمع المذكر السالم على الواو (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وانو انضمام ما بنوا قبل النداء

وليجر مجرى ذى بناء جدّدا

إذا كان المنادى المعرّف مبتدأ قبل النداء على غير الضمّ - نويت فيه ضمّه للنداء ، سواء كان علما ، ك- «سيبويه» على أشهر لغاتها (٢) ، و «حذام» على لغة أهل الحجاز (٣) ، و «تأبط (٤) شرّا» ، أو غير علم ك- «هذا» ، ونحوه من أسماء الإشاره ، ويظهر تقدير الضمّ فى تابعه ، فتقول : «يا سيبويه العالم ، ويا حذام القاعده ، ويا

ص: ١١٢

١- وموضع ذلك النصب لأنه مفعول ، هذا عند البصريين ، ثم اختلفوا : فقال سيبويه : نصبه بفعل مضمر ، ووافق المبرد فى المقتضب. ونسب للمبرد أن النصب بحرف النداء لسده مسد الفعل. وذهب الكسائى والزيادى والرياشى إلى أن ضمه «يا زيد» ونحوه ضمه إعراب ، ونقله ابن الأنبارى عن الكوفيين. وذهب الفراء إلى أنه مبنى على الضم وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب بعض الكوفيين إلى جعل المثنى والجمع بالياء حملا على المضاف. انظر الإنصاف (مسأله : ٤٥) : ١ / ٣٢٣ ، الكتاب : ١ / ١٤٧ ، المقتضب : ٤ / ٢٠٢ ، الهمع : ٣ / ٣٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٣٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٨ - ١٤١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٨٣ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٧٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٧٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٢٧ .

٢- وهى بناؤه على الكسر ، لأنه مركب من اسم وصوت مشبه للحرف من الإهمال ، أو لأنه أعجمى لا معنى له عندهم ، أو ليفرقوا بين التركيب مع الأعجمى وبينه مع العربى ، وهذه اللغة هى الفصحى وهو مذهب سيبويه. وذهب الجرمى إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف. وقيل : وقد بينى على الفتح كخمسه عشر. انظر الكتاب : ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨ ، الهمع : ١ / ٢٤٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٧٣ ، الأشموني مع الصبان : ١ / ١٣٤ ، البهجه المرضيه : ٢٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٦٦ ، شرح الشذور : ٨٩ .

٣- فإنه مبنى على الكسر عندهم إجراء له مجرى «فعال» الواقع موقع الأمر ك- «نزال» ، لشبهه به فى الوزن والعدل والتعريف. وقيل : لتضمنه معنى الحرف. أما بنو تميم فيجرونه مجرى ما لا ينصرف ويعربونه. انظر الهمع : ١ / ٩٣ ، الكتاب : ١ / ٤٠ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٥٨ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٥٦٥ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٤ - ٦٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٩ ، شرح الشذور : ٨٩ .

٤- فى الأصل : ويأبط.

هذا الرَّجل» ، إلّا أنّ الأوّلين يجوز في تابعهما النَّصب ، كما يجوز في تابع ما تجدد بناؤه (١) بسبب (٢) النداء (٣) ، بخلاف الثالث ، كما يأتي (٤).

وإن كان مبتدئاً على الضّمّ كعلم منقول من «حيث» - فهل يقال : إنّه مبتدئ على هذه الضّمّه أو يقدر له ضمّه ، يحتمل وجهين ، كما في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم في حال جرّه.

ثمّ قال :

والمفرد المنكور والمضافا

وشبهه انصب عادما خلافا

هذه ثلاثه (٥) أشياء يجب نصبها في النداء وهي :

- التكره المفرد غير / المقصوده ، نحو :

١٩٥- فيا راكبا إمّا عرضت (٦) فبلغن ***... (٧)

ص: ١١٣

١- أي : حدث. انظر شرح المكودي : ٢ / ٣٥.

٢- في الأصل : لسبب.

٣- نحو «يا زيد الفاضل» برفع «الفاضل» مراعاة لضمه «زيد» لفظا ، ونصبه مراعاة لمحلّه. انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٣٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٦.

٤- في فصل تابع المنادى ، عند قول الناظم : وذو إشاره كأى في الصّفه إن كان تركها يفيت المعرفه

٥- في الأصل : الثلاثه.

٦- في الأصل : بلغك. انظر المصادر الآتية.

٧- من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي من قصيده له في المفضليات (١٥٦) ينوح بها على نفسه ، وكان قد أسرف في يوم الكلاب الثاني ، وعجزه : ندماى من نجران ألا تلاقيا وقيل : هو لمالك بن الربيع ، فقال البغدادي : «وهو غير جيد». ويروى : «أيا» و «يا» بدل «فيا». الراكب : راكب الإبل ، ولا تسمى العرب راكبا على الإطلاق إلا راكب البعير والناقه. عرضت : بمعنى : تعرضت وظهرت. وقال السيد الشريف : من عرض الرجل إذا أتى العروض وهي مكه والمدينه وما حولهما. نجران : اسم قبيله. وقيل : بلد باليمن. والشاهد فيه نصب «راكبا» لأنّه منادى نكره مفرده غير مقصوده. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٠٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٧٢ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣١٢ ، الحلل : ١٨٧ ، جمل الزجاجي : ١٤٨ ، ذيل الأمالي : ٣ / ١٣٢ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٢٩ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ٢ / ١٣٣ ، الخزانة : ٢ / ١٩٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢١٤ ، شواهد الفيومي : ٣٩ ، المقتضب : ٤ / ٢٠٤ ، شذور الذهب : ١١١ ،

شرح ابن عصفور : ٨٤ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٧٣ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٦٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢١٨ ، شرح المرادى : ٣ /
٢٨٠ ، التوطئه : ١٥٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٠ ، أوضح المسالك : ٢٠٠ .

وأنكر المازني وجوده (١).

- والمضاف ، نحو «يا رسول الله».

- وشبه المضاف ، وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه ، إمّا بعمل ، نحو «يا جميلا وجهه» ، و «يا راكبا فرسا» ، و «يا» (٢) خيرا من زيد» ، وإمّا بغيره ، نحو «يا ثلاثه وثلاثين» في نداء من سمّيته بذلك ، وفي قصدك هذا العدد من جمله رجال.

أمّا في نداءك جماعه معيّنين بهذا العدد ، فلك ثلاثه أوجه (٣) :

- بناؤهما معا ، مع تكرار حرف النداء ، فتقول : «يا ثلاثه ويا ثلاثون» (٤).

- وبناء الأول ، وإدخال «أل» على الثاني تجوّزا مع رفعه ونصبه ، فتقول : يا ثلاثه والثلاثون ، وإن شئت : «والثلاثين» (٥).

وليس نصب المضاف متّفقا عليه - كما ذكر الناظم (٦) - ، بل قد حكى عن ثعلب جواز ضمّ المضاف الصّالح ل- «أل» (٧).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص: ١١٤

١- مدعيا أن نداء غير المعين لا- يمكن ، وأن ما جاء منونا فإنما لحقه التثوين ضروره. وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقا. وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت خلفا من موصوف بأن كانت صفه في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو «يا ذاهبا» والأصل : يا رجلا ذاهبا ، والمنع إن لم تكن كذلك. انظر شرح المرادي : ٣ / ٢٨١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٠ ، الهمع : ٣ / ٣٩ ، التسهيل : ١٨٠ ، أوضح المسالك : ٢٠٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- قيل : الظاهر أن هذا الحكم فيما إذا أريد بثلاثه : ثلاثه معينه ، وبثلاثين : ثلاثون معينه ، وذلك لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين ، وكذا لا- يجوز في تابعه الوجهان إذا كان مع «أل» إلا إذا أريد به معين ، أما إذا أريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء ، بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثين وثلاثين. انظر حاشيه الصبان : ٣ / ١٤٠ - ١٤١ ، حاشيه الخضري : ٢ / ٧٤.

٤- في الأصل : وثلاثون.

٥- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٨ ، المقتصد : ٢ / ٧٨٣ - ٧٨٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤١.

٦- في هذا النظم ، لكنه ذكر الخلاف في التسهيل (١٨٠) حيث قال : «ولا- يجوز ضمّ المضاف الصّالح للألف واللام خلافا لثعلب». انتهى.

٧- نحو «حسن الوجه» ، وذلك لأن إضافته في نيه الانفصال. ورد : بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له. انظر شرح المرادي : ٣ / ٢٨٢ ، التسهيل : ١٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٧ ، الهمع : ٣ / ٣٨ - ٣٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٠ ، شرح الرضي : ١ / ١٣٦.

ونحو زيد ضمّ وافتحن من

نحو أزيد بن سعيد لا تهن

هذا النوع من أنواع المنادى المبنى على الضمّ ، يجوز فتح آخره ، وهو ما وصف من العلم ب- «ابن» مضاف إلى علم (١) ، نحو «يا زيد بن سعيد» ، وأكثر البصريين : يختار الفتح (٢).

وإنما (٣) جاز إتباعاً لفتحه (٤) «ابن» (٥) (٦) ولا همزه فيها (٧).

ص: ١١٥

١- ويشترط فيه أيضا : ألا- يفصل بين «ابن» وموصوفه ، وأن يكون المنادى مما يضم لفظا. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٨٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٩ ، الهمع : ٣ / ٥٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤١ ، شرح الرضى : ١ / ١٤١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٩٧ - ١٢٩٨.

٢- وذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وهو القياس. وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر فى كلام العرب. فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحو «يا عيسى بن مريم» فقال ابن مالك : يتعين تقدير الضمه ولا ينوى لها فتحه ، إذ لا فائده فى ذلك. وأجاز الفراء تقدير الضمه والفتحه. انظر المقتضب : ٤ / ٢٣١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٩ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ١٤١ ، الهمع : ٣ / ٥٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٩٧ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٧١ ، شرح الشذور : ١١٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٣.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط.

٤- فى الأصل : للهمزه. راجع التصريح : ٢ / ١٦٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٦٩.

٦- إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين ، وعليه اقتصر فى التسهيل. أو على تركيب الصفة مع الموصوف ، وجعلهما شيئا واحدا ك- «خمسة عشر» ، وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعاً للشيخ عبد القاهر. وأما على إقحام «الابن» وإضافه «زيد» إلى «سعيد» لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه لأنه يلابسه. حكاة فى البسيط مع الوجهين السابقين. فعلى الوجه الأول فتحه «زيد» فتحه إتباع ، وعلى الثانى فتحه بناء ، وعلى الثالث فتحه إعراب. وفتح «ابن» على الأول فتحه إعراب ، وعلى الثانى بناء ، وعلى الثالث غيرهما. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٩ ، المقتصد للجرجاني : ٢ / ٧٨٥ ، التسهيل : ١٨٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٤ ، حاشية الصبان : ٣ / ١٤١ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٧٤ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ٣٥.

٧- أى : فى «ابن» حيث إنها تحذف فى هذه الحالة خطأ. قال الرضى : وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها ، وأكثره مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتح ، وسهل ذلك كون الفتحه حركته المستحقه فى الأصل لكونه مفعولا ، وخففوه خطأ بحذف ألف «ابن». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٢٩٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٤ ، شرح الرضى : ١ / ١٤١ ، التسهيل : ١٨٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والضّم إن لم يل الابن علما

أو يل (١) الابن علم قد

حتما

إذا لم توجد القيود الثلاثة المسوّغه للفتح - تعين بناء المنادى / على ضمّه ، فلا يجوز الفتح في نحو «يا رجل ابن زيد» ، ولا في «يا زيد الكريم ابن عمرو» ، لأنّ «الابن» لم يل علما ، ولا في «يا زيد ابن أخينا ، أو ابن أخى عمرو» ، لأنّ «الابن» لم يله علم ، ولا في «يا زيد وابن عمرو» ، لأنّ «الابن» التابع غير صفه ، ولا في نحو «يا زيد الكريم» لأنّ الصّفه غير «ابن» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى :

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا

مما له استحقاق ضمّ بينا

إذا دعت ضروره (٣) الشعر إلى تنوين المنادى المبني على الضّم - جاز إبقاؤه على ضمّه ، نحو :

١٩٦- سلام الله يا مطر عليها***... (٤)

ص: ١١٦

١- الأصل : ويل. انظر الألفيه : ١٢٤.

٢- وأجاز الكوفيون ذلك محتجين بقول الشاعر : بأجود منك يا عمر الجوادا بفتح «عمر» وعللوه بأن الاسم ونعته كالشئء الواحد ، فلما طال النعت بالمنعوت حركوه بالفتح. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٩ ، الهمع : ٣ / ٥٣ - ٥٤ ، التسهيل : ١٨٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٣.

٣- فى الأصل : صوره.

٤- من الوافر للأحوص الأنصارى من قصيده له فى ديوانه (١٧٣) ، وعجزه : وليس عليك يا مطر السلام مطر : اسم رجل ، وكان دميما ، وكانت امرأته من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك ، فأنشد الأحوص هذه القصيده يصف فيها أحوالهما. والضمير فى «عليها» يرجع إلى امرأه مطر. والشاهد فى قوله : «يا مطر» حيث نونه مع بقائه على البناء على الضم ، وهو منادى مفرد معرفه ، ولا يجوز ذلك إلا فى ضروره الشعر. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٤ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٠٨ ، ٤ / ٢١١ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣١٣ ، المقتضب : ٤ / ٢١٤ ، ٢٢٤ ، مجالس ثعلب : ١ / ٧٤ ، ٢ / ٤٧٤ ، جمل الزجاجى : ١٥٤ ، الحلل : ٢٠٠ ، المحتسب : ٢ / ٩٣ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٤١ ، الإنصاف : ٣١١ ، الخزانة : ٢ / ١٥٠ ، شذور الذهب : ١١٣ ، شواهد الفيومى : ٤١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٤٣ ، الهمع

(رقم) : ٦٧٠ ، الدرر اللوامع : ١٠٥ / ٢ ، شواهد ابن السيرافي : ١ / ٦٠٥ ، ٢ / ٢٥ ، شواهد ابن النحاس : ٦٧ ، ٢١٩ ، أبيات المغنى : ٥٣ / ٦ ، الجنى الدانى : ١٤٩ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٦٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٥ ، شواهد الجرجاوى : ٢١٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٦٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٠ ، شرح المرادى : ١ / ٣٢ ، البهجه المرضيه : ١٣٢ ، الضرائر : ٢٦ ، كاشف الخصاصه : ٢٥٧ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٣٦ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٣٦ .

وجاز نصبه لشبهه بالنكره ، نحو :

١٩٧- أعبدا(١)من الوافر لجريير بن عطيه الخطفي من قصيده له في ديوانه (٦٢) يهجو العباس بن يزيد الكندي (وقيل : خالد بن يزيد الكندي) ، وعجزه :

ألؤما لا أبالك واغترابا

شعبي : اسم موضع. اللؤم : فعل الأمور الخسيسه الدينيه. لا- أبالك : جمله معترضه ، وهذا يكون للمدح بأن يراد نفي نظير الممدوح بنفى أبيه ، ويكون للذم بأن يراد أنه مجهول النسب وهذا هو المراد هنا. وإنما غير جرير العباس بن يزيد بحلولة في شعبي ، لأنه كان حليفا لبني فزاره ، وشعبي في بلادهم ، وهو كندی ، والحلف عندهم عار. والشاهد فيه أنه نون «عبدا» وهو منادى مفرد معرفه للضرورة ، ثم نصبه ، كما في قوله :

يا عديا لقد وقتك الأواقي

انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣٤ / ١٣٠٥ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٣٣١ ، ٢ / ١٧١ ، ١٨٩ ، شرح الأشموني : ٢ / ١١٨ ، ٣ / ١٤٥ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤٩ ، ٤ / ٢١٥ ، ٥٠٦ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٧٠ ، ١٧٣ ، جمل الزجاجي : ١٥٦ ، الحلل : ٢٠٦ ، الخزانة : ٢ / ١٨٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٥٦ ، شواهد ابن النحاس : ١٤٩ ، شواهد ابن السيرافي : ١ / ٩٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٧١ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٣٨ ، أوضح المسالك : ٢٠١. (٢) حلّ في شعبي غريبا***... (١٩٧)

وهل الأرجح الأول ، أو الثاني ، أو يترجّح الأول في العلم ، والثاني في اسم الجنس؟ فيه ثلاثة أقوال (٣).

ص: ١١٧

١- في الأصل : عبدا. انظر المراجع في الشاهد

٢-

٣- فذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى اختيار الضم. وذهب أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، ويونس والجرمي والمبرد إلى اختيار النصب. وذهب ابن مالك إلى أن بقاء الضم في العلم أولى من النصب ، والنصب في غير العلم أولى من الضم. وقال السيوطي : وعندى عكسه ، وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه ، والضم في النكره المعينه لثلا- يلتبس بالنكره غير المقصوده إذ لا- فارق حيثئذ إلا- الحركه لاستوائهما في التنوين ، ولم أفق على هذا الرأي لأحد. انظر الكتاب : ١ / ٣١٣ ، المقتضب : ٤ / ٢١٣ - ٢١٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٠٣ - ١٣٠٤ ، الهمع : ٣ / ٤١ - ٤٢ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣٥٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٤ ، شرح المرادي : ٣ / ٢٨٦ ، شرح الرضي : ١ / ١٣٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ - ١٧٢.

ثم قال :

وباضطرار خصّ جمع يا وأل

إلّا مع الله ومحكيّ الجمل

لا يباشر حرف النداء ما فيه «أل» إلّا في موضعين :

الأوّل : ما سمّي به من الجمل المبدوء بـ «أل» ، كما لو سمّيت رجلا بـ «المنطلق زيد» ، فإنّك تقول في ندائه : «يا المنطلق زيد».

ومثله ما يسمّى به من الموصولات المبدوءة بـ «أل» نحو «يا الذي قام» إذا كان اسم رجل (١).

وأما نحو :

١٩٨- فيا الغلامان اللذان فرّا ***فمخصوص بالضروره (٢). (٣)

ص: ١١٨

١- وهو ما ذهب إليه المبرد قياسا على الجملة ، قال الأزهرى : وصوبه الناظم فى شرح التسهيل ومع تصويبه لم يستثنه فى بقيه كتبه. وقال المرادى : ونص سيبويه على منعه. انظر الكتاب : ٢ / ٦٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ ، الهمع : ٣ / ٤٨ ، التسهيل : ١٨١ ، هامش المقتضب : ٤ / ٢٤٢.

٢- وذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام نحو «يا الرجل ويا الغلام» ، كما أجازوه البغداديون أيضا فى السعه ، وقالوا : لأننا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا تدخله الألف واللام. وقد أجاز سيبويه اجتماع «يا» و «أل» فيما سمى به من نحو «الرجل ينطلق». انظر الإنصاف (مسألة : ٥٦) : ١ / ٣٣٥ ، الكتاب : ٢ / ٦٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٠٨ ، المقتضب : ٤ / ٢٤٣ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٣ ، الهمع : ٣ / ٤٧.

٣- من الرجز ، ولم أعثر على قائله ، وبعده : إياكما أن تكسبانا شرّا والشاهد فى قوله : «فيا الغلامان» حيث جمع فيه بين حرف النداء وبين الألف واللام ضروره. ويروى : «تعقبانا» بدل «تكسبانا» ، ويروى : «أن تكتمانى سرا». انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٤٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٣ ، المقتضب : ٤ / ٢٤٣ ، المقرب : ١ / ١٧٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٧٥ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٨٢ ، الإنصاف : ٣٣٦ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٩ ، الهمع (رقم) : ٦٨٠ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥١ ، شرح ابن الناظم : ٥٧١ ، الخزانة : ٢ / ٢٩٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٦٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢١٥ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣٥٥ ، شرح المكودى : ٢ / ٣٧ ، شرح دحلان : ١٣٣ ، الضرائر : ١٦٩ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٧ ، البهجة المرضيه : ١٣٣ ، الأصول : ١ / ٣٧٣ ، توجيه اللمع : ٢٧١ ، شرح الشاطبى للألفية (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٦٧ ، ٤٦٣ ، ٤٤٤.

١- أغفل المؤلف شرح قول الناظم : والأكثر اللهم بالتعويض وشدّ يا اللهم فى قريض قال ابن الناظم فى شرحه : «لما بين أنه يجمع بين الأداتين فى الاسم الأعظم نبه على أن له فى النداء استعمالا آخر وهو الأكثر ، وهو تعويض ميم مشدده مفتوحه فى الآخر عن حرف النداء ، كقولك : «اللهم ارحمنا». ولكون الميم عوضا عن حرف النداء لم يجمع بينهما إلا فى الضروره ، كقول الراجز : إنى إذا ما حدث ألميا أقول يا اللهم يا اللهميا ولو كان أصل «اللهم» : «يا الله أمنا» كما يراه الكوفيون للزم باطراد جواز أمرين : أحدهما : «يا الله أمنا ارحمنا» بلا عطف قياسا على «اللهم ارحمنا». والثانى : «اللهم و ارحمنا» بالعطف قياسا على «يا اللهم أمنا و ارحمنا». واللازم منتف إجماعا». انتهى. انظر شرح ابن الناظم : ٥٧٢ - ٥٧٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٨٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٦ ، شرح المكودى : ٢ / ٣٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٥ ، شرح دحلان : ١٣٣ ، البهجه المرضيه : ١٣٣ ، كاشف الخصاصه : ٢٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٢.

ثم قال رحمه الله :

فصل

فى تابع المنادى

تابع ذى الضمّ المضاف دون أل

ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل /

المنادى المستحقّ للنصب لا يكون تابعه إلّا منصوبا ، نحو «يا عبد الله الكريم» ، إلّا إذا صلح لمباشرة حرف النداء ، فيستحقّ حينئذ ما يستحقّه لو باشرة (١) حرف النداء - كما يأتى - .

وأما تابع المنادى المضموم ، فإن كان مضافا ومجرّدا (٢) من «أل» ، تعيّن نصبه ، سواء كان صفه ، نحو «يا زيد صاحب الرّجل» ، أو توكيدا ، نحو «يا تميم كلّهم» (٣) ، أو عطف بيان ، نحو «يا زيد عبد الله» ، أو عطف نسق ، نحو «يا زيد و غلام عمرو» (٤) ، أو بدلا ، نحو «يا زيد أخانا» ، ولا دليل مع الأخفش على جواز رفعه (٥) .

ثم قال رحمه الله :

وما سواه ارفع أو انصب واجعلا

كمستقلّ نسقا وبدلا

ص: ١٢٠

١- فى الأصل : باشر.

٢- فى الأصل : أو مجردا.

٣- وحكى عن جماعه من الكوفيين منهم الكسائى والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت أو توكيد وتبعهم ابن الأنبارى. قال المرادى : والصحيح المنع لأن إضافته محضه. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٩٤ ، التسهيل : ١٨٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣١٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٤ ، شرح الرضى : ١ / ١٣٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٨ ، الهمع : ٥ / ٢٨١ .

٤- وأجاز الفراء رفع المنسوق المضاف قياسا. انظر شرح المرادى : ٣ / ٢٩٤ ، الهمع : ٥ / ٢٨٢ ، حاشيه الصبان : ٣ / ١٤٨ .

٥- حكى الأخفش فى النعت : «يا زيد بن عمرو» بالرفع ، وحكى فى التوكيد : «يا تميم كلكم» بالرفع أيضا. انظر الهمع : ٥ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣١٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٤ .

وإن يكن مصحوب آل ما نسقا

ففيه وجهان ورفع ينتقى

ما سوى التابع المضاف مع تجرّده من «أل» - يجوز فيه الرّفْع والنّصب ، ويشمل ذلك المفرد المتلبّس (١) ب- «أل» ، والمضاف المتلبّس (٢) بها ، نحو «يا زيد الكريم ، يا زيد الحسن الوجه» فيجوز (٣) فيهما الرّفْع والنّصب في جميع التّوابع ، إلّا أنّهما لا يتصوّران في التّوكيد ، وبهما (٤) قرئ في العطف يا جبال أوبى معه والطير (٥) [سبأ : ١٠].

وسيبيوه والخليل (٦) والأكثرون (يختارون) (٧) الرّفْع فيه (٨).

ص: ١٢١

- ١- في الأصل : والمتلبس.
- ٢- في الأصل : إلى المتلبس. راجع التصريح : ١٧٦ / ٢.
- ٣- في الأصل : يجوز. انظر شرح دحلان : ١٣٣.
- ٤- أى : بالرفع والنصب.
- ٥- انفرد بقراءه الرفع في «والطير» ابن مهران عن هبه الله بن جعفر عن روح ، وهي روايه زيد عن يعقوب ، وبها قرأ الأعرج وعبد الوارث عن أبي عمرو ، ووردت عن عاصم. وقرأ السبعة ورويس بالنصب. أما الرفع ففيه وجهان : أحدهما : أنه معطوف على لفظ «جبال». والثاني : أنه معطوف على الضمير في «أوبى» وحسن ذلك لوجود الفصل بقوله : «معه» والفصل يقوم مقام التوكيد. وأما النصب ففيه أربعة أوجه : أحدها : أنه معطوف على موضع «جبال» ، أى : نادينا الجبال والطير ، وهو مذهب سيبويه. الثاني : أنه مفعول معه ، أى : مع الطير. الثالث : أنه منصوب بفعل مقدر وتقديره : وسخرنا له الطير. الرابع : أنه معطوف على «فضلا» من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا) أى : آتيناه الطير ، وهو قول الكسائي. انظر النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٤٩ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٥٨ ، المبسوط في القراءات العشر : ٣٦١ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٩٥ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٢٧٥ - ٢٧٦ ، إعراب النحاس : ٣ / ٣٣٤ ، الكتاب : ١ / ٣٠٥ ، أسرار العربية : ٢٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٦ ، القراءات الشاذة : ١٢١ ، المقتضب : ٤ / ٢١٢.
- ٦- في الأصل : والخیل.
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٧٦ / ٢.
- ٨- وهو اختيار المازني أيضا ، وإليه ذهب ابن مالك. انظر الكتاب : ١ / ٣٠٥ ، المقتضب : ٤ / ٢١٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣١٤ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٥ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣ ، الهمع : ٥ / ٢٨٣.

والجرمى : يختار النَّصْب (١) ، ووافقه المبرّد فيما كانت الألف واللام فيه للتعريف - كالآيه - ، لا فيما كانت لغيره ، ك- «يا زيد واليسع» (٢).

ولا- يتصوّر ذلك فى المفرد (المجرّد) (٣) من «أل» إلما فى عطف / البيان نحو «يا غلام بشر» ، وفى التوكيد نحو «يا تميم أجمعون».

وأما فى النّعت فلا يتصوّر ، لامتناع نعت المعرفة بالنّكره.

وفى عطف النّسق والبدل يجب فيه الضّمّ ، جعلاً له كالمستقلّ ، لأنّ العاطف كالتائب عن العامل ، والبدل فى تيه تكرار العامل ، فتقول : «يا زيد وعمرو ، ويا رجلاً وزيد» ، و «يا رجل زيد ، ويا رجلاً زيد» (٤) ، كما يتعيّن فيهما النّصب إذا كانا مضافين.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأيّها مصحوب أل بعد صفه

يلزم بالزّفع لدى ذى المعرفة

وأىّ هذا أيّها الذى ورد

ووصف أىّ بسوى هذا يرد

هذه المسأله مستثناه من التّابع الذى يجوز نصبه مع بناء متبوعه على الضّمّ ، وهى تابع «أىّ» نحو «يا أيّها النّاس».

وإنّما لزم رفعه ، لأنّه المقصود بالنداء ، وإنّما أتى ب- «أىّ» وصله إلى ندائه ،

ص: ١٢٢

١- وهو اختيار أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس أيضا. انظر المقتضب : ٤ / ٢١٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣١٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٦ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٥ ، الهمع : ٥ / ٢٨٣.

٢- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣١٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٥ ، الهمع : ٥ / ٢٨٤. وفى المقتضب (٤ / ٢١٢ - ٢١٣) لم يفصل المبرّد فيه هذا التفصيل وإنما قال : «فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا». أما الخليل وسيبويه والمازنى فيختارون الرفع ، فيقولون : «يا زيد والحارث أقبالا» ، وقرأ الأعرج : يا جبال أوبى معه والطير. وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمرو الجرمى فيختارون النصب ، وهى قراءه العامه. ثم قال : «وكلا القولين حسن ، والنصب عندى حسن على قراءه الناس».

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- وأجاز المازني والكوفين: «يا زيد وعمرا». انظر التسهيل: ١٨١، شرح الأشموني: ٣ / ١٤٩، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٧٦ - ١٧٧، الهمع: ٥ / ٢٨٤، شرح المرادى: ٣ / ٣٩٥.

لتعذر مباشرة حرف النداء له ، ولذلك كان وصف «أَيّ» به لازما ، بخلاف : «يا زيد الظريف».

وما حكاه الزّجاج في كتاب المعاني عن بعضهم : من إجازته نصبه (١) غلط.

ولا- توصف «أَيّ» في النداء ، إلما بمتلبس ب- «أل» الجنسيّه - كما تقدّم - ، أو بموصول مقترن ب- «أل» ، نحو (يا أَيّها اللّذين آمنوا) [البقره : ١٠٤] ، أو باسم إشاره ، نحو :

١٩٩- ألا أيهذا الزّاجرى أحضر الوغى ***... (٢)

ص: ١٢٣

١- قال الزجاج في معانى القرآن وإعرابه (١ / ٩٨): «والمازنى يجيز فى «يا أيها الرجل» النصب فى «الرجل» ، ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره ، وهو قياس ، لأن موضع المفرد المنادى نصب ، فحملت صفتة على موضعه ، وهذا فى غير «يا أيها الرجل» جائز عند جميع النحويين ، نحو قولك : «يا زيد الظريف والظريف» ، والنحويون لا يقولون إلا «يا أيها الرجل» ، «يا أيها الناس» ، والعرب لغتها فى هذا الرفع ، ولم يرد عنها غيره». انتهى. وانظر إعراب النحاس : ١ / ١٩٧ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٨. ونسب ابن مالك فى شرح الكافية (٣ / ١٣١٨) جواز النصب إلى المازنى والزجاج ، فعقب المرادى على ذلك بقوله (٣ / ٢٩٩): «ونسبته إلى الزجاج مستبعده». انتهى. وانظر شرح الأشموني مع الصبان : ٣ / ١٥٠ - ١٥١.

٢- من الطويل لطفه بن العبد من معلقته المشهوره فى القصائد السبع (١٩٢) ، والقصائد العشر (١٣٢) ، وعجزه : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ويروى : «ألا أيها» بدل «ألا أيهذا» ، ويروى : «اللائمى» بدل «الزاجرى» ، ويروى : «أشهد» بدل «أحضر» ، ويروى : ألا- أيها اللماحى أن أحضر الوغى اللاحى : اللائم. الزاجر : الناهى. الوغى : الحرب. والمعنى : هو يلومنى أن أحضر الوغى ، وأن أنفق مالى فى الخمر وغيرها ، وما هو بمخلدى. والشاهد فى قوله : «ألا أيهذا الزاجرى» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشاره ، وفيه أيضا أن اسم الإشاره جاء موصوفا بما فيه الألف واللام وذلك كثير. انظر الكتاب : ١ / ٤٥٢ ، المطالع السعيده : ٢٨٤ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ٤٩ ، شذور الذهب : ١٥٣ ، شواهد الفيومى : ٥٤ ، اللسان : (أنن ، دنا) ، المسائل العسكريه : ٢٠٢ ، سر الصناعه : ١ / ٢٨٥ ، الإنصاف : ٥٦٠ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٧١١ ، ١٠٨٨ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٨١ ، المحتسب : ٢ / ٣٣٨ ، شرح المرزوقى : ٢ / ٤٩٤ ، ٩٦٨ ، معانى الفراء : ٣ / ٢٦٥ ، الخزانة : ١ / ١١٩ ، ٤٦٣ ، ٥٠٧ / ٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، شواهد السيوطى : ٢ / ٨٠٠ ، شواهد ابن النحاس : ٢٩٥ ، توجيه اللمع : ١٣١ ، أمالى السهيلي : ٨٣ ، التوطئه : ١٤٥ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٩٧.

وأكثر ما يكون ذلك إذا كان اسم الإشارة موصوفا بما فيه الألف / واللام - كما مثل - ، ووقوعه دونه قليل ، كقوله :

٢٠٠- ألا (١) أيّهذان (٢) كلا زاد كما***... (٣)

ثمّ قال :

وذو إشاره كأيّ في الصّفه

إن كان تركها يفيت المعرفه

إذا وقع اسم الإشارة بعد حرف النّداء ، فإن كان المقصود بالنّداء صفته ، بحيث إذا تركت فات العلم بتعيينه (٤) ، كقولك للقائم بين جلوس : «يا هذا القائم» ، فإنّ صفته كصفه «أى» (فى) (٥) اللّزوم (٦) وفى تعين الرّفْع.

أما إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنّداء (٧) ، لكونه متعيّنا ، وإنّما أجرى الوصف عليه مدحا أو ذمّا ، نحو «يا هذا الكريم ، ويا هذا الخبيث» ، فحكمها (٨) حكم غيرها من الصّفات فى عدم اللّزوم ، وفى جواز النّصب.

ص: ١٢٤

١- هكذا فى الأصل بزياده «ألا» على الوزن ، وهى زياده لو صحت فيكون فى البيت عله من العلل الجاربه مجرى الزحاف ، وهى الخزم : وهو زياده حرف إلى أربعة أحرف فى صدر الشطر الأول من البيت وهو قبيح وغير مختص ببحر. وفى الدرر اللوامع : «يا أيّهذان» بزياده حرفين على وزن البيت ، والقول فيها كالقول فى سابقتها. وقد انفرد هذان الكتابان من بين ما رجعت إليه من مصادر بإثبات هذه العله. انظر أهدي سبيل إلى علمى الخليل لمحمود مصطفى : ٣٢ ، معجم النحو والصرف والعروض والقافية : ١٢٢.

٢- فى الأصل : أيهاذاان. انظر المراجع المتقدمه فى توثيق البيت.

٣- من الرمل ، ولم أعثر على قائله ، وعجزه : ودعانى واغلا- فيمن يغل ويروى : «زاديكما» بدل «زادكما» ، ويروى : «وذرانى» بدل «ودعانى» ، ويروى : «وغل» بدل «يغل». دعانى : اتركانى. الواغل : الداخلى على القوم فى طعامهم وشرابهم من غير دعاء ، وهو المعروف بالطفيلى. والشاهد فى قوله : «أيّهذان» حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة ، واسم الإشارة غير موصوف بما فيه الألف واللام ، وذلك قليل. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٣٩ ، مجالس ثعلب : ١ / ٤٢ ، شذور الذهب : ١٥٤ ، الهمع (رقم) : ٦٨٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥٢ ، شواهد الشذور : ٥٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٤٠ ، شرح المرادى : ٣ / ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، المطالع السعيده : ٢٨٣ ، شرح الشاطبى للألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٤٩٧.

٤- فى الأصل : بتبعته.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- فى الأصل : لزوم.

٧- فى الأصل : فى النداء.

٨- فى الأصل : فحكمهما. فحكمها : أى : حكم الصفه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

في نحو سعد سعد الاوس ينتصب

ثان وضمّ وافتح أولاً تصب

إذا أتبع المنادى المفرد المستحقّ البناء على الضّمّ بمماثل (١) له لفظا مضاف ، نحو «يا سعد سعد الأوس» ويا زيد زيد الخيل»
تعيّن نصب الثّاني ، لكونه تابعا مضافا - كما سبق - .

وأما الأول فقياسه (٢) : أن يبقى على ضمّه ، لأنّه منادى مفرد معرفه ، لم ينعت بـابن ، وقد سمع فيه :

٢٠١- يا تيم تيم عدى لا أبالكم ***... (٣)

وقوله :

٢٠٢- يا سعد سعد اليعملات الذّبّل * (٤)

ص: ١٢٥

١- في الأصل : مماثل .

٢- في الأصل : فقاسه .

٣- من البسيط لجرير بن عطيه الخطفي من قصيده له في ديوانه (١ / ١٣٠) يهجو فيها عمر ابن لجأ وقومه ، وعجزه : لا يلقينكم في سوءه عمر ويروى : «لا يلقينكم» - بالفاء - من ألقى : بمعنى وجد . ويروى : «لا يوقعنكم» بدل «لا يلقينكم» . وأضاف الشاعر «تيمًا» إلى «عدى» للتخصيص . وعدى المذكور : هو أخو «تميم» فإنهما ابنا عبد مناه بن أد بن طابخه . وأصل «لا أبالكم» أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما له واحتقارا ، ثم كثر في الاستعمال حتى جعل في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب . يلقينكم : يرمينكم . والسوءه : الفعله القبيحه . والشاهد في قوله : «يا تيم تيم عدى» حيث تكرر لفظ المنادى في حاله الإضافة ، وقياس الأول البقاء على ضمّه ، لأنّه منادى مفرد معرفه ، ويجوز فيه النصب على تقدير : يا تيم عدى ، لأنّه يكون حينئذ منادى مضافا ، ويجب في الثّاني النصب لكونه تابعا مضافا . انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٢٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٣ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٤٠ ، المقترض : ٤ / ٢٢٩ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٤٠ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ١٠ ، ١٠٥ ، ٢١ / ٣ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٥٥ ، الحلل : ٢٠٨ ، جمل الزجاجي : ١٥٧ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ٨٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٤ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٩١ ، شواهد الجرجاوى : ٢١٨ ، الخصائص : ١ / ٣٤٥ ، الإرشاد للكيشى : ٢٦٣ ، أبيات المغنى : ٧ / ١١ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٢٦ ، جواهر الأدب : ٢٩٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٢٠ ، الخزانه : ٢ / ٢٩٨ ، ٤ / ٩٩ ، ١٠ / ١٩١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٧ ، الهمع : ٢ / ١٢٢ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١٣٤ .

٤- من الرجز لعبد الله بن رواحه الصحابي رضى الله عنه ، من أبيات له قالها في غزوه مؤته ، وبعده : تطاول الليل عليك فانزل ونسب في الكتاب لبعض ولد جرير . وقد أورد البيت في شواهد المغنى (١ / ٤٣٣) مطلع قصيده نسبها ابن الأعرابي لبكير بن عبد

الرابعى ، أولها : أزيد زيد اليعملات الذّبل خوائفا فى كلّ سهب مجهل وقد انفرد المؤلف بهذه الروايه ، ورواياته فى جميع المصادر : يا زيد زيد اليعملات الذّبل والمراد بزيد : زيد بن أرقم. اليعملات : جمع يعمله وهى الناقه القويه الحموله. الذبل : جمع ذابل ، بمعنى الضامر. والشاهد فيه كالشاهد فى البيت الذى قبله. انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٥٣ ، الكتاب مع الأعلم : ١ / ٣١٥ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ١٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٢١ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٣٤ ، ٢ / ٨٥٤ ، الخزانة : ٢ / ٣٠٣ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٩٤ ، أبيات المغنى : ٣ / ٢٩٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢١٩ ، اللسان (عمل) ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٥٤ ، المقتضب : ٤ / ٤٣٠ ، المنصف : ٣ / ١٦ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٨٢٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٢١ ، الهمع (رقم) : ١٥٥١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٧٧.

واختلف في توجيهه :

فعند سيبويه : أنه مضاف إلى ما بعد الثاني ، والثاني مقحم (١).

وعند المبرّد : أنه مضاف إلى محذوف / مماثل لما أضيف إليه الثاني (٢).

وعند الفراء : أنهما مضافان إلى (ما بعد) (٣) الثاني (٤).

وقيل : بل ربّما قبل الإضافه كـ - «خمسه عشر» (٥).

ص: ١٢٦

١- وهو تأكيد لفظي للأول ، قالوا : ولا يجوز الفصل بين المتضاميين بغير الظرف إلا في هذه المسألة خاصة. انظر الكتاب : ١ / ٣١٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٢١ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ١٠ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٩ ، المطالع السعيده : ٢٨٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٦ ، الهمع : ٣ / ٥٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٤ ، شرح دحلان : ١٣٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣٤٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٤ .

٢- والثاني توكيد أو بيان أو بدل. انظر المقتضب : ٤ / ٢٢٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٢١ ، التبصره والتذكرة : ١ / ٣٤٣ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٩٦ ، المطالع السعيده : ٢٨٦ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ١٠ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٦ ، الهمع : ٣ / ١٥٨ ، شرح دحلان : ١٣٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٤ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع البهجه المرضيه : ١٣٤ .

٤- أخذنا من قوله : «قطع الله يد ورجل من قالها» حيث أن الاسمين مضافان إلى «من» ولم يصرح به هنا ، وبه قال الفارسي ، قال الأزهرى : «وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ ، الهمع : ٣ / ٥٨ ، البهجه المرضيه : ١٣٤ ، حاشيه الصبان : ٣ / ١٥٤ .

٥- ففتحهما فتحه بناء لا فتحه إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعلام. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ١٥٤ ، الهمع : ٣ / ٥٨ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧١ ، شرح ابن الناظم : ٥٧٩ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٧٨ ، شرح دحلان : ١٣٤ . وهناك رأى خامس ذهب إليه السيرافى فقال : هو على الإبتاع والتخفيف ، مثل «يا زيد بن عمرو» لأن الثانى صفه مثل «ابن» وليس دونه فى الكثره. انظر الهمع : ٣ / ٥٩ ، المطالع السعيده : ٢٨٦ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٧ .

قال :

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

واجعل منادى صح أن يصف ليا

كعبد عبدى عبد عبدا عبديا

حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فى الإعراب : النَّصْب ، كالمضاف إلى غيرها من ظاهر أو ضمير.

والتبويب (١) ليس لما يتعلق بإعرابه ، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء ، وما أبدل منها ، وذلك من أحكام اللغه ، لا من أحكام النحو.

وأشار فى هذا البيت إلى أن المنادى الصحيح الآخر إذا أضيف إلى ياء المتكلم ففيه خمس لغات :

- إثبات الياء ساكنه (٢) ، نحو (يا) عبدي (لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) (٣) [الزخرف : ٦٨] ، وهى أشهرها.

ص: ١٢٧

١- فى الأصل : الواو. ساقط.

٢- فى الأصل : ساكنا. فإنه قال بعد : وإثباتها.

٣- بإثبات الياء ساكنه فى «يا عبدي» وصلا ووقفا : قرأها نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ورويس من غير طريق ابن الطيب ، وهى قراءه أهل المدينة والشام. وفتحها وصلا أبو بكر ورويس - من طريق أبى الطيب - وسكناها ووقفا. وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وحمزه والكسائى وخلف ومحمد بن غالب عن الأعشى عن أبى بكر بغير ياء وصلا ووقفا ، وهى قراءه أهل مكه والكوفه. انظر إتحاف فضلاء البشر : ٣٨٦ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٤٠٠ ، حجه القراءات : ٦٥٤ - ٦٥٥ ، النشر فى القراءات العشر : ١٧٥ / ٢.

- وإثباتها مع التحريك بالفتح ، وهى التى أشار إليها بقوله : «عبدى» ، وإنما الألف إشباع ، وبها قرئ : يا عبادى الذين أسرفوا
(١) [الزمر : ٥٣].

- وحذف (٢) الياء ، وإبقاء (٣) آخره على الكسر ، نحو «يا غلام».

- وقلب الياء ألفا ، فيفتح ما قبلها ، نحو (يا) حسرتا (على) ما (٤) فَرَطْتُ [الزمر : ٥٦].

- وحذف الألف ، وإبقاء آخره (على الفتح) (٥) ، نحو «يا عبد» (٦).

ويستثنى من ذلك الوصف الصالح للعمل (٧) فى الياء ، فإنه لم يسمع فى يائه إلا لغتان : السكون (والفتح) (٨) ، نحو «يا» (٩) معاضبى».

ص : ١٢٨

١- فى قراءه نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر. وقرأ أبو عمرو وحمره والكسائى ويعقوب وخلف بسكون الياء. وكلهم يقفون عليها بإثبات الياء - من فتح منهم ومن لم يفتح - . انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٣٨٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٧٦ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ١٧٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٧ ، الكواكب الدرية للأهدل : ٢ / ٩.

٢- فى الأصل : وحذفت.

٣- فى الأصل : وبقاء. فإنه قال بعد : وإبقاء.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٧٧. فإنه قال بعد : وإبقاء.

٦- أجاز هذا الأخفش والمازنى والفارسي ، كقوله : ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لو أنى أصله : بقولى يا لهفا. ونقل عن الأ-كثرين المنع. وذكر وجهها سادسا : وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ، وإنما يكون ذلك فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب والأبوين والقوم ، ومنه قراءه بعض القراء : (رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ) ، وحكى يونس عن بعض العرب : «يا أم لا تفعلى» ، وبعض العرب يقول : «يا رب اغفر لى» ، و «يا قوم لا تفعلوا». انظر الكتاب : ١ / ٣١٧ - ٣١٨ ، المقتضب : ٤ / ٢٦٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٥ ، شرح المرادى : ٣ / ٣٠٥ - ٣٠٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٠٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٢٣ ، الهمع : ٤ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٧٨.

٧- فى الأصل : فى العمل.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٧٧.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

أما المعتلّ ، نحو «فتى ، وقاضى» فليس فى يائه إلّا التّحرّيك بالفتح ، نحو «يا فتىّ ، ويا قاضىّ (ويا) (١) بارىّ».

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وفتح او كسر وحذف اليا استمر

فى يابن أمّ يابن عمّ لا مفر

إذا كان المنادى مضافا إلى (مضاف إلى) (٢) ياء المتكلمّ تعين إثبات الياء ، نحو «يابن أخى» ، إلّا إذا كان المضاف إلى الياء «الأمّ ، والعمّ» ، والمنادى «ابن» ، فإنّ الياء تحذف (٣) لزوما ، ويجوز فيما قبلها إبقاؤه على الكسر (٤) ، وفتحه : إمّا تخفيفا (٥) ، وإمّا للتّركيب كـ «خمسه عشر» (٦) ، وبهما قرئ : قال ابن أمّ (٧) [الأعراف : ١٥٠].

أمّا إذا كان المنادى غير «ابن» (٨) فإنّ الياء تثبت ، نحو «يا غلام عمّى».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفى النّدا أبت أمت عرض

واكسر أو افتح ومن اليا التّا عوض

ص: ١٢٩

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ١٧٩ / ٢.

٣- فى الأصل : تحذف. مكرر.

٤- وهو ظاهر قول الزجاج وغيره. انظر المرادى : ٣ / ٣١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٩ ، الهمع : ٤ / ٣٠٢ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٢٥.

٥- وذلك على أن الأصل : «أما وعمّا» بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها. وهو قول الكسائى والفراء وأبى عبيده ، وحكى عن الأخفش. انظر شرح المرادى : ٣ / ٣١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٩ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٨ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٧٩ ، الهمع : ٤ / ٣٠٢.

٦- وهو مذهب سيبويه والبصريين. انظر الكتاب : ١ / ٣١٨ ، الهمع : ٤ / ٣٠٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٣١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٥٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٧٩ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٧٩.

٧- فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر وأهل المدينة بفتح الميم ، وقرأ ابن عامر وحمزه والكسائى وخلف وأبو بكر وأهل الشام بكسر الميم. انظر حجه القراءات : ٢٩٧ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٧٢ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٢١٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٨٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٣١ ، إعراب النحاس : ٢ / ١٥٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٥

١٧٩ ، الكواكب الدرله للأهدل : ٢ / ١٠ ، شرح المكودي : ٢ / ٤٢ .

٨- فى الأصل : آت .

إذا نودي «الأب أو الأم» المضافين إلى ياء المتكلم ، ففيهما من اللغات السَّت ما سبق في غيرهما من الصحيح المضاف إلى الياء ، ويزيدان على ذلك بجواز تعويض تاء التأنيث من ياء المتكلم ، ثم الأشهر كسرهما (1) ، كما قرأ به الأ-كثرون في (يا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ) [يوسف : 4] ، وبعض العرب يفتحها (2) ، وبه قرأها ابن عامر (3) ، وبعضهم يضمّ التاء معاملة له معاملة المستقل (4) ، ك- «ثبه» (5) ، وبه قرئ شاذًا (6) .

ص: ١٣٠

١- وذلك لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم ، وزال حين جاءت التاء ، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا. انظر التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٥٨ / ٣ ، شرح الرضى : ١٤٨ / ١ ، الهمع : ٣٠٢ / ٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٣٢٧ / ٣ .

٢- فى الأصل : يفتحهما. وهو الأقيس ، لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل فى القياس. وقيل : لأن الأصل : «يا أبتا». انظر التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ ، شرح الرضى : ١٤٨ / ١ ، شرح الأشموني : ١٥٨ / ٣ ، الهمع : ٣٠٢ / ٤ .

٣- وأبو جعفر أيضا فى جميع القرآن ، وقرأها الباقون بالكسر. انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٢٤٤ ، حجه القراءات : ٣٥٣ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٦٢ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٩٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ٧٨ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣١٠ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٥٨ / ٣ .

٤- فى الأصل : المستقبل .

٥- حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول : «يا أمت لا- تفعلى» بالضم. وقد أجازته الفراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج. انظر الكتاب : ٣١٧ / ١ ، معانى الفراء : ٣٢ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣١٠ / ٢ ، شرح المرادى : ٣١٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ ، شرح الرضى : ١٤٨ / ١ ، شرح الأشموني : ١٥٨ / ٣ ، والهمع : ٣٠٢ / ٤ .

٦- انظر تفسير أبى السعود : ٤ / ٢٥١ ، الكشاف : ٢ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، إعراب النحاس : ٣١٠ / ٢ ، معانى الفراء : ٣٢ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٧٨ / ٢ .

أسماء لازمت النداء

الباب الخامس والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

أسماء لازمت النداء

وفل بعض ما يختص بالنداء

لؤمان نومان كذا واطردا

فى سبّ الاثنى وزن يا خباث

والأمر هكذا من الثلاثى

وشاع فى سبّ الذكور فعل

ولا تقس وجرّ فى الشعر فل

من الأسماء ما يختص بالنداء ، ولا يستعمل (١) فى غيره.

منها : «فل» / ومؤنّته «فله» ، وليسا ترخيم «فلاين ، وفلان» ، لأنّ «فلانا (وفلان» (٢) كناية عن «زيد ، وهند» من المعارف ، ولا يختصان بالنداء ، وأمّا «فل (وفله» (٣) فكنايه عن «رجل ، وامرأ» على الأصحّ (٤).

ومنها : «لؤمان» بضمّ أوّله ، مع الهمزة ، وهو الكثير اللؤم ، لا من اللؤم ، و «نومان» ، وهو الكثير النؤم.

ومما اختصّ بالنداء : «مكرمان» للكثير الكرم (٥).

ص: ١٣١

١- فى الأصل : تستعمل.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- وهو مذهب سيبويه. وذهب الكوفيون إلى أن أصلهما «فلاين وفلان» فرخما. وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن «فل» كناية عن العلم بمعنى «فلاين» ، وعليه ابن مالك فإنه صرح فى شرح الكافية بأن «يا فل» بمعنى : «يا فلاين» ، و «يا فله» بمعنى : «يا فلاينه» ، وهو فى هذا موافق للكوفيين فى أنهما بمعنى : «فلاين وفلان» ، ومخالف لهم فى الترخيم. انظر الكتاب : ١ /

٣٣٣ ، المقتضب : ٢٣٧ / ٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٣٢٩ / ٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٤ ، الهمع : ٣ / ٦٠ ، التصريح على التوضيح : ١٧٩ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١٠٦ / ٢ ، شرح دحلان : ١٣٥ ، شرح الأشموني : ١٥٩ / ٣ .

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٣ / ١٣٣٠) : «وهذه صفات مقصوره على السماع بإجماع». وأشعر كلام ابن عصفور فى المقرب (١ / ١٨٢) أن ذلك مطرد ، حيث قال : «وكل صفة معدوله على وزن «مفعلان» نحو «مكرمان ، وملاأمان» عدلا عن كريم ولئيم». وانظر الكتاب : ٣١١ / ١ ، شرح ابن عصفور : ١٠٨ / ٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٥ .

وأُطرد في الأسماء اللّازمه النداء ما جاء على «فعال» مقصودا (١) به سبّ الإناث ، سواء كان مشتقًا من الفعل ، نحو «يا خباث» ، أو غير مشتق منه ، نحو «يا لكاع» (٢) ، وإنما ينقاس هذا فيما كان من فعل ثلاثي ، كما ينقاس منه مجيء «فعال» بمعنى الأمر نحو «نزال».

ولا بدّ (٣) في الثلاثي الذي ينقاس فيه ذلك : أن يكون تامًا متصرفًا (٤).

وشاع في سبّ المذكّرين وزن «فعل» لازم النداء ، نحو «يا غدر ، ويا فسق» ، وليس بمقيس (٥) ، كما زعم ابن عصفور (٦).

ص: ١٣٢

١- في الأصل : مقصود.

٢- وفي الشواهد الكبرى (١ / ٤٧٤) قال العينى : «لكاع» بفتح اللام والكاف على وزن «قطام» ، وتوصف به المرأه ، يقال للرجل : لكع ، وللمرأه : لكاع ، وهو اللثيم ، ويقال : الوسخ ، ويقال : الخبيث ، واشتقاقه من لكع يلكع لكعا. انتهى. وانظر اللسان : ٥ / ٤٠٦٨ (لكع) ، الخزانة : ٢ / ٤٠٥ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٥٧. ويمكن أن يمثل لغير المشتق من الفعل بنحو «يا قفاس» أى : يا لثيمه. انظر المزهر فى علوم اللغه للسيوطى : ٢ / ١٣٢ ، تهذيب اللغه : ٨ / ٤١٣ (قفس) ، تاج العروس : ٤ / ٢٢٠ (قفس) ، اللسان : ٥ / ٣٧٠٢ (قفس).

٣- فى الأصل : وبد.

٤- تصرفا كاملا. فخرج نحو «دحرج» لأنه رباعى ، وشذ «دراك» من «أدرك» ، وخرج نحو «كان» لأنه ناقص ، وخرج نحو «نعم وبئس» لأنهما جامدان ، وخرج نحو «يذر ويدع» ، لأنهما ناقصا التصرف. هذا مذهب سيوييه ، وخالفه المبرد فقال : لا يقال منه إلا ما سمع ، وإليه ذهب الصيمرى ، قال الأزهرى : والأول أصح. انظر الكتاب : ١ / ٣١١ ، التبصره والتذكره : ١ / ٣٥٤ ، شرح المرادى : ٤ / ٧ - ٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٦٠ ، الهمع : ٣ / ٦٣ ، شرح الهوارى : (١٥٣ / ب) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٠ ، شرح المكودى : ٢ / ٤٣ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٨٠.

٥- فى الأصل : بمشتق.

٦- حيث إنه اختار كونه قياسيا ، ونص عليه المغاربه ، ونقله فى البسيط عن سيوييه ، ومن قاس عليه فبالشروط السابقه. انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ١٠٧ ، التبصره والتذكره : ١ / ٣٥٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٦١ ، الهمع : ٣ / ٦٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٠ ، البهجه المرضيه : ١٣٦ ، شرح المكودى : ٢ / ٤٣ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٨.

قال :

الاستغاثه

إذا استغثت اسم منادى خفضا

باللّام مفتوحا كيا للمرتضى

الاستغاثه من أنواع النداء ، فإنّها نداء (١) من يخلّص من شدّه أو يعين على مشقّه (٢).

ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلّا «يا» ، ولا يحذف معها - كما سبق (٣) - .

وإذا قصد بالنداء الاستغاثه - لزم غالبا خفض المنادى بلام الجرّ ، وتفتح (٤) معه ، للفرق بينه وبين المستغاث من أجله ، فإنّها لا تكون معه إلّا مكسوره ، نحو / «يا للمرتضى لزيد» .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وافتح مع المعطوف إن كزرت يا

وفى سوى ذلك بالكسرا تيا

إذا عطفت على المستغاث اسما مجرورا باللّام : فإن كزرت «يا» مع الثّاني فتحت اللّام أيضا ، نحو :

٢٠٣- (يا) (٥) لقومى ويا لأمثال قومى ***... (٦)

ص : ١٣٣

١- فى الأصل : ند.

٢- انظر فى ذلك شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٠ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٦٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٧ ، شرح المكودي : ٢ / ٤٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨٠ ، الهمع : ٣ / ٧١ ، معجم

المصطلحات النحويه : ١٦٧ ، معجم النحو : ٧ .

٣- انظر ص ١٠٤ ، ١٠٨ / ٢ ، من هذا الكتاب .

٤- فى الأصل : ويفتح .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المصادر المتقدمه.

٦- من الخفيف ولم أعر على قائله ، وعجزه : لأناس عتّوهم في ازدياد العتو : التكبر. والشاهد في قوله : «ويا لأمثال قومي» حيث فتحت فيه اللام لتكرر حرف النداء ، وهو اسم معطوف على المستغاث - وهو قومي - باللام. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٤٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٥٦ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٧ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٧ ، أوضح المسالك : ٢٠٦ ، البيهجه المرضيه : ١٣٦.

وإن لم تكرر «يا» كسرتها ، نحو :

٢٠٤-...***يا للكهول وللشبان للعجب (١)

ثم قال رحمه الله :

ولام ما استغثت عاقبت ألف

ومثله اسم ذو تعجب ألف

قد يعاقب اللام الجازه في الاستغاثه ألف تتصل بآخر الاسم، كألف التدبه ، يستغنى به عن اللام، كقوله:

٢٠٥- يا زيدا لآمل نيل عز***وغنى بعد فاقه وهوان (٢)

ص: ١٣٤

١- من البسيط ، نسبة القيسي لأبي الأسود الدؤلى فى إيضاح شواهد الإيضاح (١ / ٢٦٨) ، وقال : «وينسب إلى أبى زيد الطائى» ، وصدرة : يبيكىك ناء بعيد الدار مغترب يبيكىك : أى يبيكى عليك. ناء : بعيد ، وأريد به بعيد النسب. يقول : يبيكى عليك الغريب ، ويسر بموتك القريب ، وهو أحد الأعاجيب. والشاهد فى قوله : «وللشبان» حيث كسرت فيه اللام لعدم تكرر «يا» ، وذلك لأن فتح اللام إنما كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله ، ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم أنه داخل فى حكمه ، فجاء باللام مكسوره على الأصل لزوال اللبس. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٤٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٥٧ ، المقتضب : ٤ / ٢٥٦ ، جمل الزجاجى : ١٦٧ ، الحلل : ٢٢٩ ، المقرب : ١ / ١٨٤ ، الخزانة : ٢ / ١٥٤ ، الهمع (رقم) : ٢ / ٧٠٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥٥ ، شرح ابن الناظم : ٥٨٨ ، شرح المرادى : ٤ / ١٨ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١١٠ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٧ ، التبصره والتذكرة : ٣٥٩ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٥٠ ، المقتصد : ٢ / ٧٨٨ ، أصول ابن السراج : ١ / ٣٥٣ ، المطالع السعيده : ٢٩١ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١٤٢ ، الجامع الصغير : ٩٩ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٣٣ .

٢- من الخفيف ، ولم أعر على قائله. ويروى : «يا يزيدا» بدل «يا زيدا». آمل : اسم فاعل من الأمل وهو الرجاء. قوله : «نيل» مصدر نال ينال : إذا بلغ مطلوبه. والعز : مقابل الهوان ، والهوان : الذل. الغنى : مقابل الفاقه والفقير. والشاهد فى قوله : «يا زيدا» حيث عاقبت لام الاستغاثه ألف فى آخر المستغاث. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، الأشمونى : ٣ / ١٦٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٦٢ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٩٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٩١ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٥٨ ، شرح ابن الناظم : ٥٩٠ ، البهجه المرضيه : ١٣٦ ، الجنى الدانى : ١٧٧ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٨ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١٤٤ ، ١٤٩ ، الجامع الصغير : ٩٩ ، أوضح المسالك : ٢٠٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الألفيه للشاطبى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٤١ .

وتجرد المستغاث منهما (١) ، نحو :

٢٠٦- ألا يا قوم للعجب العجيب (٢) ***... (٣)

- نادر.

ومثل المستغاث في الجزّ باللام المفتوحه - ما دخل عليه حرف النداء لقصد (٤) التعجب منه (٥) ، كقولهم (٦) : «يا للكمأ ، ويا للكلأ» تعجبا من كثرتهما (٧) ، ويعاقبها ألف ، نحو «يا عجا».

ص: ١٣٥

-
- ١- في الأصل : منها. راجع الأشموني : ١٦٦ / ٢.
 - ٢- في الأصل : للتعجب العجب. انظر المصادر المتقدمه.
 - ٣- من الوافر ولم أعر على قائله ، وعجزه : وللغفلات تعرض للأريب الأريب : العالم بالأمور. والشاهد في قوله : «ألا يا قوم» حيث ترك لام المستغاث والألف جميعا ، وهو نادر ، وكان القياس أن يقول : «ألا يا لقومي» ، أو «ألا يا قوما». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٣٣٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٨١ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٢٦٣ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٦٦ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٥٩٠ ، البهجه المرضيه : ١٣٦ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١٤٤ / ٢ ، الجامع الصغير : ٩٩ ، أوضح المسالك : ٢٠٧ ، فتح رب البريه : ٢٣٥ / ٢.
 - ٤- في الأصل : القصد.
 - ٥- في الأصل : منها.
 - ٦- في الأصل : قولهم.
 - ٧- في الأصل : كثرتها.

الباب السابع والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الندبه

ما للمنادى اجعل لمندوب وما

نكر لم يندب ولا ما أبهما

الندبه : تعيين (١) المنادى المتفجع عليه لفقده (٢) ، نحو «وا محمّداه» ، أو لتنزيله (٣) منزله المفقود ، كقول عمر - وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب : «وا عمراه» (٤) ، أو المتوجّع (٥) له ، نحو :

٢٠٧- فواكبدا من حبّ من لا يحبّني ***... (٦)

ص: ١٣٦

١- فى الأصل : تعين.

٢- فى الأصل : المفتجع على فقده. راجع الأشمونى : ٣ / ١٦٧.

٣- فى الأصل : ولتنزيله. راجع الأشمونى : ٣ / ١٦٧.

٤- وفى عمده الحافظ : «كقول عمر رضى الله عنه حين أخبر بجذب شديد أضر بناس فصاح : «وا عمراه وا عمراه». انظر عمده الحافظ لابن مالك : ١٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٥ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، شرح الشاطبى للألفية (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٤٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨٢ ، معجم النحو : ٣٩٩.

٥- فى الأصل : أو للمتوجّع. راجع الأشمونى : ٣ / ١٦٧.

٦- مطلع قصيده من الطويل لقيس بن الملوح العامرى (صاحب ليلى) فى ديوانه (٤١) ، وعجزه : ومن عبرات ما لهنّ فناء وقال العينى فى شواهد الصغرى (بهامش الأشمونى : ٣ / ١٦٧) : «الظاهر أن هذا من أشعار المحدثين الذين لا يحتج بهم». والشاهد فيه على أن الندبه تكون للمتوجّع له كما فى قوله «فواكبدا». انظر عمده الحافظ لابن مالك : ١٨٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١٤٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦٧ ، شرح الألفية للشاطبى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٤٦.

أو منه (١) / ، نحو «وا مصيبتاه» (٢).

ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلّا «وا» و «يا».

ويستحقّ المندوب من الإعراب ما يستحقّه المنادى العارى عن الندبه ، فيضمّ فى نحو «يا زيد» ، وينصب فى نحو «وا أمير (٣) المؤمنين».

ولا يندب نكره ، ك- «رجل ، وامراه» ، ولا مبهم كأسماء الإشاره و «أى» (٤) ، لأنّ المقصود بالندبه إنّما هو عظم الفجيعة بفقد المندوب ، واشتهار حاله بالندبه له ، وذلك لا يحصل إلّا مع التّعيين (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ويندب الموصول بالذى اشتهر

كبئر زمزم يلى وامن حفر

الموصول من قسم المبهم ، فلا- يندب إلّا إذا كانت صلته مشهوره ، نحو «وامن حفر بئر زمزماه» ، إذ قد علم أنّ حافرها عبد المطلب ، فصار بمنزله : «وا عبد المطلباه».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومنتهى المندوب صله بالألف

متلوها إن كان مثلها حذف

كذاك تنوين الذى به كمل

من صله أو غيرها نلت الأمل

يتصل آخر المندوب غالبا بألف ، سواء كان مفردا نحو :

٢٠٨-...**و*قت فينا بأمر الله يا عمرا(٦)

ص: ١٣٧

١- أى : أو المتوجع منه. راجع الأشمونى : ٣ / ١٦٧.

٢- وقال ابن مالك : «الندبه إعلان المتفجع باسم من فقدته بموت أو غيبه كأنه يناديه نحو «وا زيدها». وقال المرادى : هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه ، وهى من كلام النساء غالبا. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤ ،

الهمع : ٣ / ٦٦ ، شرح المكودي : ٢ / ٤٦ ، كاشف الخصاصه : ٢٦٩ ، البهجه المرضيه : ١٣٦ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨١ ، معجم النحو : ٣٩٩ ، معجم المصطلحات النحويه : ٢١٨ .

٣- فى الأصل : وأمير .

٤- وذهب الكوفيون إلى جواز نديه النكره والأسماء الموصوله ، والرياشى إلى جواز نديه النكره فقط ، وفى الحديث : «وا جبلاه» ، وقال غيره : وهو نادر إن صح . انظر الإنصاف (مسأله : ٥١) : ١ / ٣٦٢ ، الهمع : ٣ / ٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٦٨ .

٥- فى الأصل : التعين .

٦- من البسيط لجرير بن عطيه الخطفى من قصيده له فى ديوانه (٣٠٤) ، أحد أبيات ثلاثه رثى بها عمر بن عبد العزيز ، وصدرة : حمّلت أمرا عظيما فاصطبرت له ويروى : حمّلت أمرا عظيما فاضطلعت به وقمت فيه ياذن الله يا عمرا وانفرد المؤلف من بين مما اطلعت عليه من مراجع بروايته «فيما» بدل «فيه» . أراد بالأمر العظيم : الخلافه ، واضطلع بالأمر : قوى عليه . والشاهد فى قوله : «يا عمرا» حيث ألحق فى آخره ألف النديه وهو مفرد . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٦٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٢٩ ، ٢٧٣ ، الهمع (رقم) : ٧٠١ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٥٥ ، المطالع السعيده : ٢٩٠ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١٤٦ ، ١٤٩ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٩٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٩٢ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٦١ ، شرح ابن الناظم : ٥٩٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤ ، شرح دحلان : ١٣٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ٢٠١ ، أوضح المسالك : ١٩٨ ، ٢٠٧ ، البهجه المرضيه : ١٣٧ .

أو مضافا ، نحو «وا أمير (١) المؤمنينا» ، أو نهايه صله (٢) ، نحو «وامن حفر بئر زمزماه».

ثم إن كان متلوّ الألف - وهو الحرف الّذى قبلها - مضموما ، نحو «وا زيد» (٣) أو مكسورا ، نحو «وا عبد المطلب» - حذفت حركته ، وفتح ، لاّتصال الألف به ، وإن كان ألفا مثلها - حذفت ، نحو «وا موساه» (٤) ./

وكذلك يحذف تنوين ما كمل به المندوب من صله ، نحو «وامن حفر بئر زمزماه» ، أو غير الصّيله ، كالمضاف إليه ، نحو «وا غلام زيدا» ، والمحكى ، نحو «واتأبط شراه» (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والشّكل حتما أو له مجانسا

إن يكن الفتح بوهم لابسا

ص: ١٣٨

١- فى الأصل : وأمير.

٢- فى الأصل : صلته.

٣- فى الأصل : وزايد.

٤- ف- «موساه» مبنى على ضم مقدر على الألف المحذوفه لالتقاء الساكنين ، والألف الموجوده للندبه والهاء للسكت. وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف ، فقالوا : «وا موسياه». انظر شرح المرادى : ٢٨ / ٤ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ١٦٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٣ ، الهمع : ٣ / ٦٨.

٥- وذلك لأنه لاحظ له فى الحركه وفتح ما قبله ، وهو مذهب سيويه والبصريين. وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه ، فتقول : «وا غلام زيدناه» فى «وا غلام زيد» ، وكسره مع قلب الألف ياء فتقول : «وا غلام زيدنيه». وأجاز الفراء وجها ثالثا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسره وقلب الألف ياء ، فتقول : «وا غلام زيدنيه». انظر الكتاب : ١ / ٣٢٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٨ - ٢٩ ، الهمع : ٣ / ٦٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٣.

قد تقدّم أنّ ما يليه ألف النديه ، إن كان ضمّه ، أو كسره - حذفت ، وأبدل مكانها فتحه لكن لا يفعل ذلك إلّا عند أمن اللبس - كما سبق تمثيله - ، فإن خيف بفتح الآخر حصول اللبس - أتى بألف النديه مجانسه لحركه الآخر ، فتصير «واوا» بعد الضّمّه ، نحو «وا غلامهوه» ، خوفاً من الالتباس بالمضاف إلى ضمير المؤنث ، و «ياء» بعد الكسره ، نحو «وا غلامكيه» ، خوف اللبس بالمضاف إلى ضمير المخاطب (١).

ثم قال :

وواقفا زد هاء سكت إن ترد

وإن تشأ فالمدّ والها لا تزدد

إذا وصلت المندوب بما بعده ، نحو «وا عمرا الكريم» - لم تلحقه (٢) الهاء ، وإن وقفت عليه - فلك أن تزيد في آخره هاء السكت ساكنه ، وقد تضمّ للضرورة ، نحو :

٢٠٩- ألا يا عمرو عمراه***وعمرو بن الزبيراه (٣)

ولك أن تقف عليه بالألف (٤) وما انقلبت إليه (٥) من واو أو ياء ، ولا تأتي بالهاء ، كما سبق من قوله :

٢١٠-...***وقمت فينا بأمر الله يا عمراه (٦)

ص: ١٣٩

١- هذا مذهب البصريين. وأجاز الكوفيون إتباع الألف للكسره في المثني نحو «وا زيدانيه» وفي المفرد نحو «وا عبد الملكيه» وفي نحو «رقاش» : «وا رقاشيه». انظر شرح المرادى : ٣٠ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٥ ، الهمع : ٣ / ٦٩.

٢- في الأصل : يلحقه.

٣- من الهزج ، ولم أعثر على قائله. ويروى : «وا عمرو» بدل «ألا يا عمرو». وأراد ب- «عمرو» : عمرو بن الزبير بن العوام الأسدي ، وقوله : «عمراه» تأكيد للمنادى ومندوب. والشاهد في قوله : «عمراه والزبيراه» حيث ضمت هاء السكت فيهما للضرورة. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٧ ، شرح ابن الناظم : ٥٩٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٧٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧١ ، المقرب : ١ / ١٨٤ ، البهجه المرضيه : ١٣٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٢٩ ، توجيه اللمع : ٢٨٩ ، شرح الشاطبي للألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٥٥٦ ، ٥٧٣ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢٦٣.

٤- في الأصل : بالهاء بعد الألف. راجع الأشموني : ٣ / ١٧٠.

٥- في الأصل : عليه.

٦- من البسيط لجرير بن عطيه الخطفي ، من قصيده له في ديوانه (٣٠٤) ، صدره : حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقد تقدم الكلام عليه في صفحه : ١٣٧ / ٢. والاستشهاد فيه على أن المندوب إذا وقفت عليه يجوز لك أن تقف عليه بالهاء ، لخفاء الألف

التي في آخره ، ولك تركها كما في قول الشاعر هنا «يا عمرا».

ثم قال :

وقائل وا عبد يا وا عبدا

من فى النداء اليا ذا سكون أبدى /

إذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم على لغة من أقر (١) الياء فيه ساكنه ، فقال : «يا عبدى» - جاز حذف يائه ، لملاقاتها ساكنه لألف الندبه ، فيقال : «وا عبدا» ، وهو اختيار المبرد (٢) ، وجاز تحريكها بالفتح لمجانسه الألف ، فيقال : «وا عبديا» وهو اختيار سيويه (٣) ، ويتعين الأول على لغة من قلب الياء ألفا أو حذفها واجترأ عنها بالفتحه أو الكسره (٤) ، أو عاملها معاملة المفرد ، ويتعين الثانى على لغة من أقر الياء وحركها بالفتح (٥).

ص: ١٤٠

١- فى الأصل : قرأ.

٢- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧١ ، شرح الرضى : ١ / ١٥٧ ، وفى المقتضب (٤ / ٢٧٠) نرى المبرد أجاز ما ذهب إليه سيويه وأجاز وجها آخر وهو حذف الياء ، حيث قال : «ومن رأى أن يثبت الياء ساكنه فيقول : «يا غلامى أقبل» فهو فيها بالخيار إن شاء قال : «وا غلامياه» فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامه ، وكانت فتحتها هاهنا مستخفه كفتحه الياء فى القاضى ونحوه للنصب ، وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ، كما تقول : «جاء غلام العاقل». ومن رأى أن يثبتها متحركه قال : «وا غلامياه» ليس غيره». انتهى.

٣- انظر الكتاب : ١ / ٣٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٤٩.

٤- فى الأصل : والكسره.

٥- انظر الأشموني : ٣ / ١٧١.

الباب الثامن والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الترخيم

ترخيما احذف آخر المنادى

كيا سعا فيمن دعا سعادا

الترخيم : عبارته عن حذف آخر الكلمة (١) ، واشتقاقه من الصيوت الترخيم ، وهو الرقيق (٢) ، ولا يستعمل في غير النداء ، إلا ضروره - كما يأتي - .

ولا يرخم فيه معرب - سواء كان نكرة أو مضافا - ، ولا محكى ، ولا مستغاث ، ولا متعجب منه ، ولا مندوب .

وقد مثله الناظم بقوله : «يا سعا» في نداء «يا سعادا» ، وكقراءه الأعمش (٣) : نادوا يا مال (٤) [الزخرف : ٧٧] .

ص : ١٤١

١- وقال ابن عصفور : وهو في اصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء . وقال المرتضى : حذف في آخر الاسم تحسينا أو تخفيفا حسب الاشتقاقين . انظر في ذلك شرح ابن عصفور : ١١٣ / ٢ ، تاج علوم الأدب : ٥٧٣ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٢ / ٤ ، شرح المكودي : ٤٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٨٤ / ٢ ، الهمع : ٧٦ / ٣ ، شرح ابن عقيل : ٨٤ / ٢ ، شرح الرضى : ١٤٩ / ١ ، الفوائد الضيائية : ٣٤١ / ١ ، التعريفات : ٥٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ٩٢ ، معجم النحو : ٩٩ .

٢- قال الأزهري : وهو لغه : التسهيل والتلين ، يقال : صوت رخيم : أى : سهل لين . وقال المرتضى : وهو في اللغة التحسين ، قال : لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشى لا- هراء ولا نزر والقطع ، كقولهم : «رخمت الدجاجة» إذا قطعت البيض . انظر في ذلك التصريح على التوضيح : ١٨٤ / ٢ ، تاج علوم الأدب : ٥٧٢ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٢ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٧١ / ٣ ، شرح المكودي : ٤٩ / ٢ ، الهمع : ٧٦ / ٣ ، شرح ابن عقيل : ٨٣ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١١٣ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٩ / ٢ ، اللسان (رخم) ، معجم المصطلحات النحويه : ٩٢ .

٣- هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء أبو محمد الكوفي الملقب بالأعمش ، تابعى جليل ، أحد القراء الأربع عشر ، أصله من بلاد الرى ، ومنشؤه ووفاته في الكوفه ، كان عالما بالقرآن والحديث والفرائض ، ولد سنة ٦١ هـ ، وروى نحو (١٣٠٠) حديث وتوفى سنة ١٤٨ هـ . انظر ترجمته في طبقات ابن سعد : ٢٣٨ / ٦ ، تاريخ بغداد : ٣ / ٩ ، الأعلام : ١٣٥ / ٣ ، طبقات القراء : ١ / ٣١٥ . بكسر اللام ، وهى قراءه على وابن مسعود أيضا . وفيه لغتان : يقال : «مال أقبل» بكسر اللام ، وهذا أفصح اللغتين ، ومن العرب من يقول : «يا مال أقبل» بضم اللام ، فيجعلون ما بقى اسما على حاله . انظر القراءات الشاذة : ١٣٦ ، إملاء ما من به

الرحمن : ٢ / ٢٢٨ ، إعراب النحاس : ٤ / ١٢١ ، أسرار العرييه : ١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٦ .

وإنما توسّع في ترخيم المنادى ، لأنه قد تغيّر بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير (١).

ثم قال :

وجوّزته مطلقا في كلّ ما

أنّث بالها والذى قد رخّما

بحذفها وقره (٢) بعد واحظلا

ترخيم ما من هذه الها قد خلا

إلّا الرباعيّ فما فوق العلم

دون إضافه وإسناد متم /

الترخيم جائز مطلقا في كلّ ما أنث بالهاء ، سواء كان لمذكّر (٣) ، كـ «طلحه» أو لمؤنث ، كـ «عائشه» ، زائدا على ثلاثه أحرف - كما مثّل - ، أو ثلاثه ، كـ «ثبه» ، علما (- كما مثّل -) (٤) ، أو غير علم ، كـ «جاريه».

ويرخّم ما هي فيه بحذفها ، كما مثّل بقولهم : «عائش يا لقومك» ، ويوفّر ما رخّم بحذفها ، فلا يحذف منه شيء بعد ذلك ، بل حرف اللين إن كان قبلها بقى على حاله مطلقا.

ويحظّل : أى : يمتنع ترخيم ما خلا من «هاء» التأنيث ، إلّا إذا كان علما زائدا على ثلاثه أحرف ، خاليا (٥) من تركيبى : الإضافة والإسناد ، كـ «جعفر» من أعلام المذكّر ، و «زينب» من أعلام المؤنث.

فلا يرخّم نحو «إنسان» لفقد العلميه ، ولا نحو «زيد» ، لانتفاء الزيادة

ص: ١٤٢

١- انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٧٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١١٣ ، شرح دحلان : ١٣٧ ، أسرار العربيه : ٢٣٦ ، وراجع الأشباه والنظائر : ١ / ١٣٣ - ١٣٥ .

٢- فى الأصل : وفر. انظر الألفيه : ١٣٢ .

٣- فى الأصل : المذكّر .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٥- فى الأصل : خال .

على الثلاثه ، ولا تأثير لحركه وسطه ، ك- «حكّم» (١) ، ولا نحو «عبد الله» (٢) ، لأنه مضاف (٣) ، ولا نحو «برق نحره» ، لأنّ فيه إسناداً (٤).

ثمّ قال رحمه الله :

ومع الآخر احذف الّذى تلا

إن زيد ليّنا ساكنًا مكّملاً

أربعه فصاعداً والخلف في

واو وياء بهما فتح قفى

إذا حذف الآخر للترخيم ، وكان ما قبله صحيحاً - أقزّ ، فلم يحذف (٥) ، وإن كان معتلاً ، وهو المراد بقوله : «لينا» حذف مع الآخر ، سواء كان واوا ، ك- «منصور» ، أو ياء ، ك- «مسلمين» ، أو ألفاً ، ك- «مروان» ، وإثما يحذف (٦) بشرطين :

أحدهما : أن يكون ساكنًا.

الثانى : أن يكون مكّملاً أربعه (٧) أحرف فصاعداً - كما مثل - ، ومن وروده :

ص : ١٤٣

١- هذا مذهب البصريين ، وإليه ذهب الكسائى من الكوفيين. وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركاً ، وذلك نحو قولك فى «عنق» : «يا عن» ، وفى «كتف» ، «يا كت». ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق الكوفيين على ذلك ، وفى شرح ابن عصفور وغيره أن ذلك مذهب الفراء. وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز فى الأسماء على الإطلاق. انظر الإنصاف (مسألة : ٤٩) : ١ / ٣٥٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٤٣ ، الهمع : ٣ / ٨١ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١١٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٥ ، التسهيل : ١٨٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٥٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧٥ .

٢- فى الأصل : ولا نحو عبد الله. مكرر.

٣- وأجازة الكوفيون بحذف آخر المضاف إليه ، كقوله : خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا وهو عند البصريين نادر. انظر الإنصاف (مسألة : ٤٨) : ١ / ٣٤٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٤٥ ، الهمع : ٣ / ٧٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧٥ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٩ .

٤- فى الأصل : إسناد.

٥- وذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذى بعده ، وذلك نحو قولك فى «قمطر» : «يا قم» ، وفى «سبطر» : «يا سب» ، وما أشبه ذلك ونسب للفراء. انظر الإنصاف (مسألة : ٥٠) : ١ / ٣٦١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٥٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٤٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٧٧ .

٦- فى الأصل تحذف.

٧- فى الأصل : لأربعه.

فلو كان حرف اللين المذى يليه الآخر متحرّكا ، نحو «هبيخ ، وقنور» (٣) إذا سمّيت بهما - / ويتصوّر ذلك في الألف المنقلبه عن متحرّك ، ك- «مختار ، ومنقاد» علمين - لم يحذف حرف اللين في ذلك كلّ ، وكذا لو كان حرف اللين ثالثا ك- «ثمود ، وسعيد ، وعماد» - لم يحذف .

وفي اشتراط كون ما قبل الواو والياء مجانسا لها - بأن يكون مكسورا (٤) قبل الياء ، ومضموما قبل الواو - خلاف :

فسيبويه والأكثرون يشترطون ذلك ، فلا يجوزون حذف حرف العله في نحو «فرعون ، وغرنيق» (٥) ، لأنّ ما قبل الواو والياء فيهما مفتوح (٦) .

والفراء لا يشترط ذلك ، فيجيز حذفه (٧) .

ص : ١٤٤

١- في الأصل : أ. بدل «إن». انظر المراجع المتقدمه .

٢- من الكامل للفرزدق من أبيات له في ديوانه (٤٨٢) يخاطب بها مروان بن الحكم وعجزه : ترجو الحباء وربّها لم ييأس ويروى : مروان إن مطيتي معكوسه الحباء : العطاء . وأسند «ترجو» إلى المطيه مجازا ، وأراد به نفسه . قوله : «وربها لم ييأس» أى : وصاحب المطيه غير آيس من حبايك . والشاهد في قوله : «يا مرو» حيث رخم «مروان» ، فحذف منه الألف والنون ، لأنه بعد حذف النون بقى ما قبله حرف عله - وهو الألف - فحذف لسكونه ولكونه مكملا أربعة أحرف . انظر شرح الأشموني : ١٧٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٨٦ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٢٩٢ / ٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٣٧ ، جمل الزجاجي : ١٧٢ ، الحلل : ٢٣٩ ، أمالي ابن الشجري : ١٨٧ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٢٢ ، شواهد ابن السيرافي : ١ / ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، شواهد ابن النحاس : ٢٣٥ ، التبصره والتذكرة : ٣٦٩ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٥٥ ، اللمع : ١٩٩ ، توجيه اللمع : ٢٧٧ ، أوضح المسالك : ٢٠٩ .

٣- في الأصل : ومستور . راجع التصريح : ١٨٧ / ٢ . و «الهبيخ» الغلام الممتلى ، والقنور : الصعب اليبوس من كل شىء . انظر التصريح على التوضيح : ١٨٧ / ٢ ، اللسان : ٤٦٠٢ / ٦ (هبيخ) ٣٧٦٣ / ٥ (قنور) .

٤- في الأصل : مكسور .

٥- الغرنيق : طير من طيور الماء طويل العنق . انظر اللسان (غرنق) ، التصريح : ١٨٧ / ٢ .

٦- انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٣٥٦ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٨٧ / ٢ ، الهمع : ٨٥ / ٣ ، البهجه المرضيه : ١٣٨ ، شرح المرادى : ٤٨ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٧٨ / ٣ .

٧- والجرمى أيضا ، وذكر أن ما ذهب إليه مذهب الأكثرين . انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٣٥٦ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ١٨٧ / ٢ ، شرح المرادى : ٤٨ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٧٨ / ٣ ، الهمع : ٨٥ / ٣ ، البهجه المرضيه : ١٣٨ .

وإلى هذه المسألة أشار بقوله :

والخلف في

واو وياء بهما فتح قفى

لأنه لا يتصوّر قبلهما حركة غير مجانسه ، إلا الفتحه ، فلا يتصوّر ضمّه قبل الياء ، ولا كسره (١) قبل الواو.

ولا خلاف في الواو والياء من نحو «مصطفون ومصطفين» وإن كان قبلهما فتح ، لأنّ الحركة المجانسه فيهما مقدّره ، وإنّما عدل إلى الفتح للبس (٢) باسم الفاعل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والعجز احذف من مرّكّب وقل

ترخيم جمله وذا عمرو نقل

هذا القسم الثّاني من قسمي التّرخيم ، وهو ما تحذف منه الكلمه الأخيره ، وهو المرّكّب تركيب مزج ، فإنّك تحذف عجزه ، فتقول في «معدى كرب ، وسيبويه» مرخمين : «يا معدى ، ويا سيب» (٣).

وقلّ ترخيم الجملة المنقوله إلى العلميه لحدف عجزها ، وهذا نقله عمرو أبو بشر إمام / النّحو الملقّب ب- «سيبويه» في باب النّسب في كتابه لا في باب التّرخيم (٤).

ص: ١٤٥

١- في الأصل : ولا كثره.

٢- في الأصل : اللبس.

٣- وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الثاني من المركب ، بل إن حذف الحرف أو الحرفين فقلت : «يا بعلب ويا حضرم» لم أر به بأسا ، والمنقول أن العرب لم ترخم - أي : المركب - ، وإنما أجازته النحويون. ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به. ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه» ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف مه إلا الهاء ، فتقول : «يا سيبويه» ، ونسب إليه أنه قال : ثم تقلب الياء ألفاء فيقال : «يا سيبوا». انظر شرح المرادى : ٤ / ٥٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧٨ - ١٧٩ ، الهمع : ٣ / ٨٢ - ٨٣.

٤- انظر الكتاب : (٢ / ٨٨) ونص في باب الترخيم على المنع فقال (١ / ٣٤٢) : «واعلم أن الحكاياه لا ترخم لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو «تأبط شرا وبرق نحره» وما أشبه ذلك». انتهى. قال ابن مالك : وأكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا ك- «تأبط شرا» وهو جائز ، لأن سيبويه حكى ذلك في بعض أبواب النسب فقال : «تقول في النسب إلى «يا تأبط شرا» : تأبطى ، لأن من العرب من يقول : «يا تأبط» ، ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فعلم

بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل. انتهى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٥٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٨٤ - ١٨٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٧٩ ، شرح دحلان : ١٣٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٠ ، شرح المرادى : ٤ / ٥٠.

ثم قال :

وإن نويت بعد حذف ما حذف

فالباقى استعمل بما فيه ألف

واجعله إن لم ينو محذوف كما

لو كان بالآخر وضعا تَمَّما

إذا رَحِمَ المنادى ، فلك فيما بقى منه (١) وجهان :

أحدهما : أن ينوى المحذوف ، فيترك الباقى على ما كان عليه قبل الحذف من حركة أو سكون ، فتقول : «يا جعف ، ويا منص ، ويا حار ، ويا هرق» (٢) بفتح الأوّل ، وضَمّ الثّانى ، (وكسر) (٣) الثّالث ، وإسكان الرّابع .

والثّانى : أن لا ينوى المحذوف ، بل تجعل ما بقى بمنزله الاسم المستقلّ الذى تمّ وضعه بالحرف الأخير منه ، فتبنيه على الضّمّ مطلقا ، وتجعل الضّمّه فى «يا منص» حادثه للبناء .

والأوّل أكثر فى (٤) الاستعمال .

ثم قال رحمه الله تعالى :

فقل على الأوّل فى ثمود يا

ثمود يا ثمودى على الثّانى بيا

إنما قلت على الوجه الأوّل «يا ثمود» ، لأنّ المحذوف كالمفروض به ، فليست الواو آخر (٥) .

وأما على الثّانى ، فتقلب الواو ياء ، والضّمّه التى قبلها كسره ، لأنّه ليس فى كلامهم اسم معرب آخره واو لازمه ، قبلها ضمّه ، وقد يوجد ذلك فى الفعل ، كـ «يغزو» ، وفى المبنى ، كـ «هو» ، وفيما واوه غير لازمه ، كـ «أبوه» ، ومع سكون ما قبل الواو ، كـ «عدو» ، فلذلك قلبت الواو ياء ، كما قلبت فى جمع «دلو» مع أنّ قيامه (٦) «أدلو» على وزن «أفعل» ، واللّام واو .

ولذلك تقول على الأوّل : «يا علاو» (٧) ترخيم «علاوه» ، لأنّ / الواو ليست آخر فى التقدير .

وتقول على الثّانى : «يا علاء» (٨) ، بإبدال الواو همزه ، لوقوعها آخر بعد ألف ، كـ «كساء» .

- ١- فى الأصل : فىه.
- ٢- فى الأصل : وىا هو. راجع التصريح : ١٨٨ / ٢.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٤- فى الأصل : من.
- ٥- فى الأصل : جزا.
- ٦- فى الأصل : يقاسه.
- ٧- فى الأصل : علا. راجع شرح الأشمونى : ١٨٢ / ٣.
- ٨- فى الأصل : علاه. راجع شرح الأشمونى : ١٨٢ / ٣.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والترزم الأوّل فى كمسلمه

وجوّز الوجهين فى كمسلمه

ما رُخِمَ بحذف تاء التّأنيث ، فلك فى آخره من مراعاة المحذوف وعدم مراعاته وجهان كغيره ، فتقول فى «مسلمه» على الأوّل : «يا مسلم» - بالفتح - ، وعلى الثّانى : «يا مسلم» - بالضمّ ، وكذلك تقول : «يا فاطم» ، ويا فاطم» ، إلّا أن يعرض (1) بسبب عدم مراعاة المحذوف لبس ، كما فى نحو «مسلمه ، وقائمه» ، ونحوهما من صفات المؤنث ، ك- «حارثه ، وحفصه» ، ونحوهما من أعلامه ، فإنّه يجب إبقاء أواخرها كلّها على الفتح ، لما يعرض من الضّم من التباسها بصفه المذكّر ، أو غيره (2)(3).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولاضطرار رُخِموا دون ندا

ما للندا يصلح نحو أحمدا

يرُخِم غير المنادى فى ضروره الشّعْر ، لكن بشرط صلاحيته للنداء ، نحو «أحمد» وغيره من الأعلام ، فلو لم يصلح لمباشره حرف النداء له ، ك- «الغلام» - لم يرُخِم.

ومن شرطه أيضا أن يصلح للترخيم فى النداء ، فلا يرُخِم مضاف ، ولا ثلاثى ، إلّا أن يكون مختتما (4) بالياء ، ثم لك أن تجعله بعد ترخيمه كالمستقلّ ، فتعرب ما بقى بما يقتضيه العامل ، وهو الأكثر (5) ، كقوله :

ص: ١٤٧

١- فى الأصل : يعوض.

٢- فى الأصل : أو عدمه.

٣- وذلك كأن يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النّظير ، كما لو رُخِم «طيلسان» بكسر اللام ، فإنه لو قدر تماما لزم وجود «فيعل» بكسر العين فى الصحيح ، وهو بناء مفقود إلا ما ندر من «صيقل» اسم امرأه ، و «بيئس» فى قراءه. ومن ذلك «حبلوى وحمراوى» فإنهما لو رُخِما على هذا الوجه لقليل فيهما «يا حبلوى ويا حمرا» فيلزم من ذلك ثبوت ما لا نظير له ، وهو كون ألف «فعلى» وهمزه «فعلاء» مبدلتين من واو ، وهما لا- يكونان إلا- للتأنيث. وهذا سبب مختلف فيه ، وممن ذهب إلى اعتباره الأَخفش والمازنى والمبرد ، ونقل عنهم فى ترخيم «حبلوى» ، ونقل عن الأَخفش فى «طيلسان» ونقله ابن إصبع عن كثير من النحويين. وذهب السيرافى وغيره إلى عدم اعتباره فأجاز الترخيم فى ذلك. انظر شرح المرادى : ٤ / ٥٥ - ٥٦ ، المقتضب : ٤ / ٤ - ٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٦٥ ، الهمع : ٣ / ٩٠ ، شرح دحلان : ١٣٩.

٤- فى الأصل : مختما.

٥- وهذا الوجه فى الضروره مجمع على جوازه. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٧١ ، شرح المرادى : ٤ / ٥٦ ، التسهيل :
١٨٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٤ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٨٦.

٢١٢- مررت بعقب وهو قد ذلّ للعداء***... (١)

ولك أن تنوى المحذوف / فتركه على حاله (٢) ، كما هو الأرجح في النداء ، كقوله :

٢١٣-...***وأضحت (٣) منك شاسعه أماما(٤)

أصله : أمامه.

ص: ١٤٨

١- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فعدّوا لقائي له خير ناصر عقب : ترخيم عقبه ، وفيه الشاهد ، حيث بقى الاسم بعد ترخيمه كالمستقل ، وأعرب بما يقتضيه العامل ، وهو الأكثر. انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٥٦٠ ، السراج المنير شرح الجامع الصغير لأبي الفداء الزبيدي : ص ٥٤٤ (مخطوط).

٢- وإلى جواز ذلك ذهب سيويه وجمهور البصريين ، ومنعه المبرد. انظر الكتاب : ١ / ٣٤٢ ، التسهيل : ١٩٠ - ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٧١ ، شرح المرادى : ٤ / ٥٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٨٤ ، شرح الرضى : ١ / ١٤٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٢٥ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٣ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٨٦ .

٣- فى الأصل : أوضحت. انظر المصادر المتقدمة.

٤- مطلع قصيده من الوافر لجريز بن عطيه الخطفى فى ديوانه (٥٠٢) ، يمدح فيها هشاما ، وصدرة : ألا أضحت حبالكم رماما ويروى : أصبح حبل وصلكم رماما وما عهد كعهدك يا أماما حبالكم : جمع حبل ، يريد به العهد. رماما : جمع رمة ، وهى القطعه الباليه من الحبل. شاسعه : بعيده. والمعنى : يقول للمخاطبين : ما كان بينى وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع ، ثم رجع إلى نفسه يخاطبها فقال : وأضحت منك أمامه بعيده ، فليس فى الاجتماع بها مطمع. والشاهد فى قوله : «أماما» حيث جاء على لغه من لم ينو المحذوف ، - وهى غير منادى - فبقيت حركة الحرف الأخير منه بعد ترخيمه - وهو الفتح - على ما كانت عليه قبل الترخيم ، وهو الأرجح فى النداء. وقد ذهب إلى ذلك سيويه وجمهور البصريين ، ومنعه المبرد وروى البيت بروايه : وما عهد كعهدك يا أماما على غير الضروره. قال ابن مالك : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٥١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٨٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٢٨٢ ، ٣٠٢ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٣٤٣ ، الخزانة : ٢ / ٣٦٣ ، نوادر أبى زيد : ٢٠٧ ، جمع الزجاجى : ١٧٤ ، الحلل : ٢٤٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ١٢٦ ، ٢ / ٧٩ ، ٩١ ، الإنصاف : ٣٥٣ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٧٣ ، شرح ابن النحاس : ٢٣٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٥٨ ، الضرائر : ١٣٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٢٤ ، ٥٧١ ، كاشف الخصاصه : ٢٧٥ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٥٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٩٦ ، أسرار العربيه : ٢٤٠.

الباب التاسع والأربعون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الاختصاص (١)

الاختصاص كنداء دون يا

كأيتها الفتى ياثر ارجونيا

الباعث على الاختصاص إما فخر ، نحو : «بى أيها الشجاع فدافع».

وإما تواضع ، نحو «إنى أنا العبد الفقير إلى عفو ربى».

وإما تأكيد ، كقوله صلى الله عليه و (آله و) سلم : «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» (٢).

ص : ١٤٩

١- الاختصاص فى الأصل مصدر اختصاصته بكذا أى : خصصته به. وفى الاصطلاح : تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معروف. قاله الأزهري. وقال المرادى : هو ما جىء به على صورته لغيره توسعا ، كما يرد الأمر بصيغته الخبر ، والخبر بصيغته الأمر. وقال الأشمونى : هو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور ، وهو خبر كنداء. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٥ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ٥٥ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٨٦ ، معجم المصطلحات النحويه : ٧٤ ، معجم مصطلحات النحو : ١٢٢ ، معجم النحو : ٣.

٢- لم أجد الحديث بهذه الروايه فيما اطلعت عليه من كتب الحديث ، وما وجدته فيها بلفظ : «لا نورث ما تركنا صدقه». انظر صحيح البخارى : ٨ / ١٨٥ ، صحيح مسلم رقم : ١٧٥٩ ، سنن أبى داود رقم : ٢٩٦٣ ، ٢٩٦٨ ، سنن الترمذى رقم : ١٦١٠ ، مسند أحمد : ١ / ٤ ، ٦ / ٣٠ ، ٣٠٢ ، جمع الجوامع للسيوطى : ١ / ١١٦٨. وفى فتح البارى (١٢ / ٨) قال ابن حجر : «وأما ما اشتهر فى كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ : «نحن معاشر الأنبياء» فقد أنكره جماعة من الأئمه ، وهو كذلك بالنسبه لخصوص لفظ «نحن» ، لكن أخرجه النسائى من طريق ابن عيينه عن أبى الزناد بلفظ «إنا معاشر الأنبياء لا نورث». انتهى. وهو بروايه المؤلف فى شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٧٤ ، شرح المكودى : ٢ / ٥٦ ، الهمع : ٣ / ٣١ ، الجامع الصغير لابن هشام : ١٠٤ ، كاشف الخصاصه : ٢٧٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٧ ، شرح دحلان : ١٣٩ ، ١٤٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٥ ، مغنى اللبيب : ٥٠٧ ، ٧١٤ ، ٨٩٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٧ ، وروى : «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» فى التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩١ ، اللسان (ورث).

ولا يقع إلّا بعد ضمير المتكلم : إمّا متّصلاً ، وإمّا منفصلاً - كما ترى - .

ويعامل الاسم فى الاختصاص بما يعامل به فى النداء .

وأكثر ما يكون الاختصاص بـ «أى» ، أو تأنيثها ، فيبينان على الضّم ، لشبههما بالنادى ، مردوفان بـ «هاء» مقحمة للتّنبية ، متبعان بصفه لازمه واجبه الرفع ، متّصله بـ «أل» الجنسيّه ، نحو «أنا أيّها الرّجل أولى بالجميل» ، و «اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة» (١)(٢) .

ويفارق النداء فى أنّه لا يستعمل معه حرف النداء ، ولا يقع فى ابتداء الكلام ، وإنّما يقع فى أثناءه ، وبعد تمامه - كما مثل - ، وينتصب مع الأفراد ، وتدخل عليه الألف واللّام قياساً ، ولا يأتى علماً .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد يرى ذا دون أىّ تلو أل

كمثل نحن العرب أسخى من بذل

قد يرى الاختصاص دون «أى» ، فيكون اسماً ، مفرداً ، تالياً لـ «أل» ، كمثلاً : «نحن العرب أسخى من بذل» ، وقد يأتى مضافاً إلى متلبس بـ «أل» ، كمثلاً : «نحن / معاشر الأنبياء لا نورث» (٣) ، ويجب نصبه فى المثاليين بفعل محذوف لا يظهر ، تقديره : أخصّ ، وليس نصبه بحرف النداء مقدّراً ، لامتناع تقدير الحرف مع «أل» فى مثل : «نحن العرب» .

ص : ١٥٠

١- هذا من قول العرب . انظر الكتاب : ١ / ٤٨٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٧٤ ، كاشف الخصاصه : ٢٧٦ ، الهمع : ٣ / ٢٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٢ ، المسائل المنشوره : ١٩٦ ، مغنى اللبيب : ٨٩١ .

٢- و «أيها» و «أيّتها» فى موضع نصب بـ «أخص» مضمراً عند الجمهور . وذهب الأخفش إلى أنه منادى . قال : «ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : «كل الناس أفاقه منك يا عمر» . انتهى . وذهب السيرافى إلى أن «أيها» فى الاختصاص معربه وأنها تحتل وجهين : أحدهما : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا هو أيها الرجل ، أى : المخصوص به . والثانى : أن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور . انظر شرح المرادى : ٣ / ٦٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٠ - ١٩١ ، الهمع : ٣ / ٢٩ - ٣٠ .

٣- الحديث تقديم تخريجه فى ص ١٤٩ / ٢ .

الباب الخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

التحذير والإغراء

إيّاك والشّرّ ونحوه نصب

محدّر بما استتاره وجب

الفرق بين التحذير والإغراء - أنّ التحذير : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه (١) ، والإغراء : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليرتكبه (٢).

وإذا ذكر المحذّر بلفظ «إيّا» وجب استتار الناصب له وللمحدّر منه (٣) ، سواء كان المحذّر (٤) معطوفا (عليه) (٥) بالواو ، نحو «إيّاك والشّرّ» ، أو غير (٦)

ص: ١٥١

١- وقال السيوطي : هو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه ب- «إيّا» أو ما جرى مجراه. انتهى. وهو في اللغة : تخوف شيء من شيء وتبعيده منه. انظر الهمع : ٣ / ٢٤ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٧٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٧ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٣٦٥ ، شرح الرضى : ١ / ١٨٠ ، معجم المصطلحات النحوية : ٦١ ، معجم النحو : ٩٦.

٢- وقال ابن مالك : «ومعنى الإغراء : إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد العكوف عليه في مواصلة ذوى القربى والمحافظة على عهود المعاهدين ونحو ذلك». انتهى. وهو في الأصل مصدر أغريت ، يقال : أغريت الكلب بالصيد إذا أرشته عليه وحرصته وسلطته. انظر شرح المرادى : ٤ / ٧٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٣٧٩ ، الهمع : ٣ / ٢٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٥ ، معجم المصطلحات النحوية : ١٦٥ ، معجم مصطلحات النحو : ٢٢٤ ، شرح الألفية للشاطبي (رسالة دكتوراه) : ٢ / ٦٤٠ ، اللسان (غرا).

٣- فى الأصل : المحذّر منه. والواو. ساقط. قال الشاطبي فى شرحه (٢ / ٦٤٠ - رساله دكتوراه) : «فإنك إن أتيت ب- «إيّا» معطوفا عليها أو غير معطوف عليها فالفعل لازم الإضمار ، وهو الناصب لهما». انتهى.

٤- فى الأصل : المحذّر منه.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ١٩٢.

٦- فى الأصل : وغير.

معطوف ، نحو «إياك الأسد ، وإياك (١) من الأسد» أو مكرّرا ، نحو :

٢١٤- إياك إياك المرء ...***... (٢)

فإنّ تقدير العامل (لا) (٣) يختلف فى ذلك ، فتقدير الأوّل : احذر تلاقى نفسك والشرّ (٤) ، ثمّ حذف المضاف الأوّل - وهو «تلاقى» - ، وأقيم الثّانى مقامه ، ثمّ حذف الثّانى ، وأقيم الثالث - وهو الضّمير - مقامه ، فانتصب (٥) ، فعطف عليه بالنّصب ، ثمّ حذف الفعل ، فانفصل الضّمير (٦).

وكذلك تقدير الثّانى (٧) والثالث (٨) ، إلّا أنّه كرّر فيه (٩) الضّمير تأكيدا (١٠).

ص: ١٥٢

١- فى الأصل : الواو. ساقط.

٢- من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشى ، قاله لابنه القاسم ، وتمامه : إياك إياك المرء فإنّه إلى الشرّ دعاء وللشرّ جالب وقد تقدم الكلام عليه فى صفحه ٧٢ / ٢. والشاهد فى قوله : «إياك إياك» حيث ذكر المحذر بلفظ «إيا» مكررا ، وهو المحذر منه منصوبان بفعل واجب الحذف ، والتقدير : جنب نفسك المرء. وعند سيبويه أن نصب المرء بإضمار فعل لأنّه لم يعطف على «إياك» ، والتقدير : اتق المرء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب «إياك». وقال المازنى : لما كرر «إياك» مرتين ، كان أحدهما عوضا من الواو. وابن أبى إسحاق ينصب المرء على أن أصله : إياك من المرء ، فحذف حرف الجر لما كان المرء بمعنى : أن تمارى.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : والأسد. راجع الأشمونى : ٣ / ١٨٨.

٥- فى الأصل : فانفصل. راجع التصريح : ٢ / ١٩٣٠.

٦- وقيل : يجب تقدير الناصب بعد «إياك» والأصل : «إياك احذر» ، لأنه لو قدر قبله لاتصل به ، فقيل : احذر ك ، فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها. واختلف فى إعراب ما بعد الواو على أقوال : فقيل : هو معطوف على «إياك» والتقدير : احذر نفسك أن تدنو من الشر ، والشر أن يدنو منك ، وهذا مذهب كثير منهم السيرافى واختاره ابن عصفور. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف ، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل. واختار ابن مالك فى شرح التسهيل قولاً ثالثاً : وهو أن يكون معطوفا عطف مفرد على تقدير : اتق تلاقى نفسك والشر ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ ، الهمع : ٣ / ٢٥ - ٢٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٦٦ - ٦٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٨٨ - ١٩٠ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٥٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٨١.

٧- الثّانى : هو كون المحذر غير معطوف عليه بالواو ، نحو «إياك الأسد» و «إياك من الأسد». وقد اختلف فى تحقيق العامل المحذوف : فقيل : عامله فعل متعد لاثنين ، والتقدير : جنب نفسك الأسد ، و جنب نفسك من الأسد أو أحذر ك الأسد ، وأحذر ك من الأسد ، وإليه ذهب أبو البقاء ، وتبعه ابن الناظم. وقال الجمهور : عامله فعل متعد لواحد ، والأصل فى «إياك من

الأسد»: باعد نفسك من الأسد ، ثم حذف «باعد» وفاعله المستتر فيه ، فصار : نفسك من الأسد ، وحذف المضاف ، وهو «نفس» ، فانفصل الضمير ، وانتصب ، فصار «إياك من الأسد» ، ف- «إياك» منصوب «باعد» محذوفا ، و «من الأسد» متعلق بذلك المحذوف. وعلى هذا القول يمتنع نحو «إياك الأسد» لما يلزم عليه من حذف «من» ونصب المجرور ، وهو غير مطرد إلا مع «أن» بتشديد النون ، و «أن» بسكونها ، و «كى». انظر في ذلك المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٥٧٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٨٩ ، شرح الرضى : ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٣٠٥.

٨- وهو كون المحذر مكررا نحو «إياك إياك المرء».

٩- أى : فى الثالث.

١٠- فى الأصل : تأكيد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ودون عطف ذالآيا انصب وما

سواه ستر فعله لن يلزما

إلّا مع العطف أو التكرار

كالضّيغم الضّيغم يا ذا السّارى

قد تقرّر أنه مع العطف يكون العامل فيهما مضمرا ، فبدون العطف / يكون العامل فى «إيّا» واجب الاستتار أيضا.

وما سوى التحذير ب- «إيّا» إن كان مفردا ، غير معطوف - لم يجب ستر العامل فيه ، سواء ذكرت المحذّر ، نحو «رأسك» ، أو المحذّر منه (١) ، نحو «الأسد» فيجوز ظهور العامل فيهما ، ومنه :

٢١٥- خلّ الطّريق لمن بينى المنار به ***... (٢)

وإن كان مكرّرا ، نحو «الضّيغم الضّيغم» يريد : الأسد الأسد ، أو معطوفا

ص: ١٥٣

١- فى الأصل : والمحذّر منه.

٢- من البسيط لجرير الخطفى من قصيده له فى ديوانه (٢٨٤) يخاطب بها عمرو بن لجأ التميمى ، وعجزه : وابرز ببرزه حيث اضطرّك القدر والمعنى : تنح عن طريق الفضل والشرف والفخر وخله لمن هو أحق منك به ممن يعمره وبينى مناره ، وابرز ببرزه إلى حيث اضطرّك القدر من اللؤم والضعه وبرزه : إحدى جدات عمرو بن لجأ فعيّره بها. والشاهد فى قوله : «خلّ الطريق» حيث أظهر فيه الفعل الناصب - وهو «خل» - مع ذكر المحذّر منه وهو الطريق. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٥ ، التبصره والتذكرة : ٢٦٣ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٠٧ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٢٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٤٢ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣٠ ، اللسان (برز) ، أوضح المسالك : ٢١٣.

عليه نحو «رأسك والسييف» أو عطف أحد المحذّر منهما على الآخر ، ك- (ناقة الله وسقياها) (١) [الشمس : ١٣] ، فاستتار الفعل النَّاصِب في ذلك كلّه واجب ، كما يجب مع «إيّا» (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشدّ إيّاي وإيّاه أشدّ

وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

«إيّا» المستعمله في التحذير (هي) (٣) المرده بالكاف التي للخطاب نحو «إيّاك ، وإيّاكم ، وإيّاكم ، وإيّاكن».

وشدّ استعماله مردوفا بما يدلّ على التّكلم ، كقول عمر رضى الله عنه : «وإيّاي ونعم ابن عفان» (٤).

ص : ١٥٤

١- والتقدير : احذروا ناقة الله وسقياها. انظر شرح دحلان : ١٤٠.

٢- وأجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجزولي : يقبح فيه الإظهار ولا يمتنع. انظر شرح المرادى : ٤ / ٦٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٩١ ، الهمع : ٣ / ٢٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- روى البيهقي في سننه (٦ / ١٤٦ - ١٤٧) أن عمر رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيّا على الحمى فقال له : «يا هني اضمم جناحك عن المسلمين واتق دعوه المظلوم فإنّ دعوه المظلوم مجابه ، وادخل الصريمه والغنيمه ، وإيّاي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف ، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع ... الخ». وروى بلفظ : «إيّاي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان» في صحيح البخارى : ٤ / ٨٧ ، فتح البارى : ٦ / ١٧٥ ، جمع الجوامع للسيوطى (مسند عمر) : ١ / ١١٤٧ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٥٨. ومثله قول عمر رضى الله عنه أيضا : «لتذك لكم الأسل والزّماح والسّهام وإيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب». فقيل الكلام جملتان ، ثم قال الزجاج أصله : «إيّاي وحذف الأرنب وإيّاكم وحذف الأرنب» ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى ، وقال الجمهور أصله : «إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب ، وابعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب» ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب - وحذف من الثانى المحذّر - وهو باعدوا أنفسكم. وقيل : الكلام جملة واحده ، ثم اختلف. فقيل : حذفت أربعة أشياء ، وأصله : «إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عنى» ، فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد ، فإن الواو عطفت شيئين على شيئين. وقال السيرافى : حذف شيئين فقط وأصله : «ابعدونى وحذف الأرنب». قال الأزهرى : «ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من الضعف». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٤ ، الكتاب : ١ / ١٣٨ ، شرح الأشموني : ١٩١ - ١٩٢ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٣٠٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٨٩.

وأشدّ منه اتّصاله بما يدلّ على الغائب ، وأشدّ منه اتّصاله (١) باسم ظاهر ، وقد اجتمعا في قول بعضهم : «إذا بلغ الرّجل السّتين ، فإياه وإيا الشّوابّ» (٢).

(ولا) (٣) ينقاس شيء من ذلك إلّا مع الخطاب (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وكمحذّر بلا إيا اجعلا

مغرى به في كلّ ما قد فصّلا

أى : حكم المغرى به حكم المحذّر منه ، إذا لم يكن معه «إيا» ، فيلزم ستر العامل فيه مع العطف ، نحو «السّلاح والخيل» ، ومع التّكرار ، نحو :

٢١٦- أخاك / أخاك إنّ من لا أخاله ***... (٥).

ص: ١٥٥

١- في الأصل : انفصّاله.

٢- الشّواب جمع شابه ، وهى المرأه الصّغيره ، ويروى : «السّوات» جمع «سوأه». والمعنى : إذا بلغ الرّجل ستين سنه فلا- يتولع بشابه ، أو لا يفعل سوأه. قال الأزهرى : والكلام جمله واحده ، والتقدير : فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشّواب ، فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول ، وأنيب عنه الثّانى ، ثم الثّانى وأنيب عنه الثّالث ، فانتصب وانفصل ، وأبدل «أنفس» ب- «إيا» لأنها تلاقىها فى المعنى. انظر الكتاب : ١ / ١٤١ ، التصريح على التّوضيح : ٢ / ١٩٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٧٨ ، شرح ابن يعيش : ٣ / ١٠٠ ، اللسان (إيا) ، شرح الأشموني : ٣ / ١٩٢ ، الإنصاف : ٦٩٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٥٦ ، سر الصّناعه : ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، الهمع : ١ / ٢١٢ ، ٣ / ٢٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٧١.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- قال الأشموني : «ظاهر كلام التّسهيل أنه يجوز القياس على «إياى وإيانا» ، فإنه قال : «ينصب محذّر «إياى وإيانا» معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف ما هنا». انتهى. انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٩٢ ، التّسهيل : ١٩٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٧٢.

٥- من الطويل لمسكين الدارمى (ربيعه بن عامر) من مقطوعه له فى ديوانه (٢٩) ، وعجزه : كساع إلى الهيجا بغير سلاح ونسب لإبراهيم بن هرمه فى ملحقات ديوانه (٢٦٣). ويروى : «البيدا» بدل «الهيجا». والهيجا : الحرب ، تمد وتقصّر ، وهى هنا مقصوره. والشاهد فى قوله : «أخاك» حيث نصب المغرى به وهو مكرر بفعل مضمر تقديره : الزم أخاك ، وهذا الإضمار لازم ، وكذلك التقدير فى «أخاك» الثّانى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٨٠ ، التصريح على التّوضيح : ٢ / ١٩٥ ، المكوذى مع ابن حمدون : ٢ / ٥٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٠٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٩٢ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٢٩ ، الخصائص : ٢ / ٤٨٠

، الخزانة : ٦٥ / ٣ ، شذور الذهب : ٢٢٢ ، شواهد الفيومي : ٧٢ ، الهمع (رقم) : ٦٥٢ ، ١٥٦٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٤٦ ، ٢ / ١٥٨ ،
، شواهد ابن السيرافي : ١ / ١٢٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٠٩ ، شرح المرادي : ٤ / ٧٣ ، شرح دحلان : ١٤١ ، شرح ابن عصفور : ١ /
٢٦٢ ، ٢ / ٣٦٦ ، الإفصاح : ١٤٦ ، أوضح المسالك : ٢١٣ ، فتح رب البريه : ٢ / ٧٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٦١٦ .

وتقدير العامل : الزم.

ولا يلزم ستر العامل دونهما (١) ، نحو «الصّلاه جامعته» ، فإنّ تقديره : احضروا ، ولو ظهر جاز ، و «جامعه» منصوب على الحال من «الصّلاه» ، ولو رفعا على الابتداء والخبر جاز (٢).

ص: ١٥٦

١- أى : دون عطف أو تكرار.

٢- قال المرادى : «قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير ، كقوله : لجديرون بالوفاء إذا قال أخو النّجده السلاح السيّاح وأجاز الفراء الرفع فى (ناقّة الله وسّيّاها) على إضمار «هذه» انتهى. انظر شرح المرادى : ٧٣ / ٤ ، معانى الفراء : ٣ / ٢٦٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٨١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١٩٣.

أسماء الأفعال والأصوات

الباب الحادى والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

أسماء الأفعال والأصوات

ما ناب عن فعل كشتان وصه

هو اسم فعل وكذا أوّه ومه

هذا المبوب عليه داخل فى قسم الأسماء عند البصريين (١) ، لدخول التثوين عليهما من غير ضروره ، وأفعال عند الكوفيين (٢) ، للزومها الإسناد.

وقيل : ما سبق استعماله فى ظرفيه ، أو مصدرية باق على اسميته (٣) ، كـ «دونك زيدا ، وفرطك (٤) زيدا» (٥) ، وما عداه فعل كـ «نزال» (٦).

وقيل : بل قسم مستقل يسمى : خالفه (٧).

واسم الفعل : هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا (٨).

ص: ١٥٧

١- انظر الكتاب : ١٥٨ / ٢ ، المقتضب : ٢٠٢ / ٣ ، شرح اللحمه لابن هشام : ١٠٩ / ٢ ، شرح المرادى : ٧٥ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٣ ، الهمع : ١٢١ / ٥ ، شرح المكودى : ٥٩ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ٨٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٩٥ / ٢ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٦٥٨ / ٢ .

٢- انظر التصريح على التوضيح : ١٩٥ / ٢ ، شرح المرادى : ٧٥ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٩٥ / ٣ ، الهمع : ١٢١ / ٥ ، حاشيه الخضرى : ٨٩ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ٥٩ / ٢ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٦٥٨ / ٢ ، شرح اللحمه لابن هشام : ٢ / ١٠٩ .

٣- فى الأصل : اسميه .

٤- فى الأصل : طرفك .

٥- فـ «دونك» بمعنى : خذ ، و «فرطك» بمعنى : تقدم . انظر الهمع : ١٢٤ / ٥ ، شرح الرضى : ٦٦ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ١٩٨ / ٢ .

٦- انظر شرح الأشموني : ١٩٥ / ٣ - ١٩٦ .

٧- قال بهذا ابن صابر . ومعنى خالفه : خليفه الفعل ونائبه فى الدلاله على معناه . انظر الأشموني مع الصبان : ١٩٦ / ٣ ، الهمع : ٥ / ٥

١٢١ ، حاشيه ابن حمدون : ٩٥ / ٢ ، شرح اللّمحه لابن هشام : ١٠٩ / ٢ .

٨- وقال ابن مالك : «أسماء الأفعال ألفاظ تقوم مقامها غير متصرفه بتصرفها ولا تصرف الأسماء». انتهى. انظر التسهيل : ٢١٠ ، التصريح على التوضيح : ١٩٦ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ٨٩ / ٢ ، شرح الرضى : ٦٥ / ٢ ، الهمع : ١١٩ / ٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٥٦ ، الفوائد الضيائية : ١١١ / ٢ ، معجم النحو : ٢٠ .

والمراد بالاستعمال : جريانه كالفعل فى عدم التّأثر بالعوامل ، وبذلك خرجت (١) المصادر والصّيفات العامله ، فإنّها تتأثر بالعوامل.

وينقسم إلى :

- نائب عن الماضى ك- «شتان» بمعنى : افترق (٢) ، ولذلك لا يسند إلّا إلى متعدّد ، إمّا بعطف ، نحو «شتان زيد وعمرو» ، أو بضمّ ، ك- «شتان القوم» (٣).

ومنه : «شتان ما بين زيد وعمرو» ، لأنّ «ما» موصوله بمعنى : الأمكنه (٤).

وقيل : «ما» ، و «بين» زائدتان (٥).

- وإلى نائب عن الأمر ، ك- «صه» بمعنى : اسكت ، و «مه» بمعنى : اكفف ، ولا يسند إلى ظاهر.

ص : ١٥٨

١- فى الأصل : جر.

٢- كذا أطلقه الجمهور ، وقيده الزمخشري بكون الافتراق فى المعانى والأحوال ، كالعلم والجهل والصحة والسقم ، فلا يستعمل فى غير ذلك ، فلا يقال : شتان الخصمان عن مجلس. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٦ ، المفصل : ١٦١ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٨ ، حاشيه الصبان : ٣ / ١٩٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٠.

٣- وفسر بعضهم «شتان» ب- «بعد» ، وعلى هذا يكتفى بالواحد. انظر المساعد لابن عقيل : ٢ / ٦٥١ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٤.

٤- قال الفارسى : فأما قولك : «شتان ما بينهما» فالقياس لا يمنعه إذا جعلت «ما» بمنزله الذى ، وجعلت «بين» صله ، لأن «ما» لإبهامها قد تقع على الكثرة ، ألا- ترى قوله : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ) ، ثم قال : «ويقولون» فعلمت أن المراد به جمع. انتهى. وقال الرضى : إنما جاز : «شتان ما بينهما» على أن «شتان» بمعنى «بعد» ، لأنه لا يستلزم فاعلين فصاعدا ، و «ما» كناية عن البون أو المسافه ، أى : بعد ما بينهما من المسافه. وأنكر الأصمعى هذا التركيب ، وفى البسيط : أجازة الأصمعى ومنعه الأثرون. انظر المسائل العسكريه للفارسى : ١١٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٤ ، المساعد لابن عقيل : ٢ / ٦٥١ ، الخزانة : ٦ / ٢٧٦ - ٢٧٨ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٠ ، شرح الشذور : ٤٠٤.

٥- وذلك كقوله : فشتان ما بين اليزيديين فى الندى ف- «اليزيديين» فاعل مرفوع تقديرا ، و «ما بين» زائدتان. وأجاز الرضى أن يكون «ما» زائده ، وشتان بمعنى : بعد ، وفاعله : «بين». انظر حاشيه الصبان : ٣ / ١٩٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٠ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٤ ، الخزانة : ٦ / ٢٧٨.

- وإلى نائب عن المضارع ، ك- «أوه» بمعنى : أتوجع ، و «أف» بمعنى : أتضجر ، و «كخ» بمعنى : أتكره (١) ، ولم يستعمل إلا بمعنى مضارع المتكلم ، ولذلك لا يظهر بعده الفاعل.

ثم قال / :

وما بمعنى افعال كأمين كثر

وغيره كوى وهيهات نزر

أكثر ما استعمل أسماء الأفعال نائبه عن فعل الأمر ، ك- «أمين» بمعنى : استجب ، وقد تحذف المده منه ، وقد تشدد الميم مع حذفها (٢).

ص : ١٥٩

١- فى الأصل : أكره. قال السيوطى : و «إخ وكخ» بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنه ومكسوره بمعنى : أتكره. انتهى. انظر الهمع : ١٢٣ / ٥ ، التسهيل : ٢١٢ ، شرح الفريد : ٤٢٨ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٦٥٢.

٢- أى : مع حذف المده. والمذكور فى «أمين» أربع لغات : إحداها : «أمين» بالمد على وزن فاعيل ، وهى لغة الحجازيين ، قال ابن هشام : «وهذه أكثر اللغات استعمالاً ، لكن فيها بعد عن القياس». انتهى وذلك نحو قوله : ويرحم الله عبداً قال آمينا وقيل على هذه اللغة : إنه أعجمى معرب ، لأنه ليس فى كلام العرب «فاعيل» ، وقيله : أصله «أمين» بالقصر ، فأشبع فتحه الهمزة ، فتولدت الألف ، قال ابن إياز : وهذا أولى. الثانية : «أمين» بالقصر على وزن «فعليل» وهى لغة فى بنى عامر ، قال الشاعر : تباعد منى فطحل وابن أمه أمين فزاد الله ما بيننا بعدا قال ابن هشام : «وهذه اللغة أفصح فى القياس ، وأقل فى الاستعمال ، حتى إن بعضهم أنكروها ، قال صاحب الإكمال : حكى ثعلب القصر وأنكره غيره ، وقال إن جاء مقصوراً فى الشعر. انتهى ، وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول ، فقال : أنكر ثعلب القصر إلا فى الشعر ، وصححه غيره ، وقال صاحب التحرير فى شرح مسلم : وقد قال جماعة إن القصر لم يجرى عن العرب ، وإن البيت إنما هو : فأمين زاد الله ما بيننا بعدا انتهى كلام ابن هشام. الثالثة : «أمين» بالمد والتشديد ، قال ابن هشام : «روى ذلك عن الحسن ، والحسين بن الفضل ، وعن جعفر الصادق ، وأنه قال : تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدا ، نقل ذلك عنهم الواحدى فى البسيط ، وقال صاحب الإكمال : حكى الداودى تشديد الميم مع المد ، وقال : وهى لغة شاذة ، ولم يعرفها غيره. انتهى ، قلت : أنكر ثعلب والجوهري والجمهور أن يكون ذلك لغة وقالوا : لا- نعرف «أمين» إلا- جمعاً بمعنى : قاصدين ، كقوله تعالى : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ). انتهى كلام ابن هشام. الرابعة : «أمين» بالمد مع إماله الألف للكسره بعدها ، قال ابن هشام «ورويت عن حمزه والكسائي». انتهى. انظر فى ذلك شرح المرادى : ٧٨ / ٤ ، شرح الشذور : ١١٦ - ١١٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٩٧ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ١١١ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٣٤ - ٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٦ ، اللسان (أمن) ، التسهيل : ٢١١ ، شرح الرضى : ٢ / ٦٧ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢ / ٦٤٩ ، المصباح المنير : ١ / ٢٤ (أمن) ، المعجم الكامل فى لهجات الفصحى : ٣٤.

ومثله فى الدلالة على الأمر: «هيت» بمعنى: أسرع، و«نزال» وبابه، وقد تقدّم فى باب الأسماء اللّازمه للنداء: أنه ينقاس من كلّ فعل، ثلاثى، تامّ، متصرّف (١).

ويقلّ استعمالها نائبه عن المضارع (٢) كـ «أوه» بمعنى أتوجّع، و«وى» بمعنى: أعجب (٣)، كقوله تعالى: (وَيَكَاَنُ اللّٰهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ) [القصص: ٨٢]، ويقال فيها: «وا» (٤)، نحو:

٢١٧ - *وا بأبى أنت وفوك الأشنب* (٥)

أو نائبه عن الماضى كـ «هيهات» بمعنى (٦): بعد، وهى مفتوحة التّياء عند الحجازيين، وبنو تميم: يكسرونها، وعقيل: تضمّمها (٧)، وبها قرئ شاذًا:

ص: ١٦٠

١- انظر ص ١٣٢ / ٢ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل: المضاف. راجع الأشمونى: ٣ / ١٩٧.

٣- ما بين القوسين فى الأصل: كـ «وى» بمعنى: أتوجّع. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٦، ١٩٧، شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١٣٨٥، شرح المرادى: ٤ / ٧٨، شرح الأشمونى: ٣ / ١٩٨، الهمع: ٥ / ١٢٣، الجنى الدانى: ٣٥٢.

٤- ويقال فيها «واها» أيضا، كقوله: واها لسلمى ثمّ واها واها انظر معنى اللبيب: ٤٨٣، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٧، الهمع: ٥ / ١٢٣.

٥- من الرجز، لراجز من رجاز تيم، يصف امرأه، وبعده: كأتما ذرّ عليه الزّرنب ويروى: وا بأبى ثغرك ذاك الأشنب. الفو: الفم. الأشنب: افعل من الشنب، وهو حده فى الأسنان، وقيل: برد الأسنان وعدوبه مذاقها. ذر: نثر. الزرنب: ضرب من النبت طيب الرائحة. والشاهد فى قوله: «وا بأبى» حيث جاءت فيه «وا» نائبه عن الفعل المضارع، وهى بمعنى: أعجب، وذلك قليل. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١٣٨٦، شرح الأشمونى: ٣ / ١٩٨، الشواهد الكبرى: ٤ / ٣١٠، التصريح على التوضيح: ٢ / ١٩٧، معنى اللبيب (رقم): ٦٨٤، الهمع (رقم): ١٥٠٩، الدرر اللوامع: ٢ / ١٣٩، اللسان (زرنب)، شواهد المغنى: ٢ / ٧٨٦، أبيات المغنى: ٦ / ١٤٣، شرح المرادى: ٤ / ٧٩، الجنى الدانى: ٣٥٢، جواهر الأدب: ٣٥٩.

٦- فى الأصل: يعنى.

٧- وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء. انظر شرح المرادى: ٤ / ٨١، شرح الأشمونى: ٣ / ١٩٩، شرح ابن يعيش: ٤ / ٦٥ - ٦٦.

(هَيْهَاتَ) (١) هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ (٢) [المؤمنون : ٣٦] ، وفيها لغات غير ذلك (٣).

ثم قال :

والفعل من أسمائه عليكا

وهكذا دونك مع إليكا

كذا رويد بله ناصبين

ويعملان الخفض مصدرين

اسم الفعل ينقسم إلى موضوع له بالأصالة - كالأمثله السابقه - ، وإلى منقول إليه بعد الاستعمال في غيره ، ثم التثقل :

إمّا من جازّ ومجرور ، ك- «عليك زيدا» بمعنى : الزم ، قال الله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ) [المائدة : ١٠٥] ، و «إليك عن زيد»
بمعنى : تنخ (٤).

وإمّا من ظرف ، ك- «دونك» بمعنى : خذ ، ومثله : «مكانك» بمعنى : اثبت ، و «وراءك» بمعنى : تأخر ، و «أمامك» بمعنى :
تقدم.

وإمّا من مصدر استعمل فعله ، ك- «رويد» / بمعنى : أمهل ، فإنه تصغير «إرواد» مصدر «أروده» بمعنى : أمهله ، ثم صغر تصغر
ترخيم ، فقيل : «رويدا» ، ثم نقل عن المصدرية ، فاستعمل اسم فعل ، فنصبوا به ما بعده من غير تنوين.

وإمّا من مصدر لم يستعمل فعله ، ك- «بله زيدا» ، بمعنى : دع ، فإن «بله» في الأصل : مصدر فعل مهمل مرادف ل- «دع».

ص : ١٦١

١- في الأصل : هياها.

٢- قال ابن يعيش : «والضم مع التنوين قراءه ابن حيوه ، ولا- أعلمها قرئت بالضم من غير تنوين ، وقيل : قرأ بها قعنب». انتهى.
وبالضم مع التنوين قراءه خارجه بن مصعب والأ-حمر أيضا. ويقرأ بالفتح بلا تنوين على أنه مفرد وبالتنوين على إرادته التكثير ،
وبالكسر بلا- تنوين ، وبتنوين على أنه جمع تأنيث ، ويقرأ «هياها» بالهاء وقفا ووصلا ، ويقرأ «أياها» بإبدال الهمزة من الهاء
الأولى. انظر شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٦ ، القراءات الشاذة : ٩٧ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٤٩ ، إعراب النحاس : ٣ / ١١٣.

٣- حكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة : هيهات وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ، وهيهاه ، وأيهاه ، وكل واحده من هذه الستة
مضمومه الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحده منها منونه وغير منونه ، فتلك ست وثلاثون وجها. وحكى غيره فيها «هياهاك»
، وأياهاك» ، والكاف للخطاب ، و «أيهاء ، وأيهاء ، وهيهاء». فهذه إحدى وأربعون لغة. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٦ -
١٩٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٨١ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٩٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٣ ، التسهيل : ٢١١ ، الهمع : ٥ / ١٢٢ - ١٢٣ ،

شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٧.

٤- وهو لازم عند البصريين ، وزعم ابن السكيت والكوفيون أنها تتعدى ، فتقول : «إليك زيدا» أى : أمسك زيدا. انظر شرح المرادى : ٤ / ٨٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١٩٨.

وإن أريد بهما المصدر خفضاً ما بعدهما ، بإضافتهما إليه ، فقيل : «رويد زيد ، وبله عمرو» ، كما يضاف المصدر إلى مفعوله.

وينفرد «رويد» بأنه يعمل النَّصب (١) في (حال) (٢) مصدرِيَّته أيضا ، فيفترق بينه وبين اسم الفعل - التَّنوين.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

وما لما تنوب (٣) عنه من عمل

لها وأخر ما لذي فيه العمل

أى : تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال التي (٤) نابت عنها.

فما ناب منها عن لازم ، ك- «صه ، ونزال ، وهيهات» اقتصر على رفع فاعل ، وحكمه في وجوب استتار الفاعل وظهوره حكم ما ناب عنه - كما سبق (٥) -.

وما ناب منها عن متعدّد ، ك- «دونك ، وعليك» نصب.

وإن استعمل بمعنى أفعال متعدّده ، اختلفت أحواله ك- «حيّهل الثريد» بمعنى : ائت ، و «حيّهل على الخير» ، بمعنى : أقبل ، ولم يسمع بعد «آمين» مفعول ، مع كونه بمعنى : استجب.

ويفارق اسم الفعل مسماه في أنه لا يجوز تقديم معموله عليه ، بخلاف الأصل ، فلا يقال : «زيدا بله» كما يقال : «زيدا اترك» (٦).

ثمَّ قال رحمه الله تعالى / :

واحكم بتنكير الذي ينون

منها وتعريف سواه بين

تنقسم أسماء الأفعال بالنسبة إلى لزوم التَّنوين ، ولزوم التَّجَرّد منه ، وجوازهما ثلاثة أقسام :

فالأوّل : ك- «واها ، وويها» بمعنى : أتعجب ، فهما في الأسماء بمنزله : «أحد ، وديار» ، وغيرهما ممّا يلزم التَّنكير.

ص : ١٦٢

١- في الأصل : للنصب.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- في الأصل : ينوب. انظر الألفية : ١٣٦.

٤- فى الأصل : الذى.

٥- انظر ص ٣١٤ / ١ من هذا الكتاب.

٦- وأجاز الكسائى فىه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتأخير ، ونقله فى الإنصاف عن الكوفيين . انظر شرح ابن الناظم : ٦١٤ ، شرح المرادى : ٨٧ / ٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٩٤ ، الإنصاف (مسأله : ٢٧) : ١ / ٢٢٨ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧ ، الهمع : ٥ / ١٢٠ .

والثاني : ك- «شتان» ، و «نزال» وبابه ، فهي بمنزله ما لزم التعريف ، كالمضمرات.

والثالث : ك- «صه ، ومه» ، فإنك إذا نونتهما كانتا (١) بمنزله النكره في دلالتها : إما على معين ، وإما على الجنس ، (فهما) (٢) بمنزله «رجل ، وثوب» ونحوهما مما يقبل (٣) التعريف والتشكير (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما به خوطب ما لا يعقل

من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل

الأصوات نوعان :

أحدهما : ما وضع لخطاب ما لا يعقل ، وهو شبيه باسم الفعل ، فلا يدخل في ذلك (٥) مخاطبتهم الدور والمنازل وغيرها ، نحو :

٢١٨- ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي ***... (٦)

لعدم شبهه باسم الفعل ، بخلاف قولهم في زجر البغل : «عدس» ، وفي

ص : ١٦٣

١- في الأصل : نونتها كانت.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- في الأصل : يقل.

٤- وإذا لم تنونهما كانتا معرفتين ، فيحتملان وجهين. هذا هو المشهور في أسماء الأفعال. وقيل : أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم نون ، ثم اختلف في تعريفها : من أي قبيل هو؟. فقيل : من قبيل تعريف الأشخاص ، بمعنى أن كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال. وقيل : هي أعلام أجناس. انظر الهمع : ١٢١ / ٥ - ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٠٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٨٨.

٥- في الأصل : ذلك في. تقديم وتأخير.

٦- من الطويل لامرئ القيس الكندي من معلقته المشهورة في القصائد السبع (٧٧) ، وعجزه : بصبح وما الإصباح منك بأمثل ويروى «فيك» بدل «منك». وانجلي : انكشف. والمعنى : أنا مغموم ، فالليل والنهار على سواء. والشاهد في قوله : «ألا أيها الليل» حيث خاطب فيه ما لا يعقل ، وهو الليل ، ولا يدخل ذلك في اسم الصوت وإن كان خطابا لما لا يعقل لعدم شبهه باسم الفعل ، حيث أنه غير مكتف به ولهذا احتاج إلى قوله «انجلي». انظر شرح الأشموني : ٣ / ٢١١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣١٧ ، القصائد العشر : ٦٧ ، توجيه اللمع : ٦١ ، سر الصناعة : ٢ / ٥١٣ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٧٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٢ ، معاهد التنصيص : ١ / ٨٩.

حَثَّ الإِبِلَ (على) (١) الشَّرْبَ : «جئ جئ» (٢) وفي دعاء الضَّانِّ : «حاحا» (٣) غير مهموز.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

كذا الذي أجدى حكاية كقب

والزم بنا النوعين فهو قد وجب

هذا هو النوع الثاني من الأصوات ، وهو ما وضع لحكاية صوت : إمَّا صوت حيوان ، وإمَّا صوت جسم ملاقٍ لآخر.

فمن الأوَّل قولهم في / حكاية صوت الغراب : «غاق» وفي حكاية صوت طيران الذَّباب : «خاز باز» ، وفي حكاية صوت الضَّحك : «طيخ» (٤).

ومن الثاني قولهم في حكاية صوت الضَّرْب : طاق ، وفي حكاية صوت وقع الحجر : طق ، وفي حكاية صوت وقع السَّيف : قب.

وكل من نوعي أسماء الأفعال والأصوات لازم البناء ، وعَلَّه بناء أسماء الأفعال شبهها بالحرف في النِّيابة عن الفعل ، مع عدم التَّأثر بالعوامل ، وعَلَّه (٥) بناء أسماء الأصوات شبهها بالحرف المهمل في وقوعها غير عامله ولا معموله.

ص : ١٦٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- في الأصل : جأجأ. راجع التصريح : ٢ / ٢٠١.

٣- في الأصل : جاجا. راجع التصريح : ٢ / ٢٠١.

٤- في الأصل : طخ. راجع الأشموني : ٣ / ٢١٠.

٥- في الأصل : الواو. ساقط.

الباب الثاني والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

نونا التوكيد

للفعل توكيد بنونين هما

كنونى اذهبن واقصدنهما

هل كل منهما أصل بنفسه ، أو الثقيله هي الأصل ، ثم اختصرت منها الخفيفه ، أو العكس ، ثم ثقلت لقصد زياده التوكيد؟ فيه أقوال (١). وقوله :

للفعل ...

البيت يعنى : إذا قصد تأكيد معنى الفعل - ألحق فى آخره نون ثقيله أو خفيفه ، ك- «اقصدنهما» ، وقد اجتمع التأكيد بهما فى قوله تعالى : (لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ) [يوسف : ٣٢] ، ويفترقان فى اللفظ والمعنى والاستعمال. أمّا الأول فظاهر.

وأمّا فى المعنى فلأنّ التأكيد بالثقله أبلغ من الخفيفه.

وأمّا الثالث ، فلأنّ الخفيفه ترسم بالألف ، ويوقف عليها بالألف ، كالتنوين ، إلما أنها تفارقه فى ثبوتها مع التركيب ، ك- «اقصدنهما» (٢).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

يؤكدان افعل ويفعل آتيا

ذا طلب أو شرطا أمّا تاليا

ص: ١٦٥

١- فذهب إلى الأول البصريون ، لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفه ألفا فى نحو (وَلْيَكُونًا) وحذفها فى نحو «لا تهين الفقير» ، وكلاهما ممتنع فى الثقيله ، قاله سيويه. وإلى الثانى ذهب الكوفيون ، وإلى الثالث بعض النحويين ، وذكر الخليل أنهما توكيد فإذا جئت بالخفيفه فأنت مؤكد ، وإذا جئت بالثقله فأنت أشد توكيدا. انظر الكتاب : ٢ / ١٤٩ ، ١٥٤ - ١٥٥ ، التصريح

على التوضيح : ٢ / ٢٠٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٢ ، الجنى الدانى : ١٤١ ، مغنى اللبيب : ٤٤٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٩٠ ، الهمع : ٤ / ٣٩٧ ، جواهر الأدب : ٣٧٢ ، حاشيه الدسوقى : ٢ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٣ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٣٨ .

٢- فى الأصل : اقصديهما. انظر الألفيه : ١٣٧ .

أو مثبتا في قسم مستقبلا

وقل بعد ما ولم وبعد لا

وغير إمّا من طوالب الجزا

وآخر المؤكّد افتح كابرزا

التأكيد بالنون يختصّ بفعلى الأمر والمضارع ، ولا يدخل (١) على الماضى.

أمّا الأمر ، فيؤكّدانه بلا قيد.

وأمّا المضارع ، فينقسم تأكّيده بهما إلى : مطرد ، وإلى قليل.

فالمطرد منه ثلاثة مواضع :

الأوّل : أن يدلّ على طلب : إمّا أمرا ، نحو «ليقومنّ زيد» ، وإمّا نهيا ، نحو (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) [إبراهيم : ٤٢] ، وإمّا دعاء ، نحو «لتسقنا الغيث يا إلهنا» ، ويلتحق بالطلب ما أشبهه من التّحضيض ، والتّمنى ، والاستفهام ، نحو :

٢١٩- هلا تمنن بوعد غير مخلفه***... (٢)

وقوله :

٢٢٠- فليتك يوم الملتقى تريئنى***... (٣)

ص: ١٦٦

١- فى الأصل : تدخل.

٢- من البسيط ولم أعر على قائله ، وعجزه : كما عهدتك فى أيام ذى سلم تمنن : بكسر النون الأولى وسكون الثانية ، وأصله «تمنين» خطاب للمؤنث ، دخلت عليه «هلا» فصار «تمنى» ، ثم دخلت عليه نون التوكيد الخفيفه فالتقى ساكنان - النون والياء - فحذفت الياء ، فصار «تمنن». ذى سلم : موضع بالحجاز ، وقيل : واد به. والشاهد فى قوله : «هلا تمنن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الخفيفه بعد حرف التّحضيض «هلا». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢١٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٢٢ ، الهمع (رقم) : ١٣٦٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩٦ ، شرح ابن الناظم : ٦١٨ ، البهجه المرضيه : ١٤٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٨٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠٢ ، المطالع السعيده : ٤٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٣ ، أوضح المسالك : ٢١٨.

٣- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : لكى تعلمى أتى امرؤ بك هائم ويروى : «أى» بدل «أنى». والهائم : المتحير فى

العشق الغريق فيه. والشاهد في قوله: «ترينى» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيله بعد التمنى. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١٤٠٢، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٠٤، الشواهد الكبرى: ٤ / ٣٢٣، شرح الأشمونى: ٣ / ٢١٣، الدرر اللوامع: ٢ / ٩٦، الهمع (رقم): ١٣٦٨، شرح ابن الناظم: ٦١٨، البهجه المرضيه: ١٤٢، كاشف الخصاصه: ٢٨٦، المطالع السعيده: ٤٧٤، أوضح المسالك: ٢١٨، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٠٣.

٢٢١-...***أفبعد كنده تمدحنّ قبيلًا (١)(٢)

الثّاني : أن يقع بعد «إن» الشرطيّة المؤكّده ب- «ما» ، نحو (فَأَمَّا تَرِينٌ مِّنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) [مريم : ٢٦].

الثالث : أن يقع (٣) في جواب القسم ، وهو مثبت مستقبل ، نحو (وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْبَانًا مِّمَّكُمْ) [الأنبياء : ٥٧] ، ولا يؤكّد بها منفى ، نحو (تَاللّٰهِ تَفْتَوًا تَذُكُّرُ يُوسُفَ) [يوسف : ٨٥] ، أو (٤) (حال) (٥) ، نحو :

٢٢٢- يميننا لأبغض كلّ امرئ***يزخرف قولاً ولا يفعل (٦)

والتأكيد في القسم الثالث واجب ، فإن عرى عن التأكيد بالنون قدّر قبله حرف النفي ، فإذا قلت : «والله يقوم زيد» كان المعنى : نفي القيام عنه.

وأما الثّاني : فليس تأكّيده واجبا / إلّا أنّ تجرّده من التأكيد لا يكاد يوجد إلّا في الشعر ، نحو :

ص: ١٦٧

١- في الأصل : قتيلا. انظر المراجع الآتية.

٢- من الكامل لامرئ القيس الكندي ، من قصيده له في ديوانه (٣٥٨) ، وصدّره : قالت فطيمه حلّ شعرك مدحه ونسب في الكتاب للمقنع ، وقال البغدادي : «وهذا الشعر من أبيات سيويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل». كنده : اسم قبيله من اليمن من كهلان بن سبأ. والقبيل : الجماعه من قوم مختلفين ، والقبيله : بنو أب واحد ، وأراد بالقبيل هنا : القبيله ، لتقارب المعنى فيهما. والشاهد في قوله : «تمدحن» حيث أكد الفعل بنون التوكيد الثقيله بعد الاستفهام. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٤٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٤ ، الخزانة : ١١ / ٣٨٣ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٥١ ، الهمع (رقم) : ١٣٧٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩٦ ، شرح ابن الناظم : ٦١٩ ، أوضح المسالك : ٢١٨.

٣- في الأصل : تقع.

٤- في الأصل : و.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٠٣.

٦- من المتقارب ولم أعثر على قائله. وهو معنى مليح. يزخرف : يزين. أراد : أنه يزين أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل. ويمينا : نصب بفعل محذوف تقديره : أقسم يميننا. والشاهد في قوله : «لأبغض» فإنه جواب القسم ، وهو مضارع مثبت مقرون باللام ولم تدخله نون التوكيد لأنه وقع حالا. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٣٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٥ ، أوضح المسالك : ٢١٧ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٦٦ ، فتح رب البريه : ١ / ١٠٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٣.

٢٢٣- يا صاح إِمّا تجدني غير ذي جدّه***...(١).

وأما الأول : فالتأكيد فيه وتركه شائعان ، والقليل منه أربعة مواضع :

الأول : إذا وقع بعد «ما» ، والمراد بها «ما» الزائدة ، كقوله :

٢٢٤- قليلا (به) (٢) ما يحمدنك وارث ***...(٣)

الثاني : إذا وقع بعد «لم» كقوله :

٢٢٥- يحسبه الجاهل ما لم يعلما***شيخا على كرسية معمما(٤)

ص: ١٦٨

١- من البسيط ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فما التخلّي عن الخلان من شيمي جدّه : أي : استثناء. الخلان : جمع خليل ، الشيم : جمع شيمه ، وهي الخلق والطبيعه. والشاهد في قوله : «أما تجدني» حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد «أما» الشرطيه ، وهو قليل في النثر ، وقيل : يختص بالضرورة. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٣٩ ، أوضح المسالك : ٢١٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٢٠.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

٣- من الطويل ، لحاتم الطائي من قصيده له في ديوانه (١٠٨) ، وعجزه : إذا نال مّيا كنت تجمع مغنما والمعنى : يحمدك وارثك بعد استيلائه على مالك حمدا قليلا. والشاهد في قوله : «يحمدنك» حيث أكد الشاعر بالنون الثقيله بعد «ما» الزائدة ، وهو قليل. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٢٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٥ ، الهمع (رقم) : ١٣٨٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٢٢ ، شرح المرادي : ٤ / ٩٧ ، الضرائر : ٣٠ ، كاشفه الخصاصه : ٢٨٧ ، المطالع السعيده : ٤٧٥ ، شرح الهواري (١٦٠ / أ) ، أوضح المسالك : ٢١٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٥.

٤- من الرجز ، وقد اختلف في قائلهما. قال العيني : «أقول : قائله هو أبو حيان الفقعسي ، كذا قاله ابن هشام الحنبلي ، وقال ابن هشام اللخمي : قائله مساور العبسي ، ويقال : العجاج والد رؤبه ، وقال السيرافي : قائله الدبيري ، وقال الصاغانى : قائله عبد بنى عبس». وقبلهما : وحبوها وابلا وديما فأعدرت منها وطابا زّما وقمعا يكسى ثمالا قشعما حلبوها يعنى : إبلا. أعدرت : أبتقت. الوطاب : جمع وطب وهو زق اللبن. الزم : جمع زام ، وهو الممتلئ الشديد الامتلاء. الشمال : الرغوه. القشع : الكبير ، و «ما» مصدرية زمانيه والتقدير : مده عدم علمه. والمعنى : شبه الوطب وعليه القمع الذى ابيض من رغوه اللبن بشيخ جالس على كرسى لعلوه وانتصابه. والشاهد في قوله «ما لم يعلما» حيث أكد بنون التأكيد الخفيفه بعد «لم» الجازمه النافيه ، وهذا قليل. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠٦ ، تذكره النحاه : ٦٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢١٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٨٠ ، ٣٢٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٥ ، الخزانة : ١١ / ٤٠٩ ، ٤٥١ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٢٦٦ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٥٢ ، نوادر أبى زيد : ١٦٤ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٨٤ ، الإنصاف : ٦٥٣ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٤٢ ، المقرب : ٢ / ٧٤ ، الهمع

(رقم) : ١٣٧٦ ، الدرر اللوامع : ٩٧ / ٢ ، المكودي مع ابن حمدون : ٦٤ / ٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٢٢ ، شرح المرادى : ١٠٠ / ٤ ،
شرح دحلان : ١٤٣ ، الضرائر : ٢٩ ، ٤٨ ، ١١٢ ، سر الصناعة : ٦٧٩ / ٢ ، كاشف الخصاصه : ٢٨٨ ، الأصول : ٢٠٠ / ٢ ، فتح رب
البريه : ١٠٤ / ١ .

الثالث : إذا وقع بعد «لا» النافية ، كقوله :

وَأَتَّقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا [الأنفال : ٢٥].

الرابع : إذا وقع (١) شرطا لغير «إن» ، كقوله :

٢٢٦- من تثقفن منهم فليس بآيب ***... (٢)

وهو في الأول والثالث أكثر منه في الآخرين (٣).

ويجب بناء آخر الفعل المؤكد على الفتح ، ما لم يتصل به ضمير.

ص : ١٦٩

١- في الأصل : أن تقع.

٢- من الكامل ، لبنت مره بن عاهان أبي الحصين من مذحج ، قالته لما قتلت باهله أباهما وعجزه : أبدا وقتل بنى قتيبه شافى ويروى صدره : من يتقفنوا منيا فليس بوائل من يتقفن منيا فليس بآيب الوائل : الملتجئ. تثقفن : يقال : ثقفت الرجل في الحرب : أدركته ، وثقفته : ظفرت به. آيب : راجع. بنو قتيبه : بطن من باهله. والشاهد في قوله : «من تثقفن» حيث أكده الشاعر بالنون الخفيفة وهو فعل واقع شرطا لغير «إن» ، وهو قليل. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٠٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٣٠ ، شرح الأشموني : ٢ / ٣١٠ ، ٣ / ٢٢٠ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٥٢ ، المقتضب : ٣ / ١٤ ، المقرب : ٢ / ٧٤ ، الخزانة : ١١ / ٣٩٩ ، الهمع (رقم) : ١٣٨١ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٠٠ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٢٦٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٢٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٠٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٩٠ ، كاشف الخصاصه : ٢٨٨ ، المطالع السعيده : ٤٧٥ ، التحفه المكيه (رساله ماجستير) : ٢٨٨.

٣- في الأصل : الآخرين.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واشكله قبل مضمّر لين بما

جانس من تحرّك قد علما

هذه المسأله مستثناه من وجوب فتح آخر الفعل المؤكّد ، وهو ما إذا أسند الفعل إلى ضمير ذى لين ، وهو الألف والواو والياء ، فإنّك تجعل آخر الفعل حينئذ محرّكا حرکه تجانس الضّمير ، فتضمّه قبل الواو ، نحو (لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ) [آل عمران : ١٨٦] ، وتكسره قبل الياء ، نحو (فَإِمَّا) (١) تَرِينَ [مريم : ٢٦] ، وتفتحه قبل الألف ، نحو (وَلَا تَتَّبِعَانِ) [يونس : ٨٩].

ثم قال رحمه الله تعالى :

والمضمّر احذفه إلّا الألف

وإن يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله (منه) (٢) رافعا غير

اليا

والواو ياء كاسعين سعيًا /

واحذفه من رافع هاتين وفي

واو ويا شكل مجانس قفى

نحو اخشين يا هند بالكسر ويا

قوم اخشون واضمم وقس مسويا

أى : إذا كان آخر الفعل المؤكّد ضمير ذو لين - حذفته إن كان غير ألف ، فيشمل ذلك الواو ، نحو «هم يضربن» ، والياء ، نحو «أنت تضربن» ، أصلهما «يضربون (٣) ، وتضربين» حذف الواو والياء ، لالتقائهما (٤) ساكنين مع أوّل نونى التأكيد الساكنه للإدغام فيما بعدها ، وسواء كان آخر الفعل صحيحا - كما مثل - أو معتلا بالواو والياء ، نحو (لَتَبْلُوَنَّ) [آل عمران : ١٨٦] ، (فَإِمَّا تَرِينَ) [مريم : ٢٦].

وإن كان الضّمير ألفا - أقرّ على حاله إن كان الفعل صحيحا أو معتلا ، نحو «هما يضربان» ، و«يعدوان» ، و«يرميان» ، و«يخشيان».

وأما حكم آخر الفعل المعتلّ - فقد (٥) سبق أنّ المعتلّ بالواو والياء لا يحذف حرف العله منه.

وأما المعتلّ بالألف : فإن رفع غير الواو والياء من ألف ، أو ضمير مستتر - قلبت ألفه ياء ، نحو «أخشيّن يا زيد ، واسعينّ (٤) سعيًا ، وأخشيانّ ، وأتتما

ص: ١٧٠

١- في الأصل : ما.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٣٨.

٣- في الأصل : لا تضربون.

٤- في الأصل : للالتقاء بهما.

٥- في الأصل : فد.

٦- في الأصل : الواو. ساقط.

تسعيان» ، وإن رفع الواو والياء - حذفت (١) ألفه وحرك كل واحد من الواو والياء بما يجانسه ، فتحرك الياء بالكسر ، نحو «أخشين يا هند» (٢) ، والواو بالضم نحو «يا قوم أخشون» ، ويقاس على ذلك جميع الأفعال المعتلة بالألف.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

ولم تقع خفيفه بعد الألف

لكن شديده وكسرها ألف

أخذ في بيان الأحكام المختصه بالتون الخفيفه وهى أربعة :

أولها هذا : وهو عدم وقوعها بعد ألف ، وإنما تقع بعدها الثقيله ، ثم المانع من وقوع الخفيفه بعد الألف هو (٣) الفرار من التقاء الساكنين ، فلو كان بعدها ما تدغم فيه : ففى كونه مسوغا لوقوعها بعد الألف قولان (٤).

والحق ما ذهب إليه يونس ، من جواز وقوعها بعد الألف مطلقا (٥) ، ثم تكسر لالتقاء الساكنين (٦) ، - لا كما قال أبو علي : إنها تقر على سكنونها (٧) - ،

ص : ١٧١

١- فى الأصل : حذف. فإنه قال قبل : «قلت ألفه».

٢- وأجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها ، نحو «أخشين» ، فنقول : «أخشن يا هند» ، وحكى الفراء أنها لغه طيء. انظر شرح المرادى : ١١١ / ٤ ، شرح الأشموني : ٢٢٣ / ٣ ، الهمع : ٤٠٣ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٠٨ / ١ .

٣- فى الأصل : و .

٤- قال المرادى : «فإن قلت إذا كان بعدها ما تدغم فيه ، فهل يجوز لحاقها على مذهب البصريين ، لزوال المانع ، نحو «أضربان نعمان»؟ قلت : قال الشيخ أبو حيان : نص بعضهم على المنع ، ويمكن أن يقال : يجوز». انتهى. وقد صرح سيبويه بمنع ذلك. انظر شرح المرادى : ١١٢ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٠٨ / ٢ ، الكتاب : ١٥٦ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٢٤ / ٣ ، حاشية الخضرى : ٢ / ٩٥ .

٥- وهو مذهب الكوفيين. وذلك خلافا لسيبويه والبصريين حيث قالوا بالمنع. انظر الكتاب : ١٥٥ / ٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، شرح ابن يعيش : ٣٨ / ٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٢٨٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٧ ، الإنصاف : ٢ / ٦٥٠ ، الجنى الدانى : ١٤٣ ، شرح المرادى : ١١١ / ٤ ، البهجة المرضيه : ١٤٤ ، شرح الهوارى (١٦١ / أ) ، شرح ابن الناظم : ٦٢٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٠٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٣٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٢٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٠٨ ، المقتصد للجرجاني : ٢ / ١١٣٤ .

٦- انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤١٧ - ١٤١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٧ ، شرح المرادى : ١١١ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٢٤ ، شرح الهوارى (١٦١ / أ).

٧- قال الأزهرى : «ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة بأن يونس يبقى النون ساكنه ، ونظير ذلك قراءه نافع محياى بسكون الياء وصلا». انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٧ ، المقتصد للجرجاني : ٢ / ١٣٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٠٥ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ٢٢٤.

ومنه (١) قراءه بعضهم : فدمرانهم تدميرا (٢) [الفرقان : ٣٦].

ثم قال :

وألفا زد قبلها مؤكدا

فعلا إلى نون الإناث أسندا

هذا الحكم الثانی من أحكام الخفيفه ، وهو أنه لا- يؤكد بها الفعل المسند إلى نون الإناث لأنه إذا أكد بالتون التثنيه لزم أن يفصل بينها (٣) وبين نون الإناث بألف ، فيقال : «هما يضربنَّ» (٤) كراهيته لتوالي التونات ، والخفيفه لا تقع بعد الألف.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واحذف خفيفه لساكن ردف

وبعد غير فتحه إذا تقف

واردد إذا حذفته في الوقف ما

من أجلها في الوصل كان عدما (٥)

وأبدلنها بعد فتح ألفا

وقفا كما تقول في قفن قفا /

هذان الثالث والرابع من الأحكام المختصه بالخفيفه.

فالثالث : أنها تحذف لملاقاتها الساكن بعد ، كقوله :

٢٢٧- لا تهين الفقير علك أن ***تركع يوما والدهر قد رفعه (٦)

ص: ١٧٢

١- أى : مما ذهب إليه يونس.

٢- والقراءه المشهوره : (فدمرناهم.) و «فدمرانهم» بالنون الخفيفه مكسوره بعد الألف قراءه حكاها ابن جنى ، وفي القراءات الشاذه أنها قراءه على بن أبى طالب رضى الله عنه. انظر القراءات الشاذه : ١٠٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤١٨ ، الهمع : ٤ / ٤٠٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١١١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٢٤. وانظر المحتسب لابن جنى : ٢ / ١١٢.

٣- فى الأصل : بينهما.

٤- فى الأصل : يضربان. راجع الأشمونى : ٣ / ٢٢٤.

٥- فى الأصل : علما. انظر الألفيه : ١٤٠.

٦- من المنسرح ، للأضبط بن قريع السعدى ، من أبيات له فى أمالى القالى (١ / ١٠٨) ، وقبله : وصل حبال البعيد إن وصل ال
حبل ، وأقص القريب إن قطعه ويروى : «ولا تعاد» بدل «لا تهين» ، ويروى : «الكريم» بدل «الفقير». الهوان : الذل. علّ : لغه فى
«لعل» وهى هنا بمعنى : عسى. الركوع : الانحناء ، وأراد به الانحطاط من المرتبه والسقوط فى المنزله. والشاهد فيه حذف النون
الخفيفه من «تهين» لالتقاءها ساكنه مع لام قوله : «الفقير» الساكنه ، وأصله : تهين. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤١٩ ،
توجيه اللمع : ٤٦٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٢٥ ،

أصله : تهنين.

والزَّايِع : أنَّها تعامل بما يعامل التَّنوين ، فتقف بحذفها إن وقعت بعد غير فتحه من كسر أو ضمٍّ ، ولا يتصوَّر ذلك إلَّا في الفعل المسند إلى الواو والياء - كما سبق - وحينئذ فلا يبقى آخر الفعل على حاله معها ، لكن يجب أن يردَّ إليه ما كان قد حذف من أجلها للوصل ، فتقول في نحو «القوم يكرمن أضيافهم ، وأنت تكرمن بعلك» إذا وقفت (١) على الفعل : «يكرموا ، وتكرمي» بحذف التَّون لشبهها بالتَّنوين ، وردَّ الواو والياء ، لزوال ما حذف من أجله من ملاقاته الساكن بعدهما.

وإن كانت التَّون بعد فتحه ، نحو لنسفن [العلق : ١٥] ، وقفت عليها بإبدالها ألفا ، كما يفعل ذلك بالتَّنوين الواقع بعد فتحه ، فتقول على هذا في «قفن يا زيد» ، إذا وقفت : «قفا» ، ومنه قوله :

٢٢٨- ... ***ولا (٢) تعبد الشيطان والله فاعبدا(٣)

ص: ١٧٣

١- في الأصل : وقعت.

٢- في الأصل : الواو. ساقط. انظر المصادر الآتية.

٣- من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيده له قالها يمدح النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم حين أراد الإسلام وتوجه إليه ، فردته قريش ، ثم أدركه الموت قبل لقائه ، وصدره (كما يرويه النحويون) : وإياك والميتات لا تقربنَّها وعليه يكون البيت مركبا من بيتين كما في ديوان شعره (١٠٣) ، وهما : وإياك والميتات لا تأكلنَّها ولا تأخذن سهما حديدا لتفصدا وذا نصب المنسوب لا- تنسكته ولا- تعبد الشيطان والله فاعبدا قوله : «وإياك والميتات» : أى : اتق الميتات ، وهى جمع ميتة ، وهى التى ماتت حتف أنفها أو ذبحت بغير التسميه. قوله : «ولا تعبد الشيطان» أى : لا تطعه لأن معنى العباده الطاعه. والشاهد فيه إبدال النون الخفيفه ألفا للوقف فى «فاعبدا» إذ أصله «فاعبدن». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٤٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٢٦ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ١٤٩ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ٢٤٤ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٣٩ ، ٨٨ ، ١٠ / ٢٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٦٩ ، اللسان (ورى ، نصب ، نون) ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٧٧ ، ٧٩٣ ، أبيات المغنى : ٦ / ١٦٢ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩٥ ، شرح الملوكى لابن يعيش : ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٣٨٤ ، الممتع فى التصريف لابن عصفور : ١ / ٤٠٨ ، الإنصاف : ٢ / ٦٥٧ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٩٩ ، جواهر الأدب : ٥٤ ، ١١٧ ، اللمع : ٢٧٣ ، سر الصنائه : ٢ / ٦٧٨ ، التبصره والتذكره : ٤٣٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٣٧٧ ، الإفصاح : ١٨٩ ، فتح رب البريه : ١ / ١١٢ ، الهمع (رقم) : ١٣٦٦.

الباب الثالث والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

ما لا ينصرف (١)

الصّرف تنوين أتى ميّنا

معنى به يكون الاسم أمكنا

يعرض للاسم نقصان (٢) :

- نقص يوجب شبهه بالحرف ، فيوجب بناءه - كما سبق - ، ويسمى : غير متمكّن .

- ونقص يوجب شبهه بالفعل ، فيمنعه / الصّرف ، ويسمى : غير أمكّن .

فإذن الأسماء بالنسبة إلى التّمكّن والأمكّتيه وعدمها - ثلاثة أقسام :

ص: ١٧٤

١- فى الأصل : ما لا يتصرف. انظر الألفيه : ١٤٠. وقد اختلف فى اشتقاق المنصرف على أقوال : ف قيل : هو من الصرف ، وهو الخالص من اللبن ، والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف. وقيل : من الصريف ، وهو الصوت ، لأن الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر. وقيل : من الانصراف ، وهو الرجوع ، فكأن الاسم ضربان ، ضرب أقبل على شبه الفعل ، فمنع مما يمنع منه ، وضرب انصرف عنه. وقيل : من الانصراف إلى جهات الحركات. وقيل : من الصرف الذى هو القلب. وقال ابن مالك : سمي منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم التنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٢٨ ، الهمع : ١ / ٧٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٣٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٠٥ .

٢- فى الأصل : نقصا.

فالأوّل : ك- «زيد».

والثّاني : ك- «كيف».

والثّالث : ك- «أحمد» (١) ، وليس فيها عكسه (٢).

وقوله :

الصّرف ...

البيت أى : الصّيرف تنوين (٣) جىء به لبيان معنى أمكّيّه الاسم ، وسلامته من شبه الفعل والحرف ، ك- «زيد» من (٤) المعارف (و «فرس» من النكرات) (٥) ، إلّا أنّه (٦) يخلفه ما يشبهه ، ك- «مسلمات» (٧).

والمانع لدخول هذا التّنوين :

إمّا علّتان من علل عشر.

وإمّا علّه تقوم مقامهما بأن (٨) تكون - أى إحدى العلتين - راجعه إلى

ص: ١٧٥

١- فالأوّل متمكن أمكن ، والثاني غير متمكن ، والثالث متمكن غير أمكن. والاسم المتمكن هو المعرب لتمكنه فى باب الاسميه ، وغير المتمكن هو المبني لعدم تمكنه فى باب الاسميه ، والأمكن هو المنصرف ، وغير الأمكن هو الممنوع من الصرف. انظر التصريح على التوضيح : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤١ ، الأشمونى مع الصبان : ١ / ٥٠ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٣٧ - ٧٣٨ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩.

٢- أى : غير متمكن أمكن.

٣- مذهب المحققين أن الصرف هو التّنوين ، أى : تنوين التمكين وحده كما ذكره الناظم. وقيل : الصرف هو الجر والتّنوين معا. انظر شرح المرادى : ٤ / ١١٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٢٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٩٦.

٤- فى الأصل : فى. راجع التصريح : ٢ / ٢١٠.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر التصريح : ٢ / ٢١٠.

٦- فى الأصل : ان.

٧- قال الربعى وجار الله : إن التّنوين فى نحو «مسلمات» للصرف. وجزم ابن مالك فى شرح الكافيه بأن الصرف عباره عن التّنوينات الأربعه الخاصه بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتّنوين إلى تعريفه بالصرف. وقال المرادى : تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابله صرفا. انظر شرح الرضى : ١ / ١٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، شرح المرادى : ١ / ٢٥ ، ٤ / ١٢٠ ، التصريح على التوضيح : ١ /

٣٣، ٢/٢١٠، شرح الأشمونى : ١/٣٦، ٣/٢٢٨، الهمع : ٤/٤٠٦، شرح ابن عقيل : ١/١٩.
٨- فى الأصل : أن.

اللفظ ، والأخرى راجعه إلى المعنى ، لأنَّ الفعل فيه فرعيه من حيث اللفظ ، وهي (١) اشتقاقه من المصدر ، وفرعيه من حيث المعنى ، وهي (٢) اقتران دلالاته بالزمان .

والعله القائم مقام علتين شيان :

أحدهما : ألف التأنيث .

والثاني : صيغه منتهى الجموع .

وأما العلتان ، فلا بد أن تكون إحداهما : إما الوصف ، وإما العلميه ، لأنهما العلتان المعنويتان ، وما عداهما فعلل لفظيه (٣) .

فيمنع مع الوصف ثلاثه أشياء : العدل (٤) ، كـ «مثنى» ، ووزن الفعل ، كـ «أحمد» وزيادة الألف والنون ، كـ «سكران» .

ويمنع مع العلميه هذه الثلاثه (٥) ، (كـ «عمر» (٦) ، ويزيد ، ومروان» ، وأربعة أخرى ، وهي : العجمه ، كـ «إبراهيم» ، والتأنيث

، كـ «طلحه ، وزينب» ، والتّركيب ، كـ «معدى كرب» (٧) وألف الإلحاق ، كـ «أرطى» ، وسترى ذلك كله مفصّلا .

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

فألف التأنيث مطلقا منع

صرف الذى حواه كيفما وقع

أى : ألف التأنيث تستقلّ (٨) بالمنع مطلقا ، سواء كانت مقصوره أو ممدوده ، وسواء كان ما وقعت (٩) فيه علما ، كـ «سلمى»

، أو اسما ، كـ «حبلى» ، أو صفه كـ «حمراء» ، أو اسم جنس ، كـ «ذكري» مفردا (- كما مثل -) (١٠) أو جمعا ، كـ -

«جرحى» (١١) .

ثمّ قال :

ص : ١٧٦

١- فى الأصل : وهو .

٢- فى الأصل : وهو .

٣- انظر شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٠ .

٤- فى الأصل : العدر . راجع الأشموني : ٣ / ٢٣٠ .

٥- وهى العدل ووزن الفعل وزيادة الألف والنون .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . راجع الأشموني : ٣ / ٢٣٠ .

٧- فى الأصل : كر. راجع الأشمونى : ٣ / ٢٣٠.

٨- فى الأصل : يستقل.

٩- فى الأصل : وقعا.

١٠- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

١١- وسواء كان نكره ك- «ذكرى» أم معرفه ك- «سلمى». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٠ ، الهمع : ١ / ٧٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٠.

وزائدا فعلان في وصف سلم

من أن يرى بتاء تأنيث ختم

بدأ بذكر العلل المانعه مع الوصف ، وهي ثلاثه أشياء ، هذا أولها ، وهو : زياده الألف والتون مع الوصف ، وهو مختص بوزن «فعالن» ، بشرط سلامته من قبول تاء التأنيث عند الإطلاق على المؤنث.

إِذَا لَأَنَّ مُؤَنَّثَهُ عَلَى «فَعْلَى» ، كـ - «سَكَرَانَ» .

وإِذَا لَأَنَّ لَا مُؤَنَّثَ لَهُ ، لَفَقَدَ (١) الْمَعْنَى فِيهِ ، كـ - «لِحْيَانَ» (٢) ، أَوْ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِلَفْظِ آخَرَ ، كـ - «أَلْيَانَ» لِعَظِيمِ الْإِلْيَتَيْنِ (٣) ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : مُؤَنَّثَهُ فِي الْأَدْمِيِّينَ (٤) «عِجْزَاءَ» (٥) .

أَمَّا (مَا) (٦) خَتَمَ مُؤَنَّثَهُ بِالتَّاءِ عِنْدَ قَصْدِ التَّأْنِيثِ ، نَحْوِ «سَيْفَانَ» لِلطَّوِيلِ (٧) ، فَلَا يَمْتَنِعُ صَرْفَهُ .

وَبَنُو أَسَدٍ يَصْرَفُونَ بَابَ «فَعْلَانَ» مِنَ الصِّفَاتِ ، لِأَنَّ «فَعْلَانَهُ» (٨) مَطْرَدٌ فِيهِ عِنْدَهُمْ (٩) .

ص: ١٧٧

١- في الأصل : كفقده .

٢- لكبير اللحية . وهذا مختلف في منع صرفه : قال المرادى : «والصحيح منع صرفه لأنه وإن لم يكن له «فعلى» وجودا ، فله «فعلى» تقديرا ، لأننا لو فرضنا له مؤنثا لكان «فعلى» أولى به من «فعلانه» ، لأن باب «سكران» أوسع من باب «ندمان» ، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف «أكرم و آدر» مع أنه لا مؤنث له» . انتهى . وحكى أن من العرب من يصرف «لحيان» حملا على «ندمان» على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء . وقال أبو حيان : «فالصحيح الصرف» . انظر شرح المرادى : ١٢١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٣٩ ، الهمع : ١ / ٩٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٨ .

٣- قال الأزهرى : «و «أليان» لكبير الإليه من ذكور الغنم» . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٣ ، اللسان : ١ / ١١٩ (ال) .

٤- في الأصل : الأدمين .

٥- يقال : امرأه عجزاء ، أى : عظيمه العجز . انظر اللسان : ٤ / ٢٨١٨ (عجز) .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٧- الممشوق : الضامر البطن . انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٣ ، اللسان : ٣ / ٢١٧٢ (سيف) ، الهمع : ١ / ٩٦ .

٨- في الأصل : فعلان . راجع الأشموني : ٣ / ٢٣٤ .

٩- فاستغنوا به عن «فعلى» ، فيقولون : «سكرانه وغضبانه وعطشانه» . انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٨ ،

شرح الأشموني : ٢٣٤ / ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٤٤١ / ٣ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

ووصف اصلي ووزن أفعلا

ممنوع تأنيث بتا كأشعلا

هذا الثاني (١) مما يمنع مع الوصف ، وهو زنه «أفعل» في لفظ وضع للوصف أصلا ، ك- «أشهل» (٢) ، وشرطه :

أن يمتنع ختمه بتاء التأنيث عند (٣) / قصد إطلاقه على المؤنث ، إما لأن مؤنثه «فعلي» - كما مثل - ، وإما لأنه لا مؤنث له ، ك- «أكمر» للعظيم الكمره (٤).

أما لو ختم - عند قصد التأنيث - بالتاء ، ك- «أرمل ، وأرمله» - لم يمتنع صرفه (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وألغين عارض الوصفيّه

كأربع وعارض الإسميّه

فالأدهم القيد لكونه وضع

في الأصل وصفا انصرافه منع

وأجدل وأخيل وأفعي

مصروفه وقد ينلن المنعا

قد سبق أنّ شرط منع الوصف مع وزن الفعل أن يكون أصليا ، فنحو «أربع» في قولك : «مررت بنسوه أربع» لا يمتنع صرفه في الأصل ، (لأنه) (٦) اسم لهذا العدد المخصوص ، ولكن عرض الوصف به ، وفي التمثيل به نظر : فإنّ فيه مقتضى (٧) آخر للصّرف ، وهو أنّه يقبل التأنيث بالتاء ، نحو «مررت برجال أربعه» ، لكن يمثّل ذلك بقولهم : «مررت برجل أرب» أي : دليل (٨).

ص: ١٧٨

١- في الأصل : الثا.

٢- الشهله في العين : أن يشوب سوادها زرقه. انظر اللسان : ٤ / ٢٣٥٣ (شهل) ، حاشيه الصبان : ٣ / ٢٣٥ ، حاشيه الخضري : ٢ /

٣- فى الأصل : عند. مكرر.

٤- والكمرة : الحشفه. انظر اللسان : ٣٩٢٩ / ٥ (كمر) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، حاشيه الصبان : ٢ / ٢٣٢.

٥- هذا على أن «أرمل» بمعنى : فقير وهو مذهب الجمهور ، وخالف الأخفش فأجاز منع صرفه ، لجريه مجرى أحمر لأنه صفه على وزن «أفعل». أما قولهم : «عام أرمل» أى : قليل المطر ، فغير منصرف ، لأن يعقوب حكى فيه : «سنه رملاء» ، فصار كـ- «أحمر حمراء». انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٩ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٩٩ ، الهمع : ١ / ١٠٠.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٧- فى الأصل : مقتضيا.

٨- فإنه منصرف لعروض الوصفيه فيه ، إذ أصله الأرنب المعروف. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٢٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، الهمع : ١ / ١٠٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٩.

ولذلك (فإن) (١) أصله الوصفية تقتضى منع الصّرف لما عرض نقله إلى الاسميه ك- «الأدهم» إذا سمى به القيد (٢) ، و «أبطح ، وأبرق ، وأجرع» إذا سمى بها (٣) أماكن (٤) ، و «أرقم ، وأسود» إذا أطلقا (٥) على الحيه (٦).

وأما «أجدل» للصقر (٧) ، و «أخيل» لطائر ذى خيلان ، وهى نقط (٨) سوداء (٩) ، و «أفعى» للحيه (١٠) - فإنها مصروفه ، لكونها أسماء فى الأصل والحال.

وبعض العرب يمنعها الصّرف (١١) التفاتا إلى / معنى الصّفه التى لأجلها

ص: ١٧٩

- ١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٢- فإنه فى الأصل صفه لشيء فيه سواد ، ثم استعمل استعمال الأسماء ، فيطلق على كل قيد أدهم ، ومع هذا فيمنع نظرا إلى الأصل. انظر شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، اللسان : ٢ / ١٤٤٤ (دهم).
- ٣- فى الأصل : به.
- ٤- أبطح : هو المكان المنبطح من الوادى ، و «أبرق» : هو المكان الذى فيه لونان من سواد وبياض ، و «أجرع» : هو المكان المستوى. وحكى بعضهم أن من العرب من يصرف «أبطح وأبرق وأجرع» ملاحظه للاسميه ، وذكر ابن جنى أن هذه الأسماء كلها قد تصرف. انظر اللسان : ١ / ٢٩٩ (بطح) ، ٢٦٢ (برق) ، ٦٠١ (جرع) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، الهمع : ١ / ١٠١ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٠.
- ٥- فى الأصل : أطلق.
- ٦- أرقم : للحيه التى فيها نقط سود وبيض كالرقم ، وأسود : للعظيم فى الحيات وفيه سواد. وقال الكسائى : العرب تصرف مثل «أسود سالخ». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٣ ، اللسان : ٣ / ١٧٠٩ (رقم) ، ٤١٤٢ (سود) ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٠.
- ٧- وهو صفه غالبه ، وأصله من الجدال الذى هو الشده. انظر اللسان : ١ / ٥٧٠ (جدال) ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤ ، الهمع : ١ / ١٠٠ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ٩٩.
- ٨- فى الأصل : نطق. راجع التصريح : ٢ / ٢١٤.
- ٩- وقال ابن منظور : والأخيل طائر أخضر وعلى جناحيه لمعه تخالف لونه ، سمي بذلك للخيلان. وقيل : الأخيل الشقراق (وهو طائر يكون فى أرض الجرم فى منابت النخيل ، كقندر الهدهد ، مرقط بحمره وخضره ، وبياض وسواد) وهو مشؤوم ، تقول العرب : أشأم من أخيل. انظر اللسان : ٢ / ١٣٠٦ (خيل) ، ٢٢٩٩ (شقوق) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤.
- ١٠- وقال بعضهم : الأفعى حيه عريضه على الأرض ، إذا مشت متشبه بثنين أو ثلاثه ، تمشى بأثناها تلك ، خشناء ، يجرش بعضها بعضا ، والجرش : الحك والدلك. انظر اللسان : ٥ / ٣٤٤٠ (فعا) ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، الهمع : ١ / ١٠٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٩٩.
- ١١- انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٣٦ ، الهمع : ١ / ١٠١.

سمّيت هذه الحيوانات بذلك ، وهي : القوّه ، والتلّون ، والإيذاء ، إلا- أنّ ذلك في «أجدل ، وأخيل» أبين (١) ، لظهور معنى الاشتقاق ، قال الشاعر :

٢٢٩- كأنّ بنى الدغماء (٢) إذ لحقوا بنا***فراخ القطا لاقين أجدل بازيا(٣)

ومثله :

٢٣٠-...***فما طائر يوما عليك بأخيلا(٤)

بخلاف «أفعى» فإنّ اشتقاقه : إمّا منتف ، وإمّا خفى ، إلّا أنّه قد سمع أيضا نحو :

ص : ١٨٠

١- فى الأصل : ابنين.

٢- فى الأصل : الرغماء. انظر الشواهد الكبرى : ٣٤٧ / ٤.

٣- من الطويل ، نسبه العينى للقطامى (عمير بن شميم) ، وقيل : هو لجعفر بن علبه الحارثى ، والبيت من قصيده ، وقبله : فتصدقه النفس الكذوبه بالتى ويعلم بالعشواء أن قد رآنيا وروايه صدره فيما عدا اللسان : كأنّ العقيليين يوم لقيتهم وذكرت روايه المؤلف فى الشواهد الكبرى ، وروى فى اللسان «الدغماء» بالعين المهمله بدل «الدغماء» بالغين المعجمه. والأجدل : الصقر. بازيا : من بزأ يبزو إذا تطاول عليه ، وهو صفة أجدل ، ويجوز أن يكون بازيا هو الطير الجارح المشهور ، ويكون عطفًا على «أجدل» ، وحذف العاطف للضرورة. والشاهد فى قوله : «أجدل» حيث منع من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفه ، وذلك لأنه مأخوذ من الجدل وهو الشده ، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصله الوصفية. انظر شرح الأشمونى : ٢٣٧ / ٣ ، الشواهد الكبرى : ٣٤٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢١٤ / ٢ ، اللسان (جدل) ، شرح ابن الناظم : ٦٣٩ ، أوضح المسالك : ٢٢٣ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٥٦.

٤- من الطويل ، لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه ، من قصيده له فى ديوانه (٣٤٨) ، وصدره : ذرينى وعلمى بالأمر وشيمتى ويروى : «طائرى» بدل «طائر». وذرينى : دعينى. والشيمه : الخلق والطبيع. الأخيل : طائر فيه خيلان ، وقيل : هو الشقراق ، وقيل هو الصرد. والشاهد فى قوله : «بأخيلا» حيث منع من الصرف لوزن الفعل ولمح الصفه ، لأنه مأخوذ من «المخيول» وهو الكثير الخيلان ، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصله الوصفية. انظر التصريح على التوضيح : ٢١٤ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٣٤٨ ، شرح الأشمونى : ٢٣٧ / ٣ ، اللسان (خيل) ، تاج علوم الأدب : ٦٦ / ١ ، شرح ابن الناظم : ٦٣٩ ، أوضح المسالك : ٢٢٣ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٥٧.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

ومنع عدل مع وصف معتبر

فى لفظ مثنى وثلاث (٢)

وأخر

هذا الباب الثالث ممَّا يمنع مع الوصف، وهو العدل، وهو التحويل من مثال إلى غيره ، وذلك فى موضعين:

أحدهما : الأعداد المعدولة ك- «مثنى (٣) ، وثلاث» ، قال الله تعالى : (أولى) (٤) أَجْنَحِيهِ مَثْنَى وَثُلَاثَ [فاطر : ١] ، وهما معدولان عن لفظى العدد إذا كزرا ، ف- «مثنى» قائم مقام «اثنين» مكررا ، و «ثلاث» قائم مقام «ثلاثة» مكررا.

ولا يقع هذا النوع إلَّا نعتا - كما مثَّل - أو حالا نحو (أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْنَى وَفُرَادَى) [سبأ : ٤٦] ، أو خبرا ، كقوله صلى الله عليه و (آله و سلم) : «صلاه الليل مثنى مثنى» (٥).

ص: ١٨١

١- من المديد من قصيده نسبها التبريزى فى شرح الحماسه لتأبط شرا ، وقال : «وذكر أنه لخلف الأحمر وهو الصحيح. قال النمرى : ومما يدل على أنها لخلف الأحمر قوله فيها : جلَّ حَتَّى دَقَّ فِيهِ الْأَجَلُ فَإِن الْأَعْرَابِي لَا يَكَادُ يَتَغَلَّغِلُ إِلَى مِثْلِ هَذَا». ونسبت القصيده فى العقد الفريد إلى ابن أخت تأبط شرا (وهو الشنفرى) يرثى خاله تأبط شرا الفهمى ، وكانت هذيل قتلتها ، وتمامه : مطرق يرشح موتا كما أط رق أفعى ينفث السمَّ صلِّ والبيت فى ديوان تأبط شرا (القسم الثانى المنسوب إليه) : ٢٤٨. المطرق : الداهيه المنكس لينتهز فرصه ، وأصله ضرب من الحيات يطرق ساعه ثم يساور المار به. يرشح موتا : أى : يتحلب بالموت من نواحيه لنكارتة. ويروى : «سما». النفث : كالقذف. الصل : المنكر من الحيات الأفعى ، ويوصف به الداهيه وكل خبيث. والمعنى : شبه نفسه فى إطراقه وسكونه منتظرا لفرصه ينتهزها فى إدراك ثأره بالحيه ، وأنه فى إمساكه يرشح بالموت لعدوه ، كما أن الحيه إذا أطرقت نفتت بالسم. والشاهد فى قوله «أفعى» حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفه التى هى الإيذاء ، وأكثر العرب يصرفه لخلوه عن أصاله الوصفيه. انظر شرح الحماسه للتبريزى : ٢ / ١٦٠ - ١٦١ ، العقد الفريد : ٣ / ٢٩٨ ، شرح المرزوقى : ٨٢٩ ، شرح الحماسه للأعلم : ١ / ٢٨٣.

٢- فى الأصل : وثلاثا. انظر الألفيه : ١٤٢.

٣- فى الأصل : لمثنى.

٤- فى الأصل : والى.

٥- روى الترمذى فى سننه (٢ / ٤٩١) ، حديث (رقم) ٥٩٧ : عن ابن عمر أنّ النبى صلى الله عليه و (آله و سلم) قال : «صلاه الليل مثنى مثنى». وانظر صحيح البخارى : ٢ / ٣٠ ، مسند أحمد : ٢ / ١٤٨ ، سنن ابن ماجه حديث (رقم) : ١١٧٥ ، مجمع الزوائد : ٢ /

٢٦٧ ، مشكاه المصاييح (رقم) : ١٢٥٤ ، كنز العمال (رقم) : ١٩٥٦٠ ، ١٩٥٦٥ ، ١٩٥٦٦ ، ١٩٥٦٧ . وانظر شرح الكافيه لابن مالك
: ١٤٤٦ / ٣ ، الهمع : ١ / ٨٦ ، الإرشاد للكيشي : ٣٩٤ ، اللسان (ثنى) ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٣٨ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٧ ،
التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٤ .

الثاني: «آخر» جمع «أخرى» مؤنث «آخر» للدلالة على المغاير، كقولك: «مررت بامرأه ونسوه آخر»، وهو معدول عن «آخر»، لأنه من باب أفعل التفضيل وأفعل التفضيل إذا تجرد من «أل» والإضافه / جرى مفردا في الأحوال كلها - كما سبق - فكان مقتضى هذه القاعدة أن يقال: «مررت برجلين آخر، وبرجال آخر، وبنسوه آخر»، كما يفعل ذلك ب- «أفعل»، إلا أنهم فرّعوه كما تفرّع الصفات، فكلّ فروعه معدوله عنه، فلم يظهر أثر العدل في التثنيه والجمع، لأنهما معربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب، ولم يذكره النحاه في «أخرى» اكتفاء بما فيها من ألف التأنيث المقتضيه للمنع و «آخر» هو الأصل، فلم يبق شيء مما أثر فيه العدل إلا «آخر».

وهذه الأقسام الثلاثة (١) صرفها ممتنع مع التنكير، فلو سمى بها، وصارت معارف، فمنع الصّرف باق، لأنه خلف الوصف علّه أخرى وهي العلميه (٢).

ثمّ قال:

ووزن منى وثلاث كهما

من واحد لأربع فليعلما

وزن «فعال، ومفعول» المعدول (٣) عن الأعداد - مسموع من الواحد إلى الأربعة، قالوا: «أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع»، قال الله تعالى: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا) [النساء: ٣].

وقد سمع أيضا في «خماس، وعشار» (٤).

ص: ١٨٢

١- وهي الوصف ذو الزياتين، والوصف الموازن للفعل، والوصف المعدول. انظر: التصريح على التوضيح: ٢ / ٢١٦.
٢- هذا مذهب الجمهور. وقال الأخفش في المعاني وأبو العباس: إنه لو سمى بمثنى أو أحد أخواته انصرف، لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه إلا التعريف خاصه وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن عصفور. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢١٦، معاني الأخفش: ١ / ٢٢٥، الأشموني مع الصبان: ٣ / ٢٤٠، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه): ٢ / ٧٥٩، شرح الجمل الصغير لابن عصفور (ورقه: ٨٠).

٣- في الأصل: المعدل.

٤- قال ابن مالك في شرح الكافيه: «وروى فيها عن بعض العرب «مخمس»، و «عشار» و «معشر». وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها «خماس» أيضا. انظر الكافيه لابن مالك: ٣ / ٤٤٧، التسهيل: ٢٢٢، شرح المرادى: ٤ / ١٢٩، شرح الأشموني: ٣ / ٢٤٠، الهمع: ١ / ٨٣، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٤٧، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه): ٢ / ٧٤١.

وذهب بعض النحاه إلى قياسهما في الجميع (١).

وبعضهم إلى (عدم) (٢) قياس «مفعل»، دون «فعال» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وكن لجمع مشبه مفاعلا

أو المفاعيل بمنع كافلا

هذه العلة الثانية من العلتين المستقلتين. وهو ما / أشبه في اللفظ «مفاعل» أو «مفاعيل» من الجموع (٤)، سواء كانت الميم في أوله ، ك- «مساجد ، ومصاييح» ، أو لم تكن ك- «دراهم (٥) ، ودنانير» ، ومنه : «دواب ، وصواف» ، لأن أصلهما (٦) : «دواب ، وصواف».

ص: ١٨٣

١- قال ابن مالك في شرح الكافية : «وأجاز الكوفيون والزجاج أن يقال قياسا : «خماس» و «سداس» ، و «سدس» ، و «سباع» و «مسع» ، و «ثمان» ، و «مثن» ، و «تساع» ، و «متسع». انتهى. وإليه ذهب المبرد في المقتضب ، ووافقهم ابن مالك في التسهيل. قال أبو حيان : والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من آحاد إلى عشار ومن حفظ حجه على من لم يحفظ. وأجاز الفراء صرفها مذهبيا بها مذهب الأسماء ، أى : منكره ، بناء على رأيه أنها معرفه بنيه الإضافة تقبل التنكير ، قال : تقول العرب : «ادخلوا ثلاثا ثلاثا» ، والجمهور على خلافه. انظر في ذلك شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٤٨ ، المقتضب : ٣ / ٣٨١ ، التسهيل : ٢٢٢ ، شرح الرضى : ١ / ٤١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٠ ، الهمع : ١ / ٨٤ ، ٨٦ - ٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٠ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢٩ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٤٠ ، شرح الألفية للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٤١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- في قياس لكثرتة ، بخلاف مفعل فلا يقاس لقلته. ومذهب البصريين أنه لا يقاس ، بل يقتصر فيه على السماع ، قال ابن عصفور : وهو الصحيح لأنه لم يكثر كثره توجب القياس. انظر الهمع : ١ / ٨٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٤.

٤- ويعنى بالشبه أن يكون أوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان ، أو ثلاثه أوسطها ساكن ، وما يلي الألف مكسور - لفظا أو تقديرا - غير عارض. واشترط كسر ما بعد الألف مذهب سيويه والجمهور ، خلافا للزجاج. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٤٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٠ ، الهمع : ١ / ٧٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٣. وانظر الكتاب : ٢ / ١٥.

٥- فى الأصل : لدراهم.

٦- فى الأصل : أصلها.

ويسمى: الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد ، وصيغه منتهى الجموع.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وذا اعتلال منه كالجوارى

رفعا وجرًا أجره كسارى

ما كان من هذا الجمع معتلًا بالياء - ولا يتصور ذلك إلّا فى موازن «مفاعل» - ك- «الجوارى ، والعلالى ، والصيحاتى» ، فمع خلوه من «أل» ، والإضافه ، تجريه فى الرفع والجر مجرى «قاض ، وسار» (١) ، ونحوهما من المنقوص المنكر ، فتحذف ياؤه ، ويعوض عنها التّنين ، نحو (وَمِنْ فَوْقِهِمْ عَوَاشٍ) [الأعراف : ٤١] ، و (سَبْعَ لَيَالٍ) (٢) [الحاقه : ٧].

وأما فى النّصب فتجريه مجرى «مفاعل» فتفتح ياءه غير منوّنه ، نحو (سَيَرُوا فِيهَا لَيَالِيًا) [سبأ : ١٨].

أمّا المضاف منه والمعروف ب- «أل» فتعاملهما معاملة المنقوص ، فتسكن (٣) ياءه فى الرفع والجر ، نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي) (٤) [الشورى : ٣٢] ، وتقول : «مررت بالجوارى» ، وتفتح فى النّصب ، نحو (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِي) (٥) [مريم : ٥].

ص: ١٨٤

١- الظاهر من إجراء «جوار» مجرى «سار» إنما هو فى اللفظ فقط دون التقدير ، لأن «سار» جره بكسره مقدره ، وتنوينه تنوين التمكن لا العوض ، لأنه منصرف ، بخلاف «جوار» فإن جره بفتحه مقدره ، وتنوينه تنوين عوض. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٣٢ - ١٣٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٦ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٤٨.

٢- والتنوين فى «جوار» ونحوه عوض عن الياء المحذوفه كما ذهب الخليل وسيبويه ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركه الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. ورد بلزوم تعويضه من حركه نحو «موسى» ولا قائل به. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف ، لأن الياء لما حذفت تخفيفًا زالت صيغه «مفاعل» وبقي اللفظ ك- «جناح» فانصرف. ورد بأن المحذوف فى قوه الموجود. انظر فى ذلك الكتاب مع الهامش : ٢ / ٥٧ ، المقترض : ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، شرح المرادى : ٤ / ١٢١ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٢٣٥ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٥٧٠ ، البهجه المرضيه : ١٤٦ ، شرح الرضى : ١ / ٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٥.

٣- فى الأصل : فتكسر.

٤- والجوارى : بإثبات الياء مع سكونها - قراءه ابن كثير ويعقوب فى الوصل والوقف. وقرأ نافع وأبو عمرو بإثبات الياء فى الوصل وحذفها فى الوقف. وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمه والكسائى وخلف بحذف الياء وصلًا ووقفًا ، وهى قراءه أهل الشام والكوفه. انظر حجه القراءات : ٦٤٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٨٣ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٣٩٦ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ١٨٠ ، ١٨٢.

٥- قال المرتضى فى تاج علوم الأدب : «فإن وصل (يعنى المنقوص) حذفت (يعنى الياء) حيث لقيت ساكنًا رفعا وجرًا ، ك-

«القاضى الجيد قاضى القوم» وثبت نصبا مفتوحه ، وثبت إن اتصل بمتحرك ساكنه رفعا وجرا ، مفتوحه نصبا ك- «القاضى زيد» ، وإن وقفت على المعرف ثبت ساكنه مطلقا ، إذ لا- موجب للحذف ، وبعض العرب يحذفها ، وقد جاء الوجهان فى (الكبير المتعال) انتهى. انظر تاج علوم الأدب : ١ / ٨٧ ، الكتاب : ٢ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٧١٩ - ٧٢٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٨٧ ، شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولسراويل بهذا الجمع

شبه اقتضى عموم المنع

«سراويل» يمتنع صرفه مع كونه مفردا غير علم ، لمشابهته هذا الجمع لفظا (١).

وقيل : بل منع صرفه للجمعه ، مع شبه الجمع (٢).

وقيل : بل لأنه في الأصل جمع «سرواله» (٣).

ص : ١٨٥

١- قال الشاطبي في شرح الألفيه (رساله دكتوراه - ٢ / ٧٧١): «ومقتضى كلام الناظم أن «سراويل» عنده مفرد لا جمع ، وهو مذهب سيويه ، قال : «وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر ، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكره ولا- معرفه ، كما أشبه «بقم» الفعل - يعنى بعد التسميه - ولم يكن له نظير في الأسماء» فما قاله الناظم : فى البيت هو عين ما نص عليه سيويه». انتهى. وانظر الكتاب : ٢ / ١٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٠١.

٢- هذا مذهب سيويه وهو أنه مفرد أعجمي لا يصرف معرفه ولا نكره لمشابهه هذا الجمع فى الوزن ، وتبعه الفارسى ، ووافقه المبرد فى المقتضب. انظر الكتاب : ٢ / ١٦ ، المقتضب : ٣٢٦ ، ٣٤٥ ، شرح الرضى : ١ / ٥٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٤ - ٦٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٦٩ ، الهمع : ١ / ٨٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٠١ ، المقتصد بشرح الإيضاح : ٢ / ١٠٠٤ ، تذكره النحاه لأبى حيان : ١١٠.

٣- وإليه ذهب ابن عصفور ، ونسبه النحويون للمبرد ، لكن كلامه فى المقتضب موافق لما ذهب إليه سيويه. قال الأنزهري : والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب «سرواله». وقال السيرافى فى تعليقه على الكتاب : والذى عندى أن «سرواله» لغه فى «سراويل» ولم يرد من قال : عليه من اللؤم سرواله أن عليه قطعه من خرق السراويل. انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٢١٦ ، المقتضب : ٣ / ٣٢٦ ، ٣٤٥ ، شرح الرضى : ١ / ٥٧ ، تعليق السيرافى على الكتاب : ٢ / ١٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٤ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٦٩ - ٧٠ ، المسائل المنثوره : ٢٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٢٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٢ ، المخصص : ١ / ٦٤ ، الهمع : ١ / ٨٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٠١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٤ ، شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٧٧٢.

ونقل ابن الحاجب صرفه عن بعض العرب (١) ، ولم (٢) يثبت (٣).

ثم قال / :

وإن به سمى أو بما لحق

به فالانصراف منه يحق

إذا سمى بهذا الجمع - مثل أن تسمى رجلا ب- «دراهم» أو امرأه ب- «دنانير» - ، أو بما ألحق به : إما منقولا عن أعجمي ، ك- «شراويل» (٤) ، وإما مرتجلا ، ك- «هوازن» - استحقّ منع الصّيرف ، ك- «سراويل» ، بل أولى لزيادته عليه بالعلمية ، مع تحقّق الجمعته في المنقول عنها.

فإن أخرج عن العلميه بالتنكير ، فهل يصرف أو لا؟

الأكثر على بقاء المنع ، لأنّ التأثير إنّما هو لشبه الجمع لفظا ، أو لأنّه الأصل (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

والعلم امنع صرفه مرّبا

تركيب مزج نحو معدى كربا

ص: ١٨٦

١- قال ابن الحاجب في الكافية : و «سراويل» إذا لم يصرف وهو الأكثر فقد قيل إنه أعجمي حمل على موازنه ، وقيل : عربي ، جمع سرواله تقديرا ، وإذا صرف فلا إشكال. انتهى. انظر شرح الكافية للرضي : ١ / ٥٤ ، الفوائد الضيائية : ١ / ٢٣٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٢ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٤٧ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ٧٥ ، أوضح المسالك : ٢٢٢ ، ابن عقيل مع الخضرى : ٢ / ١٠١ - ١٠٢.

٢- في الأصل : ولا. راجع التصريح : ٢ / ٢١٢.

٣- أنكر ابن مالك ذلك على ابن الحاجب وقال : إن صرفه لم يثبت عن العرب. ورد بأنه ناقل ، ومن نقل حجه على من لم ينقل ، مع أن الأخصف نقل عن العرب صرفه أيضا ، قال ابن حمدون : فالصواب جواز الوجهين فيه. انظر أوضح المسالك : ٢٢٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٢ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٤٧ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ٧٥.

٤- قال الخضرى في حاشيته (٢ / ١٠٢) : «قوله : «كشراويل» بالشين المعجمه والحاء المهمله : علم عدّه أشخاص من الصحابه والمحدثين وغيرهم» انتهى. وفي المخصص (١٤ / ٤٣) : «ومما أخذوا عن السريانيه «شراويل» ، وشرحيل». انتهى.

٥- وهو مذهب سيبويه. وذهب المبرد إلى صرفه لذهاب الجمعيه ، وعن الأخصف القولان. قال المراد : والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا «سراويل» من الصرف وهو نكره وليس جمعا على الصحيح. انظر الكتاب : ٢ / ١٥ ، المقتضب : ٣ / ٣٤٥ ، شرح

المرادى : ١٣٧ / ٤ ، التبصره والتذكره : ٥٦٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٤٩ / ٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٥٠٠ / ٣ ، التصريح
على التوضيح : ٢١٣ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٦٣ / ١ .

أخذ في ذكر العلل المانعه مع العلميه ، وهي سبع :

الأولى : تركيب (١) المزج ، دون تركيب الإضافه ، ودون تركيب الإسناد ، ولا يتناول في الأفصح إلّا ما لم يختم بـ «ويه» (٢) ، كـ «بعلبك» ، وحضر موت ، ومعدي كرب» في أفصح لغاتها (٣) ، فإنّ بعض العرب بينهما معا على الفتح (٤) ، وبعضهم يضيف أول الجزأين إلى الثاني (٥) - كما سبق (٦) - .

ص: ١٨٧

١- في الأصل : التركيب.

٢- أما ما ختم بـ «ويه» ففيه لغتان : الفصحى - بناؤه على الكسر ، أما البناء فلأن «ويه» اسم صوت ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب سيويوه. وقيل : وقد بينى على الفتح كـ «خمسه عشر». وأجاز الجرمي إعرابه إعراب ما لا ينصرف. انظر الكتاب : ٢ / ٥٢ - ٥٣ ، التصريح على التوضيح : ١ / ١١٨ ، الهمع : ١ / ٢٤٥ ، شرح الرضى : ١ / ٦٠ ، ٢ / ٨٤ - ٨٥ ، الإيضاح فى شرح المفصل : ١ / ٧٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٢٤٩ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ٢٥١ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، البهجه المرضيه : ٢٨ ، شرح الشذور : ١ / ٦٦ ، شرح المكودى : ١ / ٥٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٤.

٣- فيعرب إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى ، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كـ «معدي كرب» فيسكن. قيل : أو نونا نحو «بازنجانه». انظر الهمع : ١ / ٢٤٥ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٥٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٤٩ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٦٥ ، ٢٧٠ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٥٧٣ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٥ ، ٤ / ١٢٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٣.

٤- وذلك كـ «خمسه عشر» ، ما لم يعتل الأول فيسكن نحو «معدي كرب» ، وهذه اللغه أنكرها بعضهم ، وقد نقلها الأتبات. انظر الهمع : ١ / ٢٤٥ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٥ - ٦٦ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٩ ، التسهيل : ٢٢٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٥٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٦ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٥٧٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٣.

٥- فيخفض الثانى ، ويجرى الأول بوجوه الإعراب ، إلا أنه لا تظهر الفتحه فى المعتل حاله النصب. فإن كان فيه مع العلميه سبب مؤثر امتنع صرفه كـ «هرمز» من «رام هرمز» ، لأن فيه مع التعريف عجمه مؤثره ، فيجر بالفتحه ، ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل. وقد يمنع العجز من «معدي كرب» من الصرف فى حاله الإضافه أيضا فى لغه حكاها فى التسهيل ، فيفتح نحو «هذا معدي كرب» على جعله مؤنثا. انظر الهمع : ١ / ٢٤٥ ، التسهيل : ٢٢١ - ٢٢٢ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٦٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٤٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٥٦ - ١٤٥٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٣٨ - ١٣٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٦٥ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٥٧٤ - ٥٧٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٣.

٦- فى باب العلم. انظر ص ١٢٦ / ١ من هذا الكتاب.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذاك حاوى زائدى فعلانا

كغطفان (١) وكإصبهانا

هذه العلة الثانية مما يمنع مع العلميه ، وهو ما اتصل به زائدا «فعلان» ، وهما الألف والتون ، سواء طابقه وزنا ك- «مروان (٢)» ، وسلمان» ، أو لم يطابقه ك- «إصبهان» (٣).

فإن لم تكن نونه زائده ك- «تبان» (٤) صرف (٥).

وإن احتملت / الزيادة وعدمها ، ك- «حسان ، وحيان ، وشيطان» - فإنها تحتمل الاشتقاق من الحس (٤) ، والحياء ، ومن شاط إذا احترق (٧) ، فتكون التون زائده ، وتحتمل (٨) الاشتقاق من : الحسن ، والحين (٩) ، ومن شطن (١٠) ، فتكون أصلية - جاز فيه الصّرف وتركه ، وهو الأكثر في «حسان» ، ومن شعره :

٢٣٢- ما هاج حسان رسوم المقام ***ومظعن الحى (١١) ومبنى الخيام (١٢)

ص: ١٨٨

- ١- فى الأصل لغطفانا. انظر الألفيه : ١٤٣.
- ٢- فى الأصل : لمروان.
- ٣- فى الأصل : كأصبهانا. وإصبهان : بكسر الهمزة وفتح الموحده ، مدينه معروفه من بلاد فارس ، سميت بذلك لأن أول من نزلها إصبهان بن فلوج بن لمطى بن يافث. انظر معجم البلدان : ١ / ٢٠٦ ، تقويم البلدان : ٤٢٣ ، مراصد الاطلاع : ١ / ٨٧ ، معجم ما استعجم : ١ / ١٦٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٧.
- ٤- فى الأصل : تبات. راجع التصريح : ٢ / ٢١٧. وتبان من التبن. يقال : رجل تبان : يبيع التبن. قال ابن منظور: وإن جعلته فعلان من التبن لم تصرفه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٧ ، اللسان : ١ / ٤١٩ (تبن).
- ٥- وذهب الفراء إلى منع صرفه للعلميه وزياده ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائده نحو «سنان وبيان». قال المرادى : والصحيح صرف ذلك. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٤١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٤٢.
- ٦- فى الأصل : الحسن.
- ٧- وهلك. انظر اللسان : ٤ / ٢٢٦٥ (شطن).
- ٨- فى الأصل : يحتمل.
- ٩- الحين : - بفتح الحاء - الهلاك. انظر اللسان : ٢ / ١٠٧٥ (حين).
- ١٠- إذا بعد. انظر اللسان : ٤ / ٢٢٦٥ (شطن).
- ١١- فى الأصل : فى الحى. انظر ديوان حسان : ٣٨٠.

١٢- مطلع قصيده من السريع لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه (٣٨٠) وبعده : والنوى قد هدم أعضاءه تقادم العهد بواد تهام ويروي : «المدام» بدل «المقام». والرسوم : جمع رسم وهو ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار ، ومظعن : مصدر «ظعن» أى : سار ورحل. والمراد ب- «الحى» : القوم. مبنى الخيام : أى : بناءها ، أو مكان بنائها وإقامتها (انظر اللسان : ظعن ، حيا ، بنى ، هامش الديوان : ٣٨٠). والشاهد فى قوله : «حسان» حيث يجوز فيه الصرف وعدمه ، فإن نونه تحتمل الزيادة وعدمها ، فإن كان مشتقا من الحس ، فنونه زائده ، فيمنع من الصرف ، وهو الأ-كثر فيه ، وإن كان مشتقا من الحسن فنونه أصليه ، فيصرف. انظر شرح الأشموني : ٣ / ٢٤٢ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٥٥٨ ، توجيه اللمع : ٣٦٠.

ثم قال رحمه الله :

كذا مؤنث بهاء مطلقا

وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث أو كجور أو سقر

أو زيد إسم امرأه لا اسم ذكر

هذه العلة الثالثة مما يمنع مع العلميه ، وهي التأنيث ، فإن كان (١) بزياده التاء ، منع الصرف مطلقا ، سواء زاد على ثلاثه أحرف ك- «طلحه (٢) ، وعائشه» ، أو لم يزد ، ك- «هبه (٣) ، وثبه» ، وسواء كان علم مذكر ، أو علم مؤنث - كما مثل - .

وإن كان التأنيث بالمعنى ، لم يؤثر إلّا فى أربع صور معها كلامه :

الأولى : أن يكون زائدا على ثلاثه أحرف ، ك- «سعاد ، وزينب» .

الثانيه (٤) : أن يكون على ثلاثه أحرف ، إلّا أنه متحرك الوسط ك- «سقر ، ولظى» (٥) .

الثالثه : أن يكون على ثلاثه أحرف ، ساكن الوسط ، إلّا أنه أعجمي ، ك- «ماه (٦) ، وجور (٧)» اسمى بلدين ، و «مصر» على قول من جعلها أعجميه (٨) .

ص : ١٨٩

١- فى الأصل : كانت .

٢- فى الأصل : لطلحه .

٣- فى الأصل : كهفته . راجع شرح المكودى : ٧٦ / ٢ .

٤- فى الأصل : الثانى .

٥- خلافا لابن الأنبارى وغيره فإنهم جوزوا فيه الأمرين : الصرف وتركه ، ولم يجعلوا الحركه قائمه مقام الرابع . و «سقر» و «لظى» اسمان لجهنم ، نعوذ بالله منها . انظر الهمع : ١ / ١٠٩ ، شرح المرادى : ٤ / ١٤٢ ، شرح الرضى : ١ / ٥٠ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٥٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٨ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٣٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٤٠ ، اللسان : ٣ / ٢٠٣٧ (سقر) ، ٥ / ٤٠٣٩ (لظى) .

٦- ماه : بالهاء التى لا تدرج تاء ، قال أبو عمرو الزاهد : الماه بالفارسيه قصبه البلد أى بلد كان ، فلا تستعمل إلا مضافه ك- «ماه البصره» ، وهى «نهاوند وقم وهمدان» ، لأن أهل البصره افتتحوها ، و «ماه دينار» ، وهى «نهاوند» أيضا ، و «ماه الكوفه» ، وهى «الدينور» لأن أهل الكوفه افتتحوها . انظر معجم البلدان : ٥ / ٤٨ ، فتوح البلدان : ٣٧٥ ، مراصد الاطلاع : ٣ / ١٢٢٤ ، اللسان : ٦ / ٤٣٠٣ (موه) ، معجم ما استعجم : ٤ / ١١٧٦ .

- ٧- جور : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخا ، ينسب إليها الورد الجورى ، وجور أيضا : اسم محله بنيسابور. انظر معجم البلدان : ١٨١ / ٢ ، اللسان : ٧٢٤ / ١ (جور) ، فتوح البلدان : ٣٨٧ ، مرصد الاطلاع : ٣٥٦ / ١.
- ٨- اختلف فى تسميه «مصر» بذلك ، فقيل : سميت بذلك لتمصرها أى : تمدنها ، وقيل : لأنه بناها مصر بن مصر ايم بن حام بن نوح عليه السلام. وجوز بعضهم فى ذلك الأمرين. انظر اللسان : ٤٢١٥ / ٦ (مصر) ، تاج العروس : ٥٤٣ / ٤ (مصر) ، معجم البلدان : ١٣٧ / ٥ ، مرصد الاطلاع : ١٢٧٧ / ٣ ، الهمع : ١٠٩ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٢١٨ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤٢ / ٤ ، شرح الأشمونى : ٢٥٣ / ٣.

الزابعه (١): أن يكون على ثلاثه أحرف ، ساكن الوسط ، إلّا أنه منقول من المذکر إلى المؤنث ، ك- «زيد» ، إذا سمّيت به امرأه (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وجهان فى العادم تذكيرا سبق

وعجمه (٣) كهند والمنع

أحق

إذا كان المؤنث بالمعنى على ثلاثه أحرف ساكن الوسط ، ولم يسبق استعماله فى التّذكير ، ك- «زيد» ، ولا هو أعجميّ ك- «جور» - (جاز) (٤) فيه الوجهان : الصّرف ، وترك ذلك ، ك- «هند ، ودعد ، وجمل (٥)» إلّا أنّ ترك صرفه أولى (٦).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والعجميّ الوضع والتّعريف مع

زيد على الثلاث صرفه امتنع

ص: ١٩٠

١- فى الأصل : الرابع.

٢- هذا مذهب سيويه والجمهور. وذهب عيسى بن عمرو والجرمى والمبرد وأبو زيد إلى جواز الوجهين فيه. انظر الكتاب : ٢ /

٢٣ ، المقتضب : ٣ / ٣٥٢ ، الهمع : ١ / ١٠٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٨ ، شرح المرادى : ٤ / ١٤٢ ، شرح الأشموني : ٣ /

٢٥٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٤٩٢.

٣- فى الأصل : أو عجمه. انظر الألفيه : ١٤٣.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- جمل : بضم الجيم وسكون الميم : اسم امرأه. انظر اللسان : ١ / ٥٨٦ (جمل).

٦- هذا مذهب الجمهور. وذهب أبو على إلى أن الصرف أفصح ، قال الخضراوى : وهو غلط جلى. وذهب الأخفش والزجاج

إلى أنه متحتم المنع. وذهب الفراء : إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو «فيد». انظر الكتاب : ٢ / ٢٢ ، الأصول : ٢ / ٨٥ ،

شرح المرادى : ٤ / ١٤٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٤٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٥٤ ، المقتضب : ٣ / ٣٥٠ ، شرح الكافية لابن

مالك : ٣ / ١٤٩١ - ١٤٩٢ ، الهمع : ١ / ١٠٨ - ١٠٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٥٣.

هذه العلة الزابغة مما (١) يمنع مع (٢) العلميه ، وهي العجمه ، ومعناه أن يكون العجم - والمراد بهم : من عدا العرب (٣) - قد وضعت الاسم في لغتها علما ، وهو المراد بصدر البيت.

وشرطه : الزيادة على ثلاثة أحرف ، ك- «يوسف ، وإبراهيم ، وثمود» ، و (إليه) (٤) أشار بقوله : «مع زيد على الثلاث».

فلو وضعت العرب في لغتها اسم جنس ، ك- «جوالق (٥) ، ولجام» (٦) - لم يمتنع صرفه عند استعمال العرب له علما.

ولو كان على ثلاثة أحرف لم يمتنع صرفه ، سواء كان ساكن الوسط ، ك- «نوح ولوط» (٧) أو متحرّكا ، ك- «شتر» (٨).

وبعضهم يحكى في الساكن (٩) منه - ما لم يكن مؤنثا ك- «ماه ، وجور» - الوجهين (١٠) ، ولم يرد في القرآن إلّا مصروفا ، نحو (فَأَمَّنَ لَهُ لُوطٌ) [العنكبوت : ٢٦] ، (قَالَ نُوحٌ) [نوح : ٢١].

ص : ١٩١

١- في الأصل : وهي ما.

٢- في الأصل : من.

٣- انظر اللسان : ٤ / ٢٨٢٥ (عجم).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٥- الجوالق : بكسر الجيم واللام ، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها : وعاء من الأوعية معروف ، معرب «جواله» بالفارسيه ، وجمعه «جوالق» - ك- «صحائف» - و «جوالق» . انظر اللسان : ١ / ٦٦٢ (جلق) ، تاج العروس والصحاح : (جلق).

٦- اللجام : آله تجعل في فم الفرس ونحوه ، قال سيويه : «وهو فارسي معرب» ، وقيل : عربي . انظر اللسان : ٥ / ٤٠٠١ (لجم) ، الكتاب : ٢ / ١٩ ، المصباح المنير : ٢ / ٥٤٩ (لجم) ، حاشيه الصبان : ٣ / ٢٥٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٩.

٧- في الأصل : ولوطا.

٨- شتر : اسم لقلعه من أعمال أران ، إقليم بأذربيجان . انظر معجم البلدان : ٣ / ٣٢٥ ، مراصد الاطلاع : ٢ / ٧٨٣ ، حاشيه الصبان : ٢٥٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٩.

٩- في الأصل : ساكن.

١٠- وإليه ذهب عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبه والجرجاني والزمخشري ، فإن كان متحرك الوسط منع الصرف . قال السيوطي : وهو فاسد إذ لم يحفظ . وقال ابن عصفور : وذلك باطل بدليل أنه لم يسمع في «لوط» ونحوه إلا الصرف ، وأما «حمص ، وجور ، وماه» فامتعت الصرف لاجتماع التعريف مع التأنيث مع العجمه ، ولو لم يصف له التأنيث لكان مصروفا . انظر الكتاب : ٢ / ١٩ ، ٢٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٦٩ ، الهمع : ١ / ١٠٥ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٧١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٥٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٥٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٢٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٤٥ ، المقتضب : ٣ / ٣٥٢ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٣٧ ، شرح الفريد : ١٦٤ - ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كذاك ذو وزن يخصّ الفعلا

أو غالب كأحمد ويعلى

هذه العلة الخامسة ممّا يمنع مع العلميّة ، وهى وزن الفعل ، ولا يختصّ / ذلك بوزن «أفعل» ، كما فى الصّيفات ، ولا بما يخصّ الفعل من الأوزان ، بل يؤثّر فى المنع ما يخصّ الفعل كـ- «شمر» (١) ، و «دئل» اسم قبيلة (٢) ، وما غلب فيه ، كـ- «أحمد ، ويعلى ، ويزيد ، ويشكر» ، ونحوها ممّا جاء على وزن مبدوء بحرف يدلّ الابتداء به على معنى فى الفعل ، ولا يدلّ على معنى فى الاسم ، كحروف المضارعه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما يصير علما من ذى ألف

زيدت لإلحاق فليس ينصرف

هذه العلة السادسة ممّا يمنع (مع) (٣) العلميّة ، وهى ألف الإلحاق المقصوره ، كـ- «علقى» (٤) ، و «أرطى» (٥) ، علمين ، لشبهها بألف التّأنيث فى الزّيادة والموافقه لمثال ما سمى به ممّا هى فيه ، (بخلاف الممدوده) (٦) ، لعدم (٧) تمام الشّبه ، فإنّها لا توافق (٨) وزن ما فيه ألف التّأنيث الممدوده (٩).

ص: ١٩٢

- ١- شمر : علم لفرس. انظر اللسان : ٤ / ٣٢٣ (شمر) ، شرح المرادى : ٤ / ١٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢١٩.
- ٢- دئل : بالبدال المهمله المضمومه وكسر الهمزه ، وهى من كنانه بن خزيمه ، وهو منقول من الدئل ، وهى دوبيه شبيهه بابن عرس ، والنسبه إليه دؤلى - بفتح الهمزه - وإليهم ينسب أبو الأسود الدؤلى واضع النحو ، ظالم بن عمرو. انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٥٤ ، اللسان : ٢ / ١٣١٣ (دئل) ، شرح الملوكى : ٢٣ - ٢٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٢١٦ ، التصريح على التوضيح.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٤- علقى : شجر تدوم خضرته فى القيظ ، وله أفنان طوال دقاق ، وورق لطاف. انظر اللسان : ٤ / ٣٠٧٢ (علق).
- ٥- أرطى : شجر ينبت بالرمل ، قال أبو حنيفة : هو شبيهه بالغضا ، ينبت عصيا من أصل واحد ، يطول قدر قامه ، وله نور مثل نور الخلاف ، ورائحته طيبه ، واحدته : أرطاه. انظر اللسان : ١ / ٦٣ (أرط) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٢.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح دحلان : ١٤٩.
- ٧- فى الأصل : العدل. راجع التصريح : ٢ / ٢٢٢.
- ٨- فى الأصل : لا توفق.

٩- قال ابن مالك : «ألف الإلحاق على ضربين مقصوره كألف «علقى» وممدوده كألف «علباء». فالمقصوره تشبه ألف التأنيث المقصوره بأمرين لا يوجدان فى الممدوده : أحدهما : أنها زيدت دون إبدال من غيرها كتنظيرها من ألف التأنيث. الثانى : أنها تقع فى مثال صالح لنظيرتها ، فإن «علقى» على وزن «سكرى» و «عزهى» على وزن «ذكرى». والإلحاقية الممدوده مبدله فى ياء ، ولذلك صحت فى «درحايه» ، والمثال الذى تقع فيه لا يصلح لألف التأنيث الممدوده. فلمخالفته ألف التأنيث لم يعتبر فى منع الصرف بخلاف المقصوره فإنها تؤثر مع العلميه». انتهى. وقال الخضرى : «قوله : كعلباء) وإنما كانت ألفه الممدوده للإلحاق بقرطاس لا للتأنيث لأنها تنوين ، ولا تكون إلا فى وزن لا يصلح لألف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ، ولأن همزه التأنيث منقلبه عن ألف فهى مانعه كأصلها ، وهذه عن ياء فلم تمنع». انتهى. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٩٤ - ١٤٩٥ ، الخضرى مع ابن عقيل : ٢ / ١٠٦ ، الهمع : ١ / ١٠٢ ، شرح المرادى : ٤ / ١٥٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٢ ، شرح المكودى : ٢ / ٧٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والعلم امنع صرفه إن عدلا

كفعل التوكيد أو كثعلا

هذه العلة السابعة مما يمنع مع العلميّه ، وهى العدل من مثال إلى غيره ، ويعرف عدله بأنّه يسمع ممنوع الصّيرف ، وليس فيه عله ظاهره غير العلميّه ، نحو «عمر ، وزفر ، وزحل ، وجمح ، وثعل» فيقدّر (١) ذلك كله معدولا ، لأنّ العلميّه لا تستقلّ بالمنع ، مع شهره العدل فى هذا الوزن ك- «غدر (٢) ، وفسق ، وأخر» - كما سبق (٣) - .

وليس فى كلمه «طوى» من قولهم : «ذى طوى» (٤) (عدل) (٥) ، لأنّ المانع من الصّيرف على إحدى اللغتين (٦) فيه إنّما هو التّأنيث / باعتبار البقعه ، ولا يمنع من ذلك كونه على ثلاثه أحرف ، لقيام حركه وسطه مقام الحرف الرّابع .

ويمنع أيضا مع شبه العلميّه ، ك- «جمع» ، وما يتبعها من ألفاظ التّوكيد ، ك- «كتع ، وبتع ، وبصع» ، فإنّها معدوله عن «فعلاوات» ، لأنّ مفرداتها «فعلاء»

ص: ١٩٣

١- فى الأصل : قدر.

٢- فى الأصل : لغدر.

٣- انظر ص ١٨٢ / ٢ من هذا الكتاب.

٤- ذى طوى : - بفتح الطاء ، ومنهم من يضمها ، ومنهم من يكسرها ، والفتح أشهر - واد بمكه. انظر معجم البلدان : ٤ / ٤٥ ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٨٩٤ ، معجم ما استعجم : ٣ / ٨٩٦ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . راجع التصريح : ٢ / ٢٢٤ .

٦- فى الأصل : للغتين . والأخرى الصرف باعتبار المكان. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٣ / ١٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٧٣ - ١٤٧٤ .

وقياسها الجمع على «فعلاوات»، ك- «صحراوات»، وهي معارف بتيه الإضافه إلى ضمير المؤكّد.

ثمّ قال :

والعدل والتّعريف مانعا سحر

إذا به التّعيين قصدا يعتبر

مما يمنع صرفه للعدل وشبه العلميّه : «سحر» (١) ، إذا كان ظرفا ، وقصد (٢) به تعيين (٣) سحر يوم بعينه ، ولم يتعرّف ب- «أل» ، ولا بإضافه ، نحو «آتيك يوم الجمعه سحر».

أما شبه العلميّه فيه ، فظاهر باقتضائه تعيين (٤) مسّاه.

وأما العدل (٥) ، فإنّه معدول عن «السّحر» ، لأنّ التّكرات إذا قصد تعيينها بدون إضافه ، أدخلت عليها «أل».

ونظيره في ذلك (أمس) (٦) إذا أريد به اليوم الّذى قبل يومك على لغه من يعربه ، وهم بنو تميم ، فإنّهم لا يصرفونه لشبه العلميّه والعدل عن «الأمس» (٧) ، نحو :

ص: ١٩٤

١- قال الأزهرى : فإنّه - يقصد «سحر» - ممنوع من الصرف للتعريف ، والعدل ، أما التعريف ففيه خلاف : فقييل : هو معرفه بالعلميه لأنه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل. وقيل : يشبه العلميه ، لأنه تعريف بغير أداه ظاهره كالعلم ، وهو اختيار ابن عصفور ، وفي كلام الموضح إيما إليه. انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٣ ، التسهيل : ٢٢٢ ، المقرب : ١ / ٢٨٠ ، شرح المرادى : ٤ / ١٥٦ ، الهمع : ١ / ٩٢ ، شرح دحلان : ١٤٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٥.

٢- في الأصل : فقصد.

٣- في الأصل : يتعين.

٤- في الأصل : تعين.

٥- في الأصل : والعدل. بدل : وأما العدل.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٢٥.

٧- في الأحوال الثلاث ، وهذا ما ذهب إليه بعض بنى تميم ، وجمهورهم يعربه في الرفع غير منصرف ، وبينه على الكسر في الجر والنصب. وحكى ابن أبى الربيع أن بنى تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر ب- «مذ» أو «منذ» فقط. وحكى الكسائى أن منهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه في الأحوال الثلاثه. انظر الكتاب : ٢ / ٤٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٥٧ - ١٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، شرح الشذور : ١٠٠ ، شرح القطر : ٢٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٨١ - ١٤٨٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٠٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٧ ، الهمع : ٣ / ١٨٩ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٧.

٢٣٣- إني رأيت عجايباً مذأمسا (١) ***عجائزاً مثل السعالى (٢) خمسا (٣)

وليس مبتياً على الفتح ، كما زعم بعضهم (٤) ، بدليل قول الآخر :

٢٣٤- اعتصم بالرجاء إن عزّ بأس (٥) ***وتناس الذى تضمّن أمس (٦)

وأما على لغة أهل الحجاز فى بنائهم على الكسر (٧) ، فلا يدخل فى هذا الباب.

ص: ١٩٥

١- فى الأصل : «بأمس» بدل «مذأمسا». انظر المراجع الآتية.

٢- فى الأصل : عنائزاً مثل الثعالى. انظر المراجع الآتية.

٣- من الرجز ، أوردهما أبو زيد فى نوادره (٢٥٧) من سماعه من العرب ، وبعدهما : يأكلن ما فى رحلهنّ همسا لا ترك الله لهنّ
ضرسا وقيل : هما للجاج (وليسا فى ديوانه) ، وهما من أبيات سيويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل. ويروى : «لقد» بدل «إنى»
، ويروى «الأفعاى» بدل «السعالى». والسعالى : جمع سعاله ، وهى أخبث من الغيلان ، وقيل : هى ساحره الجن. والهمس :
الصوت الخفى. والشاهد فى قوله : «أمسا» حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بنى تميم ، وذلك لشبه العلميه والعدل عن
الأمس ، ولهذا جر بالفتحه والألف للإطلاق. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٥٧ ، الخزانة : ٧ /
١٦٧ ، الكتاب مع الأعلام : ٢ / ٤٤ ، الحلل : ٣٥١ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، شذور الذهب : ٩٩ ، شواهد الفيومى : ٣٢ ،
الدرر اللوامع : ١ / ١٧٥ ، الهمع (رقم) : ٨٠٦ ، شرح المرادى : ٤ / ١٥٩ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٦٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ /
٤٠١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٣٤٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢١٩ ، اللسان (أمس) ، جمل الزجاجى : ٢٩٩ ، شرح الكافيه
لابن مالك : ٣ / ١٤٨١ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٧ ، نتائج الفكر : ١١٤.

٤- كالزجاج والزجاجى حيث حكيا أن من العرب من يبنيه على الفتح ، واستشهدوا بقول الراجز المتقدم. قال ابن هشام : وهو
وهم ، والصواب ما قدمناه من أنه معرب غير منصرف. انظر الهمع : ٣ / ١٩٠ ، شرح الشذور : ١٠٠ ، شرح القطر : ٢٤ ، التصريح
على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، شرح المرادى : ١٥٨ - ١٥٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٠٠.

٥- فى الأصل : غراس. بدل : «عز بأس». انظر المراجع الآتية.

٦- من الخفيف ولم أعر على قائله. قوله : «عز» بمعنى : غلب ، ويروى : «عن» أى : عرض. البأس : الشده ، ويروى : «يأس» بالياء
المثناه. تناس : أمر من التناسى. والشاهد فى قوله : «أمس» حيث جاء معرباً حاله الرفع إعراب ما لا ينصرف ، وليس مبنياً على
الفتح كما ذهب إليه بعضهم. انظر : التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٦٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٧٢ ،
الهمع (رقم) : ٨٠٥ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٧٥ ، أوضح المسالك : ٢٢٧ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٢٣.

٧- فى الأحوال الثلاثة ، لأنه عندهم متضمن معنى الألف واللام. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٥٧ ، شرح الشذور : ٩٨ ، التصريح
على التوضيح : ٢ / ٢٢٦ ، شرح القطر : ٢٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٨١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٠٠ ، شرح ابن
الناظم : ٦٥٧ ، الهمع : ٣ / ١٨٨ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٦.

أما لو لم يرد بـ «سحر» التّعيين (١) - صرف ، كقوله تعالى : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ) (٢) / بِسَحْرِ [القمر : ٣٤] ، وكذلك لو أريد به الاسم دون الظرف (٣) ، إلا أنه يلزمه في هذه الحالة الإضافة ، نحو «طاب سحر ليلتنا» ، أو «أل» نحو «طاب السحر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وابن على الكسر فعال علما

مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم واصرفن ما نكرا

من كل ما التعريف فيه أثرا

ما جاء من الأعلام على «فعال» كـ - «حذام وقطام» (٤) ، فإن أهل الحجاز يبنونه على الكسر (٥) ، لشبهه بـ «نزال» وبابها من أسماء الأفعال ، وعليه جاء :

٢٣٥- إذا قالت حذام فصدّقوها***فإنّ القول ما قالت حذام (٦)

وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف (٧) ، واختلف في المانع من صرفه :

ص: ١٩٦

١- في الأصل : التعين.

٢- في الأصل : الا آل لوط نجيناهم. مكرر.

٣- في الأصل : الضرب.

٤- حذام : اسم امرأه معدول عن حاذمه من الحذم وهو القطع. وقطام : اسم امرأه أيضا معدول عن قاطمه ، من القطم وهو العض ، وقطع الشيء بمقدم الفم. انظر اللسان : ٢ / ٨١٣ (حذم) ، ٥ / ٣٦٨٢ (قطم) ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٢ ، المقتضب : ٣ / ٣٧٢ ، الكتاب : ٢ / ٤٠ ، حاشية الصبان : ٣ / ٢٦٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٦.

٥- في الأصل : الكثر.

٦- من الوافر نسب في الشواهد الكبرى للجم بن صعّب والد حنيفه وعجل ، وقيل : هو لديسم بن طارق (وكلاهما جاهليان). ويروى : «فأنصتوها» بدل «فصدّقوها» أي : فأنصتوا لها. حذام : أم عجل - وأم حنيفه : البرشاء - سميت حذام لأن ضررتها البرشاء حذمت يدها بشفره فصبت عليها حذام جمرا ، فبرشت ، فسميت البرشاء. والشاهد في قوله : «حذام» فإنه فاعل في الموضعين ، وحقه الرفع ، ولكنه بنى على الكسر تشبيها له بـ «نزال» وهو مذهب أهل الحجاز. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٦٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٧٠ ، شذور الذهب : ٩٥ ، أمالي ابن الشجري : ٢ / ١١٥ ، الخصائص : ٢ / ١٧٨ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٤ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٤٠٤ ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٩٦ ، أبيات المغنى : ٤ / ٣٢٩ ، شواهد الفيومي : ٣٠

، اللسان : (رقش ، حذم) ، شواهد الجرجاوى : ١٣ ، المقتصد : ٧٧٣ / ٢ ، شرح اللمحه لابن هشام : ١ / ٢٣٤ ، الإفصاح : ٢٣١ ،
أوضح المسالك : ٢٢٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٥٢ .
٧- أما ما كان آخره راء ، فالحجازيون والتميميون متفقون فى بنائه على الكسر ك- «حضار». انظر الكتاب : ٢ / ٤٠ ، شرح
الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٧٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٧٩ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٣ ، المقتضب : ٣ / ٣٧٥ ، الفوائد الضيائيه : ١ /
٢٢٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٥ ، الهمع : ١ / ٩٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٠ .

فقال سيوييه والأكترون : العدل (١) مع العلميه (٢) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : «وهو نظير جشم» ، فإن «جشم» فيه العدل والعلميه ، وعلى هذا فهو معدول عن «فاعله» ، كما أن «جشم» معدول عن «فاعل».

وقال المبرد : المانع التأنيث المعنوي مع العلميه ك- «زينب» (٣).

وعندي : أن قوله (٤) أصح (٥) ، إذ الموجب لادّعائه العدل ما سبق من وجود منع الضرف ، مع عدم ظهور علّه أخرى ، وهنا قد وجدت علّه أخرى ، وهي التأنيث ، فلا يعدل إلى العدل.

وأما نحو :

٢٣٦- ومزّ دهر على وبار***فهلكت جهره وبار(٦)

ص: ١٩٧

١- في الأصل : الأعدل.

٢- انظر الكتاب : ٣٨ / ٢ ، شرح المرادى : ١٦١ / ٤ ، الهمع : ٩٣ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٢٤٤ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الأشموني : ٢٦٩ / ٣ ، حاشيه الخضرى : ١٠٨ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٣٦ / ١.

٣- وقيل : لتضمنه معنى الحرف ، وهو علامه التأنيث فى المعدول عنه ، وإليه ذهب الربعى. انظر المقتضب : ٣ / ٣٧٤ ، شرح المرادى : ١٦١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٥٨ ، الهمع : ٩٣ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٦٩ ، شرح الرضى : ١ / ٥٦ ، حاشيه الخضرى : ١ / ١٠٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٦.

٤- أى : قول المبرد.

٥- وقال الأشموني : وهو أقوى على ما لا يخفى. انظر شرح الأشموني مع الصبان : ٣ / ٢٦٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٥٨. وقال بعضهم : الظاهر مذهب سيوييه لأن الغالب على الأعلام أن تكون منقوله ، ولهذا جعلت معدوله عن فاعله المنقوله عن صفه كما تقدم فى «عمر» ، وإليه ذهب أبو حيان. انظر شرح المرادى : ١٦١ / ٤ ، الهمع : ٩٣ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٤ ، وانظر ارتشاف الضرب : ١ / ٤٣٦.

٦- من مخلع البسيط للأعشى ميمون بن قيس فى ديوانه (١٩٤) ، من قصيده له قالها فى هجاء بنى جحدر. ويروى : «عنه» بدل «جهره». قوله : «وبار» اسم قبيله ، وقيل : اسم مدينه يسكنها الجن وكانت محله عاد. جهره : عيانا. والشاهد فى قوله : «وبار» حيث جمع فيه بين اللغتين - كما قيل - إحداهما : هى البناء على الكسر ، وذلك فى قوله : «على وبار» ، والأخرى : هى الإعراب كإعراب ما لا ينصرف ، وذلك فى قوله : «جهره وبار» فرفع «وبار» ب- «هلكت». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٦٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٥٨ ، اللسان (وبر) ، الكتاب مع الأعلم : ٢ / ٤١ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ٢٤٠ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٦٤ ، ٦٥ ، شذور الذهب : ٩٧ ، شواهد الفيومى : ٣١ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٣٢١ ، الهمع (رقم) : ٣٣ ، الدرر اللوامع : ١ / ٨ ، المقتضب : ٣ / ٥٠ ، ٣٧٦ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٩ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١١٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٤٤ ، المقرب : ١ / ٢٨٢ ، أوضح المسالك : ٢٢٦.

فقيل : هو استعمال للفتين (١) ، فإنَّ آخره مرفوع ، لأنَّ قبله / :

ألم تروا إرما وعادا

أودى بها الليل والنهار (٢)

ثمَّ هذه الأقسام السبعة التي أحد المانعين من صرفها التعريف بالعلمية إذا نكرت صرفت ، لزوال إحدى العلتين ، فتقول : «ربَّ معدى كرب ، وعمران ، وفاطمه ، وزينب ، وإبراهيم ، وأحمد ، وأرطى ، وعمر - لقيتهم» ، بخلاف ما لم تكن العلمية سببا في منعه ، ك- «سكران» وغيره من الصفات المانعه من الصّرف ، إذا سمّيت بها ، فإنّها إذا نكرت لم تصرف (٣) ، لبقاء مانعين (٤) ، وتجويز الأخفش (الصّرف) (٥) في أحد قوليه - ضعيف (٦).

ص: ١٩٨

١- في الأصل : للفتين. أى : الإعراب والبناء. وقيل : إن «وبار» الثانى ليس باسم ك- «بار» الذى فى حشو البيت ، بل الواو عاطفه وما بعدها فعل وفاعل ، والجمله معطوفه على قوله : «هلكت» ، وقال أولا- : «هلكت» بالتأنيث على معنى القبيله ، وثانيا «باروا» بالتذكير على معنى : الحى ، وعلى هذا القول يكتب «باروا» بالواو والألف كما يكتب «ساروا». انتهى. وعلى هذا القول فليس فيه جمع بين اللغتين. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شرح الشذور : ٩٧ - ٩٨ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ٢٦٩ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٠ ، المقرب : ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٠٨ ، الهمع : ١ / ٩٤.

٢- فى الأصل : والنهار. وإرما : اسم قبيله ، وعاد : اسم بلدتهم. انظر شرح الشذور : ٩٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٥٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٥ ، شواهد الفيومى : ٣١ ، شرح ابن الناظم : ٦٥٩.

٣- فى الأصل : تصدف.

٤- هذا مذهب سيويه. انظر الكتاب : ٢ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٩٩ ، الهمع : ١ / ١١٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٧.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- قال الأخفش بصرفه بناء على أن الصفه إذا زالت لا تعود. ورد بأن زوال الصفه كان لمانع وهو العلميه وإذا زال المانع رجعت الصفه. وذكر ابن مالك فى شرح الكافيه : أن الأخفش خالف سيويه مده ، ثم وافقه فى كتابه الأوسط ، وإن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٤٩٩ ، الهمع : ١ / ١١٧ ، التسهيل : ٢٢١ ، شرح المرادى : ٤ / ١٦٥.

ومما يعود إلى الصِّرف ، لزوال إحدى (١) العلتين : ما صَغُر من نحو «حميد ، وعمير» ، و «سميع ، وبريه» ، تصغير «إسماعيل ، وإبراهيم» لزوال وزن الفعل في الأوّل ، ولفظ العدل في الثّاني ، وزوال اللفظ الأعجميّ في الأخيرين (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما يكون منه منقوصا ففي

إعرابه نهج جوار يقتفى

إذا كان الممتنع صرفه للعلميّة وعله أخرى منقوصا ، ك- «القاضي» إذا سمّيت به امرأه ، فإنّك تعربه إعراب «جوار» بأن تحذف ياءه رفعا وجزا ، معوّضا عنها بالتثوين ، فتقول : «هذه قاض ، ومررت بقاض» ، وتثبت في النّصب محرّكه (٣) بالفتح (٤) ، نحو «رأيت قاضي الجميله». هذا مذهب سيبويه والأكثرين (٥).

وعند الكسائيّ ، ويونس (٦) : أنّ الياء تقرّ (٧) ساكنه في الرّفع ، وتحرك بالفتحه في الجرّ والنّصب ، تمسّكا بقوله :

٢٣٧- قد عجت منى ومن يعيليا***لما رأتنى خلقا مقلوليا(٨)

ص: ١٩٩

١- في الأصل : أحد. فقد قال قبل : «لزوال إحدى العلتين».

٢- في الأصل : الأخيرين.

٣- في الأصل : النصب محرّكه. مكرر.

٤- في الأصل : في في الفتح.

٥- منهم الزمخشري وابن الحاجب ، وهو مذهب الخليل. انظر الكتاب : ٥٧ / ٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٠٦ ، تاج علوم

الأدب : ١ / ٧٠ ، المفصل : ١٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٥٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٧٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٤٠.

٦- وأبي زيد وعيسى والرماني أيضا ، ونسب في الإيضاح لسيبويه. قال ابن مالك : ومذهب الخليل هو الصحيح لأن نظائر

«جوار» من الصحيح - لا- ينون في تعريف ولا- تنكير وقد نون ، ونظائر «قاض» - اسم امرأه - لا- ينون في تعريف ، وينون في

تنكير ، فتنوينه أولى من تنوين «جوار». انتهى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٠٦ - ١٥٠٧ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٧٠ ،

شرح الرضي : ١ / ٥٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٧٣ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٤٠.

٧- في الأصل : تقرأ.

٨- من الرجز للفرزدق ، وليس في ديوانه. يعيليا : مصغر «يعلى» اسم رجل. خلقا : - بفتح الخاء واللام - يقال : ثوب خلق إذا

كان عتيقا جدا ، وأراد : رثائه الهيئه ودمامه الخلقه. مقلوليا : من «اقلولي» إذا ارتفع ، و «المقلولي» المتجافى المنكمش ، وأصله :

«ومقلوليا» ، فحذف العاطف للضرورة. والشاهد في قوله : «يعيليا» حيث استدل به يونس والكسائي فيما ذهبوا إليه من أن الفتحة

تظهر على الياء في حاله الجر في الممنوع من الصرف ، كما تظهر في حاله النصب ، وهو عند غيرهما ضروره. انظر التصريح على

التوضيح : ٢٢٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٧٣ / ٣ ، الشواهد الكبرى : ٣٥٩ / ٤ ، المنصف : ٦٨ / ٢ ، ٦٩ ، المقتضب : ٢٨٠ / ١ ،
الخصائص : ٦ / ١ ، ٥٤ / ٣ ، الهمع (رقم) : ٤٠ ، الدرر اللوامع : ١١ / ١ ، اللسان : (علا-، قلا) ، الكتاب مع الأعلام : ٥٩ / ٢ ،
شواهد ابن النحاس : ١٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٠ ، شرح المرادى : ١٦٨ / ٤ ، البهجة المرضيه : ١٥٠ ، الضرائر : ٤٣ ، إعراب ابن
النحاس : ٢١٧ / ٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٥٠٧ / ٣ ، المسائل العسكريه : ٢٦٢ ، الأصول : ٤٤٤ / ٣ .

وغيرهما يجعل ذلك ضروره.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولاضطرار أو تناسب (١)

صرف

ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف /

يتمتع الممتنع صرفه - مع قيام المانع - من الصّرف (إلّا) (٢) في موضعين :

أحدهما : ضروره الشّعْر ، وهو كثير ، لا اختلاف بين النحاء فيه (٣) ، وإتّما الاختلاف في عكسه ، وهو منع صرف المصروف للضروره ، والصّحيح : جوازه ، كما ذهب إليه الكوفيون (٤) ، نحو :

ص: ٢٠٠

١- في الأصل : وتناسب. انظر الألفيه : ١٤٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- وقد اختلف في نوعين منه : أحدهما : ما فيه ألف التانيث المقصوره ، فلم يجز بعضهم صرفه للضروره. والثاني : «أفعل من» فلم يجز الكوفيون صرفه للضروره ، قالوا : لأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «من» فلا يجمع بينه وبينها. وذهب البصريون إلى جوازه لأن المانع له الوزن والوصف ك- «أحمر» لا «من» ، بدليل صرف «خير منه وشر منه» لزوال الوزن. وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغه ، قال الأخفش وكان هذه لغه الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ ، شرح الأشموني : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، الهمع : ١ / ١١٩ - ١٢٠ ، التسهيل : ٢٢٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٠٩.

٤- إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم ، ووافقهم الأخفش والفارسي ، واختاره الناظم وغيره. وذهب أكثر البصريين إلى منعه. وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلميه ، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، وبين ما ليس كذلك فصرفه ، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا- في العلم. وأجاز قوم منهم ثعلب منع صرف المنصرف اختيارا. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٧١ ، التسهيل : ٢٢٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٨ ، الهمع : ١ / ١٢٠ - ١٢١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٧٥ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٠٩ - ١٥١٢.

الثاني : طلب التناسب لما بعده ، كقراءه نافع : (سَيَلَسِلْ وَأَعْلَالًا) (٢) [الإنسان : ٤] ، أو لما قبله ، كقراءه الأعمش : لا تذرني ودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوقا (٣) [نوح : ٢٣].

ص: ٢٠١

١- من المتقارب للعباس بن مرداس الصحابي رضى الله عنه من قصيده له يعاتب فيها النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم حين أعطى من سبى حنين عينه بن حصن والأقرع بن حابس كل واحد منهما مائه من الإبل وأعطاه دون ذلك ، فقال النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم : اذهبوا فاقطعوا عنى لسانه ، فأعطوه حتى رضى ، وقيل : أتموه المائه ، وبعده : وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع ويروى : «وما» بدل «فما» ، ويروى : «شيخي» بدل «مرداس» ، ومرداس : هو مرداس بن عامر السلمى والد الشاعر. والشاهد فى قوله : «مرداس» حيث منعه من الصرف - وهو اسم مصروف - للضرورة وهو ما أجازته الكوفيون وبعض البصريين. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ٢٧٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ١١٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٦٩ ، ٣٦٥ ، الخزانة : ١ / ١٤٧ ، ٢٥٣ ، الإنصاف : ٤٩٩ ، الهمع (رقم) : ٤٣ ، ٩٥٦ ، الدرر اللوامع : ١ / ١١ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٧٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٥٦٦ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٦٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٢ ، شرح دحلان : ١٥٠ ، الضرائر : ١٠٢ ، سر الصناعه : ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، الإفصاح : ٥٩ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ١٤٨ ، الأصول : ٣ / ٤٣٧.

٢- وذلك بفتح «سلاسل» مع التثنية. وهى قراءه أبى بكر والكسائى وهشام وأبى جعفر أيضا. وقرأ الباقون بالفتح من غير تثنية لأن «فعال» لا تنصرف. انظر حجه القراءات : ٧٣٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٢٨ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٤٥٤ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٧٥ ، إعراب النحاس : ٥ / ٩٦ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ٤٨٠.

٣- وذلك بصرف «يغوث ويعوق» وهى قراءه عبد الله أيضا ، قال النحاس : هذا عند الخليل وسيبويه لحن وهو أيضا مخالف للسواد الأعظم ، وذهب الفراء إلى أن ذلك يجوز صرفه لكثرتة أو كأنه نكرة. والجمهور على المنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف. انظر القراءات الشاذة : ١٦٢ ، إعراب النحاس : ٥ / ٤١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٢٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٧٠ ، معانى الفراء : ٣ / ١٨٩.

الباب الرابع والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

ارفع مضارعاً إذا يجزّد

من ناصب وجازم كتسعد

لما فرغ من ذكر إعراب الاسم وأحكامه وعوارضه - أخذ في ذكر إعراب الفعل وقد سبق أنّ الإعراب مختص بالمضارع منه (١).

وقول الكوفيين : إنّ افعال مجزوم بلام مقدّره (٢) - ضعيف (٣).

وقد اختار المصنّف أنّ الّزّاع للفعل المضارع تجرّده من الجازم والنّاصب ، موافقه للكوفيين (٤).

ص: ٢٠٢

١- راجع باب المعرب والمبني ص ١ / ٦٠ من هذا الكتاب.

٢- لأنه عندهم قطعه من المضارع المجزوم بها ، فحذفت اللام تخفيفاً ، ثم حرف المضارعه خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ، ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها. قال ابن هشام : وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي. ومذهب البصريين أنه مبني على السكون. انظر الإنصاف (مسأله : ٧٢) : ٢ / ٥٤٢ ، الهمع : ١ / ٤٦ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١ / ٣٢ ، التصريح على التوضيح : ١ / ٥٥ ، شرح المرادى : ١ / ٥٩ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٦١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٦٨ ، شرح الأشموني : ١ / ٥٨ ، مغنى اللبيب : ٣٠٠.

٣- وذلك لأن عوامل الأفعال ضعيفه فلا يجوز حذفها وإعمالها ، كما لم يجز ذلك فى «لم ، ولن» ونظائرها. ورد الكوفيين على هذا بأن «رب» تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء و«بل» عند البصريين. انظر شرح ابن يعيش : ٧ / ٦١ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٢٦ ، حاشية الصبان : ١ / ٥٨ ، الإنصاف : ٢ / ٥٩٢.

٤- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٣ / ١٥١٩) : «وينبغى أن يعلم أن رافع الفعل معنى ، وهو إما وقوعه موقع الاسم ، وهو قول البصريين ، وإما تجرده من الجازم والناصب ، وهو قول حذاق الكوفيين ، وبه أقول لسلامته من النقض» انتهى. وانظر التسهيل : ٢٢٨ ، كما وافقهم ابن هشام فى الجامع الصغير (١٦٩). وذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله. وذهب ثعلب من الكوفيين ، والزجاج من البصريين إلى أنه يرتفع بنفس المضارعه للاسم. انظر فى ذلك الإنصاف (مسأله : ٧٤) : ٢ / ٥٥١ ، الكتاب : ١ / ٤٠٩ ، شرح المرادى : ٤ / ١٧٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٤ ، الهمع : ٢ / ٢٧٣ - ٢٧٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٢ ، المقتضب : ٢ / ٥ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣٠ - ١٣١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٩ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٣.

ورد قول البصريين : إنّ الرفع له وقوعه موقع الاسم ؛ بثبوت الرفع بعد أدوات التحضيض ، وفي خبر أفعال المقاربه المجزده عن «أن» ، وفي الصلة ، نحو «جاءني الذي يقوم» ، مع عدم صلاحية هذه المواضع للاسم (١).

وقدم الجازم لكونه من خصائص الفعل (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبلن انصبه وكي كذا بأن

لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد

تخفيف أن (٣) من أنّ فهو

مطرد

الذي ينتصب بعده المضارع ينقسم إلى : ما هو ناصب بنفسه ، وإلى ما ينصب بـ «أن» مضمرة بعده ، فبدأ بالقسم الأول ، وهو أربعة أحرف :

أحدها : «لن» ، وليست مركبة من «لا» ، و «أن» ، حذفت الهمزة تخفيفا ، ثمّ الألف لالتقاء الساكنين ، كما ذهب إليه الخليل (٤) ، ولا أصلها «لا» ، أبدلت

ص: ٢٠٣

١- قال ابن مالك في شرح الكافية (٣ / ١٥١٩): «بخلاف الأول - يقصد قول البصريين - فإنه ينتقض بنحو: «هلا تفعل»، و «جعلت أفعل»، و «ما لك لا تفعل» و «رأيت الذي يفعل» فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع ، مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا- رافع ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وضح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب انتهى. وانظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٢٩ ، الهمع : ٢ / ٢٧٣.

٢- لعله يقصد بهذا التقديم : التقديم الموجود في الكافية حيث قال ابن مالك فيها (٣ / ١٥١٣) : تجرد من جازم وناصب رافع فعل ك- «أجلّ صاحبي» ولم يقدم الناظم في الألفية الجازم ، بل قدم الناصب حيث قال : ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد

٣- في الألفية (٤٦): «تخفيفها» بدل «تخفيف أن».

٤- والكسائي والخازرنجي أيضا. وذلك لأن دعوى التركيب إنما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حاله التركيب ك- «لولا» ، والظاهر هنا جزء كل منهما ، ولأنه لا- معنى للمصدرية في «لن» كما كانت في «أن» ، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه ، حكى سيبويه : «عمر لن أضرب» ومنع التقديم الأخفش الصغير. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٧٣ ، الكتاب : ١ / ٤٠٧ ، الهمع : ٤ /

٩٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٠ ، مغنى اللبيب : ٣٧٤ ، الأشموني : مع الصبان : ٣ / ٢٧٨ ، الجنى الدانى : ٢٧١ ، شرح
الرضى : ٢ / ٢٣٥ ، جواهر الأدب : ٣٢١ ، المفصل : ٣٠٧ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٥ ، التسهيل : ٢٢٩ ، معانى الحروف للرماني :
١٠٠ ، الجامع الصغير : ١٦٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٠ .

الألف نونا ، كما ذهب إليه الفراء (١) ، لانتفاء الدليل عليهما (٢) ./ وهي ناصبه بنفسها اتفاقا (٣) ، والرفع بعدها ندور ، كندور الجزم بها (٤) ، كقوله :

٢٣٩-...***فلن يحل للعنين بعدك منظر (٥)

ص: ٢٠٤

١- لأن المعهود إبدال النون ألفا ك- «نسفا» لا العكس. انظر شرح المرادى : ٤ / ١٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٠ ، الهمع : ٤ / ٩٤ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ٢٧٨ ، مغنى اللبيب : ٣٧٣ - ٣٧٤ ، الجنى الدانى : ٢٧٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٣٥ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٦ ، المفصل : ٣٠٧ ، الجامع الصغير : ١٦٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٠ .

٢- بل هي بسيطه كما ذهب إليه سيويه والجمهور. انظر الكتاب : ١ / ٤٠٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٣٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٠ ، الجنى الدانى : ٢٧٧٠ ، الهمع : ٤ / ٩٣ ، شرح المرادى : ٤ / ١٧٣ ، جواهر الأدب : ٣٢١ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٥ - ١٦ ، المفصل : ٣٠٧ .

٣- لكن عند الخليل لا ينتصب المضارع إلا ب- «أن» ظاهره أو مقدره ، فإذا نصبت ما بعد «لن» كان ب- «أن» مقدره. وذكر سيويه أنه لو نصب بتقدير «أن» لامتنع تقديم معمول فعلها عليها لكونه من الصله ، ولا يتقدم شيء من الصله على الموصول ، وقد جاء عنهم مقدما نحو : «زيد لن أضرب» ، فدل على أن النصب ليس ب- «أن». انظر الكتاب : ١ / ٤٠٧ ، معانى الحروف للرماني : ١٠٠ ، جواهر الأدب : ٣٢١ .

٤- وحكى اللحياني : أن الجزم بها لغه لبعض العرب. انظر الهمع : ٤ / ٩٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٧٤ ، مغنى اللبيب : ٣٧٥ ، الجنى الدانى : ٢٧٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٧٨ ، الجامع الصغير : ١٦٩ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١١٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٠ .

٥- من الطويل لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى (صاحب عزه) من قصيده له يمدح فيها عبد الملك بن مروان فى ديوانه (٢٥٤) وانظر (٣٢٨) ، وصدرة : أيدى سبا يا عزّ ما كنت بعدكم ويروى : «فلم يحل بالعينين» بدل «فلن يحل للعنين» ، ويروى : «منزل» بدل «منظر». أيدى سبا : اتخذ الناس هذا مثلا مضروبا فى التفريق والتزيق. منظر : إما مصدر ميمى أو اسم مكان ، والمعنى كنت بعد فراقك يا عزه مشئت الحال مفرق البال فلم يحل لعينى نظر أو منظر. قال البغدادي : فظهر بهذا أن المعنى مع «لم» فإن ما ذكره حكاية حال ماضيه لا أخبار عن أمر مستقبل ، والرواية : «فلم يحل بالعينين» بالباء لا باللام ، وهو المذكور فى كتب اللغه. انتهى. والشاهد فيه على أن الجزم ب- «لن» نادر ، و «يحل» مجزوم بحذف الألف. وقيل : الجزم بها لغه. انظر شرح الأشموني : ٣ / ٢٧٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٥٩ ، مغنى اللبيب : ٥١٩ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٨٧ ، الجنى الدانى : ٢٧٢ ، حاشيه الصبان : ٣ / ٢٧٨ ، المنقوص والممدود للفراء : ٣٦ .

وتقتضى نفى ما أثبت بحرف التنفيس» (١)، من غير دلالة على التأييد (٢)، ولا منافاه له (٣).

الثانى: «كى»، وظاهر كلامه هنا أنها ناصبه بنفسها مطلقا، والصواب ما قسمه فى غير هذا الموضع، من أن المصدرية ناصبه بنفسها، والتعليق التي بمعنى اللام، النصب بعدها بإضمار «أن» (٤).

وتعرف المصدرية بدخول لام التعليل عليها، نحو: (لكيلا) (٥) تأسوا [الحديد: ٢٣]، والتعليق بدخولها على اللام، نحو:

ص: ٢٠٥

١- أى: لنفى الفعل المستقبل، إما فى غايه ينتهى إليها، نحو: (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ)، وأما إلى غير غايه نحو: (لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا)، وهذا مذهب الجمهور. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٢٩، المقتضب: ٢ / ٦، ارتشاف الضرب: ٢ / ٣٩١.

٢- لأنها لو كانت للتأييد لزم التناقض بذكر «اليوم» فى قوله تعالى: (فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)، ولزم التكرار بذكر «أبدا» فى قوله تعالى: (وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا) ولم تجتمع مع ما هو لانتهاى الغايه، نحو قوله تعالى: (فَلَنْ أُبْرَحَ الْمَارِضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي)، قال الأزهرى: «وتأييد النفي فى (لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا) لأمر خارجى، لا من مقتضيات «لن». انتهى. وخالف الزمخشري فى بعض نسخ أنموذجه فذهب إلى أنها تفيد تأييد النفي، ووافقه المرتضى فى التاج. وذهب فى مفصله وبعض نسخ أنموذجه الأخرى إلى أنها تفيد توكيد النفي، ووافقه العصام فى شرح الفريد. قال ابن هشام: «وكلاهما دعوى بلا دليل». انظر الهمع: ٤ / ٩٤ - ٩٥، شرح المرادى: ٤ / ١٧٣، جواهر الأدب: ٣٢٢، شرح الأشموني: ٣ / ٢٧٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٢٩، الأنموذج بشرح الأردبلى: (٨٩ / أ- مخطوط)، الأنموذج: ١٠٢، مغنى اللبيب: ٣٧٤، موصل الطلاب للأزهرى: ١٣١، الجنى الدانى: ٢٧٠، التسهيل: ٢٢٩، شرح الرضى: ٢ / ٢٣٥، شرح ابن يعيش: ٨ / ١١١، المفصل: ٣٠٧، شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ١٥٣١، تاج علوم الأدب: ٢ / ٣٨٣، شرح الفريد: ٢٢٠، حاشيه الخضرى: ٢ / ١١٠، ارتشاف الضرب: ٢ / ٣٩١، شرح القطر للفاكهى مع حاشيه يس عليه: ١ / ١٤٣.

٣- الظاهر من قول ابن طولون هنا أنه موافق للزمخشري فيما ذهب إليه فى أنموذجه أن «لن» تفيد تأييد النفي.

٤- قال ابن مالك فى شرح الكافية: (٣ / ١٥٣١): «ثم بينت أن «كى» على ضربين: أحدهما: كونها حرفا مصدرىا بمعنى: «أن»، ومساويه لها فى الاستقلال بالعمل. والثانى: كونها حرف تعليل بمعنى اللام، والنصب بعدها حينئذ ب- «أن» مضمرة غير جائزه الإظهار. انتهى.

٥- فى الأصل لليلا.

لامتناع الفصل بين الموصول (٣) وصلته (٤) بحرف الجرّ ، ودخول حرف موصول على مثله (٥) ، وتقدير اللام مؤكده لتعليل «كى» (٦).

ومع التجرد عن اللام ، نحو : (كَيْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً) [الحشر : ٧] ، فيجوز الوجهان ، ولم يسمع فى كلامهم : «كى أن يقوم زيد» (٧).

الثالث : أن المصدرية ، نحو : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي) [الشعراء : ٨٢] ، وتعرف بصحة تأولها وما بعدها بالمصدر ، بخلاف المخففه من الثقيله ، وهى الواقعه بعد فعل دالّ على العلم ، نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) [المزمل : ٢٠] ، فإنه يتعين رفع الفعل بعدها ، وأكثر ما يقع مفصولا منها بحرف التنفيس ، أو نفى ، أو «قد» ، أو «لو» - كما سبق (٨) - وقد تأتى بلا فصل كقوله :

٢٤١- علموا أن يؤملون فجادوا***... (٩)

ص: ٢٠٦

١- فى الأصل نارا. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الطويل ، لمنصور بن الزبرقان النمري ، من قصيده له فى ديوانه (١٣١) ، وعجزه : وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله ونسبه العينى لحاتم الطائى (وليس فى ديوانه) ، وقيل : هو لرجل من باهله. وروى صدره فى الديوان : فأبرزت نارى ثم أثقبت ضوءها والشاهد فيه على أن «كى» هاهنا تعليليه لدخولها على اللام ، قال العينى : «وإنما جمع بينهما للتأكيد ، وهذا تركيب نادر». انتهى. وعلى روايه الديوان فلا شاهد فيه. انظر الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٠٦ ، شرح المرزوقى : ١٦٩٧ ، شرح الحماسه للتبريزى : ٤ / ١١١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٠ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٣٣٥ ، شواهد المغنى : ١ / ٥٠٩ ، أبيات المغنى : ٤ / ١٥٩ ، شرح المرادى : ٤ / ١٧٦.

٣- فى الأصل المصدر.

٤- أى صله «كى» ، وذلك على تقدير أنها موصوله ناصبه بنفسها.

٥- أى دخول «كى» على «أن» المقدره بعد اللام لأنهما حيثئذ موصولان حرفيان.

٦- وإنما يقدر هذا ، لامتناع دخول حرف جر على مثله.

٧- قال السيوطى : قال أبو حيان : والمحفوظ إظهارها بعد «كى» الموصوله ب- «ما» ، كقوله : كيما أن تغرّ وتخدعا ولا أحفظ من كلامهم : «جئت كى أن تكرمنى». انتهى. انظر الهمع : ٤ / ١٠٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٣٣.

٨- فى «أن» المخففه. انظر ص ٢٦٤ / ١ من هذا الكتاب.

٩- من الخفيف ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : قبل أن يسألوا بأعظم سؤال وقد تقدم الكلام عليه ص ٣٧٠ من هذا الكتاب. والشاهد فى قوله : «أن يؤملون» حيث وقع خبر «أن» المخففه من الثقيله جمله فعليه فعلها متصرف وليس بدعاء ، ولم يفصل بينهما فاصل ، وهو قليل ، والكثير أن يأتى بفاصل ويقول : سيأملون.

والنَّصْب بعدها في قراءه / بعضهم : (أَفَلَا- يَرْوُونَ أَلَّا يَزْجِعُ) (١) [طه : ٨٩] - نادر. فإن وقعت بعد فعل دالٌّ على الظَّنِّ ، ك- : «حسب ، وزعم ، وظنَّ» ونحوها - جاز أن تجعل مصدرية ناصبه ، وأن تجعل مخففه من الثَّقيله ، فلا تعمل ، ويكون الفعل بعدها مرفوعاً (٢) ، وبهما قرىء في التواتر (٣) : (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ) (٤) فِتْنَتَهُ (٥) [المائدة : ٧١] ، وترجَّح المصدرية عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ، ولذلك أجمعوا على النَّصْب في : (أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) (٦) [العنكبوت : ٢].

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعضهم أهمل أن حملاً على

ما أختها حيث استحقت عملاً

بعض العرب يهمل «أن» مطلقاً حملاً على «ما» المصدرية في نحو : (وَيَعْلَمُ مَا) يفعلون (٧) [الشورى : ٢٥] ، ومنه قوله :

ص : ٢٠٧

١- يرجع : بالنصب. وهي قراءه أبى حيوه ، وقرأ الجمهور «يرجع» بالرفع ، وهو أولى. انظر القراءات الشاذة : ٨٩ ، إعراب النحاس : ٣ / ٥٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٢٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٢٥ ، الهمع : ٤ / ٨٨.

٢- في الأصل : مروعا.

٣- في الأصل : التواتر.

٤- في الأصل : يكون.

٥- فقرأ أبو عمرو وحمزه والكسائي وخلف ويعقوب : «ألا- تكون» بالرفع ، وقرأ الباقون : «ألا تكون» بالنصب. انظر المبسوط في القراءات العشر : ١٨٧ ، حجه القراءات : ٢٣٣ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٥٥ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٢ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٢٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٣٢ البيان لابن الأنباري : ١ / ٣٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٢٣ - ١٥٢٤ ، الهمع : ٤ / ٨٩.

٦- و «أن» وصلتها في موضع نصب ب- «حسب» ، وقد سدت بصلتها مسد مفعولي «حسب». انظر إعراب النحاس : ٣ / ٢٤٧ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٢٤١ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٨١.

٧- «ويفعلون» قرأها حمزه ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، وخلف : «تفعلون» بالتاء ، وقرأها الباقون : «يفعلون» بالياء. انظر المبسوط في القراءات العشر : ٣٩٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٦٧ ، حجه القراءات : ٦٤١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٨٣.

وقرىء شاذًا: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) [البقره: ٢٣٣] - بضم الميم (٢) - وأندر منه الجزم بها (٣) فى نحو:

٢٤٣- ***تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحط (٤)

وتقع أن تفسيريّه ، وزائده ، فلا تعمل شيئًا.

ص: ٢٠٨

١- من البسيط ، آخر أبيات ثلاثه لم أعر على قائلها ، وعجزه : متى السّلام وألا تشعرا أحدا ويروى : «وألا تعلما» و «وألا تخبرا» بدل «وألا تشعرا». قوله : «ويحكما» : «ويح» كلمه ترحم ورأفه ، وهو مصدر منصوب بفعل واجب الحذف. والشاهد فى قوله : «أن تقرأ» حيث أهملت «أن» عن العمل ، حملا- على أختها «ما» المصدريه. وزعم الكوفيون أن «أن» هذه هى المخففه من الثقيله شد اتصالها بالفعل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٢ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٧ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٠ ، شرح المرادى : ٤ / ١٨٦ ، جواهر الأدب : ٢٣٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٢٧ ، شواهد المغنى : ١ / ١٠٠ ، أبيات المغنى : ١ / ١٣٥ ، ١٢٣ / ٤ ، ١٢٤ / ٨ ، الخزانة : ٨ / ٤٢٠ ، مجالس ثعلب : ١ / ٣٢٢ ، المنصف : ١ / ٢٧٨ ، الإنصاف : ٢ / ٥٦٣ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، مغنى اللبيب : ٣٤ ، ١١٩٢ ، الخصائص : ١ / ٣٩٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٨ ، الجنى الدانى : ٢٢٠ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٣٧ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦١٦ ، الضرائر : ١٦٣ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٨٤ ، كاشف الخصاصه : ٣٠٤ ، النكت الحسان : ١٤٢.

٢- وهى قراءه مجاهد وابن محيص. انظر القراءات الشاذة : ١٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٢٧ - ١٥٢٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٢ ، شرح المرادى : ٤ / ١٨٧ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٠ .

٣- قال السيوطى : «قال الرؤاسى من الكوفيين : فصحاء العرب ينصبون ب- «أن» وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ، وأنشد على الجزم : أحاذر أن تعلم بها فتردّها وممن حكى الجزم بها لغه من البصريين : أبو عبيده واللحيانى ، وزاد أنها لغه بنى صباح». انتهى. وانظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩١ ، الجنى الدانى : ٢٢٦ ، مغنى اللبيب : ٤٥ - ٤٦ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٤.

٤- من الطويل ، لامرىء القيس الكندى من قصيده له فى ديوانه (٣٩٨) وصدره : إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا ويروى : «غدونا» بدل «ركبنا» ، ويروى : «هلم» بدل «تعالوا» ، وغدونا : ذهبنا غدوه ، وهى ما بين صلاه الصبح وطلوع الشمس. والولدان : جمع وليد وهو الصبى ، نحط : جزم فى جواب الأمر ، وهو «تعالوا» ، وكسر للقافيه. والشاهد فيه جزم «يأتنا» ب- «أن» المفتوحه ، وأصله : «يأتينا» فسقطت الياء للجزم. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ٢٨٤ ، مغنى اللبيب : ٣٢١ ، المحتسب : ٢ / ٢٥٩ ، شواهد المغنى : ١ / ٩١ ، أبيات المغنى : ١ / ١٢٨ ، الجنى الدانى : ٢٢٧ ، الإفصاح : ١٠٧ ، حاشيه يس : ٢ / ٢٤٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١١١ .

وتعرف الأولى : بأن يتقدّم عليها جملة متضمّنه لمعنى القول دون حروفه (١) ، وأكثر ما يليها الأمر ، نحو : (فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ) (٢) أَنْ سَبِّحُوا [مريم : ١١] ، (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ) [المؤمنون : ٢٧].

وأكثر ما تقع الثانيه بعد «لَمَّا» ، نحو : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) [يوسف : ٩٦] ، (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا) [العنكبوت : ٣٣].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ونصبوا بإذن المستقبل

إن صدرت والفعل بعد موصلا

أو قبله اليمين وانصب وارفعاً

إذا إذن من بعد عطف وقعا /

هذا هو الحرف الزابع ممّا ينصب الفعل المضارع بنفسه وهو : «إذن» (٣).

قال سيبويه : «وهي حرف جزاء وجواب» (٤).

وذكر المصنّف لعملها ثلاثه شروط :

ص : ٢٠٩

١- ولا- تقع بعد صريح القول خلافا لابن عصفور ، حيث ذهب إلى أنها قد تكون مفسره بعد صريح القول ، وجعل منه قوله تعالى : (أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) ف- «أن» في الآية تفسيريه ل- «ما» في «ما أمرتني» لا للمجرور في «به» ، وتمسك بقوله تعالى : (وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) فإن التقدير : قائلا بعضهم لبعض : «أن امشوا». وأجيب : إما بأن «أن» زائده ، أو بأن القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور ، أو بأن «انطلق» متضمن لمعنى القول ، لأن المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه. انظر مغنى اللبيب : ٤٨ ، جواهر الأدب : ٢٣٧ ، الجنى الدانى : ٢٢١ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٤١ - ١٤٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٢.

٢- فى الأصل : فأوحينا إليه ، تحريف.

٣- هذا عند الأكثرين ، وقال الزجاج والفارسي : الناصب «أن» مضمرة بعدها لا هي ، ونقل عن الخليل. وقد اختلف فى حقيقتها : فذهب الجمهور إلى أنها حرف ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها «إذ» الظرفيه لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف إليها. ثم اختلف القائلون بحرفيتها : فقال الأكثرون إنها بسيطه ، وذهب الخليل فى أحد قوليّه إلى أنها مركبه من «إذ» و «أن». انظر الهمع : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، شرح المرادى : ٤ / ١٩٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٩٠ ، مغنى اللبيب : ٣٠ ، الجنى الدانى : ٣٦٣ ، جواهر الأدب : ٤١٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٣٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٥.

٤- قال سيبويه فى الكتاب (٢ / ٣١٢) : «وأما «إذن» فجواب وجزاء».

أحدها : أن يكون الفعل الذي دخلت عليه مستقبلا ، فلا يجوز النَّصْب في نحو : «إذن تصدق» ، جوابا لمن قال : «أحبَّ زيدا».

الثَّاني : أن تكون مصدره ، فلو وقعت حشوا ، كقوله :

٢٤٤- لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها**وأمكنني منها إذن لا أقيها(١)

لم تعمل شيئا ، فإن تقدّمها عاطف - كالواو والفاء - فالأكثر أن تقدّر خارجة عن التصدّر بذلك ، فيرفع الفعل بعدها ، وبه قرأ السبعة : وإذن لا يلبثون خلفك (٢) [الإسراء : ٧٦] ، وإذن لا يؤتون الناس (٣) [النساء : ٥٣] ، وبعضهم

ص: ٢١٠

١- من الطويل لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي (صاحب عزه) من قصيده له في ديوانه (٣٠٥) يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وقبله : حلفت بربِّ الرّاقصات إلى منى يغول البلاد نصّيها وذميلها ويروي : «لا- أقيها» بدل «لا- أقيها» أي : لا أقيل رأيه فيها ، والفيلولة : ضعف الرأى ، قال البغدادي : وهي روايه مناسبة. قوله : «بمثلها» أي : بمقاله مثلها ، وهي قول عبد العزيز له : «حكمتك يا أبا صخر» عند ما أنشده القصيد ، وأعجب عبد العزيز بقوله فيها : إذا ابتدر الناس المكارم بدهم عراضه أخلاق ابن ليلى وطولها فقال كثير : فأنى احكم أن أكون مكان ابن رمانه - وكان ابن رمانه كاتب عبد العزيز وصاحب أمره - فرده عبد العزيز. لا أقيها : أي : اطلب منه ما لا اعتراض علىّ فيه ولا قدح ، والإقاله : الرد. والشاهد في قوله «إذن» حيث ألغيت عن العمل لوقوعها حشوا بين القسم وهو قوله في البيت قبله : «حلفت ...» وجوابه ، وهو قوله : «لا أقيها» ، والتقدير : حلفت برب الراقصات لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها لا أقيها إذن. انظر شرح الأشموني : ٢٨٨ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٤ ، شرح ابن الناظم : ٦٦٩ ، الشواهد الكبرى : ٣٨٢ / ٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤١٢ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ١٤٤ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ١٣ ، ٢٢ ، الحلل : ٢٦٦ ، جمل الزجاجي : ١٩٥ ، الخزانة : ٨ / ٤٧٣ ، ١١ / ٣٤٠ ، شواهد الفيومي : ٨٩ ، شواهد المغني : ١ / ٦٣ ، أبيات المغني : ١ / ٧٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥ ، شواهد ابن النحاس : ٢٧٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٣٥ ، شذور الذهب : ٢٩٠ ، مغني اللبيب : ١٨ ، الهمع : ١٠١١ ، المقتصد : ٢ / ١٠٥٥ ، معاني الأخفش : ٢ / ٤٩٨ ، شرح دحلان : ١٥١ ، البهجة المرضيه : ١٥١.

٢- وقرأ أبي بن كعب : «لا- يلبثوا» بإسقاط النون. انظر القراءات الشاذة : ٧٧. وخلفك : بغير ألف أي : بعدك ، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر ، وقرأ الباقون «خلافك» أي : مخالفتك. انظر حجه القراءات : ٤٠٨ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٩٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٠٨ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٨٥ ، المبسوط في القراءات العشر : ٢٧١.

٣- وقرأ ابن مسعود : «لا يؤتوا» بحذف النون ، جعله جوابا في موضع النصب. انظر القراءات الشاذة : ٢٩٩.

ينصب بها ، ولا يخرجها عن التصدر بسبق العاطف لها ، كما لا يخرج سبق العاطف أدوات الاستفهام عما استقر لها من التصدر ، نحو : (وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ) [آل عمران : ١٣٥].

الثالث : أن يتصل بها الفعل ، إلا إذا حصل الفصل بالقسم ، فلا يبطل العمل ، كقوله :

٢٤٥- إذن والله نرميهم بحرب ***... (١)

وإليه أشار المصنف بقوله : «أو قبله اليمين».

ولا حجة لمن أجاز الفصل بالنداء والدعاء (٢) ، أو معمول الفعل (٣).

ثم قال :

وبين لا ولا م جرّ التزم

إظهار أن ناصبه وإن عدم /

لا فإن اعمل مظهرا أو مضمرا

وبعد نفى كان حتما أضمرا

أخذ في ذكر المواضع التي ينتصب فيها الفعل ب- «أن مضمه» ، وهي منقسمة إلى ما إضمارها فيه جائز ، وإلى ما إضمارها فيه واجب.

ص : ٢١١

١- من الوافر لحسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه (وليس في ديوانه) ، وعجزه : تشيب الطفل من قبل المشيب والشاهد فيه نصب «نرميهم» ب- «إذن» مع الفصل بينهما بالقسم. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٠٦ ، شذور الذهب : ٢٩١ ، مغنى اللبيب : ١١٧٧ ، الهمع : ١٠١٠ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٥ ، أبيات المغنى : ٨ / ١٠٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٧٠ ، شواهد الفيومي : ٩٠ ، شرح دحلان : ١٥١ ، المطالع السعيدة : ٣٧٩ ، أوضح المسالك : ٢٣١ ، فتح رب البريه : ١ / ٣٠٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٧.

٢- وأجاز ابن طاهر ، وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء ، نحو : «إذن يا زيد أحسن إليك» ، و «إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة». وأجاز ابن عصفور وأبو الحسن الأبدى الفصل بالظرف. قال أبو حيان : والصحيح أن ذلك لا يجوز. انظر الهمع : ٤ / ١٠٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٧٧ ، شرح المرادى : ٤ / ١٨٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ ، مغنى اللبيب : ٣٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٩ ، الجنى الدانى : ٣٦٢.

٣- وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل نحو «إذن زيدا أكرم» ، والاختيار حينئذ عند الكسائي

النصب ، وعند الفراء وهشام الرفع نحو «إذن فيك أرغب وأرغب» ، و «إذن صاحبك أكرم وأكرم». انظر ارتشاف الضرب : ٢ /
٣٩٧ ، الهمع : ١٠٥ / ٤ ، مغنى اللبيب : ٣٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٨٩ ، شرح المرادى : ٤ /
١٨٩ ، الجنى الدانى : ٣٦٣.

فالإضمار الجائز في موضعين ذكرهما المصنّف :

أحدهما : بعد لام التعليل ، إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ «لا» (١).

ومن إظهارها قوله : (وَأَمْرٌ تُلَاقِي أَنْ تَسْمَعِي أَرْوَاهُ كَمَا تُؤْتَاهُ سُوءَ الظَّنِّ بِأَنَّهَا تَكْفُورُ) [الزمر : ١٢] ، (ومن) (٢) إضمارها : (وَأَمْرٌ نُنَسِّمُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ) [الأنعام : ٧١].

وإن اقترن الفعل بعدها بـ «لا» التزم إظهار «أن» كما أشار إليه بالبيت الأول ، وسواء كانت «لا» نافية ، كقوله تعالى : (لَيْتَآ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) [البقره : ١٥٠] ، أو زائده مؤكّده ، نحو : (لَيْتَآ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) [الحديد : ٢٩].

والموضع الثّاني : ما إذا عطف المضارع على اسم في تأويل الفعل - كما يأتي - .

والإضمار الواجب في خمسة مواضع :

أحدها : بعد لام (٣) الجزّ الواقعه بعد «كان» المنفيّه الدّاله على معنى (ماض) (٤) إمّا بلفظ ، نحو : (ما كان الله) (٥) ليذّر المؤمنين [آل عمران : ١٧٩] ، وإمّا لاقترانها بـ «لم» ، نحو : (لم يكن الله ليغفر لهم) [النساء : ١٣٧] ، وتسمّى لام الجحود (٦).

ص: ٢١٢

١- ذهب الكوفيون إلى أنها ناصبه بنفسها من غير تقدير «أن». وقال ثعلب : ناصبه ، لكن لقيامها مقام «أن». انظر الإنصاف : (مسأله : ٧٩) : ٢ / ٥٧٥ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٩٢ ، الجنى الدانى : ١١٥ ، الهمع : ٤ / ١٠٨ ، شرح المرادى : ٤ / ١٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠١ ، اللامات للهروى : ١٦٥ - ١٦٦ ، اللامات للزجاجى : ٦٦.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- فى الأصل : لا.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل ، راجع التصريح : ٢ / ٢٣٥. قال المرادى فى الجنى الدانى (١١٧٧٧) : «وأجاز بعض النحويين وقوع لام الجحود بعد أخوات «كان» قياسا عليها ، وأجاز بعضهم ذلك فى «ظننت» ، وقال بعضهم : تقع فى كل فعل تقدمه منفى نحو : «ما جئت لتكرمنى» ، والصحيح أنها لا تقع إلا بعد «كان» الناقصه. انتهى.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- وقد سماها بذلك أكثر النحويين ، وذلك لأنها ملازمه للجحد أى : النفى ، وقال الأزهرى : من تسميه العام بالخاص فإن الجحود عباره عن إنكار الحق لا عن مطلق النفى ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى. وقال النحاس : والصواب تسميتها لام النفى ، لأن الجحد فى اللغه إنكار ما تعرفه لا- مطلق الإنكار. وأطلق عليها الرمانى : لام الجر ، وابن هشام : لام توكيد النفى ، والزمخشري : اللام المؤكده. وقال السيوطى : ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكده ، لصحة الكلام بدونها ، إذ يقال فى : «ما كان زيد ليفعل : ما كان زيد يفعل» ، لا لأنها زائده ، إذ لو كانت زائده لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح. وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبه بنفسها ، وقال ثعلب : ناصبه ، لكن لقيامها مقام «أن». انظر فى ذلك شرح ابن يعيش : ٧ / ٢٨ ، شرح

الأشمونى مع الصبان : ٢٩٢ / ٣ ، الهمع : ١٠٨ / ٤ - ١٠٩ ، شرح ابن عصفور : ١٤١ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ -
٢٣٦ ، شرح المرادى : ١٩٧ / ٤ ، مغنى اللبيب : ٢٧٨ - ٢٧٩ ، معانى الحروف للرماني : ٥٦ ، المفصل : ٢٦٤ ، الجنى الدانى :
١١٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٩٩ .

ثم قال :

كذاك بعد أو إذا يصلح في

موضعها حتى أو إلا أن خفي

هذا هو الموضع الثاني مما ينتصب فيه الفعل ب- «أن» واجبه الإضمار ، وهو بعد «أو» المقدّره ب- «حتى» (١) ، أو ب- «إلا».

وقول المصنّف : «أن خفي» (٢) (لا) (٣) حاجه / إليه ، لأنّ «أن» مقدّره (٤) ، وقد يتعين التقدير الأوّل ، نحو : «لأسيرن (٥) أو لأدخلنّ البصره» ، وقوله :

٢٤٦- لأستسهلنّ الصّعب أو أدرك المنى ***... (٦)

ص: ٢١٣

١- المرادفه «إلى» ، وقدرها بعضهم ب- «كى» ، مثاله بعد «حتى» التى بمعنى «إلى» : «لا تنظرنه أو يجىء» ، ومثاله بعد «حتى» التى بمعنى «كى» : «أسلمت حتى أدخل الجنه». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٦ ، شرح ابن الناظم : ٦٧٣ ، الهمع : ٤ / ١١٢ ، شرح المرادى : ٤ / ١٩٨ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٦.

٢- فى الأصل : أو إلا أن. راجع شرح الألفيه للشاطبي (رساله دكتوراه) : ٢ / ٨٨٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- قال الشاطبي فى شرح الألفيه (رساله دكتوراه) : ٢ / ٨٨٠ - ٨٨١ : «فإن قلت ما الذى أحرز بقوله : «أن خفي» ، وكان قوله «كذاك» مجزيا عنه ، لأنه يعطى تشبيه حكم هذا المتأخر بحكم المتقدم ، وذلك يكفى ، فالظاهر لبادىء الرأى أنه حشو. فالجواب أنه احتراز وليس بحشو ، وذلك أن قوله : «كذاك» إشاره إلى متقدم فيما أن تعتبر دلالة الكاف ، فتقول : إنه إشاره إلى غير القريب ، وذلك لـم «كى» إذا لم تكن ب- «لا» ، والوجهان هنالك جائزان ، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء لأخذ له الوجهان وهو فاسد ، وإما ألا- تعتبر دلالتها ، فتقول : إنه يشير إلى أقرب مذكور ، فذلك غير ظاهر ، لأن الكاف لا تقع فى الإشاره إلى القريب ، فلا يفهم له أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه ، فلا بد من ذكر ذلك رفعا لهذا الإبهام. انتهى.

٥- فى الأصل : لأسرن.

٦- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : فما انقادت الآمال إلا لصابر أو بمعنى : «حتى» الغائيه أو التعليليه ، قيل : والثانى أظهر. والشاهد فى قوله : «أو أدرك» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد «أو» التى بمعنى : حتى. انظر شرح الأشمونى : ٣ / ٢٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٤ ، شذور الذهب : ٢٩٨ ، مغنى اللبيب : ١٠٤ ، الهمع : ١٠١٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٧ ، شواهد المغنى : ١ / ٢٠٦ ، أبيات المغنى : ٢ / ٧٤ ، شواهد الفيومى : ٩١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٠ ، المطالع السعيده : ٣٨١ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١٦ ، شواهد العدوى : ٢٢٧.

وقد يتعين الثاني ، نحو : «لأُطْلَقَنَّكَ (١) أو تحسن صحبتي» ، وقوله :

٢٤٧- وكنت إذا غمزت قناه قوم *** كسرت كعوبها أو تستقيما (٢)

وقد يجوز الأمران ، نحو : «لأَلْزَمَنَّكَ أو تقضيني حَقِّي».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد حَتَّى هكذا إضمار أن

حتم كجد حَتَّى تسرّ ذا حزن

وتلو حَتَّى حالا أو مؤولا

به ارفعنّ وانصب المستقبل

هذا هو الموضوع الثالث مما يجب فيه إضمار «أن» وهو بعد «حَتَّى» الجارّه (٣) ، سواء كانت لانتهاء الغايه ، نحو : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره : ٢١٤] ، أو

ص: ٢١٤

١- الإطلاق والتطبيق يكون بمعنى الترك والإرسال ، قال : طلقت القوم : تركتهم ، وأطلقت الأسير : خلّيته. انظر اللسان : ٤ / ٢٦٩٣ ، ٢٦٩٥ (طلق).

٢- من الوافر لزياد الأعجم (زياد بن سلمى مولى عبد القيس ، وكانت فيه لكنه ، فقليل له الأعجم) من أبيات له هجا بها المغيره بن حبناء الحنظلي ، وقبله : عوى فرميته بسهام موت كذاك يردّ ذو الحمق اللثيم الغمز : ضم الأصابع على الرمح ونحوه وتحريكها وهزها. القناه : الرمح. الكعوب : جمع «كعب» وهو من القصب العقده الناشزه فى طرف الأنبوب ، (والأنبوب ما بين الكعبين) ، ومن الرمح : الطرف من الجهتين. كسرت : أى أردت كسرهما إلا- أن تستقيم من عوجها. والشاهد فى قوله : «أو تستقيما» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة بعد «أو» التى بمعنى «إلا». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٠ ، النكت الحسان : ١٤٦ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٩٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٥ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٨ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٦ ، المقتضب : ٢ / ٢٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣١٩ ، شرح ابن يعيش : ٥ / ١٥ ، المقرب : ١ / ٢٦٣ ، مغنى اللبيب : ١٠٣ ، شذور الذهب : ٩٩ ، اللسان (غمز) ، أبيات المغنى : ٢ / ٦٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٨١ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٦٩ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٧٤ ، البهجه المرضيه : ١٥٢ ، التبصره والتذكرة : ٣٩٨ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١٨ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧.

٣- هذا عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبه بنفسها ، وأجازوا إظهار «أن» توكيدا ، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود ، ثم اختلفوا. فذهب الفراء إلى أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب «إلى». وذهب الكسائى إلى أنها جاره بإضمار «إلى».

انظر الهمع : ١١٢ / ٤ ، شرح الرضى : ٢٤٠ / ٢ ، الإنصاف : (مسأله : ٨٣) : ٥٩٧ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١٤١ / ٢ ، الجنى الدانى : ٥٥٤ ، مغنى اللبيب : ١٦٨ - ١٦٩ ، شرح الأشموني : ٢٩٨ / ٣ ، شرح المرادى : ٢٠٢ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١١٤ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٠٣ / ٢ .

التعليل ، نحو : (لا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا) (١) [المنافقون : ٧] ، أو محتمله لهما ، نحو : (فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ) [الحجرات : ٩].

وشرط النَّصْب بعدها أن يكون الفعل مستقبلا - كما مثل - ، فأما إن كان حالا أو مؤولا بالحال - تعين رفعه (٢).

فمن الحال قولهم : «مرض حَتَّى (٣) لا يرجونه» (٤) ، ومن المؤول به قراءه نافع : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (٥) [البقره : ٢١٤] ، إذ هي في تأويل : حَتَّى حال الرسول والذين آمنوا معه أنهم (٦) / يقولون ذلك.

و (من) (٧) شروط الرفع أن يكون ما بعدها فضله مسببا عما قبله (٨) ، فلا

ص: ٢١٥

- ١- في الأصل : ينفض.
- ٢- قال المرادى : «إذا كان الفعل حالا أو مؤولا به ف- «حتى» ابتدائية ، وإذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهي الجاره و «أن مضمرة بعدها». انظر شرح المرادى : ٢٤٠ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣٠١ / ٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٧.
- ٣- في الأصل : حتى أنهم. راجع التصريح : ٢ / ٢٣٧.
- ٤- أى : فهو الآن لا يرجى. انظر الهمع : ١١٤ / ٤ ، الكتاب : ١ / ٤١٣ ، كاشف الخصاصه : ٣٠٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٧ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٤٠ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٤٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٦.
- ٥- وقرأ الباقرن بالنصب على تأويله بالمستقبل ، لأن قولهم مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا- بالنظر إلى قص ذلك علينا. انظر المبسوط في القراءات العشر : ١٤٦ ، حجه القراءات : ١٣١ ، إعراب النحاس : ١ / ٣٠٤ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ١٥٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٢٩٩ ، ٣٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٣ ، شرح دحلان : ١٥٢ ، البهجة المرضيه : ١٥٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٠٣.
- ٦- في الأصل : أن. راجع التصريح : ٢ / ٢٣٧.
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل.
- ٨- قال المرادى : «علامه كونه حالا أو مؤولا به : صلاحه جعل الفاء في موضع «حتى» ، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضله مسببا عما قبلها». انظر شرح المرادى : ٤ / ٢٠٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠١ ، الهمع : ٤ / ١١٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٦ - ٤٠٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٧.

يجوز الرفع في نحو: «سيري حتى أدخلها»، لانتفاء الفضله (١)، ولا في نحو: «الأسيرن (٢) حتى تطلع الشمس» لانتفاء السببيه (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى:

وبعد فاجواب نفى أو طلب

محضين أن وسترها حتم نصب

هذا هو الموضوع الزابع مما يجب فيه إضمام «أن» وهو بعد الفاء الواقعة جوابا لنفى محض (٤)، نحو: (لا يُقضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) [فاطر: ٣٦]، أو طلب محض، سواء كان أمرا، نحو:

٢٤٨- يا ناق سيري عنقا فسيحا*** إلى سليمان فنستريحا (٥)(٦)

أو نهيا نحو: (لا تَطْعُوا فِيهِ فَيَحِلَّ) [طه: ٨١]، أو دعاء كقوله:

ص: ٢١٦

١- في الأصل: الفضله. راجع التصريح: ٢ / ٢٣٨.

٢- في الأصل: لا أسيرن. راجع التصريح: ٢ / ٢٣٧.

٣- وأجاز الكسائي: رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبله، ونسبه المرادى للكوفيين. انظر ارتشاف الضرب: ٢ / ٤٠٧، الهمع: ٤ / ١٤، شرح المرادى: ٤ / ٢٠٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٣٧.

٤- وذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه والجرمي من البصريين إلى أن الفاء هي الناصبه بنفسها، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف. انظر ارتشاف الضرب: ٢ / ٤٠٧، مغنى اللبيب: ٢١٣، الجنى الدانى: ٧٤، شرح الأشموني: ٣ / ٣٠٥، الإنصاف (مسألة: ٧٦): ٢ / ٥٥٧، شرح ابن عصفور: ٢ / ١٤٣، شرح المرادى: ٤ / ٢٠٨.

٥- في الأصل: فيستريحا. انظر المراجع المتقدمه، فإن المعنى على ما أثبتته.

٦- من الرجز لأبى النجم العجلى (الفضل بن قدامه). ناق: ترخيم «ناقه». عنقا: ضرب من سير الإبل السريع. فسيحا: أى سريعا، وهو وصف كاشف ل- «عنق». سليمان: هو سليمان ابن عبد الملك بن مروان. والشاهد فى قوله: «فستريحا» حيث نصب الفعل

ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب الأمر. انظر شرح الكافيه لابن مالك: ٣ / ١٥٤٤، توجيه اللمع: ٣٠٣، ٣٠٤،

المكودى مع ابن حمدون: ٢ / ٨٧، شرح الأشموني: ٣ / ٣٠٢، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٣٩، الشواهد الكبرى: ٤ / ٣٨٧،

الكتاب مع الأعلام: ١ / ٤٢١، المقتضب: ٢ / ١٣، شرح ابن يعيش: ٧ / ٢٦، شذور الذهب: ٣٠٥، الهمع: ٧١٦، ١٠٢١،

الدرر اللوامع: ١ / ١٥٨، ٧ / ٢، شرح ابن عقيل: ٢ / ١١٦، شواهد الجرجاوى: ٢٢٩، شواهد الفيومى: ٩٣، شرح ابن الناظم:

٦٧٧، شرح دحلان: ١٥٣، كاشف الخصاصه: ٣٠٩، الأصول: ٢ / ١٨٣، اللمع: ٢١٠، البهجه المرضيه: ١٥٢.

٢٤٩- رَبِّ وَفَقِنِي فَلَا أَعْدِلُ عَن ***سِنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سِنَنِ (١)

ويلتحق بذلك جواب الاستفهام ، والتَّمَنَى ، والعرض ، نحو : (فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا) [الأعراف : ٥٣] ، (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ، فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) [النساء : ٧٣] ، (لَوْ لَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ) [المنافقون : ١٠] ، وقوله :

٢٥٠- يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما***قد حدّثوك فما راء كمن سمعا(٢)

فلو كان النَّفَى والطلب غير محضين ، كالتَّفَى الدّاخل عليه همزه الاستفهام لقصد التّقرير (٣) ، نحو : «ألم تأتني فأحسن إليك» ، والتَّفَى الدّاخل (٤) على النَّفَى ، نحو : «ما يزال يأتينا فيحدّثنا» (٥) - لم يجز النَّصْب ، وكذلك إن كان الطّلب غير محض ، بأن يكون / أمرا بغير «افعل» - كما يأتي (٦) - .

ص: ٢١٧

١- من الرمل ولم أعر على قائله. فلا- أعدل : أى : فلا- أميل. والسنن : الطريقة. الساعين : السالكين. والشاهد فى قوله : «فلا أعدل» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب الدعاء. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٥ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٩ ، شذور الذهب : ٣٠٦ ، الهمع : ١٠٢٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٨٨ ، شواهد الفيومى : ٩٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢٢٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٧٨ ، البهجة المرضيه : ١٥٢ ، المطالع السعيده : ٣٨٢ .

٢- من البسيط ولم أعر على قائله. والشاهد فى قوله : «فتبصر» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة فى جواب العرض. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٥ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٨٨ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٠٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٨٩ ، شذور الذهب : ٣٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٩ ، شواهد الفيومى : ٩٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٧٨ ، البهجة المرضيه : ١٥٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٠٩ ، المطالع السعيده : ٣٨٣ .

٣- فى الأصل : التقدير. راجع التصريح : ٢ / ٢٣٩ .

٤- فى الأصل : الدال. راجع التصريح : ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

٥- فمعناه الإثبات ، لأن «زال» للنفى ، وقد دخل عليها النفى ، ونفى النفى إثبات. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٠ .

٦- عند قول الناظم : والأمر إن كان بغير افعال فلا تنصب جوابه وجزمه اقبالا

ثم قال رحمه الله تعالى :

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع

كلا تكن جلدا وتظهر الجزع

هذا هو الموضوع الخامس مما يجب فيه إضمار «أن»، وهو بعد الواو الدالّ على المعية (١)، وتسمّى : واو الجمع (٢)، وواو الضرف (٣).

وشرط النصب بعدها : أن يتقدّمها ما يتقدّم الفاء من نفى ، نحو : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) [آل عمران : ١٤٢] ، أو طلب من أمر ، نحو :

٢٥١- فقلت : ادعى وأدعو إن أندى *** لصوت أن ينادى داعيان (٤)

ص: ٢١٨

١- وذهب الكسائي ومن وافقه من أصحابه ، والجرمي من البصريين إلى أن الواو ناصبه بنفسها ، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٠٧ ، مغنى اللبيب : ٤٧٢ ، الجنى الدانى : ١٥٧ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٠٨ ، ٢١٠ ، الإنصاف : (مسأله : ٧٥) : ٢ / ٥٥٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٤١ .

٢- انظر الهمع : ٤ / ٢٦ ، التسهيل : ٢٣٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٩ ، أسرار النحو : ٢٣٤ .

٣- وهذه التسميه للكوفيين. انظر مغنى اللبيب : ٤٧٢ ، حاشيه الصبان : ٣ / ٣٠٦ ، أسرار النحو : ٢٣٤ ، مصطلحات الكوفيين النحويه : ٢١١ - ٢١٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ١٢٥ .

٤- من الوافر ، وقد اختلف فى قائله فنسب فى أبيات المغنى لدثار بن شيان النمرى ، من قصيده له يمدح فيها الزبرقان بن بدر ، أولها : من يك سائلا عني فإني أنا التمري جار الزبرقان ونسب فى الكتاب للأعشى (وليس فى ديوانه) ، ونسبه الزمخشري لربيعة بن جشم ، ونسب فى أمالى القالى للفرزدق (وليس فى ديوانه) ، وقيل : هو للحطيئه. وتعاقبت روايته فى المراجع الآتية بين «ادعو» و «ادع» ، وبين «أن أندى» و «فأن أندى». أندى : من الندى وهو بعد ذهاب الصوت. والشاهد فى قوله : «وأدعو» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمره وجوبا بعد واو المعية الواقعة فى جواب الأمر. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٤٨ ، أبيات المغنى : ٦ / ٢٢٩ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٣٣ ، اللسان : (ندى ، لوم) ، أمالى القالى : ٢ / ٩٠ ، سمط اللالكىء : ٢ / ٧٢٦ ، المفصل : ٢٤٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٩ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣١ ، شواهد الفيومى : ٩٦ ، شواهد ابن النحاس : ٢٧٩ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٩٠ ، مجالس ثعلب : ٢ / ٤٥٦ ، الإنصاف : ٢ / ٥٣١ ، مغنى اللبيب : ٧٤٢ ، شذور الذهب : ٣١١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣٠٧ ، شرح ابن الناظم : ٦٨١ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٧ ، جواهر الأدب : ٢٠٢ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٩٥ ، شرح دحلان : ١٥٣ ، كاشف الخصاصه : ٣١١ ، توجيه اللمع : ٣٠٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٢٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٤ .

أو نهى ، نحو : «لا تكن جلدا وتظهر (١) الجزع» ، ومثله :

٢٥٢- لا تنه عن خلق وتأتى مثله ***... (٢)

ويلتحق بهما : التَّمَنَى ، كقراءه بعضهم : (يا لَيْتِنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذَّبُ) [الأُنْعَام : ٢٧] - بفتح الباء الموحَّده (٣) -.

فلو لم تدلّ على المعية ، كالواو العاطفه فى قولك : «لا- تأكل السِّمَك وتشرب اللبن» (٤) إذا أردت النهى عن كلّ منهما ، والاستثنافيه فى قولك :

ص: ٢١٩

١- فى الأصل : أو تظهر. انظر الألفيه : ١٤٨.

٢- من الكامل ، والمشهور أنه لأبى الأسود الدؤلى ، وهو من قصيده له من ملحقات ديوانه (١٣٠) ، وعجزه : عار عليك إذا فعلت عظيم ونسب فى الكتاب للأخطل ، فقال العينى : «وليس بصحيح» ، ونسب فى المؤتلف والمختلف للمتوكل بن عبد الله الليثى ، وهو من قصيده له فى شعره (٨١) ، أولها : للغانيات بذى المجاز رسوم فبطن مكّه عهدهنّ قديم ونسب فى شواهد ابن السيرافى لحسان (وليس فى ديوانه) ، ونسب فى شواهد ابن النحاس للأعشى (وليس فى ديوانه) ، وقيل : وهو لسابق البربرى ، وقيل : للطرماح. وفى أبيات المغنى (٦ / ١١٣) : «وقال اللخمي فى شرح أبيات الجمل : الصحيح أنه لأبى الأسود الدؤلى ، فإن صح ما ذكره أنه للمتوكل فإنما أخذ البيت من شعر أبى الأسود ، والشعراء كثيرا ما تفعل ذلك». انتهى. والشاهد فى قوله : «وتأتى مثله» حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد واو المعية الواقعة فى جواب النهى. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٤ ، المؤتلف والمختلف : ١٧٩ ، شواهد ابن السيرافى ٢ / ١٨٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٧٨ ، أبيات المغنى : ٦ / ١١٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٨ ، معجم الشعراء : ٤١٠ ، المقتضب : ٢ / ٢٥ ، جمل الزجاجى : ١٨٧ ، الحلل : ٢٦٠ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٢٤ ، الخزانة : ٨ / ٥٦٤ ، مغنى اللبيب : ٦٧١ ، شذور الذهب : ٩٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٧٧٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٢ ، شرح دحلان : ١٥٣ ، الجنى الدانى : ١٥٧ ، كاشف الخصاصه : ٣١ ، التبصره والتذكرة : ٣٩٩ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٧٠ ، اللمع : ٢١١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٧ ، الأصول : ٢ / ١٥٤ ، توجيه اللمع : ٣٠٦ ، معانى الفراء : ١ / ٣٤ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٤.

٣- وهى قراءه حفص وحمزه وابن عامر ويعقوب ، وقرأ الباقون بالرفع. انظر حجه القراءات : ٢٤٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٣٩ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠٦ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٩٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٦١ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٤٩.

٤- يجوز فى «وتشرب» ثلاثه أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى ، والنصب على النهى عن الجمع ، والرفع على الاستثناف ، إذا أردت النهى عن الأول فقط. انظر مغنى اللبيب : ٦٢٦ ، تاج علوم الأدب : ١ / ١٣٢ ، ٢ / ٣٩٦ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٤١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤١٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٨.

«وتشرب اللبن» إذا أردت النهى عن الأوّل فقط - لم يكن من هذا الباب ، لأنك إنما تنصب ب- «أن» إذا أردت الجمع بينهما.
وكذلك لا ينتصب الفعل بعد الفاء التي لا تدلّ على الجواب ، كالعاطفه في قوله : (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) [المرسلات : ٣٦] ،
والاستثنافيه في قوله :

٢٥٣- ألم تسأل الزّبع القواء فينطق ***... (١)

والمراد بالجواب : أن يكون ما بعدها مسبباً عمّا قبلها.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وبعد غير النّفى جزماً اعتمد

إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد

وشرط جزم بعد نهى أن تضع

إن قبل لا دون تخالف يقع

المراد بغير النّفى : الطلب ، فإذا أسقطت الفاء بعد الطلب ، مع إرادته الجواب بالفعل - فحكمه الجزم (٢) ، نحو : (تَعَالَوْا أَتْلُ مَا
حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ)

ص : ٢٢٠

١- مطلع قصيده من الطويل لجميل بن معمر العذري (صاحب بئنه) في ديوانه (١٤٤) ، وعجزه : وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق
ويروى : «ألا» بدل «ألم» ، ويروى : ألم تسل الزّبع القديم فينطق ويروى : «الخواء» ، و «الخلاء» بدل «القواء» ، وتعاقبت روايته بين
«يخبرنك» و «تخبرنك». الربع : الدار بعينها حيث كانت. القواء : الخالي. البيداء : الفقر الذي يبيد من سلك فيه ، أى : يهلك.
السملق : الأرض التي لا تنبت ، وهى السهله المستويه. والشاهد في قوله : «فينطق» حيث رفع الفعل على القطع مما قبله لوقوعه
بعد الفاء الاستثنافيه ، فهو خبر مبتدأ محذوف تقديره : فهو ينطق. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ /
٢٤٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٠٣ ، اللسان : (سملق) ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٢٠١ ، الهمع : ١٠٢٤ ، ١٦٠٠ ، الحلل : ٢٦٣ ،
الخرانه : ٨ / ٥٢٤ ، شواهد الفيومي : ٩٢ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٧٤ ، أبيات المغنى : ٤ / ٥٥ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨ ، ١٧١ ،
شدور الذهب : ٣٠٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٩٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٣٦ ، مغنى اللبيب : ٣٠١ ، تاج علوم الأدب :
٢ / ٣٩٤ ، جمل الزجاجي : ١٩٤ ، البهجة المرضيه : ١٥٢ ، التبصره والتذكرة : ٤٠٣ ، فتح رب البريه : ١ / ٢١٠.

٢- وفي جازمه أقوال : الأول : أنه بأداه شرط مقدره ، هى وفعل الشرط ، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، ونسب فى التصريح
للجمهور. الثانى : أن لفظ الطلب ضمن معنى الشرط فجزم ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره ابن مالك ونسبه إلى الخليل
وسيويويه. الثالث : أن لفظ الطلب ناب مناب الشرط ، أى : حذف جملة الشرط وأنيب الطلب منابها فجزم ، وهو مذهب السيرافي

والفارسي وابن عصفور. الرابع: أن الجزم بـ «لام» مقدره، فإذا قال: «ألا- تنزل تصب خيرا»، فمعناه: لتصب خيرا، قال المرادي: «وهو ضعيف ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف». انظر شرح المرادي: ٢١٢ / ٤ - ٢١٣، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٤١، الهمع: ١٣٣ / ٤ - ١٣٥، شرح الكافية لابن مالك: ٣ / ١٥٥١، الكتاب: ١ / ٤٤٩، شرح الأشموني: ٣ / ٣٠٩ - ٣١٠، شرح ابن عصفور: ٢ / ١٩٢، ارتشاف الضرب: ٢ / ٤١٩.

[الأنعام : ١٥١] ، (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتِنِي) (١) [مريم : ٥ - ٦].

ثم هو بعد الأمر بلا شرط ، وبعد النهى بشرط صحه وقوع «إن (لا) (٢)» موقع حرف النهى (٣) ، فيكون الكلام مستقيما ، نحو : «لا تعص الله يدخلك الجنة» ، لصحه تقديره ب- : إن (لا) (٤) تعص الله يدخلك الجنة ، بخلاف : «لا تعص الله يدخلك النار» فإنه يتعين الرفع فيه ، لعدم صحه التقدير المذكور.

والجزم فى قول أبى طلحه (٥) : «بأبى أنت وأمى ، لا- تشرف يصبك سهم» (٦) على البدل ، ولا- يجوز على الجواب عند الأكثرين ، وفيه نظر.

ص : ٢٢١

١- و «يرتنى» بالجزم على الجواب قراءه أبى عمر والكسائى ، ويحيى بن يعمر ، ويحيى بن وثاب والأعمش ، وقرأ الباقون بالرفع على أنه صفة ل- «وليا». انظر إتحاف فضلاء البشر : ٢٩٧ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٣١٧ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٢٨٧ ، حجه القراءات : ٤٣٨ ، إعراب النحاس : ٦ / ٣ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١١٠ - ١١١ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ١٢٠ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٢ .

٣- قال الأزهرى : وشرط غير الكسائى الجزم بعد النهى صحه وقوع «إن لا» فى موضعه ، وهو أن تضع موضع النهى شرطا مقرونا ب- «لا» النافية مع صحه المعنى ، قاله الموضح فى شرح القطر والمرادى فى شرح النظم ، وظاهر قول النظم : وشرط جزم بعد نهى أن تضع «إن» قبل «لا» دون تخالف يقع أنك تضع «أن» قبل لا- الناهيه بالهاء ، وشرحه على ذلك الشاطبى. انتهى. كما شرحه على ذلك أيضا المكودى وابن عقيا وابن الجزرى. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٢ ، شرح الشاطبى (رساله دكتوراه) : ٢ / ٩١٣ ، شرح القطر : ١٠٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٣ ، شرح المكودى : ٢ / ٨٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٧ ، كاشف الخصاصه : ٣١٢ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٢ .

٥- فى الأصل : أين طلحه. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٣ . وأبو طلحه هو زيد بن سهل بن الأسود النجارى الأنصارى ، صحابى من الشجعان الرماه المعدودين فى الجاهليه والإسلام ، ولد فى المدينه سنه ٣٦ ق. ه ، ولما ظهر الإسلام كان من كبار أنصاره ، فشهد العقبه وبدرا وسائر المشاهد ، وكان ردف رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم يوم خيبر ، توفى بالمدينه سنه ٣٤ ه. انظر ترجمته فى أسد الغابه : ٢ / ٢٨٩ ، صفه الصفوه : ١ / ١٩٠ ، طبقات ابن سعد : ٣ / ٦٤ ، تهذيب ابن عساكر : ٦ / ٤ ، الأعلام : ٣ / ٥٩ . روى البخارى فى صحيحه (٥ / ٤٦ - باب مناقب ابن طلحه رضى الله عنه) قول أبى طلحه : «يا نبي الله بأبى أنت وأمى لا تشرف يصيبك سهم من سهام القوم نحري دون نحرى». وانظر : ٥ / ١٢٥ (باب غزوه أحد) ، فتح البارى : ٧ / ١٢٨ ، السيره النبويه لابن كثير : ٣ / ٥٣ ، اللسان (شرف) ، والروايه فى هذه المصادر : «يصيبك» بالرفع. وروى بالجزم فى شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٣ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣١١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٣ ، أمالى السهيلي : ٨٥ ، ١١٨ ، عمده الحافظ وعده اللافظ : ٢٣٨ .

والكسائي (١) لا يشترط ذلك (٢) ، أجاز : «لا تدن من الأسد يأكلك» على أنه جواب ، وهو الصحيح.

والمسألة مبنيّة على كون الجزم بعد الطلب جواباً لشرط مقدر ، أو جواباً للطلب نفسه (٣) ، فمن قال بالثاني : لم يحتج إلى التقدير المذكور.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والأمر إن كان بغير افعال فلا

تنصب جوابه وجزمه اقبلا

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار

ص: ٢٢٢

١- في الأصل : الواو. ساقط.

٢- ونسبه ابن عصفور للكوفيين ، واحتجوا بالقياس على النصب ، فإنه يجوز «لا تدن من الأسد فيأكلك» بالنصب ، وفي التنزيل : (لا تفتروا على الله كذباً فيسيحتكم بهذاب) ويقول أبي طلحة المتقدم ، وبالحدِيث : «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض». وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب ، و «يصبك» بدل من «تشرف» ، و «يضرب» مدغم. وفي رد القياس نظر. فالكوفيون يجوزون الجزم بعد النفي ، وبه قال الزجاجي ، وذكر الجرمي في «الفرح» أنه يجوز على رداءه وقبح. انظر شرح المرادي : ٢١٤ / ٤ - ٢١٥ ، التسهيل : ٢٣٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٥٢ / ٣ ، التصريح على التوضيح : ٢٤٢ / ٢ ، ٢٤٣ ، الأشموني مع الصبان : ٣ / ٣١١ ، الهمع : ١٣٣ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ١٩٢ / ٢ ، ١٩٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٤ ، شرح الرضي : ٢ / ٢٦٧ ، جمل الزجاجي : ٢١٠ ، حاشية الخضري : ١١٧ / ٢ .

٣- ذهب إلى الأول أكثر المتأخرين واختاره المرادي والأشموني ، وإلى الثاني الخليل وسيبويه وابن خروف واختاره ابن مالك ، ونسبه الأزهرى للسيرافي والفارسي. انظر الكتاب : ١ / ٤٤٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥١ ، شرح الرضي : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، شرح المرادي : ٢١٢ / ٤ - ٢١٣ ، شرح ابن عصفور : ١٩٩٢ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٠ .

«أن» - أن يكون محضاً ، وذلك بأن (١) يكون الأمر بصيغته «افعل» - كما مثل - ، فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل ، نحو :
«نزال فتصيب خيراً» ، ولا بعد / طلب بلفظ الخبر ، نحو : «حسبك حديث فينام الناس» (٢) ، وأجاز الكسائي النصب فيهما (٣) ،
ولا شاهد معه.

وأما الجزم بعدهما ، إذا حذفت الفاء ، فلا خلاف في جوازه (٤) ، ومنه في الأول :

٢٥٤-...***مكانك تحمدي أو تستريحي (٥)

لأن مكانك «بمعنى : اثبتى ، ومن الثاني قول عمر : «أتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه» (٦) إذ معناه : ليثق الله.

ص: ٢٢٣

١- في الأصل : أن.

٢- انظر شرح المرادى : ٢١٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٤٣ / ٢ ، الهمع : ١١٩ / ٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٥٣ / ٣ .

٣- ووافقه ابن جنى وابن عصفور في جواز نصب جواب «نزال» ونحوه من اسم الفعل المشتق. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٣ ، شرح المرادى : ٢١٦ / ٤ - ٢١٧ ، شرح الأشموني : ٣١٢ / ٣ ، شرح ابن عصفور : ١٤٩ / ٢ ، الهمع : ١١٩ / ٤ ، التسهيل : ٢٣٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٥٣ / ٣ .

٤- قال ابن مالك في شرح الكافية (١٥٥٣ / ٣) : وأما الجزم عند التعرى من الفاء فجائز إجماعاً. وانظر شرح الأشموني : ٣١١ / ٣ ، شرح المرادى : ٢١٥ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٤٣ / ٢ .

٥- من الوافر لعمر بن الإطنايه الأنصاري من قصيده له ، وصدرة : وقولي كلما جشأت وجاشت جشأت : نهضت من فزع ، وفاعله ضمير النفس في البيت قبله. جاشت : اضطربت ، مكانك : اسم فعل أمر بمعنى : اثبتى. والشاهد في قوله : «تحمدي» حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم الفعل وهو «مكانك» ، وقد سقطت منه الفاء ، والفاء إذا سقطت بعد الطلب وقصد معنى الجزاء يجزم الفعل بعده جواباً لشرط مقدر لتضمنه معنى الشرط ، لا لأجل الطلب. انظر التصريح على التوضيح : ٢٤٣ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٢ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤١٥ ، مغنى اللبيب : ٣٦٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٥٤٦ ، أبيات المغنى : ٤ / ٢٤٣ ، الخصائص : ٣ / ٣٥ ، ابن يعيش : ٤ / ٧٤ ، المقرب : ١ / ٢٧٣ ، شذور الذهب : ٣٣٥ ، ٤٠٩ ، شواهد الفيومي : ١٠٦ ، الهمع : ١٠٢٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٩ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٨٩ ، أمالي القالي : ١ / ٢٥٥ ، الخزانة : ٢ / ٤٣٨ ، سمط اللآلئ : ٢ / ٥٧٤ ، اللسان : (جشأ) ، شرح المرادى : ٢١٦ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٣٣ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٦ .

٦- انفرد المؤلف بنسبه هذا القول لعمر رضى الله عنه ، وهو فيما رجعت إليه من مصادر منسوب للعرب ، وفي شرح الأشموني : «وقوله ...». ويروى : «وفعل خيراً» ، و «عمل خيراً» بدل «فعل خيراً». انظر الكتاب : ١ / ٤٥٢ ، ٢ / ١٤٧ ، الهمع : ٤ / ١٣٢ ، شرح المكودي : ٢ / ٨٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٥ ، المفصل : ٢٥٣ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٤٩ ، تاج علوم الأدب : ٣ / ٧٩٥ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ٦٣ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن على اسم خالص فعل عطف

تنصبه إن ثابتاً أو منحذف

هذا هو الموضع الثاني مما ينتصب فيه المضارع ب- «أن» جائزه الإضممار والإظهار ، وهو ما إذا عطف الفعل المضارع على اسم خالص (1) ليس في تأويل الفعل ولا يستعمل في ذلك من حروف العطف إلا الواو نحو :

٢٥٥- للبس عباءه وتقرّ عيني ***... (٢)

أو الفاء ، نحو :

٢٥٦- لو لا توقع معترّ (٣) فأعطيه ***... (٤)

ص: ٢٢٤

١- في الأصل : خاص.

٢- من الوافر لميسون بنت بحدل الكلابيه زوج معاويه بن أبي سفيان رضى الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، من أبيات لها قالتها لما ضاقت نفسها عند ما تسرى عليه؟؟؟ ، فعذلها على ذلك معاويه ، وقال لها : أنت في ملكك عظيم وما تدرى قدره ، وكنت قبل اليوم في العباءه فقالت تلك الأبيات ، وعجزه : أحبّ إلى من لبس الشّفوف ويروى : «ولبس» بدل «اللبس». تقر : تبرد سرورا. الشّفوف : جمع «شف» ، وهو الثوب الرقيق. والشاهد في قوله : «وتقر» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة جوازا ، لوقوعه بعد عاطف وهو الواو ، تقدم عليه اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو «لبس». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٧ ، الأصول : ٢ / ١٥٠ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٣ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٩١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٤ ، الخزانة : ٨ / ٥٠٣ ، ٥٧٤ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٢٦ ، المقتضب : ٢ / ٢٦ ، جمل الزجاجي : ١٨٧ ، الحلل : ٣٣ ، ٢٦١ ، المحتسب : ١ / ٣٢٦ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٨٠ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٢٥ ، مغنى اللبيب : ٤٧١ ، ٥١٦ ، ٦٧٠ ، ٨٦٤ ، ٩٤٨ ، شذور الذهب : ٣١٤ ، الهمع : ١٠٣٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١٠ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٥٣ ، ٧٧٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ٦٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٠٠ ، شواهد الفيومي : ٩٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٨ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣٤ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢١٨ ، شرح دحلان : ١٥٤ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣١ ، ٢ / ١٤٠ ، ١٥٧ ، الجنى الدانى : ١٥٧ ، كاشف الخصاصه : ٣١٣ ، نتائج الفكر : ٣١٨ ، ٣١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٢٢ ، شرح الجمل لابن هشام : ٢٧١ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٠٦ .

٣- في الأصل : معترف. انظر المراجع الآتية.

٤- من البسيط ولم أعر على قائله ، وعجزه : ما كنت أوتر إترابا على تربي ويروى : «فأرضيه» بدل «فأعطيه». والتوقع : تنظر الأمر ، يقال : توقت مجيئه وتنظرته (اللسان : وقع). المعتر : الفقير المتعرض للسؤال. وترب الرجل : من يولد في الوقت الذى يولد فيه ،

فيساويه فى سنه. والمعنى : لولا أنى متوقع لإرضاء كل من سألنى ما كنت أوثر على أترابى بالعطاء أحدا بل أقتصر عليه. وقال الشنقيطى : والصواب أن «إترابا» بكسر الهمزه مصدر أترب الرجل بمعنى : استغنى ، والترب : بالفتح مصدر ترب الرجل بمعنى : افتقر ، والمعنى : لولا توقع معتر فأرضيه ما آثرت الغنى على الفقر ، أى : سواء عندى كنت غنيا أم فقيرا. انتهى. والشاهد فى قوله : «فأرضيه» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة جوازا لوقوعه بعد عاطف وهو الفاء ، تقدم عليه اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو «توقع». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٨ ، المطالع السعيده : ٣٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٤ ، شواهد الفيومى : ٩٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١ ، شرح الأشمونى : ٣ / ٣١٤ ، شذور الذهب : ٣١٥ ، الهمع : ١٠٣٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٨ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٠ ، شرح دحلان : ١٥٤ ، كاشف الخصاصه : ٣١٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٣٤١ ، البهجه المرضيه : ١٥٤ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٠٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٢٢.

أو «ثم»، نحو :

٢٥٧- إني وقتلي سليكا ثم أعقله ***... (١)

أو «أو»، نحو : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) [الشورى : ٥١].

ص : ٢٢٥

١- من البسيط لأنس بن مدركه الخثعي ، ثاني بيتين له قالهما في قتله للسليك بن السلكه المشهور ، وعجزه : كالثور يضرب لَمَا عافت البقر سليكا : اسم رجل. أعقله : أعطى ديته. عافت البقر : كرهته. والمعنى : أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديته ليخوف غيره منه ، كما أن البقر إذا امتنعت من شروعها في الماء لا- تضرب ، لأنها ذات لبن ، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب. والشاهد في قوله : ثم «أعقله» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة جوازا ، لوقوعه بعد عاطف وهو «ثم» ، تقدم على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو «قتلي». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٨ ، شرح اللامحه لابن هشام : ٢ / ٣٤٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٤ ، شذور الذهب : ٣١٦ ، الهمع : ١٠٣٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ١١ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٩١ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢١ ، شرح دحلان : ١٥٤ ، كاشف الخصاصه : ٣١٤ ، المطالع السعيده : ٣٨٦ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٠٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٢٢ ، البهجه المرضيه : ١٥٤.

وذكر في العمده : أن إظهار «أن» في ذلك كله أحسن (١) ، وذكر ابنه : أنه أقيس (٢) ، ولم يوردا عليه شاهدا.

أما لو كان العطف على اسم (٣) مؤول بالفعل ، كاسم الفاعل ، نحو : «الطائر فيغضب زيد الذباب» تعين الرفع.

ولو كان العطف على فعل مؤول باسم ، نحو : «ما تأتينا (٤) فتحدثنا» ، فإن تقديره : ما يكون منك إتيان فحديث ، فإضمار «أن» واجب ، لأن (٥) المعطوف عليه / ليس باسم خالص ، بخلاف المصدر في المثل المتقدمه ، فإنه إما اسم ، وإما راجع إلى «أن» والفعل (٦) ، اللذين هما في تأويل الاسم فما خرج عن الاسميه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب

كنصب ما إلى التمني ينتسب

أجاز الفراء ، ووافقه المصنف : النصب بعد الفاء في جواب الترجي ، لقربه من معنى التمني (٧) ، ومنه قراءه حفص : (لعلّي أبلغ الأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ) (٨) [غافر : ٣٦ - ٣٧].

ص: ٢٢٦

١- قال ابن مالك في شرح عمده الحافظ (٢٣٦): «والإظهار في هذا أكثر وأشهر». وقال في شرح الكافيه (٣ / ١٥٥٨) بعد إيراده البيت : «لبس عباءه ... الخ» : أراد لبس عباءه وأن تقر عيني ، فحذف «أن» وأبقى عملها دليلا عليها ، ولو استقام الوزن بإظهارها لكان أقيس» انتهى.

٢- قال ابن الناظم في شرحه (٦٨٦) بعد أن أورد البيت «لبس عباءه الخ» : أراد لبس عباءه وأن تقر عيني ، فحذف «أن» وأبقى عملها ، ولو استقام له الوزن فأثبتها لكان أقيس».

٣- في الأصل : فعل. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٥.

٤- في الأصل : ما تأتينا.

٥- في الأصل : فان.

٦- في الأصل : الواو. ساقط.

٧- قال ابن مالك : «وأحق الفراء الرجاء بالتمني ، فجعل له جوابا منصوبا ، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعا» انتهى. ونسب السيوطي ذلك للكوفيين. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥ ، الهمع : ٤ / ١٢٣ ، معاني الفراء : ٣ / ٩ ، شرح المرادي : ٤ / ٢١٧ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٨.

٨- وقرأ الباقر : «فأطلع» بالرفع عطا على «أبلغ». انظر حجه القراءات : ٦٣١ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٧٩ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٦٥ ، المبسوط في القراءات العشر : ٣٩٠ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢١٩ ، إعراب النحاس : ٤ / ٣٣ ، البيان لابن الأنباري : ٢ / ٣٣١ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٢ ، الهمع : ٤ / ١٢٣ - ١٢٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٥٤ ، شرح المرادي :

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشدّ حذف أن ونصب في سوى

ما مرّ فاقبل منه ما عدل روى

لا ينصب ب- «أن» مضمرة في غير المواضع المذكورة ، إلا شدوذا ، فيقتصر على المنقول منه ، ولا يقاس عليه (١).

ويقع ذلك في الجواب لغير الأشياء المذكورة ، كقوله :

٢٥٨- سأترك منزلي لبنى تميم *** وألحق بالحجاز فاستريحا (٢)

وأحسنه قولهم : «خذ اللص قبل يأخذك» (٣) ، وقوله :

٢٥٩-... ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله (٤)

ص: ٢٢٧

١- وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى جواز القياس عليه. وأجاز الأَخفش حذف «أن» قياسا ، ولكن بشرط رفع الفعل مثل (تَأْمُرُونِي أَعْيِدْ) ، و «تسمع بالمعيدي» في روايه الرفع فيهما. وذهب قوم إلى أن حذف : «أن» مقصور على السماع مطلقا ، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا- ما سمع ، وإليه ذهب متأخر والمغاربة ، قيل : وهو الصحيح. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٥ ، التسهيل : ٢٣٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٥.

٢- من الوافر ، للمغيره بن حبناء (وحبناء : لقب ، واسمه : حيين التيمي) ، قال البغدادي : وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه. ويروى : «بالعراق» بدل «بالحجاز» ، ويروى : «لأستريحا» بدل «فأستريحا» ، والشاهد في قوله : «فأستريحا» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة بعد الفاء وليس بمسبوق بنفى أو طلب ، وهو ضروره. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٠ ، النكت الحسان : ١٤٩ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣٠٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٣٩٠ ، الخزانة : ٨ / ٥٢٢ ، الكتاب : ١ / ٤٢٣ ، ٤٤٨ ، شواهد ابن النحاس : ٢٢٧ ، المقترض : ٢ / ٢٢ ، المحتسب : ١ / ١٩٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٢٧٩ ، المقرب : ١ / ٢٦٣ ، مغنى اللبيب : ٣١٩ ، شذور الذهب : ٢٢٢ ، الهمع : ٢١٠ ، ١٠٢٢ ، ١٣٥١ ، الدرر اللوامع : ١ / ٥١ ، ٧ / ٢ ، ١٠ ، ٩٠ ، أبيات المغنى : ٤ / ١١٤ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٣٩٢ ، المقصد : ٢ / ١٠٦٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٤٤ ، ٦١٠ ، الضرائر : ٢٨٤ ، معاني الأخفش : ٦٦ ، التبصره والتذكرة : ٤٠٣ ، الأصول : ٢ / ١٨٢ ، الإفصاح : ١٨٤ ، شواهد المغنى : ١ / ٤٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٢١.

٣- أى قبل أن يأخذك. انظر الكتاب : ١ / ١٥٥ ، الهمع : ٤ / ١٤٣ ، مغنى اللبيب : ٦٤٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٩ ، شرح المكودي : ٢ / ٩٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٥ ، الضرائر : ١٥٢ ، مجالس ثعلب : ٣١٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١١٩ ، كاشف الخصاصه : ٣١٥.

٤- من الطويل لعامر بن جوين الطائي من أبيات له قالها في هند أخت امرئ القيس بن حجر ، لما هرب من النعمان بن المنذر

ونزل عليه ، فأراد عامر الغدر به ، فتحول عنه ، وصدره : فلم أر مثلها خباسة واحد وقيل : هو لامرئ القيس (وليس في ديوانه) ، وقيل : هو لبعض الطائيين يصف مظلمه هم بها ثم صرف نفسه عنها. مثلها : أى مثل هند. الخباسة : الغنيمه. نهنت : كفت. والهاء في «أفعله» ضمير المصدر ، أى : بعد ما كدت أفعل الفعل ، وقيل : ضمير ، الغدر المفهوم من المقام. والشاهد في قوله : «أفعله» حيث نصب الفعل ب- «أن» مضمرة شذوذا ، لأنه ليس من المواضع التي ينصب فيها الفعل ب- «أن» مضمرة. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٥٩ ، المطالع السعيده : ٣٨٧ ، الكتاب : ١ / ١٥٥ ، شرح الأشموني : ١ / ٣٦١ ، ٣ / ٣١٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٠١ ، الإنصاف : ٥٦١ ، المقرب : ١ / ٢٧٠ ، مغنى اللبيب : ١٠٨٧ ، الهمع : ١٣٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٣٣ ، ٢ / ١٢ ، اللسان (خبس) ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٣١ ، أبيات المغنى : ٧ / ٣٤٧ ، شواهد ابن السيرافى : ١ / ٣٣٧ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٣ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٣٢ ، كاشف الخصاصه : ٣١٥ ، أمالى السهيلي : ٨٤ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٠١.

لتعين الموضع للاسم في الأول ، وصلاحيته ل- «أن» في الثاني.

ص: ٢٢٨

ثم قال :

عوامل الجزم

بلا ولام طالبا ضع جزما

في الفعل هكذا بلم ولما

عوامل الجزم تنقسم إلى ما يجزم فعلا واحدا ، وهو (١) الأربعة التي / ذكرها الناظم في هذا البيت ، وإلى ما يجزم فعلين ، وهو بقيتها.

والأربعة : «لا (٢) ، واللام» الطليتان ، سواء أريد بهما التهي أو الأمر ، نحو : (فلا) (٣) تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ [الإسراء ٢٣] ، (وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبًا بِالْعَدْلِ) [البقرة : ٢٨٢] ، أو الدعاء ، نحو : (رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا) [آل عمران : ٨] ، ونحو : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُكَ) [الزخرف : ٧٧].

ودخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك ، ما دام مبتدئا للفاعل - قليل ، نحو : «قوموا فلاصل لكم» (٤) ، وكقوله : (وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) [العنكبوت : ١٢] ، ودخول «لا» عليه أقل ، نحو :

ص : ٢٢٩

١- في الأصل : وهي.

٢- «لا» الطلبية : كلمه بسيطه. وزعم بعضهم أن أصلها : لام الأمر زيدت عليه ألف فانفتحت. وزعم السهيلي والكسائي أنها «لا» النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهيه اجتماع لامين في اللفظ. قال المرادي : وهما زعمان ضعيفان. انظر شرح المرادي : ٢٢٨ / ٤ ، الهمع : ٣١٠ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١٤٦ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ٤ ، الجنى الداني : ٣٠٠ ، مغنى اللبيب : ٣٢٧ ، جواهر الأدب : ٣١٠ ، ارتشاف الضرب : ٥٤٣ / ٢.

٣- في الأصل : ولا.

٤- الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخارى : ١٠٧ / ١ (كتاب الصلاة : باب الصلاة على الحصور). وروى بلفظ «فلاصلي» بإثبات الياء في البخارى : ٢١٨ / ١ ، مسلم حديث رقم : ٢٦٦ ، مسند أحمد : ١٦٤ / ٣ ، فتح البارى : ١ / ٤٩٠ ، ١ / ٤٥٠. والحديث بلفظ المؤلف في شرح الكافية لابن مالك : ١٥٦٧ / ٣ ، شرح الأشموني : ٣ / ٤ ، شرح الرضى : ٣ / ٢٥٢ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٠ ، الهمع : ٣٠٨ / ١ ، مغنى اللبيب : ٢٩٦ ، كاشف الخصاصه : ٣١٦ ، شرح المرادي : ٢٢٧ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٦ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٦٠ ، ١٨٦ ، ارتشاف الضرب : ٥٤١ / ٢.

ومثله في (٣) القله دخول اللام على فعل المخاطب ، نحو : «لتأخذوا مصافكم» (٤) ، لأنهم استغنوا فيه بفعل الأمر.

أما إذا بنى فعل المتكلم للمفعول ، فدخول اللام و «لا» عليه كثير ، نحو : «لننصر ولا نظلم» (٥).

ص : ٢٣٠

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع المتقدمه.

٢- من الطويل ، وقد اختلف في قائله ، فنسب في أمالي ابن الشجرى للفرزدق (وليس في ديوانه) ، وقيل : هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاويه رضى الله عنه ، قاله حين وفد على معاويه في دمشق في أيام خلافته ، وعجزه : لها أبدا ما دام فيها الجراضم ويروى : «فلا بدت» بدل «فلا نعد» ، و «لنا» بدل «لها». الجراضم : الواسع البطن ، وأراد به معاويه رضى الله عنه. والشاهد في قوله : «فلا نعد» حيث جزم الفعل ب- «لا» الناهية ، وهو للمتكلم مع غيره ، وهو قليل ، لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز ، وتزليلها منزله الأجنبي. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٠ ، مغنى اللبيب : ٤٥١ ، أمالي ابن الشجرى : ٢ / ٢٢٦ ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٣٣ ، أبيات المغنى : ٥ / ١٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٢ ، كاشف الخصاصه : ٣١٧ ، الأزهيه : ١٥٠ ، أوضح المسالك : ٢٣٦ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٢٣ .

٣- في الأصل : من.

٤- استشهد بهذا الحديث كثيرا في كتب النحو والقراءات ، ولم أعر عليه فيما رجعت إليه من كتب الحديث ، وفي سنن الترمذى حديث رقم (٣٢٣٥) : «قال لنا : على مصافكم كما أنتم». وانظر الدرر المنثور : ٥ / ٣١٩ ، إتحاف الساده المتقين : ٥ / ٧٧ ، وفي مسند أحمد (٥ / ٢٤٣) أنه صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «كما أنتم على مصافكم». ويمكن أن يستشهد لما ذهب إليه ابن طولون بما أخرجه السيوطى في «الجامع الصغير» (٢ / ٤٠١) ، حديث رقم (٧٢٢١) : «لتأخذوا عني مناسككم ، فإننى لا أدري لعلى لا أحج بعد حجتي هذه». وانظر الحديث بلفظ المؤلف في شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٦٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٢ ، البحر المحيط : ٥ / ١٧٢ ، تفسير القرطبي : ٨ / ٣٥٤ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٨٥ ، الإنصاف : ٢ / ٥٥٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٢٨ ، الهمع : ٤ / ٣٠٨ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٠ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٢٧٢ ، شرح الملوكى : ٣٤٨ ، مغنى اللبيب : ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، كاشف الخصاصه : ٣١٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٦ .

٥- ما ذكره المؤلف من التفصيل بين المبنى للفاعل ، والمبنى للمفعول طريقه لبعضهم ، وسوى ابن الناظم في «لا» بين المخاطب والغائب في الكثره ، ولم يفصل في المتكلم بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول ، وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ١٤٦ ، شرح المرادى ، شرح ابن الناظم : ٦٩٢ ، التسهيل : ٢٣٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٦٧ - ١٥٦٨ .

و «لم» ، و «لما» (١) ، وهما حرفا نفي يجزمان المضارع ، ويقبلان معناه إلى المضى (٢).

وتنفرد «لما» بأتصال نفي ما دخلت عليه بالحال ، ولذلك امتنع «لما يكن ثم كان» بخلاف (لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكَورًا) [الإنسان : ١] ،
وبلزوم كونه متوقعا للثبوت ، نحو : (وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ) [البقره : ٢١٤] ، ولذلك يمتنع «لما يجتمع الضدان»
(٣) ، بخلاف «لم» ، فإنه لا يلزم فيها ذلك ، نحو : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [الإخلاص : ٣].

وتنفرد «لم» بجواز دخول أداه الشرط عليها ، نحو : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

واجزم بأن ومن وما ومهما

أى متى أتيان أين إذما

وحيثما أتى وحرف إذما

كإن وباقي الأدوات اسما

فعلين يقتضين شرط (٥)

قدما

يتلو الجزاء وجوابا وسما (٦)

ص : ٢٣١

١- اختلف في «لما» : فقيل : مركبه من «لم» و «ما» ، وهو مذهب الجمهور. وقيل : بسيطه. انظر شرح المرادى : ٢٣٩ / ٤ ، الجنى الدانى : ٥٩٣ ، الهمع : ٣١٣ / ٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥١ ، التصريح على التوضيح : ٨ / ٤ ، معانى الحروف للرماني : ١٣٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٤.

٢- وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين ، وهو ظاهر مذهب سيوييه. وذهب قوم منهم الجزولى إلى أنهما يدخلان على لفظ الماضى فيقبلانه إلى لفظ المضارع ، ونسب إلى سيوييه. قال الرضى : والأول الأولى لأن قلب المعنى أظهر وأكثر فى كلامهم. انتهى. انظر شرح المرادى : ٢٣٣ / ٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٣٢ ، الكتاب : ١ / ٤٦٠ ، الجنى الدانى : ٢٦٧ ، ٥٩٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٧.

٣- وذلك لاستحاله اجتماعهما ، وتوقع المستحيل محال. انظر التصريح : ٢ / ٢٤٧.

٤- فى الأصل : وتنفرد ، حيث قال قبل : «وتنفرد لما...».

٥- فى الأصل : شرطا. انظر الألفية : ١٥٠ ، و «شرط» قال الشاطبى : مبتدأ و «قدما» خبره ، وهى جمله مستأنفه لا تعلق لها من

حيث اللفظ بما تقدم ، إلا أن يقدر حذف العاطف. وقال المكودي : «شرط» خبر مبتدأ مضمرة ، أى : أحدهما شرط ، أو مبتدأ والخبر محذوف ، أى : منهما شرط ، ولا يجوز نصب شرط على البدل من «فعلين» لأن التابع غير مستوف للمتبوع ، وإنما يجوز الإتيان فيما إذا كان مستوفيا للمتبوع نحو «لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرًا». انظر إعراب الألفية : ١١٣ ، شرح المكودي : ٩٥ / ٢.

٦- فى الأصل : رسما. انظر الألفية : ١٥٠.

هذا هو القسم الثاني ، وهو ما يجزم فعلين يقتضيهما ، يسمّى المقدم منهما شرطا (١) ، والتالي له جزاء وجوبا (٢) ، وهو إحدى عشره أداه ، منها أداتان حرفان ، وهما : «إن» بالاتفاق (٣) ، وهى أمّ الباب ، والجزم بها كثير ، و «إذما» (٤) عند الأكثرين (٥) ، ومن استعمالها قوله :

٢٤١- وإنك إذما تأت (ما أنت) (٦) أمر***... (٧)

ص: ٢٣٢

١- اختلف فى جازم الشرط : فذهب جمهور البصريين إلى أن الجازم للشرط هو الأداه. وقيل : إن الشرط والجزء تجازما ، نقله ابن جنى عن الأخفش. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٨ ، الأشمونى مع الصبان : ٣ / ١٦ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٧١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٤ ، الإنصاف : ٢ / ٦٠٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٤ ، جواهر الأدب : ٣٤٤ ، شرح ابن يعيش : ٢ / ٤٢ .

٢- فى الأصل : وجوبا. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٨ ، وقد اختلف أيضا فى الجازم للجزء على أقوال : الأول : أن الأداه هى الجازمه له ، قيل : وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى إلى سيبويه. الثانى : ذهب الأخفش إلى أن الجزم بفعل الشرط ، واختاره فى التسهيل. الثالث : أن الجزم بالأداه والفعل معا ، وهو مذهب المبرد ، ونسب إلى سيبويه والخليل. الرابع : أن الجزم بالجوار ، وهو مذهب الكوفيين. انظر الإنصاف (مسأله : ٨٤) : ٢ / ٦٠٢ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٥ - ١٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٤ ، التسهيل : ٢٣٧ ، المقتضب : ٢ / ٤٨ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٧١ - ٤٧٢ ، جواهر الأدب : ٣٤٤ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٤١ .

٣- انظر أوضح المسالك : ٢٣٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٧ ، الهمع : ٤ / ٣٢١ .

٤- فى الأصل : و «إذا». راجع التصريح : ٢ / ٢٤٧ .

٥- وهو مذهب سيبويه. وذهب المبرد فى أحد قوله ، وابن السراج والفارسى ومن تابعهم : إلى أنها اسم ظرف زمان زيد عليه «ما». قال السيوطى : وأنكر قوم الجزم بها وخصوه بالضرورة ك- «إذا». انظر الكتاب : ١ / ٤٣١ - ٤٣٣ ، المقتضب : ٢ / ٤٦ ، معنى اللبيب : ٤ / ٣١٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٣٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٢٢ ، التسهيل : ٢٣٦ ، الجنى الدانى : ١٩٠ - ١٩١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٥ ، الهمع : ٤ / ٣١٨ ، ٣٢١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٣٥ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المراجع الآتية.

٧- من الطويل ولم أعثر على قائله ، وعجزه : به تلف من إياه تأمر آتيا ويروى : «تأب» بدل «تأت» ، و «أبيا» بدل «آتيا» ، وهى من الإباء أى : الامتناع ، و «تأت» و «آتيا» من الإتيان ، وهو المجيء. تلف : من ألفى إذا وجد. ويروى البيت : وإنك إذما تأب ما أنت أمر به لا تجد من أنت تأمر فاعلا والشاهد فى قوله : «إذما» حيث جزمت فعلين وهما «تأت وتلف» بحذف الياء فيهما. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤١ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٥ ، شرح دحلان : ١٥٥ ، فتح البريه : ١ / ٢٢٤ ، شواهد العدوى : ٢٤١ .

وباقى الأدوات أسماء بلا خلاف ، إلا فى «مهما» (١).

ومن الجزم بـ «من» ، نحو : (وَمَنْ) (٢) يَفْعَلُ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً [الفرقان : ٤٨]. ومنه بـ «ما» : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) [البقره : ١٩٧]. ومنه بـ «مهما» :

٢٦٢- ومهما تكن عند امرىء من خليفه***ولو خالها تخفى على الناس تعلم (٣)

والأكثر على أنها مركبه (٤) ، وهل هى مركبه من (ما) (٥) الشرطيّه ، و «ما» (٦) التى تزداد بعد «إن» ، ثم أبدلت ألف الأولى هاء ، أو من «مه» بمعنى : اكفف ، و «ما» الشرطيّه؟ على قولين (٧).

ومنه بـ «أى» : (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) [الإسراء : ١١٠].

ص : ٢٣٣

١- فقال الجمهور إنها اسم بدليل عود الضمير عليها فى قوله تعالى : (مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ). وذهب السهيلي وابن يسعون وخطاب إلى أنها حرف. انظر التصريح على التوضيح : ٢٤٨ ، الهمع : ٣١٩ / ٤ ، مغنى اللبيب : ٤٣٥ ، النكت الحسان : ١٥١ ، المقتضب : ٢ / ٤٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٥ ، الجنى الدانى : ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٧ - ٥٤٨.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط.

٣- من الطويل ، لزهير بن أبى سلمى ، من معلقته المشهوره فى القوائد السبع (٢٨٩) ، التى أولها : أمن أم أوفى دمنه لم تكلم بحومانه الدراج فالمتلّم ويروى : «وإن» بدل «ولو». والخليقه : الطبيعه. والشاهد فى قوله : «ومهما» حيث جزمت فعلين ، هما «تكن وتعلم». انظر القوائد العشر : ١٩٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٣ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٠ ، جمل الزجاجى : ٢١٥ ، الحلل : ٢٨٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٦٠٤ - ٦١٤ ، الهمع (رقم) : ١١٣٢ - ١٢٩١ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٣٥ - ٧٤ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٨٦ ، ٢ / ٧٣٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ٣٢٧ ، الجنى الدانى : ٦١٢ ، التنبهات لعلى بن حمزه : ٢٤٩ ، النكت الحسان : ١٥١.

٤- فى الأصل : مؤكده.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني : ٤ / ١٢.

٦- فى الأصل : مؤكده.

٧- ذهب إلى الأول الخليل ، ونسبه الأشموني للبصريين ، واختاره الرضى قياسا على أخواتها ، وإلى الثانى ذهب الأخفش والزجاج والبغداديون. وقيل : إنها بسيطه ، وزنها «فعلى» وألفها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق ، وزاد تنوينها للبناء ، واختاره أبو حيان. وقال السيوطى : أو هى «مه» المذكوره أضيفت لـ «ما» الشرطيه ، وهو رأى سيويه. انظر الكتاب : ١ / ٤٣٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤١ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٥٣ ، الهمع : ٤٣١٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٥ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٦٠ ، مغنى اللبيب : ٤٣٦ ، النكت الحسان : ١٥١ ، الجنى الدانى : ٦١٢ - ٦١٣ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ٤٢ ، حروف المعانى للزجاجى : ٢٠ ، المسائل العضديات : ٤٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٤٧.

ومنه ب- «متى» (١) :

٢٤٣-...***ولكن متى يسترفد الناس أرفد(٢)

ومنه ب- «أَيان» (٣) :

٢٤٤- أَيان نؤمنك تأمن (٤) غيرنا...***... (٥)

ص: ٢٣٤

١- فى الأصل : فى متى.

٢- من الطويل ، لطفه بن العبد البكرى ، وهو من معلقته المشهوره فى القصائد السبع (١٨٤) ، وصدده : ولست بحلال التلاع مخافه ويروى : «بولاج» و «بمحلال» بدل «بحلال» ، والمحلال : من قولهم : مكان محلال : إذا كان يحل به الناس كثيرا. ويروى «بيتته» بدل «مخافه». بحلال : مبالغه «حال» بتشديد اللام ، ومن الحلول وهو النزول. قال البغدادي : والجيد أن يكون «فعال» هنا للنسبه ، أى : لست بذى حلول. التلاع : جمع تلعه ، وهو مجرى الماء من الجبال إلى الأودية. يسترفد الناس : يطلبوا الرشد وهو العطيه ، وقيل المعونه. والمعنى : لست ممن يستتر فى الأماكن المنخفضه مخافه الضيف أو العدو ، ولكن أظهر وأعين القوم إذا استعانوا بى إما فى قرى ، وإما فى دفع عدو. والشاهد فى قوله : «متى» حيث جزمتم فعلين ، وهما : يسترفد ، وارفد». انظر القصائد العشر : ١٢٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٢ ، الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٤٢ ، الخزانة : ٩٩ / ٦٦ ، مغنى : اللبيب : ١٠٢٦ ، شذور الذهب : ١٣٥ ، أبيات المغنى : ٧ / ٢٧٠ ، شواهد الفيومى : ١٠٣ ، شواهد ابن النحاس : ٢٩٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٢٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٨١ ، المطالع السعيده : ٤٤٤.

٣- فى الأصل : نابان.

٤- فى الأصل : يأمن. انظر المراجع الآتية.

٥- من البسيط ولم أعثر على قائله ، وتماهه : أَيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن مّا لم تزل حذرا حذرا : خائفا. والمعنى : إن نعطك الأمان لم تخف غيرنا ، وإذا لم تنله منا فإنك تستمر على الخوف والوجل. والشاهد فى قوله : «أَيان» حيث جزمتم فعلين ، وهما : «نؤمنك ، وتؤمن» بالسكون فيهما. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٣ ، شذور الذهب : ٣٣٦ ، شواهد الفيومى : ١٠٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٣٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٤ ، المطالع السعيده : ٤٤٣ ، شواهد العدوى : ٢٣٩ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٢٨.

ومنه ب- «أين» :

٢٦٥- أين تضرب بنا العداة تجدنا***... (١)

ومنه ب- «حيثما» :

٢٦٦- حيثما تستقم يقدر لك الل-***ه نجاحا في غابر الأزمان (٢)

ومنه ب- «أنى» :

٢٦٧- خليلي أنى تأتياي تأتياي***أخا غير ما يرضيكما لا يحاول (٣)

وأكثر ما تستعمل (٤) ظرف زمان بمعنى : أين / ، وقد تستعمل للدلالة على الأحوال ، ك- «كيف» ، نحو : (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ) [البقره : ٢٢٣].

ثم قال :

وماضيين أو مضارعين

تلفيهما أو متخالفين

ص: ٢٣٥

١- من الخفيف لعبد الله بن همام السلولى ، وعجزه : تصرف العيس نحوها للتلاقي ويروى : «تصرف» بدل «تضرب». والعيس : البيض من الإبل. والمعنى : أن تضرب بنا العداة فى موضع من الأرض ، نصرف العيس نحوها للقاء ، فكانوا يرحلون على الإبل ، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على العيس. والشاهد فى قوله : «أين» حيث جزمت فعلين ، وهما : «تضرب وتجدنا» بالسكون فيهما. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٣٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٠ ، المقتضب : ٢ / ٤٧ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٠٥ ، ٧ / ٤٥ ، شواهد ابن النحاس : ٢٨٥.

٢- من الخفيف ، ولم أعر على قائله. تستقم : أى : تعادل وتحسن السلوك. نجاحا : فوزا ونجاح. غابر الأزمان : أى : فى باقى الأزمان ، من غبر إذا بقى ، وغبر إذا مضى أيضا ، وهو من الأضداد. والشاهد فى قوله : «حيثما» حيث جزمت فعلين ، وهما : «تستقم ويقدر» بالسكون فيهما. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٦ ، شذور الذهب : ٣٣٧ ، معنى اللبيب : ٢١٨ ، حاشيه يس : ٢ / ٣٩ ، شواهد الفيومى : ١٠٤ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٩١ ، أبيات المغنى : ٣ / ١٥٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤١ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٥ ، شرح دحلاين : ١٥٥ ، المطالع السعيدة : ٤٤٣ ، إصلاح الخلل للبطلوسى : ٣٤٨ ، فتح رب البريه : ٢٣٢.

٣- من الطويل ولم أعر على قائله. والمعنى : لا أريد شيئا غير ما يرضيكما. والشاهد فى قوله : «أنى» حيث جزمت فعلين ، وهما : «تأتياي وتأتيا» بحذف النون فيهما. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١١ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٦ ، شذور الذهب : ٣٣٦ ، شواهد

الفيومى : ١٠٤ ، شرح ابن عقيل : ١٢١ / ٢ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٢ ، شرح ابن الناظم ٦٩٦ ، شرح دحلان : ١٥٥ ، المطالع
السعيده : ٤٤٤ ، فتح رب البريه : ٢٣١ / ١ .
٤- فى الأصل : يستعمل . فإنه قال بعد : وقد تستعمل .

يكون فعل الشرط والجواب ماضيين ، نحو : (وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا) [الإسراء : ٨] ، فيكون الجزم لمحلّهما ، ومضارعين ، فيظهر الجزم فيهما ، نحو : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعِيدُ) [الأنفال : ١٩] ، ومتخالفين بأن يكون الأول ماضيا والثاني مضارعا ، فيكون حكم كل منهما ما سبق ، نحو : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَزْنَ الْأَخْرَجِ نَزِدْ لَهُ فِي حَزْنِهِ) [الشورى : ٢٠] ، وعكسه على الصحيح (١) ، كقوله صلى الله عليه و (آله و) سلم : «من يقيم ليله القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم (٢) من ذنبه» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبعد ماض رفعك الجزا حسن

ورفعه بعد مضارع وهن

يجوز في المضارع الواقع جوابا لشرط ماض - الرفع (٤) ، سواء كان ماضى اللفظ ، نحو :

٢٦٨- وإن أتاه خليل يوم مسغبه*** يقول لا غائب مالي ولا حرم (٥)

ص: ٢٣٦

١- وهو ما ذهب إليه الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام ، حيث أجازوه في الاختيار ولقلته وعدم وروده في القرآن الكريم خصه سيبويه والجمهور بالضرورة ، كقوله : إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملائم أنفس الأعداء إرهابا انظر الكتاب : ١ / ٤٣٦ ، المقتضب : ٢ / ٥٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٦ ، أوضح المسالك : ٢٣٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٨٦ - ٥٨٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٩ ، معاني الفراء : ٢٧٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٦١٤ ، ٢ / ١٩٨ ، التسهيل : ٢٤٠ ، الهمع : ٢ / ٣٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٢٦٠ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل .

٣- الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخارى : ١ / ١٥ ، فتح البارى : ١ / ٩١ ، كنز العمال : ٢٤٠٨٧ ، وفي صحيح مسلم : «من يقيم ليله القدر فيوافقها (أراه قال : إيمانا واحتسابا) غفر له» . وانظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٦ ، الخزانه : ٩ / ٧٦ ، شرح دحلان : ١٥٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٢ .

٤- قال ابن مالك : فإن كان الجواب مضارعا والشرط ماضيا فالجزم مختار ... والرفع جائز كثير . انتهى . ورفع عند سيبويه : على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا ، وعند الكوفيين والمبرد على تقدير الفاء . وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداه الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب . انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٨٩ ، الكتاب : ٤٣٦ ، المقتضب : ٢ / ٦٨ ، شرح الأشموني : ١٨١٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٧ .

٥- من البسيط لزهير بن أبى سلمى ، من قصيده له فى ديوانه (١٥٣) ، يمدح فيها هرم بن سنان المرى ، وقبله : هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظلم ويروى : «مسغبه» بدل «مسأله» أى : مجاعه . وخليل : أى : فقير ، من الخله ، وهى القله . حرم : بمعنى : الحرمان ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير : ولا - عندى حرم ، أو هو مصدر بمعنى : اسم المفعول ، أى : محروم منه ، فهو معطوف على «غائب» . والشاهد فى قوله : «يقول» حيث وقع جواب الشرط فعلا - مضارعا مرفوعا غير مجزوم ،

وذلك لكون فعل الشرط جاء فعلا ماضيا ، وهو حسن ، ولكن الجزم أحسن من الرفع لأنه على الأصل . انظر الكتاب مع الأعلام :
١ / ٤٣٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٨٩ ، شرح ابن الناظم : ٦٩٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٩ ، شرح المرادى : ٤ /
٢٤٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٢٩ ، شواهد ابن السيرافي : ٢ / ٨٥ ، المقتضب : ٢ / ٦٨ ، الإنصاف : ٦٢٥ ، شرح ابن يعيش : ٨ /
١٥٧ ، مغنى اللبيب : ٧٨٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٣٨ ، اللسان : (حرم ، خلل) ، أبيات المغنى : ٦ / ٢٩٠ شواهد الفيومي : ١٠٧ ،
الدرر اللوامع : ٢ / ٧٦ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٦٢٩ ، المقتصد : ٢ / ١١٠٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٣ ، المحتسب : ٢ /
٦٥ ، سمط اللاكلىء : ١ / ٤٦٦ ، شذور الذهب : ٣٤٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٧ ، الهمع : ١٣٠٣ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٣ ،
شواهد ابن النحاس : ٢٨٧ ، جواهر الأدب : ٢٤٧ ، التوطئة : ١٥١ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٥ ، شرح دحلان : ١٥٦ .

أو ماضى المعنى ، لاقترانه ب- «لم» نحو : «وإن لم يقم أقوم».

٢٦٩- *إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تَصْرَعُ* (١)

ص: ٢٣٧

١- من الرجز ، نسب فى الكتاب : لجريير بن عبد الله البجلي الصحابى رضى الله عنه ، وقبله : يا أقرع بن حابس يا أقرع ونسبه البغدادى : لعمر بن خثارم البجلي (وهو جاهلى). قوله : «يا أقرع بن حابس» : هو الأقرع بن حابس بن عقال التميمى المجاشعى الدارمى ، من الصحابه رضى الله عنه. تصرع : تهلك. والشاهد فى قوله : «تصرع» حيث وقع جواب الشرط فعلا مضارعا ، ووقع فعل الشرط فعلا مضارعا مجزوما وهو ضعيف. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٣٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٥٩٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٩ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٣٠ ، المقتضب : ٢ / ٧٠ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٨٤ ، الإنصاف : ٦٢٣ ، شرح ابن يعيش : ٨ / ١٥٧ ، المقرب : ١ / ٢٧٥ ، الخزانة : ٨ / ٢٠ ، ٩ / ٤٧ ، مغنى اللبيب : ٩٥٤ ، الهمع (رقم) : ١٩٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ٤٧ ، ٢ / ٧٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٣ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٤ ، تاج علوم الأدب : ٤٦٦ ، الضرائر : ١٦٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ١٩٨ ، التوطئه : ١٥١ ، شواهد المغنى : ٢ / ٨٩٧ ، أبيات المغنى : ٧ / ١٨١ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٢١ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٦ ، شرح ابن الناظم : ٧٠٠ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٧ ، شرح دحلان : ١٥٦ ، كاشف الخصاصه : ٣١٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٥٥.

ولا يختص (١) بالضرورة (٢) ، بدليل قراءه بعضهم : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ) (٣) [النساء : ٧٨].

ثم قال رحمه الله تعالى :

واقرن بفا حتما (جوابا) (٤)

لو جعل

شرطا لإن (أو) (٥) غيرها لم

ينجعل

دخول الفاء في جواب الشرط جائز وواجب وممتنع / فالواجب دخول الفاء عليه : ما لا يصلح وقوعه شرطا ل- «إن» أو غيرها من أدوات الشرط وليس ذلك بتقسيم ، وإنما هو تأكيد ، فإن ما لا يصلح وقوعه شرطا ل- «إن» لا يصلح وقوعه شرطا لغيرها.

ثم ذلك قد يكون لمانع فيه ، مثل كونه جملة اسميه ، نحو : (وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [الأنعام : ١٧] ، أو فعل أمر ، نحو : (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) [آل عمران : ٣١] ، أو فعلا- غير متصرف ، نحو : (إِنْ) ترني (أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ، فَعَسَى رَبِّي أَنْ) يؤتيني (٦) [الكهف : ٣٩ - ٤٠] ، وقد يكون لما يتصل به ، مثل كونه مقرونا ب- «قد» أو حرف تنفيس ، أو «لن» ، نحو : (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) [يوسف : ٧٧] ، (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ) [التوبة : ٢٨] ، (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ) تكفروه (٧) [آل عمران : ١١٥].

والممتنع اقترانه بالفاء : ما كان مضارعا مجزوما.

ص : ٢٣٨

١- في الأصل : تختص.

٢- كما أشعر كلام ابن مالك هنا ، وهو مقتضى كلامه في شرح الكافية. وظاهر كلام سيويه أنه مختص بالضرورة ، حيث قال : وقد جاء في الشعر. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٩٠ ، الكتاب : ١ / ٤٣٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٨.

٣- برفع «يدر ككم» وهي قراءه شاذه لطلحه بن سليمان. والجمهور على الجزم. انظر القراءات الشاذه : ٢٧ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٨٧ ، المحتسب : ١ / ١٩٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٥٩٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٩.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية : ١٥٠.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية : ١٥٠.

٦- وإثبات الياء في «ترني» و «يؤتيني» وصلا ووقفا قراءه ابن كثير ويعقوب. انظر الإتحاف : ٢٩٠.

٧- قرأ حمزه والكسائي وعاصم (بروايه حفص) ، وخلف بالياء في «تفعلوا» و «تكفروه» ، وقرأ الباقون بالتاء فيهما. انظر المبسوط في القراءات العشر : ١٦٨ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ٢٤١ ، حجه القراءات : ١٧٠ - ١٧١ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٧٨.

والجائز دخول الفاء عليه (١) : الماضي المجرد (٢) ، والمضارع غير المجزوم ، والأكثر تجزّدهما منها ، ومن اقترانهما بها ، نحو :
[وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ] (٣) فَكُتِبَتْ وُجُوهُهُمْ فِي (٤) النَّارِ [النمل : ٩٠] ، (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ) [طه : ١١٢].

ثم قال رحمه الله :

وتخلف الفاء إذا المفاجأه

كإنا تجد إذا لنا مكافأه

تقع «إذا» الفجائية عوضا عن فاء الجزاء الواجب اقترانه بها ، ويختص ذلك (٥) بالمثال الذي ذكره المصنّف ، ونحوه مما أده الشّرط فيه «إن» ، والجواب جملة اسميه ، غير طلبيه / ، ومثله : (وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) [الروم : ٣٦].

ثم قال رحمه الله تعالى :

والفعل من بعد الجزا إن يقترن

بالفا أو الواو بتثليث قمن

إذا عطف على جواب الشّرط مضارع بالفاء أو الواو ، فلك فيه ثلاثه أوجه : جزمه بالعطف ، ورفع بالاستئناف ، ونصبه ب- «أن» مضمرة.

وبالجزم والرّفْع قرىء في المتواتر : (فَيَعْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) [البقره : ٢٨٤] ، وقرىء شاذّا بالنّصب (٦) ، وبالأوجه الثلاثه روى :

٢٧٠- وتأخذ (٧) بعده بذناب عيش ***... (٨)

ص : ٢٣٩

- ١- في الأصل : على.
- ٢- وقيد بما كان مستقبلا معنى ، وقصد به وعدا أو وعيدا. انظر شرح الأشموني : ٢٣ / ٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٥٩٥ / ٣ ، شرح المرادى : ٢٥١ / ٤.
- ٣- في الأصل : ومن نحو جاء بالحسنه.
- ٤- في الأصل : من.
- ٥- في الأصل : ذاك.
- ٦- وهى قراءه ابن عباس وأبو حيوه والأعرج. وقرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالرفع ، وباقيهم بالجزم. انظر البحر المحيط : ٣٦٠ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٦٠٣ / ٣ - ١٦٠٤ ، شرح الأشموني : ٢٤ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٥١ / ٢ ، إعراب النحاس : ٣٥٠ / ١ ، الكتاب : ٤٤٨ / ١ ، البيان لابن الأنبارى : ١٨٦ / ١ ، النشر فى القراءات العشر : ٢٣٧ / ٢ ، حجه

القراءات : ١٥٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٦٧ ، شرح دحلان : ١٥٧ ، شرح المرادى : ٢٥٥ / ٤ .

٧- فى الأصل : وياخذ. انظر المراجع الآتية.

٨- من الوافر للنابغه الذبياني (زياد بن معاويه) ، من قصيده له فى ديوانه (٧٥) ، يمدح فيها النعمان بن المنذر ، عند ما علم (وهو فار عند الغساسنه) بمرضه ، وعجزه : أجبّ الظهر ليس له سنام ويروى : «ونمسك» ، و «وتمسك» بدل «ونأخذ» ، ويروى «بذئاب عنس» بدل «بذئاب عيش». والذئاب : عقب كل شىء ، والعنس : الناقه القويه (اللسان : عنس) ، والأجب : الجمل المقطوع السنام. والشاهد فى قوله : «ونأخذ» حيث عطف الفعل المضارع بالواو على جواب الشرط وهو «يهلك» الثانى فى البيت الذى قبله ، وعليه جاز فيه ثلاثه أوجه : الجزم بالعطف على الجزاء ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على تقدير «أن» ، والجزم أقوى من الرفع ، وهو أقوى من النصب. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٠٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢ / ١٠٦٦ ، ٣ / ١٦٠٤ ، شرح الأشمونى : ٣ / ١١ ، ٢ / ٢٤ ، شرح ابن الناظم : ٤٤٩ ، ٧٠٣ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٥٧٩ ، ٤ / ٤٣٤ ، شواهد السيرافى : ١ / ٢٨ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٨٣ ، ٨٥ ، الخزانة : ٩ / ٣٦٣ ، شواهد ابن النحاس : ٦٣ ، ٦٨ ، أمالى ابن الشجرى : ٢ / ١٤٣ ، المقتضب : ٢ / ١٧٧ ، الإنصاف : ١ / ١٣٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٥ ، اللسان : (جيب ، ذنب) ، معانى الألفش : ١ / ٦٠ ، حاشيه يس : ٢ / ٨٠ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤٥٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٧ ، كاشف الخصاصه :

بعد :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك

ربيع الناس والشهر الحرام (١)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وجزم او نصب لفعل إثرفا

أو واو إن بالجملتين اکتفا

إذا كان العطف (بالفاء أو الواو) (٢) على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء ، فالمعطوف مكنتف بالجملتين ، ففيه وجهان :

الجزم : وهو الأشهر نحو : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) [يوسف : ٩٠].

ص : ٢٤٠

١- أبو قابوس كنيه النعمان بن المنذر. قوله : «يهلك ربيع الناس» جعله بمنزلة الربيع في الخصب لكثرة عطائه وفضله. قوله : «والشهر الحرام» : أى : هو موضع آمن فى كل مخافه لمستجير وغيره. انظر ديوان النابغه الذيبانى : ٧٥ ، شرح الأشموني : ٢٤ / ٤ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٥٧٩ ، ٤ / ٤٢٤ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢١ ، شواهد السيرافى : ١ / ٢٨ ، الخزانة : ٩ / ٣٦٥ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٢٠ ، شرح الكافيه لابن مالک : ٣ / ١٦٠٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٥١.

والنصب ، كقوله :

٢٧١- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ***... (١)

أما لو كان (٢) العطف ب- «ثم» لم يجز النصب في الموضعين (٣) ، لأن إضمار «أن» بعدها غير معروف ، بل يتعين الجزم في الحالة الثانية (٤) ، ويجوز مع الرفع في الأولى .

ثم قال :

والشَّروط يغنى عن جواب قد علم

والعكس قد يأتي إن المعنى فهم /

يجوز حذف ما علم من جملتي الجواب والشَّروط ، وهو في جملة الجواب أكثر منه في جملة الشَّروط ، نحو : (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ) (٥)
أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ (٦) [الأنعام : ٣٥] ، التقدير : فافعل .

ص : ٢٤١

١- من الطويل ، ولم أعر على قائله ، وعجزه : ولا- يخشى ظلما ما أقام ولا- هضما ويروى : «ولا ضيما» بدل «ولا هضما» ، وكلاهما بمعنى : الظلم. ويقترب : يدنو. يخضع : يتذلل. نؤوه : بضم النون من «أوى» بالمد ، وبفتحها من «أوى» بالقصر ، أى : ندخله تحت كنفنا. والشاهد في قوله : «ويخضع» حيث يجوز فيه النصب بتقدير «أن» ، والجزم عطفًا على الشرط ، وذلك لتوسطه بين فعل الشرط والجزاء مقترنا بواو العطف ، وفي البيت يتعين فيه النصب فقط للوزن ، أما الرفع فممتنع لأنه لا يجوز الاستئناف قبل الجواب. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٠٧ ، المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ٩٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٣٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥١ ، شذور الذهب : ٣٥١ ، مغنى اللبيب : ٩٦٨ ، شواهد الفيومي : ١٠٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٠١ ، أبيات المغنى : ٧ / ١٩٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٤ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٦ ، شرح ابن الناظم : ٧٠٤ ، البهجة المرضيه : ١٥٧ ، أوضح المسالك : ٢٣٩ ، شواهد العدوى : ٢٤٦ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٤٨ .

٢- فى الأصل : كا .

٣- الأول : العطف على جواب الشرط ، والثانى : العطف على جملة الشرط قبل الإتيان بجملة الجزاء .

٤- وألحق الكوفيون (ثم) بالفاء والواو ، فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءه الحسن : (وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ) . وزاد بعضهم : «أو» . انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٠٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٢ ، شرح المكودي : ٤ / ٢٥٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٥ ، البهجة المرضيه : ١٥٧ ، شرح دحلان : ١٥٧ .

٥- فى الأصل : اسطعت .

٦- فى الأصل : قلتى بات .

ويجب مع تقدّم ما هو الجواب فى المعنى ، نحو : (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) [آل عمران : ١٣٩] ، ومع تقدّم القسم - كما يأتى - .

ولا يحذف فعل الشرط إلا مع أداه مقرونه ب- «لا» (١) ، نحو :

٢٧٢- فطّلقتها فلست لها بكفء***وإلا يعل مفرقك (٢) الحسام (٣)

تقديره : وإن لا تطلّقها. وأمّا نحو : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [التوبه : ٦] ، فلم يحذف منه (٤) جملة الشرط كلّها ، وإنّما حذف بعضها (٥).

ص: ٢٤٢

١- اشترط ابن عصفور والأبذى فى حذفه : التعويض منه ب- «لا» ، وغيرهما لا- يشترط ذلك. وخص ابن هشام فى التوضيح الأداه بكونها «أن» ، لكنه قد يكون غيرها ، حكى ابن الأنبارى فى الإنصاف : «من سلم عليك فسلم عليه ، ومن لا ، فلا تعباً به» ، تقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعباً به. وقد أشار ابن مالك هنا بقوله : «قد» إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب ، كما نص عليه فى شرح الكافية ، إلا أنه فى التسهيل سوى فى الكثرة بين حذف الجواب ، وحذف الشرط المنفى ب- «لا» تاليه «أن» ، كما فى البيت الآتى. ويمكن أن يقال أن مراده بالأقلية هنا فيما عدا هذه الصورة. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٠ - ٥٦١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٢ ، أوضح المسالك : ٢٣٩ ، الإنصاف : ١ / ٧٢ ، الهمع : ٤ / ٣٣٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٥٨ ، التسهيل : ٢٣٨ - ٢٣٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٠٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٦.

٢- فى الأصل : مرفقك. انظر المصادر المتقدمه.

٣- من الوافر ، للأحوص الأنصارى ، من قصيده له فى ديوانه (١٩٠ - طبع الهيئه) ، ومنها : سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فطلّقها : خطاب لمطر فى بيت من القصيده ، والضمير المنصوب فيه يرجع إلى امرأه مطر ، وكانت جميله ، وكان مطر دميم الخلق ، فلهذا قال : فلست لها بكفء ، وروى فى الإنصاف : «بند» بدل «بكفء». مفرقك : هو وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر. الحسام : السيف. والشاهد فى قوله : «وإلا يعل» حيث حذف منه فعل الشرط ، والأداه مقرونه ب- «لا» والتقدير : وإن لا تطلّقها يعل ، وذلك لدلاله قوله : «فطلّقها» عليه. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ١٩٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٠٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٨ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٣٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٢ ، الإنصاف : ٧٢ ، المقرب : ١ / ٢٧٦ ، مغنى اللبيب : ١١٠٥ ، شذور الذهب : ٣٤٣ ، الهمع : ١٣٠٧ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٧٨ ، حاشيه يس : ١ / ١٩٥ ، أبيات المغنى : ٨ / ٥ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٦ ، شواهد الفيومى : ١٠٥ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٥ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٧ ، شرح ابن الناظم : ٧٠٥ ، شرح دحلان : ١٥٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٢١ ، المطالع السعيده : ٤٥٠ ، أوضح المسالك : ٢٣٩ ، البهجه المرضيه : ١٥٧ ، فتح رب البريه : ١ / ٢٣٥ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦١.

٤- فى الأصل : فيه.

٥- ف- «أحد» فى هذه الآيه مرفوع بتقدير فعل ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر ، والتقدير : وإن استجارك أحد. وحكى عن الأ-خفش أنه مرفوع بالابتداء ، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. انظر

الإنصاف : (مسأله : ٨٥) : ٢ / ٦١٥ ، مغنى اللبيب : ٤٩٣ ، ٧٥٧ ، ٨٢٧ ، معانى الأُخفش : ٢ / ٣٢٧٧ ، إعراب النحاس : ٣ / ٢٠٣ ،
البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣٩٤ ، معانى الفراء : ١ / ٤٢٢ .

وقد يحذفان للعلم بهما نحو :

٢٧٣- قالت بنات العمّ يا سلمى وإن *** كان عيِّنا معدما (١) قالت وإن (٢)

التقدير : وإن كان كذلك تزوّجته.

ثمّ قال رحمه الله :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم

جواب ما أخرت فهو ملترم

وإن تواليا وقبل ذو خبر

فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

وربما رجح بعد قسم

شرط بلا ذى خبر مقدّم

إذا اجتمع فى الكلام شرط وقسم - حذفت جواب ما تأخر منهما ، واستغنىت (٣) عنه بجواب السابق ، سواء كان السابق الشرط ، نحو : «إن يقيم والله زيد أكرمته» ، أو القسم نحو : «والله إن يقيم زيد لأقومنّ معه» ، وسواء كان القسم مصرّحا (به) (٤) - كما مثل - ، أو مدلولاً عليه باللام الموطّئه ، نحو : (لئنُ

ص : ٢٤٣

- ١- فى الأصل : غنيا ، راجع الشواهد الكبرى : ١ / ١٠٤ ، ١٠٥ ، كاشف الخصاصه : ٣٢١ ،
- ٢- من رجز لرؤبه بن العجاج فى ملحقات ديوانه (١٨٦) ، أوله : قالت سليمان : ليت لى بعلا يمن يغسل جلدى وينسّينى الحزن ويروى : «بنات الحى» بدل «بنات العم» ، ويروى : «فقيرا» بدل «عييا» ، ويروى : «وإنن» فى الموضوعين ، بدل «وإن» وبها استشهاد بعض شراح الألفية على أن هذه النون هى تنوين القالى وبها يخرج الشعر عن الوزن ولا يستقيم بحذفها. وقوله : «عييا» فعيل من العى ، وهو العجز. والشاهد فى قوله : «قالت : وإن» حيث حذف فيه الشرط والجزاء جميعا للعلم بهما ، والتقدير : وإن كان كذلك قبلته. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦١٠ ، شرح الأشمونى : ١ / ٣٣ ، الشواهد الكبرى : ١ / ١٠٤ ، ٤ / ٤٣٦ ، المقرب : ١ / ٢٧٧ ، الخزانه : ٩ / ١٤ ، مغنى اللبيب : ١١٠٩ ، الهمع : ١٣٠٨ ، ١٣٩٣ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٧٨ ، شواهد المغنى : ٢ / ٩٣٦ ، أبيات المغنى : ٨ / ٧ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٤٥٨ ، شرح ابن عصفور : ١ / ٤٤٥ ، ٢ / ٢٠١ ، شرح ابن الناظم : ٧٠٧ ، شرح المرادى : ١ / ٣١ ، البهجة المرضيه : ١٥٧ ، الضرائر : ١٨٥ ، كاشف الخصاصه : ٣٢١ ، المطالع السعيده : ٤٥٠ .
- ٣- فى الأصل : أو استغنىت.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ (١) مَعَهُمْ [الحشر : ١٢] ، أو بالواو (٢) مع حذف اللام ، نحو : (وَأِنْ) (٣) لَمْ / يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [المائدة : ٧٣].

فإن تقدّمهما ما يطلب خبراً من مبتدأ باق على ابتدائه ، أو منسوخ (٤) الابتداء بأحد التّواسخ رجح الشّرط على القسم ، فأتى بالجواب له ، تقدّم أو تأخّر ، نحو : «زيد والله إن تكرمه يكرمك» ، و «إنّ زيدا والله إن تسأله يعطك».

وهذا التّرجيح واجب عند المصنّف (٥) ، وليس بواجب عند ابن عصفور (٦).

وأجاز الفراء الاستغناء بجواب الشّرط المتأخّر عن القسم مطلقاً ، وإن لم يتقدّمهما (٧) ذو خبر (٨) ، والمصنّف جعله قليلاً (٩) ، ولذلك قال :

وربّما ...

البيت

ص : ٢٤٤

- ١- في الأصل : نحو أخرجوا الآل يحزون.
- ٢- في الأصل : وبالواو.
- ٣- في الأصل : الواو. ساقط.
- ٤- في الأصل : أو مفتوح.
- ٥- قال ابن مالك في شرح الكافية : (٣ / ١٦١٦) : «فإن توالى القسم والشّرط بعد مبتدأ استغنى بجواب الشّرط مطلقاً ، نحو : «زيد والله - إن تقم يقيم» ، و «زيد إن تقم - والله - يقيم». انتهى. وقال في التسهيل (٢٣٩) : «وربما استغنى بجواب الشّرط عن جواب قسم سابق ، ويتعين ذلك إن تقدّمهما ذو خبر». انتهى. وانظر شرح الأشموني : ٢٩ / ٤ ، شرح المرادى : ٢٦١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٣.
- ٦- وهو ما جرى عليه الناظم في الألفية. انظر شرح المرادى : ٢٦١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩ ، شرح دحلان : ١٥٧.
- ٧- في الأصل : يتقدمها.
- ٨- انظر شرح المرادى : ٢٦١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٣ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٩ ، حاشية الخضرى : ٢ / ١٢٦.
- ٩- قال ابن مالك في شرح الكافية : (٣ / ١٦١٦) : «وقد يستغنى عند عدم المبتدأ بجواب شرط مؤخر عن جواب قسم مقدم». انتهى. وقال في التسهيل (٢٣٩) : «وربما استغنى بجواب الشّرط عن جواب قسم سابق». انتهى. وانظر شرح المرادى : ٢٦١ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٣.

وغيرهما يخصّه بالضروره ، كقوله :

٢٧٤- لئن (١) منيت بنا عن غبّ معركة***لا تلفنا (٢) عن دماء القوم نتنفل (٣)

ص: ٢٤٥

١- في الأصل : لا. راجع المصادر المتقدمه.

٢- في الأصل : ل- يلقنا. انظر المصادر المتقدمه.

٣- من الطويل ، للأعشى (ميمون بن قيس) ، من معلقته المشهوره في ديوانه (٤٨) ، أولها : ودّع هريره إنّ الرّكب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرّجل ويروى : «وإن» بدل «لئن» ، ويروى : «جد معركة» بدل «غب معركة» ، والجد : بكسر الجيم بمعنى الشده والمجاهده ، ويروى : «من دماء» بدل «عن دماء». منيت : بالخطاب والبناء للمفعول بمعنى : قدر. وقال العينى : هو من منى بأمر كذا إذا ابتلى به. قوله : «عن غب معركة» عن : هنا بمعنى : بعد ، متعلقه ب- «منيت» ، والغب : العاقبه ، والمعركه : الحرب. لا تلفنا : لا تجدنا. نتنفل : من الانتفال وهو التنصل والتبرؤ ، وقيل : نتنفل بمعنى : نجحد. والمعنى : إن قدر أن تلقانا بعد المعركه لم نتبرأ من قتلنا قومك ، ولم نجحد. والشاهد فى قوله : «لا تلفنا» حيث جزم بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر ، وهو جائز عند الفراء ، وقليل عند ابن مالك ، وهو عند جمهور البصريين مخصوص بالضروره ، أو اللام من «لئن» هنا زائده لا موطئه للقسم. انظر القوائد العشر : ٤٤٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٩٩ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٢٨٣ ، ٤ / ٤٣٧ ، الخزانه : ١١ / ٣٢٧ - ٣٤٣ - ٣٥٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٢٦ ، شواهد الجرجاوى : ٢٤٨ ، شرح ابن الناظم : ٣٦٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٦٢ ، شرح دحلان : ١٥٨ ، شواهد العدوى : ٢٤٨ ، كاشف الخصاصه : ١٦٦ ، ٣٢٤ ، اللامات للهروى : ١٤١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فصل «لو»

وهي من (١) أدوات الشرط في المعنى لا في العمل (٢) ، وتختص بأحكام ، فلهذا أفردت بفصل ، ولها معنيان غير الشرط :

أحدهما : أن تكون مصدرية (٣) ، بمنزله «أن» فتخلص (٤) المضارع للاستقبال ، ويبقى بعدها الماضي على مضية ، إلا أنها تفارق «أن» في أنها لا تقع غالبا إلا بعد فعل دال على تمنّ ، نحو : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ سَنَةٍ) [البقره : ٩٦] ، وقد تقع دونه ، نحو :

٢٧٥- ما كان ضرّك لو مننت وربما***منّ الفتى وهو المغيظ المحنق (٥)(٤)

ص: ٢٤٦

- ١- في الأصل : في.
- ٢- فإنه لغلبه دخولها على الماضي لم تجزم ، ولو أريد بها معنى «إن» الشرطية. وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغه. وأجازه جماعه في الشعر منهم ابن الشجري ، كقوله : لو يشأ طار به ذو ميعه لاحق الآطال نهد ذو خصل وقد خرج هذا البيت على لغه من يقول : «شا يشا» بألف ثم أبدلت همزه ساكنه ، كما قيل : «العالم والخاتم». انظر مغنى اللبيب : ٣٥٧ - ٣٥٨ ، التصريح على التوضيح مع حاشيه يس : ٢ / ٢٥٥ ، المساعد لابن عقيل : ٣ / ١٩٠ ، جواهر الأدب : ٣٢٥.
- ٣- وممن ذهب إلى مصدريتها الفراء وأبو على الفارسي وأبو البقاء ، والتبريزي وابن مالك. وذهب الأ-كثرون إلى المنع ، ويدعون أن «لو» في نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يَعْمُرُ) شرطية ، وأن مفعول «يود» جواب «لو» محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم لو يعمر ألف سنه لسره ذلك ، قال الأزهري : ولا خفاء بما في ذلك من التكلف. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٥ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٦٩ ، مغنى اللبيب : ٣٥٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤ ، الجنى الدانى : ٢٨٧ - ٢٨٨.
- ٤- في الأصل : فتختص.
- ٥- في الأصل : المختص. انظر المصادر المتقدمه.
- ٦- من الكامل لقتيله (وقيل : ليلي) بنت النظر بن حارث ، من قصيده لها ترثى بها أباهما النضر ، وتعاتب النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم في قتله وعدم إطلاقه بفديه ، فلما سمع النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم هذا البيت قال : لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ، وقبله : أمحيد ولأنت ضنء كريمه في قومها والفحل فحل معرق مننت : أنعمت. والغيظ : الغضب المحيط بالكبد ، وهو أشد من الحقن. والشاهد في قوله : «لو مننت» حيث جاءت «لو» فيه مصدرية ، واقعه بعد فعل غير دال على التمنى ، وهو قليل ، والتقدير : ما كان ضرّك المن عليه ، أى : على النضر بن الحارث. انظر التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٥٦ ، تذكره النحاه : ٣٨ ، شرح الأشموني : ٣ / ٤٤ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٧١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٤ ، مغنى اللبيب : ٤٦٨ ، شواهد المغنى

: ٢ / ٦٤٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ٥١ ، شرح المرزوقى : ٩٦٦ ، شرح ابن الناظم : ٨٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣٠٤ ، الجنى
الدانى : ٢٨٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٥١٩ ، ٢ / ١٧٩ ، أوضح المسالك : ٢٤٠ ، فتح رب البريه : ٢ / ٣٤٧ ، موصل الطلاب
للأزهري : ١٠٢ ، السراج المنير للزبيدي (مخطوط) : ١٩٠ .

الثانى : أن يراد بها / التقليل (١) ، نحو : «التمس ولو خاتما من حديد» (٢) ، ولا- يليها حينئذ إلا الاسم - كما مثل - ، أو ما فى تأويله ، نحو : «ولو أن تفرغ من دلوك فى إناء المستسقى» (٣).

ثم قال :

لو حرف شرط فى مضى ويقل

إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

وهى فى الاختصاص بالفعل كإن

لكنّ لو أنّ بها قد تقترن

وإن مضارع تلاها صرفا

إلى المضى نحو لو يفى كفى

أكثر ما تستعمل «لو» الشرطيّه عكس «إن» فى كون ما بعدها مرادا به المضى ، إمّا بلفظه ، وهو الأكثر ، نحو : (لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا)

ص: ٢٤٧

١- ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. انظر مغنى اللبيب : ٣٥٢ ، الجنى الدانى : ٢٩٠ ، حاشيه الخضرى : ١٢٦ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣٢ / ٢.

٢- الحديث فى صحيح البخارى : ٢٢ / ٧ ، فتح البارى : ١٩١ / ٩ ، سنن البيهقى : ٢٣٦ / ٧ ، سنن الترمذى : ٤١٢ / ٣ (رقم) : ١١١٤ ، سنن أبى داود : ٥٨٦ / ٢ (رقم) : ٢١١١ ، مسند أحمد : ٣٣٦ / ٥ ، وانظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤١٧ / ١ ، التصريح على التوضيح : ١٩٣ / ١ ، شرح الأشموني : ٢٤٢ / ١ ، مغنى اللبيب : ٣٥٣ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢٧ / ٢ ، أبيات المغنى : ٥ / ٥٤ ، الجامع الصغير لابن هشام : ٥٦ ، شرح دحلان : ٥٠.

٣- روى الإمام أحمد فى مسنده (٤٣ / ٥) عن أبى حرى الهجيمى أن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تفرغ من دلوك فى إناء المستسقى ، ولو أن تكلم أخاك ووجهك إليه منبسط إلخ». وانظر الترغيب والترهيب للمندرى : ٤٢٢ / ٣ ، وروى : «أن تنزع» بدل «أن تفرغ» فى مسند أحمد : ٤٨٣ / ٣.

[التوبه : ٤٧] ، وإمّا بقريته تصرفه إليه ، نحو : «لو لم يخف الله لم يعصه» (١) ، فإن وقع بعدها مضارع صرف معناه إلى المضى (٢) ، كما أشار إليه المصنّف في البيت الثالث ، نحو : (لَوْ يُطِيعُكُمْ) (٣) فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ [الحجرات : ٧].

واستعمالها كـ - «إن» - في كونها شرطاً في المستقبل - قليل ، وحينئذ فتخلص المضارع للاستقبال نحو :

٢٧٦- ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا***... (٤)

وهي في أحوالها كلّها مختصّة بالفعل ، مثل «إن» الشرطيّة ، إلا أنّها (قد) (٥) تقترن بها «أنّ» المفتوحة (٦) ، نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاؤُكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ) [النساء : ٦٤].

ص: ٢٤٨

١- هذا قول لعمر بن الخطاب في صهيب الرومي رضي الله عنهما ، وتمامه : «نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه». وروى في كشف الأسرار : «نعم الرجل» ، وفي الأشموني : «نعم المرء». انظر جمع الجوامع للسيوطي : (مسند عمر) : ١ / ١٢٢٨ ، كشف الأسرار عن أصول البزدوي للبخاري : ٣ / ١٦٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٣٠ - ١٦٣١ ، المقرب : ١ / ٩٠ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٢٠٧ ، ٢ / ٢٤٢ ، مغنى اللبيب : ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، الهمع : ٤ / ٣٤٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٧ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٢٥ ، شرح الفريد : ٤٨٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٩٠ ، كاشف الخصاصه : ٣٢٥ ، موصل الطلاب للأزهرى : ٩٨ ، ١٠٠.

٢- في الأصل : المعنى.

٣- في الأصل : لو يعطيكم.

٤- من الطويل ، لقيس بن الملوح العامري من قصيده له في ديوانه (٤٦) ، وعجزه : ومن دون رمسينا من الأرض سبب وبعده : لظلّ صدى صوتي وإن كنت رمّه لصوت صدى ليلي يهشّ ويغرب ونسب لأبى صخر الهذلي في أبيات المغنى : (٣٨ / ٥). الأصداء : جمع صدى ، وهو الذى يجيئك بمثل صوتك في الجبال وغيرها ، وروى في الديوان : «أرواحنا» بدل «أصدائنا» ، و «فلو» بدل «لو» ، والسبب : القفر والمفازة. وفي الديوان : «منكب». والشاهد في قوله : «ولو تلتقى» حيث جاءت «لو» فيه حرف شرط للاستقبال ، فرادفت : «أن» في ذلك ، وهو قليل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٥ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٧٠ ، مغنى اللبيب : ٤٦٠ ، ٤٦٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٧ ، شواهد المغنى : ٦٤٣ ، أوضح المسالك : ٢٤٠ ، موصل الطلاب : ١٠١ - ١٠٢ ، (وفيه : وهو رؤبه صاحب ليلي ، ولعله خطأ في الطباعة لأن المشهور أن صاحب ليلي هو قيس العامري).

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- وذلك كثير ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا) ، (وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ) ، (وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ) ، وقوله : ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه انظر شرح الأشموني : ٤ / ٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، شرح المكودي : ٢ / ١٠١.

فعد سيبويه والأكثرين : أن «أن» في محل رفع بالابتداء (١).

ثم هل خبره محذوف تقديره : موجود أو كائن ، أو لا خبر له استغناء عنه / بجواب «لو»؟ لهم فيه قولان (٢).

وعند الكوفيين والمبّرّد : أنّها فاعل لفعل محذوف تقديره : لو ثبت أنّهم (٣) ، فلم (٤) تخرج عن قاعده اختصاصها بالفعل ، كما اتّفقوا عليه فيما إذا وليها اسم صريح ، نحو :

٢٧٧- لو بغير الماء حلقي شرق ***... (٥)

ص: ٢٤٩

١- انظر الكتاب : ١ / ٤٧٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٣٥ ، مغنى اللبيب : ٣٥٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٧٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٤١ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٣ .

٢- فقيل : لا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، ونسبه أبو حيان لسيبويه . وقيل : الخبر محذوف ونسبه الخضراوي : لسيبويه والبصريين ، ثم قيل : يقدر مقدا ، أى : لو ثبت ظلمهم على حد (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا) ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له : أنه يأتي مؤخرا بعد «أما» كقوله : عندى اصطبار وأما أننى جزع يوم التوى فلوجد كاد يبرينى وذلك لأن «لعل» لا تقع هنا ، فلا تشبهه «أن» المؤكده إذا قدمت بالتي بمعنى «لعل» فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل ، أى : ولو ظلمهم ثابت . انظر مغنى اللبيب : ٣٥٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤١ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٧٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٣ ، الجنى الدانى : ٢٨٠ .

٣- وهو مذهب الزجاج والزمخشري وكثير من النحويين . انظر المفصل : ٣٢٣ ، مغنى اللبيب : ٣٥٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٣٥ - ١٦٣٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٧٧ ، الجنى الدانى : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ٣٨٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، شرح ابن يعيش : ٩ / ٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤١ ، ارتشاف الضرب : ٥٧٣ .

٤- فى الأصل : فلو .

٥- من الرمل لعدى بن زيد العبادى ، من قصيده له فى ديوانه (٩٣) ، أرسلها إلى النعمان بن المنذر ، وكان محبوسا عنده ، ثم قتله ، وعجزه : كنت كالغصية ان بالماء اعتصارى والاعتصار : قيل : الملجأ ، والمعنى : لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء ، فإذا غصصت بالماء فبم أسبغه؟ ، وقال الجوهري : الاعتصار : أن يغص الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء ، وهو أن يشربه قليلا قليلا . والشاهد فى قوله : «لو بغير الماء» حيث دخلت «لو» فيه على الجملة الاسمية علما أنها فى أحوالها كلها مختصة بالفعل ، فذكر ابن مالك أن «لو» قد يليها مبتدأ وخبر ، قيل : وهو مذهب الكوفيين ، ومنع ذلك غيرهم وتأولوا ما ورد منه ، فتأول الفارسي البيت على أن «حلقي» فاعل فعل مقدر ، يفسره «شرق» ، و «شرق» خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو شرق . وقال ابن جنى : وضعت الاسمية موضع الفعلية شذوذا ، والباء متعلقه ب- «شرق» الواقع خبرا ل- «حلقي» . وقال ابن الناظم : «كان» الشأنيه مضمرة فيه ، والجملة المذكوره بعد «لو» خبر لها ، تقديره : لو كان الشان بغير الماء حلقي شرق ، فقوله : «حلقي شرق» جملة اسميه فى موضع النصب على أنها خبر «كان» . وقد جعل بعضهم دخولها على الجملة الاسمية ضروره . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤٠ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٥٤ ، الكتاب : ١ / ٤٦٢ ، الخزانة : ٨ / ٥٠٨ ، ١١ / ١٥٢ ، مغنى اللبيب : ٤٧٥ ، الهمع

: ١٣٠٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨١ ، اللسان : (عصر) ، شواهد المغنى : ٢ / ٦٥٨ ، أبيات المغنى : ٥ / ٨٢ ، الجنى الدانى : ٢٨٠ ،
شرح ابن الناظم : ٧١١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٤٠ ، جواهر الأدب : ٣٢٧ ، تذكره النحاه : ٤٠ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٣ ،
شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٣٦ .

وقوله صلى الله عليه و (آله و) سلم : «التمس ولو خاتما من حديد» (١).

إذ الأوّل معمول لفعل مفسّر بما بعده ، تقديره : لو شرق ، والثاني معمول لفعل (٢) مدلول عليه بالمعنى تقديره : ولو كان الملتمس خاتما.

هذا حكم ما تدخل عليه من حيث اللفظ ، وأما من جهة المعنى - فإنّها تقتضى امتناع شرطها دائما ، وامتناع الجواب معه ، إن لم يكن له سبب آخر غيره - كالأمثله المتقدمه - ، وكقوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ (٣) لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ [يونس : ٩٩].

فإن كان له سبب آخر ، لم يلزم من امتناعه امتناعه ، نحو : «لو لم تكن الشمس طالعه كان الضوء موجودا» ، ومنه قول عمر : «نعم العبد صهيب (٤) لو لم يخف الله لم يعصه» (٥) ، إذ ترك العصيان له عدّه أسباب ، منها : المحبّه ، ومنها : الإجلال ، ومنها : الخوف ، فلا يلزم من انتفاء الخوف انتفاؤه ، كما أنّ «الضوء» له أسباب فلا يلزم من عدم الشمس انتفاؤه.

ص : ٢٥٠

١- تقدم تخريجه في ص ٢٤٧ / ٢ من هذا الكتاب.

٢- في الأصل : الفعل.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- هو صهيب بن سنان بن مالك ، من بنى النمر بن قاسط المعروف بصهيب الرومى ، صحابى جليل ، ولد بالموصل سنة ٣٢ ق. ه وسبى فى غارات الروم على ناحيتهم ، فنشأ بينهم ثم اشتراه أحد بنى كلب وقدم به مكه فابتاعه عبد الله بن جدعان التيمى ، ثم أعتقه ، فاحترف التجاره ، وترك أمواله كلها فى سبيل إخراج قريش سبيله فى الهجره ، وشهد بدره وأحدا والمشاهد كلها ، وتوفى بالمدينه سنة ٣٨ ه ، وله ٣٠٧ أحاديث. انظر ترجمته فى طبقات ابن سعد : ٣ / ١٦١ ، الإصابه ترجمه : ٤٠٩٩ ، حليه الأولياء : ١ / ١٥١ ، صفه الصفوه : ١ / ١٦٩ ، الأعلام : ٣ / ٢١٠.

٥- تقدم تخريجه ص ٢٤٨ / ٢ من هذا الكتاب.

الباب السادس والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

أما ، ولولا ، ولوما

أما كمهما يك من شيء وفا

لتلو تلوها وجوبا ألفا

وحذف ذى الفاشد (١)

فى نثر إذا

لم يك قول (٢) معها قد نبذا

هذه الحروف الثلاثة تقتضى ملازمه بين جملتين ، كأدوات الشرط / ، فلذلك عقبته بها ، إلا أن «أما» المفتوحة (٣) أدخل فى معنى الشرط من أختيها ، وتقتضى التفصيل غالبا ، بأن يعطف عليها مثلها ، نحو : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) [الضحى : ٩ ، ١٠] ، ونحوه كثير.

وقد تكون لمجرد التوكيد الخالى عن التفصيل ، كقولك : «أما زيد فمطلق».

قال الزمخشري : «أما» يعطى الكلام فضل توكيد ، تقول : «زيد ذاهب» ، فإذا قصدت أنه لا محاله ذاهب ، قلت : «أما زيد فذاهب» (٤).

ص : ٢٥١

١- وفى الألفية (١٥٣) : «قل». وعلى روايه : «شد» شرح ابن طولون.

٢- فى الأصل : قولاً. انظر الألفية : ١٥٣.

٣- والأصح فى «أما» أنها حرف بسيط. وقيل : مركب من «أم» و «ما». وذهب ثعلب إلى أنها جزء ، وهى «إن» الشرطيه و «ما» ، حذف فعل الشرط بعدها ، ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره. انظر الهمع : ٣٥٤ / ٤ ، شرح الأشموني : ٤٤ / ٤ ، شرح الرضى : ٣٩٧ / ٢ ، الجنى الدانى : ٥٢٣ ، ارتشاف الضرب : ٥٦٨ / ٢.

٤- قال الزمخشري فى الكشاف (١ / ٥٧ - دار المعرفه) : و «أما» حرف فيه معنى الشرط ، ولذلك يجاب بالفاء ، وفائدته فى الكلام أن يعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذاك ، وأنه لا محاله ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيد فذاهب ، ولذلك قال سيوييه فى تفسيره : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدل

لفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط. انتهى. وانظر معنى اللبيب : ٨٢ ، أوضح المسالك : ٢٤٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٤٦ ، الهمع : ٤ / ٣٥٧ ، وانظر الكتاب : ٢ / ٣١٢.

وفى الحالين هي مؤوله بأداه الشرط وجمله ، كما ذكر المصنّف (١) ، فإذا قلت : «أما زيد فمنطلق» فتأويله : مهما يكن (٢) من شىء فزيد منطلق ، وتلزم الفاء لتلوها سواء كان مبتدأ مخبرا عنه بتلوه ، نحو : (وَأَمَّا الَّذِينَ أُيُّضْتُ وُجُوهُهُمْ ، فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ) [آل عمران : ١٠٧] ، أو مفعولا وتلوه هو العامل فيه ، نحو : (فَأَمَّا النَّيِّمُ فَلَا تَقْهَرْ) [الضحى : ٩].

وتحذف هذه الفاء كثيرا إذا كان معها قول قد نبذ - أى : طرح - واستغنى عنه بالمقول ، نحو : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ، أَكْفَرْتُمْ) [آل عمران : ١٠٦] ، لأنّ تقديره : فيقال لهم : أكفرتم.

أما دون ذلك فلا تحذف إلا فى الضرورة ، كقوله :

٢٧٨- فأما القتال لا قتال لديكم ***... (٣)

وحذفها (٤) فى النثر شاذ (٥) ، ومنه فى الحديث : «أما بعد ، ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله» (٦).

ص : ٢٥٢

١- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٣ / ١٦٤٦) : «وتقدر ب- «مهما يك من شىء» ، ولا يليها فعل ، لأنها قائمه مقام حرف شرط وفعل شرط». انتهى. وهو مذهب الجمهور. وقيل : نأبه عن فعل الشرط فقط. قاله فى البسيط. انظر الهمع : ٤ / ٣٥٥ ، الكتاب : ٢ / ٣١٢ ، الجنى الدانى : ٥٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ٣٩٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٦٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦١.

٢- فى الأصل : يلن. راجع التصريح : ٢ / ٢٦٢.

٣- من الطويل للحارث بن خالد المخزومى ، وعجزه : ولكن سيرا فى عراض المواكب عراض : جمع «عرض» بمعنى : الناحية. المواكب : جمع «موكب» وهم القوم الركب على الإبل المزينه ، ويطلق على جماعه الفرسان. والشاهد فى قوله : «لا قتال لديكم» حيث حذفت الفاء من الجملة الواقعة جوابا ل- «أما» للضرورة ، وكان القياس أن يقال : فلا قتال. انظر شرح الأشموني : ١ / ١٩٦ ، ٢٢٤ / ٤ ، الشواهد الكبرى : ١ / ٥٧٧ ، ٤ / ٤٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٠٢ ، المقتضب : ٢ / ٦٩ ، المنصف : ٣ / ١١٨ ، أمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢ / ٣٤٨ ، شرح ابن يعيش : ٧ / ١٣٤ ، ٩ / ١٢ ، مغنى اللبيب : ٨٤ ، الهمع : ١٣٢٨ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨٤ ، الخزانة : ١ / ٤٥٣ ، أبيات المغنى : ١ / ٣٩٦ ، شواهد المغنى : ١ / ١٧٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣١ ، شواهد الجرجاوى : ٢٥١ ، شرح ابن الناظم : ٧١٥ ، شرح دحلان : ١٥٩ ، الجنى الدانى : ٥٢٤ ، كاشف الخصاصه : ٣٢٨ ، المقتصد : ١ / ٣٦٦ ، المطالع السعيدة : ٤٥٩ ، الجامع الصغير : ٤٧ ، أسرار العربية : ١٠٦ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٠.

٤- فى الأصل : الواو. ساقط.

٥- وفى شواهد التوضيح (١٣٨) قال ابن مالك : وقد خولفت القاعده فى هذه الأحاديث فعلم بتحقيق عدم التضييق ، وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعنيه من النثر مقصر فى فتواه ، عاجز عن نصره دعواه. انتهى.

٦- الحديث بهذا اللفظ فى صحيح البخارى : ٣ / ٩٩٦ ، فتح البارى : ٤ / ٣٧٦ ، وفى مسلم حديث رقم (١٥٠٤) بروايه : «أما بعد : فما بال أقوام يشترطون ... إلخ». وانظر الحديث بروايه المؤلف فى التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٢ ، شواهد التوضيح : ١٣٦ ، أوضح المسالك : ٢٤٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٢٨٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٤٥ ، أبيات المغنى : ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، الجنى الدانى :

٥٢٤، شرح ابن الناظم : ٧١٥، شرح ابن عقيل : ١٣١ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

لولا ولوما يلزمان الابتدا

إذا امتناعا بوجود عقدا

إذا أريد ب- «لولا ، ولوما» الملازمه ، فهما حرفا امتناع لوجود ، لأنهما يقتضيان امتناع جوابهما لوجود تاليهما ، نحو : (لَوْ لَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ : ٣١] ، وتقول : «لوما زيد لأكرمتك».

ويلزمان حينئذ المبتدأ - كما مثل - ، وخبره لازم الحذف غالبا - كما سبق في باب الابتداء (١) - وجوابهما حينئذ : إما ماضى اللفظ ، وإمّا ماضى المعنى ، نحو : «لولا- زيد لم آتتك» ، ثم ماضى اللفظ إن كان مثبتا ، فالأكثر اقترانه باللام ، نحو : (وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ) [النور : ٢١] ، وقد يحذف للعلم به ، نحو : (وَلَوْ لَا) (٢) فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ (٣)(٤) [النور : ١٠].

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبهما التحضيض مز وهلا

ألا ألا وأولينها الفعلا (٥)

وقد يليها (٦) اسم بفعل

مضممر

علق أو بظاهر مؤخر

من معانى «لولا ، ولوما» التحضيض ، ومعناه الحث على الفعل.

ص: ٢٥٣

١- انظر ص ١٩٦ / ١ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل : الواو. ساقط.

٣- فى الأصل : رحيم.

٤- أى : لآخذكم. انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٥٧٨.

٥- فى الأصل : فعلا. انظر الألفيه : ١٥٤.

٦- فى الأصل : يليهما. انظر الألفيه : ١٥٤.

ومن الحروف الداله على التحضيض «هلا»، و «ألا» مشدده، ومخففة.

وتختص أدوات التحضيض بالأفعال، ولا يليها إلا- الماضي، نحو: (فَلَوْ لَا- نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ) [التوبه: ١٢٢]، أو المضارع نحو: (لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأْنِكِهِ) [الحجر: ٧].

وقد يفصل بينهما وبين الفعل بجمله اعتراضيه / نحو: (فَلَوْ لَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ، تَرْجِعُونَهَا) (١) [الواقعه: ٨٦، ٨٧].
وقد يليها اسم متعلق بفعل مضمرة قبله، نحو:

٢٧٩- أتيت بعبد (٢) الله في القيد موثقا***فهلما سعيدا ذا الخيانه (٣) والغدر(٤)

تقديره: أسرت، أو بفعل مؤخر عنه، نحو: (وَلَوْ لَا) (٥) إِذِ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ [النور: ١٦].

فإن وقع بعدها الجمله الاسميّه، نحو:

٢٨٠-...***فهلما نفس ليلي شفيعها(٦)

قدّر بعدها «كان» رافعه لضمير الشأن، والجمله خبرها.

ص: ٢٥٤

- ١- في الأصل: ترجوانها.
- ٢- في الأصل: تعبد. راجع المصادر المتقدمه.
- ٣- في الأصل: والخيانه. راجع المصادر المتقدمه.
- ٤- من الطويل، ولم أعر على قائله. ويروى: «في القيد» بدل «في القيد»، وهو سير يقدر من جلد غير مدبوغ، والقده أخص منه، والجمع: أقده. والشاهد في قوله: «سعيدا» حيث جاء منصوبا بعد حرف التحضيض بتقدير العامل، إذ التقدير: فهلما أسرت سعيدا، وذلك لأن حروف التحضيض لا تدخل إلا على الفعل. انظر شرح الكافي لابن مالك: ٣ / ١٦٥٣، شرح الأشموني: ٤ / ٥١، الشواهد الكبرى: ٤ / ٤٧٥، أمالي ابن الشجري: ١ / ٣٥٣، شرح ابن الناظم: ٧١٨.
- ٥- في الأصل: الواو. ساقط.
- ٦- من الطويل، اختلف في قائله، فنسبه العينى لقيس بن الملوح العامري (صاحب ليلي)، وهو أول بيتين في ديوانه (١٩٥)، وقيل: هو للصمه بن عبد الله القشيري، وقيل: لإبراهيم ابن الصولي، وهو في ديوان ابن الدمينه (٢٠٦) أيضا وتماهه: ونبئت ليلي أرسلت بشفاعه إلی فهلما نفس ليلي شفيعها نبئت: أخبرت. ويروى: «يقولون» بدل «ونبتت». والشاهد فيه على حذف الفعل بعد «هلا» التي للتحضيض، لأنها لا تدخل على الجمله الاسميّه، والتقدير: فهلما كان الشأن نفس ليلي شفيعها، وجمله «نفس ليلي شفيعها» خبر كان المحذوفه. وخرجه بعضهم على جعل ما بعدها فاعلا بفعل مقدر تقديره: فهلما شفعت نفس ليلي، و «شفيعها» خبر مبتدأ محذوف أي: هي شفيعها، قال المرادي: وفيه تكلف. انظر شرح الكافي لابن مالك: ٣ / ١٦٥٤، تذكره النحاه: ٧٩

، شرح الأشموني : ٢ / ٢٥٩ ، ٤ / ٥٢ ، الشواهد الكبرى : ٣ / ٤١٦ ، ٤ / ٤٥٧ ، ٤٧٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤١ ، ٢٦٣ ،
الخزانة : ٣ / ٦٠ ، ٨ / ٥١٣ ، ١١ / ٢٤٥ ، ٣٠٣ ، مغنى اللبيب : ١١٧ ، ٤٧٧ ، ٥٧٢ ، ٩٩٠ ، الهمع : ١٣٢٥ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٨٣ ،
شواهد المغنى : ١ / ٢٢١ ، أبيات المغنى : ٢ / ١١٩ ، تاج علوم الأدب : ٢ / ٥٢٠ ، شرح ابن الناظم : ٧١٢ ، ٧١٩ ، شرح المرادى :
٤ / ٢٩٠ ، البهجة المرضيه : ١٠١ ، الجنى الدانى : ٥٠٩ ، ٦١٣ ، كاشف الخصاصه : ٣٣٠ .

الباب السابع والخمسون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الإخبار بالذی والألف واللام

هذا الباب وضعه النحاه للتدريب في الأحكام النحويّة ، واختبار المبتدئ في كيفيّة تركيب الكلام ، كما وضع أهل التصريف مسائل التمرين في الأحكام التصريفية ، وإن لم تنطق العرب بمثلها.

ويصار إلى هذا الإخبار ، إمّا لقصد الاختصاص (١) ، وإمّا لتقوية الحكم (٢) ، وإمّا لتشويق (٣) السامع (٤) ، وإمّا لإجابه الممتحن.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ما قيل أخبر عنه بالذی خبر

عن الذی مبتدأ قبل استقر

وما سواهما فوسطه صلة

عائدها خلف معطى التكملة

نحو الذی ضربته زيد فذا

ضربت زيدا كان فادر المأخذا

ص: ٢٥٥

١- كقولك : «الذی قام زيد» ، ردا على من قال : «قام عمرو» ، أو قال : «قام زيد وعمرو». انظر شرح الأشموني مع الصبان : ٤ / ٥٣ ، حاشيه يس : ٢ / ٢٦٤.

٢- وذلك لأن فيه إسنادين : إلى الضمير وإلى الظاهر ، فهو أقوى مما فيه إسناد واحد. انظر الأشموني مع الصبان : ٤ / ٥٣ ، حاشيه يس : ٢ / ٢٦٤.

٣- في الأصل : لتشريق. راجع الأشموني : ٤ / ٥٣.

٤- كقول واصف ناقه صالح عليه السلام : والذی حارت البريّة فيه حيوان مستحدث من جماد انظر الأشموني مع الصبان : ٤ / ٥٣ ، حاشيه يس : ٢ / ٢٦٤.

هذا بيان صفه الإخبار ، فما قيل لك أخبر عنه ب- «الذى» - جعلته خبرا مؤخرا عن الموصول الذى استقرّ فى أول الكلام ، وما سوى / المخبر به والمخبر عنه (اجعله صلة عائدها) (١) هو (خلف عن الاسم) (٢) الذى حصلت التكملة به لمجيئه خبرا (٣).

فإذا قيل لك : أخبر عن «زيد» ، من قولك : «ضربت زيدا» ب- «الذى» - قلت : «الذى ضربته زيد» ، فتؤخر «زيدا» (٤) ، وترفعه على أنه خبر ، وتبدأ الكلام بموصول مطابق له ، وتجعل ما بقى من الجملة صلته ، وتجعل فى محلّ «زيد» (٥) ضميرا عائدا على الموصول ، فهذه خمس أعمال فى هذا التركيب ، لا يجوز الإخلال بشيء منها.

وقد علمت (٦) بهذا أنّ عبارته النحاه فى هذا المحلّ فيها تجوّز ، فإنّ «الذى» مخبر عنه ، لا مخبر به ، و «زيد» بالعكس ، وذلك خلاف الظاهر من قولهم : «أخبر عن كذا بالذى» ، وتأويل الكلام : أخبر عن مسمى «زيد» فى حال تعبيرك عنه ب- «الذى» (٧).

ص: ٢٥٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- انظر شرح ابن الناظم : ٧٢١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٤ ، شرح المكودى : ٢ / ١٠٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٦٤ / ٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٣١ ، شرح دحلان : ١٦٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣٣.

٤- فى الأصل : زيد.

٥- الذى آخرته. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ٥٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٤.

٦- فى الأصل : عملت.

٧- قال ابن مالك : المخبر عنه فى هذا الباب هو المجعول فى آخر الجملة خبرا لموصول مبتدأ تصدر به الجملة. وقال ابن السراج : وإنما قال النحويون أخبر عنه وهو اللفظ خبر ، لأنه فى المعنى محدث عنه. وقال أبو حيان : ويحتمل أن الباء بمعنى : «عن» ، و «عن» بمعنى : الباء ، كما تقول : سألت عنه ، وسألت به ، فكأنه قال : أخبر بهذا الاسم أى : صيره خبرا. وقال المكودى : الباء فى قوله : «بالذى» باء السببيه لا باء التعديه ، وعلة بأنك إذا جعلتها باء التعديه يكون المعنى : إن الذى به يكون الإخبار ، وليس كذلك ، بل الإخبار يكون عن الذى بغيره. وقال ابن عصفور : إن كلامهم مؤول على معنى الإخبار عن مسمى «زيد» فى حال التعبير عنه ب- «الذى». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٧٧٢ ، الأصول لابن السراج : ٢ / ٢٧١ ، النكت الحسان لأبى حيان : ١٨٩ ، الهمع : ٥ / ٢٩٧ ، شرح المكودى : ٢ / ١٠٤ ، إعراب الألفيه : ١١٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٤ ، المطالع السعيده : ١٩٤ ، المساعد لابن عقيل : ٣ / ٢٧٨.

ولنذكر مسألتين غير مسأله الكتاب يتضح بهما المعنى :

إذا قيل أخبر عن «زيد» من قولنا : «زيد منطلق» ب- «الذى» قلت : «الذى هو منطلق زيد» ، ف- «الذى» مبتدأ ، وهو ضمير خلف عن «زيد» وهو العائد ، وأتيت به منفصلا لعدم ما يتصل به ، و «هو» و «منطلق» الصله ، و «زيد» الخبر .

فإن قيل أخبر عن «التاء» من قولك : «ضربت زيدا» عملت ما تقدم من الأعمال الخمسه ، واحتجت إلى عمل سادس ، وهو أن تأتي بالضمير المخبر عنه منفصلا ، فتقول : «الذى ضرب زيدا أنا» والعائد الذى «هو» خلف عن الضمير ، هو فاعل / «ضرب» مستترا ، فاعرف المأخذ وقس عليه .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبالذنين والذنين والتي

أخبر مراعيًا وفاق المثلث

يخبر بفروع «الذى» من تأنيته ، وتثنيه كل منهما ، وجمعه ، كما يخبر ب- «الذى» مراعيًا فى ذلك كله مطابقتة للمخبر عنه فى الموصول المخبر به ، وفى العائد عليه ، فيشمل خمس مسائل ننظرها بمثال واحد ، وهو : «بلغ امرأتاك رساله من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك» . فإن أخبرت عن «الرساله» من هذا التركيب - قلت : التى بلغها امرأتاك من أخويك إلى أمهاتك بحضور قومك - رساله «فتقدم المضممر عن محلّه ، وتصله بالفعل ، لأنه أمكن الإتيان به متصلا ، فلا يعدل إلى المنفصل ، ولا مانع من حذفه لأنه عائد متصل منصوب بفعل ، فيحذف ، كما فى غير هذا الباب . وإن أخبرت عن «الأخوين» - قلت : اللذان بلغ امرأتاك رساله منهما (إلى) (1) أمهاتك ، بحضور قومك - أخواك» .

وإن أخبرت عن «امرأتيك» - قلت : اللتان بلغا رساله من أخويك إلى أمهاتك ، بحضور قومك - امرأتاك» .

وإن أخبرت عن «القوم» - قلت : الذين بلغ امرأتاك رساله من أخويك إلى أمهاتك ، بحضورهم - قومك» .

وإن أخبرت عن «الأمهات» - قلت : اللاتى بلغ امرأتاك رساله / من أخويك إليهنّ بحضور قومك - أمهاتك» .

ثم قال رحمه الله تعالى :

قبول تأخير وتعريف لما

أخبر عنه هاهنا قد حتما

كذا الغنى عنه بأجنبى أو

بمضممر شرط فراع ما رعا

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

ذكر للمخبر عنه في هذا الباب أربعه شروط :

أحدها : أن يكون قابلا للتأخير ، (فلا يخبر) (١) عما (٢) لم يقبل التأخير ، لاستحقاق التصدر ، كأسماء الاستفهام ، والشرط ، و «كم» الخبرية ، لما يلزم من ذلك تأخيره إلى آخر الكلام ، فيزول ما استقر له من التصدر (٣). ولا- يرد على ذلك الضمير المتصل ، فإن خلفه - وهو المنفصل - يقبل التأخير.

الثاني : أن يكون قابلا للتعريف ، فلا يخبر عن الحال ، والتمييز ، لما تقرّر من أنك تأتي في محلّ المخبر عنه بضمير ، فيكون قد نصبت الضمير على الحال أو التمييز (٤) ، وذلك لا يجوز (٥).

وكذا لا يخبر (٦) عن «أحد» من قولك : «لم أر أحدا» ، لأنه لا يقبل التعريف ، فلا يصح وقوعه خبرا عن المعرفة. هذا هو المانع من الإخبار عنه ، لا عدم جواز وروده في الإثبات (٧).

الثالث : أن يصح الاستغناء عنه بأجنبي ، فلا يخبر عن «الهاء» من قولك : «زيد ضربته» ، فإنك لو أخبرت عنه لقلت : «الذي زيد ضربته هو» فيكون

ص: ٢٥٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع الأشموني : ٤ / ٥٥.

٢- في الأصل : فيما.

٣- هذا مذهب الجمهور. وقيل : إلا اسم الاستفهام فإنه يجوز الإخبار عنه ، ويلزم الصدر ، فيقال في : «أيهم قائم» : «أيهم الذي هو قائم» ، وفي : «أيهم ضربت» : «أيهم الذي إياه ضربت» ، وإليه ذهب ابن عصفور. انظر الهمع : ٥ / ٣٠٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٩٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٥ ، حاشية الصبان : ٤ / ٥٥.

٤- في الأصل : والتمييز.

٥- قال ابن عصفور : وأما امتناع الإخبار عن الحال والتمييز ، فلأن ذلك يؤدي إلى رفعهما ، وذلك إخراج لهما عن بابهما ، وأيضا فإن ذلك يؤدي إلى إضمارهما وجعلهما معرفتين ، والحال والتمييز لا يكونان أبدا إلا منصوبين مظهرين منكرين. انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٩٨ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٦ ، الفوائد الضيائية : ٢ / ١٠٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٥ ، المطالع السعيدة : ١٩٤.

٦- في الأصل : تخبر.

٧- وقال ابن مالك : ونهت باشتراط جواز الاستغناء عنه بمثبت : على أنه لا يخبر عن «أحد» ولا «عريب» ولا «ديار» ونحوها من الأسماء التي لا- تستعمل إلا- في النفي. انتهى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧٧٤ ، الهمع : ٥ / ٣٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ٥٥٦ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٦ ، المطالع السعيدة : ١٩٥.

الضمير المنفصل (١) خبراً عن «المدى» / ، والمتصل المدى وضعته مكانه خلف عنه (٢) ، فإن جعلته (٣) عائداً على الموصول ، كما هو قاعده الباب (٤) - بقى المبتدأ (٥) بلا عائد ، وإن جعلته رابطاً للمبتدأ خرجت عن قاعده الباب بجعل (٦) الضمير الواقع فى محل المخبر عنه ، غير عائد على الموصول (٧).

الزّايح : أن يصحّ الاستغناء عنه بمضمر ، فلا يجوز الإخبار عن شىء من الأسماء المجروره بحروف (٨) الجزّ ، التى لا تدخل على المضمر ، ك- «مذ ومنذ ، وحتّى» (٩) لما تقرّر من أنّ الإخبار يستدعى ضميراً واقعاً فى محلّ الاسم المخبر عنه يكون خلفاً عنه. وكذا كلّ اسم لا يصحّ أن يقع فى محلّه الضمير ، كالاسم الواقع نعتاً ، أو منوعاً ، أو مضافاً (أو) (١٠) عاملاً ، فلا يصحّ الإخبار عن واحد من الأسماء الواقعه فى قولك : «أعجب أبا زيد ضرب عمرا الكريم» ، إلا عن «زيد» خاصه (١١).

ص: ٢٥٩

١- فى الأصل : ضمير منفصل. وهذا الضمير هو الذى كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦.

٢- أى : عن ذلك الضمير الذى كان متصلاً بالفعل. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦.

٣- أى : فإن جعلت هذا الضمير المتصل الآن الموجود فى «الذى زيد ضربته هو». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦.

٤- فى الأصل : الباء.

٥- الذى هو «زيد».

٦- فى الأصل : يجعل.

٧- ولا سبيل إلى كون هذا الضمير عائداً عليهما ، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهه الصنائه ، وأما من جهه المعنى ، فقال الفارسى : لا فائده فى هذا الإخبار ، لأن الخبر حينئذ لا زياده فيه على المبتدأ ، فهو كقولك : «الذاهب جاريتة صاحبها». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، الهمع : ٥ / ٣٠١. وقال ابن مالك : فلو كان الضمير عائداً إلى اسم من جمله أخرى جاز الإخبار عنه نحو أن يذكر إنسان فيقول : «لقيته» ، فيجوز الإخبار عن الهاء ، فيقال : «الذى لقيته هو» نبه على ذلك الشلوين ، مستدركا على الجزولى فى قوله : «وَأَلَا يَكُونُ قَبْلَ الْإِخْبَارِ عَائِداً عَلَى شَيْءٍ. انتهى. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧٧٤ ، الهمع : ٥ / ٣٠١.

٨- فى الأصل : بحرف.

٩- فإنهن لا يجرن إلا الظاهر. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦.

١٠- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٦٦.

١١- وذلك لأن الضمير يخلف «زيداً» ولا يخلفهن. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٥٦ ، قال ابن عصفور : وأما امتناع الإخبار عن الاسم العامل ، كالمصدر وشبهه ، فلأن ذلك يؤدى إلى أن يكون الضمير عاملاً ، وذلك لا يجوز إلا عند أهل الكوفه فإنهم يجيزون «ضربى زيدا حسن ، وهو عمرا قبيح» ، وذلك لا يجوز عندنا. وأما امتناع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه ، فلما يؤدى من إضافه المضمر ، وذلك لا يجوز. وأما امتناع الإخبار عن النعت دون المنعوت ، فلما

يؤدي من النعت بالمضممر والمضممر لا ينعت به ، لأنه ليس مساويا ولا منزلا منزلته. وأما امتناع الإخبار عن المنعوت دون النعت ، فلما يؤدي إليه من نعت المضممر ، وذلك لا يجوز. انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٩٧ - ٤٩٨ ، وانظر الفوائد الضيائية : ٢ / ١٠٥ ، شرح الرضى : ٢ / ٤٦.

أما «الأب»، فلائنه مضاف ، وأما «ضرب» ، فلائنه عامل ، وأما «عمرا» ، فلائنه منعت (١) ، وأما «الكريم» فلائنه نعت.

نعم لو أخبرت عن (المضاف و) (٢) المضاف إليه ، أو عن العامل والمعمول (٣) أو عن النعت والمنعوت معا - بقى (٤) الإخبار عن شيء واحد يصح إضماره.

فتقول فى الأول : «الذى أعجبه ضرب عمرا الكريم (٥) أبو زيد» ، وفى الثانى : «الذى أعجب أبا زيد ضرب عمرا الكريم» (٦) ، فىكون / الضمير مستترا فى «أعجب» وقدم عن محلّه ، ليقع متصلا ، وفى الثالث : «الذى أعجب أبا زيد ضربه عمرو الكريم» فتأمل ذلك.

وللمخبر عنه ثلاثه (٧) شروط آخر :

أحدها : جواز استعماله مرفوعا ، فلا يخبر عن لازم النصب على الظرفيه ، ك- «عند» و «لدى» (٨).

الثانى : أن يكون واقعا فى جملة خبريه ، فلا يصح الإخبار عن «زيد» من قولك : «اضرب زيدا» (٩) ، لامتناع وقوع الطلب صله.

الثالث : ألا يكون فى إحدى جملتين مستقلتين (١٠) ، (نحو : «زيد قعد

ص: ٢٦٠

١- فى الأصل : معمول. راجع شرح الأشمونى : ٥٦ / ٤.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢٦٦ / ٢.

٣- فى الأصل : أو معمول. راجع التصريح : ٢٦٦ / ٢.

٤- فى الأصل : وبقى.

٥- فى الأصل : الكريم. ساقط. راجع التصريح : ٢٦٦ / ٢.

٦- فى الأصل : الكريم. ساقط. راجع التصريح : ٢٦٦ / ٢ - ٢٦٧.

٧- فى الأصل : ثلاث.

٨- فى الأصل : وكذا.

٩- فى الأصل : زيد. راجع التصريح : ٢٦٧ / ٢.

١٠- فى الأصل : مستفتين. راجع أوضح المسالك : ٢٤٦ ، انظر التصريح على التوضيح : ٢٦٧ / ٢ ، أى : لا- رابط لإحدهما

بالأخرى. انظر الصبان مع الأشمونى : ٥٧ / ٤.

عمرو» من قولك : «قام زيد وقعد عمرو» (١) ، بخلاف (٢) (٣) نحو : «إن قام زيد فقعد عمرو» ، ونحو : «ضربني (٤) وضربت زيدا» ، لصحّه وقوع الجمله الثانيه فى هذه المثل صلّه ، بخلاف المثل الأول (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما

يكون فيه الفعل قد تقدّما

إن صحّ صوغ صلّه منه لأل

كصوغ (٦) واق من وقى

الله البطل

لا يخبر هنا بشيء من الموصولات غير «الذى» وفروعه - كما تقدّم - ، إلا «أل» فإنّ الإخبار بها جائز ، لكن بالشروط السبعة (٧) المتقدّمه فى الإخبار ب- «الذى» ، وتزيد عليها بثلاثه شروط آخر :

أحدها : أن يكون المخبر عنه واقعا فى جملة فعلية.

الثانى : أن يكون الفعل فيها (٨) مقدّما.

الثالث : أن يكون الفعل متصرّفا ، بحيث يصحّ أن / يصاغ منه وصف (٩) يكون صلّه ل- «أل».

فتقول فى الإخبار عن الفاعل من قولك : «وقى الله البطل» : «الواقى البطل الله» ، والضّمير الواقع فى محلّ المخبر عنه مستتر فى الوصف ، وهو العائد على «أل».

ص: ٢٦١

١- فلا يقال : «الذى قام وقعد عمرو وزيد» لأنّ جمل «قعد عمرو» ليس فيها ضمير يعود على الموصول ، ولا هى معطوفه بالفاء ، فلا تصلح أن تكون معطوفه على جملة الصلّه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧.

٢- أى : بخلاف ما إذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشروط والجزاء ، أو كان العطف بين الجملتين بالفاء ، أو كان فى الأخرى ضمير الاسم المخبر عنه ، وذلك كالأمثله الآتية التى ذكرها المؤلف. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ٥٧ ، انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر أوضح المسالك : ٢٤٦ ، انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧.

٤- فى الأصل : ضربنى وضربنى.

- ٥- وذلك لأن المخبر عنه فى إحدى جملتين ليس فى الأخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٦٧.
- ٦- فى الأصل : لصوغ. انظر الألفيه : ١٥٦.
- ٧- فى الأصل : الستة. راجع ص ٢٥٨ - ٢٦٠ / ٢ من هذا الكتاب.
- ٨- فى الأصل : فيه.
- ٩- فى الأصل : وصفى.

وفى الإخبار عن المفعول : «الواقية الله البطل» ، فتقدّم الضمير على الفاعل ليّتصل ، ولا يجوز حذفه ، وإن كان منصوباً بوصف ، لأنّ عائد الألف واللام (لا) (١) يحذف إلا فى الضرورة (٢).

ولا- يخبر ب- «أل» عن «زيد» من قولك : «زيد أخوك» ، ولا من «زيد ضرب أخاه» ، ولا من «عسى زيد أن يقوم» ، لانتفاء الفعلية فى الأول ، وانتفاء التقدّم فى الثانى ، وانتفاء التصرف فى الثالث.

ثمّ قال :

وإن يكن ما رفعت صلة أل

ضمير غيرها أبين (٣)

وانفصل

قد تقدّم أنّ الضمير المرفوع بصله الألف واللام - يكون مستترا ، إذا عاد عليها ، نحو : «الواقى البطل الله».

فأما إن رفعت صلة «أل» ضمير غيرها وجب (٤) إبرازه منفصلاً ، فتقول فى الإخبار عن غير تاء المتكلم من نحو : «بلغت من أخويك إلى قومك رساله» : «المبلغ أنا منهما إلى قومك رساله أخواك» إذا أخبرت عن الأخوين ، و «المبلغ أنا من أخويك إليهم رساله قومك» إذا أخبرت عن القوم ، و «المبلغها / أنا من أخويك إلى قومك رساله» إذا أخبرت عن الرساله ، وتقدّم الضمير عن محلّ الاسم المخبر عنه ليّتصل بالوصف - كما سبق (٥) -.

وإنما أبرزت الضمير فى ذلك ، لأنك أجريت الوصف الذى هو (٦) فعل المتكلم صله ل- «أل» التى هى لغير المتكلم ، لأنها نفس الاسم الذى أخبرت عنه ، ولذلك : لو كان الإخبار عن الفاعل من الجملة المذكوره ، لم يحتج إلى إبراز الضمير ، بل تقول : «المبلغ من أخويك إلى قومك رساله أنا».

ص : ٢٤٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٧.

٢- كقوله : ما المستفزّ الهوى محمود عاقبه ولو أتيح له صفو بلا كدر أى : المستفزه. وخالف ابن الناظم فقال : ولك أن تحذف الهاء. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٤٧ ، شرح ابن الناظم : ٧٢٤ ، شرح الأشموني : ٤ / ٥٩ ، حاشية الخضرى : ٢ / ١٣٥.

٣- فى الأصل : ابني. انظر الألفيه : ١٥٦.

٤- «وجب» هنا جواب «إنّ» ، وجواب «أما» محذوف ، كما ذهب إليه الفارسى فى إحدى قوليّه ، واحتج بأنه لا يفصل فى «أما» إلا بمفرد. انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٣ / ٢٣٥ ، الجنى الدانى : ٥٢٥ - ٥٢٦.

٥- فى الأصل : سبف.

٦- فى الأصل : بعد. راجع التصريح : ٢ / ٢٤٨.

ثم قال رحمه الله تعالى :

العدد

هذا الباب عقده المصنّف ، لبيان حكم العدد الذي له مميّز ، فذكر كيفيته (وكيفيته) (١) إعراب مميّزه (٢) ، ولذلك لم يذكر فيه الواحد ولا الاثنين ، وإن كانا من جملة العدد ، لأنه لا مميّز لهما ، ولا يذكر معهما المعدود ، فلا يقال : «واحد درهم» ولا «اثنان درهم» (٣) ، لأنّ كلّ واحد من المعدودين يفيد ما أريد به من الجنسيّه ، والدّلاله على الوحده ، أو شفع الواحد بمثله (٤) ، فذكر العدد معهما تكرير ، بخلاف : «ثلاثة دراهم» ، فإنّ المميّز إنّما يفيد مطلق الجمع ، لا التّقيّد بعدد خاصّ ، فاحتيج معه إلى ذكر العدد.

وحكهما (٥) في التّلفّظ : التّذكير مع المذكر ، والتّأنيث مع المؤنث ، كسائر الألفاظ.

ص: ٢٦٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- في الأصل : ضميره.

٣- بل يقتصر على «درهم ودرهمين». انظر المساعد لابن عقيل : ٧٠ / ٢.

٤- قال ابن عصفور في شرح الجمل (٢ / ٢٩): «فأما الواحد والاثنان والواحد والثنتان والاثنان ، فلا يجوز فيهما الإضافه أصلا ، وإنما لم يجز فيها ذلك لأن ذكر المعدود يغني عن ذكر العدد ، فلو ذكرته مع المعدود لكان عيا ، ألا ترى أنك إذا قلت : رجل ، علم أنه واحد ، وإذا قلت : امرأه ، علم أنها واحدة ، وإذا قلت : رجلان ، علم أنهما اثنان ، وإذا قلت : امرأتان ، علم أنهما اثنتان ، فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلا ضروره ، كقوله : ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وكان ينبغي أن يقال : حنظلتان ، إلا أنه لما اضطر جمع بين العدد والمعدود ، وأتى بالمعدود غير مثني ليكون للعدد فائده. انتهى. وانظر ارتشاف الضرب : ١ / ٣٥٨ ، الهمع : ٧٤ / ٤ ، المساعد لابن عقيل : ٧٠ / ٢ - ٧١.

٥- في الأصل : وحكهما.

ثم قال رحمه الله / :

ثلاثه بالتاء قل للعشر

في عد ما آحاده مذكره

في الضد جرد والمميز اجرر

جمعا بلفظ قلّه في الأكثر

كان قياس العدد المميز بجمع (١) - وهو ثمانية ألفاظ : الثلاثة والعشرون وما بينهما - أن يستعمل بالتاء مطلقا ، لأنّ مسميّاتها جموع ، والجموع الغالب عليها التانيث ، إلّا أنّهم أرادوا التفريق بين المذكر والمؤنث ، فجاؤوا بالتاء التي هي الأصل مع المذكر ، لأنّه الأصل ، وجردوه (٢) منها مع المؤنث ، لطلب الفرق فقالوا : «ثلاث نسوه ، وأربعة رجال» ، قال تعالى : (سَيَخْرُهَا عَلَيْهِمْ سَيِّع لِيَالٍ ، وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) (٣) [الحاقة : ٧].

ثمّ الاعتبار في التذكير والتانيث بالآحاد لا بصوره الجمع ، فنقول : ثلاثه اصطبلات (٤) ، وثلاثه حمامات ، لأنّ آحاده «إصطبل وحمّام» ، وهما مذكران (٥) ، ونقول : «ثلاث إوزين» ، لأنّ واحده ، «إوزة».

وليس الاعتبار في ذلك بلفظ الواحد دون معناه ، حتى يقال : «ثلاث طلحات» ، ولا (٦) بمعناه دون لفظه ، حتّى يقال : «ثلاث شخص» مرادا به نسوه ، ولكن ينظر إلى ما يستحقّه بالمفرد باعتبار نعته ، وضميره ، فيعكس ذلك في العدد ، فكما يقال : «حمزه صالح» (٧) ، و «زينب شخص» (٨) يحسن إلى أهله» ، تقول في عددهما : ثلاثه حمزات ، وثلاثه أشخاص.

ص : ٢٦٤

١- في الأصل : لجمع.

٢- في الأصل : وجوده.

٣- قال ابن حمدون في حاشيته (٢ / ١٠٨) : «ثم إن محل لزوم عدم المطابقه إذا كان المعدود مذكرا مؤخرا عن العدد ، فإن كان محذوفا أو قدم على العدد جاز في العدد وجهان : المطابقه وعدمها وهو الغالب ، فمثال الحذف قوله عليه السلام : «ثم أتبعه بست من شوال» الأصل : «بسته» بالتاء ، لأن المعدود وهو «أيام» مذكر ، فالقياس تانيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد ، ومثال التقديم «مسائل تسعه» والقياس : «تسع» ، لأن المعدود مؤنث لكنه لما قدم المعدود جاز وجهان في العدد». انتهى.

٤- في الأصل : اصطبلا.

٥- ولا- تقل : «ثلاث» بترك التاء خلافا للبعداديين والكسائي ، فإنهم يعتبرون لفظ الجمع ، فيقولون : «ثلاث اصطبلات وثلاث حمامات». انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧١ ، الهمع : ٥ / ٣٠٨ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٠٢ ، شرح الأشموني : ٤ / ٦١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦١.

٦- في الأصل : الواو. ساقط.

٧- فى الأصل : وصالء. راجع التصريح : ٢ / ٢٧١.

٨- فى الأصل : وشءص. راجع التصريح : ٢ / ٢٧١.

فإن كان المعدود صفه حذف / موصوفها فالمراعى فى التذكير والتأنيث - حكم الموصوف المحذوف ، فتقول : «عندى ثلاث حوائض» ، لأنَّ الموصوف المحذوف : «نسوه» ، و «عندى ثلاثة (١) همزات» (٢) ، إذا جعلته وصفا لرجال ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) [الأنعام : ١٦٠] ، لأنَّ المراد : عشر حسنات ، ولو لا ذلك لدخلت التاء فى العشره ، لأنَّ «المثل» مذكر .

ومميّز هذا العدد مجرور مطلقا ، ثم أكثر ما يكون جمعا مكسّرا بلفظ القلّه ، نحو : (أَرْبَعَهُ أَشْهُرٍ) [البقره : ٢٢٦] ، و (سَبْعَهُ أَبْحُرٍ) [لقمان : ٢٧] ، و (ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ) [الحاقه : ٧] .

وقد يأتى جمع تصحيح ، لكن أكثر ما يكون ذلك فيما أهمل تكسيره ، ك- (سَبْعَ سَيِّمَاتٍ) [البقره : ٢٩] . أو جاور ما أهمل تكسيره ، ك- «سبع سنبلات» ، لمجاورته ل- (سَبْعَ بَقَرَاتٍ) [يوسف : ٤٣] ، أو أشبهه المكسّر لعدم سلامه لفظ الواحد فيه ، إمّا لنقص (٣) ، نحو : (سَبْعَ سِنِينَ) [يوسف : ٤٧] ، أو لتغيّر حركه ، ك- «سبع أرضين» .

ويأتى جمع (٤) كثره : إمّا لأنّ جمع القلّه فيه مهمل ك- «ثلاثة دراهم» ، و «خمسه رجال» ، وإمّا لقلته (٥) ، ك- «ثلاثة شسوع (٦)» لندور «أشساع» (٧) ، وإمّا لضعفه (٨) قياسا ، كقوله تعالى : (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ) [البقره : ٢٢٨] ، فإنّ جمع «فعل» صحيح العين على «أفعال» شاذّ قياسا .

ويأتى مفردا ، نحو : (ثَلَاثٌ مَائَةٌ) [الكهف : ٢٥] ، واسم جنس ، ك- «شجر» ،

ص : ٢٦٥

- ١- فى الأصل : ثلاث . راجع التصريح : ٢ / ٢٧١ .
- ٢- يقال : رجل همزه وامرأه أيضا ، والهمزه : الذى يخلف الناس من ورائهم ويأكل لحومهم ، وهو مثل الغيبه ويكون ذلك بالشدق والعين والرأس . انظر اللسان : ٦ / ٤٦٩٨ (همز) .
- ٣- فى الأصل : النقص .
- ٤- فى الأصل : جميع .
- ٥- فى الأصل : القله .
- ٦- فى الأصل : شسوع . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٢ ، شسوع جمع «شسع» وهو أحد سيور النعل ، وهو الذى يدخل بين الأصبعين ، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النعل المشدود فى الزمام . انظر اللسان : ٤ / ٢٢٥٧ (شسع) .
- ٧- فى الأصل : أشجاع . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٢ .
- ٨- فى الأصل : الضعفه .

واسم جمع ك- «رھط» ، لكن الأكثر في هذين الأخيرين ، إذا ميّز بهما - أن يجزّأ ب- «من» / فيقال : «ثلاث من الشجر» ، «أربعة من القوم» ، وقد يجزّأ (١) بالإضافة ، نحو : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) (٢) [النمل : ٤٨] ، وهما في التذكير والتأنيث عكس الجمع ، فيعتبر ذلك بحالهما ، لا بحال مفرديهما ، فتقول : «ثلاثة من الغنم ، وثلاث من البط» ، لأنك تقول : «غنم كثير ، وبط كثير» ، وتقول : «ثلاث من البقر» ، وإن شئت «ثلاثة» ، لتأنيثه في قراءه بعضهم : إن البقر تشابهت (٣) [البقره : ٧٠].

ثم قال :

ومائه والألف للفرد لأضف

ومائه بالجمع نزا قد ردف

المائه والألف يشار كان الأعداد الثمانية المذكوره في كون مميزها مجرورا بإضافتها إليه ، لكن حقّ مميزها أن يكون مفردا ، كما نطق به القرآن ، نحو : (فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ) [البقره : ٢٥٩] ، (فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ) [العنكبوت : ١٤].

وقد جاء مميّز المائه بلفظ الجمع ، إلا أنه نزر - أى : قليل - ، ومنه قراءه

ص : ٢٦٦

١- في الأصل : يجر. راجع التصريح : ٢ / ٢٧٠.

٢- وفي الحديث : «ليس فيما دون خمس ذود صدقه». والذود من الإبل : ما بين الثلاثة إلى العشره ، وهى مؤنثه لا واحده لها من لفظها. وهذا تمثيل لاسم الجمع ، أما اسم الجنس فنحو «ثلاث نحل» وقول جندل : كأنّ خصييه من التدلّ دل ظرف عجوز فيه ثنا حنظل و «حنظل» اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد «تسعه رھط» قاله ابن هشام. وقد اتفق الجميع في هذا على الخفض ب- «من» ، وأما الإضافة ففيه مذاهب : الأول : الجواز على قله ، واختاره صاحب البسيط ، وهو قول أبى على ، وظاهر كلام ابن هشام تبعاً لابن عصفور. الثانى : الاقتصار على ما سمع ، وهو مذهب الأكثرين منهم الأخفش ، وتبعه ابن مالك. الثالث : التفصيل فى اسم الجمع ، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو «نفر» و «رھط» جاز ، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير ك- «قوم ونسوه» ، لم يجز ، حكاه الفارسي عن أبى عثمان المازنى ، واختاره ابن عصفور مره. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٠ ، المساعد لابن عقيل : ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، اللسان : ٣ / ١٥٢٥ (ذود) ، الهمع : ٤ / ٧٥ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٠٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٦٥.

٣- وهى قراءه أبى. انظر البحر المحيط : ١ / ٢٥٤ ، تفسير البيضاوى : ٢ / ١٨١ ، روح المعانى للآلوسى : ١ / ٢٨٩ ، أوضح المسالك : ٢٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٠ ، الأشموني : ٤ / ٦٤.

بعضهم : (ثَلَاث مِائَةٍ سِنِينَ) [الكهف : ٢٥] بالإضافة (١) ، وأندر منه مجيئه مفردا منصوبا ، كقوله :

٢٨١- إذا عاش الفتى مائتين عاما***فقد ذهب المسره والفتاء(٢)

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأحد اذكر وصلنه بعشر

مركباً (فاصد) (٣) معدود ذكر

وقل لدى التأنيث إحدى عشره

والشئين فيها عن تميم كسره

إذا جاوزت العشره (٤) في العدد ، ركبت التيف - وهو الواحد والتسعه وما

ص: ٢٦٧

١- وهى قراءه حمزه والكسائى وخلف ، وقرأ الباقون «ثلاثمائة» بالتونين ، و «سنين» على هذا بدل من «ثلاث» ، وأجاز قوم أن تكون بدلا من «مائة» ، لأن «مائة» فى معنى «مئات». انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٢٧٦ ، حجه القراءات : ٤١٤ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٨٩ ، إملاء ما من به الرحمن : ١٠١ / ٢ ، إعراب النحاس : ٢ / ٤٥٣ ، معانى الفراء : ٢ / ١٣٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٣ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٠٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٦٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٥٧.

٢- من الوافر ، وقد تردد فى الكتاب فى نسبه لقائله ، فنسب فى (١ / ١٠٦) للربيع بن ضبع الفزارى وتابعه الأعلم فى ذلك ، ثم نسب فى (١ / ٢٩٣) ليزيد بن ضبه ، فخالفه الأعلم فى ذلك وأكد نسبه للربيع ، وصحح صاحب الخزانة نسبه للربيع بقوله : «والصحيح أن الأبيات للربيع بن ضبع الفزارى». انتهى. وهو من قصيده للربيع يذكر فيها لبنيه ما لحقه من الكبر ، ويوصيهم بنفسه ، وقبله : فأما حين يذهب كل قر فسربال خفيف أو رداء ويروى : «خمسين عاما» ، و «ستين عاما» ، و «تسعين عاما» بدل «مائتين عاما» ، ويروى : «الذاذه» بدل «المسره» ، ويروى : «التخيل» بدل «المسره» أيضا. والتخيل : التكبر. ويروى كذلك : «البشاشه» بدل «المسره». والشاهد فى قوله : «مائتين عاما» حيث جاء مميز المائه مفردا منصوبا ، وهو شاذ ونادر لا يقاس عليه ، والقياس فيه إضافه «المائتين» إلى «العام». وأجاز ابن كيسان : «المائه درهما» و «الألف دينار». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٦٧ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٨١ ، شرح ابن الناظم : ٧٣١ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٠ ، الحلل : ٥٧ ، شرح ابن يعيش : ٦ / ٢١ ، ٢٣ ، الخزانة : ٧ / ٣٧٩ ، الدرر اللوامع : ١ / ٢١٠ ، اللسان : (فتا) ، سمط اللاكلىء : ٢ / ٨٠٣ ، المقتضب : ٢ / ١٦٦ ، مجالس ثعلب : ١ / ٢٧٥ ، المقتصد : ٢ / ٧٣٤ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٢ / ٤١٧ ، شواهد ابن النحاس : ٧١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٦ ، المقرب : ١ / ٣٠٦ ، الهمع : ٩٨٠ ، جمل الزجاجى : ٢٤٢ ، المنقوص والممدود للفراء : ١٧ ، الإيضاح لابن الحاجب : ١ / ٣٥٣ ، الأصول : ١ / ٣١٢ ، التوطئه : ٣١٦ ، فتح رب البريه : ٢ / ١٨٤ ، أمالى المرتضى : ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفيه : ١٥٧.

٤- في الأصل : العشر.

بينهما / مع العقد - وهو العشره والتسعون وما بينهما - ، إلا أنك في العشرين ، وما فوقها تركبها بالعطف - كما يأتي - ، ومع العشره تركبها بدون عطف. ومراد الناظم أنك إذا ركبت الواحد مع العشره أبدلت لفظه في التذكير ب- «أحد» ، وفي التانيث ب- «إحدى» معتبرا في تذكير كل من المركبين وتأنيثه حال المعدود ، فتقول : «أحد عشر رجلا ، وإحدى عشره امرأه» ، بفتح الشين مع التجزء من التاء عند الكل ، وسكونها مع التاء عند الحجازيين (١) ، وكسرها عند التميميين ، وبعضهم (٢) يفتحها أيضا (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومع غير أحد وإحدى

ما معهما فعلت فافعل قصدا

حكم العشره مع غير «أحد ، وإحدى» من التيف المركب معها ، أو المضاف (٤) إليها - حكمها معهما (٥). فيؤتى (٦) بها على الأصل من التجزء إن كان المعدود مذكرا (٧) ، والاتصال بالتاء إن كان مؤنثا ، فتقول : «ثلاثة عشر رجلا ، وثلاث عشره نسوه» وكذا سائرهما ، وفي شينها مع التاء ما سبق من اللغات الثلاث.

ثم قال :

ولثلاثه وتسعه وما

بينهما إن ركبا ما قدما

الثلاثه والتسعه وما بينهما ، إذا ركبا مع العشره - كان حكمها : أن تحذف التاء منها إن كان المعدود مؤنثا ، وتتصل بها إن كان / مذكرا ، فلذلك

ص : ٢٦٨

١- في الأصل : الحجازيين. راجع التصريح : ٢ / ٢٧٤.

٢- قال الأزهري : وهم الأقلون من بنى تميم. وقال أبو حيان : بعض العرب. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٥.

٣- إبقاء لها على أصلها من الفتح ، وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع : فانفجرت منه اثنتا عشره عينا. قال ابن مالك : وبينت ترجيح السكون بقولي : واللغه الأولى هي المشتهره وقال الأشموني : ألا أن الأفضح التسكين ، وهي لغه الحجاز. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٧٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ٦٧ ، التسهيل : ١١٧ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٢ ، شرح الرضى : ٢ / ١٥١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٥.

٤- في الأصل : والمضاف.

٥- فى الأصل : معها. أى : مع «أحد» و «إحدى».

٦- فى الأصل : فىأتى.

٧- فى الأصل : مذكور.

لا- يتصوّر اجتماع التّجريد ، ولا التّلبّس فيها وفي العشرة ، إذ (١) المعتبر في تذكير العشرة وتأنيتها مطابقه حال المعدود - كما سبق - وفي تذكير الثلاثة وباقي التّيف وتأنيتها - عكس حال المعدود ، فلذلك قال الله تعالى : (عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ) [المدثر : ٣٠] ، لأنّ واحد المعدود : «ملك» ، فاعتبر مطابقته في العشرة ، فتجّردت ، وعكس ذلك في التسعه ، فاتّصلت ، وعكسه «أقام رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم (بمكّه) (٢) ثلاث عشرة سنة» (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأول عشرة اثنتي وعشرا

إثني إذا أنثى تشا أو ذكرا

واليا لغير الرّفْع وارفَع بالألف

والفتح في جزأى سواهما ألف

إذا ركبّت الاثنتين أو الاثنتين مع العشرة أضفتها (٤) إليها ، معتبرا في حالهما مع (ما) (٥) ركبّا معه مطابقه حال المعدود ، تذكيرا وتأنيتا ، ك- «الواحد» ، فتقول : «عندي اثنا عشر رجلا ، واثنتا (٦) عشرة امرأه». وإلى المثال الثّاني أشار المصنّف بقوله : «وأول عشرة اثنتي». وإلى الأول أشار بقوله : «وعشرا إثني» إذ المعنى : وأول عشرة اثني.

وقوله : «إذا أنثى تشا أو ذكرا» تقسيم لا تخيير ، ولذلك أوقعه مطابقا لحال المثالين ، فقدّم الأنثى ، لتقدّم عددها في التّمثيل.

ثمّ هو مخالف لجميع المركّبات في أنّ التّيف / يعرب مضافا إلى العشرة ، فيكون بالياء في غير الرّفْع - وهو الجزّ والنّصب - ، نحو : «رأيت اثني عشر رجلا ، ومررت باثنتي عشرة امرأه» (٧).

ص: ٢٦٩

١- في الأصل : إذا.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٣- روى مسلم في صحيحه (٤ / ٨٢٦) حديث رقم (٢٣٥١) عن ابن عباس قال : «أقام رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم بمكّه ثلاث عشرة سنة يوحى إليه ، وبالمدينة عشرا ، ومات وهو ابن ثلاث وستين سنة». وانظر شرح مسلم للنووي : ١٥ / ١٠٣ ، (بتحقيق الزعبي). وروى : «مكث» بدل «أقام» في سنن الترمذى : ٥ / ٦٠٥ (حديث رقم : ٣٦٥٢) ، الشمائل المحمديه للترمذى : ٢٩٨.

٤- في الأصل : أضفتها.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٦- في الأصل : واثنتي.

٧- هذا مذهب الجمهور. وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن صدرهما مبني على الألف والياء ، كأخواتهما المركبات. انظر الهمع : ٣١١ / ٥ ، شرح المرادى : ٣١٢ / ٤ - ٣١٣ ، التصريح على التوضيح : ٢٧٣ / ٢ - ٢٧٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٦٧ / ١.

وأما سواهما من الأعداد ، فالمألوف فيها بناء الجزأين - وهما التَّيف والعشره - على الفتح ، نكَّرت ، نحو : «عندى ثلاثة عشر رجلا» ، أو عزَّفت ك- «مررت بالخمسه عشر رجلا» (١). ويستثنى من ذلك لفظتان : الأولى : «إحدى» فإنَّها تبنى على السكون حال تركيبها ، لعدم قبول الألف الحركه.

الثانيه : «ثمانى» (٢) فإنَّ من العرب من يسكَّن ياءه ، كما يسكَّن ياء «معدى كرب» عند التركيب.

ومنهم من يفتحها على القاعده (٣).

ومنهم من يحذفها مع بقاء (٤) كسر التَّون ، للدلاله عليها (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وميّز العشرين للتسعينا (٦)

بواحد كأربعين حيناً

مميّز العشرين والتسعين وما بينهما من العقود مفرد منصوب ، سواء كانت مفرده ك- «خمسین عاماً» ، أو معطوفه على تيف ، ك- «ثلاثة وثلاثين رجلاً» (٧).

ص: ٢٧٠

١- وأجاز الكوفيون إضافه صدر المركب إلى عجزه ، فيقولون : «هذه خمسه عشر» واستحسنوا ذلك إذا أضيف ، نحو «خمسه عشر ك». وجوز الأخفش إعرابها مضافه إلى اسم بعدها ، ك- «بعليبك» ، فيقال : «هذه خمسه عشر ك» ببقاء الصدر مفتوحاً ، وتغيير آخر العجز بالعوامل. وجوز الفراء إعرابها ، فيقال : «هذه خمسه عشر ك» ومررت بخمسه عشر ك بإعراب الأول على حسب العوامل وجر الثانى أبداً. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ٦٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٣ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٣ - ٣٤ ، الهمع : ٥ / ٣٠٩ - ٣١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٥.

٢- فى الأصل : ثمانيه. راجع التصريح : ٢ / ٢٧٤.

٣- وذلك لأنها مفتوحه فى «ثمانيه». قاله السهيلي. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤ ، الهمع : ٥ / ٣١١ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٤ ، التسهيل : ١١٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٠ ، البهجه المرضيه : ١٦٣.

٤- فى الأصل : «بناء مع» ، بدل «مع بقاء». راجع التصريح : ٢ / ٢٧٤.

٥- أو يحذفها مع فتح النون للتركيب ، كقول الشاعر : ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشره واثنين وأربعا انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤ ، الهمع : ٥ / ٣١٢ ، التسهيل : ١١٨ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٠ ، البهجه المرضيه : ١٦٣.

٦- فى الأصل : والتسعينا. انظر الألفيه : ١٥٩.

٧- هذا مذهب الجمهور ، وأجاز الفراء جمعه ، فتقول : «عشرون رجلاً» ، وأجاز ابن مالك فى شرح التسهيل : «عندى عشرون

دراهم لعشرين رجلا» عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين. انظر شرح المرادى: ٣١٢ / ٤، حاشيه الصبان: ٤ / ٦٩، حاشيه الخضرى: ١٣٨ / ٢، الهمع: ٧٦ / ٤، التصريح على التوضيح: ٢٧٥ / ٢، ارتشاف الضرب: ١ / ٣٥٥.

ثم لفظ العدد لا يختلف ذكر معدوده (معه - ذكر) (١) أو أنت ، نحو : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) [الأعراف : ١٥٥] ،
(وَوَاعَدْنَا) (٢) موسى ثلاثين ليله [الأعراف : ١٤٢].

وَأَمَّا التَّيْفُ : فحكمه معه (كحكمه) (٣) إذا انفرد (٤) - أن يطابق «بالواحد ، وبالاثنين» حال معددهما ، فتقول : «عندي واحد
وثلاثون / رجالا» - وإن شئت : «أحد وثلاثون» - و «واحد وثلاثون امرأة» - والأكثر «إحدى وثلاثون» - ، و «اثنان وثلاثون
رجلا» ، و «اثنان وثلاثون امرأة».

ويخالف «بالثلاثة والتسعة» وما بينهما حال معدودهما ، فتقول : «ثلاث وثلاثون جارية ، وتسعة وأربعون عبدا» ، قال الله تعالى :
(إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً) [ص : ٢٣] ، وفي الحديث : «إِنَّ لَهِ (٥) تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا» (٦).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وميزوا مرگبا بمثل ما

ميز عشرون فسوينهما

المرگب من أعداد بغير عطف - وهو «أحد عشر ، وتسعة عشر» ، وما بينهما - ممیز بما يميز به «عشرون» (٧) وأخواته ، من مفرد
منصوب ، نحو : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) [يوسف : ٤] ، (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا

ص : ٢٧١

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- في الأصل : ووعدنا.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- في الأصل : انفردت.

٥- في الأصل : الله.

٦- وروى البخارى فى صحيحه (٣ / ٢٥٩) عن أبى هريره أن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم قال : «إِنَّ لَهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ
اسما ، مائه إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة». وانظر : ٩ / ١٤٥ ، فتح البارى : ٥ / ٣٥٤ ، ١٣ / ٣٧٧ ، مسند أحمد : ٢ / ٢٥٨ ،
٤٩٩ ، سنن البيهقى : ١٠ / ٢٧ ، سنن ابن ماجه رقم : ٣٨٦٠ ، ٣٨٦١ ، سنن الترمذى رقم : ٣٥٠٦ ، ٣٥٠٧ ، ٣٥٠٨ ، مشكاة
المصابيح رقم : ٢٢٨٧ ، ٢٢٨٨ ، الدر المنثور : ٣ / ١٤٨ ، كنز العمال : ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ ، ١٩٣٨ ، تلخيص الحبير : ٤ / ١٧٢.
٧- فى الأصل : عشرون. مكرر.

عَشَرَ شَهْرًا) [التوبه : ٣٦]. فأما قوله : (وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا) [الأعراف : ١٦٠] ، فالوجه أن المميّز محذوف ، تقديره : فرقه ، و «أسباطا» بدل من «اثنتى عشره» ، إذ لو كان تمييزا (١) ، لقليل : «اثنتى عشر» ، لأنّ واحده : سبط وهو مذكّر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن أضيف عدد مرّكب

يبقى (٢) البنا وعجز

قد يعرب

تختصّ الأعداد المركّبه بغير إضافه بجواز (٣) إضافتها إلى مستحقّ المعدود.

ثمّ فيها لغتان :

- أشهرها بقاء البناء ، نحو : «مررت بأحد عشر زيد» ، وجعل أكثر البصريّين هذا واجبا (٤) ./

- واللّغه الثانيه حكاها سيبويه ، وهى (٥) إعراب العجز بما يقتضيه العامل ، مع بقاء فتح الصّيدر (٦) ، كما يفعل ذلك ب- «بعلبك» ، فتقول : «هؤلاء أحد عشر زيد ، ورأيت أحد عشر زيد ، ومررت بأحد عشر زيد» ، تجرّه بالكسره لفقد العلميه المقتضيه مع التّركيب منع الصّرف.

قال سيبويه : «وهى لغه رديئه» (٧).

ص : ٢٧٢

-
- ١- فى الأصل : تميزا.
 - ٢- فى الأصل : يبقى : انظر الألفيه : ١٥٩.
 - ٣- فى الأصل : يجوز.
 - ٤- ونسب فى الهمع للجمهور. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، الهمع : ٥ / ٣١٠ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٣٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧١ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٦ ، شرح دحلان : ١٦٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٨١.
 - ٥- فى الأصل : وهو.
 - ٦- واستحسنه الأَخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأَفصح. انظر الكتاب : ٢ / ٥١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، المقرب : ١ / ٣٠٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧١ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٦ ، الهمع : ٥ / ١٣٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٩ ، شرح دحلان : ١٦٣ ، البهجه المرضيه : ١٦٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٦٨١ ، التسهيل : ١١٨.
 - ٧- قال المرادى : «قلت» : قال بعضهم : وهى لغه ضعيفه عند سيبويه ، وإذا ثبت كونها لغه لم يمتنع القياس عليها ، وإن كانت ضعيفه. انتهى. وقد تقدم أن الأَخفش استحسنها ، واختارها ابن عصفور وزعم أنها الفصحى. انظر الكتاب : ٢ / ٥١ ، التسهيل :

١١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، ١ / ٣٠٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٦ ، البهجه المرضيه : ١٦٣ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧١ ،
، شرح دحلان : ١٦٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٨١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٦٩ .

وحكى الكوفيون فيها لغيره ثالثة ، وهى إضافة الصّيدر إلى العجز ، معربا بما يقتضيه العامل ، ثم إضافة العجز مجرورا إلى مستحقّ المعدود ، فتقول : «هذا أحد عشر ك ، ومررت بأحد عشر ك» (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وصغ من اثنين فما فوق إلى

عشره كفاعل من فعلا

واختمه فى التّائىث بالتّائى ومتى

ذكرت فاذكر فاعلا بغيرتا

واحد وواحد : من أسماء العدد - موضوعان على وزن «فاعل» ، و «فاعله» ، فلذلك أضرب المصنّف عن ذكرهما (٢).

ومتى استعملا مع العشره أو (ما) (٣) فوقها من العقود فإنك تنقل الفاء منهما إلى موضع اللّام ، وتقلبهما ياء ، فتقول : «حادى» فى التذكير ، و «حاديه» فى التّائىث.

وأما ما زاد عليهما ، فالاثان فما فوقهما إلى العشره - لك أن تصوغها على وزن «واحد ، وواحد» ، فتبنى منهما اسم فاعل ، كما بنيت من الفعل الثلاثى ، وتأتى منه على / وزن «فاعل» بغير تاء مع المذكر ، وعلى وزن «فاعله» بالتّاء مع المؤنثه ، فتقول : «هذا ثالث القوم ، وهذه رابعه النّسوه» ، كما تقول : «هذا ضارب القوم ، وهذه سابقه النّسوه». ولك أن تستعمله مفردا لقصد الدّلاله على معناه ، مجردا عن الإضافة ، نحو :

٢٨٢-...**لستّه أعوام وذا العام (٤) سابع (٥)

ص: ٢٧٣

١- وحكى عن الفراء. انظر شرح المرادى : ٣١٧ / ٤ ، التسهيل : ١١٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥ ، الهمع : ٥ / ٣١٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٣ / ١٦٨١.

٢- فى الأصل : ذكر.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٤- فى الأصل : لعام. انظر المصادر الآتية.

٥- من الطويل ، للنابغه الذيبانى (زياد بن معاويه) من قصيده له فى ديوانه (٥٠) وصدرة : توهمت آيات لها فعرفتها توهمت : أى وقع فى وهمى ، أى : ذهنى. آيات : أراد بها علامات الدار التى تعرف بها. لسته أعوام : أى بعد سته أعوام ، كما فى قولك : كتبت ليله خلت من الشهر ، أى : بعد ليله. والشاهد فيه مجيء قوله : «سابع» مفردا ، ليفيد الاتصاف بمعناه ، مجردا عن الإضافة. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٢٦٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٦ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٨٢ ، المقتضب : ٤ / ٣٢٢ ،

المقرب : ٢٤٧ / ١ ، شواهد ابن النحاس : ١٩١ ، الأصول : ١ / ١٥١ ، شرح الألفيه للشاطبي : (رساله دكتوراه) : ١ / ٣٩١ ، التحفه
المكيه (رساله ماجستير) : ٢٤١ ، ارتشاف الضرب : ٦٢٨.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن ترد بعض الذى منه بنى

تصف إليه مثل بعض بين

وإن ترد جعل الأقل مثل ما

فوق فحكم جاعل له احكما

لهذا العدد المحوّل إلى بناء «فاعل» فى الاستعمال مع غيره خمسة أحوال (١) :

أحدها : أن تستعمله مع أصله (٢) الذى يبنى منه للدلالة على أنّ الموصوف به بعض تلك العده (٣) المعينه لا غير ، فتضيف الأول إلى الثانى ، فتقول : «خامس خمسة ورابع أربعة» ، كما تقول : «بعض أربعة ، وبعض خمسة» ، قال الله تعالى : (ثانى اثنين) [التوبه : ٤٠] ، (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثِهِ) [المائده : ٧٣] ، ولا يتأتى هذا الاستعمال فى «الواحد» ، لفقد البعضيه .

وهذه الإضافه واجبه عند الجمهور ، ولم يثبت على ما أجازوه الكسائى والأخفش (٤) لنصب الثانى - شاهد. وخصّ المصنّف فى غير هذا الموضوع النّصب ب- «ثان» ، دون بقيه أخواته (٥).

ص : ٢٧٤

١- ذكر المؤلف هنا حالين منها ، والثالث : استعماله مفردا ، وقد تقدم الكلام عليه آنفا قوله : وصغ من اثنين فما فوق إلى إلخ والرابع : استعماله مركبا ، وسيأتى عند قوله : وإن أردت مثل ثانى اثنين مركبا فجئى بتركيبين والخامس : استعماله مع العشرين وأخواتها ، وسيأتى عند قوله : وقبل عشرين اذكرا راجع التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٩ .

٢- فى الأصل : صله . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٦ .

٣- فى الأصل : العدد . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٦ .

٤- وقطرب وثلعب أيضا أجازوا إضافه الأول إلى الثانى ، ونصبه إياه ، كما جاز فى «ضارب زيد» ، فيقولون : «ثانى اثنين ، وثالث ثلاثه» . انظر شرح الأشمونى : ٤ / ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٦ ، شرح المرادى : ٤ / ٣١٩ ، الهمع : ٥ / ٣١٥ ، التسهيل : ١٢١ ، قطر الندى : ٤٤٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٦٨٤ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٧ .

٥- قال ابن مالك فى التسهيل (١٢١) : «يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشره بمعنى بعض أصله ، فيفرد أو يضاف إلى أصله ، وينصبه إن كان اثنين لا مطلقا ، خلافا للأخفش» . انتهى . وانظر شرح المرادى : ٤ / ٣١٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٧٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٦ ، الهمع : ٥ / ٣١٦ .

الحال الثاني : أن تستعمله (١) مع / عدد دون أصله الذي يبنى منه ، مقصودا به جعل الأقل من العدد المستعمل منه مثل الأكثر ، وهو العدد الذي هو أصله ، نحو : «رابع ثلاثه» ، أى : جعلهم بنفسه أربعة ، فيكون حكمه حكم «جاعل» ونحوه من اسم الفاعل الذي يجوز أن ينصب ما بعده ، وأن ينجز بالإضافه ، ويحتملها قوله تعالى : (سادسهم) (٢) كَلْبُهُم [الكهف : ٢٢].

ولا يتأتى هذا الاستعمال فى «ثان» فلا يقال : «ثانى واحد» بإضافه ، ولا ينصب (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وإن أردت مثل ثانى اثنين

مركبا فجىء بتركيبين

يعنى : أنك إذا أردت بالمركب من «أحد عشر» إلى «تسعه عشر» ما أردت ب- «ثانى اثنين» من الإضافه على معنى «بعض» - فجىء بتركيبين ، فنقول : «هذا ثانى عشر اثنى عشر» ، و «ثانيه عشره اثنتى عشره» إلى : «تاسع عشر» (٤) تسعه عشر» ، و «تاسعه عشره تسع عشره» ، بأربعة أسماء كلها مبنيه (٥).

وفهم البناء فيها من قوله : «بتركيبين» ، فإن التركيب يقتضى البناء ، والمركب الأول مضاف إلى المركب الثانى إضافه ثانى اثنين ، هذا هو الأصل ، ويجوز فيه وجهان آخران - وسأتيان - .

ثم قال رحمه الله تعالى :

أو فاعلا بحالتيه أضف

إلى مركب بما تنوى يفى

ص : ٢٧٥

١- فى الأصل : تستعمل . راجع التصريح : ٢ / ٢٧٦ .

٢- فى الأصل : وسادسهم .

٣- فلا يقال : «ثان واحد» بالنصب ، نص على الأول سيويه . وقال الكسائى بعض العرب يقول : «ثانى واحد» ، وحكى الجوهري «ثان واحد» بالنصب . انظر الكتاب : ٢ / ١٧٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٧ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٢٠ ، شرح ابن عصفور :

٢ / ٤٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٢ ، الهمع : ٥ / ٣١٧ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١١٣ .

٥- فى الأصل : تاسع . انظر شرح المكودى : ٢ / ١١٣ .

٦- وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يضاف العدد المركب إلى مثله ، فلا يجوز أن يقال مثلا : «ثالث عشر ثلاثه عشر» . انظر الإنصاف (مسأله : ٤٤) : ١ / ٣٢٢ .

هذا إشاره إلى الوجهين / :

الأول : أنك تضيف فاعلا بحالتيه - أى : من التذكير والتأنيث - إلى المركب الثانى ، فتعرب الأول ، لزوال التركيب ، وهو المراد بقوله : «بما تنوى (١) يفى».

الثانى : أنه يحذف من المركب الأول العجز ، ومن المركب الثانى الصدر ، وفيه حينئذ ثلاثه أوجه :

بناؤهما ، وهو المشهور (٢) ، وإعراب الأول ، وبناء الثانى (٣) ، وإعرابهما (٤).

وفهم من المثال الثانى : أن «عشر» مبنى لنطقه (٥) به مفتوحا ، فيحتمل الأول والثانى دون الثالث ، لاحتمال أن يكون «حادى» مبتئا أو معربا ، لعدم الحركة (٦) فيه.

وفائده التمثيل ب- «حادى» (٧) : (التنبيه على أنه مقلوب وأصله «واحد»).

ص : ٢٧٦

١- فى الأصل : بنوى : انظر الألفيه : ١٦٠.

٢- انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٢١ / ٤. وفى التصريح قال الأزهرى : وزعم أبو محمد بن السيد أنه يجوز بناؤهما لحلولى كل منهما محل المحذوف من صاحبه ، فتقول : «جاء ثالث عشره ، ورأيت ثالث عشر ، ومررت بثالث عشر» ببناء الجزأين على الفتح فى الأحوال الثلاثه. وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ - أى : إذا بنيا - على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الجزء الأول. انتهى. انظر التصريح على التوضيح : ٢٧٨ ، شرح الأشموني : ٢ / ٧٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١.

٣- حكى هذا الوجه ابن السكيت وابن كيسان والكسائى ، ووجهه : أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ، ونوى صدر الثانى فبناه. انظر شرح المرادى : ٣٢١ / ٤ ، شرح الأشموني : ٧٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٧٨ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١.

٤- معا ، وذلك لزوال مقتضى البناء ، وهو التركيب فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل ، وتجرى الثانى بالإضافه دائما. قال المرادى : وهذا الوجه أجازه بعض النحويين. انظر التصريح على التوضيح : ٢٧٧ / ٢ ، شرح المرادى : ٣٢٢ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤١ ، شرح المكودى : ١١٣ / ٢.

٥- فى الأصل : لفظه. انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢.

٦- فى الأصل : العركه. انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢.

٧- فى الأصل : بحادى عشر. انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢.

«ونحوه» أى : ونحو حادى عشر ، فتقول : «حادى عشر وحاديه عشره» (١) إلى تاسع عشر وتاسعه عشره».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقبل عشرين اذكرا

وبابه الفاعل من لفظ العدد

بحالتيه قبل واو يعتمد

يعنى : أن اسم الفاعل من العدد ، إذا ذكر مع «عشرين» وبابه - يعنى العقود - إلى التسعين ، يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو ، فتقول :

«حادى وعشرون ، وحاديه وعشرون» إلى «تاسع وتسعين ، وتاسعه وتسعين» (٢).

ص: ٢٧٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٣ / ٢ - ١١٤.

٢- قال الأشمونى : ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول : «حادى عشرين» كما تقول : «حادى عشر» إلحاقا لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز «أحد عشر» بالتركيب ولا يجوز «أحد عشرين بالتركيب». انتهى. وقال ابن حمدون : وهذا هو الذى صرح به غير واحد ، وكلام الشاطبى يقتضى أنه غير ممنوع ، وأجاب عما يقتضيه قول الناظم : «قبل واو» بأن معنى قول الناظم : «قبل واو يعتمد» أنه لا يذكر فى عطف العقد على النيف إلا- الواو - كما فى المغنى - لأنها الموضوعه لمطلق الجمع المراد هنا ، دون الفاء وثم. لانتفاء التركيب. انتهى انظر شرح الأشمونى : ٧٧ / ٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١١٤ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

كم وكأين وكذا

مَيَّزَ فِي الاستفهام كم بمثل ما

مَيَّزَت عَشْرِينَ ككم شخصا سما

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد ، لأنَّ هذه الألفاظ كناية عن العدد المبهم ، وبدأ منها بـ «كم» (١) ، وهى على قسمين / : استفهامية ، وخبرية .

وقد أشار إلى الأوّل هنا ، فذكر أنّها تميّز بمثل ما ميّز به «عشرون» ، يعنى : بمفرد (٢) منصوب (٣) ، فتقول : «كم (٤) درهما عندك ، وكم شخصا سما» .

ص: ٢٧٨

١- واختلف فى حقيقتها : فذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعه للعدد. وذهب الكسائى والفراء إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و «ما» الاستفهامية محذوفه الألف ، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال ، ونسبه فى الإنصاف للكوفيين. وهى اسم بسيط وضعت مبهمه تقبل قليل العدد وكثيره ، والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها ، والإضافة إليها ، وعود الضمير عليها. وذهب بعضهم - فيما حكاه صاحب البسيط - إلى أن الخبرية حرف فى مقابله «رب» الداله على التقليل. انظر الجنى الدانى : ٢٦١ ، الإنصاف : (مسألة : ٤٠) : ١ / ٢٩٨ ، الهمع : ٤ / ٣٨٦ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٤٠ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧٠٤ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٢٤ ، الكتاب : ١ / ٢٩٣ ، شرح الرضى : ٢ / ٩٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٧ .

٢- خلافا للكوفيين ، فإنهم يجيزون جمعه نحو «كم شهودا لك». وذهب الأَخفش إلى جواز جمعه إذا كان السؤال عن الجماعات ، نحو «كم غلمانا لك» ، إذا أردت أصنافا من الغلمان. انظر شرح المرادى : ٤ / ٣٢٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٧٨ ، مغنى اللبيب : ٢٤٥ ، التسهيل : ١٢٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٧٩ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧١١ ، التصريح على التوضيح : ٢٧٩ ، شرح الرضى : ٢ / ٩٦ .

٣- وفيه ثلاثه مذاهب : الأول : أنه لازم ، ولا يجوز جره ، وهو مذهب بعض النحويين. الثانى : أنه ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقا ، حملا على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى ، واختاره ابن عصفور ، وقيده بفهم المعنى. الثالث : أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جر ، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر ، وهو المشهور كما سيأتى. انظر شرح المرادى : ٤ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، الكتاب : ١ / ٢٩٣ ، مغنى اللبيب : ٢٤٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٧٠٥ ،

شرح الأشموني : ٧٩ / ٤ - ٨٠ ، ارتشاف الضرب : ٣٧٨ / ١ .
٤- في الأصل : لم . انظر شرح المكودي : ١١٤ / ٢ .

وفهم من قوله: «في الاستفهام» أنها تقدّر بهمزة الاستفهام (١) والعدد، فإذا قلت: «كم شخصا سما»، فتقديره: أعشرون شخصا ، أم ثلاثون ، أم أقل ، أم أكثر - سما.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأجز ان تجزّه من مضمرًا

إن وليت كم (٢) حرف جرّ

مظهرا

يعنى : أنّ تمييز (٣) «كم» الاستفهاميّة يجوز جزّه ب- «من» مضمرة (٤) ، بشرط : أن تدخل على (٥) «كم» حرف جرّ ظاهر ، نحو : «بكم درهم اشترت» ، أى : بكم من درهم ، فحذفت «من» وبقى (٦) عملها.

وشمل قوله : «حرف جرّ» سائر حروف الجرّ ، نحو «على كم فرس ركبت ، وإلى كم مذهب انتميت ، وفي كم دار جلست».

(وفهم من قوله : «وأجز ان تجزّه» أنّ جزّه غير لازم ، فتقول : «بكم درهما اشترت» بالنصب) (٧).

وفهم منه أيضا : أنّه يجوز إظهار «من» ، فتقول : «بكم من درهم اشترت».

ثم قال رحمه الله تعالى :

واستعملنها (٨) مخبرا كعشره

أو مائه ككم رجال أو مره

هذا هو القسم الثّاني من أقسام «كم» ، وهى الخبريّة ، وهى بمنزله عدد مفرد ، فتستعمل تاره بمنزله «عشره» ، فيكون تمييزها (٩) جمعا ، نحو «كم رجال عندى ، وكم عبيد / ملكت» ، وتاره بمنزله «مائه» فيكون تمييزها مفردا ، نحو : «كم امرأه عندى ، وكم عبد ملكت».

ص: ٢٧٩

١- فى الأصل : الاستفهام. انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢.

٢- فى الأصل : لم. انظر الألفيه : ١٦١.

٣- فى الأصل : تمييز. انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢.

٤- وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعه ، وذهب الزجاج إلى أن جره بإضافتها إليه. انظر الكتاب : ١ / ٢٩٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٩ ، مغنى اللبيب : ٢٤٥ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٢٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٨٠ ، التسهيل : ١٢٤ ، شرح

الكافيه لابن مالك : ١٧٠٥ ، شرح الرضى : ٩٦ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٣٧٨ / ١ .

٥- فى الأصل : عليه . انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢ .

٦- فى الأصل : الواو . ساقط . انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١١٤ / ٢ .

٨- فى الأصل : واستعملنهما . انظر الألفيه : ١٦١ .

٩- فى الأصل : تميزها . انظر شرح المكودى : ١١٥ / ٢ .

ف- «كم رجال» مثال لاستعمالها استعمال «عشره»، و «كم مره» لاستعمالها استعمال «مائة»، و «مره»: لغه في «مرأه» (1)، فنقلت فتحه الهمزه إلى الرء، وحذفت الهمزه.

ومعنى «كم» الخبريّه: الدّلاله على التّكثير، فإذا قلت: «كم غلام ملكت» فمعناه: كثير من الغلمان ملكت (2).

ثمّ قال:

ككم كأين وكذا وينتصب

تميّز ذين أو به صل من نصب

يعنى: أنّ «كأين (3) وكذا» (4) مثل «كم» الخبريّه فى الدّلاله على تكثير

ص: 280

1- فى الأصل: الامرأه. انظر شرح المكودى: 2 / 115، اللسان: 6 / 4166 (مرأ).

2- وتميّزها واجب الجر بإضافه «كم» إليه. وذهب الفراء إلى أنه مجرور ب- «من» مقدره، ونقله عن الكوفيين، وهو ما روى عن الخليل. وقيل: إن لغه تميم جواز نصب تميّزها إذا كان الخبر مفردا. وإذا فصل بين «كم» وتميّزها بالظرف والمجرور نصب التميّز حملا الاستفهاميه، وقد يأتي مجرورا، كقوله: كم بجد مرف نال العلا وقال الأشموني: والصحيح اختصاصه بالشعر، وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار. انتهى. ومذهب يونس: إن كان الفصل بناقص نحو «كم اليوم جائع أتانى» و «كم بك مأخوذ» جاز، وإن كان بتام لا يجوز. فإن كان الفصل بجمله نحو: كم نالنى منهم فضلا على عدم أو بظرف وجر ومجرور معا، نحو: تؤمّ سنانا وكم دونه من الأرض محدودبا غارها تعين النصب، قاله ابن مالك، وهو مذهب سيويه، وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجمله فى الشعر، وحكى عن الكوفيين جوازه فى الاختيار. انظر شرح الأشموني: 4 / 81 - 83، ارتشاف الضرب: 1 / 379، شرح المرادى: 4 / 328 - 332، التصريح على التوضيح: 2 / 279، الإنصاف: (مسأله: 41): 1 / 303، التسهيل: 124، مغنى اللبيب: 245، شرح الكافيه لابن مالك: 4 / 1707 - 1710، شرح ابن عصفور: 2 / 48 - 50، شرح الرضى: 2 / 96 - 97.

3- كأين: اسم مركب من كاف التشبيه و «أى» المنونه، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون، لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصليه، ولهذا رسم فى المصحف نونا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الأصل، وهو الحذف فى الوقف. وقال بعض المغاربه: ويحتمل أنها بسيطه. انظر مغنى اللبيب: 624، شرح المرادى: 4 / 338، التصريح على التوضيح: 2 / 381، الهمع: 4 / 388، ارتشاف الضرب: 1 / 385، شرح الأشموني: 4 / 85 - 86، أسرار النحو: 195.

4- كذا: اسم مركب من كاف التشبيه، و «ذا» اسم إشاره. انظر شرح الأشموني: 4 / 86، ارتشاف الضرب: 1 / 388، الهمع: 4 / 390، شرح المرادى: 4 / 339، التصريح على التوضيح: 281، شرح الرضى: 2 / 94، مغنى اللبيب: 247، أسرار النحو: 195.

العدد ، وفي الافتقار إلى تمييز ، إلا أنّ تمييزها مخالف لتمييز «كم» وإلى ذلك أشار بقوله :

وينتصب

إلى آخره

يعنى : أنّ تمييز «كأين وكذا» إمّا منصوب نحو : «كأين رجلا- رأيت ، وكذا رجلا- رأيت» ، أو مجرور (1) ب- «من» ، نحو : «كأين من رجل رأيت» ، إلا- أنّ النصب بعد «كذا» أكثر ، والجرّ ب- «من» بعد «كأين» أكثر ، كقوله تعالى : (وَكَايْنٌ مِّنْ آيِهِ) [يوسف : ١٠٥] ، وهو فى القرآن كثير.

ص: ٢٨١

١- فى الأصل : ومجرور. انظر شرح المكودى : ١١٥ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

الحكاية

احك بأى ما لمنكور سئل

عنه بها فى الوقف أو حين تصل

ذكر فى هذا الباب ثلاثه أنواع من الحكاياه : (الحكاية) (١) ب- «أى» ، وب «من» ، وحكاية العلم بعد «من» ، وبدأ ب- «أى» ، فقال :

احك ...

البيت يعنى : أن فى الحكاياه / ب- «أى» لغتين (٢) :

إحدهما (٣) : وهى الفصحى ، أن يحكى بها - وصلا ووقفا - ما لمسؤول عنه مذكور (٤) منكر من إعراب ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنيه ، وجمع تصحيح موجود فيه ، أو صالح لوصفه (٥) ، كقولك لمن قال : «رأيت رجلا ، وامرأه ،

ص : ٢٨٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٢- فى الأصل : لغات.

٣- فى الأصل : أحدها. انظر شرح المكودى : ١١٦٢ / ٢.

٤- فى الأصل : بما لمذكور. بدل «ما لمسؤول عنه مذكور». انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٥- يقصد بقوله : «موجود فيه» المثنى الحقيقى ، وجمع التصحيح الحقيقى. ويقصد بقوله : «أو صالح لوصفه» ما ليس مثنى حقيقه ، لكنه يصح وصفه بالمثنى ، نحو «رأيت شاعرا وكاتبا» ، فتقول فى حكايتهما «أيين» ، لأن «شاعرا وكاتبا» صالحان لوصفهما بالمثنى ، فتقول : «ظريفين» مثلا. ويقصد به أيضا ما ليس جمع تصحيح حقيقه ، لكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح ، نحو «رأيت رجلا- ونساء» ، فإنك تقول فى حكاية الأول : «أيين» ، وفى حكاية الثانى : «أيان» ، وذلك لأنهما صالحان لوصفهما لجمع التصحيح ، فتقول : «رأيت رجلا صالحين ونساء صالحات» ، أما إن كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح ، فلا يصح حكايته ب- «أى» ، نحو «عندى دراهم» ، فلا تقول فى حكايته : «أيون» لأن «دراهم» لا- يوصف بجمع التصحيح ، لأنه غير عاقل. انظر

حاشيه ابن حمدون : ١١٦ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٨٩ / ٤.

وغلامين وجاريتين ، (وبنين) (١) ، وبنات» : «أيا ، وأيه ، وأيين (٢) ، وأيتين ، وأيين ، وأيات».

والأخرى : أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط.

وقوله : احك بأى محتمل لهما ، والذي ينبغى أن يحمل عليه كلامه الأولى ، لكونها أفصح.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ووقفنا احك ما لمنكور بمن

والتون حرّك مطلقا وأشبعن

هذا إشاره إلى الحكايه ب- «من» ، يعنى : أنّ «من» يحكى بها فى الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه المنكر من إعراب (٣) ، وإفراد وتذكير ، وفرعهما (٤) ، وتشبع الحركه فى الأفراد ، وذلك كقولك لمن قال : «قام رجل» : «منو» ، و «رأيت رجلا» : «منا» ، و «مررت برجل» : «منى».

وقوله : «مطلقا» أى : بالحركات الثلاث.

ثم قال :

وقل منان ومنين بعد لى

إلفان بابنين وممكن تعدل

ما تقدّم حكايه المفرد المذكّر ، وأما المثنى فقد أشار إليه بهذا البيت.

يعنى : أنّك إذا قلت : «لى إلفان بابنين» (٥) وأردت حكايه هذين الاسمين ، قلت : «منان» فى (٦) حكايه «إلفان» ، و «منين» / فى حكايه «ابنين» (٧).

ص : ٢٨٣

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٢- فى الأصل : وايتين. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٣- فى الأصل : الإعراب. انظر شرح المكودى : ١١٦ / ٢.

٤- واختلف فى هذه الأحرف اللاحقه ل- «من» : فذهب السيرافى إلى أن الحكايه وقعت بالحركات ، ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها ، وبهذا يشعر كلام ابن مالك «وأشبعن». وقال الفارسى والمبرد : الحكايه وقعت بالحروف ، فلزم عنها تحريك ما قبلها ، واستصوبه ابن خروف ، وصححه أبو حيان. وذهب قوم إلى أن هذه الأحرف مبدله من التنوين. انظر شرح

- المرادى : ٣٤١ / ٤ - ٣٤٢ ، الهمع : ٣٢٢ / ٥ - ٣٢٣ ، التسهيل : ٢٤٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٧١٧ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ١٨٤ ، حاشيه الخضرى : ١٤٣ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١١٧ / ٢ ، شرح الرضى : ٦٢ / ٢ .
- ٥- أى : مع ابنين . انظر حاشيه الصبان : ٨٩ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١٤٣ / ٢ .
- ٦- فى الأصل : وفى . انظر شرح المكودى : ١١٧ / ٢ .
- ٧- فى الأصل : بابنين . انظر شرح المكودى : ١١٧ / ٢ .

ولمّا لم يتمكّن له النطق بسكون النون في «منان ومنين» في (١) النظم ، إذ لا- يجمع فيه بين ساكنين - نطق بهما متحرّكين للضرورة ، ثمّ تبه على أنّهما يسكّنان ، إذ لا يحكى بهما إلا وقفا ، والوقف متضمّن السكون.

ثمّ قال :

وقل لمن قال أتت (٢)

بنت منه

والنون قبل تا المثني مسكنه

والفتح نزر ...

المصراع الأوّل إشاره إلى حكاية المفرد المؤنّث ، يعنى : أنّك تقول فى حكاية من قال : «أتت (٣) بنت» : منه ، بهاء ساكنه ، وأصلها التاء ، لكن الوقف أوجب رجوعها.

ثمّ أشار إلى تشبيه المؤنّث بالمصراع الثّانى ، يعنى : أنّه يقال فى حكاية (تشبيه) (٤) المؤنّث : «متنان» - بتسكين النون - ، فيقال فى حكاية «جاءت امرأتان» : «متنان» ، و «رأيت امرأتين ، ومررت بامرأتين» : «متنين». هذه هى اللّغه الفصحى ، وفيها لغه أخرى أشار إليه بقوله : «والفتح نزر».

يعنى : فتح النون نزر - أى : قليل - فتقول على هذه اللّغه فى «قامت امرأتان» : «متنان» - بالفتح -.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وصل التاء والألف

بمن يآثر ذا بنسوه كلف

هذا إشاره إلى حكاية جمع المؤنّث ، يعنى : أنّك تزيد فى حكاية جمع المؤنّث على النون من «منه» ألفا وتاء ، فتقول لمن قال : «جاءت نسوه» : «منات» ، ولمن قال : «ذا بنسوه كلف» / : «منات» بإسكان التاء أيضا ، لما علمت من أنّ «من» لا يحكى بها إلا فى الوقف.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقل منون ومنين مسكنا

إن قيل جا قوم لقوم فطنا

وإن تصل فلفظ من لا يختلف

ونادر (٥) منون في نظم

عرف

ص: ٢٨٤

-
- ١- في الأصل : وفي. انظر شرح المكودي : ١١٧ / ٢.
 - ٢- في الأصل : أنت. انظر الألفيه : ١٦٢.
 - ٣- في الأصل : أنت. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ١٩٠.
 - ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١١٧ / ٢.
 - ٥- في الأصل : وما نادر. انظر الألفيه : ١٦٣.

هذا إشاره إلى حكاية جمع المذكر ، يعنى : إذا قيل : «جاء قوم لقوم» ، قلت فى حكاية «قوم» المرفوع : «منون» ، وفى حكاية «قوم» المجرور : «منين» - بسكون النون فيهما - . وقوله :

وإن تصل فلفظ من لا يختلف

تصريح بما يفهم من قوله : «ووقفا» (١) ، فتقول : «من يا فتى» فى الأحوال كلها ، وقد جاء «منون» فى ضروره الشعر ، وعلى ذلك نبه بقوله :

ونادر منون فى نظم عرف

أشار به إلى قول الشاعر :

٢٨٣- أتوا نارى فقلت : منون أنتم *** فقالوا الجنّ ، قلت عموا ظلما(٢)

وهو لتأبط شرا.

ص: ٢٨٥

١- فى البيت الثانى من هذا الباب ، وهو : ووقفا احك ما لمنكور بمن والتون حرّك مطلقا وأشبعن
٢- من الوافر ، وقد اختلف فى نسبه لقائله ، فنسب فى نوادر أبى زيد لشمير بن الحارث الضبى (قال أبو الحسن : حفظى سمير ، وقيل : شمير ، وقيل : شهر) من أبيات له وبعده : فقلت إلى الطعام فقال منهم زعيم نحسد الإنس الطعاما ونسبه المؤلف لتأبط شرا ، وهو فى ديوانه (القسم الثانى : المنسوب إليه) : ٢٥٦ ، وقيل هو لجذع بن سنان الغسانى على روايه من روى : «عموا صباحا» بدل «عموا ظلما». ونسب للفرزدق فى حاشيه السيد على الكشاف (١ / ٢٨) وليس فى ديوانه ، وتردد الجاحظ فى نسبه ، فنسبه فى الحيوان (٤ / ٤٨٢) لسهم بن الحارث ، ثم نسبه فى (٦ / ١٩٧) لشمير بن الحارث الضبى ، وأورده بلا نسبه فى (١ / ٣٢٨). ويروى : أتوا نارى فقلت منون قالوا سراة الجنّ قلت عموا ظلما سراة الجنّ : أشرافهم. عموا : انعموا. «وعموا ظلما» : أى : انعموا وقت ظلماكم ، أى : وقت انتشاركم ، إذ الغالب انتشار الجنّ فى الظلام. والشاهد فى قوله : «منون أنتم» حيث إن فيه شذوذين ، الأول : إلحاق الواو والنون ب- «من» فى الوصل ، والثانى : تحريك النون ، وهى إنما تكون ساكنه. انظر الكتاب مع الأعلام : ١ / ٤٠٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٩١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٨٣ ، الشواهد الكبرى : ٤ / ٤٩٨ ، ٥٥٧ ، الخزانة : ٦ / ١٦٧ ، شواهد ابن السيرافى : ٢ / ١٨٤ ، الحلل : ٣٩١ ، جمل الزجاجى : ٣٣٦ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ١٦ ، الدرر اللوامع : ٢ / ٢١٩ ، ٢٣٧ ، اللسان (أتى ، أنس ، حسد ، منن ، سرا) ، المقتضب : ٢ / ٣٠٦ ، الخصائص : ١ / ١٢٩ ، شرح المرادى : ٤ / ٣٤٤ ، ١٨٥ / ٥ ، الهمع رقم : ١٧٤٢ ، ١٨٠٨ ، جواهر الأدب : ١١٦ ، المقرب : ١ / ٣٠٠ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٤٦٨ ، شواهد المفصل والمتوسط : ١ / ٢٩٩ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٢٣٩ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١١٨ ، ١٦٣ ، شرح دحلان : ١٦٦ ، كاشف الخصاصه : ٣٤٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والعلم احكيته من بعد من

إن عريت من عاطف بها اقترن

هذا إشاره إلى النوع الثالث من الحكايه ، يعنى : أن العلم إذا سئل عنه بـ «من» حكى إعرابه بعدها ، فتقول لمن قال : «قام زيد : «من زيد» (1) و «رأيت زيدا» : «من زيدا» ، و «مررت بزيد» ، «من زيد» (2) برفع (3) الأول ، ونصب الثانى ، وجرّ الثالث ، وذلك بشرط / أن لا يدخل على «من» حرف عطف ، وإليه أشار بقوله :

إن عريت من عاطف بها اقترن

فإذا قيل : «رأيت زيدا ، ومررت بزيد» (4) ، قلت : «ومن زيد» بالرفع فيهما ، لدخول حرف العطف (5) على «من».

وقوله : «احكيته» يريد : جازا ، فإنّ فيه لغتين :

- لغه أهل الحجاز الحكايه (6).

- ولغه بنى تميم الرفع (7).

ص: ٢٨٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٨ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١١٨ / ٢.

٣- فى الأصل : يرفع. انظر شرح المكودى : ١١٨ / ٢.

٤- قال ابن حمدون فى حاشيته (١١٨ / ٢) : الواو فى «ومررت» بمعنى : «أو» لأن كلا منهما تركيب مستقل. انتهى.

٥- أى : صورته ، لأنه للاستئناف كما قال بعضهم. قاله الصبان. وقال الرضى : إنه عطف على كلام المخاطب ، ويلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر إذا كان كلام المخاطب خبرا كـ «رأيت زيدا». انظر حاشيه الصبان : ٩١ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١١٤ / ٢ ، شرح الرضى : ٦٤ / ٢.

٦- وهى إحدى لغتين عندهم ، لأنهم لا يلتزمون الحكايه بل يجوزون الحكايه والإعراب ، بل يرجحون الإعراب ، كما قال الصبان. وعلى الحكايه فالرفع مقدر ، لأن الواقع بعد «من» مبتدأ خبره «من» ، أو خبر مبتدؤه «من». انظر الأشمونى مع الصبان : ٩١ / ٤ ، شرح المرادى : ٣٤٦ / ٤ ، الكتاب : ٤٠٣ / ١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٧١٩ / ٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ١١٩ / ٢ ، الهمع : ٣٢٣ / ٥ - ٣٢٤ ، شرح الرضى : ٦٣ / ٢ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١٤٤ / ٢.

٧- أى : يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد «من» مرفوعا فى الأحوال الثلاثه لأنه مبتدأ خبره «من» ، أو خبر مبتدؤه «من» ، قال سيويه : وهو أقيس الوجهين. انظر شرح الأشمونى : ٩١ / ٤ ، شرح المرادى : ٣٤٥ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٨٥ / ٢ ،

الكتاب : ١ / ٤٠٣ ، الهمع : ٥ / ٣٢٤ ، شرح الرضى : ٢ / ٦٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٤٤ .

الباب الحادى والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

التأنيث

علامه التأنيث تاء أو ألف

وفى أسام قَدَرُوا التاء كالكتف

التأنيث فرع التذكير ، ولذلك يحتاج إلى علامه ، وإلى ذلك أشار بقوله :

علامه التأنيث تاء أو ألف

فذكر للتأنيث علامتين (١).

ثم إنَّ التاء تكون ظاهره ، ك- «فاطمه ، وقصعه» ، وتكون مقدّره ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وفى أسام قَدَرُوا التاء كالكتف

يعنى : أن بعض الأسماء لا- تكون فيها تاء ظاهره ، بل مقدّره ، وسواء كان لمن يعقل ، ك- «هند» ، أو لمن لا يعقل ، ك- «كتف».

وقال رحمه الله تعالى :

ويعرف التقدير بالصّميم

ونحوه كالزرد فى التصغير

هذا إشاره إلى ما يعرف به التقدير.

فالصّميم ، نحو : «الكتف أكلتها» ، فعلم أنّ «الكتف» مؤنّث ، لإعادته ضمير المؤنّث عليها.

ص : ٢٨٧

١- وهما : التاء ، والألف مقصوره وممدوده. هذا مذهب سيويه والجمهور ، والممدوده عندهم فرع المقصوره. وذهب الكوفيون والأخفش والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث : التاء والألف والهمزة فى «حمراء» ، ونحوه ، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة

والألف قبلها معا علامتا التأنيث. وهمزه حمراء عند الجمهور بدل من ألف التأنيث ، قلبت همزه لعدم إمكان الجمع بين ألفين.
انظر الكتاب : ١٠ - ٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٣ / ٥ ، الهمع : ٦١ / ٦ ، التصريح على التوضيح : ٢٨٥ / ٢ ، شرح التسهيل : ١٠٠ / ١ ،
حاشية الصبان : ٩٤ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٣٦٩ / ٢.

«ونحوه» أى : ونحو الضمير «كالرّد في التصغير» ، أى : كردّ التاء في التصغير ، نحو «هنيدة (١)» ، وكتيفه» في تصغير «هند وكتف».

ومما يعلم به التقدير أيضا : اسم الإشارة نحو : «هذه هند ، وتلك كتف».

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

ولا تلى فارقه فعولا

أصلا ولا المفعال والمفعيلا

كذاك مفعل ...

تاء التأنيث لها فوائد ، وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وتكون في الأسماء ، نحو : «رجل ورجله ، وفتى وفتاه» ، وفي الصفات ، وهى أكثر ، نحو : «ضارب وضاربه ، وفرح وفرحه» (٢) ، إلا أنّها لم تلحق بعض الصفات ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ولا تلى ...

فذكر أوزان لا تلحقها التاء الفارقة :

الأول : «فعل» ، وقيدته بالأصل ، والمراد به : اسم الفاعل ، فإنّه أصل لاسم المفعول ، وذلك نحو : «رجل صبور ، وامرأه صبور».

واحترز بقوله : «أصلا» من اسم المفعول ، فإنّ تاء الفرق تلحقه ، نحو (٣) : «ركوب (وركوبه) (٤)» (٥).

الثانى : «مفعال» نحو : «رجل معطار ، وامرأه معطار».

الثالث : «مفعيل» نحو : «معطير ، ومنطيق».

الرابع : «مفعل» نحو : «مغشم» (٦).

ولم يقيد الثلاثه ، كما قيد الأول ، لأنها لا تكون أسماء (٧) مفاعيل.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما تليه

تا الفرق من ذى فشذوذ فيه

١- فى الأصل : هنده. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.

٢- فى الأصل : فرج وفرجه. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.

٣- فى الأصل : يجوز. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.

٥- قال المكودى : لأنه بمعنى : مركوب. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.

٦- المغشم من الرجال : - بكسر الميم وسكون الغين المعجمه - الذى يركب رأسه لا يثنيه شىء عما يريد ويهوى من شجاعته.

انظر اللسان : ٥ / ٣٢٦٠ (غشم) ، حاشيه ابن حمدون : ١٢٠ / ٢.

٧- فى الأصل : لا تكون إلا أسماء. انظر شرح المكودى : ١٢٠ / ٢.

قد لحقت تاء الفرق بعض الأوزان شذوذاً ، قالوا : «عدوّ وعدوّه ، ومسكين ومسكينه ، وميقان وميقانه» (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومن فعيل كقتيل إن تبع

موصوفه غالباً التّاء تمتنع /

هذا إشاره إلى الوجه الخامس ، وهو أنّ فعيلاً (٢) تمتنع فيه تاء الفرق في المؤنث في الغالب.

وفهم من قوله : «كقتيل» أن يكون بمعنى مفعول ، لأنّ «قتيلاً» بمعنى : مقتول ، ولو كان بمعنى : «فاعل» لحقته التّاء ، نحو : «رأيت ظريفاً وظريفه».

وفهم من قوله : «إن تبع» أنّه إن لم يتبع موصوفه (لحقته التّاء نحو : «رأيت قتيلاً- وقتيله» للّبس. وشمل ما كان نعتاً نحو : «رأيت امرأة قتيلاً» ، وما ذكر موصوفه) (٣) ، قبله ، وإن لم يكن نعتاً ، نحو : «هند قتيلاً ، ولحيتك دهين» لعدم اللّبس.

وفهم من قوله : «غالباً» أنّ التّاء تلحق مع استيفاء الشّروط (٤) ، كقولهم : «صفه ذميمه ، وخصله حميده».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وألف التّأنيث ذات قصر

وذات مدّ نحو أنثى الغرّ

هذا شروع في ألف التّأنيث ، وقد قسّمها إلى مقصوره ، وممدوده.

ومثال المقصوره : «جبلى» ، والممدوده : ما مثله (٥) التّأنيث بقوله : «أنثى الغرّ» ، وهو «غراء» ، ومذكّر «الغرّ» : «أغرّ».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والاشتهار في مباني الأولى

يبدیه وزن أربى والطّولى

ومرطى ووزن فعلى جمعا

أو مصدرًا أو صفه كشيبي

وكجبارى سمّهى سبطرى

-
- ١- ميغان وميغانه : من اليقين ، يقال : رجل ميغان وامرأه ميغانه ، بمعنى : كثيرى اليقين ، لا يسمعان شيئاً إلا أيقناه. انظر اللسان : ٤ / ٤٩٦٥ (يقن) ، حاشيه الملوى : ١٩٢.
 - ٢- فى الأصل : فعيل. راجع المكودى : ٢ / ١٢٠.
 - ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٠.
 - ٤- فى الأصل : الشرط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٠.
 - ٥- فى الأصل : ما قاله.

هذا بيان للأوزان التي تلحقها المقصوره ، إذ المراد بـ «الأولى» : ألف التأنيث المقصوره ، وقد ذكر لها / اثني عشر بناء.

الأول : «فعلى» بضمّ الفاء ، وفتح العين - نحو : «أرَبِي» ، وهي الدَاهِيه (١).

والثاني : «فعلى» - بضمّ الفاء ، وسكون العين - نحو : «الطَّوْلَى» وهو صفة مؤنث «الأطول» (٢).

الثالث : «فعلى (٣)» - بفتح الفاء والعين - نحو : «مرطَى» ، وهو نوع من المشى (٤).

الرابع : «فعلى» - بفتح الفاء وسكون العين - ، ونوعها إلى جمع (٥) ، نحو : «قتلى ، وجرحى» (٦) ، وإلى مصدر ، نحو : «دعوى» ، وإلى صفة ، نحو : «شبعى».

الخامس : «فعالى» - بضمّ الفاء - نحو : «جبارى» اسم طائر (٧).

السادس (٨) : «فعلى» - بضمّ الفاء ، وفتح العين مشدده - نحو : «سمهى» (٩).

السابع : «فعلى» - بكسر الفاء (وفتح) (١٠) العين (واللّام مشدده) (١١) ، نحو : «سبّرى» (١٢) لنوع من المشى (١٣).

ص : ٢٩٠

١- وتجمع على دواه. وأعظمها الموت. انظر اللسان : ١ / ٥٥ (أرب) ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٢١.

٢- فى الأصل : للأطول. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ١٩٣.

٣- فى الأصل : فعل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١.

٤- انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١ ، فى اللسان : ضرب من العدو ، قال الأصمعى : هو فوق التقريب ودون الإهداب ، والتقريب فى عدو الفرس : أن يرمج الأرض بيديه ، والإهداب : الإسراع. انظر اللسان : ٦ / ٤١٨٣ (مرط) ، ٣٥٦٨ (قرب) ، ٦ / ٤٦٤٣ (هذب).

٥- فى الأصل : الجمع. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١.

٦- فى الأصل : وجرى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١.

٧- وهو على شكل الإوزه ، برأسه وبطنه غيره ، ولون ظهره وجناحيه كلون السمان غالبا ، والجمع حباير وحباريات ، وقيل : هو ذكر الجبارى. انظر اللسان : ٢ / ٧٥٠ (حبر).

٨- فى الأصل : الثالث السادس. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١.

٩- فى الأصل : ثمها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢١ ، وسمهى : للباطل والكذب. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٢١ ، اللسان : ٣ / ٢١٠٥ (سمه).

- ١٠- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢.
- ١١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. ١٢١ / ٢.
- ١٢- فى الأصل : صبرى. انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢.
- ١٣- وهو مشى فيه تبختر. انظر اللسان : ٣ / ١٩٢٤ (سيطر) ، المكودي مع ابن حمدون : ١٢١ / ٢.

الثامن : «فعلی» - بكسر الفاء ، وسكون العين - نحو : «ذكري» مصدر «ذكر».

التاسع : «فعلی» (١) - بكسر الفاء والعين مشدده - نحو : «حشي» مصدر «حش».

العاشر : «فعلی» - بضم الفاء ، وفتح العين ، واللام مشدده - ، نحو : «الكفزي» ، وهو وعاء «الطلع» (٢).

الحادي عشر : «فعلی» - بضم الفاء ، وفتح العين مشدده - نحو : «خليطي» للاختلاط.

الثاني عشر : «فعلی» - بضم الفاء ، وفتح العين مشدده - ، نحو : «شقاري» اسم نبت (٣).

وفهم من قوله : «والاشتهار» أنه قد جاء المؤنث (٤) بألف التأنيث المقصوره على غير هذه الأوزان (٥) ، وهو الذي تبه عليه بقوله :

واعز لغير هذه استندارا

ص : ٢٩١

١- في الأصل : فعلی. انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢.

٢- انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢ ، وفي اللسان : وعاء طلع النخل ، وقيل لوعاء الطلع ذلك ، لأنه يكفر ويستر الطلع ، فهو غلافه. انظر اللسان : ٣٩٠١ / ٥ (كفر) ، حاشيه ابن حمدون : ١٢١ / ٢.

٣- وهو شقائق النعمان ، وقيل : نبت أحمر ، وقيل : نبت في الرمل ، ولها ریح زفره ، وتوجد في طعم اللبن. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٢٢٩٨ / ٤ (شقر).

٤- في الأصل : لمؤنث. انظر شرح المكودي : ١٢١ / ٢.

٥- وذلك نادر ، ومما ندر : «فعلی» ك- «خيسرى» للخساره ، و «فعلوی» ك- «هرنوی» لنبت ، و «فعلوی» ك- «فعلوی» لضرب من شىء الشيخ ، و «فعلوی» ك- «فيضوضی» و «فوعولی» ك- «فوضوضی» للمفاوضه ، و «فعلايا» ك- «برحایا» للعجب و «أفعلاوی» ك- «أربعواوی» لقعده المتربع ، و «فعلوتی» ك- «رهبوتی» للرهبه ، و «فعللوی» ك- «حندقوقی» لنبت ، و «فعلی» ك- «هبيخی» لمشييه بتبختر ، و «يفعلی» ك- «يهيئری» للباطل ، و «إفعلی» ك- «إيجلی» لموضع ، و «مفعلی» ك- «مكورزی» للعظيم الروثه من الدواب ، و «مفعلی» ك- «مرقدی» للكثير الرقاد ، و «فوعلی» ك- «دودری» للعظيم الخصيتين ، و «فعللی» ك- «شفصلی» لحمل نبت ، و «فعلیئا» ك- «مرحیا» للمرح ، و «فعللايا» ك- «بردرايا» ، و «فوعالی» ك- «حولایا» وهذان لموصفين ، و «أفعلی» ك- «أربعی» لضرب من مشى الأرنب ، و «مفعلی» ك- «مكورری» للعظيم الأرنبه. انظر شرح الأشموني : ١٠٠ / ٤ - ١٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٧٤٥ / ٤ - ١٧٤٨ ، التسهيل : ٢٥٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ٣ / ٣٠٩ - ٣١٤.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

لمدّها فعلاء أفعلاء

مثلث العين وفعلاء

ثمّ فعلا فاعولا

وفاعلاء فعليا مفعولا

ومطلق العين فعلا وكذا

مطلق فاء فعلاء أخذا

هذا شروع في بيان الممدوده ، وذكر لها سبعة عشر بناء :

الأول : «فعلاء» ، نحو : «حمراء ، وصحراء».

الثاني : «أفعلاء» ، وشمل قوله : «أفعلاء ، مثلث العين» ، ثلاثه أبنيه ، وهي مجموعته في «أربعاء» ، فإنّ فيه ثلاث لغات : كسر الباء ، وفتحها ، وضمّها.

الخامس : «فعلاء» ، نحو «عقرباء ، وحرملاء» لموضعين (١).

السادس : «فعلاء» - بفتح العين ، وكسر الفاء - نحو : «قصااص» (٢) ، بمعنى : «قصاص» (٣).

السابع : «فعلاء» - بضمّ الفاء واللام - نحو «قرفصاء» لنوع من الجلوس (٤).

الثامن : «فاعولاء» ، نحو : «عاشوراء» في اليوم العاشر من المحرم (٥).

التاسع : «فاعلاء» - بكسر العين - نحو «نافقاء» وهو جحر اليربوع (٦).

العاشر : «فعلياء» - بكسر الفاء ، نحو : «كبرياء» للتكبير.

الحادي عشر : «مفعولاء» ، نحو : «مشيوخاء» لجماعه الشيوخ.

وقد شمل قوله : «ومطلق العين فعلا» ثلاثه أبنيه :

- ١- عقرباء : ذكر ياقوت «عقرباء» اسما لموضعين : الأول : منزل من أرض اليمامة فى طريق النباح ، قريب من قرقرى. والثانى : فى مدينه الجولان ، وهى كوره من كور دمشق كان ينزلها ملوك غسان. وحرملاء : موضع تلقاء ملهم ، وملهم : حصن لبنى غبر من بنى يشكر بأرض اليمامة. انظر معجم البلدان : ٤ / ١٣٥ ، اللسان : ٤ / ٣٠٣٩ (عقرب) ، ٢ / ٨٥١ (حرمل) ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٩٤٩ ، معجم ما استعجم : ٢ / ٤٤٠ ، ٤ / ١٢٥٩.
- ٢- فى الأصل : قصاصى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٢.
- ٣- وهو القود : أى : القتل بالقتل ، أو الجرح بالجرح. انظر اللسان : ٥ / ٣٦٥٢ (قصص).
- ٤- وهو أن يجلس على إلتيه ، ويلزق فخذه ببطنه ، ويحتبى بيديه ، يضعها على ساقيه ، كما يحتبى بالثوب ، تكون يدها مكان الثوب. انظر اللسان : ٥ / ٣٦٠١ (قرفص) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٢٢.
- ٥- انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٢ ، اللسان : ٤ / ٢٩٥٢ (عشر).
- ٦- وجحر الضب أيضا. انظر اللسان : ٥ / ٤٥٠٨ (نفق) ، شرح المكودى : ٢ / ١٢٢.

- «فعلاء» نحو «براساء» ، يقال : «لا أدري من أيّ البراساء هو» ، أي : النَّاس (١).

- و «فعيلاء» نحو «كثيراء» في بزر (٢).

- و «فعولاء» نحو : «دبوقاء» للعدزه (٣)(٤).

والفاء مفتوحه في الثلاثه (٥).

فهذه أربعة عشر وزنا. وشمل قوله :

وكذا

مطلق فاء (٦) فعلاء أخذها

ثلاثه أبنيه :

- «فعلاء» - بفتح الفاء والعين - / نحو «جنفاء» (٧) اسم موضع (٨).

- و «فعلاء» - بضمّ الفاء ، وفتح العين - نحو «عشراء» للثاقه (٩) القريبه الوضع (١٠).

- و «فعلاء» - بكسر الفاء ، وفتح العين - نحو : «سیراء» لثوب مخطّط (١١).

فهذه سبعة عشر بناء ، وقد ذكر في الممدود أبنيه آخر (١٢) ، وإنما اكتفى بهذه لشهرتها.

ص: ٢٩٣

١- انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٢٥٧ / ١ (برس).

٢- وقيل : هو عقير معروف ، وقيل : هو الثمر قبل صيرورته رطبا. انظر المكودي مع ابن حمدون : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٣٨٢٩ (كثر).

٣- في الأصل : ربوقاء للعدوه. انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢.

٤- والعدزه : الغائط الذي هو السلح. انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ١٣٢٣ / ٢ (دبق) ، ٢٨٦٠ / ٤ (عذر).

٥- في الأصل : الثلاثه. انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢.

٦- في الأصل : مطلق الفاء فاء. انظر الألفيه : ١٦٦.

٧- في الأصل : حنقاء. انظر شرح المكودي : ١٢٢ / ٢.

٨- جنفاء : اسم موضع في بلاد بني فزاره ، والجنفاء : موضع بين خيبر وفيد. انظر معجم البلدان : ١٧٢ / ٢ ، اللسان : ٧٠١ / ١ (جنف) ، مراصد الاطلاع : ٣٥١ / ١.

٩- فى الأصل : للفافه انظر شرح المكودى : ١٢٢ / ٢ ،

١٠- وهى التى مضى لحملها عشره أشهر. انظر شرح المكودى : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٢٩٥٤ / ٤ (عشر).

١١- وقيل : ضرب من البرود ، وقيل : يرود يخالطها حرير. انظر شرح المكودى : ١٢٢ / ٢ ، اللسان : ٢١٧٠ / ٣ (سير).

١٢- منها : «فيعلاء» نحو «ديكساء» لقطعه من الغنم ، و «يفاعلاء» نحو «ينابعاء» لمكان ، و «تفعلاء» ك- «تركضاء» لمشيئه المتبختر ، و «فعلالاء» ، نحو «برناساء» بمعنى : براساء ، وهم الناس ، و «فعلالاء» نحو «برنساء» بمعناه أيضا ، و «فعلالاء» نحو «طرمساء» لليله المظلمه ، و «فنعلاء» نحو «خنفساء» و «عنصلاء» وهو بصل البر ، و «فعلولاء» نحو «معكوكاء وبعكوكاء» للشجر والجلبه ، و «فعولاء» نحو «عشوراء» لغه فى «عاشوراء» ، و «مفعلاء» نحو «مشيخاء» للاختلاط ، و «فعليلياء» نحو «مزقياء» لعمر و بن عامر ملك اليمن. انظر شرح الأشمونى : ١٠٤ / ٤ - ١٠٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٧٥١ - ١٧٥٦ ، التسهيل : ٢٥٩.

الباب الثاني والستون

(ثم قال) (١):

المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمه.

والممدود: هو الذي حرف إعرابه همزه قبلها ألف زائده.

وبدأ بالمقصور وهو قياسي، وغير قياسي، وقد أشار إلى الأول، فقال رحمه الله تعالى:

إذا اسم استوجب من قبل الطرف

فتحا وكان ذا نظير كالأسف

فلنظيره المعل الآخر

ثبوت قصر بقياس ظاهر

يعنى: أن الاسم المعتل الآخر، إذا كان نظيره من الصيحيح مستوجبا لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل مقصورا قياسا، (نحو: «جوى» مصدر «جوى»، ف- «الجوى» (٢) مقصور قياسا) (٣)، لأن له نظيرا من الصحيح يستوجب الفتح، وهو «الأسف» (٤)، إذ كل واحد منهما مصدر «فعل» - بكسر العين -، لما علمت من أن مصدر «فعل» اللازم، المكسور العين - «فعلا» بفتح العين -.

ص: ٢٩٤

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٢- الجوى: الحرقه وشده الوجد من عشق أو حزن. انظر اللسان: ١ / ٧٣٤ (جوى)، حاشيه ابن حمدون: ٢ / ١٢٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٢٣.

٤- الأسف المبالغه فى الحزن والغضب. انظر اللسان: ١ / ٧٩ (أسف)، حاشيه ابن حمدون: ٢ / ١٢٣.

ثم أتى بمثالين منه ، فقال رحمه الله تعالى :

كفعل وفعل فى جمع ما

كفعله وفعله نحو الدّمي

يعنى : أنّ «فعلا» (١) - بكسر الفاء - و «فعلا» - بضمّها - جمعين ل- «فعله» (٢) / و «فعله» مقصوران قياسا.

فمثال «فعل» : «لحيه ، ولحي» (٣) ، ونظيره من الصحيح «قربه وقرب» ، ومثال «فعل» : «دميه ودمي» ، ونظيره من الصحيح «غرفه وغرف».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما استحقّ قبل آخر ألف

فالمدّ فى نظيره حتما عرف

هذا شروع فى بيان الممدود ، يعنى : أنّ الاسم الصحيح إذا استحقّ الألف قبل آخره ، فإنّ نظيره من المعتلّ الآخر ممدود قياسا ، ثمّ مثل ذلك ، فقال رحمه الله تعالى :

كمصدر الفعل الذى قد بدئا

بهمز وصل كارعوى و كارتأى

مصدر «ارعوى» «وارتأى» (٤) : «ارعواء» ، و «ارتبأ» لأنّ نظيرهما من الصّحيح يستحقّ أن يكون ما قبل آخره ألفا ، نحو : «احمرّ احمرارا ، واقتدر (٥) اقتدارا».

ثمّ انتقل إلى غير القياسى من النوعين ، فقال رحمه الله تعالى :

والعادم النّظير ذا قصر وذا

مدّ بنقل كالحجا وكالحذا

يعنى : أنّ ما كان من المعتلّ الآخر ، ولا نظير (له) (٦) من الآحاد - يطرد فتح (ما قبل) (٧) آخره (٨) ، فهو مقصور سماعا ، وما كان آخره همزه قبلها ألف ، ولم يطرد فى نظيره زياده ألف قبل آخره ، فهو - أيضا - ممدود سماعا.

- ١- فى الأصل : إن الاسم فعل. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٢- فى الأصل : كفعله. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٣- فى الأصل : نحيه ونحى. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٤- فى الأصل : وكارتأى. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٥- فى الأصل : واقتدار. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.
- ٨- فى الأصل : آخر. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.

وقد (١) مثل المقصور ب- «الحجا» - وهو العقل (٢) - والثاني (٣) ب- «الحذا» - وهو النعل (٤) - وقصره ضروره.

ثم قال رحمه الله تعالى /:

وقصر ذى المد اضطرارا مجمع

عليه والعكس بخلف يقع

يعنى: أن التحويين اتفقوا على قصر الممدود فى ضروره الشعر (٥)، واختلفوا فى مد المقصور: والمنع مذهب البصريين، والجواز مذهب الكوفيين (٦).

فمن قصر الممدود قول الشاعر:

٢٨٤- ليلى وما ليلى ولم (أر) (٧) مثلها***بين السما والأرض ذات عقاص (٨)

ومن مد المقصور قوله:

٢٨٥- والمرء يليله بلاء السربال (٩)***تعاقب (١٠) الإهلال بعد الإهلال (١١)

ص: ٢٩٦

١- فى الأصل: فقد انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٣.

٢- انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٣، اللسان: ٢ / ٧٩٢ (حجا)، إعراب الألفية: ١٢٣.

٣- فى الأصل: الواو ساقط. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٣.

٤- انظر اللسان: ٢ / ٨١٤ (هذا)، وشرح المكودى: ٢ / ١٢٣، وإعراب الألفية: ١٢٣.

٥- ومنع الفراء قصر الممدود للضروره فيما له قياس يوجب مده، نحو: «فعلاء»، لأن «فعلاء» تأنيث «أفعل» لا يكون إلا ممدودا، فلا يجوز عنده أن يقصر للضروره. ورد بقول الأقيشر: وأنت لو باكرت مشموله صفرا كلون الفرس الأشقر فقصر «صفراء» للضروره، وهى «فعلاء» أنثى «أفعل»، قال الأزهرى: فلهذا لم يعتد بخلافه، وحكى الإجماع على الجواز تبعا للناظم. انتهى. انظر التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٩٣، شرح المرادى: ٥ / ١٩، شرح الأشموني: ٤ / ١٠٩، حاشيه الخضرى: ٢ / ١٥٠، شرح الكافيه لابن مالك: ٤ / ١٧٦٨.

٦- ووافقهم ابن خروف وابن ولاد، وفصل الفراء فأجاز ما لا- موجب لقصره ك- «الغنى»، ومنع مد ماله موجب قصر ك- «سكرى». قال المرادى: والظاهر جوازه لوروده. انظر شرح المرادى: ٥ / ١٦ - ١٨، التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٩٣، شرح الأشموني: ٤ / ١١٠، شرح الكافيه لابن مالك: ٤ / ١٧٦٨، شرح ابن عقيل: ٢ / ١٥٠.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ٢ / ١٢٣.

٨- من الكامل، لأمية بن أبى عائذ الهذلى، من أبيات له فى ديوان الهذليين (١٩٢)، وبعده: بيضاء صافيه المدامع هوله

للناظرين كدرّه الغوّاص عقاص : جمع عقيصه ، وهى الشعر المصفور ، أى : المفتول. والشاهد فيه : قصر «السما» ضروره ، وهو مجرور بالكسره المقدره على الألف ، بناء على أن الأصل صار نسيا منسيا ، وقيل : هو مجرور بالكسره على الهمزه المحذوفه. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١٢٣ / ٢.

٩- فى الأصل : أكثر مال. بدل : بلاء السربال. انظر شرح المكودى : ١٢٤ / ٢.

١٠- فى الأصل : معائب. انظر شرح المكودى : ١٢٤ / ٢.

١١- من السريع المشطور ، نسبهما العينى للعجاج (وليس فى ديوانه) ، ويروى ثانيهما : مرّ اللبالي وانتقال الأحوال ويروى أيضا : كّر اللبالي وانتقال الأحوال وروى فى الضرائر : «تناسخ» بدل «تعاقب». يلبيه : بضم الباء ، مضارع أبلى الثوب ، من الإبلاء بمعنى أنه صار خلقا. السربال : القميص ، وقيل كل ما يلبس يقال له : سربال. تعاقب الإهلال : أى : توارده ، وهو من أهل الشهر إهلالا : ظهر هلاله وتبين. والشاهد فيه مد «بلاء» بكسر الباء ، للضرورة والأصل فيه القصر ، ولو قرىء «بلاء» بفتح الباء ، كان ممدودا أصلا له ، ولا شاهد فيه حينئذ. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١٢٤ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥١٤ / ٤ ، الضرائر : ٤٠ ، المنقوص والممدود : ٢٣ ، اللسان : (بلا) ، المقصور : والممدود لابن ولاد : ١٧ ، الموشح للمرزبانى : ٩٣.

الباب الثالث والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

كيفية تشبيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

آخر مقصور تشبي اجعله يا

إن كان عن ثلاثه مرتقيا

إنما اقتصر على تشبيه ما ذكر وجمعه ، لوضوح تشبيه غيره وجمعه ، وبدأ بتشبيه المقصور فقال : إنَّ الألف (١) الرَّابِعَه فما فوق - تنقلب في التشبيه ياء ، وشمل ذلك الألف الرَّابِعَه ، نحو «ملهى» ، والخامسه ، نحو «منتمى» (٢) ، والسادسه ، نحو : «مستدعى» ، فتقول فيها : «ملهيان ، ومنتميان ، ومستدعيان».

وأما الألف الثانيه والثالثه - ففيهما تفصيل أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

كذا الذي اليا أصله نحو الفتى

والجامد (٣) الذي أميل

كمتى

ص: ٢٩٧

١- فى الأصل : ألف. انظر شرح المكودى : ١٢٤ / ٢.

٢- فى الأصل : مسى. انظر شرح المكودى : ١٢٤ / ٢.

٣- فى الأصل : والحائد. انظر الألفيه : ١٦٨.

الإشارة بقوله: «كذا الذى» (إلى) (١) الحكم السابق فى الألف الرّابعه فما فوق (٢).

يعنى: أنّ (ما كانت فيه الألف الثالثه منقلبه عن ياء ، والألف الثالثه المجهوله الأصل ، المسموع فيها الإماله - مثل ما) (٣) تقدّم فى وجوب قلبها ياء.

فمثال المنقلبه عن ياء: «فتى وفتيان»، ومثال المجهوله / المسموع فيها الإماله (٤): «متى» إذا سمى بها ، فتقول فى تثنيتهما: «متيان».

وفهم منه أنّ ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثى ، لا تقلب ياء (بل واوا) (٥) (٦) ، وقد صرّح بهذا المفهوم ، فقال رحمه الله تعالى:

فى غير ذا تقلب واوا الألف (٧)

أى: فى غير ذا من الثلاثى تقلب الألف واوا ، و «ذا» إشاره إلى جميع ما تقلب الألف فيه ياء.

وشمل قوله: «غير ذا» المنقلبه عن واو ، نحو «رحى ، ورحوان» (٨) ، والمجهوله نحو «إذا ، وعلى» ، مسمى بهما (٩).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وأولها ما كان قبل قد ألف

ص: ٢٩٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ١٢٤ / ٢.

٢- وهو قلبها ياء. انظر شرح المكودى: ١٢٤ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ١٢٤ / ٢.

٤- فى الأصل: مثل ما تقدم فى وجوب قلبها ياء ، فمثال المنقلبه عن ياء «فتى وفتيان» ومثال المجهوله. مكرر.

٥- فى الأصل: «المسموع فيها الإماله». كرر بلفظ: «التي سمعت فيها الإماله».

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ١٢٤ / ٢.

٧- إذ لا ثالث لهما. انظر شرح المكودى: ١٢٤ / ٢.

٨- وفى المكودى: «رجا ورجوان». قال ابن حمدون: الرجا: مقصور ، أحد أرجاء ، أى: جوانب البئر ، وهو الصواب ، وفى

بعض النسخ: «رحى» بالحاء المهمله ، وهى غير صواب ، لأنها من ذوات الياء ، يقال: «رحيت بالرحى» ، كما ذكره ابن عصفور.

انتهى. وقال ابن مالك: وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان ك- «رحى» فإنها يائيه فى لغه من قال: «رحيت» ، وروايه فى

لغه من قال: «رحوت» ، فلمن ثناها أن يقول: «رحيان ورحوان» والياء أكثر. انتهى. انظر المكودى مع ابن حمدون: ١٢٤ / ٢ ،

شرح ابن عصفور: ١ / ١٤١ ، شرح التسهيل: ١ / ٩٩.

٩- فتقول : «إذوان وعلوان». انظر شرح الأشموني : ١١٢ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢.

أى : وأول هذه الياء (١) المنقلبه عن الألف ، الذى قد ألف قبل ، يعنى :

علامه التثنيه ، وهى «ألف ، ونون» فى الرفع ، و «ياء ، ونون» فى النصب والجرّ.

ثمّ انتقل إلى تثنيه الممدود ، فقال رحمه الله تعالى :

وما كصحراء بواو ثنيا

يعنى : أنّ ما ألفه للتأنيث ، نحو «صحراء و صحراوان ، و حمراء و حمراوان» - تقلب (٢) فيه الهمزه واوا فى التثنيه والجمع.

وقوله (٣) رحمه الله تعالى :

ونحو علباء كساء و حيا

بواو او همز ...

يعنى : أنّه يجوز قلب الهمزه واوا وإبقاؤها (٤) همزه فيما كانت همزته للإلحاق ، نحو «علباء» (٥) ، أو منقلبه عن أصل ، وشمل : المنقلبه عن واو ، نحو : «كساء» (٦) ، والمنقلبه عن (٧) / ياء ، نحو «حيا» (٨) ، فتقول : «علباوان ، علباآن» ،

ص : ٢٩٩

١- هذا الحكم لا- يختص بالياء ، بل يجرى فى الواو المنقلبه عن الألف أيضا ، فكان الأولى الإيماء إلى ذلك. انظر شرح ابن عقيل : ١٥١ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١١٢ / ٤ ، حاشيه ابن حمدون : ١٢٤ / ٢ - ١٥٢.

٢- فى الأصل : أن تقلب. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٤- فى الأصل : بقاءها. انظر شرح المكودى : ١٢٣ / ٢.

٥- العلباء : عصب العنق وقيل الغليظ منه ، وفى العنق علباوان يمينا وشمالا ، بينهما منبت العنق ، وأصله «علباى» بياء زائده للإلحاق ب- «قرطاس» ، ثم أبدلت الياء همزه لتأخرها إثر ألف زائده. انظر اللسان : ٣٠٦٣ / ٤ (علب) ، المصباح المنير : ٢ / ٤٢٥ (علب) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩٦ ، حاشيه ابن حمدون : ١٢٥ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١٥١ / ٢.

٦- الكساء : ثوب معروف ، وأصل همزته واو ، لأنه من الكسوه. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٢٥ / ٢ ، اللسان : ٣٨٧٩ / ٥ (كسو) ، المصباح المنير : ٢ / ٥٣٤ (كسو).

٧- فى الأصل : نحو كساء والمنقلبه عن. مكرر.

٨- الحياء : بالمد - تغيير وانكسار يعترى الإنسان من خوف ما يعاب أو يذم. وقيل : خلق يبعث على اجتناب القبيح ، ويمنع من التقصير فى حق ذى خلق. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٢٥ / ٢ ، اللسان : ١٠٧٩ / ٢ - ١٠٨٠ (حيا) ، المصباح المنير : ١ / ١٦٠ (حيا).

و «كساوان ، كساآن» (١) ، و «حياوان ، حياآن» (٢).

ولمّا لم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية ، فقد أشار إلى حكمها ، فقال رحمه الله تعالى :

وغير ما ذكر

صَحَّحَ وما شَدَّ على نقل قصر

وذلك نحو «قراء ، ووضاء (٣)» (٤) ، فتقول في تثنيتهما : «قراآن ، ووضاآن» (٥).

وقوله : «(وما) (٦) شَدَّ على نقل قصر» يعنى : إن أتى شىء على خلاف ما ذكر فى تثنيه المقصور والممدود ، يقتصر فيه على السِّمَاع ، أى : لا يقاس عليه. فمما (٧) شَدَّ فى تثنيه المقصور قولهم : «رضيان» فى تثنيه «رضا» ، بقلب الألف ياء (٨) ، وأصلها واو ، ومما شَدَّ فى تثنيه الممدود : «حمراءان» (٩) والأصل : «حمراوان».

ص : ٣٠٠

١- وذهب ابن مالك فى شرح الكافية والتسهيل إلى أن قلب ما كانت فيه الهمزة للإلحاق ، أولى من تصحيحها ، والمنقلبه عن أصل بالعكس ، وعليه ابن عصفور ، والرضى والسيوطى. وذهب سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولى إلى أن إقرار الهمزة فيهما أحسن ، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للإلحاق أكثر منه فى المنقلبه عن أصل مع اشتراكهما فى القله. انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٧٨٢ / ٤ - ١٧٨٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٢ / ١ ، الكتاب : ٩٤ / ٢ - ٩٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٥٨ ، شرح الرضى : ١٧٥ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١٤٣ / ١ - ١٤٤ ، الهمع : ١٤٨ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢ - ٢٩٦ ، شرح الأشمونى : ١١٣ / ٤ ، التسهيل : ١٧.

٢- وحكى أبو زيد فى كتاب الهمز لغه ثالثه لبنى فزاره ، وهى قلب الهمزة ياء ، فيقولون : «كسايان وسقايان» ، وقاس عليه الكسائى ، وخالفه غيره منهم ابن مالك. انظر شرح ابن عصفور : ١٤٤ / ١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٠ / ١ ، ١٠٢ ، الهمع : ١٤٨ / ١ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٥٨ ، التسهيل : ١٧.

٣- فى الأصل : ورضاء. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢.

٤- من المهموز الذى همزته أصلية ، أى : غير مبدله. انظر شرح الأشمونى : ١١٣ / ٤. والقراء بضم القاف وتشديد الراء المهمله - الناسك ، والوضاء - بضم الواو وتشديد الضاد المعجمه - : الوضىء الوجه. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩٥ ، حاشيه ابن حمدون : ١٢٥ / ٢ ، اللسان : ٣٥٦٤ / ٥ (قرأ) ، شرح الأشمونى : ١١٣ / ٤.

٥- فى الأصل : ورضاآن. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢ ، التصريح : ٢ / ٢٩٥.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٧- فى الأصل : فما. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٨- كقول بعض العرب : «رضى ورضيان» ، وقاس الكسائى على ما ندر من ذلك ، فأجاز تثنيه نحو «رضى وعلا» من ذوات الواو المكسوره الأول والمضمومه بالياء. انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١٠٠ / ١ ، شرح المرادى : ٢٤ / ٥ ، شرح الرضى : ١٧٥ / ٢ ،

شرح الأشموني : ١١٤ / ٤ ، التسهيل : ١٦ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٦٠ ، الهمع : ١ / ١٤٨ .
٩- وأجازته الكوفيون على ما نقله ابن النحاس ، وحكى أبو حاتم وابن الأنباري : إقرارها همزة عن العرب وقلبها ياء لغه لبني
فزاره. انظر شرح الأشموني : ١١٤ / ٤ ، شرح المرادي : ٥ / ٢٤ ، الهمع : ١ / ١٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩٥ ، ارتشاف
الضرب : ١ / ٢٥٩ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

واحذف من المقصور فى جمع على

حدّ المثنى ما به تكملا

هذا شروع فى جمع المقصور ، يعنى : أنك إذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذى على حدّ المثنى ، وهو جمع المذكّر السالم - حذفت ما تكمل (١) به ، وهو الألف ، وسبب حذفها التقاء الساكنين ، لأنّ الألف ساكنه ، وواو (٢) الجمع ساكنه ، فإذا حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، أبقيت الفتحة (٣) التى قبلها ، لتدلّ عليها ، وإلى ذلك أشار فقال رحمه الله تعالى :

والفتح أبق مشعرا بما حذف

فتقول فى نحو : «موسى ، ومصطفى» : «موسون (٤) / ، ومصطفون» رفعا ، و «موسين ، ومصطفين» جرّا ونصبا (٥).

ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم ، فقال رحمه الله تعالى :

وإن جمعته بقاء وألف

فالألف اقلب قلبها فى التثنيه

وتاء ذى التنا ألزمنّ تنجيه

«الهاء» فى «جمعته» عائد على المقصور ، أى : (إن) (٦) جمعت المقصور بألف وتاء - اقلب ألفه كما قلبتها فى التثنيه ، ففهم منه : أنّها إذا كانت رابعة فصاعدا ، أو ثالثة منقلبه عن ياء ، أو مجهوله سمعت إمالتها - قلبت ياء ، وإن كانت ثالثة منقلبه عن (٧) واو ، أو مجهوله (٨) لم يسمع إمالتها - قلبت واوا.

ص : ٣٠١

١- فى الأصل : يكمل. انظر شرح المكودى : ١٢٥ / ٢.

٢- فى الأصل : وأوو. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ١٦٩.

٣- فى الأصل : الفتح. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٤- فى الأصل : موسون. مكرر.

٥- وجوز الكوفيون إجراءه كالمقصور فضموا ما قبل الواو ، وكسروا ما قبل الياء مطلقا ، حملا له على السالم ، وحكاه ابن ولاد لغه عن بعض العرب. نقل ابن مالك عنهم تفصيلا ، وهو إجراء ذلك فى الأعمى ك- «موسى» ، وما فيه ألف زائده ك- «أرطى وحبلى» علمى مذكر ، بخلاف ما ألفه عن أصل. انظر الهمع : ١ / ١٥٤ - ١٥٥ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٠٣ - ١٠٤ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٠٠ ، التسهيل : ١٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٩٧ ، شرح

الأشمونى : ١١٤ / ٤.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٧- فى الأصل : نحو. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٨- فى الأصل : أو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

فإن كان آخر الاسم المقصور تاء ، فقد أشار إليه بقوله :

وتاء ذى التاء ألزمن تنحيه

يعنى : أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء ، لثلاثي يجمع بين تاءى تأنيث ، فتقول فى «فتاه ، وقناه» (١) : «فتيات ، وقنوات».

ثم قال رحمه الله تعالى :

والسالم العين الثلاثى اسما أنل

إتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنثا بدا

مختتما بالتاء أو مجردا

يعنى : أن ما جمع بألف وتاء ، وكانت فيه هذه الشروط المذكوره فى هذين البيتين ، جاز إتباع عينه لفائه فى الحركه ، فتفتح عينه إن كانت الفاء مفتوحه ، وتضم إن كانت مضمومه ، وتكسر إن كانت مكسوره.

والشروط المذكوره خمسه :

الأول : أن يكون سالم العين ، / واحترز به عن شيئين :

أحدهما : المضعف (٢) ، نحو : «جته ، وجته ، وجته» (٣) (٤).

والآخر : المعتل العين ، وشمل ما عينه ألف ، نحو «دار» ، وما أوله مضموم ، نحو : «سوره» ، وما أوله مكسور ، نحو : «ديمه» (٥) ، وما أوله مفتوح ، نحو «بيضه» ، فلا يتبع شىء من ذلك ، إلا ما أوله مفتوح ، فإن فيه لغتين على ما سنذكر.

الثانى : أن يكون ثلاثيا ، واحترز به من الزائد على الثلاثه ، فلا يغير (٦).

الثالث : أن يكون اسما ، واحترز به من الصيغه ، نحو : «صعبه» ، فإنه لا يتبع. وهذه الشروط الثلاثه مفهومه من قوله : «والسالم العين الثلاثى اسما».

ص : ٣٠٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٢- فى الأصل : الضعف. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٣- فى الأصل : ووجه. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

٤- الجنه : - بفتح الجيم - الحديقه ذات الشجر والنخل ، وهى أيضا دار النعيم فى الآخره ، والجنه - بالضم - : ما واراك من السلاح واستترت به ، والجنه - بالكسر - اسم جماعه الجن ذكورا أو إناثا. انظر حاشيه ابن حمدون ١٢٦ / ٢ ، اللسان : ١ / ٧٠٢ - ٧٠٥ (جنن) ، حاشيه الصبان : ١١٦ / ٤ ، المصباح المنير : ١ / ١١١ - ١١٢ (جنن).

٥- الدّيمه : المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق ، وأقله ثلث يوم أو ثلث ليله. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٢٦ / ٢ ، واللسان : ٢ / ١٤٦٧ (ديم).

٦- فى الأصل : فلا يضر. انظر شرح المكودى : ١٢٦ / ٢.

الرَّابِع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من المحرّك العين ، نحو «سمره» (١).

الخامس : أن يكون مؤنثا ، واحترز به من نحو «بكر» (٢) ، فإنّه لا يجمع بالألف والتاء.

وهذان الشرطان مفهومان من قوله :

إن ساكن العين مؤنثا بدا

ولا فرق في ذلك بين المختوم بتاء ، والمجرّد (منها) (٣) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

مختتما بالتاء أو مجرّدا

وفهم من الشّروط (٤) : أنّ مراده ثلاثه أوزان بالتاء ، نحو : «قصعه ، وسدره (٥) ، وغرفه» ، وثلاثه مجرّده ، نحو «دعد ، وهند ،

وجمل» ، فجميع ذلك (يجوز) (٦) فيه الإتياع ، فتقول : «قصعات ، وهندات ، وغرفات ، ودعدات ، وجملات (٧) ، وسدرات».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وسكّن التّالي غير الفتح أو

خفّفه بالفتح فكلا قد رووا

اعلم / أنّ المفتوح الفاء ممّا تقدّم - ليس فيه إلا الإتياع - كما ذكر -.

وأما المضموم الفاء والمكسورها - فيجوز فيهما وجهان آخران زائدان على الإتياع ، أشار إليهما في هذا البيت ، وهما : السّكون والفتح.

ص: ٣٠٣

١- السمره - بضم الميم - : من شجر الطلح ، والجمع : سمر وسمرات وأسمر في أدنى العدد. والطلح : شجره طويله لها ظل يستظل بها الناس ، والإبل ، وورقها قليل ولها أغصان طوال عظام ، ولها شوك كثير من سلاء النخل ، ولها ساق عظيمه لا تلتقى عليها يدا الرجل ، تأكل الإبل منها أكلا كثيرا ، وهى أم غيلان تنبت في الجبل ، الواحده طلحه. انظر اللسان : ٣ / ٢٠٩٢ (سمر) ، ٤ / ٢٦٨٦ (طلح) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٢٦.

٢- في الأصل : نكر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٦.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٧.

٤- في الأصل : الشرط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٧.

٥- القصعه : الصحفه الضخمه تشبع العشره. والسدره : شجره النبق. انظر اللسان : ٥ / ٣٦٥٣ (قصع) ، ٣ / ١٩٧١ (سدر) ، وحاشيه

ابن حمدون : ١٢٧ / ٢ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٢٧ / ٢ .

٧- في الأصل : وجمولات. انظر شرح المكودي : ١٢٧ / ٢ .

وشمل «التالي غير الفتح»: التالي الضّمّ، نحو «غرفه»، والتالي الكسر، نحو «هند» فيجوز في كل واحد منهما ثلاثه أوجه:

الإتباع - كما سبق - ، والسكون ، والفتح ، فتقول: «غرفات» بالضمّ ، إتباعا لحركة الفاء ، و «غرفات» بالسكون (١) ، تخفيفا ، و «غرفات» بالفتح أيضا مخففا ، وفي نحو «هند»: «هندات» بالكسر ، إتباعا ، و «هندات» بالسكون ، و «هندات» بالفتح ، وكذلك في سائرهما.

وفهم منه: أنّ التالي الفتح لا يجوز فيه إلا الإتباع - كما سبق - .

ثمّ استثنى من التالي غير الفتح نوعين:

ما كان على «فعله» بكسر الفاء ، ولامه واو ، أو على «فعله» بضمّ الفاء ، ولامه ياء ، فقال رحمه الله تعالى:

ومنعوا إتباع نحو ذروه

وزبيه وشذّ كسر جروه

يعنى: أنّه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما - الإتباع ، فلا يقال في «ذروه» (٢): «ذروات» ، ولا في «زبيه» (٣): «زبيات» ، لثقل الواو بعد الكسره ، والياء بعد الضّمّه.

ثمّ تبيّه على أنّه قد سمع في «فعله» بكسر الفاء ، ممّا لاه واو - الإتباع شذوذا بقوله: «وشذّ كسر جروه». يعنى: شذّ كسر جمع «جروه» (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

ونادر أو ذو اضطرار غير ما

قدّمته أو لأناس انتمى

يعنى: أنّ ما خالف ما تقدّم من الأحكام ، إمّا نادر ، كقول بعضهم في

ص: ٣٠٤

١- في الأصل: بالكسر. راجع شرح المكودي: ١ / ١٢٧.

٢- ذروه كل شىء - بضم الذال وكسرها - : أعلاه. انظر اللسان: ٣ / ١٥٠٠ (ذرا) ، المصباح المنير: ١ / ٢٠٨ (ذرا) ، حاشيه الخضرى: ٢ / ١٥٢ ، حاشيه ابن حمدون: ٢ / ١٢٧.

٣- الزبيه: حفره يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ، ولا يحفر إلا في موضع عال ، ولذا يقول في الأمر إذا عظم: بلغ السيل الزبى. انظر اللسان: ٣ / ١٨١٠ (زبى) ، المصباح المنير: ١ / ٢٥١ (زبى) ، حاشيه ابن حمدون: ٢ / ١٢٧ ،

حاشيه الخضرى : ١٥٢ / ٢.

٤- الجرّوه - مثلث الجيم مع سكون الراء - : الأثنى من ولد الكلب أو السبع. انظر اللسان : ١ / ٦٠٩ (جرا) ، حاشيه ابن حمدون :
١٢٧ / ٢ ، المصباح المنير : ١ / ٩٨ (جری) ، حاشيه الخضرى : ١٥٢ / ٢ - ١٥٣.

«كهله»: «كهلات» (١)، وحقّه الإسكان ، لأنه صفة ، وإمّا ضروره كقول الزّاجز :

٢٨٦- *فتستريح النَّفس من زفراتها* (٢)

فسكّن «زفرات» ، وحقّه الفتح ، لأنه اسم ، وإمّا لغه قوم من العرب ، كفتح جمع نحو «بيضه ، وجوزه» فيقولون : «جوزات ، وبيضات» بالفتح ، وهى لغه هذيل ، قال شاعرهم :

٢٨٧- أخو بيضات رائح متأوب ***... (٣)

ص: ٣٠٥

١- حكى عن ابن حاتم : انظر اللسان : ٣٩٤٧ / ٥ (كهله).

٢- من الرجز ، ولم أعثر على قائله ، وقبله : علّ صروف الدّهر أو دولاتها يدلّنا اللّمه من لماتها دولاتها : الدوله بفتح الدال وضمها ، قال الأزهرى : هى الانتقال من حال الضر والبؤس إلى حال الغبطه والسرور ، وقال أبو عبيد : الدوله بالضم : اسم للشىء الذى يتداول به بعينه ، والدوله بالفتح : الفعل . يدلّنا : الإداله : الغلبه . اللمه : الشده . الزفرات : جمع زفره ، وهى الاسم من زفر ، يزفر زفيرا ، والزفره : هى أن يخرج نفسه - بالتحريك - بلىن وصوت مره بعد مره . والشاهد فى قوله : «زفراتها» : حيث سكن الفاء فيها ضروره لإقامه الوزن ، والقياس تحريكها . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٥٥٤ / ٣ ، ١٨٠٣ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣ / ٣١٢ ، الشواهد الكبرى : ٣٩٦ / ٤ ، ٥١٧ ، الخصائص : ٣١٦ / ١ ، شرح ابن يعيش : ٢٩ / ٥ ، شواهد الشافيه : ١٢٨ ، مغنى اللبيب (رقم) : ٢٨٠ ، شرح ابن الناظم : ٦٨٥ ، ٧٦٧ ، شرح المرادى : ٣١ / ٥ ، البهجه المرضيه : ١٧١ ، الضرائر : ٨٦ ، شرح ابن عصفور : ١ / ١٥٢ ، اللسان : (زفر ، لمم) ، الجنى الدانى : ٥٨٤ ، سر الصناعه : ١ / ٤٠٧ ، كاشف الخصاصه : ٣٥٤ ، التبصره والتذكره : ٨١٨ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٢٧ / ٢ .

٣- من الطويل : لأحد الهذليين : (وليس فى ديوان الهذليين) يصف ظليما (ذكر النعام) ، ولم يسمه أحد ، وعجزه : رفيق بمسح المنكيين سبوح ويروى : «أبو بيضات» بدل «أخو بيضات» . أخو بيضات : أى صاحب بيضات ، والبيضات : جمع بيضه الطير . الرائح : الذاهب والسائر بالليل . المتأوب : الذى يسير نهارا ، وأصله من الأوب ، وهو الرجوع . وأراد بقوله : «رفيق بمسح المنكيين» : أنه عالم بتحريك المنكيين فى السير ، والمنكب : مجتمع ما بين البعصد والكتف . سبوح : أى : حسن الجرى . قال العينى : البيت فى مدح جمله ، شبهه بالظليم ، فيقول : جملى فى سرعه سيره كالظليم الذى له بيضات ، يسير ليلا ونهارا ليصل إليها ، والظليم إذا كانت له بيضات يسرع فى السير ، وهو فى نفسه سريع فى السير ، فإذا كانت له بيضات يكون أسرع . انتهى . والشاهد فى قوله : «بيضات» حيث جاءت مفتوحه العين فى جمع «بيضه» وهو معتل العين ، والقياس فيه تسكين العين ، لكنه جاء بالفتح على لغه هذيل ، وهذيل يجرون المعتل مجرى الصحيح فى الأسماء ، وغيرهم يسكنونها ، لأن تحريك الياء بعد فتحه موجب لإبدالها ألفا ، وهذيل لم تلتفت إلى هذا لأنه تحريك عارض . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٨٠٤ / ٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٢٨ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢٩٩ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥١٧ / ٤ ، شواهد الشافيه : ١٣٢ / ٢ ، شواهد المفصل والمتوسط : ٣٩٢ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٣٠ / ٥ ، الخزانة : ١٠٢ / ٨ ، شرح ابن الناظم : ٧٦٧ ، الخصائص : ١٨٤ / ٣ ، المنصف : ٣٤٣ / ١ ، الهمع رقم : ١٩ ، شرح المرادى : ٣٢ / ٥ ، الدرر اللوامع : ٦ / ١ ، شرح ابن عصفور : ٥٢٢ / ٢ ، المحتسب :

١ / ٥٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١١٨ ، تاج علوم الأدب : ١ / ٨٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٣٢ ، سر الصنائه : ٢ / ٧٧٨ ، التبصره
والتذكره : ٦٤٩.

الباب الرابع والستون

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

جمع التّكسير

إنّما سمّي جمع التّكسير لتغيّر بناء الواحد فيه ، والتّكسير : هو (١) التّغيير ، ومقابله جمع السّالم.

ثمّ إنّ جمع التّكسير على قسمين : جمع قلّه ، وجمع كثره ، وقد أشار إلى الأوّل ، فقال رحمه الله تعالى :

أفعله أفعال ثمّ فعله

ثمّت (٢) أفعال جموع

قلّه

يعنى : أنّ هذه الأوزان الأربعه الّتى ذكرها فى هذا البيت ، تدلّ على جمع القلّه ، وهو من ثلاثه إلى عشره ، نحو «أغربه ، وأفلس ، وفتيه ، وأجمال».

وفهم أنّ ما سوى هذه الأربعه من جمع التّكسير جمع كثره ، وهو ما فوق العشره إلى ما لا نهايه له ، وسيأتى أمثلتها فى أثناء الباب.

ثمّ إنّّه قد يقع جمع القلّه موقع جمع الكثره ، وجمع الكثره موقع جمع القلّه ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى / :

وبعض ذى بكثره وضعا يفى

كأرجل والعكس جاء كالضّفى

ص : ٣٠٦

١- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٢٨.

٢- فى الأصل : ثم. انظر الألفيه : ١٧١.

فمن وقوع جمع القلّه موقع (جمع) (١) الكثره : «رجل وأرجل ، وعنق وأعناق ، وفؤاد وأفئده».

ومن وقوع جمع الكثره موقع جمع القلّه ، نحو : «رجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصفاه وصفى» ، والصفاه (٢) : الصخره الملساء (٣) ، وأصل «صفى» : «صفوى» ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، وكسر ما قبلها.

ثمّ اعلم أنّ اصطلاح التّحوّيين (٤) فى الجموع : أن يذكروا المفرد ، ثمّ يقولوا : يجمع على كذا وعلى كذا ، وعكس المصنّف واصطلاح على أن يذكر الجمع فيقول : هذا الوزن يكون جمعا لكذا وكذا ، ولكلّ وجه.

وبدأ ب- «أفعل» فقال رحمه الله تعالى :

لفعل اسما صحّح عينا أفعل

وللزباعى اسما أيضا يجعل

ذكر أنّ «أفعل» يطرد فى نوعين :

أحدهما : «فعل» بشرطين :

أحدهما : أن يكون اسما ، نحو «فلس وأفلس» ، واحترز به من (٥) الوصف ، نحو : «صعب».

الثانى : أن يكون صحيح العين ، واحترز به من معتلّ العين ، نحو «ثوب» ، وشمل الصّحيح - كما مثّل - ، والمعتلّ الفاء ، نحو : «وجه وأوجه» ، والمعتلّ اللّام ، نحو : «دلو وأدل ، وظبى (٦) وأظب».

والثانى : الزباعى ، لكن بشروط ذكرها فقال رحمه الله تعالى :

إن كان كالعناق والذراع فى

مدّ وتأنيث وعدّ الأحرف

فذكر أربعة شروط :

الأول : أن يكون اسما ، وفهم ذلك من قوله :

وللزباعى اسما أيضا يجعل

ص : ٣٠٧

- ٢- فى الأصل : والصفى. انظر شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.
- ٣- انظر اللسان : ٢٤٦٩ / ٤ (صفو) ، شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.
- ٤- فى الأصل : الاصطلاح للنحويين. انظر شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.
- ٥- فى الأصل : عن. انظر شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.
- ٦- فى الأصل : وظب. انظر شرح المكودى : ١٢٩ / ٢.

وفهم من قوله: «إن» / كان كالعناق» الثلاثة الشروط الباقية:

الثاني: أن يكون مؤنثا، لأنّ العناق مؤنث، وهي أنثى الجدى (١)، واحترز به من الذكر، نحو «الحمار».

- وأن يكون ثالثه مدّه (٢)، واحترز به من نحو «خنصر».

- وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث، واحترز به من نحو «سحابه».

وفهم من تمثيله ب- «العناق والذراع» أنّ حركة الأوّل لا يشترط كونها فتحه، (بل تكون فتحه) (٣) وكسره - كالمثاليين - ، وضّمه، نحو «عقاب» (٤)، فتقول: «ذراع وأذرع، وعناق وأعتق، وعقاب وأعقب».

وفهم من إطلاقه في المدّ في قوله: «في مدّ» أنّه لا يشترط كونه ألفا، بل يكون غير ألف، نحو: «يمين وأيمن».

وفهم من قوله: «وعدّ الأحرف» الشرط الرابع.

ثمّ قال رحمه الله تعالى:

وغير ما أفعل فيه مطّرد

من الثلاثي اسما بأفعال يرد

يعنى: أنّ «أفعالا» جمع لكلّ اسم ثلاثي، ليس على «فعل» ممّا هو صحيح العين، وذلك ما يطّرد فيه «أفعل»، فشمّل غير «فعل» من الثلاثي، وذلك تسعه أوزان، نحو: «جمل وأجمال، وعنق وأعناق، وضلع وأضلاع، وكتف وأكتاف، وإبل وآبال، وعدل وأعدال، وقفل وأقفال، وعضد وأعضاء، ورطب وأرطاب» (٥).

وشمّل أيضا ما كان على «فعل» معتلّ العين، نحو «ثوب وأثواب».

واحترز بقوله: «اسما» من الصّفه، نحو «حسن، وبلز» (٦) ونحوهما، فإنّها لا تجمع على «أفعال».

ص: ٣٠٨

١- والجمع أعنق وعنق وعنوق. انظر اللسان: ٣١٣٥ / ٤ (عنق)، شرح المكودي: ١٢٩ / ٢.

٢- في الأصل: مد. انظر شرح المكودي: ١٢٩ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١٢٩ / ٢.

٤- العقاب: طائر من الجوارح، مؤنثه، وقيل: العقاب يقع على الذكر والأنثى. إلا أن يقولوا هذا عقاب ذكر. انظر اللسان: ٤ / ٢٨٠ (عقب) المصباح المنير ٢ / ٤٢٠ (عقب).

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ١٣٠ / ٢.

٦- فى الأصل : وبلد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٠. يقال : امرأه بلز وبلز - بتشديد الزاى - : أى : ضخمه مكتنزه ، ويقال : امرأه بلز ، أى : ولود ، بمعنى : كثيره الأولاد. انظر اللسان : ١ / ٣٤٣ (بلز) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠.

ولمّا دخل في هذا القانون «فعل» / - بضمّ الفاء ، وفتح العين - ، وكان الغالب في جمعه غير «أفعال» - تبه عليه فقال رحمه الله تعالى :

وغالبا أغناهم فعلان

في فعل كقولهم صردان

يعنى : أنّ الغالب في «فعل» أن يجيء جمعه على «فعالن» - بكسر الفاء - نحو : «صرد وصردان» لطائر (١) ، و «جرذ وجرذان» لفأر (٢).

وفهم من قوله : «غالبا» أنّه قد يجيء على «أفعال» قليلا ، ومنه قولهم : «رطب وأرطاب» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

في اسم مذكّر رباعيّ بمد

ثالث افعله عنهم اطرد

(والزمه في فعال أو فعال

مصاحبي تضعيف او إعلال) (٤)

يعنى (٥) : أنّ «أفعله» (يلزم) (٦) في هذين الوزنين ، وهما «فعال وفعال» مفتوح (٧) الفاء ، ومكسورها ، إذا كانا مضعّفين أو معتّلين.

ص : ٣٠٩

١- قيل : الصرد طائر أبقع ، ضخم الرأس يكون في الشجر ، نصفه أبيض ونصفه أسود ، ضخم المنقار ، له برثن عظيم ، وقيل : هو طائر فوق العصفور ، وقد نهى عليه السلام عن قتل أربع : النملة والنحلة والصرد والهدهد. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٢٧ ، ٢٤٢٨ (صرد) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠.

٢- في الأصل : خرد وخرذان لفا. راجع شرح المكودي : ٢ / ١٣٠. والجرذ : الذكر من الفأر ، وقيل : الذكر الكبير منه ، وقيل : هو أعظم من اليربوع أكدر في ذنبه سواد ، وقيل : ضرب من الفأر. انظر اللسان : ١ / ٥٩١ (جرذ).

٣- ونص في التسهيل على أن «أفعالا» فيه نادر. انظر التسهيل : ٢٦٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٠ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٢٤.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر الألفية : ١٧٢ ، شرح المكودي : ٢ / ١٣٠.

٥- هذا شروع في شرح البيت الثاني من البيتين ، ولعل المؤلف أغفل شرح الأول منهما لوضوحه ، وفي شرحه قال المكودي (٢ / ١٣٠) : «يعنى : أنّ «أفعله» يطرد جمعا لاسم مذكّر رباعيّ بمدّه قبل آخره ، واحترز بالاسم من الصّيفه نحو «جواد» وبالمذكّر من

المؤنث نحو «عنتق» فإنه يجمع على «أفعل» كما تقدّم ، وشمل قوله : «بمد ثالث» ما كانت مدّته ألفا أو واوا أو ياء ، نحو : «قدال وأقذله» ، و «رغيف وأرغفه» ، و «عمود وأعمده». وانظر شرح ابن الناظم : ٧٧١ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٢٦ ، شرح دحلان : ١٧٢ ، البهجه المرضيه : ١٧٢ ، شرح ابن عقيل : ١٥٥ ، كاشف الخصاصه : ٣٥٦ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٠ .

٧- في الأصل : مفتوحى. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٠ .

مثال المضَعَف فيهما «بتات (١) وأبته (٢) ، وزمام وأزّمه» ، ومثال المعتلّ : «فناء وأفنيه (٣) ، وقباء (٤) وأقبية».

ومعنى اللزوم فيهما - أنّهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع.

وفهم من قوله : أنّ ما ليس بمضاعف ولا معتلّ يتجاوز (٥) فيه هذا الجمع ، وسيأتي.

ثمّ قال :

فعل لنحو أحمر وحمرا

من أمثله جمع (٦) الكثرة «فعل» - بضمّ الفاء ، وسكون العين - ، وهو مطرّد في «أفعل» المقابل ل- «فعلاء» (٧) ، و «فعلاء» المقابل ل- «أفعل» ، نحو «أحمر وحمراء» ، فتقول فيهما معا «حمر».

وفهم من قوله : «لنحو» أنّ ذلك الجمع مطرّد (أيضا) (٨) في «أفعل» الذي ليس له «فعلاء» ، لمانع من الخلقه ، نحو «رجل أكرم» للعظيم الكمره ، وهي

ص: ٣١٠

- ١- في الأصل : بتان. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠. بتات : بموحده مفتوحه ، ففوقيتين : متاع البيت ، والزيد. انظر اللسان : ١ / ٢٠٥ (بتت) ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٢٧ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٥.
- ٢- أصله : «ابته» بتائن ، التقى مثلامن ، فنقلت حركه أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر ، وكذا يقال فى «أزمه» ، ونحوه. انظر حاشيه الصبان : ٤ / ١٢٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٥.
- ٣- فى الأصل : فتاء وأفنيه. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٠. الفناء - بكسر الفاء - : ما حول الدار ، وقيل : سعه أمام الدار ، وأصله : «فناى» بالياء. انظر اللسان : ٥ / ٣٤٧٧ (فنى) ، المصباح المنير : ٢ / ٤٨٢ (فنى) ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٥.
- ٤- القباء : نوع من الثياب ، وأصله : «قباو» ، وفى المصباح : كأنه من قبوت الحرف ، أقبوه إذا ضخّمته. انتهى. أى : عند النطق به ، سمى بذلك لأنه يضم على البدن ، فكأنه المسمى الآن بالففظان. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٢٣ (قبا) ، المصباح المنير : ٢ / ٤٨٩ (قبو) ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٥٥ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠.
- ٥- فى الأصل : أنه يتجاوز. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٠.
- ٦- فى الأصل : أجمع. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٠.
- ٧- فى الأصل : المقابل أفعلاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣١.
- ٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣١.

رأس الذّكر (١) ، و «امرأه عفلاء» (٢) للمرأه التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأدره (٣) ، فتقول : «رجال كمر ، ونساء عفل» (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وفعله جمعا بنقل يدرى

من أمثله جمع القلّه «فعله» - بكسر الفاء ، وسكون العين - ، ولم يطرد في شيء من الأبنيه ، بل هو محفوظ في سته أبنيه : «فعل» نحو «صبى وصبيه» ، و «فعل» نحو «فتى وفتيه» ، و «فعل» نحو «شيخ وشيخه» ، و «فعال» نحو «غلام وغلمه» ، و «فعال» نحو «غزال وغزله» ، و «فعل» نحو «ثنى (٥) وثنيه».

ومعنى قوله : «بنقل يدرى» أنه غير مطرد في وزن ، وإنما بابه النّقل ، أى : السّماع.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل لاسم رباعى بمد

قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

من أمثله جمع الكثره «فعل» - بضمّ الفاء والعين - ، وهو - كما قال - جمع لكل اسم رباعى بمد قبل لام صحيحه.

واحترز بالاسم من الصّفه ، فإنّها لا تجمع على «فعل».

ص : ٣١١

١- انظر اللسان : ٥ / ٣٩٢٩ (كمر) ، شرح المكودى : ٢ / ١٣١.

٢- فى الأصل : عقلاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣١.

٣- والأدره : الخصيه المنتفخه. انظر اللسان : ٣٠١٧ (عفل) ، ١ / ٤٤ (أدر) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٠.

٤- وفى اطراد «فعل» فى هذا النوع خلاف : فقيل : يطرد فيه «فعل» ، وجزم فيه ابن مالك فى شرح الكافيه ، وهو مفهوم كلامه هنا ، وتبعه ابنه. وقيل : يحفظ ، وجزم به فى التسهيل. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٨٢٨ ، التسهيل : ٢٧١ ، شرح ابن الناظم : ٧٧٠ ، الهمع : ٦ / ٩٢ ، شرح المرادى : ٢ / ٤١ - ٤٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٢٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٩٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٠٤.

٥- الثنى : الأمر الذى يعاد مرتين ، والثنى أيضا : السيد الثانى الذى فوقه من هو أعظم منه فى السيادة ، وذلك كالوزير مع الأمير مثلا. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣١ ، اللسان : ١ / ٥١٤ ، ٥١٦ (ثنى).

وفهم من إطلاقه في قوله: «اسم» أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث، نحو «قذال (١) وقذل، وأتان (٢) وأتن».

وفهم أيضا من إطلاقه في قوله: «بمد» أن المد يكون ألفا، نحو «قذال وقذل»، وياء: نحو «قضيبي وقضب»، وواوا (٣) نحو «عمود وعمد».

وفهم من قوله: «قبل لام إعلالا- فقد» أن المعتل اللام نحو «كساء» لا يجمع على «فعل»، لأنه لو جمع على «فعل» لزم قلب الواو (ياء) (٤)، وانكسار ما قبلها، فيؤدى إلى ورود «فعل»، وهو مهمل.

وشمل قوله: «بمد» الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف.

فأما الصحيح: فهو كما ذكر.

وأما / المضعف: فإن كان واوا أو ياء - فكذلك، وإن كان ألفا - فقد أشار إليه، فقال رحمه الله تعالى:

ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف

يعنى: أن المضاعف من نحو: «فعال»، ك- «زمام» لا يجمع على «فعل» كراهية التضعيف، بل يستغنى عنه ب- «أفعله» - كما تقدم -.

وفهم من قوله: «في الأعم» أنه قد جاء جمعه على «فعل» قليلا، (كقولهم) (٥) في جمع «عان»: «عنن» (٦)، وفي «حجاج» (٧): «حجج».

وفهم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذا الياء وذا الواو - يجمعان على «فعل»، نحو «سرير وسرر، وذلول (٨) وذلل».

ص: ٣١٢

١- القذال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس، فوق فأس القفا. انظر اللسان: ٥ / ٣٥٦١ (قذل).

٢- الأتان: اسم أنثى الحمار، قال ابن السكيت: ولا يقال: أتانه. انظر اللسان: ١ / ٢١ (أتن)، المصباح المنير: ١ / ٣ (أتن)، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٣١.

٣- في الأصل: وأووا. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٣١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٣١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٣١.

٦- في الأصل: عناق عنق. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٣١. وعناق اللجام: السير الذي تمسك به الدابة. انظر اللسان: ٣١٤١ (عنن).

٧- الحجاج - بفتح الحاء وكسرهما - : العظم المستدير بالعين، وقيل: ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط. انظر اللسان: ٢ / ٨٧٠

(حجج)، المصباح المنير: ١ / ١٢١ (حجج)، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٣١ - ١٣٢، حاشية الخضرى: ٢ / ١٥٦.

٨- فى الأصل : دلو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٢. والذلول من الذل - بالكسر - وهو اللين ، وهو ضد الصعوبه ، يقال : ذل يذل ذلا- فهو ذلول ، ويكون فى الإنسان والدابه. انظر اللسان : ٣ / ٥١٣ (ذلل) ، المصباح المنير : ١ / ٢١٠ (ذلل). وذكر ابن حمدون أن التمثيل ب- «ذلول» غير صحيح ، لأن «ذلول» من «الذل» - بكسر الذال - ضد الصعوبه ، وموضوع كلام الناظم الأسماء ، وذكر أن الأولى التمثيل. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٢ ، حاشيه يس : ٢ / ٣٠٥.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل جمعا لفعله عرف

ونحو كبرى ...

من أمثله جمع الكثرة «فعل» - بضمّ الفاء ، وفتح العين - ، ويجيء جمعا ل- : «فعله» نحو «غرفه وغرف» ، ول «فعلى» نحو «كبرى وكبر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولفعله فعل

من أمثله جمع الكثرة «فعل» - بكسر الفاء ، وفتح العين - ، ولم يشترط اسميته ، لأنّ «فعله» فى الصّفات قليل ، فلم يعتبره (1) هنا (2).

وشمل «فعله» (3) الصّحیح ، نحو «قربه وقرب» ، والمعتلّ العين ، نحو «قيمه وقيم» ، والمعتلّ اللّام ، نحو «مريه ومرى» ، والمضاعف ، نحو «حجّه وحجج» (4).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقد يجيء جمعه على فعل

الضمير فى «جمعه» عائذ على «فعله» ، أى : يأتى جمع «فعله» المكسوره الفاء على / «فعل» ، بضمّ الفاء ، نحو «حليه وحلى».

وفهم من قوله : «قد يجيء» قلّه ذلك.

ص: ٣١٣

١- فى الأصل : يعتبر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٢.

٢- ونص فى التسهيل على اشتراط كون «فعله» اسما تاما. انظر التسهيل : ٢٧٢ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٣١.

٣- فى الأصل : أفعله. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٢.

٤- وقاس الفراء «فعلا» فى «فعلى» اسما ، نحو «ذكرى وذكر» ، وفى «فعله» يائى العين نحو «ضيعه وضيع» ، وذلك عند الجمهور مقصور على السماع. انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١٣١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٨٣٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٩ ، التسهيل : ٢٧٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٠ ، الهمع : ٦ / ٩٧.

ثم قال :

في نحو رام ذو أطراد (١)

فعله

من أمثله جمع الكثرة «فعله» (٢) - بضمّ الفاء ، وفتح العين - ، وهو مطّرد في وصف على «فاعل» معتلّ اللام ، لمذكّر عاقل ، نحو «رام (ورماه) (٣) ، وقاض وقضاه».

وفهمت هذه الشّروط من المثال.

واحترز بالوصف من الاسم ، نحو «واد» (٤) ، وبالمعتلّ من الصّحيح ، نحو «ضارب» ، وبالمذكّر من المؤنّث ، نحو «ضاربه» ، وبالعاقل من غير العاقل ، نحو «صاهل» ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فعله».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشاع نحو كامل وكمله

من أمثله جمع الكثرة «فعله» - بفتح الفاء والعين - ، وهو مطّرد في وصف على «فاعل» ، صحيح اللام ، لمذكّر عاقل.

وفهمت الشّروط من المثال أيضا.

وشمل الصّحيح ، نحو «كامل وكمله» ، والمعتلّ الفاء ، نحو «وارث وورثه» ، والمعتلّ العين ، نحو «خائن وخونه» ، والمضاعف ، نحو «بارّ وبرره».

وأما المعتلّ اللام فقد تقدّم أنّه مضموم الفاء.

وأراد بالشّيع : الاطّراد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فعلى لوصف كقتيل وزمن

من أمثله جمع الكثرة «فعلى» مقصورا (٥) - بفتح الفاء ، وسكون العين - ، وهو مطّرد في وصف على «فعليل» بمعنى : مفعول ، دالّ / على هلك أو توجّع (٦) ،

- ١- فى الأصل : اضطراد. انظر الألفيه : ١٧٣.
- ٢- فى الأصل : فعل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.
- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.
- ٤- فى الأصل : أود. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.
- ٥- فى الأصل : مقصور. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.
- ٦- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٤ / ١٨٤٣): «والقياس منه ما كان ل- «فعليل» بمعنى : «مفعول» دال على هلك أو توجع أو تشيت ، ك- «قتيل وقتلى» ، و «جريح وجرحى» ، وأسير وأسرى». وانظر شرح المرادى : ٥ / ٥١ ، شرح الأشمونى : ١٣٢ / ٤.

ك- «قتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وأسير وأسرى» ، ويحمل (١) عليه ما أشبهه فى المعنى ، وإن لم يكن من باب «فعليل» المذكور ، وإليه أشار فقال رحمه الله تعالى :

(وزمن) (٢)

وهالك وميت به قمن

يعنى : أن (هذه الأوزان) (٣) الثلاثة : «فعل ، وفاعل ، وفعل (٤)» حقيقه بذلك الجمع ، لمشاركتها فى المعنى ل- «فعليل» المذكور فى الدلالة على الهلك أو التوجع (٥).

ومعنى «قمن» حقيق (٦) ، وينبغى أن يظبط «قمن» بفتح الميم ، لكونه خبرا عن أكثر من اثنين ، فإن «قمننا» المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع (٧).

ص: ٣١٥

١- فى الأصل : وتحمل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٢ / ٢.

٤- فى الأصل : فعيل. انظر شرح المكودى : ١٣٣.

٥- وزاد ابن مالك فى التسهيل وشرح الكافه : «فعليل» بمعنى «فاعل» ، ك- «مريض ومرضى» ، و «افعل» ك- «أحمق وحمقى» ، و «فعلان» ك- «سكران» و «سكرى» ، قال : وبه قراءه حمزه والكسائى : وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ، وقال : وما سوى ذلك محفوظ ك- «كيس وكيسى» ، و «رجل جلد ورجال جلدى» ، و «سنان ذرب وأسنة ذربى» فإنها ليس فيها ذلك المعنى.

انظر التسهيل : ٢٧٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٨٤٣ - ١٨٤٤ ، شرح المرادى : ٥١ / ٥ ، شرح الشافيه للرضى : ١٤٤ / ٢ ،

الهمع : ١٠٤ / ٦ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٥ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣٠٧ / ٢ ، إعراب ابن النحاس : ٨٦ / ٣ .

٦- يقال : هو قمن بكذا أى : حقيق وخليق وجدير. انظر اللسان : ٣٧٤٥ / ٥ (قمن) ، شرح المكودى : ١٣٣ / ٢ ، إعراب الألفيه :

١٢٦ ، حاشيه الصبان : ١٣٢ / ٤ .

٧- ف- «قمن» خبر عن «زمن» ، و «هالك وميت» معطوفان عليه ، وبه قال المكودى. وقال الشاطبى : «قمن» خبر عن «ميت» ،

وعليه ف- «زمن وهالك» بالجر عطفا على «قتيل». انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢ ، إعراب الألفيه : ١٢٦ ، حاشيه الصبان : ١٣٢ / ٤

١٣٢ - ١٣٣ . وقال ابن حمدون فى حاشيته (١٣٣ / ٢) : لا حاجه لهذا ، والحق أنه «قمن» بكسر الميم ، وله احتمالان : أحدهما :

أن تقول : أن «زمن» مبتدأ و «قمن» خبره ، و «هالك وميت» كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما ، لدلاله خبر «زمن» عليه.

والثانى : أن تقول : أن «زمن وهالك» بالجر ، معطوفان على «قتيل» ، وأما «ميت» فهو بالرفع مستأنف مبتدأ ، و «قمن» خبره.

انتهى.

ثم قال رحمه الله تعالى :

لفعل اسما صحّ لاما فعله

من أمثله جمع الكثره «فعله» - بكسر الفاء ، وفتح العين - ، وهو مطّرد في : فعل» - بضمّ الفاء ، وسكون العين - .

وشمل الصحيح نحو : «درج ودرجه» ، والمعتلّ ، نحو «كوز وكوزه» ، والمضاعف نحو : «دبّ ودبيه» (١).

واحترز بقوله : «اسما» من الصّيفه ، نحو «حلو» ، وبقوله : «صحّ لاما» من المعتلّ اللّام ، نحو «عضو» ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فعله».

وقد يجمع على «فعله» غير «فعل» المضموم الفاء ، وإليه أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

والوضع في فعل وفعل قلله

يعنى : أنّه قد يجمع على : «فعله» (٢) «فعل» - بفتح الفاء ، وسكون العين - ، و «فعل» - بكسر الفاء ، وسكون العين - .

فمن الأوّل : «زوج وزوجه» ، ومن الثّاني : «قرد وقرده» . /

ومعنى : «قلله» أى : الوضع قلل (٣) جمع «فعل وفعل» على «فعله» . وفهم منه (٤) : أطّراده في «فعل» بالضمّ .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفعل لفاعل وفاعله

وصفين نحو عاذل وعاذله

من أمثله جمع الكثره «فعل» - بضمّ الفاء وفتح العين مشدّده - ، وهو مطّرد في «فاعل وفاعله» ، بشرط صحّ لاهما (٥) ، نحو «ضارب وضرب ، وضاربه وضرب» .

واحترز بالوصف من غيره ، نحو «حائط» .

ثمّ إنّ المذكّر من هذين الوصفين - يختصّ عن المؤنّث ب- «فعل» بزيادة ألف بعد العين ، وإليه أشار ، فقال :

ص : ٣١٦

١- فى الأصل : رب وديته. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل : انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٣.

- ٣- فى الأصل : فى بدل «قلل». انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.
- ٤- فى الأصل : من. انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.
- ٥- فى الأصل : لامها. انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.

ومثله الفَعَال فيما ذكرا

يعنى : أنّ ما ذكر من الوصفين (١) يجمع على «فَعَال» فتقول : «رجال ضَرَبَ وصَوَّام» (٢).

ثمّ تبّه على أنّ هذين الوزنين قد يجيئان (جمعين) (٣) للمعتلّ اللّام ، فقال رحمه الله تعالى :

وذا ن فى المعلّ لا ما ندرا

يعنى : مثال «فَعَل» فى المعتلّ اللّام نحو «غاز وغزّى» ، ومثال «فَعَال» نحو «غاز وغزّاء».

وفهم من قوله : «ندرا» أنّ ذلك إنّما يطرد فى الصّحيح اللّام.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فعل وفعله فعال لهما

من أمثله جمع الكثره «فعال» - بكسر الفاء - ، وهو مطرد فى «فعل ، وفعله» ، وفهم من إطلاقه فيهما : اشتراك الاسم والوصف فيهما ، نحو «كعب وكعاب ، وصعب وصعاب ، وقصعه وقصاع» ، وشمل / الصّحيح العين - كما مثل - والمعتلّها ، نحو «ثوب وثياب» إلاّ أنّه قليل فيما عينه الياء ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وقلّ فيما عينه ليا منهما

يعنى : أنّ «فعالا» قليل فيما عينه ياء من «فعله وفعل» ، ومنه : «ضيف (٤) وضياف» (٥).

ص: ٣١٧

١- فى الأصل : الوضعين. اشرح شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.

٢- وندر فى المؤنث ، كقوله : أبصارهنّ إلى الشّبّان مائله وقد أراهنّ عنّى غير صدّاد فجمع «صاده» على «صداد» ، وهو نادر. وتأوله بعضهم على أنّ «صداد» فى البيت جمع : صاد ، وجعل الضمير ل- «الإبصار» لأنه يقال : بصر صاد ، كما يقال : بصر حاد. انظر شرح الأشموني : ١٣٣ / ٤ ، الهمع : ١٠١ / ٦ ، ارتشاف الضرب : ١٨٤٦ ، شرح المرادى : ٥٢ / ٢ - ٥٣.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٣ / ٢.

٤- فى الأصل : ضعيف. انظر شرح المكودى : ١٣٤ / ٢.

٥- وكذلك فيما فاؤه ياء أيضا ، قال ابن مالك فى شرح الكافية : «وشذ فيما فاؤه أو عينه ياء ك- «يعر ويعار» ، و«ضيف وضياف». انتهى. وقال فى التسهيل : «فعال» وهو ل- «فعل» غير يائى العين ، ول «فعله» مطلقا. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٤٩ ، التسهيل : ٢٧٢ ، شرح المرادى : ٥٣ / ٥ ، الهمع : ٩٨ / ٦ ، شرح الأشموني : ١٣٤ / ٤ ، شرح الشافيه للرضى : ٩١ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٠١ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣٠٨ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل أيضا له فعال

ما لم يكن في لامه اعتلال

يعنى : أنّ «فعالا» يطرد في «فعل» - بفتح الفاء والعين - ، نحو «جمل وجمال ، وجبل وجبال» ، لكن بشرطين :

أشار إلى الأوّل منهما بقوله :

ما لم يكن في لامه اعتلال

وإلى الثّاني ، فقال رحمه الله تعالى :

أو يك مضعفا ...

يعنى : أنّ «فعالا» (1) لا يجمع على «فعال» إذا كان معتلّ اللّام ، نحو «فتى» أو مضعفا ، نحو «طلل».

وأطلق في «فعل» ، وهو مقيد بأن يكون اسما (2) ، احترازا من نحو «حسن وبطل» ، فلا يجمع على «فعال».

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومثل فعل

ذو التّاء ...

يعنى : أنّ «فعله» يطرد أيضا في جمعه على «فعال» ، نحو «رقبه ورقاب».

وفهم من قوله : «ومثل فعل» أنّه يشترط فيه عدم التّضعيف ، وإعلال اللّام.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل مع فعل فاقبل

يعنى : أنّ «فعالا» يطرد في «فعل» - بكسر الفاء ، وسكون العين - ، وفي «فعل» - بضم الفاء ، وسكون العين - .

ص: ٣١٨

٢- ونص ابن مالك على هذا القيد في التسهيل. انظر التسهيل : ٢٧٢ ، الهمع : ٩٨ / ٦ ، ارتشاف الضرب : ٢٠١ / ١ ، شرح
المرادى : ٥٤ / ٥ ، التصريح على التوضيح : ٣٠٨ / ٢.

فالأوّل نحو «قدح (١) وقдах» ، والثاني نحو «رمح ورماح» (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفى فعيل وصف فاعل ورد

كذاك فى أثنائه أيضا اطرّد

يعنى : يطّرد «فعال» أيضا فى «فعليل» ، ومؤنّته «فعليله» ، إذا كانا وصفين (٣) ، نحو «ظريف وظراف ، وظريفه وظراف (٤)» (٥) ، واحترز به من / «فعليل» اسما ، نحو «قضيب» ، ومن «فعليل» بمعنى : مفعول ، نحو «جريح» ، فلا يجمعان على «فعال».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشاع فى وصف على فعلانا

أو أنثيه أو على فعلانا

ومثله فعلانه ...

يعنى : أنّ «فعالا» (٦) المذكور شاع - أى : كثر - فى «فعلائن» ، نحو «ندمان وندام» ، والمراد بأنثيه (٧) : «فعلائنه» (٨) نحو «ندمانه» (وندام) (٩) ، و «فعلى» ،

ص : ٣١٩

١- القدح - بكسر القاف - : السهم قبل أن ينصل ويراش ، وقال أبو حنيفة : القدح : العود إذا بلغ فشذب عنه الغصن ، وقطع على مقدار النبل الذى يراد من الطول والقصر. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٤٢ (قدح).

٢- ويشترط فى هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو «جلف وجلوف». ويشترط فى ثانيهما ألا يكون واوى العين ك- «حوت» ، وقياسه «حيتان» ، ولا يائى اللام ك- «مدى» وقياسه «أمداء». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٥٠ ، شرح المرادى : ٥ / ٥٤ ، الهمع : ٦ / ٩٨ - ٩٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٠٨ ، التسهيل : ٢٧٣ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٤.

٣- فى الأصل : وضعين. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٤- فى الأصل : فظراف. بدل «وظراف». انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٥- واشترط فى التسهيل كون «فعليل» بمعنى : فاعل ، وأثنائه : أن يكونا صحيحى اللام. انظر التسهيل : ٢٧٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٥٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠١ ، التصريح على التوضيح : ٣٠٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٥.

٦- فى الأصل : فعال. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٧- فى الأصل : ما تأنيته. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٨- فى الأصل : فعلان. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

نحو «غضبي وغضاب» (١)، أو على «فعلان» - بضمّ الفاء - ، نحو «خمصان وخماص» (٢).

وقوله : «ومثله» أى : ومثل «فعلان» - بضمّ الفاء - «فعلانه» - بضمّها أيضا - ، وهو مؤنّثه (نحو) (٣) «خمصانه (وخماص)» (٤).

فجمله ما يجمع على «فعال» ثلاثه عشر وزنا ، ثمانيه تطرد فيها ، وهى :

«فعل وفعله ، وفعل وفعله ، وفعل وفعل (٢) ، وفعل وفعله» (٣) ، وخمسه يكثر فيها دون اطراد ، وهى : «فعلان ، وفعلانه ، وفعل ، وفعلان (٤) ، وفعلانه» (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والزمه فى

نحو طويل وطويله تفى

أى : ألزم «فعلا» فيما عينه واو ولامه صحيحه من «فعل» بمعنى «فاعل» ، ومؤنّثه «فعيله» ، نحو «طويل وطوال» ، و «طويله وطوال» (٦).

والمراد بلزوم «فعال» فيهما : أنّهما لا يجمعان (٧) على غيره من جموع التّكسير.

وفهم من تخصيصهما بذلك : أنّ ما عداهما ممّا يجمع على «فعال» قد يجمع على غيره (٨).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبفعول فعل نحو كبد

يخصّ غالبا ...

ص: ٣٢٠

١- فى الأصل : وغضباب. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤. (٢ - ٣ - ٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٢- فى الأصل : وفعله. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٣- فى الأصل : وفعله. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٤- فى الأصل : وفعل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٤.

٥- وقد صرح بعدم اطراد هذه الأوزان الخمسه فى شرح الكافيه حيث قال : «وشاع دون اطراد فى «فعلان» وصفا ، وفى أنثيه ، وهما «فعلى» و «فعلانه» وفى «فعلان ، وفعلانه» أو صافا. انتهى. وكلامه فى التسهيل يقتضى الاطراد. انظر شرح الكافيه لابن مالك

: ١٨٥٠ / ٤ ، التسهيل : ٢٧٣ ، شرح المرادى : ٥٦ / ٥ ، شرح الأشموني : ١٣٥ / ٤ .

٦- فى الأصل : أو طويل وطوال. انظر شرح المكودى : ١٣٤ / ٢ .

٧- فى الأصل : يجتمعان. انظر شرح المكودى : ١٣٤ / ٢ .

٨- تقول : «كريم وكرماء وكرام» ، و «ظريف وظرفاء وظراف» ، و «شريف وشرفاء وشراف» ، ولا يجاوز فى نحو «طويل وطويله»

إلا إلى التصحيح نحو «طويلين وطويلات». انظر التصريح على التوضيح : ٣٠٩ / ٢ ، شرح المرادى : ٥٦ / ٥ ، شرح الكافية لابن

مالك : ١٨٥١ / ٤ ، شرح الأشموني : ١٣٥ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٢٠١ / ١ .

من أمثله جمع الكثرة / «فعل» - بضمّ الفاء - ، ويطرّد في «فعل» - بفتح (١) الفاء ، وكسر العين - ، نحو «كيد وكبود (٢)» ، ووعل ووعول».

وفهم من قوله : «يخصّ» أنّه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره (٣) من جموع الكثرة.

وفهم من قوله : «غالبا» أنّه قد يجمع في الكثرة على غير «فعل» قليلا ، ومن ذلك قولهم : «نمر ونمور ، ونمار» (٤).

ثمّ قال :

كذاك يطرّد

في فعل اسما مطلق الفا ..

يعنى : أنّ «فعولا» يطرّد أيضا في «فعل» - بفتح الفاء ، وضّمّها ، وكسرّها - نحو «فلس وفلوس (٥)» ، (وجد وجنود) (٦) وضررس وضرروس».

واحترز بقوله : «اسما» من الوصف ، نحو «صعب ، وحلو ، وخدن (٧)» ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فعل» (٨).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفعل

له وللفعال فعلاّن حصل

ص : ٣٢١

١- في الأصل : فتح. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٤.

٢- في الأصل : كيد وكبود. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٤.

٣- في الأصل : كغيره. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٤.

٤- ويقال أيضا : «أنمر ، وأنمار ، ونمر ، ونمر». انظر اللسان : ٦ / ٤٥٤٥ (نمر).

٥- واطراد ذلك مشروط بالألا تكون عينه واوا ، ك- «حوض» ، وشذ «فوج وفؤوج». انظر شرح المرادى : ٥ / ٥٧ ، الهمع : ٦ /

١٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٠ ، التسهيل : ٢٧٣ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٥٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٣ ،

شرح الشافيه للرضي : ٢ / ٩٠ - ٩١.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٥. واطراد ذلك مشروط بالألا تكون عينه واوا أيضا ك-

«حوت» ولا لامه ياء ك- «مدى» ، وألا يكون مضاعفا نحو «خفف» ، وشذ «حص وحصوص» وهو الورس ، و «نؤى ونئى». انظر

المراجع المتقدمه.

٧- فى الأصل : حرب. انظر المكودى : ٢ / ١٣٥ ، والخذن - بكسر الخاء - : الصديق. انظر اللسان : ٢ / ١١٦. (خذن).

٨- إلا ما شذ من نحو «ضيف وضيوف» و «كهل وكهول». انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١٣٦ ، الهمع : ٦ / ١٠٠ ، شرح المرادى : ٥

/ ٥٧.

أى : «فعل» : ل- «فعل» ، ولم يقيدّه باطراد ، فعلم أنّه محفوظ فيه ، وذلك نحو «أسد وأسود ، وشجن (١) وشجون» (٢).

والضمير في «له» عائد على «فعل» ، والتقدير : و «فعل» ل- «فعل» ، أى : من المفردات التي تجمع على «فعل».

ويحتمل أن يكون «فعلا» معطوفا على «فعل» الأوّل ، و «له» منقطع عنه ، ويكون قد تمّ الكلام عند ذكر «فعل» ، ثم استأنف ، فقال :

له وللفعال فعلان حصل

فيكون قد شرّك بين «فعل (٣) وفعال» في الجمع على «فعال» ./

وقد جاء جمع (٤) «فعل» على «فعال» نحو «فتى وفتيان ، وأخ وإخوان».

وقوله :

وللفعال فعلان حصل

من أمثله جمع الكثرة «فعالين» - بكسر الفاء وسكون العين - ، وهو مطّرد في اسم على «فعال» ، نحو «غراب وغربان ، وغلام وغلمان».

وقد تقدّم في أوّل الباب (٥) أنّه يطّرد في «فعل» ، نحو «صرد وصردان».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشاع في حوت وقاع مع ما

ضاهاهما وقلّ في غيرهما

يعنى : أنّه (٦) كثر «فعالان» في «فعل» المضموم الفاء ، الواوئى العين ، نحو

ص: ٣٢٢

١- الشجن : الهمّ والحزن ، ويجمع على أشجان وشجون. انظر اللسان : ٤ / ٢٢٠١ (شجن).

٢- قال ابن مالك في شرح الكافية : وإنه في جمع «فعل» يقل ، ويقتصر على سماعه ك- «أسد وأسود» ، و «شجن وشجون». انتهى. وبه جزم ابنه بدر الدين. وقد ذكر «فعل» في التسهيل مع ما يقاس فيه «فعل» لكن بشرطين : أن يكون اسما ، وأن لا يكون مضافا ، أما نحو «طلول» في «طلل» فمقصود على السماع. وذكر السيوطى أن «فعل» يطرد جمعا ل- «فعل» - بفتحيتين - غير أجوف ، ولا مضاعف ، ك- «أسد وأسود» ، بخلاف الوصف والأجوف ، وشد «ساق وسؤوق» ، والمضاعف نحو : «طلل

- وطلول». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٨٥٢ / ٤ ، شرح ابن الناظم : ٧٧٧ ، التسهيل : ٢٧٣ - ٢٧٤ ، شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٩٦ ، الهمع : ١٠٠ / ٦ ، شرح الأشموني : ١٣٦ / ٤ ، شرح المرادى : ٥٨ / ٥ ، ارتشاف الضرب : ٢٠٣ / ١ .
- ٣- فى الأصل : اشترك فعل . انظر شرح المكودى : ١٣٥ / ٢ .
- ٤- فى الأصل : لجمع . انظر شرح المكودى : ١٣٥ / ٢ .
- ٥- انظر ص ٣٠٨ - ٣٠٩ / ٢ من هذا الكتاب .
- ٦- فى الأصل : أن . انظر شرح المكودى : ١٣٥ / ٢ .

«حوت وحيتان» وما أشبهه ، نحو «عود وعيدان» ، وفي «فعل» المفتوح الفاء (والعين) (١) ومعتلها ، نحو «قاع وقيعان» ، وما أشبهه ، نحو «تاج وتيجان».

ثمَّ تَبَّه على قلّه «فعلان» المذكور في غير الوزنين المذكورين ، فقال : «وقلّ في غيرهما».

فمن ذلك قولهم : «صنو (٢) وصنوان ، وخروف وخرفان ، وصبيّ وصبيان».

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

وفعلا اسما وفعيلا وفعل

غير معلّ العين فعلان شمل

من أمثله جمع الكثرة «فعلان» - بضّمّ الفاء - وهو مطّرد في اسم على «فعل» - بفتح الفاء وسكون العين - ، نحو «بطن وبطنان ، وسقف وسقفان» ، أو على «فعليل» ، نحو «رغيف ورغفان ، وقضيب وقضبان» / ، أو على «فعل» - بفتح الفاء والعين - نحو «ذكر وذكران ، وحمل وحملان».

واحترز بقوله : «اسما» من الصّيفه ، نحو «سهل ، وظريف ، وبطل» ، وبغير المعتلّ العين : من المعتلّ العين ، نحو «قاع» ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فعلان».

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

ولكريم وبخيل فعلا

من أمثله جمع الكثرة «فعلاء» - مضموم الفاء ، مفتوح العين - ، وهو مطّرد في «فعليل» صفة لمذكّر عاقل (٣) ، بمعنى : «فاعل» ، غير مضاعف ، ولا معتلّ اللام ، نحو «كريم وكرماء ، وظريف وظرفاء ، وبخيل وبخلاء».

وفهم من تمثيله بالمثلين : أنّ صفة المدح والذّمّ سيّان في ذلك.

وفهم منه أيضا التّنبه على (أنّ) (٤) الوصفين المذكورين - بمعنى : فاعل.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى :

كذا لما ضاهاهما قد جعل

ص: ٣٢٣

- ٢- الصنو: الأَخ الشقيق والعم والابن ، والجمع أصناء وصنوان ، والأنثى صنوه. انظر اللسان : ٤ / ٢٥١٣ (صنا) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٥.
- ٣- فى الأصل : فاعل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٦.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٦.

يعنى : أنّ ما شابه «كريما ، وبخيلا» يجمع على «فعلاء» ، ويحتمل ذلك وجهين :

أحدهما : ما شابههما من (١) نحو «ظريف وشريف» (٢) فى اللفظ والمعنى ، تعميما للحكم فى جميع ذلك.

والآخر : أن يكون المراد ما (٣) شابههما فى المعنى ، وإن لم يشابههما فى اللفظ ، فيشمل نحو «صالح وصلحاء ، وعاقل وعقلاء» لشبههما لـ «كريم» فى الدلالة على صفة المدح (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وناب عنه أفعلاء فى المعل /

لاما ومضعف وغير ذاك قل (٥)

من أمثله (جمع) (٦) الكثرة «أفعلاء» ، وينوب عن «فعلاء» فى المعتلّ اللام ، والمضاعف ، (من «فعليل» المذكور ، فالمعتلّ نحو «ولّى وأولياء ، وغنّى وأغنياء» ، والمضاعف) (٧) ، نحو «شديد وأشداء ، وخلييل وأخلاء».

ص: ٣٢٤

١- فى الأصل : فى.

٢- هذا ما شابه كريما ، أما ما شابه بخيلا ، فنحو «خبيث ولثيم». انظر شرح الأشمونى : ١٣٩ / ٤.

٣- فى الأصل : بما. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٤.

٤- قال الأشمونى فى شرحه (١٣٩ / ٤) : قوله : «كذا لما ضاهاهما» أى : شابههما يشمل ثلاثه أمور : - المشابهه فى اللفظ والمعنى ، نحو «ظريف وشريف ، وخبيث ولثيم». - والمشابهه فى اللفظ دون المعنى ، نحو «قتيل وجريح» وهذا غير صحيح لما عرفت. - والمشابهه فى المعنى دون اللفظ ، نحو «صالح وشجاع ، وفاسق وخفاف» بمعنى : خفيف ، من كل وصف دل على سجيته مدح أو ذم ، وهذا صحيح أيضا ، وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم ، لكنه يوهم أن كل وصف يدل على سجيته مدح أو ذم يجمع على «فعلاء» ، وأن ذلك مطرد فيه ، وليس كذلك فيهما. أما الأول فواضح البطلان ، وأما الثانى فإن المصنّف ذكر فى التسهيل أنه يقاس منه إلا ما كان فاعل أو فعال - كما مثلت - ، وذكر فيه وفى شرح الكافيه أن نحو «جبان وسمح وخلم - وهو الصديق -» مما ندر جمعه على فعلاء ، وكذلك قولهم فى جمع «رسول» : «رسلاء» وفى جمع «ودود» : «ودداء» فكل هذا مقصور على السماع». انتهى. وانظر شرح ابن الناظم : ٧٧٨ - ٧٧٩ ، التسهيل : ٢٧٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٨٦١ / ٤ ، شرح المرادى : ٦٣ / ٥ ، شرح ابن عقيل : ١٥٩ / ٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٦٢.

٥- فى الأصل : قد. انظر الألفيه : ١٧٦.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٦ / ٢.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٦ / ٢.

ونبه بقوله : «وغير ذاك قل» على ما جاء من «أفعلاء» في غير المعتلّ ، والمضاعف نحو «نصيب وأنصباء (١) ، وهين وأهوناء ، وصديق وأصدقاء». على هذا حمله الشارح (٢) ، وتبعه المرادى (٣).

قال المكوذى : «ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملا لما ذكره ، ولإتيان «فعل» المعتلّ ، والمضاعف على «فعلاء» ، كقولهم : «سرى وسرواء ، ونقى (٤) ونقواء» (٥) ، ف- «ذاك» على هذا إشاره للحكم السابق» (٦).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

فواعل لفوعل وفاعل

وفاعلاء مع نحو كاهل

وحائض وصاهل وفاعله

من أمثله جمع الكثرة «فواعل» ، وهو مطرد فى اسم على «فوعل» ، نحو «جوهر وجواهر» ، أو على «فاعل» - بفتح العين - ، نحو «طابق (٧) وطوابق» ، أو على «فاعلاء» ، نحو قاصعاء وقواصع» ، أو على وزن «فاعل» اسما ، نحو «كاهل وكواهل» ، أو على وزن «فاعل» صفة لمؤنث ، نحو «حائض وحوائض» ، أو على «فاعل» صفة لمذكر غير عاقل ، نحو «صاهل وصواهل» ، أو على وزن «فاعله» صفة لمؤنث ، نحو «ضاربه وضوارب ، وفاطمه وفواطم» (٨).

ص: ٣٢٥

١- فى الأصل : نصف وأنصاف. انظر شرح المكوذى : ٢ / ١٣٦.

٢- انظر شرح ابن الناظم : ٧٧٩ ، شرح المكوذى : ٢ / ١٣٦.

٣- انظر شرح المرادى : ٥ / ٦٤ ، انظر شرح المكوذى : ٢ / ١٣٦.

٤- قال فى اللسان (٦ / ٤٥٣٢ - نقى): «نقى الشىء - بالكسر - ينقى نقاوه - بالفتح - ونقاء ، فهو نقى ، أى : نظيف ، والجمع نقاء ونقواء ، الأخير نادره». انتهى.

٥- والمثبت فى شرح المكوذى (٢ / ١٣٦): «نقى ونقواء». قال فى اللسان : (٦ / ٤٩٠٢ - وقى): «ورجل تقى من قوم أتقياء ونقواء ، الأخير نادره». انتهى.

٦- انظر شرح المكوذى : ٢ / ١٣٦.

٧- الطابق :- بفتح الباء - : العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل ونحوهما وهو أيضا : ظرف يطبخ فيه فارس معرب ، وهو كذلك : نصف الشاه. انظر اللسان : ٢٦٣٨ - ٢٦٣٩ ، ٢٦٤٠ (طبق) ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ١٣٦ - ١٣٧.

٨- وزاد فى شرح الكافية نوعا ثامنا ، وهو «فوعله» ، نحو «صومعه وصوامع» و «زوبعه وزوابع». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٦٦ ، شرح المرادى : ٥ / ٦٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٢.

وقد شدَّ «فواعل» جمعا ل- «فاعل» صفة لمذكّر عاقل (١)، وإلى / ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وشدَّ في الفارس مع ما مثله

أى : شدَّ «فواعل» في جمع «فاعل» ، نحو «فارس وفوارس».

والمراد ب- «ما مثله» : «سابق وسوابق ، وناكس ونواكس (٢) ، وداجن ودواجن» (٣).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وبفعائل اجمعن فعاله

وشبهه ذاتاء او مزاله

من أمثله جمع الكثرة (٤) «فعائل» ويكون جمعا لعشره أوزان كلّها مفهومه من البيت :

- «فعاله» التي ذكرها ، نحو «سحابه (٥) وسحائب».

وفهم من قوله : «وشبهه» أربعة أوزان كلّها بالتاء :

- «فعاله» - بكسر الفاء - ، نحو «رساله ورسائل».

- و «فعاله» - بضمّ الفاء - ، نحو «ذؤابه وذوائب» (٦).

ص: ٣٢٦

١- وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز سائغ في الشعر ، فقال : وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع «فاعلا» على «فواعل» لأنه الأصل ، قال الشاعر : وإذا الرّجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرّقاب نواكس الأبصار وفي الارتشاف : وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه. انظر المقتضب : ٢ / ٢١٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٠٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٣ ، شرح الشافيه للرضي : ٢ / ١٥٣.

٢- الناكس : المطأطىء والخافض رأسه. انظر اللسان : ٦ / ٤٥٤٠ (نكس) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٧.

٣- الداجن : في الأصل الشاه أو غيرها من كل ما هو في الأصل يألف البيوت ويلتقط الطعام ، ويكون وصفا للعاقل ، يقال : رجل داجن أى : مقيم بمكان. قال ابن حمدون : وباعتبار كونه وصفا للمذكّر العاقل مثل به المكودى هنا فيسقط اعتراض من قال : الصواب عدم التمثيل به لأنه غير عاقل. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٣ ، اللسان : ٢ / ١٣٣١ (دجن).

٤- في الأصل : التكسير. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧.

٥- في الأصل : سحاب. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧.

٦- الذؤابه : قطعه من الشعر المرسل الواصل إلى الأذن ، وقيل : شعر الناصيه ، وأصل جمعه «ذائب» بهمزتين ، فأبدلوا الهمزه الأولى واوا ، كراهيه اجتماع مثلين بينهما حاجز ، وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته. انظر اللسان : ٣ / ١٤٨٠ (ذأب) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٧.

- و «فعله» - بالياء - نحو «صحيفه وصحائف» ، فإنه شبيه ب- «فعاله» فى كون ثالثه مدّه.

- وكذا «فعله» ، نحو «حموله (١) وحمائل».

وفهم من قوله : «ذا تاء او مزاله» ، خمسه آخر ، وهى :

- «فعال» - بفتح الفاء - ، نحو «شمال وشمائل».

- و «فعال» - بكسرهما - ، نحو «شمال وشمائل».

- و «فعال» - بضمّها (٢) - ، نحو «عقاب وعقائب».

- و «فعول» ، نحو «عجوز وعجائز».

- و «فعليل» نحو «سعيد» مسمّى به امرأه ، فتقول فى جمعها : «سعايد» (٣).

ويشترط فى الخمسه المجزّده : أن تكون مؤنّثه (٤) ، وفى قوله :

وشبهه ذا تاء او مزاله

إشعار بذلك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

وبالفعالى والفعالى جمعا

صحراء والعذراء والقيس اتبعا

من أمثله جمع الكثره «الفعالى ، والفعالى» ، ويطرّدان فى «فعلاء» ممدودا - بفتح الفاء ، وسكون العين - اسما ، ك- «صحراء (٥) ، وصحار ، وصحارى» ، ووصفا ، ك- «عذراء ، وعذار ، وعذارى (٦)».

ص: ٣٢٧

١- الحمولة : الإبل التى تحمل ، أو كل ما احتمل عليه الحى من بعير أو حمار أو غير ذلك ، سواء كانت عليها أثقال أو لم يكن.

انظر اللسان : ٢ / ١٠٠٣ (حمل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٧.

٢- فى الأصل : يضمها. مكرر.

٣- وظاهر كلام ابن مالك هنا اطراد «فعائل» فى هذه الأوزان العشره ، كما هو ظاهر الكافيه أيضا. وقال فى التسهيل - بعد أن ذكر «فعله وفعاله وفعاله وفعاله» - : وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير حفظ فيهن ، وأحقهن به «فعول». انتهى. وقال أبو حيان

- : ويحفظ «فعائل» لمؤنث على «فعلول» قلو ص وقلائص ، وعجوز وعجائر». انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٨٦٣ ، ١٨٦٦ ،
التسهيل : ٢٧٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٦٧ - ٦٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٠ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٤٢ .
- ٤- فى الأصل : مؤنثه بالتاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧ .
- ٥- فى الأصل : لصحاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧ .
- ٦- فى الأصل : أرى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٧ .

وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين.

وفهم من قوله : «والقيس اتبعاً» أنّ «عذراء» مقيس على «صحراء».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واجعل فعاليّ لغير ذى نسب

جدّد كالكرسىّ تتبع العرب

من أمثله جمع الكثرة «فعاليّ» - بتشديد الياء - ، وهو مقيس في كلّ ثلاثيّ ، ساكن العين ، آخره ياء مشدّده لغير النسب ، نحو «كرسىّ وكراسيّ».

واحترز ممّا آخره ياء مشدّده للدّلاله على النسب ، نحو «بصرىّ» (١).

وشمل نوعين :

أحدهما : ما وضع بالياء المشدّده ، نحو «كرسىّ».

و (الآخر) (٢) - ما أصله النسب ، وكثر استعمال (٣) (ما هي) (٤) فيه ، حتّى صار النسب منسياً كقولهم : «مهرىّ» (٥) ، فإنّه في الأصل منسوب إلى «مهره» ، وهي قبيله (٦).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وبفعالل وشبهه انطقا

في جمع ما فوق الثلاثه ارتقى

من غير ما مضى ومن خماسى

جرّد الآخر انف بالقياس

المراد بشبه «فعالل» : (ما كان) (٧) على شكله في كون ثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثه أحرف توّسطها / ياء.

ص: ٣٢٨

١- ويعرف ما يأؤه للنسب بصلاحيه حذف الياء المشدده ، وبقاء دلالة الاسم على المنسوب إليه ، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٣٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٧١ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٤٥ ، شرح الكافيه لابن

مالك : ١٨٦٩ / ٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

٣- فى الأصل : استعما. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

٥- فى الأصل : مهرمى. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

٦- مهره : بطن من قضاعه ، وهم بنو مهره بن حيدان بن عمرو بن الحافى بن قضاعه ، كانوا يقيمون باليمن ، وإليهم تنسب الإبل

المهرية. انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٤٢٧ ، جمهره أنساب العرب : ٤١٢ ، نهايه الأرب للنويرى : ٢٦٩ / ٢ ، معجم قبائل العرب

: ١١٥١ / ٣ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ .

وشمل «مفاعل» ، و «فياعل» ، و «فاعول» ، و «مفاعيل» وأشباهها.

وشمل قوله : «ما فوق الثلاثة ارتقى» ما زاد على الثلاثة الأحرف (١) بحرف أصلي ، وهو الرباعي ، كـ «جعفر» ، والخماسي ، كـ «سفرجل» ، وما زاد على الثلاثة بزياده (٢) كـ «جهور» (٣).

وشمل ما تقدّم ذكر جمعه على غير «فعالل» من المزيد المذكور في الباب كـ «أحمر ، وكاهل» ، ونحوهما ، ولذلك استثناها بقوله : «من غير ما مضى» ، يعني : من غير ما مضى ذكره في هذا الباب ممّا زاد على الثلاثة.

ثم إنّ الزائد على الثلاثة ممّا يجمع على نحو «فعالل» - رباعي ، وزائد على الأربعة.

فأمّا الرباعي فلا إشكال في جمعه على «فعالل» ، أصلي نحو «جعفر وجعافر» ، أو مزيد نحو «أحمد وأحمد».

وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو «سفرجل» ، وقد أشار إلى الخماسي الأصول ، فقال :

ومن خماسي

جرّد الآخر انف بالقياس

يعني : أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد ، نحو «سفرجل» حذف منه آخره ، فتقول في «سفرجل» : «سفارح» ، وفي «قرطعب» (٤) : «قراطع».

وفهم من قوله : «بالقياس» أنّ العرب لا تجمع ما حذف منه حرف أصلي ، إلا على استكراه كما ذكره سيويه (٥).

ص : ٣٢٩

١- في الأصل : أحرف. وذلك لأنه لا يجوز دخول «أل» على أول العدد المضاف بإجماع ، كـ «الثلاثة أثواب». وقد جوز الكوفيون دخولها في جزئي المضاف ، فيقال : «الثلاثة الأثواب». أما البصريون فقد أجازوا دخولها في ثاني المضاف دون أوله ، نحو «ثلاثة الأثواب» و «مائة الدراهم». انظر الهمع : ٣١٤ / ٥.

٢- في الأصل : بزياده. مكرر.

٣- الجهور : رافع الصوت ، يقال جهر بكلامه يجهر جهرا وأجهر وجهور : رفع به صوته ، وفرس جهور : ليس له بنى صوت أجش ولا أغن. انظر حاشية ابن حمدون : ١٣٨ / ٢ ، اللسان : ٧١٠ / ١ (جهر).

٤- القرطعب - بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء - : «الذي لا يكسب شيئا قليلا- ولا كثيرا ، ويطلق على الحقير من كل شيء». انظر حاشية ابن حمدون : ١٣٨ / ٢ ، اللسان : ٣٥٩٣ / ٥ (قرطعب).

٥- انظر الكتاب : ١١٩ / ٢ ، شرح المكودي : ١٣٨ / ٢ ، شرح المرادي : ٧٧ / ٥ ، التسهيل : ٢٤٨.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والرّابع الشّبيه بالمزيد قد

يحذف دون ما به تمّ العدد

يعنى : أنّ الحرف الرّابع من الخماسيّ الأصول إذا كان شبيها بالحرف الرّائد ، وإن لم يكن زائدا - جاء حذفه دون الآخر (1) . /

وشمل الشّبيه بالمزيد ما كان من حروف الزّيادة ، كـ «خورنق» (2) ، وما كان شبيها بالحرف الرّائد ، كالذّال من «فرزدق» ، فإنّه شبيه بالتاء ، لاشتراكهما فى المخرج ، فتقول : «خوارق وخوارن (3) ، وفرازق وفرازد» .

وفهم من قوله : «قد يحذف» أنّ حذفه (أقلّ من حذف) (4) الآخر .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وزائد العادى الرّباعى احذفه ما

لم يك لنا إثره اللذ ختما

يعنى : أنّ الحرف الرّائد فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف - يحذف فى الجمع .

فشمل الرّباعىّ المزيد ، نحو «مدحرج» ، والخماسيّ المزيد ، نحو «قبعثرى» (5) ، إلا أنّ الأوّل يحذف منه الرّائد فقط ، فتقول فى جمع «مدحرج» : «دحارج» ، والثانى يحذف منه الرّائد والحرف الذى قبل المزيد ، لما علمت من أنّ الخماسيّ الأصول يحذف آخره ، فتقول فى جمع «قبعثرى» : «قباعث» .

ودخل فى عبارته ما كان من خمسه أحرف ، قبل آخره لين ، نحو «قرطاس» ، فأخرجه بقوله :

ما

لم يك (6) لنا إثره

اللذ ختما

ص : ٣٣٠

١- ولك حذف الآخر ، وهو مذهب سيبويه . وقال المبرد : لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير . وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز حذف الحرف الثالث ، كأنهم رأوا حذف الثالث أسهل ، لأنّ ألف الجمع تحل محله . انظر الكتاب : ٢ / ١٢١ ، المقتضب : ٢ / ٢٢٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٢ - ٢١٣ ، شرح المرادى : ٥ / ٧٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٥ ، الهمع : ٦ / ١١٦ .

- ٢- الخورنق : نهر بالكوفه ، وبلد بالمغرب ، وقرية ببلخ ، واسم قصر النعمان الأكبر. انظر اللسان : ١١٤٧ (خرنق) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٣ / ٢.
- ٣- فى الأصل : وخواار.
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٣٩ / ٢.
- ٥- القبعثرى : الجمل العظيم ، وقال المبرد : القبعثرى : العظيم الشديد ، وقيل : هو العظيم الخلق. انظر اللسان : ٣٥١٦ / ٥ (قبعثر).
- ٦- فى الأصل : يكن. انظر الألفيه : ١٧٨.

واحترز به من نحو «قرطاس ، وقنديل ، وعصفور» فلا- يحذف من ذلك شيء ، لأنَّ بنيه الجمع تصحَّح دون حذف ، فتقول : «قراطيس ، وقناديل ، وعصافير».

أمَّا نحو «قنديل» فلا- إشكال في بقاء يائه. وأمَّا نحو «قرطاس ، وعصفور» ففهم / انقلاب الألف والواو فيهما (1) ياء بالقاعده المعروفه من التصريف.

وشمل قوله : «لينا» ما قبل حرف اللين (فيه) (2) حركه مجانسه - كالمثل السابقه - ، وما قبله فتحه ، نحو «غرنيق (3) ، وفرعون» لصحَّحه إطلاق اللين على التوعين ، فتقول : «غرائيق ، وفراعين» (4).

وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحرَّكان ، نحو «كنهور (5) ، وهبيخ (6) ، فإنَّ الواو والياء تحذف منهما ، فتقول : «كناهر ، (7) وهبايخ (8)».

وشمل قوله :

ما

لم يك (9) لينا إثره

اللذ ختما

ألف «مختار ، ومنقاد» وليس حكمهما (10) حكم ألف «قرطاس» ، فلا يقال في جمعهما (11) : «مخاتير ، ومناقيد» ، وإنَّما يقال : مختار ، ومنقاد» ، وفهم ذلك من قوله قبل :

وزائد العادى (12) ...

ص: ٣٣١

١- في الأصل : فيهما والواو ، تقديم وتأخير. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.

٢- في الأصل : للقاعده انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٦.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٦.

٤- الغرنيق - بضم الغين وفتح النون - : طائر أبيض ، وقيل : هو طائر أسود من طير الماء طويل العنق. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٤٩ (غرنق) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٩.

٥- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.

٦- في الأصل : كمهمور. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩. والكنهور - بفتح الكاف والنون والواو وسكون الهاء - : من السحاب المتراكب التخين ، وقيل : هو قطع من السحاب أمثال الجبال ، وقيل : هو اسم للسحاب الرقيق. انظر اللسان : ٥ / ٣٩٤٤ (كنهر) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٩.

- ٧- الهبيخ - بفتح الهاء والباء الموحده وتشديد الياء - للغلام السمين الممتلىء لحما ، وهو أيضا : الرجل الذى لا خير فيه ، وهو كذلك : الأحمق المسترخى. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٣٩ ، اللسان : ٦ / ٤٦٠٢ (هبيخ).
- ٨- فى الأصل : هباخ. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.
- ٩- فى الأصل : يكن. انظر الألفيه : ١٧٨.
- ١٠- فى الأصل : حكمها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.
- ١١- فى الأصل : جمعها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٣٩.
- ١٢- فى الأصل : العارى. انظر الألفيه : ١٧٨.

فكلامه فى هذا الفصل إنّما هو فى الزائد ، وألف «مختار ، ومنقاد» منقلبه عن أصل ، وأصله «مختير» بكسر الياء (١) : إن أريد به اسم الفاعل ، وبفتحها : إن أريد به اسم المفعول (٢) ، وأصل «منقاد» : «منقيد» بكسر الياء (٣) ، لأنه اسم فاعل .

ثم قال رحمه الله تعالى :

والسّين والتّاء من كمستدع أزل

إذ بنا الجمع بقاهما مخل

نهاييه ما يصل إليه بناء الجمع - أن يكون على مثل «مفاعل» ، أو «مفاعيل» ، فإذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخلّ بقاؤه بأحد البناءين - حذف / ، فإن تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض - أبقى ما له مزيه ، وحذف غيره ، فإن تكافأ - خير .

فإذا تقرّر هذا ، ففى «مستدع» ثلاث زوائد : الميم والسّين والتّاء ، وبقاء الجميع مخلّ ببناء الجمع ، فيحذف ما زاد على أربعه أحرف ، وهو السّين والتّاء ، فتقول فى جمعه : مداع ، وإنما أبقيت الميم للمزيه التى لها ، لأنها تدلّ على معنى يخصّ الاسم ، وإلى المزيه التى لها على سائر حروف الزّيادة (٤) أشار فقال رحمه الله تعالى :

والميم أولى من سواه بالبقا

يعنى : أنّ بقاء الميم أولى من بقاء غيرها من الزوائد ، لما فيها من المزيه - كما ذكر (٥) - وشمل صورتين :

إحدهما : أن يكون الزائد (٦) لغير الإلحاق ، (كالتّون فى منطلق ، فتقول : «مطالق» ، بحذف التّون وإبقاء الميم .

والأخرى : أن يكون الزائد للإلحاق (٧) ، نحو «مقعنس» ، فتقول فيه : «مقاعس» (٨) ،

ص : ٣٣٢

١- فى الأصل : التّاء. انظر شرح المكودى : ١٣٩ / ٢ .

٢- فى الأصل : مفعول. انظر شرح المكودى : ١٣٩ / ٢ .

٣- فى الأصل : القاف. انظر شرح المكودى : ١٣٩ / ٢ .

٤- فى الأصل : على سائر الحروف. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢ .

٥- ذكر ذلك آنفا .

٦- فى الأصل : زاندا. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢ .

٨- وإن شئت عوضته فقلت : «مقاعيس». هذا مذهب سيبويه والجمهور. ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدره ، وهى لمعنى

يخصّ الاسم ، فكان البقاء متعينا بها. انظر الكتاب : ١١٢ / ٢ ، التبصره والتذكرة : ٦٧٨ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٨٨١ / ٤

، شرح المرادى : ٨٠ / ٥ ، التصريح على التوضيح : ٣١٦ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٢١٢ / ١ ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٠ / ٢ .

خلافًا للمبرّد فإنه يرى (١) أنّ إبقاء أحد المضعفين (٢) أحقّ من إبقاء الميم (٣).

ويشارك الميم في ذلك : الهمزة والياء ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

والهمز والياء مثله إن سبقا

يعنى : أنّ الهمزة والياء مثل الميم فى كونها أحقّ بالبقاء إذا سبقا للمزيه التى لهما بتصدّرها (٤) ، ولأنّهما فى موضع يقعان فيه دالّين على معنى ، وهى دلالتهما على المتكلم والغائب فى الفعل المضارع ، فتقول فى «ألندد ، ويلندد» (٥) : «ألاذ ، ويلاذ» ، بحذف النون ، وإبقاء الهمزة والياء ، ويدغم / أحد الدالّين (٦) فى الآخر.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والياء لا الواو (٧)

احذف ان جمعت ما

كحيزبون فهو حكم (٨)

حتما

يعنى : أنّه يجب إيثار الواو فى «حيزبون» ، وشبهه ، ك- «عيطموس» (٩) ممّا قبل آخره واو ، فتقول فى جمعهما (١٠) : «حزابين ، وعطاميس» ، بحذف الياء ،

ص : ٣٣٣

١- فى الأصل : قوى. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

٢- فى الأصل : الضعفين. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

٣- فيقول : «قعاسس» بحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، والسين من نفس الكلمة ، وحذف الزائد أولى من الأصلي ، وإذا عوض منه يقول : «قعاسيس». انظر المقتضب : ٢ / ٢٣٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٢ ، شرح المكودى : ١٤٠ / ٢ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٦٧٨ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٨٨١ ، شرح المرادى : ٥ / ٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣١٦.

٤- فى الأصل : بتصرفهما. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

٥- هما بمعنى : ألد ، وهو الشديد الخصومه الذى لا يرجع للحق ، قال تعالى : (وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ). انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٠ ، اللسان : ٥ / ٤٠٢٠ (لد).

٦- فى الأصل : الزائدين : راجع كاشف الخصاصه : ٣٦٧.

٧- فى الأصل : والياء والواو. انظر الألفيه : ١٧٩.

٨- فى الأصل : كحكم : انظر الألفيه : ١٧٩.

٩- العيطموس : الجميله من النساء ، وقيل : التامه الخلق. انظر اللسان : ٢٩٩٩ / ٤ (عطمس) ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٠ / ٢.

١٠- فى الأصل : جمعها. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

وتقلب الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، كما فعلت في «عصفور» حين قلت : «عصافير».

وإنما وجب حذف الياء دون الواو ، لأنَّ حذف الياء يستلزم بقاء الواو ، ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف (1) الياء ، إذ لا يمكن بها (2) صيغه الجمع.

والحيزبون : العجوز (3).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وخيروا في زائدي (4)

سرندی

وكل ما ضاهاه كالعلندی

وزن «سرندی» : «فعلنى» بزياده الألف والتون ، فإذا (5) جمعتها (6) فأنت مخير بين حذف التون ، وحذف الألف ، فتقول : «سراند ، وسراد» ، وأصله : «سرادى».

وكذلك «علندى ، وعلاندى ، أو علادى».

وإنما جاز فيه الوجهان ، لكون كل واحد من الزائدين لا مزيه له على الآخر.

والسرندی : الجرىء على الأمور (7) ، والعلندی : البعير الضخم (8)(9).

ص : ٣٣٤

١- فى الأصل : خلاف. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

٢- فى الأصل : فيها. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

٣- قال ابن منظور : الحيزبون : العجوز من النساء ، وناقه حيزبون : سهمه حديده. انظر انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢ ، اللسان : ٢ / ٨٥٤ (حزبن).

٤- فى الأصل : زائد. انظر الألفيه : ١٧٩.

٥- فى الأصل : فا. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

٦- فى الأصل : جمعتهما. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

٧- وقيل : الشديد ، وقيل : القوى الجرىء من كل شىء. انظر اللسان : ٣ / ٢٠٠٠ (سرند) ، المكودى مع ابن حمدون : ١٤٠ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١٥١ / ٤.

٨- فى الأصل : والضخم. انظر شرح المكودى : ١٤٠ / ٢.

٩- وفي اللسان : العلندی : البعير الضخم الطويل ، والأنثى علنداه. انتهى. وقيل : العلندی : اسم نبت ، وقيل : الغليظ من كل شيء.
انظر اللسان : ٣٠٨٦ / ٤ (علند) ، شرح المكودي مع ابن حمدون : ١٤٠ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١٥١ / ٤.

الباب الخامس والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

التصغير (١)

فعلًا اجعل الثلاثي إذا

صغرت نحو قذى فى قذا

فيعل مع فعيعل لما

فاق كجعل درهم دريها /

ص: ٣٣٥

١- التصغير لغة: التقليل. واصطلاحاً - كما فى التعريفات - تغيير صيغه الاسم لأجل تغيير المعنى تحقيراً أو تقيلاً، أو تقريباً أو تكريماً أو تليفاً، ك- «رجيل»، و «دريهمات»، و «قبيل»، و «فويق»، و «أخى». انتهى. وله فوائد وعلامات وشروط وأبنيه: أما فوائده عند البصريين فأربعة: تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو «جبل»، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو «ضبيع»، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو «دريهمات»، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو محلاً أو قدراً، نحو «قبيل العصر»، وبعيد المغرب، وفويق هذا، ودوين ذاك، وأصغر منك»، وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم، كقوله: وكلّ أناس سوف تدخل بينهم دويبه تصفّر منها الأنامل ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير، وزاد بعضهم: التحجب، نحو «يا بنى»، والترحم ك- «مسيكين». وأما علاماته فتلاث: ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة. وأما شروطه فأربعة: أحدهما: أن يكون اسماً، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ «ما أحسنه» عند البصريين. الثانى: ألا يكون متوغلاً فى شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات، ولا «من، وكيف» ونحوهما. الثالث: أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها، فلا يصغر نحو «كميت»، لأنه على صيغه التصغير، ولا «سيطر» لأنه على صيغه تشبه التصغير. قاله ابن مالك. الرابع: أن يكون قابلاً لصيغه التصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمه، كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها، ولا- جمع الكثرة و «كل وبعض» ولا- أسماء الشهور والأسبوع عند سيبويه، والمحكى و «غير» و «سوى» والبارحه والغد والأسماء العاملة. وأما أبنيته فتلاثه كما سيأتى. انظر التعريفات: ٦٠، التصريح على التوضيح: ٣١٧ / ٢، شرح ابن يعيش: ١١٣ / ٥ - ١١٤، شرح الشافيه للرضى: ١ / ١٩٠ - ١٩٢، حاشيه الخضرى: ٢ / ١٦٣، حاشيه الصبان: ٤ / ١٥٥، شرح ابن عصفور: ٢ / ٢٨٩، الكتاب: ٢ / ١٣٦، التسهيل: ٢٨٤، الهمع: ٦ / ١٣٠، ارتشاف الضرب: ١ / ١٦٩، شرح الأشموني: ٤ / ١٥٦ - ١٥٧، شرح المرادى: ٥ / ٨٩ - ٩١.

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التّكسير ، لأنّهما كما قال سيويّه : «من واد (1) واحد» (2) ، لاشتراكهما في مسائل كثيره ، يأتي ذكرها.

والمصغّر : ثلاثيّ ، وزائد ، وقد أشار إلى الأوّل بقوله :

فصيلا ...

إلى آخر البيت

يعنى : أنّك إذا صغّرت الاسم الثلاثيّ ضمنت أوّله ، وفتحت ثانيه ، وزدت ياء ساكنه بعد ثانيه ، فتقول في «زيد» : «زييد» ، وفي «قذى» : «قذى» بإدغام ياء التصغير في لام الكلمه. ثمّ أشار إلى بنيتي التصغير فيما زاد على الثلاثيّ بقوله :

فيعيل ...

إلى آخره

يعنى : أنّك إذا صغّرت الزّائد على الثلاثيّ - قلت : «فيعيل (أو فيعيل) (3)».

ف- «فيعيل» للزّباعيّ المجرّد ، نحو «جعفر وجعيفر ، وبرثن وبرين» ، و «فيعيل» للزّباعيّ المزيد (4) الّذى قبل آخره ياء ، نحو «قنديل وقنيديل» ، أو ألف (5) نحو «شمّلال (6) وشمّليل» ، أو واو نحو «عصفور وعصيفير». وقد يصغّر على فيعيل (7) ما حذف منه وعوّض منه الياء ، وسيأتى (8).

ثمّ قال :

وما به لمنتهى الجمع وصل

به إلى أمثله التصغير صل

يعنى : أنّه يتوصّل في التصغير إلى «فيعيل» ، و «فيعيل» بما توصّل به في التّكسير إلى «فعلل ، وفعاليل» ، فتقول في تصغير «سفرجل ، ومستدع ، وحيزبون ، ومنطلق» : «سفيرج ، ومديع ، (وحزيبين) (9) ، ومطيلق».

ص: ٣٣٦

١- في الأصل : فى باب. انظر شرح المكودى : ١٤١ / ٢.

٢- قال سيويّه فى الكتاب (١٠٦ / ٢): «فالتصغير والجمع من واد واحد» وانظر شرح المكودى : ١٤١ / ٢ ، شرح المرادى : ٨٩ / ٥ ، شرح الأشموني : ١٥٥ / ٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤١ / ٢.

٤- فى الأصل : للزىء. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢.

٥- فى الأصل : وألف. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢.

٦- فى الأصل : شمالان. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢. يقال : ناقة شمالال وشمليل أى : خفيفه سريعه. انظر اللسان : ٢٣٣٣ / ٤ (شمل) ، حاشيه ابن حمدون : ١٤١ / ٢.

٧- فى الأصل : فعيعل. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢.

٨- عند قوله : وجائز تعويض يا قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

٩- ما بين القوسيين ساقط من الأصل. انظر شرح المكوى : ١٤١ / ٢.

وتقول في نحو: «سرندي»: «سريند»، وإن شئت «سريد».

ثم قال رحمه الله تعالى /:

وجائز تعويض يا قبل الطرف

إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

يعنى: أنه يجوز أن يعوّض من المحذوف ياء في باب التّكسير والتّصغير.

وفهم من قوله: «جائز» أنّ التعويض في ذلك لا يلزم.

وشمل قوله: «بعض الاسم» ما حذف منه أصل ، ك- «سفاريح (١) ، وسفيريح» ، وما حذف منه زائد ، ك- «مطالقي ، ومطيلقي».

والصّميم في قوله: «فيهما» عائد على التّكسير والتّصغير.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وحائد عن القياس كلّ ما

خالف في البابين حكما رسما

يعنى: أنّ جميع ما أتى في باب التّكسير والتّصغير مخالفا لما تقدّم في التّكسير والتّصغير - خارج عن القياس ، فيحفظ ولا يقاس عليه.

فمّمّا (٢) جاء على غير قياس في التّكسير قولهم في جمع «رهط»: «أراهط»، و «باطل» «أباطيل» (٣) وهي ألفاظ كثيرة.

ومّمّا جاء من ذلك في التّصغير قولهم في «مغرب»: «مغربان»، وفي «ليله» «ليله» (٤) ، وهي ألفاظ كثيرة ، فليكتف من ذلك (بما ذكر) (٥).

ثم قال رحمه الله تعالى :

لتلويّا التّصغير من قبل علم

تأنيث او مدّته الفتح انحتم

كذاك ما مدّه أفعال سبق

أو مدّ سكران وما به التحق

١- فى الأصل : لسفاريج. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٢- فى الأصل : فما. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٣- والقياس فى جمع «رهط» جمع قله : «أراهط» ، وجمع كثره : «رهوط» ، وقياس جمع «باطل» : «بواطل». انظر التصريح على التوضيح : ٣١٩ / ٢ ، شرح الشافيه للرضى : ٢٠٥ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٢ / ٢.

٤- فى الأصل : لبيلايت. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢. فكأن «مغربان» تصغير «مغربان» ، وقياسه : «مغرب» ، وكان «ليله» تصغير «ليلاه» ، وقياسه : «ليليه». انظر التصريح على التوضيح : ٣١٩ / ٢ ، شرح المرادى : ٩٥ / ٥ ، شرح الشافيه للرضى : ٢٧٧ / ١ - ٢٧٨ ، تذكره النحاه لأبى حيان : ٦٦٩ ، حاشيه الصبان : ١٥٩ / ٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٨.

اعلم أنّ ما بعد ياء التّصغير إن كان حرف إعراب ، نحو «زبيد ، ورجيل» - فلا إشكال ، وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل - فالوجه فيه / الكسر ، نحو «جعيفر» إلا في خمسة مواضع ، تبه على ثلاثة منها بقوله :

لتلويّا التّصغير ...

البيت يعنى : أنّ الحرف الّذى بعد ياء التّصغير ، إن لم يكن حرف إعراب - فإنّه يجب فتحه قبل علامه التّأنيث.

وشمل التّاء وألف التّأنيث المقصوره ، نحو «قصعه وقصيعة ، ودرجه ودريجه ، وحبلى وحبلى ، وسلمى وسلمى» ، وكذلك ما قبل مدّه التّأنيث ، وهى ألف التّأنيث الممدوده نحو «صحراء وصحيراء ، وحمراء وحميراء».

والمراد بمدّه التّأنيث : الألف (الّتى قبل الهمزه ، فإنّ المدّه ليست علامه للتّأنيث وإنّما علامه التّأنيث الألف) (١) المنقلبه همزه ، والألف الّتى قبلها زائده للمدّ ، بخلاف ألف التّأنيث المقصوره ، فإنّها علامه تّأنيث ، فلذلك لم يكتف بعلم التّأنيث عن الممدود.

ثمّ أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسه بقوله :

كذاك ...

البيت يعنى : أنّ الحرف الواقع بعد ياء التّصغير ، إذا كان قبل مدّه «أفعال» أو قبل مدّه (٢) «سكران» - يجب أيضا فتحه.

وشمل «مدّه» (٣) «أفعال» الجمع الباقي على جمعيتّه (٤) وما سمّى به (من ذلك ، فتقول فى تصغير «أجمال» : أجيّمال ، وكذلك فى نحو «أفعال» إذا سمّى به) (٥) رجل : «أفعال».

والمراد ب- «سكران» (٦) : «فعلان» الّذى مؤنّته «فعلى» ، وعلى هذا تبه بقوله : «وما به التحق» ، فتقول فى تصغير «سكران ، وعطشان» : «سكيران ، وعطيشان» ، وتقول فى تصغير «عثمان ، وسرحان» : «عثيمين ، وسريجين» ، لأنّه / ليس من باب «فعلان فعلى».

ص : ٣٣٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٢- فى الأصل : مد. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٤- فى الأصل : جميعه. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

٦- فى الأصل : بالسكران : انظر شرح المكودى : ١٤٢ / ٢.

وإنما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسه ، لأنّ تاء التّأنيث (١) والألف يستحقّان (٢) أن يكون ما قبلهما (٣) مفتوحا.

ولم يقولوا في تصغير «أفعال» : «أفيعيل» (٤) ، لثلاث- يتغيّر صيغته الجمع ، ولم يقولوا : «سكيرين» ، لأنّهم لم يقولوا في جمعه : «سكارين» ، كما قالوا في «سرحان» «سراحين».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وألف التّأنيث حيث مدّا

وتأؤه منفصلين عدّا

كذا المزيد آخرا للنّسب

وعجز المضاف والمركب

وهكذا زيادتا فعلانا

من بعد أربع كزغفرانا

وقدّر انفصال ما دلّ على

تثنيه أو جمع تصحيح جلا

قد تقدّم أنّ أبنية التّصغير ثلاثه : «فعل ، فعيعل ، وفعيعل» ، وتقدّم أيضا أنّه يتوصّل إلى بناء (التّصغير بما يتوصّل إلى بناء) (٥) الجمع من الحذف ، لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثّمانية التي ذكرها في هذه الآيات الأربعه ، فلم يعتدّ فيها بالثّاني ، بل جعل بناء التّصغير معتبرا في صدرها ، وصار الثّاني بمنزله كلمه أخرى ، غير داخله في حكم البنيه.

الأوّل : ألف التّأنيث الممدوده (٦) ، نحو «حمراء» فتقول في تصغيره : «حميراء» ، فيكون المعتبر في صيغته المصغّر «حمير» ، وهو المتبّه عليه بقوله :

وألف التّأنيث حيث مدّا

ص: ٣٣٩

١- في الأصل : لأنّ تأنيث العلم. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٢.

٢- في الأصل : يستحق. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٢.

٣- في الأصل : قبلها. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٢.

٤- فى الأصل : افيعيل. انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٠٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٣ / ٢.

٦- كلام الناظم هنا وابن طولون موافق لمذهب المبرد فى اعتبار ألف التأنيث الممدوده كتائه فى عدم الاعتداد بها من كل وجه. أما سيويه فإن الألف الممدوده عنده ليست كتاء التأنيث فى عدم الاعتداد بها من كل وجه ، لأن مذهبه فى نحو «جلولاء ، وبركاء ، وقرىثاء» مما ثالثه حرف مد حذف الواو والألف والياء ، فيقول فى تصغيرها : «جليلاء ، وبريكاء ، وقرىثاء» بالتخفيف ، بخلاف نحو «فروقه» فإنه يقول فى تصغيرها : «فريقه» بالتشديد ، ولا- يحذف ، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه ، بخلاف التاء. ومذهب المبرد فى هذه إبقاء الواو والألف والياء فى «جلولاء» وأخويه ، فيقول فى تصغيرها : «جليلاء ، وبريكاء ، وقرىثاء» بالإدغام ، مسويا بين ألف التأنيث وتائه. وقد صحح الناظم فى شرح الكافيه والتسهيل مذهب سيويه. انظر الكتاب : ٢ / ١١٨ ، المقتضب : ٢ / ٢٦٠ - ٢٦١ ، شرح المرادى : ١٠٢ / ٥ - ١٠٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٠٠ - ١٩٠١ ، التسهيل : ٢٨٥ - ٢٨٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٧٧ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٦٣ ، شرح الشافيه للرضى : ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ ، الهمع : ٦ / ١٤٠.

الثاني : تاء التأنيث ، نحو «دحيره» في تصغير «دحيره» ، فالمعتبر / في صيغته التصغير ما قبل التاء ، وهو «فيعل» (١) ، فيكون كـ - «جعيفر» ، وهو المتبّه عليه بقوله : «وتاؤه».

الثالث : ياء النسب ، نحو «بصري» ، فتقول في تصغيره : «بصري» والياء غير معتدّ بها أيضا ، وهو المتبّه عليه بقوله :

كذا المزيد آخرًا للنسب

الرابع : عجز المضاف ، نحو «عبد شمس» ، فتقول في تصغيره : «عبيد شمس» ، وهو المتبّه عليه بقوله : «وعجز المضاف».

الخامس : عجز المركب تركيب مزج ، نحو «بعلبك» ، فتقول في تصغيره «بعلبك» ، وهو المتبّه عليه بقوله : «والمركب».

السادس : الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف ، نحو : «زعفران» ، فتقول في تصغيره : «زعفران» ، فصار المصغر إنما هو «زعفر» ، والألف والنون غير معتدّ بهما.

واحترز بقوله : «من بعد أربع» من نحو «سكران ، وسرحان» ، وقد تقدم حكمهما (٢).

السابع : علامه التثنيه ، نحو «زيدان» (٣) ، فتقول في تصغيره : «زيدان».

الثامن : علامه جمع المذكر السالم ، نحو «زيدون» ، فتقول في تصغيره : «زيدون» ، وهو المتبّه عليه بقوله :

وقدّر انفصال ...

البيت

ص : ٣٤٠

١- في الأصل : فعيل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٣.

٢- عند قول الناظم : لتلو يا التصغير من قبل علم تأنيث أو مدته الفتح انحتم كذاك ما مدّه أفعال سبق أو مدّ سكران وما به التحق

٣- في الأصل : زايدان. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٣.

وقد فهم من هذه الآيات أن قوله :

وما به لمنتهى الجمع ...

البيت مقيد بأن لا يكون المصغّر أحد هذه الثمانية فإنها لا يحذف منها شيء.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وألف التأنيث ذو القصر متي

زاد على أربعة لن يثبتا

يعنى : أن ألف التأنيث المقصوره إذا كانت خامسه فصاعدا حذفت ، لأنها لما لم يستقلّ النطق بها - حكم لها بحكم المتصل ، فحذفت ، لأنّ بقاءها يخرج البناء عن مثال : «فيععل ، وفعيعيل» ، وذلك نحو «قرقرى (١) وقرقر ، وحبركى (٢) وحبيرك (٣)».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وعند تصغير حبارى خيّر

بين الحبيرى فادر والحبيّر (٤)

إن كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسه ألفا ، وصغّرته ، ك- «حبارى» - جاز فيه حذف الألف الأولى ، وإبقاء ألف التأنيث ، فتقول : «حبيرى» ، وحذف ألف التأنيث ، فتقول : «حبيّر» بقلب الألف الأولى (ياء) (٥) ، وإدغام ياء التصغير فيها.

وفهم منه : أن ما سوى نحو «حبارى» ، ممّا ألفه خامسه للتأنيث - يجب حذف ألفه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

واردد لأصل ثانيا لنا قلب

فقيمه صيّر قويمه تصب

يعنى : أن ثانى الاسم المصغّر يردّ إلى أصله ، إذا كان منقلبا عن غيره ، فشمّل ستّه أنواع :

ص : ٣٤١

١- قرقرى : اسم صوت الريح الذى يكون فى البطن ، وقيل : اسم موضع ، وفى معجم ما استعجم : قرقرى : ماء لبنى عبس بين برك وخيم ، وقال ياقوت : أرض باليمامة فيها قرى وزروع ونخيل كثيره. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٨٣ (قرر) ، معجم ما استعجم : ٣ /

- ١٠٦٥ ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٤ / ٢ ، ١٧٥ ، معجم البلدان : ٣٢٦ / ٤ ، مرصد الاطلاع : ١٠٨٠ / ٣ .
- ٢- الحبركى : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، وقيل : الضعيف الرجلين الذى كاد يكون مقعدا من ضعفها ، وقيل : هو اسم للقراد. انظر اللسان : ٧٥٢ / ٢ (حبرك) ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٤ / ٢ .
- ٣- فى الأصل : حبريك. انظر شرح المكودى : ١٤٤ / ٢ .
- ٤- فى الأصل : والحبيرى. انظر الألفيه : ١٨١ .
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٤ / ٢ .

الأوّل : ما أصله واو ، فقلبت ياء ، نحو «قيمه» ، فتقول فيه : «قويمه».

الثانى : ما أصله واو ، فقلبت ألفا ، نحو «باب» ، فتقول فيه : «بويب».

الثالث : ما أصله ياء ، فانقلبت واوا ، نحو «موقن» ، فتقول فيه : «مبيقن».

الرابع : ما أصله ياء ، فانقلبت (ألفا ، نحو «ناب» للمسّن من الإبل ، فتقول / فيه : «نيب» (١).

الخامس : ما أصله همزه فانقلبت (٢) ياء ، نحو «ذيب» ، فتقول فيه : «ذؤيب».

السادس : ما أصله حرف من غير حروف العلة ، نحو «قيراط (٣) ، ودينار» فتقول فيهما : «قيريط ، ودينير» ، لأنّ أصلهما : «قراط ، ودينار».

وإنّما رجع ذلك كلّ إلى أصله ، لزوال موجب القلب.

وفهم من تخصيصه الثّانى : أنّ الثّالث إذا كان منقلبا عن أصل - لم يرجع إلى أصله ، نحو «قائم» فإنّ الهمزه بدل من الواو ، فتقول : «قويّم» (٤).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وشدّ فى عيد عييد وحتم

للجمع من ذا ما لتصغير علم

يعنى : قد جاء بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله ، نحو «عييد» تصغير «عيد» ، ووجه (٥) شدوذه : أنّ الياء فيه منقلبه عن واو ، فقياسه «عويد» ، ك- «قويمه» ، فلم يردّه إلى أصله ، لئلا يلتبس بتصغير «عود» بضمّ العين. وقوله :

وحتم

للجمع من ذا ما لتصغير علم

يعنى : أنّ ما ردّ إلى أصله فى التصغير يردّ أيضا إلى أصله فى الجمع ، فيقال فى جمع «ميزان» : «موازين» ، وفى «باب» : «أبواب» ، وفى «ناب» : «أنياب» ، وفى «عيد» : «أعياد» ، كما قالوا : «عيد وعييد».

ص : ٣٤٢

١- وأجاز الكوفيون فى نحو «ناب» مما ألفه ياء : «نويب» بالواو ، وأجازوا أيضا إبدال الياء فى نحو «شيخ» واوا. وقد وافقهم الناظم فى التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا ، ويؤيده أنه سمع فى «ناب» : «نويب» ، وفى «بيضة» : «بويضة» ، وهو عند

البصريين شاذ. انظر شرح المرادى : ١٠٧ / ٥ ، التسهيل : ٢٨٤ ، شرح الأشمونى : ١٦٥ / ٤ - ١٦٦ ، ارتشاف الضرب : ١٧٤ / ١ ،
الهمع : ١٣٣ / ٦ - ١٣٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٤ / ٢ .

٣- القيراط والقراط من الوزن : معروف ، وهو نصف دائق ، والدائق : سدس الدرهم. انظر اللسان : ٣٥٩١ / ٥ (قرط) ، ١٤٣٣ / ٢
(دئق).

٤- فى الأصل : قويم. انظر شرح المكودى : ١٤٤ / ٢ .

٥- فى الأصل : وجه. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢ .

ثم قال :

والألف الثاني المزيد يجعل

واوا كذا ما الأصل فيه يجهل

الألف الثانيه لها خمسه أحوال :

الأول : أن تكون مبدله من واو.

الثاني : أن تكون مبدله من ياء.

وتقدم حكمهما في البيت / الذي قبله.

الثالث : أن تكون زائده ، كـ - «ضارب».

الرابع : أن تكون مجهوله ، كـ - «عاج».

الخامس : أن تكون مبدله من همزه ، نحو «آدم».

وقد ذكر في هذا البيت : الزائده والمجهوله ، ولم يذكر المبدله (من) (١) همزه ، وسيأتي في باب الإبدال.

ثم قال :

وأكمل المنقوص في التصغير ما

لم يحو غير التاء ثالثا كما

يعنى : أن المنقوص إذا صغر ردّ ما (٢) حذف منه.

والمراد بالمنقوص هنا : ما حذف منه حرف ، لا المنقوص القياسي ، وهو ما آخره ياء تقدّر فيه الضمّه والكسره.

فشمل قوله : «المنقوص» ما حذف فائوه كـ - «عده» (٣) ، أو عينه ، كـ - «ثبه» (٤) ، أو لامه ، كـ - «سنه ، ويد».

وشمل ما ليس فيه تاء ، كـ - «يد» ، وما فيه التاء ، كـ - «سنه».

ص : ٣٤٣

٢- فى الأصل : مما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٥.

٣- فى الأصل : ك- «شبه». انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٥ ، حيث أنه قال بعد : «فتقول فيها : «وعيده» برد الفاء».

٤- ثبه : من تاب يثوب ، وأصله : «ثوب» حذف عينه التى هى الواو ، وعوض منها هاء التأنيث ، وإلى ذلك ذهب الزجاج ، وذهب غيره إلى أنها محذوفه اللام من «ثبيت» إذا جمعت ، قال المرادى : وهو الأولى. وهذا الخلاف فى «ثبه» التى بمعنى : مجتمع الماء من وسط الحوض ، أما «الثبه» التى هى الجماعه من الناس ، فهى محذوفه اللام ، وأصله : «ثبو» ، قال المرادى : لا أعرف فى ذلك خلافا. انظر شرح المرادى : ٥ / ١٠٩ ، اللسان : ١ / ٥١٨ (ثوب) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٥.

وشمل أيضا ما كان على حرفين - كالمثل المذكوره - ، وما كان على أكثر ، ك- «هار» (١) بمعنى : «هائر» في قول من جعل الإعراب في الرّاء ، وأصله «هائر» فحذفت منه الهمزه.

فهذه كلّها يرَدُّ إليها المحذوف ، إلا- ما كان له ثالث وليس تاء ، فتقول فيها : «وعيده» برَدِّ الفاء ، و «ثويبه» (٢) برَدِّ العين ، و «سنييه» ، ويديّه» برَدِّ اللّام. وتقول في «هار» : «هوير» للاستغناء عن ردِّ الأصل بإقامه وزن التّصغير (٣).

وذلك مفهوم من قوله : «ما لم يحو غير التّياء ثالثا» ، أى : ما لم يحو ثالثا غير / التّياء ، فإن حوى ثالثا غير التّياء ، لم يرَدِّ إليه المحذوف ، ثمّ مثّل ذلك ب- «ما» ، ويحتمل «ما» الاسميه ، و «ما» الحرفيه ، وحكهما في ذلك واحد ، (وذلك أنّه) (٤) إذا سمى بها ، ثمّ صغرت ، فتصير كالمنقوص الّذى على حرفين ، فلا بدّ من تكميلها ، ليتوصّل بذلك إلى بناء التّصغير ، فتقول : «موى» ، وفى تمثيله بذلك نظر ، فإنّ ما يسمّى به من الموضوع على حرفين (٥) ، ثانيه حرف لين - (يجب) (٦) تكميله قبل التّصغير ، فتقول فى رجل مسمّى ب- «ما» : «ماه» ، وليس تكميله موقوفا على التّصغير.

ص: ٣٤٤

١- هار : اسم فاعل من «هار يهور» إذا انهدم ، واسم الفاعل منه هائر ، ثم فيه قولان : قيل : حذفت الهمزه عين الكلمه المبدله من الواو حذفاً على غير قياس ، وأصله : «هاور» ، ف- «هار» حينئذ على وزن «فال» ، والإعراب حينئذ على الرّاء ، وهذا ما ذكره المؤلف. وقيل : داخله القلب ، فقدمت لام الكلمه على العين ، وهى الرّاء ، وأخرت العين ، فصار «هارو» على وزن «فالع» فأبدلت الواو ياء ، لانكسار ما قبلها ، فصار «هارى» ، فاستثقلت الضمه على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء فهو بمنزله «قاص وغاز» ، فيكون معربا بالضمه والكسره المقدرتين على الياء. وعلى كلا القولين يصغر على «هوير» بغير رد المحذوف. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٤٥ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١٦٧ / ٤ ، اللسان : ٤٧١٩ / ٦ (هور) ، المصباح المنير : ٢ / ٦٤٢ (هور).

٢- فى الأصل : ثيبه. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢.

٣- وروى عن بعض العرب : «هويثر» برد المحذوف ، وهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه خلافا لأبى عمرو ويونس والمازنى. انظر شرح المرادى : ١١٠ / ٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩١١ / ٤ ، شرح الشافيه للرضى : ١ / ٢٢٤ ، شرح الأشمونى : ١٦٧ / ٤ ، التسهيل : ٢٨٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٧٥ - ١٧٦ ، الهمع : ١٣٧ / ٦.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢.

٥- فى الأصل : فرفين. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٥ / ٢.

ولم يَبِّه على ذلك أحد من الشَّراح غير المكودي ، فانظره (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومن بترخيم يصغّر اكتفى

بالأصل كالعطيف يعنى المعطفا

الترخيم فى التصغير حذف الزائد من المصغّر ، فإن كان ثلاثيا فى الأصل صغّر على «فعليل» ، نحو «حميد» فى «أحمد ، وحمدان ، ومحمود ، وحمّاد» ، و «عطيف» فى «المعطف».

و «المعطف» - بكسر الميم - هو (٢) الكساء (٣).

وإن كان رباعيا ، صغّر على «فعليل» ، نحو «شمال» (٤) ، و«عصفور» ، فتقول : «شميل» (٥) ، و«عصيفر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

واختم بتا التأنيث ما صغرت من

مؤنث عار ثلاثي كسن

يعنى : أنّ الاسم الثلاثي ، المؤنث ، العارى من (تاء) (٦) التأنيث - يختم بالتاء فى التصغير ، نحو «سنّ وسنينه».

وشمل / قوله : «ثلاثي» أربعة أنواع :

الأول : ما هو ثلاثي فى الحال ، نحو «كتف».

والثانى : ما هو ثلاثي فى الأصل ، نحو (٧) «يد» ، فتقول فيه : «يديه».

الثالث : ما كان نحو «سما» ، فإنك تقول فيه («سميه» ، والأصل) (٨) «سمى» ، فتجتمع ثلاث ياءات : الأولى : ياء التصغير ،

والثانية : بدل ألف «سما» ،

ص : ٣٤٥

١- انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٥.

٢- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٦.

٣- والكساء : الرداء ، ويطلق المعطف أيضا : على جانب كل شيء ، ويطلق أيضا على السيف. انظر اللسان : ٤ / ٢٩٩٧ (عطف) ،

المكودي مع ابن حمدون : ٢ / ١٤٦ ، حاشية الصبان : ٤ / ١٦٩.

- ٤- فى الأصل : شمال. انظر شرح المكودى : ١٤٦ / ٢.
- ٥- فى الأصل : شمىل. انظر شرح المكودى : ١٤٦ / ٢.
- ٦- ما بين القوسىن ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٦ / ٢.
- ٧- فى الأصل : وهو. انظر شرح المكودى : ١٤٦ / ٢.
- ٨- ما بين القوسىن ساقط من الأصل. راجع التصرىح : ٣٢٣ / ٢.

والمبدله منها الهمزه ، فحذفت إحدى الياءات (١) على القياس المقرر (٢) في هذا الباب (٣) ، فبقى منه ثلاثه أحرف ، فلحقت التاء ، كما تلحق الثلاثي.

الزّاع : ما كانت فيه زياده ، وهو مؤنث ، فصغّر تصغير ترخيم ، نحو «شمال» فتقول فيه : «شميله».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ما لم يكن بالتّاء يرى ذا لبس

كشجر وبقر وخمس

وشدّ ترك دون لبس وندر

لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

هذا استثناء من الضّابط المتقدّم لنوعين لا تلحقهما التّاء ، أشار إلى الأوّل بقوله :

ما لم يكن ...

البيت يعنى : أنّ التّاء لا تلحق فى التّصغير اسم الجنس الذى يتميّز من واحده بحذف التّاء ، نحو «شجر ، وبقر» ، فتقول : «شجير ، وبقير» ، إذ لو قلت : «شجيره ، وبقيره» لالتبس بتصغير «شجره ، وبقره».

ولا تلحق أيضا «عشرا» ولا «ثلاثا» ، وما بينهما من أسماء العدد ، فتقول فى تصغيره : «عشير ، وتسيع ، وخميس» ، ولا تلحقها التّاء ، لئلا يلتبس بتصغير «عشره» ، وتسعه ، وخمسه».

ثمّ / أشار إلى الثّانى بقوله :

وشدّ ترك دون لبس ...

ص : ٣٤٦

١- وفى المرادى والتصريح : «فحذفت إحدى اليائين على القياس المقرر فى هذا الباب». قال يس : وفى نسخه من نسخ المرادى

: «إحدى الياءات» بالجمع ، وكل صحيح ، كما هو ظاهر ، والأول أولى». انتهى. انظر شرح المرادى : ٥ / ١١٤ ، التصريح مع

حاشيه يس عليه : ٢ / ٣٢٣ ، الأشمونى مع الصبان : ٤ / ١٧١.

٢- فى الأصل : المقدر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٦.

٣- قال ابن حمدون : «أى : باب المنقوص ، كما قال ابن غازى ، وهذا القياس لم يذكره فى الألفيه ، بل نص عليه سيوييه ،

ونصه : «اعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياء حذف الياء التى آخر الحروف ، تقول فى «عطاء» : «عطّى» ، وفى «فضاء» :

«قضى». انتهى. وفي حاشيه الصبان : أن المحذوف الياء الثالثه التي هي لام الكلمه عند الجمهور ، ومقتضى كلام الناظم في التسهيل أنها الثانيه المنقلبه عن الألف. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٦ ، الكتاب : ٢ / ١٤٢ ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٧١.

يعنى : شدّ ترك التّاء دون لبس فى ألفاظ تحفظ ، ولا يقاس عليها ، وهى : «ذود» (١) و «شول» (٢) ، و «ناب» للمسّن من الإبل (٣) ، و «حرب» (٤) ، و «فرس» ، و «قوس» ، و «درع الحديد» ، و «عرس» (٥) ، و «ضحى» (٦) ، و «نعل» (٧) ، و «نصف» (٨) «(٩) .

وقد شدّ أيضا لحاق التّاء فى زاد على الثلاثى وإلى ذلك أشار بقوله :

وندر

البيت يعنى : أنه ندر لحاق التّاء فى الزّائد على الثلاثة ، كقولهم فى «قدّام» : «قديديه» ، وفى «وراء» : «وريئه» (١٠) ، وفى «أمام» : «أميمه» .

ص : ٣٤٧

١- فى الأصل : ذول. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٦ ، والذود : الإبل من الثلاث إلى التسع ، وقيل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وقيل غير ذلك. انظر اللسان : ٣ / ١٥٢٥ (ذود) ، حاشيه ابن حمدون ٢ / ١٤٦ .

٢- شول : جمع شائله على غير قياس ، والشائله من الإبل : التى أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها. انظر اللسان : ٤ / ٢٣٦٣ (شول) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٦ - ١٤٧ .

٣- قال ابن منظور : والناب - الناقه المسنه ، سموها بذلك حين طال نابها وعظم ، مؤنثه أيضا ، وهو مما سمي به الكل باسم الجزء. انظر اللسان : ٦ / ٤٥٩١ (ناب).

٤- حرب - - بفتح الحاء وسكون الراء ، وبالباء الموحده - الناقه المهزوله ، ويطلق أيضا على القتال ، لأنها مؤنثه أيضا ، قال تعالى : (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) ، فإن الهاء عائده على الحرب. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ ، اللسان : ٢ / ٨١٥ - ٨١٦ (حرب).

٥- عرس الرجل - : امرأه الرجل ، وبضميتين : اسم من أعراس الرجل بأهله إذا بنى عليها ودخل بها ، وبضم فسكون : طعام الوليمه. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ ، اللسان : ٤ / ٢٨٧٩ (عرس) ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٧١ .

٦- الضحوه : ارتفاع الهاء والضحي فويق ذلك ، وقيل : الضحي من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جدا ، ثم بعد ذلك الضحاء إلى قريب من نصف النهار. انظر اللسان : ٤ / ٢٥٥٩ (ضحى) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ .

٧- نعل : اسم للنعل المعلوم ، وهو ما وقيت به القدم من الأرض ، ويقال لزوجه الرجل : هى نعله ، والعرب تكنى عن المرأه بالنعل. انظر اللسان : ٦ / ٤٤٧٧ ، ٤٤٧٨ (نعل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ .

٨- فى الأصل : وصعب. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٧ ، النصف - بفتح النون والصاد المهمله - : المرأه الكهله ، كأن نصف عمرها ذهب ، وقال ابن مالك : وهى المرأه المتوسطه بين الصغر والكبر. انظر اللسان : ٦ / ٤٤٤ (نصف) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٤٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٧١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩١٤ .

٩- قال المرادى فى شرحه (٥ / ١١٥) : وبعض العرب يذكر «الحرب ، والدرع ، والفرس» فلا يكون من هذا القبيل ، وبعضهم ألحق التّاء فى «عرس وقوس» ، فقال «عريسه ، وقويسه». انتهى. انظر شرح الأشموني : ٤ / ١٧١ .

١٠- فى الأصل : وريه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٧ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وصغروا شذوذا الذى التى

وذا مع الفروع منها تاوتى

التصغير من جملة التصريف ، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن (١) من الاسم ، إلا «ذا» و «الذى» ، وفروعهما ، لشبهها (٢) بالأسماء المتمكنة فى كونها توصف ويوصف بها ، فاستبيح لذلك تصغيرها ، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن ، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير ، وعوض من ضمّه ألف مزيده فى الآخر ووافقت المتمكن فى زياده ياء ساكنه ، فقيل فى «الذى ، والتى» : «اللذيا ، واللثيا» ، وفى «ذا ، وتا» : «ذيا ، وتيا» (٣).

وقد اعترض المرادى هذا البيت ، ولا بد من إيراد اعتراضه لصحته ، قال : «اعلم أنّ قول الناظم :

وصغروا شذوذا ...

/

معرض من ثلثه أوجه :

أولها : أنه لم يبين الكيفيه ، بل ظاهره يوهم أنّ تصغيرها كتصغير المتمكن .

وثانيها : أنّ قوله : «مع الفروع» ليس على عمومه ، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع .

وثالثها : أنّ قوله : «منها «تا وتى» يوهم أنّ «تى» صغر كما صغر «تا» ، وقد نصوا على أنّهم لم يصغروا من ألفاظ (٤) المؤنث ، إلا «تا» (٥).

ص : ٣٤٨

١- فى الأصل : الممكن . انظر شرح المكودى : ١٤٧ / ٢ .

٢- فى الأصل : لتشبيهما . انظر شرح المكودى : ١٤٧ / ٢ .

٣- أصل «ذيا وتيا» : «ذيا وتيا» ، بثلاث ياءات ، الأولى عين الكلمه ، والثانيه للتصغير ، والثالثه لام الكلمه ، فاستقلوا ذلك مع زياده الألف آخره ، فحذفت الياء الأولى ، لأن ياء التصغير لمعنى ، فلا تحذف ، ولأن الثالثه لو حذفت لزم فتح ياء التصغير لأجل الألف . انظر شرح المرادى : ١١٨ / ٥ ، شرح الأشموني : ١٧٤ / ٤ ، حاشيه ابن حمدون : ١٤٧ / ٢ - ١٤٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٢٤ / ٤ - ١٩٢٥ ، حاشيه الخضرى : ١٦٩ / ٢ .

٤- فى الأصل : الألفاظ . انظر شرح المرادى : ١٢٠ / ٥ ، انظر شرح المكودى : ١٤٧ / ٢ .

٥- انظر شرح المرادى : ١٢٠ / ٥ ، شرح المكودى : ١٤٧ / ٢ .

الباب السادس والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

النَّسَبُ

ياء كيا الكرسي زادوا للنسب

وكل ما تليه كسره وجب

هذا الباب يسمّى : باب النسب ، وباب الإضافة ، وقد سمّاه سيوييه رحمه الله تعالى بالتسميتين (١).

قوله :

ياء ...

البيت يعنى : أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيله أو بلد - زيد في آخره ياء مشدّده ، وكسر ما قبلها.

وفهم منه ثلاث تغييرات : زياده الياء ، وكسر ما قبلها ، وانتقال الإعراب إلى الياء ، فهم ذلك من تشبيهها بياء الكرسي ، فإنها حرف الإعراب ، وفهم منه أنّ ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها.

ثم إنّ هذه التغييرات (٢) الثلاث التي ذكرها (٣) في هذا البيت مطّرده في جميع الأسماء المنسوبة ، وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات آخر ، أشار إلى بعضها ، فقال رحمه الله تعالى :

ومثله ممّا حواه احذف وتا

تأنيث او مدّته لا تثبتا /

ص: ٣٤٩

١- قال سيوييه في الكتاب (٢ / ٦٩): «هذا باب الإضافة وهو باب النسبه». انتهى. وانظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٨ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٧٧ ، شرح المرادي : ٥ / ١٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٢٧ ، قال المرادي : النسب : هذا الأعراف في ترجمته. انتهى. وقال المبرد أيضا في المقتضب (٣ / ١٣٣): «هذا باب الإضافة وهو باب النسب».

٢- في الأصل : التصغيرات. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٨.

٣- في الأصل : ذكر. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٨.

يعنى : أن آخر المنسوب إذا كان ياء مشدّده ، أو تاء تأنيث ، أو ألف تأنيث مقصوره - حذفت جميعها للنسب ، وجعلت موضعها ياء النسب ، وشمل الياء المشدّده ثلاثه أنواع :

- ما كانت فيه الياء للنسب ، ك- «بصرى» ، فتقول فى النسب إليه : «بصرى».

- وما كانت فيه لغير النسب ، نحو «كرسى» ، فتقول فى النسب إليه : «كرسى».

- وما كان أصلها واوا ، وقلبت ياء ، نحو «مرمى» ، أصله «مرموى» فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، فتقول فى النسب إليه : «مرمى».

وفى هذا الأخير وجه آخر ، ثبته عليه بعد (١).

وإنما حذفت الياء فى جميع ذلك كراهه اجتماع أربع ياءات.

وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث ، فتقول فى النسب إلى «فاطمه» : «فاطمى» ، وإنما حذفت التاء ، لئلا يجمع بين علامتى تأنيث ، إذا كان المنسوب إليه مؤنثا ، نحو «مكيه».

وأما ألف التأنيث المقصوره - فإن كانت خامسه فصاعدا - وجب حذفها للنسب ، نحو «قرقرى» فى «قرقرى» (٢) ، و «حبيثى» فى «حبيثى» (٣).

وأما الزابعه ، فقد أشار إليها ، فقال رحمه الله تعالى :

وإن تكن (٤) تربع ذا ثان

سكن

فقلبها ووا وحذفها حسن

يعنى : أن ألف التأنيث المقصوره ، إذا كانت رابعه فى اسم ساكن الثانى - جاز فيها الحذف ، والقلب / واوا ، نحو «حبلوى» ، و «حبلوى» (٥).

وفهم منه أنّها إذا كانت خامسه فما فوق ، أو رابعه فى اسم ثانيه متحرّك - وجب حذفها ، لدخولها فى الضابط الأول.

ص: ٣٥٠

١- فى الأصل : بعده. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٨ ، وذلك عند قوله : وقيل فى المرمى مرموى واختير فى استعمالهم مرمى

٢- فى الأصل : قرقرى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٤٨.

٣- حثيى : هو الحث ، وهو الاستعجال. انظر اللسان : ٢ / ٧٧٣ (حث).

٤- فى الأصل : يكن. انظر الألفيه : ١٨٤.

٥- ويجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائده تشبيها بالممدوده ، فتقول : «حبلاوى». انظر شرح المرادى : ١٢٣ / ٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣١٩ ، شرح الأشمونى : ٤ / ١٧٨ ، الهمع : ٦ / ١٦١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٤١.

ولم يتعرّض للزّاجح من الوجهين ، قيل : والحذف أحسن (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

لشبهها الملحق والأصليّ ما

لها ...

يعنى : أنّ الألف الرّابعة إذا كانت للإلحاق ، نحو «ذفرى» (٢) ، أو منقلبه عن أصل ، نحو «مرمى» - جاز فيها ما جاز في ألف التّأنيث من قلبها واوا (٣) ، وحذفها ، فتقول : «ذفرى وذفروى» ، و «مرمى ومرموى» ، إلا- أنّ القلب في الأصليّ (٤) أحسن من الحذف ، وإلى (٥) ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وللأصليّ قلب يعتمى

ف «مرموى» أحسن من «مرمى» ، ومعنى يعتمى : يختار (٦).

وفهم من تخصيصه الألف الأصليّ (٧) باختيار (٨) القلب : أنّ ألف الإلحاق بالعكس ، فيكون كألف التّأنيث في اختيار الحذف.

والمنصوص (٩) عنه بغير هذا الكتاب : أنّ القلب في ألف الإلحاق أجود (١٠).

فينبغى أن يحمل كلامه هنا على أنّ القلب في الأصليّ أكثر من القلب في

ص: ٣٥١

١- واختاره ابن مالك ، وذكر أبو حيان : أنه الأفصح ، وذلك لأنّ شبهها بتاء التّأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبه عن أصل. انظر

شرح الكافية لابن مالك : ١٩٤١ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٢٨١ / ١ ، شرح المرادى : ١٢٣ / ٥ ، الهمع : ١٥٩ / ٦ ، شرح الشافيه

للرضى : ٣٩ / ٢ ، الأشمونى مع الصبان : ١٧٨ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٢٨ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ٣١٩ / ٢.

٢- الذفرى : هو العظم الشاخص خلف الأذن ، بعضهم يؤنثها ، وبعضهم ينونها إشعارا بالإلحاق. انظر اللسان : ١٥٠٥ / ٣ (زفر).

٣- في الأصل : واو. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

٤- في الأصل : الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢١٣.

٥- في الأصل : ولى. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

٦- انظر اللسان : ٣١١٨ / ٤ (عمى) ، شرح المكودى : ١٤٩ / ٢ ، شرح الأشمونى : ١٧٨ / ٤ ، شرح المرادى : ١٢٤ / ٥ ، إعراب

الألفيه : ١٣٣.

٧- في الأصل : الأصل. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

٨- في الأصل : باختار. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

٩- في الأصل : والمنقوص. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

١٠- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٤ / ١٩٤١ - ١٩٤٢): «ثم نبهت بقولى : وفى مرمى وشبهه انقلاب اقتفى والحذف نزر ... على أن الألف الرابعه إذا لم تكن زائده يجوز حذفها على قلبه ، وقلبها واوا ، وهو الكثير. وما ألفه للإلحاق جار مجرى ما ألفه غير زائده. انتهى.

التي للإلحاق ، وإن كان القلب فيهما جميعا أوجد من الحذف كما نصّ (١) عليه في شرح الكافية (٢).

ثم انتقل إلى الألف (٣) الخامسة (فصاعدا) (٤) ، فقال رحمه الله تعالى :

والألف الجائز أربعا أزل

يعنى : أن الألف الخامسة فما فوق - يجب حذفها للنسب.

وشمل الألف الأصليه نحو «مصطفى» (٥) ، وألف التأنيث ، نحو «جباري» ، وألف التكثر (نحو «قبعثري») (٦).

وشمل الألف الخامسة - كالمثل المتقدمه - ، والسادسه نحو «مستدعي / ، وخليطي (٧) ، وقبعثري» ، فتقول : «مصطفى ، وجباري (٨) ، ومستدعي ، وخليطي ، وقبعثري» بالحذف في جميع ذلك.

ثم انتقل إلى المنقوص ، وبدأ بالخامسه ، فقال رحمه الله تعالى :

كذاك يا المنقوص خامسا عزل

يعنى : أن ياء المنقوص إذا كانت خامسه وجب حذفها ، فتقول في «معتد» : «معتدي».

وفهم من ذلك : أن حذفها إذا كانت سادسه - واجب أيضا ، لأنه من باب أخرى ، لأن موجب الحذف إنما هو الثقل ، وهي سادسه أثقل منها خامسه.

ص: ٣٥٢

١- في الأصل : يخص. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩.

٢- انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٩٤١ - ١٩٤٢.

٣- في الأصل : ألف. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩.

٥- تابع ابن طولون في ذلك المكودي والأشموني. وفي التصريح : «وفي الألف المنقلبه عن أصل ، ك- «مصطفى» ، فإنها منقلبه عن واو «الصفوه». انتهى. ولعلمهم عبروا بذلك تجوزا ، وذلك لأن الألف لا تكون أبدا أصلا ، بل تكون زائده أو منقلبه عن ياء أو واو ، كما قال ابن عصفور في الممتع. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ١٧٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٢٨ ، الممتع في التصريح : ١ / ٢٧٩.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٤٩ ، والقبعثري : الجمل العظيم ، ورجل قبعثري : شديد. انظر اللسان : ٥ / ٣٥١٦ (قبعثر).

٧- يقال : وقع القوم في خليطي ، أى : اختلاط ، فاختلط عليهم أمرهم ، ويقال : للقوم إذا خلطوا ما لهم بعضه ببعض : خليطي ، والخليطي : تخليط الأمر ، وإنه لفى خليطي من أمره. انظر اللسان : ٢ / ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، (خلط).

٨- فى الأصل : حيارى. انظر شرح المكودى : ١٤٩ / ٢.

ثمّ تبه على ياء المنقوص الرّابعه ، فقال رحمه الله تعالى :

والحذف فى اليا رابعا أحقّ من

قلب ...

يعنى : أنّ ياء المنقوص إذا كانت رابعه جاز حذفها وقلبها واوا ، وحذفها أحسن من قلبها ، نحو «قاص ، ومعط» ، فتقول : «قاضى وقاضوى ، ومعطى ومعطوى» ، ومن قلبها واوا قول الشّاعر :

٢٨٨ - فكيف لنا بالشّرب إن لم يكن لنا***دراهم عند الحانوى ولا نقد(١)

وهو منسوب إلى «حانيه» (٢) ، وهو الموضع الذى يباع فيه الخمر (٣).

ص: ٣٥٣

١- - من الطويل ، اختلف فى نسبه لقائله ، فنسب فى الشواهد الكبرى للفرزدق (وليس فى ديوانه) ، وقيل : هو لأعرابى ، وقيل : قائله مجهول ، وهو من قصيده داليه - كما فى الشواهد الكبرى - ، وبعده : أندان أم نعتان أم ينبرى لنا فتى مثل نصل السّيف شيمته المجد ونسبه ابن يعيش لعماره (ولعله عماره بن عقيل بن جرير الخطفى) ونسب فى اللسان (عون) لذى الرمه ، وهو فى ملحقات ديوانه (٧٤٨ - المكتب الإسلامى) ، ويروى : وكيف لنا بالشّرب فيها وما لنا دوانيق عند الحانوى ولا نقد وتعاقبت روايته فى المصادر الآتية بين «فكيف» و «وكيف» ، وبين «يكن» ، «وتكن» ، وبين «دراهم» و «دوانق» و «دوانيق» و «دنانير» ، والدوانيق : جمع دائق ، وهو عشر الدرهم ، ويقال : سدسه. والشاهد فى قوله : «الحانوى» ، وهو منسوب إلى «حانيه» ، فقلبت الياء واوا. انظر شرح الكافي لابن مالك : ١٩٤٣ / ٤ ، توجيه اللمع : ٤٧٠ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٥٠ / ٢ ، الشواهد الكبرى : ٥٣٨ / ٤ ، شرح ابن يعيش : ١٥١ / ٥ ، الكتاب مع الأعلم : ٧١ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٨٠ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٢٩ / ٢ ، شرح المرادى : ١٢٨ / ٥ ، شرح المفصل والمتوسط : ٤٠٧ / ٢ ، المحتسب : ٣٤ / ١ ، شرح ابن الناظم : ٧٩٧ ، اللسان : (حنى ، عون) ، شرح ابن عصفور : ٣٢٠ / ٢ ، المقرب : ٦٥ / ٢ ، شرح المرادى : ١٢٨ / ٥.

٢- قال الأعلم : «الحانوى» : وهو منسوب إلى الحانه ، والحانه والحانوت : بيت الخمار ، كأنه بنى «حانه» على «حانيه» ، من «حنت تحنو» ، ثم نسب إليها على الأصل وفتح ما قبل الياء ، فقال : حانوى ، كما يقال فى «تغلب» : «تغلبى» ، والقياس : «حانى» كما يقال فى «ناجيه» : ناجى. انتهى. وقال ابن حمدون : «والحق أنه منسوب إلى «حانى» الذى هو بائع الخمر ، لأنه هو الذى يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزيه». انتهى. انظر شواهد الأعلم : ٧١ / ٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٥٠ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٢٩ / ٢ ، شرح الأشموني : ١٨٠ / ٤ ، شرح المرادى : ١٢٨ / ٥.

٣- قال السيرافى : والمعروف فى الموضع الذى يباع فيه الخمر «حانه» بلا ياء. انظر اللسان : ١٠٣٤ / ٢ (حنى) ، شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ ، شرح المرادى : ١٢٨ / ٥ ، شرح الأشموني : ١٨٠ / ٤.

ثم انتقل إلى ما ثلثه ياء أو ألف ، فقال رحمه الله تعالى :

وحتم قلب ثالث يعن

فشمل قوله : «ثالث» الياء والألف ، وهما مستويان في وجوب قلبهما واوا ، نحو «عم وعموى ، وفتى وفتوى» ، وإنما وجب / قلب الألف في «فتى» واوا ، وأصلها الياء كراهه اجتماع الكسره والياءات (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأول ذا القلب انفتاحا ...

يعنى : أن ياء المنقوص إذا قلبت (٢) واوا - فتح ما قبل الواو - كما سبق في التمثيل - .

والتحقيق : أن الفتح سابق للقلب (٣) ، لأنه يفتح إذا قصد فيه النسب ، ووجب قلب الكسره فتحه ، كما في «عم» ، فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفا ، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (٤) ، فيصير ك- «فتى» ، فيقلب الألف بعد واوا ، كما قلب في «فتى» .

وكذلك أيضا نحو : «قاصوى» ، لأن نظيره «تغلب» (٥) ، فيفتح أيضا ضاد «قاص» ، كما تفتح لام «تغلب» عند بعض العرب (٦).

ص: ٣٥٤

١- فى الأصل : والياء. شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ .

٢- فى الأصل : قلت. شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ .

٣- فى الأصل : للقب. شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ .

٤- فى الأصل : قبلها. شرح المكودى : ١٥٠ / ٢ .

٥- تغلب : قبيله عظيمه تنتسب إلى تغلب بن وائل بن قاسط من أسد بن ربيعة بن نزار بن معد ابن عدنان ، وتتفرع منها فروع كثيره. انظر نهايه الأرب للنويرى : ٣٣٠ / ٢ ، صبح الأعشى : ٣٣٨ / ١ ، الفاخر : ٧٨ ، نهايه الأرب للقلقشندى : ١٨٦ ، معجم قبائل العرب : ١٢ / ١ .

٦- فيقول : «تغلبى» بفتح اللام ، وفى القياس عليه خلاف : فذهب المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمرى أنه جائز مطرد ، ذكره أبو حيان. وذهب الخليل وسيبويه إلى أنه شاذ مقصور على السماع ، وقال الجزولى : المختار ألا تفتح. قال أبو حيان : وفى الشرح المنسوب للصفار أن الجمهور قالوا بجواز الوجهين ، وأن أبا عمرو قال : الفتح شاذ. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٥ ، الكتاب : ٢ / ٧٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٩٤٧ / ٤ ، شرح الشافيه للرضى : ١٩ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٤٦ / ٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٣١ ، الهمع : ١ / ٦٥ ، وانظر التبصره والتذكرة : ٥٨٦ / ٢ ، الأصول : ٣ / ٦٤ ، حيث إنهما لم يصرح فيهما بالاطراد.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفعل

وفعل عينهما افتح وفعل

يعنى : أن الاسم الثلاثي المكسور العين ، يجب فتح عينه (١) ، سواء كان مفتوح الفاء ، كـ «نمر» ، أو مكسورها كـ «إبل» ، أو مضمومها كـ «دئل» ، فنقول : نمرى وإبلى ودؤلى ، كراهه اجتماع الكسره مع الياء.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وقيل فى المرمى مرمى

واختير فى استعمالهم مرمى

قد تقدم دخول هذه المسأله تحت عموم قوله :

(ومثله مّا) (٢) حواه ...

لكن فيما إحدى ياءيه أصلية ، كـ «مرمى» - لغتان (٣) :

الحذف ، وهو الكثير ، والقلب ، وذلك مفهوم من قوله فى البيت.

وكان حقّه أن يأتى بهذا البيت عقيب قوله :

ومثله مّا حواه احذف ...

كما فعل فى الكافيه (٤) ، لكن الأبيات التى ذكرها / مرتبط بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله (٥) فى أثنائها ، فتعين تأخيرها عنها.

ثم اعلم أنّ ما آخره ياء مشدّده : إن تقدّمها ثلاثه أحرف فصاعدا ، فالوجه الحذف - وقد تقدّم (٦) - ، وإن تقدّمها حرفان -

فسيأتى (٧) ، وإن تقدّمها حرف واحد - فقد أشار إليه بقوله رحمه الله تعالى :

ص: ٣٥٥

١- قال أبو حيان : وفى مقدمه طاهر القزوينى : جوازاً. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٤ ، الهمع : ٦ / ١٦٥ ، شرح المرادى : ٥ /

١٣٠ ، حاشيه الصبان : ٤ / ١٨١.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٣- فى الأصل : فيه اثنان. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

- ٤- قال ابن مالك في شرح الكافية (٤ / ١٩٢٨) : وشبه ذا اليا رابعا فصاعدا تحذف حتما حيث كان زائدا كذا افعلن بمشبه المرمي والقلب قد يأتي كمرموي
- ٥- في الأصل : إدخالها. شرح المكودي : ١٥١ / ٢.
- ٦- في قوله : ومثله ممّا حواه احذف وتا تأنيث او مدّته لا تثبتا ص ٣٥٠ / ٢ من هذا الكتاب.
- ٧- في قوله : وألحقوا معلّ لام عريا من المثالين بما التا أوليا ص ٣٥٨ / ٢ من هذا الكتاب.

ونحو حيّ فتح ثانيه يجب

واردده واوا إن يكن عنه قلب

يعنى : أنه إذا تقدّم على الياء حرف واحد ، ونسب إليه لم يحذف منه شيء ، بل يفتح ثانيه - وهى الياء المسكّنه المدغمه فى الأخيره - ، فإن (كان) (١) أصله واوا - رددتها ، فقلت فى «طىء» : «طووى» (٢) ، لأنّه من «طويت» ، وإنّما قلبت الياء الأخيره واوا ، وهى منقلبه عن ياء ، كما قلبت فى «فتى» - وقد تقدّم (٣).

وفهم أنّ الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها ، فنقول فى «حيّ» : «حيوى».

ثمّ قال :

وعلم التثنيه احذف للنسب

ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب

يعنى : أنّك إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع على حدّه - حذفت العلامه ، ونسبت إلى واحده ، فنقول فى النسب إلى «زيدين» ، وزيدين» : «زيدى» (٤).

وحمل الشّارح كلام الناظم على أنّ ذلك فيما يسمّى به من المثنى والمجموع (٥) ، وتبعه (٦) المرادى (٧).

قال المكودى : «وفيه نظر ، والذى ينبغى أن يحمل عليه ما ذكرت» (٨).

ص: ٣٥٦

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٢- فى الأصل : طوى. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٣- فى قوله : وحتم قلب ثالث يعن ص ٣٥٤ / ٢ من هذا الكتاب.

٤- فى الأصل : وزيدى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٥- قال ابن الناظم فى شرحه (٧٩٩) : يحذف من المنسوب ما فيه علامه تثنيه أو جمع تصحيح ، فيقال فيمن اسمه «زيدان» معربا بالحروف : «زيدى» ، ومن أجراه مجرى «حمدان» قال : «زيدانى». انتهى.

٦- فى الأصل : وتبع. شرح المكودى : ٢ / ١٥١.

٧- قال المرادى فى شرحه (١٣٢ / ٥) : «يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه علامه تثنيه وجمع تصحيح ، كقولك فيمن اسمه «مسلمان» ، أو «مسلمون» أو «مسلمات» : «مسلمى». انتهى.

٨- انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥١. قال ابن حمدون فى حاشيته (١٥١ / ٢) : نظره ساقط ، وكلا التقريرين صحيح وذلك مبنى على الاختلاف فى معنى الجمع فى قول المصنّف بعد : والواحد اذكر ناسبا للجمع فمن حمل - كالمرادى والشارح - الجمع

على الجمع اللغوى الصادق بالمشنى وجمعى السالم والتكسير خص ما هنا بما بعد التسميه ، لثلا- يقع التكرار ، ومن حمل - كالمكودى - الجمع فيما يأتى على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسميه ، وفيما بعدها ، لأن التكرار منتف. وأطلق المصنف «علم» على جنس العلامه ، ويؤخذ من قوله : «علم» أنّ محل حذف العلامه إذا كان المشنى والجمع معربين بالحروف. وإنما وجب حذف العلامه لثلا يجتمع فى اللفظ إعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب ، وإن لم يكن المشنى والمجموع معربين بالحروف ، فلا يحذف منهما شىء. انتهى.

ويفهم منه أنّ حكم ما يسمّى به من / النوعين على لغة الحكاياه - حكم المثني والمجموع.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وثالث من نحو طيّب حذف

يعنى : أنّه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسوره مدغم فيها مثلها - حذفت المكسوره ، كقولك فى «طيّب» : «طيبيّ» ، كراهه اجتماع الياءات والكسره.

وفهم من المثال أنّ الياء إذا كانت مفتوحه لم تحذف ، نحو «هبيّخ».

وكان القياس على هذا فى النسب إلى «طىء» : «طيئيّ» (١) ، لكن جاء على خلاف ذلك ، وعلى ذلك بيّنه بقوله رحمه الله :

وشدّ طائيّ مقولا بالألف

ووجه الشّدوذ فيه أنّ أصله على مقتضى القياس «طيئيّ» (٢) بسكون الياء ، لكن قلبوا الياء ألفا ، والياء إنّما تقلب قياسا إذا كانت متحرّكه.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وفعليّ فى فعيله التزم

وفعليّ فى فعيله حتم

يعنى : أنّ ما كان على وزن «فعليله» نحو «حنيفه» (٣) ، تحذف (٤) منه تاء التّأنيث ، ولا تجتمع مع ياء النسب ، وتحذف منه أيضا الياء ، ويفتح ما قبلها.

ص: ٣٥٧

١- فى الأصل : طى. شرح المكودى : ٢ / ١٥١ ، بسكون الياء الأولى ك- «طيبيّ».

٢- فى الأصل : طى. شرح المكودى : ٢ / ١٥١ ، بسكون الياء الأولى ك- «طيبيّ». انظر شرح الأشمونى : ٤ / ١٨٥.

٣- حنيفه : قبيله من بكر بن وائل ، تنتسب إلى حنيفه بن لجيم بن صععب بن على بن بكر بن وائل ، من العدنانيه ، وتتفرع إلى بطون كثيره. انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٢٣٨ ، صبح الأعشى : ١ / ٣٣٩ ، نهايه الأرب للنويرى : ٢ / ٣٣١ ، معجم قبائل العرب : ١ / ٣١٢.

٤- فى الأصل : يحذف. شرح المكودى : ٢ / ١٥٢.

وإن كان على وزن «فعله» - بضمّ الفاء - ، نحو «جهينه» (١) تحذف منه أيضا التاء والياء ، وتبقى الفتحة التي قبل الياء .

فتقول في «حنيفه» : «حنفى» ، وفي «جهينه» : «جهنى» (٢).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والحقوا معلّ لام عريا

من المثالين بما التا أوليا

يعنى : أنّهم ألحقوا ب- «فعله ، وفعيله» - بحذف الياء - ما كان على «فعليل / وفعيل» بغير تاء ، وكان معتلّ اللام ، نحو «عدى» ، وقصى» ، فتقول فيهما : «عدوى ، وقصوى» .

ثمّ ما ذكر في «فعله ، وفعيله» من حذف ياء يهما (٣) إنّما ذلك ما لم يكونا معتلى العين أو مضعفيا (٤) وإلى ذلك أشار فقال :

وتّمّوا ما كان كالطويله

هكذا ما كان كالجليله

يعنى : أنّ ما كان معتلّ العين أو مضعفها من الوزنين - يتمّ ، أى : لا يحذف ياؤهما (٥) ، لتقلّ التّضعيف ، والإعلال .

ومثّل ل- «فعله» - بفتح الفاء - ، ولم يمثّل ل- «فعله» - بضمّها وهما سواء فى وجوب التّميم ، وإنّما استغنى ب- «فعله» عن «فعله» ، لأنّ العله موجوده فيهما .

وفهم من البيتين : أنّ ما كان «فعليل» صحيح اللام ، مجرّدا من التّياء - يتمّ على الأصل ، نحو «عقيل (٦) وعقيل» (٧) ، فتقول فيهما : «عقيلى ، وعقيلى» .

ص : ٣٥٨

١- جهينه : من قبائل الحجاز العظيمه ، تنقسم إلى بطنين كبيرين : مالك ، وموسى ، وكل بطن منهما فيه عدّه أفخاذ . وجهينه أيضا : من قبائل مصر ، تقطن الشقيه والقلوبيه وقنا . انظر معجم قبائل العرب : ٢١٤ ، ٢١٥ .

٢- فى الأصل : جهينى . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٣- فى الأصل : تائها . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٤- فى الأصل : ومضعفيهما . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٥- فى الأصل : ياؤها . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٦- عقيل - بفتح العين - : بطن من الطالبيين ، من بنى هاشم من العدنانيه ، وهم بنو عقيل بن أبى طالب بن عبد المطلب بن عبد

مناف. انظر معجم قبائل العرب : ٢ / ٨٠٠ ، نهاية الأرب للقلقشندی : ٣٦٥ ، نهاية الأرب للنويری : ٢ / ٣٦٠ .
٧- عقيل : - بضم العين - بطن من عامر بن صعصعه من قيس عيلان ، من العدنانية. وعقيل أيضا بطن من بني أسد بن جمهره
من العدنانية ، وبطن من بني حرام بن جذام من القحطانية. انظر نهاية الأرب للنويری : ٢ / ٣٤٠ ، جمهره أنساب العرب : ٢٧٣ ،
نهاية الأرب للقلقشندی : ٣٦٦ ، صبح الأعشى : ١ / ٣٤١ ، معجم قبائل العرب : ٢ / ٨٠١ .

ثم قال :

وهمز ذى مدّ ينال فى النسب

ما كان فى تشبيه له انتسب

يعنى : أنّ حكم الممدود فى النسب كحكمه (١) فى التثنيه ، فتقول فى «حمراء» : «حمراوى» ، كما تقول : «حمراوان» ، وتقول فى «علاء ، وكساء ، وحياء» : «علاوى ، وكساوى ، وحياوى» ، و «علاوى و كساوى» (٢) و «حياوى» ، وقد تقدّم ذلك كله (٣).

ثم انتقل إلى النسب إلى المركب ، وهو ثلاثة أنواع :

مركب تركيب إسناد ، و تركيب مزج ، و تركيب إضافة.

وقد أشار إلى الأول والثانى ، فقال رحمه الله تعالى :

وانسب لصدر جملة و صدر ما /

ركب مزجا ...

يعنى بالجملة : الجملة المسمّى بها ، وهو تركيب الإسناد ، فينسب إلى صدرها ، و صدر (٤) المركب تركيب مزج ، والمزج : الخلط (٥).

فمثال الجملة : «برق نحره» ، فتقول فى النسب إليه : «برقى» ، ومثال المزج : «بعلبك» ، فتقول فى النسب إليه : «بعلى» (٦).

ص : ٣٥٩

١- فى الأصل : كحمه . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٣- تقدم ذلك فى باب كيفية تثنيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا ، فى قوله : وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علماء كساء و حيا بواو او همز ...

٤- فى الأصل : وهو صدر . شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ .

٥- انظر اللسان : ٤١٩١ / ٦ (مزج) ، شرح المكودى : ١٥٢ / ٢ ، إعراب الألفية : ١٣٥ .

٦- فى النسب إلى المركب تركيب مزج خمسة أوجه : الأول : مقيس اتفاقا ، وهو النسب إلى صدره ، فتقول فى «بعلبك» : «بعلى» ، وكذا حكم «خمسة عشر» ، فتقول : «خمسى» . الثانى : أن ينسب إلى عجزه ، فتقول : «بكى» ، وهذا الوجه أجازة الجرمى ، ولا يبيزه غيره ، ولم يسمع النسب إلى العجز مقتصرًا عليه . الثالث : أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما ، فتقول : «بعلى بكى» ، وهذا أجازة قوم منهم أبو حاتم قياسا على قول الشاعر : تزوّجتها راميه هرزيه و ظاهر كلام أبى الحسن الأخفش فى الأوسط

موافقته. الرابع : أن ينسب إلى مجموع المركب ، فتقول : «بعلبكي». الخامس : أن يبنى من جزئي المركب اسم على «فعلل» ، وينسب إليه ، قالوا في «حضر موت» : «حضرمي». وهذان الوجهان شاذان يقتصر فيهما على ما سمع. انظر شرح المرادى : ١٤٠ / ٥ - ١٤٢ ، الهمع : ١٥٧٧ / ٦ ، شرح الأشموني : ١٩٠ / ٤ ، شرح الشافيه للرضي : ٧١ / ٢ - ٧٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٧٩ ، شرح ابن عصفور : ٣١٢ / ٢ - ٣١٣.

ثم انتقل إلى الثالث ، وهو المركب الإضافي ، وهو على قسمين : قسم ينسب إلى عجزه ، وقسم ينسب إلى صدره ، وقد أشار إلى الأول ، فقال رحمه الله تعالى :

ولثان تَمَّا

إضافه مبدوءه بابين أو اب

أو ما له التعريف بالثاني وجب

فهذه ثلاثه (١) أنواع ينسب فيها (٢) للعجز :

أولها : أن يكون مبدوءا بـ «ابن» نحو «ابن الزبير» ، فتقول في النسب إليه : «زبيرى».

وثانيها : أن يكون مبدوءا بـ «أب» وهي الكنية ، نحو «أبى بكر» ، فتقول فيه : «بكرى».

وثالثها : أن يكون الأول تعرّف بالثاني ، نحو «غلام زيد» ، فتقول فيه : «زيدى» ، كذا قال الشارح (٣).

ثم أشار (٤) إلى الثاني ، وهو ما ينسب إلى صدره ، فقال رحمه الله تعالى :

فيما سوى هذا انسبن للأول

يعنى : أن المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكوره - نسب إلى صدره ، نحو «امرىء القيس» ، فتقول فيه : «امرئى» ، فإن خيف لبس نسب إلى العجز ، وإليه أشار فقال :

ما لم يخف لبس كعبد الأشهل

ص: ٣٦٠

١- فى الأصل : الثلاثة. شرح المكودى : ٢ / ١٥٣.

٢- فى الأصل : إلى. بدل : «فيها» شرح المكودى : ٢ / ١٥٣.

٣- قال ابن الناظم فى شرحه (٨٠١) : وإذا نسب إلى مضاف ، فإن كان صدره معرّفا بعجزه أو كان كنيه ، حذف صدره ونسب إلى عجزه كقولك فى «غلام زيد ، وابن الزبير وأبى بكر» : «زيدى ، وزبيرى ، وبكرى». انتهى.

٤- فى الأصل : أشا. شرح المكودى : ٢ / ١٥٣.

يعنى : إذا خيف اللبس ينسب إلى الثَّانِي ، نحو «عبد شمس (١) ، وعبد مناف (٢) ، وعبد الأشهل» (٣) ، فتقول : «شمسى ، / ومنافى ، وأشهلئى» ، لأنك لو نسبت إلى الصَّدر ، فقلت : «عبدئى» لالتبس ، فلم يدر : هل هو منسوب ل- «عبد شمس» ، أو ل- «عبد مناف» ، أو ل- «عبد الأشهل» .

وهذا هو القسم الرَّابِع مِمَّا ينسب (٤) فيه للثَّانِي .

ثمَّ إنَّ الثلاثيَّ المحذوف منه حرف : إمَّا أن يكون المحذوف الفاء ، أو العين ، أو اللام .

فإن حذف منه اللام ، فهو (إمَّا) (٥) جائز الجبر (٦) ، أو واجبه ، وقد أشار إلى الأوَّل فقال :

واجبر بردَّ اللام ما منه حذف

جوازا إن لم يك ردّه (٧)

ألف

فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه

يعنى : أنَّ الثلاثيَّ المحذوف منه (اللام) (٨) ، إذا لم يردَّ المحذوف فى التثنيه وجمعى التصحيح - جاز جبره ، وإبقاؤه على حاله ، فتقول فى «يد ، وغد ،

ص : ٣٦١

١- عبد شمس هو : عبد شمس بن مناف بن قصى ، من قريش من عدنان ، جد جاهلى ، كان له من الولد : أميه وحبيب وعبد أميه ونوفل وربيعه وعبد العزى وعبد الله . انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٣٣٧ ، المحبر : ١٦٢ ، جمهره الأنساب : ٦٧ ، الأعلام : ٤ / ١٠ ، معجم قبائل العرب : ٢ / ٧٢٤ .

٢- عبد مناف هو : عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القرشى ، أبو طالب ، والد على رضى الله عنه وعم النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم وكافله ومربيه ومناصره ، ولد بمكه سنه ٨٥ ق.ه ، وتوفى فيها سنه ٣ ق.ه ، فقال الرسول صلى الله عليه و (آله و) سلم : ما نالت قريش منى شيئا أكرهه حتى مات أبو طالب . انظر طبقات ابن سعد : ١ / ٧٥ ، الأعلام : ٤ / ١٦٦ ، شواهد المغنى : ١ / ٣٩٦ ، الخزانة : ٢ / ٧٥ .

٣- عبد الأشهل هو : عبد الأشهل بن جشم بن الحارث من بنى النبيت ، من الأوس ، من قحطان ، جد جاهلى ، من نسله سعد بن معاذ الأوسى الأنصارى وكثير من الصحابه رضوان الله عليهم . انظر نهايه الأرب للقلقشندى : ٣٣٥ ، جمهره الأنساب : ٣١٩ ، الأعلام : ٣ / ٢٦٩ ، معجم قبائل العرب : ٢ / ٧٢٢ .

٤- فى الأصل : القسم الذى ينسب . شرح المكودى : ٢ / ١٥٣ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٤ .

٦- فى الأصل : الحذف. انظر شرح المكودى : ١٥٤ / ٢.

٧- فى الأصل : يك فى رده. انظر الألفيه : ١٨٧.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٤ / ٢.

ودم): «يدى ويدوى، وغدى وغدوى، ودمى ودموى»، لأنك تقول فى تثنيها (١): «يدان، وغدان، ودمان» (٢).

وفى نحو «ثبه» (٣): «ثبى وثبوى»، لأنك تقول فى جمعها: «ثبات» بغير رد.

ثم أشار إلى الثانى (بقوله) (٤):

وحق مجبور بهذى توفيه

يعنى: أن ما جبر فى التثنيه وجمعى التصحيح - جبر فى النسب وجوبا، نحو «أب، وأخ، وعضه (٥)، وسنه»، فتقول: «أبوى، وأخوى، وعضوى، وسنهى، أو سنوى» على الخلاف فى لامها، لأنك تقول فى التثنيه: «أخوان، وأبوان»، وفى الجمع: «عضوات، وسنوات، أو سنهات».

ثم قال /:

وبأخ أختا وبابن بنتا

ألق ويونس أبى حذف التا

يعنى: أن «أختا» إذا نسبت إليها، قلت: «أخوى»، كما تقول فى النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى «بنت»، قلت: «بنوى»، كما تقول فى النسب إلى «ابن».

أما إلحاقه (٦) «أختا» ب- «أخ» فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه «بنتا» ب- «ابن»

ص: ٣٦٢

١- فى الأصل: تثنيتهما. انظر شرح المكودى: ١٥٤ / ٢.

٢- ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه، وإن كان أصله السكون، فتقول: «يدوى، ودموى، وغدوى» بالفتح فيه. وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول: «يديى، ودميى، وغدوى» بالسكون فيهما، لأنه أصل العين فى هذه الكلمات، وحكى عنه أبو حيان أنه رجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعا من العرب. قال المرادى: والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع. انظر الكتاب: ٧٩ / ٢، شرح المرادى: ١٤٥ / ٥، ارتشاف الضرب: ٢٨٦ / ١، شرح الأشمونى: ١٦٧ / ٦ - ١٦٨، شرح الشافيه للرضى: ٦٣ / ٢، المقتضب: ١٥٢ / ٣، المنصف لابن جنى: ٦٣ - ٦٤.

٣- «ثبه» هنا محذوف اللام، وهو بمعنى الجماعه من الناس. انظر حاشيه ابن حمدون: ١٥٤ / ٢، اللسان: ٤٧٠ / ١ (ثبا).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى: ١٥٤ / ٢.

٥- «عضه» وجمعه «عضاه» وهو كل شجر له شوكة، وقيل: أعظم الشجر، وقيل: اسم يقع على ما عظم من شجر الشوك وطال واشتد شوكة، انظر اللسان: ٢٩٩١ / ٤ (عضه)، حاشيه ابن حمدون: ١٥٤ / ٢.

٦- فى الأصل: إلحاق. انظر شرح المكودى: ١٥٤ / ٢.

ففيه نظر ، لأنَّ النَّسبَ إلى «ابن» يجوز فيه : «ابنِي ، وبنوِي» ، فمن أين يعلم أنَّ «بنتا» يقال في النَّسب إليها : «بنوِي» فقط والعذر له في ذلك : أنه أحال على من قال في «ابن» : «بنوِي» ، ولا يصحَّ حمله على من (١) قال : «ابنِي» لعدم همزه الوصل في «بنت».

هذا الذي ذكره في النَّسب إلى «أخت (وبنت) (٢)» مذهب الجمهور (٣) ، وخالف يونس في ذلك ، وعليه ثبته بقوله :

ويونس أبي حذف التّاء

يعنى : أن يونس يقول في النَّسب إلى «أخت» : «أختِي» ، وإلى «بنت» : «بنتِي» (٤).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وضاعف الثاني من ثنائى

ثانيه ذو لين كلا ولائى

يعنى : أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ، ثانيه حرف لين - وجب أن تضعف الثاني ، فتقول في «لو ، وكى ، ولا» مسمى بها : «لووِي ، وكيوِي ، ولائِي» ، وفي ذلك نظر ، لأن ما يسمّى (٥) به ممّا ثانيه ذو لين - يجب تضعيفه ، وجعله من ثلاثه أحرف ، دون نسب ، وتقدّم مثل ذلك عند ذكر «ما» في التصغير (٦).

ثم انتقل إلى / المحذوف الفاء ، فقال رحمه الله تعالى :

وإن يكن كشيء ما الفا عدم

فجبره وفتح عينه التزم

ص: ٣٦٣

١- في الأصل : ما. انظر شرح المكودي : ١٥٤ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٥٤ / ٢.

٣- وهو مذهب الخليل وسيبويه أيضا. انظر الكتاب : ٨١ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤٥ / ٥ ، الهمع : ١٧٠ / ٦ ، التصريح على التوضيح : ٧٣٣ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٩٥٥ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٣١٥ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٢٨٨ / ١.

٤- فينسب إليهما على لفظهما ولا- تحذف التاء ، لأن التاء فيهما للإلحاق وليست للتأنيث. وأبو الحسن الأخفش يحذف التاء ويبقى ما قبل تاء الإلحاق على ما هي عليه من الحركات فيقول في النسب إلى «أخت وبنت» : «أخوى وبنتى». انظر الكتاب : ٢ / ٨١ ، التصريح على التوضيح : ٣٣٤ / ٢ ، شرح المرادى : ١٤٥ / ٥ ، تاج علوم الأدب : ٥٤٨ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٩٥٥ ، ارتشاف الضرب : ٢٨٨ / ١ ، الهمع : ١٧٠ / ٦.

٥- في الأصل : مسمى. انظر شرح المكودي : ١٥٥ / ٢.

٦- انظر ص ٣٤٤ / ٢ من هذا الكتاب.

يعنى : أن ما حذفت منه الفاء ، وكانت لامه ياء ، ك- «شيه (١) ، وديه» يجب جبره ، يعنى : ردّ ما حذفت منه ، وهو الواو ، ويفتح عينه ، فتقول : «وشوى ، وودوى» (٢).

وفى قوله : «فتح عينه التزم» موافقه لمذهب سيويه (٣) ، والأخفش يتركها ساكنه ، فيقول : «وشىي» (٤).

وفهم منه أن المحذوف الفاء ، إذا كان لامه غير ياء - لم يردّ ، نحو «عدّه» فتقول فيه : «عدى» ، وفى (٥) «صفه» : «صفى».

وفهم أيضا أن المحذوف العين لا يردّ (٦) محذوفه ، لسكوته عنه ، نحو «مذ» مسمى بها ، فإن أصلها «مند» (٧).

ص: ٣٦٤

١- فى الأصل : لشيه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٥.

٢- فى الأصل : لشيه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٥. قال ابن عصفور فى شرح الجمل (٢ / ٣١٥) : «وإنما لزم الرد فيما ثانيه حرف عله ، لأنك إذا أردت النسبه إلى مثل «شيه» حذفت التاء ، فيبقى الاسم على حرفين ، ثانيه حرف عله ، وذلك لا يوجد ، لما يؤدى إليه من بقاء الاسم على حرف واحد فى التنوين ، لأن حرف العله تستثقل فيه الحركه فتحذف ، فيبقى ساكنا والتنوين ساكن فيحذف حرف العله لالتقاء الساكنين ، فيبقى الاسم على حرف واحد ، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد ، فلزم الرد لذلك ، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء الإلحاق أو همزه فصل». انتهى. وانظر المقتضب : ٣ / ١٥٦ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٦٠٠.

٣- قال سيويه فى الكتاب (٢ / ٨٥) : وتقول فى الإضافه إلى «شيه» : «وشوى» لم تسكن العين ، كما لم تسكن الميم إذا قلت : «دموى». انظر شرح ابن عصفور : ٢ / ٣١٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٤٨ ، المقتضب : ٣ / ١٥٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٥٧ ، شرح المكودى : ٢ / ١٥٥ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٦٠٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٥.

٤- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٥٨ ، شرح المكودى : ٢ / ١٥٥ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٣١٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٤٩ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٦٠٠ ، المقتضب : ٣ / ١٥٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٨٥.

٥- فى الأصل : ولى.

٦- فى الأصل : ترد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٥.

٧- هذا مذهب الجمهور. وذهب ابن ملكون إلى أن «مذ» ليست محذوفه من «مند» ، قال : لأن الحذف والتصريف لا يكون فى الحروف ، وردّه الشلوين بتخفيف «إن» وأخواتها ، وقال المالقي : الصحيح أنه إذا كان اسما فهو مقتطع من «مند» ، وأما إذا كان حرفا فهو لفظ قائم بنفسه. انظر الجنى الدانى : ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، رصف المباني للمالقي : ٣٢١ - ٣٢٢ ، مغنى اللبيب : ٢ / ٤٤ - ٤٤٣ ، الهمع : ٣ / ٢٢٠ - ٢٢٢ ، شرح الرضى : ٢ / ١١٧ ، ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٤١.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والواحد اذكر ناسبا للجمع

إن لم يشابه واحدا بالوضع

يعنى : إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته (1) ولم يشابه فى الوضع المفرد - جىء بواحد ونسب إليه ، كقولك فى النسب إلى («فرائض : فرضي»).

وفهم من قوله :

إن لم يشابه واحدا بالوضع

أنه إذا شابهه نسب إلى (2) لفظه.

وشمل نوعين :

أحدهما : ما أهمل واحده ، ك- «عباديد» (3).

والآخر : ما يسمّى به ، ك- «أنصار» (4).

فتقول فيهما : «عباديدى ، وأنصارى».

ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشدّده المذكوره - كما تقدّم - ويكون بأوزان تبه عليها ، فقال رحمه الله تعالى :

ومع فاعل وفعل فعل

فى نسب أغنى عن اليا فقبل /

فذكر ثلاثه أوزان :

الأول : «فاعل» بمعنى : صاحب كذا ، نحو «تامر ، ولابن ، وكاس» أى : صاحب تمر ، وصاحب لبن ، وصاحب كسوه.

الثانى : «فعل» فى الحرف غالبا ، نحو «حدّاد ، وقزّاز».

- و «فعل» بمعنى : صاحب كذا ، نحو «طعم ، ولبس» بمعنى : ذى طعام ، وذى لباس.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغير ما أسلفته مقتررا

على الذى ينقل منه اقتصر

ص: ٣٦٥

١- فى الأصل : جمعيه. انظر شرح المكودى : ١٥٥ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٥ / ٢.

٣- العباديد : الفرق ، فمن الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه وطريق ، وهو أيضا : الآكام والأطراف البعيده. انظر اللسان : ٤ /

٢٧٨٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١٥٥ / ٢ ، حاشيه الصبان : ١٩٨ / ٤.

٤- أنصار : هو فى الأصل جمع «ناصر» ، ثم صار علما على قبيلتى الأوس والخزرج. انظر اللسان : ٤٤٣٩ / ٦ - ٤٤٤٠ ، حاشيه ابن

حمدون : ١٥٥ / ٢.

يعنى : أن ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط فى النسب - يقتصر على ما نقل منه ، أى : يحفظ ولا يقاس عليه ، ومنه كثير ، ومنه قولهم فى المنسوب إلى «البصره» : «بصرى» بكسر الباء ، وإلى «الدهر» : «دهرى» بضم الدال (١) ، وإلى «مرو» (٢) : «مروى» بزيادة الزاى.

ص : ٣٦٦

- ١- وهذا يقال للشيخ الكبير الذى عاش طويلا ، والقياس فتح الدال. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٣٧ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٥٦ ، اللسان : ٢ / ١٤٤٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٧٥.
- ٢- مرو : قال البكرى : مدينه بفارس معروفه ، وذكر ياقوت فى المعجم : مرو الروذ : مدينه قريبه من مرو الشاهجان بينهما خمسه أيام ، وهى على نهر عظيم نسبت إليه ، وهى أصغر من مرو الأخرى ، ومرو الشاه جان : وهى أشهر مدن خراسان ، وقصبتها ، وهى العظمى بينهما وبين نيسابور سبعون فرسخا. انظر معجم ما استعجم للبكرى : ٤ / ١٢١٦ ، معجم البلدان : ٥ / ١١٢ ، مرصد الاطلاع : ٣ / ١٢٦٢.

الباب السابع والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الوقف

الوقف : قطع النطق عند آخر الكلمه.

وإن كان الموقوف عليه منونا ففيه (١) ثلاث لغات :

- حذف التثوين مطلقا ، وتسكين ما قبله ، نحو «قام زيد ، ورأيت زيد ، ومررت بزيد» (٢).

- وإبدال التثوين من جنس حركه ما قبله مطلقا ، نحو «قام زيد و ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدى» (٣).

- وحذفه بعد ضمّه (٤) ، أو كسره ، وإبداله ألفا بعد فتحه.

وهذه (هى) (٥) اللغه الفصيحه (٤) ، ولذلك اقتصر الناظم عليها ، فقال :

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا

وقفا وتلو غير فتح احذفا /

ص: ٣٦٧

١- فى الأصل : فيه. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ٢.

٢- ذكر ذلك أبو الحسن وقطرب وأبو عبيده والكوفيون ، ونسبها ابن مالك إلى ربيعه. انظر شرح المرادى : ١٥٥ / ٥ ، شرح

الكافيه لابن مالك : ١٩٨٠ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٩٢ / ١ ، التسهيل : ٣٢٨ ، شرح الأشمونى : ٢٠٤ / ٤ ، الهمع : ٢٠٠ / ٦.

٣- ونسب ابن مالك هذه اللغه إلى الأزد ، وقيده غيره بأزد السراه ، وزعم المازنى أنها لغه قوم من اليمن ليسوا فصحاء. انظر

شرح المرادى : ١٥٥ / ٥ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٨١ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٩٣ / ١ ، التسهيل : ٣٢٨ ، شرح الأشمونى :

٢٠٤ / ٤ ، الهمع : ٢٠١ / ٦.

٤- فى الأصل : الضمه. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٦ / ٢.

٦- وهى لغه سائر العرب. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٨١ / ٤ ، شرح الأشمونى : ٢٠٤ / ٤ ، شرح المرادى : ١٥٥ / ٥ ،

شرح المكودى : ١٥٦ / ٢.

يعنى : أنّ التّنوين إذا كان إثر فتحه جعلته - أى : التّنوين - ألفا ، وإذا كان إثر غير فتح حذفته .

وشمل غير الفتح (١) : الضّمّ والكسر ، والمراد بالفتح : فتح الإعراب .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

واحذف لوقف فى سوى اضطرار

صله غير الفتح فى الإضمار

يعنى : أنّ (٢) هاء الضّمير فى الوقف ، إذا كانت (٣) صله غير الفتح - حذفت (٤) ، وشمل الضّمّ والكسر ، نحو «رأيتّه ، ومررت به» ، فتقف عليهما بالسكون .

وفهم من قوله : «غير الفتح» أنّ الواقعه بعد الفتح لا تحذف ، وهى ضمير المؤنث نحو «رأيتها ، ومررت بها» ، والمراد بالفتح : فتح البناء .

وفهم من قوله : «فى سوى اضطرار» أنّ الوقف يأتى على الواو والياء فى الاضطرار (٥) .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وأشبهت إذا متونا نصب

فألفا فى الوقف نونها قلب

يعنى : أنّ «إذن» التى هى من التّواصب يوقف عليها بإبدال التّون ألفا ، لشبهه بالتّنوين بعد الفتح ، فتقول : «إذا» (٦) .

ص : ٣٦٨

١- فى الأصل : فتح . انظر شرح المكودى : ١ / ١٥٦ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٣- فى الأصل : كان . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٤- فى الأصل : حذفته . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٥- نحو قول رؤبه : ومهمه مغبرّه أرجاؤه كأنّ لون أرضه سماؤه بإثبات الواو فيهما لفظا ، لأنّ صله الضمير المرفوع والمجرور لا صوره لها فى الخط كالنّوين . وقوله : تجاوزت هنداً رغبه عن قتاله إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره بإثبات الياء فيهما لفظا لا خطأ كما تقدم ، والضمير ل- «هند» هو علم رجل . انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٣٩ . أوضح المسالك : ٢٨٦ .

٦- وهو مذهب أبى على والجمهور . انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٣ ، الهمع : ٦ / ٢٠٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٥٩ ، الجنى الدانى

: ٣٦٥ ، شرح الأشموني : ٢٠٦ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٣٩ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١٩٨١ / ٤ ، شرح الشافيه
للرضي : ٢٧٩ / ٢ .

وفهم من قوله : «وأشبهت» أنّ الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل ، وإنّما هو للشّبه ، ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالتّون على الأصل (١).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وحذف يا المنقوص ذى التّونين ما

لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

يعنى : أنّ حذف الياء من المنقوص ، إذا كان غير منصوب أولى من / ثبوتها ، (فشمل) (٢) المرفوع نحو «هذا قاض» ، والمجرور نحو «مررت بقاض» بحذف الياء فيهما.

وفهم من قوله : «ما لم ينصب» أنّ الياء لا تحذف من المنصوب.

وفهم ممّا تقدّم فى قوله (٣) :

تونيئا اثر فتح اجعل ألفا

أنّ المنقوص المنوّن المنصوب يبدل فيه التّونين ألفا ، نحو «رأيت قاضيا» (٤).

وفهم من قوله : «أولى» أنّ جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح ، نحو «هذا قاضى ، ومررت بقاضى».

هذا حكم المنقوص المنوّن ، وأمّا غير المنوّن فقد أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

وغير ذى التّونين بالعكس ...

يعنى : أنّ المنقوص غير المنوّن بالعكس من المنوّن ، فإثبات الياء فيه أولى من حذفها ، نحو «هذا القاضى ، ومررت بالقاضى».

ص : ٣٦٩

١- ونقل عن المازنى والمبرد واختاره ابن عصفور. انظر شرح المرادى : ١٥٩ / ٥ ، شرح ابن عصفور : ١٧٠ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٣٩ / ٢ ، الهمع : ٢٠٥ / ٦ ، شرح الأشمونى : ٢٠٦ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ٣٩٣ / ١ ، الجنى الدانى : ٣٦٥ ، شرح الشافيه للرضى : ٢٧٩ / ٢ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٥٧ / ٢ .

٣- فى الأصل : تقدم وقوله. انظر شرح المكودى : ١٥٧ / ٢ .

٤- قال المرادى فى شرحه (٥ / ١٦١) : «وحكى الأبدى : أن من العرب من يقف عليها بحذف التّونين» ، وعلى ذلك بنى المتنبى قوله : ألا أذن فما أذكرت ناسى

ويعنى بغير ذى التّونين : المقرون (١) (ب «أل») (٢).

وما ذكره (٣) من أنّه عكس المنوّن إنّما ذلك فى المرفوع والمجرور - كما مثّل - ، وأمّا المنصوب فليس فى الوقف (عليه) (٤) إلا إثبات الياء .

وإن كان المنقوص محذوف العين ، فليس فيه إلا وجه واحد ، أشار إليه بقوله رحمه الله تعالى :

وفى

نحو مر لزوم ردّ اليا اقتفى

يعنى : أنّ نحو «مر» اسم فاعل من «أرى» (٥) إذا وقف عليه لزم (٦) ردّ الياء ، فتقول : «هذا مرى ، ومررت بمرى» ، وإنّما لزم فيه ردّ الياء لكثرة ما حذف منه ، فإنّ أصله : «مرئى» ، على وزن «مفعول» ، فنقلت حركة الهمزة إلى الرّاء ، وحذفت الهمزة ، / وفعل بالياء ما فعل بياء «قاص» ونحوه ، من حذف حركته وحذفه ، لالتقائه مع التّونين ، ولم يبق من أصول الكلمه إلا الرّاء ، فلو سكّنها فى الوقف لكان ذلك إجحافا بها .

ثم اعلم أنّ الموقوف عليه إذا كان متحرّكا ، فإنّما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها .

فإن كان تاء تأنيث - وقف عليها بالسّكون خاصّه ، وهو الأصل .

وإن كان غيرها - جاز فيه السّكون ، والزوم ، والإشمام ، والتّضعيف ، والنّقل ، وذلك بشروط يأتى ذكرها .

وقد أشار إلى الأوّل والثانى ، فقال رحمه الله تعالى :

وغيرها التّأنيث من محرّك

سكّنه أو وقف رائم التّحرّك

يعنى : أنّ غير تاء التّأنيث من المحرّك - يجوز تسكينه ورومه ، والأصل التّسكين .

ص : ٣٧٠

١- فى الأصل : والمقرون . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٣- فى الأصل : وما ذكر . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٧ .

٥- أصل الماضى : «أرأى» بهمزتين بينهما راء ساكنه على وزن «أكرم» ، نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الرّاء قبلها ، وحذفت

الهمزه تخفيفاً ، ومضارعه : «يرى» ، وأصله : «يرئى» ، ففعل به ما ذكر بالماضى . انظر حاشيه ابن حمدون : ١٥٨ / ٢ .
٦- فى الأصل : لزوم . انظر شرح المكودى : ١٥٧ / ٢ .

وأما الزّوم : فهو إخفاء الصّوت بالحركة (١) ، ويجوز في الحركات الثلاث (٢).

وفهم من استثنائه هاء التّأنيث : أنّه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها من التّحرّك ، وسنبيّن بعد كيف يوقف عليها.

ثمّ أشار إلى الثّالث ، فقال رحمه الله تعالى :

أو أشمم الضّمّه ...

الإشمام : هو الإشاره بالشفّتين إلى الحركة ، حال سكون الحرف (٣).

وفهم من قوله : «الضّمّه» أنّه مخصوص بها ، ولا يجوز في الفتحه ، ولا في الكسره.

ثمّ أشار إلى الرّابع فقال :

أو قف مضعفا

ما / ليس همزا أو عليلا إن قفا

(محرّكا) (٤)

يعنى : أنّه يجوز الوقف على المتحرّك - غير التّياء - بالتّضعيف ، بشرط أن لا يكون همزه ، ولا حرف علّه ، وأن يكون قبله متحرّك.

ص : ٣٧١

١- وقال السيد الشريف : الروم : أن تأتي بالحركة الخفيفه بحيث لا يشعر به الأصم. انظر التعريفات للسيد الشريف : ١١٢ ، الهمع : ٢٠٧ / ٦ ، شرح المكودي : ١٥٨ / ٢ ، شرح الأشموني : ٢٠٩ / ٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٨٩ / ٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٧ ، شرح الشافيه للرضي : ٢٧٥ / ٢ ، معجم المصطلحات النحويه : ٩٦ ، معجم مصطلحات النحو : ١٤٥ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٢١.

٢- قال ابن مالك في شرح الكافيه (٤ / ١٩٨٩) : «وهو عند النحويين جائز في الحركات الثلاث ، وعند الفراء يجوز في الضمه والكسره ، ولا يجوز في الفتحه». وقال أبو حيان في الارتشاف (١ / ٣٩٧) : «ومذهب الجمهور جوازه في الفتحه ، وقال أبو الحسن ابن الباذش : «زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لختته ، والناس على خلاف». وانظر شرح المرادى : ١٦٧ / ٥ ، شرح الأشموني : ٢١٠ / ٤ ، الهمع : ٣٠٧ / ٦ - ٢٠٨ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٢٦.

٣- وقال السيد الشريف : الإشمام : تهيئه الشفتين للتلفظ بالضم ، ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضم ما قبلها ، أو على ضمه الحرف الموقوف عليه ، ولا يشعر به الأعمى. انظر التعريفات للسيد الشريف : ٢٧ ، شرح المكودي : ١٥٨ / ٢ ، الهمع : ٢٠٨ / ٦ ، النشر في القراءات العشر : ٢ / ١٢١ ، شرح الأشموني : ٢٠٩ / ٤ ، شرح الشافيه للرضي : ٢٧٥ / ٢ ، شرح المرادى : ١٦٧ / ٥ ، شرح

الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٨٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٧ ، معجم مصطلحات النحو : ١٧٧٥ ، معجم المصطلحات النحويه :
١١٩.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٥٨.

وهذه الشُّروط كلّها مفهومه من البيت ، فتقول في «جعفر ، وضارب ، ودرهم» : «جعفرٌ ، وضاربٌ ، ودرهمٌ» بالتّضعيف.

ثمّ أشار إلى الخامس فقال :

وحركات (١) انقلا

لساكن تحريكه (٢) لن (٣)

يحظلا

يعنى : أنّه يجوز (٤) نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله ، وذكر له في هذا البيت شرطين :

أحدهما : أن يكون ساكنا وهو قوله : «لساكن» ، واحتز (به) (٥) من المتحرّك ، فلا ينقل إليه.

والآخر : أن يكون الساكن ممّا يقبل الحركة ، وشمل الألف ، لتعدّد حرّكته ، نحو «دار» ، والواو والياء ، لثقل الحركة فيهما ، نحو «قنديل ، وعصفور» ، والمضعّف ، نحو «الجدّ» ، لأنّ نقله يستلزم فكّه ، وهو ممتنع في غير الضروره.

وبقى عليه شرط ثالث خلافيّ ، أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

ونقل فتح من سوى المهموز لا

يراه بصريّ وكوف نقلا

يعنى : أنّ البصريّين منعوا نقل الفتحه إذا كان المنقول منه غير همزه ، فلا يقال في «رأيت الحصن» : «رأيت الحصن» (٦) ، لأنّ المفتوح إذا كان منوّنا - لزم من النقل حذف ألف التّنوين ، وحمل عليه غير المنوّن.

وأجاز ذلك الكوفيّون (٧).

وفهم / من قوله : «سوى المهموز» أنّ نقل الفتحه من المهموز جائز عند

ص: ٣٧٢

١- في الأصل : أو حركات. انظر الألفيه : ١٩٠.

٢- في الأصل : تحريكه. انظر الألفيه : ١٩٠.

٣- في الأصل : ان. انظر الألفيه : ١٩٠.

٤- في الأصل : يجو. انظر شرح المكودي : ١٥٩ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٥٩ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٥٩ / ٢.

٧- ونقل عن الجرّمى والأخفش أنهما أجازاه مطلقا كالكوفيين ، ونقل عن الأخفش أيضا أنه أجازاه فى المنون على لغة من قال : «ورأيت بكر» بفتح الباء ، والكاف ، وهم ربيعه. انظر فى ذلك شرح المرادى : ١٧٠ / ٥ ، الأشمونى مع الصبان : ٢١١ / ٤ - ٢١٢ ، الهمع : ٢١٤ / ٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٩٨٨ / ٤ - ١٩٨٩ ، شرح المكودي : ٢ / ١٥٩. التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٢.

الجميع ، لثقل الهمزه ، نحو «رأيت الخبأ ، والزردأ ، والبطأ» (١) بنقل الحركة في جميع ذلك.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والنقل إن يعدم نظير ممتنع

يعنى : أن نقل الحركة للساكن ، إذا أدى نقلها إلى عدم النّظير - ممتنع ، فلا يجوز النّقل في نحو «هذا بشر» فتقول : «هذا بشر» لما يؤدى إليه من بناء «فعل» بكسر الفاء ، وضّم العين (في الأسماء) (٢) وهو غير موجود ، ولا في «انتفعت ببسر (٣)» : «انتفعت ببسر» (٤) ، لما يؤدى إليه من بناء «فعل» - بضمّ الفاء وكسر العين - في الأسماء ، وهو خاصّ بالأفعال.

فإن (كان) (٥) الحرف المنقول إليه همزه - جاز ، وإليه أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وذاك في المهموز ليس يمتنع

الإشارة (٦) ب- «ذاك» للنقل الذى يؤدى إلى عدم النّظير (٧).

يعنى : أن ذلك في المهموز غير ممتنع ، لثقل الهمزه ، فتقول في نحو «هذا ردة» : «ردة» ، و «مررت بالكفاء» (٨).

ص: ٣٧٣

١- فى الأصل : النطأ. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩. والخبء : ما خبىء وستر فى غيره ، والزردء : المعين ، والبطء : ضد السرعة. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٥٩ ، اللسان : ٢ / ١٨٥ (خبأ) ، ٣ / ١٦١٩ (ردأ) ، ١ / ٢٩٩ (بطأ) ، حاشيه الصبان : ٤ / ٢١٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٣- فى الأصل : بلشر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩. والبسر : التمر قبل أن يربط لغضاضته ، واحده بسره ، وهو أيضا الماء الطرى الحديد بالمطر ساعه ينزل من المزن ، والجمع بسار. انظر اللسان : ١ / ٢٨٩ ، ٢٩٠ (بسر) ، المصباح المنير : ١ / ٤٨ (بسر).

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٦- فى الأصل : الأشار. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٧- فى الأصل : النظر. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٥٩.

٨- الكفاء : النّظير والمساوى ، ومنه الكفاءه فى النكاح ، وهو أن يكون الزوج مساويا للمرأه فى حسبها ودينها ونسبها وبيتها وغير ذلك ، وتكافأ الشيطان : تماثلا. انظر اللسان : ٥ / ٣٨٩٢ (كفأ) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٥٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل

إن لم يكن بساكن صح وصل

يعنى : أن تاء التأنيث اللاحقه للأسماء - تجعل في الوقف هاء.

واحترزب- «تاء تأنيث» من التاء التي ليست للتأنيث ، نحو «فراة».

واحترزب- «تاء تأنيث الاسم» من تاء التأنيث / الساكنه اللاحقه للأفعال ، نحو «قامت».

واحترز بقوله :

إن لم يكن بساكن (١) صح وصل

من (٢) نحو «بنت وأخت».

وفهم منه : أن الساكن إذا كان غير صحيح ، والتاء للتأنيث - أنه يوقف عليها بالهاء ، نحو «فتاه ، وحصاه».

ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم ، نحو «هندات» ، فأخرجه فقال :

وقلّ ذا في جمع تصحيح وما

ضاهى ...

أى : قلّ جعل التاء هاء في الوقف في جمع المؤنث السالم ، ك- «هندات» وما ضاهاه ، ك- «أولات ، وهيهات» ، والأعرف في ذلك الوقف بالتاء.

ومن الوقف بالهاء قول بعضهم : «دفن البناء من المكرماه» (٣).

ص : ٣٧٤

١- في الأصل : لساكن. انظر الألفيه : ١٩١.

٢- في الأصل : فى ، انظر شرح المكودى : ١٥٩ / ٢.

٣- روى ابن حجر الهيثمى فى مجمع الزوائد (٣ / ١٥) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما عزى النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم بابنته رقيه قال : «الحمد لله دفن البنات من المكرمات» ، وعزاه صاحب المجمع إلى الطبرانى فى الأوسط والكبير. وانظر الحديث فى كنز العمال (رقم) : ٤٥٣٧٧ ، تذكره الموضوعات للفتنى : ٢١٧ ، الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى : ٢ / ٦٩٣ ،

الموضوعات لابن الجوزى : ٣ / ٢٣٥. وانظر الحديث بروايه المؤلف منسوباً للعرب (حكاه قطرب عن طيء) فى التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٣ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢١٤ ، شرح المرادى : ٥ / ١٧٥ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٠ ، الهمع : ٦ / ٢١٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٩٥ ، شرح اللمحه لابن هشام : ٢ / ٣٧٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٤٠٤.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وغير ذين بالعكس انتمى

يعنى : أن غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه ، فالوقف بالهاء هو الكثير ، نحو «فاطمه» ، والوقف بالتاء قليل ، ومنه قولهم : «يا أهل سورة البقرت» ، فقال مجيب : «ما أحفظ منها ولا آيت» (١).

ثم اعلم أن من عوارض الوقف زياده هاء السكت على آخر الموقوف عليه ، وأكثر ما تزداد (٢) بعد الفعل المحذوف الآخر جزما كـ «لم يعطه» ، أو وقفا ، كـ «أعطه» ، وبعد «ما» الاستفهامية المجروره ، كقولك فى «على م» : «على مه» (٣) ، وقد تزداد فى غيرهما ، كما سيأتى.

فأما إلحاقها بالفعل المحذوف الآخر ، فقد أشار إليه فقال رحمه الله تعالى / :

وقف بها السكت على الفعل المعلن

بحذف آخر كأعط من سأل (٤)

يعنى : أن هاء السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر ، فشمل المضارع المجزوم ، نحو «لم يعطه» ، ولم يقه» ، والأمر من المعلن اللام ، نحو «أعطه» ، وقه» إلا أن إلحاقها بنحو «لم يقه» ، وقه» مما بقى من الفعل فيه حرف واحد ، أو (حرفان أحدهما) (٥) حرف المضارعه - واجب ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وليس حتما فى سوى ما كع أو

كع مجزوما فراع ما رعا

يعنى : أنه يجب لحاق هاء السكت فى نحو المثالين المذكورين تقويه لهما.

وفهم منه : أن إلحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين ، نحو «أعط» ، ولم

ص : ٣٧٥

١- قال ثابت بن قيس الأنصارى : «يا أهل سورة البقرت» لما كان يقاتل مع المسلمين مسيلمه الكذاب وحزبه ، واختلط المسلمون بالعدو ، وخاف فرار المسلمين ، فأراد أن يجمع إليه من كان يجاهد فى زمن النبى صلى الله عليه و (آله و) سلم ، لأنهم يصبرون على ملاقاته العدو أكثر من غيرهم لقوه إيمانهم ، فقال مجيب - وهو ثابت رجل من طيء - : ما أحفظ منها ولا آيت. انظر المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ١٦٠ ، شرح المرادى : ٥ / ١٧٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢١٤ ، شرح القطر : ٤٦١ ، الهمع : ٦ / ٢١٥.

٢- فى الأصل : يزاد. انظر شرح المكودى : ١٦٠ / ٢.

٣- فى الأصل : فقلت. على مه.

٤- فى الأصل : تسأل. انظر الألفيه : ١٩١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٦١ / ٢.

يعط - جائز ، لا لازم ، فتقول في «لم يعط ، وأعط» : «لم يعط ، وأعط» (١) بالسكون ، و «لم يعطه ، وأعطه» بلحاق الهاء ، وفي نحو «قه ، ولم يقه» بلحاق الهاء خاصه .

ثم انتقل إلى لحاقها بعد «ما» الاستفهاميه ، فقال رحمه الله تعالى :

وما في الاستفهام إن جرّت حذف

ألفها وأولها الها إن تقف

يعنى : أن «ما» الاستفهاميه إن جرّت حذف ألفها في الوقف ، ولحقتها (٢) هاء السكت .

واحترز بقوله : «ما في الاستفهام» من الموصوله والشّرطيّه والمصدرية ، فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ، ولا يلحقه هاء السكت .

وفهم من قوله : «إن جرّت» أنّ المرفوعه والمنصوبه ، لا يلحقها هاء / السكت ، وشمل قوله : «إن جرّت» المجرور بحرف الجرّ ، نحو «عمه ، ولمه» ، والمجرور بالإضافه ، نحو «اقتضاء مه» ، إلّا أنّ المجروره بالإضافه يلزمها الحذف ولحاق الهاء ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وليس حتما في سوى ما انخفضا

باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

يعنى : أنّ المجروره بغير الإضافه - وهو حرف الجرّ - ليس في لحاق الهاء لها حتم .

ففهم منه : أنّ لحاقها جائز في المجروره بحرف .

وفهم أيضا أنّه لازم في المجروره بالإضافه .

(ثمّ مثل ذلك بقوله : «اقتضاء م اقتضى» .

هذا مثال المجروره بالإضافه (٣) ، ف- «اقتضاء» مضاف ل- «م» ، فإذا وقفت عليها ، قلت (في) (٤) «اقتضاء م اقتضى زيد» : «اقتضاء مه» .

ثمّ انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعلّ الآخر ، و «ما» الاستفهاميه ، فقال رحمه الله تعالى :

ووصلها بغير تحريك بنا

أديم شدّ في المدام استحسنا (٥)

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦١ / ٢.

٢- فى الأصل : ولحاقها. انظر شرح المكودي : ١٦٠ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦١ / ٢.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦١ / ٢.

٥- قال ابن حمدون : يوجد قبل هذا البيت فى بعض نسخ المكودي بيت آخر نصه : ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرّك تحريك بناء لزمًا ويوجد أيضا عقبه شرحا له : ذكر فى هذا البيت أنّ هاء السّكت إنّما توصل بحركة بناء لازم ، لا كبناء المفرد العلم ، فلا تتصل به ، وإنّما تتصل به على وجه الشّدوذ ، وإليه أشار بقوله : ووصلها ... إلخ وقال ابن حمدون : لكن قول الناظم : «ووصلها ... البيت» يغنى عن البيت وشرحه الموجودين فى بعض النسخ. وقال الصبان : يوجد فى بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر ، وهو : ووصل ذى الهاء أجز بكل ما حرّك تحريك بناء لزمًا فيكون قوله : «ووصلها بغير ... إلخ» تفصيلا لإجمال هذا البيت. انظر حاشية ابن حمدون : ١٦٢ / ٢ ، حاشية الصبان : ٢١٧ / ٤ ، ابن عقيل مع الخضرى : ١٧٨ / ٢ ، الألفيه : ١٩٢.

يعنى : أن وصل هاء السكت بغير الحركة التى للبناء المدام (١) شاذ ، ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن .

وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة .

فمثال حركة البناء المدام الذى يستحسن لحاق الهاء معه - حركة «الواو والياء» من «هو ، (وهى) ، فيجوز «هوه» (٢) وهيه» ، وقد قرئ بهما (٣) ، وقد شدّد لحاقها فى «عل» فى قول الزجاج :

٢٨٩- يا ربّ يوم لى لا أظلله *** أرمض من تحت وأضحى من عله (٤)

ص: ٣٧٧

١- البناء المدام : أى : الملتزم . انظر شرح المرادى : ١٨٣ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٢١٨ / ٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٦٢ / ٢ .

٣- قرأ يعقوب الحضرمى : «هو وهى» فى الوقف بهاء السكت حيث وقعا وكيف جاء من غير خلاف عنه . وقراءه غيره بغير هاء مع إسكان الواو والياء وقفا . انظر النشر فى القراءات العشر : ١٣٥ / ٢ ، ٢١٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٠٤ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٢ ، شرح المرادى : ١٨٣ / ٥ .

٤- من الرجز ، لابن ثروان (قال البغدادي : وهو من جملة الأعراب الذين كانوا ملازمين باب الخلفاء ، تؤخذ عنهم اللغه والأشعار والنوادر ، وكان أبو ثروان ممن يلازم الكسائى) ، ونسب ثانيهما بروايه «من عل» آخر عده أبيات نسبت فى شواهد السيوطى لابن الهجندل . قوله : «يا رب» ، يا : إما أدهاء نداء والمنادى محذوف ، والتقدير يا قوم رب ، وإما لمجرد التنبيه ، لأنها دخلت على ما لا يصلح للنداء . لا أظلله : بالبناء للمفعول من «الظل» وهو من باب الحذف والإيصال ، والأصل : لا أظلل فيه فحذف «فى» توسعا وانتصب الضمير بالفعل والجملة فى محل نصب . ارمض : من رمضت قدمه إذا احترقت من الرمضاء وهى الأرض الحاميه من حر الشمس . «من تحت» أصله : «من تحتى» فلما قطع بنيت على الضم . أضحى : من ضحيت الشمس ضحاء : إذا برزت فى وقت الضحى . عله : بمعنى : فوق . والشاهد فى قوله : «عله» حيث لحقته هاء السكت شذوذا ، لأن البناء فيه عارض . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢٠٠٠ / ٤ ، الشواهد الكبرى : ٥٤٥ / ٤ ، أبيات المغنى : ٣٥٣ / ٣ ، شواهد المغنى : ٤٤٨ / ١ ، المكودى مع ابن حمدون : ١٦٢ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٤٦ / ٢ ، مغنى اللبيب رقم : ٢٧٦ ، الهمع رقم : ٧٩١ ، ١٨٠٢ ، الدرر اللوامع : ١ / ١٧٢ ، ٢٣٥ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٢٧١ / ٢ ، ٢١٨ / ٤ ، شرح ابن يعيش : ٨٧ / ٤ ، شرح ابن الناظم : ٨١٢ ، شرح المرادى : ٥ / ١٨٢ ، كاشف الخصاصه : ٣٨٩ ، شواهد التوضيح لابن مالك : ١٠٦ .

ثم قال رحمه الله تعالى :

وربما أعطى لفظ الوصل ما

للووقف نثرا وفشا منتظما

يعنى : أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف ، فيعطى حكمه ، وذلك فى النثر قليل ، وفهم ذلك من قوله / : «وربما» ، ومنه قوله تعالى فى قراءه غير حمزه والكسائى : (لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ) (١) ، وقراءه قالون (٢) : (وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) (٣)(٤) ، وفى الشعر فاش ، وقد صرح بذلك فى قوله : «وفشا منتظما» ومنه قوله :

٢٩٠ - أتوا نارى فقلت منون أنتم***...

(٥)

ص : ٣٧٨

١- (فَأَنْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ، وَأَنْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ). قرأ غير حمزه والكسائى «لم يتسنه» بإثبات الهاء فيه وصلا ووقفا ، وقرأ حمزه والكسائى ويعقوب وخلف «لم يتسن» بحذف الهاء وصلا. انظر حجه القراءات : ١٤٢ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٥٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ١٦٢ ، إعراب النحاس : ١ / ٣٣٢ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ١٧١ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٠٩ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٤٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢١٩ ، شرح المرادى : ٥ / ١٨٤ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢٠٠١.

٢- هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدنى ، مولى الأنصار ، أبو موسى ، (وقالون : لقب دعاه به نافع القارئ لجوده قراءته ، ومعناه بلغه الروم : جيد) أحد القراء المشهورين ، ولد فى المدينه سنه ١٢٠ هـ ، وانتهت إليه الرياسه فى علوم العربيه والقراءه فى زمنه بالحجاز ، وكان أصم يقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتى القارىء ، فيرد عليه اللحن والخطأ ، توفى سنه ٢٢٠ هـ. انظر ترجمته فى طبقات القراء : ١ / ٦١٥ ، الأعلام : ٥ / ١١٠ ، النجوم الزاهره : ٢ / ٢٣٥.

٣- فى الأصل : الواو. ساقط.

٤- يأسكان الياء من «محيى» ، وهى قراءه نافع وأبو جعفر أيضا. وقراءه الجمهور على فتح الياء. انظر المبسوط فى القراءات العشر : ٢٠٦ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٦٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٢١ ، إعراب النحاس : ٢ / ١١١ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢٦٧ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٣٥٢ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٣.

٥- من الوافر ، وقد اختلف فى نسبه لقائله ، فقيل : هو لشميمير بن الحارث الضبى ، وقيل : لتأبط شرا ، وقيل غير ذلك ، وعجزه : فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلما وقد تقدم الكلام عليه ص ٢٨٥ / ٢ من هذا الكتاب. والشاهد فى قوله : «منون» ، فإنه أدخل علامه الجمع فى «من» إجراء للوصل مجرى الوقف ، وحق هذه علامه ألا تدخل فيها إلا فى الوقف ، وذلك شاذ ، وهو كثير فى الشعر.

الباب الثامن والستون

ثم قال رحمه الله تعالى :

الإمالة

الإمالة على قسمين : إمالة الألف ، وإمالة الفتحة.

فإمالة (١) الألف: هي أن تنحو بالألف نحو الياء ، والفتحة (٢) نحو الكسرة، وذكر لها التناظم ستة أسباب :

الأول : انقلابها عن الياء.

الثاني : مآلها إلى الياء.

الثالث : كونها تدلّ على ما يقال فيه : «فلت».

الرابع : ياء قبلها ، أو بعدها.

الخامس : كسره قبلها ، أو بعدها.

السادس : التناسب.

وقد أشار إلى الأول ، فقال رحمه الله تعالى :

الألف المبدل من يا في طرف

أمل ...

يعنى : أنّ الألف المبدله من الياء في طرف - تمال ، وشمل آخر الفعل ، ك- «رمى» ، و آخر (٣) الاسم ، ك- «مرمى».

ص: ٣٧٩

١- في الأصل : فإما. انظر شرح المكودي : ١٦٣ / ٢.

٢- أى : الفتحة التى قبل الألف. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٨ ، شرح المرادى : ٥ / ١٨٦ ، حاشية ابن حمدون : ١٦٣ / ٢ ، شرح ابن عصفور : ١٦٣ / ٢.

٣- فى الأصل : والآخر. انظر شرح المكودي : ١٦٣ / ٢.

وفهم منه أنّ الألف إذا كانت وسطا - لا تمال ، وإن كانت مبدله من ياء ، إلا بشرط يأتي .

ثمّ أشار إلى الثّاني ، فقال رحمه الله تعالى :

كذا الواقع منه اليا خلف

دون مزيد أو شدوذ (١)

يعنى : أنّ الألف تمال إذا كانت صائره إلى الياء ، دون شدوذ ، ولا زياده ، وذلك نحو «حبلى ، ومعزى» (٢) ، فإنّ الألف فيهما غير مبدله من (ياء) (٣) ، لكنّها تصير إلى الياء فى التثنيه والجمع / بالألف والتّاء ، فتقول : «حبلان وحبليات ، ومعزيان ومعزيات» .

واحترز بالشدوذ من قلب الألف ياء فى لغه هذيل ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو «عصيّ» فى «عصاي» .

واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زياده ، كقولهم فى تصغير «قفا» : «قفى» ، وفى جمعه «قفى» .

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ولما

تليه ها التّائيت ما الها عدما

يعنى : أنّ ما آخره تاء التّائيت ممّا آخره ألف ، يستحق الإماله - يمال ، كما يمال المجرد من التّاء ، نحو «مرماه ، وفتاه» ، لأنّ (التّاء) (٤) فى حكم الانفصال ، فهى (٥) غير معتدّ بها .

ثمّ أشار إلى السبب الثّالث ، فقال رحمه الله تعالى :

وهكذا بدل عين الفعل إن

يؤل إلى فلت كماضى خف وذن

يعنى أنّ الألف تمال أيضا إذا كانت بدلا من عين فعل ، تكسر (٦) فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير .

ص: ٣٨٠

١- فى الأصل : وشدوذ. انظر الألفيه : ١٩٣ ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٣ .

٢- الماعز : ذو الشعر من الغنم ، خلاف الضأن ، وهو اسم جنس ، وهى العنز ، والأئنتى ماعزه ومعزاه ، والمعزى : اسم للجمع ، وألفه ملحقه له ببناء «هجرع» . انظر اللسان : ٦ / ٤٢٣١ (معز) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٣ .

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٣ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦٣ / ٢.

٥- فى الأصل : فهو. انظر شرح المكودي : ١٦٤ / ٢.

٦- فى الأصل : أن تكسر. انظر شرح المكودي : ١٦٤ / ٢.

وشمل ما عينه واو مكسوره ، نحو «خاف» ، أصله «خوف» بكسر الواو ، لأنه من «الخوف» (١) ، وما عينه ياء مفتوحه فى الأصل نحو «دان» ، فإنه من «الدين» ، وما عينه ياء مكسوره ، نحو «هاب» من «الهيبة» ، وأصله «هيب» ، فتمال الألف من ذلك كله ، لأنه يؤول - إذا أسند إلى التاء - إلى «فلت» ، فيقال : «خفت ، ودنت ، وهبت».

واحترز به مما لا يؤول إلى «فلت» (- بالكسر - بل إلى «فلت») (٢) - بالضم - ، نحو «قال ، وطال» ، لأنك تقول فيهما : «قلت ، وطلت» (٣).

ثم أشار إلى السبب الرابع فقال :

كذاك تالى الياء ...

أى : تمال أيضا الألف التى (٤) تتلو الياء ، وذلك نحو «سيال» (٥) . / وأوهم كلامه أن ذلك فيما اتصل بالياء - كالمثال المتقدم - ، وليس كذلك ، بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف (فصل ، وعلى ذلك تبه بقوله :

والفصل اغتفر

بحرف او مع ها كجيبها أدر

يعنى : أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف (٦) المماله بحرف واحد ، وذلك نحو «شيبان» (٧) ، أو بحرفين أحدهما هاء (٨) ، نحو «أدر جيبها» ، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد ، لقله الفصل ، واغتفر بحرف (٩) مع الهاء لخفاء الهاء .

وفهم منه : أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء ، منع من الإمالة .

ص : ٣٨١

١- فى الأصل : الحروف . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٤ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٢٢ .

٣- فى الأصل : ظلت . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٤ .

٤- فى الأصل : الذ . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٤ .

٥- سيال : موضع بالحجاز ، وقال المرادى وغيره : هو شجر له شوكة . انظر مراصد الاطلاع : ٢ / ٧٦٣ ، شرح المرادى : ٥ / ١٩١ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٢٤ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٩ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٤ .

٧- شيبان : اسم رجل ، من الشيب . انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٨ .

٨- انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٩٧٢ ، وقال فى التسهيل (٣٢٥) : «أو حرفين ثانيهما هاء» ، وانظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٨ ، الهمع : ٦ / ١٨٦ .

٩- فى الأصل : بفصل. انظر شرح المكودى : ١٦٤ / ٢.

ولم يذكر في هذا النظم الياء سببا إذا كانت بعد الألف نحو «بايع» (١)، وهو في ذلك موافق لسيبويه (٢).

ثم أشار إلى السبب الخامس ، فقال :

كذاك ما يليه كسر أو يلي

تالي كسر أو سكون قد ولي

كسرا (٣) وفصل الها

كلا فصل يعد

فدرهماك من يمله لم يصد

فذكر خمس صور :

الأولى : أن يقع الكسر بعد الألف ، وشرطه أن يليها ، نحو «مساجد».

الثانية : أن يقع الكسر قبلها ، وفيه أربع صور :

أولها : أن تكون منفصلة بحرف نحو «عماد».

وثانيها : أن تكون منفصلة بحرفين ، أولهما ساكن نحو «شمال».

وثالثها : أن تكون منفصلة بحرفين ، (متحرّكين) (٤) ثانيهما الهاء ، نحو «يريد أن يضربها».

ورابعها : أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحرّكين ، أحدهما الهاء ، وقد مثل ذلك بقوله :

فدرهماك من يمله لم يصد

فالألف في هذه (٥) المثل كلّها تجوز إمالتها.

وإنما اغتفر الفصل بالهاء في «درهماك» لخفائها ، فلم / يعتد بها ، فصار ك- «شمال».

وهذه الصور كلّها مفهومه من النظم ، وفهم منه أنّ الفصل إذا كان بغير ما ذكر - لم تجز الإمالة.

ص: ٣٨٢

- «بايع». انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٩٧٢ / ٤ ، التسهيل : ٣٢٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٢ ، الهمع : ١٨٦ / ٦ ، شرح المرادى : ١٩٢ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٢٢٥ / ٤ ، شرح ابن عصفور : ٢ / ٦١٣ ، المفصل : ٣٣٥ ، شرح ابن يعيش : ٥٥ / ٩ .
- ٢- فلم يذكر ذلك فى كتابه. انظر ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٢ ، شرح المرادى : ١٩٢ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٢٢٥ / ٤ ، شرح المكودى : ١٦٥ / ٢ .
- ٣- فى الأصل : كسر. انظر الألفيه : ١٩٤ .
- ٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٦٥ / ٢ .
- ٥- فى الأصل : هذا. انظر شرح المكودى : ١٦٥ / ٢ .

وبقى من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره (١).

ثم انتقل إلى موانع (٢) الإمالة. فقال رحمه الله تعالى :

وحرف الاستعلاء يكفّ مظهرًا

من كسر أو يا وكذا تكفّ را

يعنى : أنّ حرف الاستعلاء والراء - يكفّان سبب الإمالة.

وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها «قظ خصّ ضغط».

وعلى هذا فالحروف الكافّة للإمالة ثمانية إلا أنّ جميع هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة ، بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسره ظاهره ، أو ياء موجودة (٣) وكان بعد الألف حرف (من أحرف) (٤) الاستعلاء ، وكان حرف الاستعلاء متصلاً ، أو مفصولاً بحرف أو حرفين ، وكانت (٥) الراء مضمومه أو مفتوحه (٦).

ص: ٣٨٣

١- وذلك عند قوله : وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواء كعمادا وتلا انظر ص ٣٨٥ / ٢ من هذا الكتاب.

٢- فى الأصل : مواضع. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٥.

٣- فى الأصل : مرفوعه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٥ ، وقد صرح ابن مالك فى شرح الكافية والتسهيل بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسوره تمنع الإمالة إن كان سببها كسره ظاهره أو ياء موجودة. واعترض ذلك أبو حيان فقال : لم نجد ذلك فى الياء وإنما يمنع مع الكسره فقط ، وعليه فيجوز إمالة نحو «طغيان» و «صياد» ، و «ريان» ، ونحو «بياض» و «هذه أبيارك» مما تقدم فيه المانع أو تأخر. انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ١٩٧٣ ، التسهيل : ٣٢٥ ، شرح المرادى : ٥ / ١٩٤ ، الهمع : ٦ / ١٨٨ - ١٨٩ ، الأشمونى مع الصبان : ٤ / ٢٢٦ ، حاشية الخضرى : ٢ / ١٨١.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٥.

٥- فى الأصل أو كانت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٦.

٦- هذا عند الجمهور ، وبعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء. ومثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر : «فاقد» ، ومثال كفه الياء الظاهره : «ضياح» - بفتح الضاد ، مصدر ضاع يضيع - ، ومثال كف الراء الكسر الظاهر : «راكب» ، ومثال كفه الياء الظاهره : «رياحين». والكسر المقدر والياء المقدره التى لا يكفها مستعمل ولا راء ، مثال الكسر المقدر الذى لا يكفه مستعمل : «خاف» فإن سبب إمالته كون ألفه منقلبه عن واو مكسوره ، والكسر الآن مقدر ، ومثال الياء المقدره التى لا يكفها مستعمل : «بقى» من البقاء ، فإن سبب إمالته كون الألف بدلا من الياء ، والياء مقدره. انظر فى ذلك ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٠ ، الهمع : ٦ / ١٨٩ ، حاشية ابن حمدون : ٢ / ١٦٥ - ١٦٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٤٩ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٥ ، حاشية الخضرى : ٢ / ١٨١.

ثم إنَّ المانع من الإماله يكون متأخراً عن الألف ، ومتقدِّماً عليها ، وقد أشار إلى الأوَّل بقوله رحمه الله تعالى :

إن كان ما يكفِّ بعد متّصل

أو بعد حرف أو بحرفين فصل

فهذه ثلاث صور :

الأولى : أن يكون متّصلاً بالألف ، نحو «فاقد ، وباخل» (١).

الثانية : أن يكون مفصّلاً بحرف ، نحو «مناقق ، وباسط» .

الثالثة : أن يكون مفصّلاً بحرفين ، نحو «مواثيق ، ومواعيظ» (٢).

ثمَّ أشار إلى المانع إذا كان متقدِّماً ، فقال رحمه الله تعالى :

كذا إذا قدّم ما لم ينكسر

أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر

يعنى : أنّ حرف الاستعلاء ، والزّاء غير المكسوره ، إذا تقدّما على الألف منعاً للإماله ، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسره .

فمثال المكسور (٣) : «طلاب» (٤) ، ومثال الساكن بعد كسره : «رأيت المطواع» (٥) ، وقد مثله بقوله : «كالمطواع مر» .

وفهم منه : أنّ ما كان على خلاف المثالين المذكورين - يمنع الإماله ، نحو «طالب ، وقادر ، وراكب ، وقبائل ، وضيّارم» (٦) .

ص : ٣٨٤

١- باخل : اسم فاعل من البخل ، وهو ضد الكرم . انظر اللسان : ١ / ٢٢٢ (بخل) .

٢- أما المتصل أو المنفصل بحرف فقال سيبويه : لا يميلها أحد من العرب إلا من لا يؤخذ بلغته . وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع ، قال سيبويه : وهى لغه قليله . وجزم المبرد بالمنع فى هذا ، وهو محجوج بنقل سيبويه . انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، المقتضب : ٣ / ٤٧٧ ، شرح المرادى : ٥ / ١٩٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٣٩ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٢٧ ، الهمع : ٦ / ١٨٨ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٩ .

٣- فى الأصل : المكسوره . انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٦ .

٤- الطلاب : مصدر طالبه بكذا : إذا طلبه بحق . انظر اللسان : ٤ / ٢٦٨٤ (طلب) ، المصباح المنير : ٢ / ٣٧٥ .

٥- المطواع : بمعنى المطيع . انظر اللسان : ٤ / ٢٧٢٠ (طوع) ، شرح المكودى : ٢ / ١٦٦ . حاشيه الصبان : ٤ / ٢٢٧ .

٦- فى الأصل : صيارم. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٦. الضبارم - بالضم - : الشدود الخلق من الأسد ، وهو أيضا الرجل الجرىء على الأعداء. قال ابن حمدون : ثم إن التمثيل به خلاف الحق ، لأن الرء المكسوره هنا تمنع مانع الإمامه الذى هو حرف الاستعلاء ، فيجوز فيه الإمامه ، فالأولى الاقتصار على ما قبلها ويبدله بنحو «غنائم». انظر اللسان : ٤ / ٢٥٤٨ (ضيرم) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٦.

ثم إنَّ الموانع من الإيماله قد يعرض لها ما يمنعها (١) ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وكفّ مستعلّ ورا ينكفّ

بكسر را كغارما لا أجفو

يعنى : أنّ الزاء إذا وقعت بعد الألف المماله مكسوره - كفت (٢) المستعلّى والزاء المفتوحه ، نحو «دار القرار» (٣) ، و «لا أجفو غارما» (٤).

ومن العجب أنّ الزاء المكسوره تكفّ نفسها إذا كانت مفتوحه ، وسبب كفّ الزاء المكسوره لنفسها (٥) ولحرف الاستعلاء - أنّها مكزره ، فتضاعفت فيها الكسره فقوى بذلك سبب الإيماله.

ثمّ قال رحمه الله تعالى / :

ولا تمل لسبب (٦) لم يتصل

والكفّ قد يوجب ما ينفصل

يعنى : أنّ سبب الإيماله لا- يؤثّر إذا كان منفصلا ، يعنى : من كلمه أخرى نحو «يدى سابور» (٧) فلا- تمال الألف من «سابور» لأجل الياء من «يدى» ، لأنّها منفصله ، بخلاف الكفّ فإنّه يؤثّر ، وإن كان منفصلا ، فتمتنع الإيماله فى نحو «يريد أن يضربها قبل» ، فلا تمال الألف من «يضربها» (٨) ، لكفّ القاف لها ، وإن كان من كلمه أخرى.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وقد أمالوا لتناسب بلا

داع سواه كعمادا وتلا

ص: ٣٨٥

١- فى الأصل : ثم إن المانع من الإيماله قد يعرض له ما يمنعها. راجع شرح المكودى : ٢ / ١٦٦.

٢- فى الأصل : لفت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٦.

٣- والمانع من الإيماله فى هذه الآيه شيئان : حرف الاستعلاء ، والراء المفتوحه ، والكاف لهما معا الراء مكسوره بعد الألف. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥١.

٤- والمانع من الإيماله حرف الاستعلاء فقط ، وهو العين. ومثال ما إذا كان المانع من الإيماله الراء فقط : (كِتَابُ الْأَبْرَارِ). ومعنى : «لا- أجفو غارفا» : لا- أطلب غريما ومدينا مطالبه جفء ، وإنما أطلبه مطالبه رفق ولين. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٧ ،

التصريح على التوضيح : ٣٥١ / ٢.

٥- فى الأصل : كنفسها. انظر شرح المكودى : ١٦٦ / ٢.

٦- فى الأصل : بسبب. انظر الألفيه : ١٩٥.

٧- سابور : اسم ملك من ملوك العجم. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٦٧ / ٢ ، اللسان : ٣ / ١٩٢١ (سبر).

٨- فى الأصل : ضربها. انظر شرح المكودى : ١٦٧ / ٢.

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة (١)، وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها.

يعنى : أنهم قد أمالوا للتناسب ، دون سبب سواه ، فذكر مثالين :

أحدهما : «عمادا» (٢)، ويعنى به : إذا قلت : «رأيت عمادا» ، ثم وقفت عليه ، فقلبت التثوين ألفا ، فتميل الألفين معا ، أعنى : الألف التي بعد الميم ، والألف المبدله من التثوين .

أما الألف التي بعد الميم ، فلايمالتها سبب ، وهو كسر العين .

وأما الألف التي هي بدل من التثوين فلا سبب لإمالتها ، إلا المناسبه للألف المماله التي قبلها .

وينبغى أن يضبط «كعمادا» بألف دون تنوين ، على إرادته الوقف .

والمثال الثاني : «تلا» ، (أميل) (٣) من قوله تعالى : (وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّاهَا) [الشمس : ٢] ، فالألف / فيه منقلبه عن واو ، فلاحظ لها فى الإمالة ، لكن أميلت لمناسبه رؤوس الآى ، وفيها ما لإمالاته سبب ، نحو (إذا جلاها) [الشمس : ٣] .

ثم قال رحمه الله تعالى :

ولا تمل ما لم ينل تمكنا

دون سماع غيرها وغيرنا

يعنى : أنه لم تطرد الإمالة فى الأسماء غير المتمكنه ، إلا فى «نا» (٤) ضمير المتكلم ومعه غيره ، و «ها» ضمير الواحده ، فتقول : «مر بنا ، ونظر إلينا ، ومر بها ، ونظر إليها» . وإنما أطردت فى هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن ، لكثرة استعمالهما .

وفهم من قوله : «دون سماع» أن الإمالة سمعت فى غير هذين ، وذلك نحو «أنى» (٥) ، ومتى ، وبلى . ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها ، انتقل إلى إمالة الفتحة ، ولها سببان ، أشار إلى الأول (منهما) (٦) ، فقال رحمه الله تعالى :

والفتح قبل كسر راء فى طرف

أمل كلاًيسر مل تكف الكلف

ص : ٣٨٦

١- وهو التناسب ، وعبر بعضهم عنه بقولهم : الإمالة للإمالة ، وعبر عنه آخرون بقولهم : الإمالة لمجاوره الممال . انظر شرح المرادى : ١٩٩ / ٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٥ ، شرح الأشموني : ٢٣٠ / ٤ ، شرح الشافيه للرضى : ١٣ / ٣ ، الهمع : ١٩٣ / ٦ .

٢- فى الأصل : عمادا . انظر شرح المكودى : ١٦٧ / ٢ .

- ٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦٧ / ٢.
- ٤- فى الأصل : تا. انظر شرح المكودي : ١٦٧ / ٢.
- ٥- فى الأصل : أتى. انظر شرح المكودي : ١٦٨ / ٢.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٦٨ / ٢.

يعنى : أن الفتحة تمال إذا كان بعدها راء ، مكسوره ، متطرّفه (١) ، نحو (أولى الضّرر) [النساء : ٩٥] ، و (بشّر) [المرسلات : ٣٢] ، وقد مثل ذلك بقوله : «للأيسر مل» ، (أى) (٢) : إلى الأيسر مل (٣).

وفهم من إطلاقه : أن الإمالة للراء جائزه فى الوصل والوقف.

وفهم منه أيضا : أن الإمالة جائزه فى حرف الاستعلاء وفى غيره (٤).

وقد أشار إلى السبب الثانى ، فقال رحمه الله تعالى :

كذا الذى تليه ها التأنيث فى

وقف إذا ما كان غير ألف

يعنى : أن / الفتحة تمال أيضا فى الوقف ، إذا وليها هاء التأنيث.

وفهم من قوله : «إذا ما كان غير ألف» أن الإمالة جائزه فى جميع الحروف ، ما عدا الألف ، ومثاله «رحمه ، وقصعه ، ودرجه (٥) ، وعرقوه (٦) وحذريه (٧)».

وأما الألف ، فلا إمالة فيها ، نحو «فتاه ، وعصاه».

ص: ٣٨٧

١- اشتراط ابن مالك كون الراء متطرفه ، بقوله فى النظم : «فى طرف» ، وقال فى التسهيل : «وهى لام». قال المرادى : وليس اشتراط ذلك بصحيح ، لأن سيبويه قد ذكر إمالة فتحه الطاء من قولهم : «رأيت خبط رياح» ، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحه العين فى نحو «العد» ، والراء فى ذلك ليست بلا م. ثم قال : ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه. انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٠٤ ، التسهيل : ٣٢٧ ، الكتاب : ٢ / ٢٧١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٧ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٣ ، الهمع : ٦ / ١٩٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٨.

٣- وقد أهمل الناظم من شروط إمالة الفتحة لكسره الراء شرطين غير ما ذكر : الأول : ألا تكون على ياء ، فلا تمال فتحه الياء فى نحو «من الغير» ، وقد ذكره فى التسهيل ، ونص عليه سيبويه. الثانى : ألا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو «من الشرق» فإنه مانع من الإمالة ، نص على ذلك سيبويه أيضا. انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٠٤ ، التسهيل : ٣٢٧ ، الكتاب : ٢ / ٢٧١ ، الهمع : ٦ / ١٩٤ - ١٩٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٦.

٤- فمثالها فى حرف الاستعلاء : «من البقر» ، ومثالها فى غير حرف الاستعلاء من الراء : «بشّر» ، أو من غيره نحو «من الكبير». انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٠٣ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٢٤٦ ، الهمع : ٦ / ١٩٤.

٥- فى الأصل : ودرججه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٨.

- ٦- العرقوه : خشبه معروضه على الدلو ، والجمع عرق. انظر اللسان : ٢٩٠٨ / ٤ (عرق) ، حاشيه ابن حمدون : ١٦٨ / ٢.
- ٧- حذريه - بكسر الحاء وسكون الذال المعجمه - : قطع من الأرض غليظه. انظر اللسان : ٨١٠ / ٢ (حذر) ، حاشيه ابن حمدون : ١٦٨ / ٢ ، ١٧٥.

ثم قال :

التصريف

التصريف : هو العلم بأحكام بنيه الكلمه (١) ، بما لحروفها من أصاله وزياده ، وصحّه وإعلال ، وشبه ذلك (٢).

ومتعلّقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف.

ص: ٣٨٨

١- في الأصل : الكلم. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٦٩.

٢- وقال ابن الحاجب : التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنيه الكلم التي ليست بإعراب. وقال ابن عصفور : وهو معرفه ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. وقال المرادى : اعلم أن علم النحو مشتمل على نوعين : أحدهما : علم الإعراب. والآخر : علم التصريف. وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكلم العربيّه ، وتلك الأحكام نوعان : إفراديه وتركيبيه ، فالإفراديه هي علم التصريف ، والتركيبيه هي علم الإعراب. ولذلك يقال في حد علم النحو : علم يعرف به أحكام الكلم العربيّه إفرادا وتركيبا. ثم إن المسمى بعلم التصريف ، وهي الأحكام الإفراديه تنقسم إلى قسمين : أحدهما : جعل الكلم على صيغ مختلفه لضروب من المعانى كالتصغير والتكسير ، واسم الفاعل واسم المفعول ، وهذا القسم جرت عاده كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم ، وهي في الحقيقه من التصريف. والآخر : تغيير الكلمه لغير معنى طارئ عليها ، ولكن لغرض آخر وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام ، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم : التصريف. انتهى. والتصريف لغه : التقلب من حاله إلى حاله ، وهو مصدر صرف ، أى : جعله يتقلب في أنحاء كثيره وجهات مختلفه. انظر في ذلك شرح الشافيه للرضى : ١ / ١ ، ٧ ، الممتع لابن عصفور : ١ / ٣٠ - ٣٢ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، التسهيل : ٢٩٠ ، التعريفات : ٥٩ ، الهمع : ٦ / ٢٢٨ ، انظر شرح المكودي : ٢ / ١٦٩ ، أوضح المسالك : ٢٩٥ ، المقرب : ٢ / ٧٧٨ - ٧٩ ، شرح ابن الناظم : ٨٢٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠١٢ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٣٦ ، شرح الملوكي لابن يعيش : ١٨ - ١٩ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣ ، شرح الهوارى : (١٩٨ / ب) ، معجم المصطلحات النحويه : ١٢٥ - ١٢٦ ، معجم مصطلحات النحو : ١٨١.

وهو نوعان : معرفه حروف الزّيادة ، ومعرفه الإبدال ، وقد أشار إلى الأوّل ، فقال رحمه الله تعالى :

حرف وشبهه من الصّرف برى

وما سواهما (١) بتصريف حرى

يعنى : أنّ الحرف (٢) وما أشبهه من الأسماء (٣) فى التّوَعّل فى البناء - لا يدخله (٤) التّصريف ، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التّصريف فيه. وتجوّز فى قوله : «من الصّرف» فأطلق الصّرف على التّصريف ، لضروره الوزن.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وليس أدنى من ثلاثيّ يرى

قابل تصريف سوى (٥) ما غيرا

يعنى : أنّ ما كان على حرف واحد أو حرفين ، لا يقبل التّصريف.

ففهم منه : أنّ أقلّ ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع - ثلاثه أحرف ، لأنّ الأسماء والأفعال قابله للتّصريف - كما ذكر فى البيت الذى قبله - ./

وفهم منه أيضا : أنّ الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثه بحذف (٦) بعض حروفها.

أمّا الأسماء : فتوجد على حرفين ، نحو «يد ، وعده» ، وعلى حرف واحد ، نحو «م الله» (٧) بالقسم على القول بأنّه اسم ، وهو الصّحيح (٨).

وأمّا (٩) الأفعال : فتوجد على حرفين ، نحو «خذ ، وبِع» ، وعلى حرف واحد ، نحو «قه» فعل أمر من «وقى».

ص: ٣٨٩

١- فى الأصل : سوهما. انظر الألفيه : ١٩٦.

٢- فى الأصل : الحروف. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٩.

٣- وكذلك الأفعال الجامده ك- «نعم ، وبئس ، وليس ، وعسى» ، لأنه يمكن إدراجها فى شبه الحرف ، فإن هذه الأفعال شابته الحروف فى الجمود. انظر شرح المرادى : ٥ / ٢١٠ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٣٧ ، الهمع : ٦ / ٢٢٩ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٦٩ ، التسهيل : ٢٩٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٤.

٤- فى الأصل : لا يدخل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٦٩.

٥- فى الأصل : إذا. انظر الألفيه : ١٩٧.

٦- فى الأصل : يحذف. انظر شرح المكودى : ١٦٩ / ٢.

٧- م : بميم مضمومه أو مفتوحه أو مكسوره : لغه فى «ايمن» ، حكى الفتح الهروى ، والكسر والضم الكسائى والأخفش. انظر الهمع : ٢٣٨ / ٤ ، الجنى الدانى : ٥٤١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٨٧٩ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ٤٨١ / ٢.

٨- وذهب الزجاج والرمانى إلى أنه حرف جر. انظر الهمع : ٢٣٨ / ٤ ، مغنى اللبيب : ١٣٦ ، الجنى الدانى : ٥٣٨ ، ارتشاف الضرب : ٤٧٦ / ٢.

٩- فى الأصل : فأما. انظر شرح المكودى : ١٧٠ / ٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

ومنتهى اسم خمس ان تجردا

وإن يزد فيه فما سبعا عدا

يعنى : أن الأسماء على قسمين : مجردة من الزيادة ، ومزيد فيها.

فغايه ما يصل إليه المجرد خمسه أحرف ، نحو «سفرجل» ، وغايه ما يصل إليه بالزيادة (١) سبعة أحرف ، نحو «اشهباب» مصدر «اشهباب» (٢).

وقد فهم من هذا البيت والذى قبله : أن الاسم المجرد ثلاثه أنواع : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى ، وقد أشار إلى الثلاثى ، فقال رحمه الله تعالى :

وغير آخر الثلاثى افتح وضم

واكسر وزد تسكين ثانيه تعم

غير آخر الثلاثى - هو أوله وثانيه ، فالأول قابل للحركات الثلاث ، والثانى قابل للحركات والسكون ، والحاصل من ضرب ثلاثه فى أربعة : اثنا عشر وزنا ، وهى التى تقتضيها القسمة (٣) العقلية ، وهى مفهومه من البيت ، ف- «افتح ، وضم ، واكسر» يعنى : فى كل واحد منها ، فهذه تسعه ، وزد تسكين ثانيه مع / الحركات الثلاث (فى الأول ، فهذه ثلاثه إلى تسعه) (٤) : اثنا عشر ، وهذه مثلها على ترتيب النظم (٥) :

«فعل» نحو «جمل» ، و «فعل» نحو «عضد» ، و «فعل» نحو «كتف» ، و «فعل» نحو «صدر» ، و «فعل» نحو «عنتق» ، و «فعل» نحو «دئل» ، و «فعل» نحو «عنب» ، و «فعل» - بكسر الأول ، وضم الثانى - وهو مهمل ، و «فعل» نحو «إبل» ، و «فعل» نحو «فلس» ، و «فعل» نحو «قفل» ، و «فعل» نحو «عدل».

إلا أن المستعمل منها عشره ، وواحد مهمل وواحد قليل ، وإلى ذلك أشار فقال رحمه الله تعالى :

وفعل اهمل والعكس يقل

لقصدهم تخصيص فعل بفعل

ص : ٣٩٠

١- فى الأصل : الزيادة. فأما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٠.

٢- يقال : إشهباب الفرس إذا غلب بياضه على سواده ، وإشهباب الزرع : قارب الهيج فايض ، وفى خلاله خضره قليله. والياء بعد

الهاء فى المصدر هى الألف بعد الهاء فى الفعل. انظر اللسان : ٤ / ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ (شهب) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٧٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٣٨.

٣- فى الأصل : القسم. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٠.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٠.

٥- فى الأصل : وهذه ترتيبها على مثل النظم. راجع شرح المكودى : ٢ / ١٧٠.

وإنما أهمل «فعل» لثقله بالخروج من كسر إلى ضمّ ، وقد قرئ : والسماء الحبيك [الذاريات : ٧] - بكسر الحاء ، وضمّ الباء (١) -

وإنما قلّ «فعل» لاختصاصه بالفعل ، وفهم منه : أنه وارد (٢) في كلام العرب ، إلا أنه قليل ، ومن ذلك قولهم : «دئل» اسم قبيله (٣) ، وإليها ينسب أبو الأسود الدؤليّ ، و «رئم» في اسم الاست (٤).

ثمّ أشار إلى الفعل الثلاثيّ ، فقال رحمه الله تعالى :

وافتح وضمّ واكسر الثاني من

فعل ثلاثيّ وزد نحو ضمن

فذكر (٥) له أربعة أبنيه :

- «فعل» - بفتح الفاء والعين معا - وذلك مستفاد من قوله : «وافتح».

- و «فعل» - بضمّ العين - نحو : «سهل» وهو مستفاد من قوله : «وضمّ».

- و «فعل» - بكسر العين - نحو : «سمع» وهو مستفاد من قوله : «واكسر».

الزّابع : «فعل» - بضمّ الفاء ، وكسر العين - مبتدأ للمفعول.

ص : ٣٩١

١- وهي قراءة الحسن وأبي مالك الغفاري وأبي السمال. انظر انظر ذلك في تفسير البحر المحيط : ٨ / ١٣٤ ، المحتسب : ٢ / ٢٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٥ ، حاشيه ابن حمدون على شرح الجاربردي (مجموعه الشافيه) : ١ / ٣٠ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٧١ ، حاشيه الصبان : ٤ / ٢٣٨ ، قال ابن مالك : وقد ذكر ابن جنى أن بعض القراء الشواذ قرأ : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِيكِ) ووجهها بأن قال : «أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسوره مال إلى القراءه المشهوره فنطق بالباء مضمومه» ، وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيمة القراءه إليه لدل على عدم الضبط ورداءه التلاوه ، ومن هذا شأنه لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض أمثال ذلك منه. انتهى. وقيل فيها توجيهها آخر وهو أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسر تاء «ذات» ولم يعتد باللام الساكنه ، لأن الساكن حاجز غير حصين ، قيل : وهو أحسن. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٢١ ، المحتسب : ٢ / ٢٨٧٧ ، مجموعه الشافيه : ١ / ٣٠ ، شرح المرادى : ٥ / ٢١٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٥٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٣٨ - ٢٣٩ ، شرح الشافيه للرضي : ١ / ٣٨ - ٣٩.

٢- في الأصل : واراد. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٧١.

٣- تقدم التعريف في ص ١٩٢ / ٢ من هذا الكتاب.

٤- والامت : الدبر. انظر اللسان : ٣ / ١٥٣٧ (رئم) ، شرح المكودي : ٢ / ١٧١ ، شرح المرادى : ٥ / ٢١٦ ، شرح الشافيه

للجاريردى (مجموعه الشافيه) : ٣٠ / ١ .
٥- فى الأصل : قد ذكر. انظر شرح المكودى : ١٧١ / ٢ .

وفهم من سكوته / عن الفاء : أنّ حركة الفاء لا- تختلف ، بخلافها في الأسماء ، وفهم أنّها فتحة ، لأنّ الفتحة أخفّ ، فاعتبارها أقرب (١).

وفهم من قوله : «وزد نحو ضمن» أنّ بنيه المفعول - ليست كبنية الفاعل ، لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل ، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول ، هل هو أصل بنفسه ، أو فرع عن فعل الفاعل؟ (٢).

ثمّ انتقل إلى الرباعيّ ، والمزيد من الأفعال فقال رحمه الله تعالى :

ومنتهاه أربع إن جرّدا

وإن يزد فيه فما ستّا (٣)

عدا

يعنى : أنّ غايه الفعل بالأصالة أربعة أحرف ، وذلك نحو «دحرج».

وفهم من البيت الّذى قبله : أنّ للرباعيّ بنيه أخرى مبنيّة للمفعول ، نحو «دحرج» ، لذكرها في الثلاثيّ ، إذ لا فرق. وأنّ غايته (٤) بالزيادة ستّة أحرف نحو «استخرج». ثمّ انتقل إلى الرباعيّ الأصول من الأسماء فقال رحمه الله تعالى :

لاسم مجرّد رباع فعلل

وفعلل وفعلل وفعلل

ومع فعلّ فعلل ...

فذكر ستّة أبنيه :

الأوّل : «فعلل» - بفتح الأوّل والثالث نحو «جعفر».

الثاني : «فعلل» (٥) - بكسر الأوّل والثالث - نحو «زبرج» للسحاب الرقيق (٦).

ص: ٣٩٢

١- في الأصل : باعتبار أنّها أقرب. انظر شرح المكودي : ١٧١ / ٢.

٢- وإلى كونه أصلا بنفسه ذهب المبرد - كما في المرادى - وابن الطراوه والكوفيون ، وهو مذهب سيوييه والمازني. وإلى كونه فرعا عن فعل الفاعل ذهب جمهور البصريين ، ونقل عن سيوييه. قال المرادى : وهو أظهر القولين. ومن المقتضب : (١ / ٢٠٩) ذكر المبرد أنّ الفعل الثلاثي يقع على ثلاثه أبنيه إذا كان ماضيا ، وهى «فعل» نحو «ضرب» ، و «فعل» نحو «شرب» ، و «فعل» نحو

- «كرم»، ولم يعتبر «فعل» المبني للمجهول من أبنيته، فلعله يدل على أنه لم يعتبره أصلا. انظر الكتاب: ١ / ٢، المنصف شرح
تصريف المازني: ١ / ٧١، شرح المرادي: ٥ / ٢٢٢، شرح الكافيه لابن مالك: ٤ / ٢٠١٤، شرح الأشموني: ٤ / ٢٤٢، حاشيه
الخصري: ٢ / ١٨٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٧٥، شرح ابن عصفور: ١ / ٥٤٠.
- ٣- في الأصل: سقفا. انظر شرح الألفيه: ١٩٧.
- ٤- في الأصل: غابه. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٢.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٢.
- ٦- الذي فيه حمرة، والزبرج أيضا: الزينه من وشى أو جوهر، وقيل: هو الذهب. انظر اللسان: ٣ / ١٨٠٦ (زبرج)، حاشيه ابن
حمدون: شرح الشافيه للرضي: ١ / ٥١.

الثالث: «فعلل» - بكسر الأول، وفتح الثالث -، نحو «درهم».

الرابع: «فعلل» - بضمّ الأول والثالث - نحو «جرهم» لاسم قبيله (١).

الخامس: «فعلل» - بكسر الأول، وفتح الثاني، وتشديد الثالث - نحو / «قمطر» (٢).

السادس: «فعلل» - بضمّ الأول، وفتح الثالث - نحو «جخذب» لذكر الجراد (٣).

وفى هذا البناء السادس خلاف:

مذهب الكوفيين والأخفش: أنه أصل.

ومذهب البصريين: أنه مخفف من «فعلل» بالضمّ (٤).

وفى تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. ثم انتقل إلى الخماسيّ المجزّد، فقال رحمه الله تعالى:

وإن علا

فمع فعلل حوى فعلللا

كذا فعلل وفعلل ...

يعنى: وإن (٥) علا الرّباعيّ (٤) - أى: جاوزه - فهو خماسيّ، وذكر له أربعة أوزان:

ص: ٣٩٣

١- جرهم: بطن من القحطانية، كانت منازلهم أولا- باليمن ثم انتقلوا إلى الحجاز فنزلوه، ثم نزلوا بمكة واستوطنوها، وكانوا خدامها قبل قريش، وقد تزوج منهم إسماعيل عليه السلام. انظر نهاية الأرب للقلقشندي: ٢١١، نهاية الأرب للنويري: ٢ / ٢٩٢، صبح الأعشى: ١ / ٣٠٨، معجم قبائل العرب: ١ / ١٨٣، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٧٢.

٢- فى الأصل: قحطر. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٧٢. والقمطر: الجمل القوى السريع، وقيل: الجمل الضخم القوى، ورجل قمطر: قصير، والقمطر أيضا: ما تصان فيه الكتب. انظر اللسان: ٥ / ٣٧٣٩، ٣٧٤٠ (قمطر)، حاشية ابن حمدون: ٢ / ١٧٢.

٣- وقيل: الجخذب: هو الجراد الأخضر الطويل الرجلين. انظر اللسان: ١ / ٥٥٥ (جخذب)، المكودي مع ابن حمدون: ٢ / ١٧٢، شرح المرادى: ٥ / ٢٢٧.

٤- وظاهر كلام الناظم هنا موافقه الأخفش والكوفيين على إثبات أصله «فعلل»، وقال فى التسهيل: وتفرّيع «فعلل» على «فعلل» أظهر من أصالته. انتهى. انظر الخلاف فى ذلك شرح المرادى: ٥ / ٢٢٧ - ٢٢٨، شرح المكودي: ٢ / ١٧٢، شرح الشافيه للجاريردى (مجموعه الشافيه): ١ / ٣٤، شرح الأشمونى: ٤ / ٢٤٧، التسهيل: ٢٩١، شرح الشافيه للرضى: ١ / ٤٧، ٤٨، شرح

الملوكى : ٢٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢٠٢٣ / ٤ ، الممتع : ١ / ٦٧ ، شرح ابن عقيل : ١٨٤ / ٢ - ١٨٥ .

٥- فى الأصل : بأن . انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٢٧ .

٦- أى : وإن علا- الاسم المجرد الرباعى . ف- «الرباعى» مفعول «علا» بدليل تفسيره بقوله : «أى : جاوزه» ، وفاعل «علا» هنا ،

كفاعل «علا» فى النظم ، عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعيا . انظر حاشيه ابن حمدون : ١٧٢ / ٢ .

الأوّل : «فعلّل» - بفتح الأوّل والثاني والرّابع مدغما فيه - نحو «سفرجل».

الثّاني : «فعللل» - بفتح الأوّل ، وسكون الثّاني ، وفتح الثّالث ، وكسر الرّابع - نحو «جحمرش» (١).

الثّالث : «فعلّلل» - بضّمّ الأوّل ، وفتح الثّاني ، وكسر الثّالث مشدّدا - نحو «قدعمل» (٢).

الرّابع : «فعلّلل» - بكسر الأوّل ، وإسكان الثّاني ، وفتح الثّالث ، وبعده لام مشدّده - نحو «قرطعب» (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما

غاير للزّيد أو التّقص انتمى

يعنى : أنّ ما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول - فهو منسوب إلى الزّيادة أو التّقص.

وفى تخصيص الشّارح والمرادى ذلك بالأسماء (٤) نظر (٥).

وفهم منه : أنّ المخالف أربعة أنواع :

- المزيد من الأسماء ، نحو / «كنهبل» (٦) ، وسائر المزيديات ، وهى كثيره تزيد على ثلاثائه بنيه.

- والمنقوص من الأسماء ، نحو «يد ، وشيه».

- والمزيد من الأفعال ، نحو «انطلق (٧) ، واستكبر».

ص: ٣٩٤

١- الجحمرش : العجوز الكبيره من النساء ، والكبيره السن من الإبل ، والجحمرش أيضا : العظيمة من الأفاعى. انظر اللسان : ١ /

٥٥٣ - ٥٤٤ (جحمرش) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٢ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٣١.

٢- القذعمل : القصير الضخم من الإبل. انظر اللسان : ٥ / ٣٥٦٠ (قذعمل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٢ ، شرح المرادى : ٥ /

٢٣١.

٣- فى الأصل : قرطعت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٢.

٤- انظر شرح ابن الناظم : ٨٢٦ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٣٢.

٥- وجه النظر كون ما ذكره الناظم من المغايره موجودا فى الأسماء وفى الأفعال ، فلا وجه للتخصيص. انظر حاشيه ابن حمدون :

١٧٢ / ٢.

٦- فى الأصل : كنهيد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٢. والكنهبل : شجر عظام ، وهو من العضاء ، والنون فيه زائده ، لأنه ليس فى

الكلام على مثال سفرجل. انظر اللسان : ٣٩٤٥ / ٥ (كهبل) ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٢ / ٢ .
٧- في الأصل : انطق. انظر شرح المكودي : ١٧٢ / ٢ .

- والمنقوص منها ، نحو «قم ، ودم ، وقمت».

ثم قال رحمه الله تعالى :

والحرف إن يلزم فأصل والذى

لا يلزم الزائد مثل تا احتذى

يعنى : أن الحرف إذا لزم فى تصارييف الكلمه - حكم عليه بالأصالة ، وإذا لم يلزم وسقط فى بعض تصارييف الكلمه - فهو زائد ، ويعنى بالحرف : حرف التهجى .

فيحكم فى «نادم» بأصالة النون ، وزياده الألف ، لثبات (1) النون ، وحذف الألف فى «ندم» (2) ، والثاء فى «احتذى» زائده ، لسقوطها فى «حذا يحذو» .

ثم قال رحمه الله تعالى :

بضمن فعل قابل الأصول فى

وزن وزائد بلفظه اكتفى

يعنى : أنك إذا أردت أن تزن كلمه فقابل أصولها بحروف «فعل» فتعبر (3) عن أول الكلمه بالفاء ، وعن الثانى بالعين ، وعن الثالث باللام ، وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون .

فإذا قيل لك : ما وزن «ضرب»؟ - قلت : «فعل» - بفتح الفاء والعين - وإذا قيل لك : ما وزن «عمرو»؟ فقل «فعل» - بفتح الفاء ، وسكون العين - .

فإن كان فى الكلمه الموزونه زائد - نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشىء ، وإلى ذلك أشار بقوله : «وزائد بلفظه اكتفى» .

يعنى : أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر / عنه بشىء ، فتقول فى وزن «جوهر» : «فوعل» ، وفى وزن «عبير» : «فيعيل» .

هذا كله فى الثلاثى .

أمّا الزائد على الثلاثى ، فقد أشار إليه فقال :

وضاعف اللام إذا أصل بقى

يعنى : أنّك إذا وزنت الكلمه بحروف «فعل» ، وبقى أصل من الكلمه - ضَعَّف اللّام ، أى : زد عليها لاما أخرى تقابل بها الحرف الرَّابع.

وقد فهم من ذلك أنّ فى الزّائد على الثّلاثه (٤) صورتين :

ص : ٣٩٥

١- فى الأصل : كُتبات. انظر شرح المكودى : ١٧٣ / ٢.

٢- فى الأصل : ندمان. انظر شرح المكودى : ١٧٣ / ٢.

٣- فى الأصل : بحرف يعبر. انظر شرح المكودى : ١٧٣ / ٢.

٤- فى الأصل : الأربعة. انظر شرح المكودى : ١٧٤ / ٢.

إحدهما (١): في الرِّباعيِّ ، فتضعف اللّام مرّه واحده ، نحو «جعفر ، وفستق» ، فتقول في وزنهما «فعلل ، وفعلل».

والأخرى : في الخماسيِّ ، لما علمت من أنّ الاسم يكون خماسيِّ الأصول ، فتقول في «سفرجل» : «فعلل» فتضعف اللّام مرّتين ، لتصل الزّنه إلى خمسهِ أحرف.

ثمّ إنّ زائد الكلمه الموزونه إن كان من حروف الزّيادة العشره (٢) - فقد تقدّم أنّه ينطق بها في الوزن على حالها ، وإن كان بتضعيف أصل - فقد أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

وإن يك (٣) الزّائد ضعف

أصل

فاجعل له في وزن ما للأصل

يعنى : إذا كان الزّائد في الكلمه الموزونه ضعف أصل ، فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللّام ، من حروف «فعلل».

فإن كان مضعّف الفاء ، نحو «مرمريس» (٤) - قلت في وزنه / : «ففعيل» ، وإن كان مضعّف (العين) (٥) ، نحو «اغدودن» (٦) - قلت في وزنه : (افعوعل) ، وإن كان مضعّف اللّام ، نحو «جلبب» (٧) - قلت في وزنه (٨) : «فعلل».

ثمّ اعلم أنّ ما تكرّر (٩) فيه الفاء والعين من رباعيِّ على نوعين :

ص: ٣٩٦

١- في الأصل : أحدهما. انظر شرح المكودي : ١٧٤ / ٢.

٢- ويجمعها قولك : «أمان وتسهيل» ، أو «اليوم تنساه» ، أو «سألتمونيها» ، أو «تسليم وهناء» ، أو «السمان هويت» ، أو «من سهيل وأتى». انظر الممتع : ١ / ٢٠١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٩٤ ، شرح الملوكي : ١٠٠ ، شرح الشافيه للرضي : ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، الهمع : ٦ / ٢٣٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٣١ ، التبصره والتذكره : ٢ / ٧٨٨.

٣- في الأصل : يكن. انظر الألفيه : ١٩٩.

٤- المرمريس : اسم للدهايه ، ويقال : داهيه مرمريس ، أى شديده. انظر اللسان : ٦ / ٤١٨٠ (مرس) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٤.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٧٤ / ٢.

٦- يقال : اغدودن النبت : إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شده ريه ، واغدودن الشعر : طال وتم. انظر اللسان : ٥ / ٣٢٢٩ ، ٣٢٣٠ (غدن) ، حاشيه المكودي : ١٧٤ / ٢.

٧- يقال : جلبب فلان إذا لبس الجلباب والملحفه ، والباء فيه مكرره للإلحاق بدحرج. انظر اللسان : ١ / ٦٤ (جلب) ، حاشيه ابن

حمدون : ١٧٤ / ٢.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٧٤ / ٢.

٩- في الأصل : تكون. انظر شرح المكودي : ١٧٤ / ٢.

الأول : ما لا يدلّ فيه الاشتقاق على زياده أحد الحروف.

والآخر : ما دلّ الاشتقاق على زياده أحد حروفه.

وقد أشار إلى الأول ، فقال رحمه الله تعالى :

واحكم بتأصيل حروف سمس

ونحوه ...

يعنى : أنّ نحو «سمس» (1) يحكم على حروفه كلّها أنّها أصول ، وأنّه رباعيّ ، لأنّ أصله أحد المضعفين واجبه تكميلاً لأقلّ الأصول ، وليس أصله أحدهما أولى من أصله الآخر ، فيحكم بأصالتها معاً (2).

ثمّ أشار إلى الثّاني ، فقال :

والخلف فى كلملم

يعنى : أنّ فيما (3) كان نحو «لملم» فعل أمر من «لملم» (4) ممّا فى اشتقاقه دليل على زياده أحد المضعفين - خلافاً :

- فمذهب (5) البصريين : أنّ حروفه كلّها أصول ، نحو (6) «سمس» ، فوزن «لملم» عندهم : «فعل».

- ومذهب الكوفيين أنّ الأصل «لمم» بالتضعيف ، فأبدل من ثانى المضعفين لام (7) ، كراهيه التّضعيف (8).

ص : ٣٩٧

١- سمس : بكسر السينين ، الحب المعروف ، ويسمى الجلجلان ، وبفتحهما الثعلب ، واسم موضع ، والسّمسمه : بضمها وبكسرهما : دويبه ، وقيل : النملة الحمراء. انظر اللسان : ٣ / ٢١٠٤ (سّم) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٤ ، حاشيه الصبان : ٤ / ٢٥٥.

٢- وظاهر كلام ابن مالك أنّ هذا القسم لا خلاف فيه ، لكن بعضهم حكى عن الخليل والكوفيين أنّ وزنه «فعل» ، تكررت فأوه ، قال المرادى : وهو بعيد ، انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٤١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٠ ، الهمع : ٦ / ٢٤١ - ٢٤٢.

٣- فى الأصل : ما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٤.

٤- يقال : لملم الأمير الكتيبه - أى الجيش - : إذا ضم وجمع بعضها إلى بعض ، ورجل لملم : هو المجموع بعضه إلى بعض. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٤ ، اللسان : ٥ / ٤٠٧٨ (لمم) ، حاشيه الملوى على المكودى : ٢٢٨.

٥- فى الأصل : لمذهب.

٦- فى الأصل : فى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٤.

٧- فى الأصل : لا ما. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٤.

٨- واختار ابن الناظم مذهب الكوفيين. وذهب الزجاج من البصريين إلى أن الصالح للسقوط زائد، فتكون اللام الثانيه من «لملم» زائده. انظر الخلاف في ذلك شرح ابن الناظم: ٨٢٨، شرح المرادى: ٥ / ٢٤١، شرح الأشموني: ٤ / ٢٥٥ - ٢٥٦، شرح المكودي: ٢ / ١٧٤، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٦٠، ابن عقيل مع الخضرى: ٢ / ١٨٦، الهمع: ٦ / ٢٤٢، شرح الكافيه لابن مالك: ٤ / ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦.

ثمّ شرع النّاطم فى بيان (ما) (١) تطرد زيادته ، وبدأ بالألف ، فقال رحمه الله تعالى :

فألف (٢) أكثر من

أصلين

صاحب زائد بغير مين

يعنى : أنّ الألف إذا صاحب ثلاثه أصول - حكم بزيادتها ، لأنّ الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين - الزيادة ، وقد علمت (٣) زيادتها / بالاشتقاق فحمل عليه ما (٤) سواه ، وذلك نحو «ضارب ، وعماد ، وسلمى».

وفهم منه : أنّ الألف إذا صحبت أصلين فقط ، ليست زائده ، نحو «باب ، وقال» ، بل هى من الأسماء (المتمكنه) (٥) والأفعال بدل من ياء - كألف «باع ورمى ، وناب وفتى» - أو من واو ، كألف «قال ودعا ، وباب وعصا».

ولا- تزداد الألف أوّلا ، وتزداد ثانيه (٦) ك- «الضّارب» ، وثالثه ك- «عماد» ، ورابعه ك- «شمال» ، وخامسه ك- «قرقرى» ، وسادسه ك- «قبعثرى».

وتشارك الألف فيما ذكر الياء والواو ، وإلى ذلك أشار فقال رحمه الله تعالى :

واليا كذا والواو إن لم يقعا

كما هما فى يؤيؤ ووعوعا

يعنى : أنّ الياء والواو كالألف فى الحكم عليها بالزيادة إذا صحبت أكثر من أصلين إلا إذا تكرّرت فى لفظ اسم ثنائى مكرّر نحو قولك : «يؤيؤ» فى اسم طائر (٧) ، و «وعوعه» مصدر «وعوع السبع» إذا صوّت (٨).

وفهم من قوله : «واليا كذا والواو» أنّ الياء والواو إذا صحبا أصلين - حكم بأصالتهما ، نحو «بيع ونوم».

وفهم من قوله :

إن لم يقعا

إلى آخر البيت

ص : ٣٩٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٧٤ / ٢.

٢- فى الأصل : فالألف. انظر الألفيه : ١٩٩.

٣- فى الأصل : عملت. انظر شرح المكودى : ١٧٥ / ٢.

٤- فى الأصل : عليها. بدل «عليه ما» انظر شرح المكودى : ١٧٥ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٧٥ / ٢.

٦- فى الأصل : ثانيا. انظر شرح المكودى : ١٧٥ / ٢.

٧- يؤيؤ : اسم طائر من الجوارح التى تصيد ، وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذى هو طائر لا يقدر على الطيران فى الشتاء. انظر

اللسان : ٤٩٤٦ / ٦ (يأياً) ، المكودى مع ابن حمدون : ١٧٥ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٤٥ / ٥.

٨- انظر اللسان : ٤٨٧٤ / ٦ (ووع) ، شرح المكودى : ١٧٥ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٤٥ / ٥.

أنهما إن صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزّيادة ، نحو «صيرف (١) ، وجهور» (٢).

وتزاد الياء أولا- ك- «يرمع» (٣) ، وثانيه ك- «صيرف» ، وثالثه ك- «عثير» (٤) ، ورابعه ك- «حذريه» (٥) ، وخامسه ك- «سلحفاه» (٦).

ولا تزداد الواو أولا ، وتزداد ثانيه (٧) ك- «جوهر» ، وثالثه ك- «جهور» ، ورابعه ك- «عصفور» ، وخامسه ك- «قمحدوه» (٨).

ثم قال رحمه الله تعالى / :

وهكذا همز وميم سبقا

ثلاثه تأصيلها تحقّقا

يعنى : أنّ الهمزه والميم متساويتان فى أنّه إذا تأخّر عنهما (٩) ثلاثه أحرف ، مقطوع بأصالتها - حكم عليهما (١٠) بالزّيادة ، لدلاله الاشتقاق فى أكثر الصّور

ص: ٣٩٩

١- الصيرف : المتصرف فى الأمور ، وقيل : هو المحتال المتقلب فى أموره ، المتصرف فى الأمور المجرب لها. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٣٥ (صرف) ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٥ / ٢.

٢- جهور : اسم موضع وقع فى شعر سلمى بن المقعد الهذلى : لو لا اتقاء الله حين ادّخلتكم لكم صرط بين الكحيل وجهور انظر معجم البلدان : ٢ / ١٩٤ ، مرصد الاطلاع : ١ / ٣٦٣ ، معجم ما استعجم : ٢ / ٤٠٠ ، ٣ / ١١١٧ ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٥ / ٢.

٣- اليرمع : الحصى الأبيض تلالاً فى الشمس ، وقيل : هى حجاره لينه رقاق بيض تلمع ، وقيل : حجاره رخوه ، والواحد من كل ذلك يرمعه. انظر اللسان : ٣ / ١٧٧٣١ (رمع) ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٥ / ٢.

٤- العثير : العجاج الساطع ، يعنى : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجليك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره فيقال : ما رأيت له أثرا ولا عثيرا. انظر اللسان : ٤ / ٢٨٠٦ (عثر) ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٥ / ٢.

٥- فى الأصل : حذريه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٥. والحذريه : قطعه من الأرض غليظه. انظر اللسان : ٢ / ٨٠٠ (حذر) حاشيه ابن حمدون : ١٧٥ / ٢.

٦- السلحفاه : واحده السلاحف من دواب الماء ، وقيل : هى الأنثى من الغيالم (والغيالم : السلحفاه ، وقيل : ذكرها ، والغيلم أيضا : الضفدع). انظر اللسان : ٣ / ٢٠٦٢ (سلحف) ، ٥ / ٣٢٩٠ (غلم).

٧- فى الأصل : ثانيا. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٥.

٨- القمحدوه : الهنه الناشزه فوق القفا ، وهى بين الذؤابه والقفا منحدره عن الهامه ، إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه ، والجمع قماحد ، والقمحدوه أيضا : ما أشرف على القفا من عظم الرأس والهامه فوقها ، والقذال دونها مما يلى المقد ، وقيل :

القمحدوه : مؤخر القذال. انظر اللسان : ٥ / ٣٧٣٥ (قمحد) ، حاشيه ابن حمدون : ١٧٥ / ٢.

- ٩- فى الأصل : عنها. انظر شرح المكودى : ١٧٦ / ٢.
- ١٠- فى الأصل : عليها. انظر شرح المكودى : ١٧٦ / ٢.

على زيادتهما (١)، نحو «أفضل، وأحمد، ومكرم، ومنطلق»، وحمل عليه ما (٢) سواه (٣)، نحو «أفكل (٤)، ومخلب».

وفهم من قوله: «سبقاً» أنّهما لا تكون زيادتهما (في) (٥) غير الأول (٦).

وفهم من قوله: «تحققاً» أنّ الثلاثه الأحرف (٧) الواقعة بعدهما، إذا لم تحقّق أصالتها لم يحكم زيادتها إلا بدليل، نحو «أيدع» (٨)، لأنّه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصليته (٩)، فيكون وزنه «فيعل»، نحو «صيرف» (١٠)، أو الياء، فيكون وزنه «أفعل»، لكن (١١) الهمزة فيه زائده، لأنّ باب «أفعل» أكثر من باب «فيعل».

إلا أنّ الهمزة إذا وقعت آخرًا، قبلها ألف زائده - حكم زيادتها وسيأتي (١٢).

ثمّ قال:

كذاك همز آخر بعد ألف

أكثر من حرفين لفظهما ردف

يعنى: أنّ الهمزة أيضا تطرد (١٣) زيادتها، إذا وقعت آخرًا بعد ألف، وقبل

ص: ٤٠٠

١- في الأصل: زيادتها. انظر شرح المكوّدي: ١٧٦ / ٢.

٢- في الأصل: عليها. بدل «عليه ما». انظر شرح المكوّدي: ١٧٦ / ٢.

٣- أي: يحمل الجامد على المشتق. انظر حاشيه ابن حمدون: ١٧٦ / ٢.

٤- في الأصل: فكل. انظر شرح المكوّدي: ١٧٦ / ٢. والأفكل: الرعده من برد أو خوف ولا- يبنى منه فعل، وهمزته زائده، ووزنه أفعل ولهذا إذا سميت به لم تصرفه للتعريف ووزن الفعل. انظر اللسان: ٩٨ / ١ (أفكل)، حاشيه ابن حمدون: ١٧٦ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكوّدي: ١٧٦ / ٢.

٦- في الأصل: أول. انظر شرح المكوّدي: ١٧٦ / ٢.

٧- في الأصل: أحرف. انظر شرح المكوّدي: ١٧٦ / ٢.

٨- الأيدع: اسم للزعفران، وقيل: هو صبغ أحمر، وقيل: هو خشب البقم. انظر اللسان: ٤٩٥٠ / ٦ (يدع)، حاشيه ابن حمدون: ١٧٦ / ٢.

٩- في الأصل: «أصله» بدل «وزنه». انظر شرح المكوّدي بحاشيه الملوّي: ٢٢٩.

١٠- في الأصل: «نحو صيرف» ورد بعد قوله: «فيكون وزنه أفعل». انظر المكوّدي بحاشيه الملوّي: ٢٢٩.

١١- في الأصل: لأن. انظر شرح المكوّدي: ١٧٦ / ٢.

١٢- سيأتي ذلك في البيت بعد متصلا به، ولو قال بدل قوله: «وسيأتي»: وإلى ذلك أشار بقوله: «كذاك همز ... إلخ» لكان حسنا.

١٣- فى الأصل : يطرد. انظر شرح المكودى : ١٧٦ / ٢.

الألف ثلاثه أحرف فصاعدا ، نحو «حمراء ، وأربعاء (١) ، وعلياء ، وعاشوراء (٢)».

وفهم من هذا البيت ، ومن البيت الذى قبله : أنّ الهمزه لا تطرد زيادتها وسطا ، ولا آخرا بعد غير الألف. وفهم : أنّه إن تقدّم على الألف أقلّ من ثلاثه أحرف - حكم بأصالتها / نحو «كساء ، ورداء (٣)».

ثمّ قال رحمه الله :

والنون فى الآخر كالمهمز وفى

نحو غضنفر أصاله كفى

يعنى : أنّ النون يحكم بزيادتها فى موضعين :

أحدهما : أن يكون آخرا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين ، وهو الذى عنى بقوله : «كالهمز» ، وذلك نحو «سكران ، وعثمان ، وزعفران» (٤). وفهم منه أنّه لو كان (٥) قبلها أقلّ من ثلاثه أحرف - حكم بأصالتها ، نحو «بيان».

الآخر : أن تقع وسطا ، وقبلها حرفان ، وبعدها حرفان ، نحو «عقنقل (٦) ، وجحنفل (٧) ، وغضنفر - وهو الأسد -» (٨)(٩).

ص : ٤٠١

١- فى الأصل : رابعاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٥. أربعاء : يقال بكسر الياء وضمها وفتحها ، وهو اليوم الرابع من الأسبوع ، لأن أول الأيام عندهم الأحد ، بدليل هذه التسميه ، ثم الاثنان ثم الثلاثاء ، ثم الأربعاء ، لكنهم اختصوه بهذا البناء للفرق. انظر اللسان : ٣ / ١٥٦٨ (ربيع) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٦.

٢- عاشوراء : اليوم العاشر من المحرم ، وقيل : التاسع. انظر اللسان : ٤ / ٢٩٥٢ (عشر) ، المصباح المنير : ٢ / ٤١٢ (عشر).

٣- فى الأصل : ورد. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٦.

٤- الزعفران : هو الصبغ المعروف ، وهو من الطيب ، والجمع : زعافر ، والزعفران : فرس عمير بن الحباب. انظر اللسان : ٣ / ١٨٣٣ (زعفر).

٥- فى الأصل : كانت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٦.

٦- فى الأصل : عقيل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٥. والعقنقل : الكتيب العظيم المتداخل الرمل ، والجمع : عقاقل. انظر اللسان : ٤ / ٣٠٤٩ (عقل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٦.

٧- الجحنفل : الغليظ ، وهو الغليظ الشفتين ، ونونه ملحقه له ببناء سفرجل. انظر اللسان : ١ / ٥٥٢ (جحنفل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٧٦.

٨- انظر اللسان : ٥ / ٣٢٦٨ (غضفر).

٩- وكذا يحكم بزياده النون فى مواضع ثلاثه آخر ، وهى : الأول : الانفعال وفروعه كالانطلاق. الثانى : الافعلال وفروعه كالاحرنجام. الثالث : المضارع نحو «تضرب». قال المرادى : إنما لم يذكر الناظم هذه المواضع الثلاثه هنا مع أن زياده النون فيها

مطرده لوضوح أمرها. انظر شرح المرادى : ٢٥٨ / ٥ - ٢٥٩ ، الهمع : ٢٣٨ / ٦ - ٢٣٩ ، شرح الأشموني : ٢٦٧ / ٤ ، التسهيل :
٢٩٥ ، الممتع : ٢٥٧ ، شرح الكافية لابن مالك : ٢٠٤٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

والتاء في التأنيث والمضارعه

ونحو الاستفعال والمطاوعه

يعنى : أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث ، نحو «قائه ، وقامت» ، وفي المضارعه ، نحو «تقوم» ، ونحو الاستفعال ، ك-
«الاستدراك ، والاستلزام» ، والمطاوعه نحو «تكسير ، وتذكّر». وفهم من تمثيله بالاستعمال : أن السّين تزداد مع التاء ، ولم ينصّ
على زيادتها في حروف (١) الزّيادة (٢). وكان ينبغي له أن يذكر زياده النّون والهمزه (والياء) (٣) في المضارعه ، نحو «يقوم (٤)
، ونقوم ، وأقوم» إذ لا فرق (٥).

ثم قال رحمه الله :

والهاء وفقا كلمه ولم تره

يعنى : أن الهاء تزداد في الوقف (٦) ، وهى هاء السّكت ، وقد تقدّم في الوقف مواضع زيادتها (٧).

والتّحقيق : أن هاء (٨) السّكت ليست كحروف الزّيادة ، لأنّ حروف الزّيادة

ص : ٤٠٢

١- في الأصل : حرف. انظر شرح المكودى : ١٧٦ / ٢.

٢- وقد نص عليه في جمع التّكسير عند قوله : والسّين والتّاء من كمستدع أزل إذ بينا الجمع بقاها ما مخلّ انظر حاشيه ابن حمدون :
١٧٦ / ٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢.

٤- في الأصل : تقوم. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢.

٥- قال ابن حمدون في حاشيته (١٧٧ / ٢) : وأجيب بأنه لم يبق عليه إلا النون ، وأما الهمزه فقد مرت في قوله : وهكذا همز وميم
سبقا والياء قد مرت في قوله : والياء كذا ...

٦- والصحيح أن زيادتها في غير الوقف قليله ، وذلك نحو «هجرع» ، و «هركوله» و «هبلع» ، و «أهراق» ، و «أهراج الماشيه» ، و
«أمهه» ، وأنكر المبرد زيادتها في ذلك. انظر المقتضب : ١ / ١٩٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٦١ ، سر الصناعه : ٢ / ٥٦٣ ، شرح
الأشمونى : ٤ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٠٦ ، الممتع : ١ / ٢٠٤ ، ٢١٧ ، شرح الملوكى : ٢٠١ ، شرح الشافيه للرصى
: ٢ / ٣٨٢ ، الهمع : ٦ / ٢٣٦.

٧- وذلك في قوله : وقف بها السّيكّت على الفعل المعلّ بحذف آخر كأعط من سأل وفي قوله : وما في الاستفهام إن جرّت
حذف ألفها وأولها لها إن تقف مع ما بعده. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٧٧ / ٢.

٨- في الأصل : هاء. مكرر.

صارت من نفس بنيه الكلمه ، وهاء السكت جىء بها لبيان الحركه ، فهى كسائر / حروف المعانى ، لا حروف التهجى (١).

ثم مثل ذلك بقوله : «كلمه» ، وهو على حذف القول ، أى : كقولك : «لمه» ، وقد اجتمع فى هذا اللفظ - أى : كلمه - ثلاثه أحرف ، وهى : كاف التشبيه ، ولام الجرّ ، وهاء السكت ، واسم : وهو «ما» الاستفهاميه ، وقد ألغز (٢) المكودى هذا (٣) اللفظ فى (رجز) (٤) ، وهو :

يا قارئا ألفيته ابن مالك

وسالكا فى أحسن المسالك

فى أى بيت جاء من كلامه

لفظ بديع الشكل فى انتظامه

حروفه أربعه تضمّ

وإن تشأ فقل ثلاث واسم (٥)

وهو إذا نظرت فيه أجمع

مركب من كلمات أربع

وصار (٦) بالتركيب

بعد كلمه

وقد ذكرت لفظه لتفهمه (٧)

ثم قال رحمه الله تعالى :

واللام فى الإشاره المشتهره

يعنى : أنّ اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشاره (٨) ، نحو «ذلك ، وتلك ، وأولالك ، وهنالک» (٩).

ص : ٤٠٣

١- انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١٠٦ / ١ ، شرح المرادى : ٢٦٣ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٢٧١ / ٤ .

٢- فى الأصل : لغز. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢ .

٣- فى الأصل : فى . بدل : هذا. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٣٠.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢.

٥- فى الأصل : أو اسم. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢.

٦- فى الأصل : وجاز. انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢.

٧- انظر هذا الرجز فى شرح المكودى : ١٧٧ / ٢ ، شرح دحلان : ١٩٤ ، حاشيه الصبان : ٢٦٩ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١٨٧ / ٢.

٨- انظر شرح المكودى : ١٧٧ / ٢ ، وقال أبو حيان فى الارتشاف (١ / ١٠٨) : «وقيل : تزداد فى اسم الإشاره ، وليس بجيد ، لأنها

ليست فى بنيه الكلمه». وانظر شرح الأشمونى : ٢٧١ / ٤ ، شرح المرادى : ٢٦٤ / ٥.

٩- وزياده هذه اللام ، قيل : لتوكيد الإشاره ، وقيل : للدلاله على البعد. وزيادتها فى غير ذلك قليل ، نحو «عبدل» بمعنى : العبد ،

و «فحجل» بمعنى : الأفحيح ، و «زيدل» بمعنى : زيد ، وأنكر الجرمى زيادتها فى ذلك. انظر شرح المرادى : ٢٦٣ / ٥ ، شرح

الشافيه للرضى : ٣٨١ / ٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٠٨ ، الممتع : ٢١٣ / ١ ، شرح الأشمونى : ٢٧١ / ٤ ، شرح الملوكى : ٢١٠.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وامنع زياده بلا قيد ثبت

إن لم تبين حجه كحظلت

يعنى : أن كل ما خالف المواضع المذكوره فى هذا الباب فى أطراد الزيادة - تمتنع زيادته ، إلا إذا قام على زيادته دليل ، من اشتقاق ، أو غيره. فيحكم على نون «حظل» بالزيادة ، وإن لم تكن فى موضع أطراد زياده التّون ، كقولهم : «حظلت الإبل» - بكسر الظاء - إذا أكثر من أكل الحنظل (١) ، وهو نوع من الشوك (٢) ، فسقوط (٣) التّون فى «حظلت» دليل على زيادتها / فى «حظل» ، وأمثال ذلك كثيره (٤).

ص: ٤٠٤

- ١- وقال أبو حنيفة : حظل البعير فهو حظل : رعى الحنظل فمرض عنه. انظر اللسان : ٢ / ٩٢٠ ، ٩٢٥ (حظل). انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٧ ، المصباح المنير : ١ / ١٤١ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢٠٥٧.
- ٢- وقال ابن منظور : الحنظل : الشجر المر. انظر اللسان : ٢ / ١٠٢٥ (حنظل) ، شرح المكودى : ٢ / ١٧٧.
- ٣- فى الأصل : بسقوط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٧٧.
- ٤- ومن ذلك زياده همزه «شمأل» بدليل قولهم : «شملت الريح» أى : هبت شمالا ، وميم «دلامص» بدليل قولهم : دلصت الدرع فهى دلاص ، ودلاص - بكسر الدال المهملة وضمها - أى : براقه ، وهاء «أمهات» بدليل سقوط هائها فى الأمومه ، ولام «فحجل» بدليل قولهم فيه : «الفحج». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢٠٥٧ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ١٨٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٦٣ ، شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٣٨١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٩٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، شرح المكودى : ١٤٤ ، ١٥٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، الممتع : ١ / ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩.

ثم قال رحمه الله تعالى :

فصل فى زياده همزه (١) الوصل

هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف ، لأنه من باب زياده الهمزه ، وقد اشتمل هذا الفصل (٢) على التعريف بهمزه الوصل ، وعلى مواضعها من الكلم ، وإلى تعريفها (٣) أشار فقال رحمه الله تعالى :

للوصل همز سابق لا يثبت

إلا إذا ابتدئ به كاستثبوا

يعنى : أن همزه الوصل هى الهمزه السابقه التى تثبت ابتداء ، وتسقط وصلا.

وإنما سميت همزه وصل اتساعا ، لأنها تسقط فى الوصل (٤).

وقيل : لأن الكلمه التى قبلها تتصل بما دخلت عليه همزه الوصل ، لسقوطها (٥).

وقيل : لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالسكان (٦).

وفهم من قوله : «سابق» أنها لا تكون إلا أولا.

ص: ٤٠٥

١- فى الأصل : همز. انظر الألفيه ٢٠١.

٢- فى الأصل : اللفظ. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

٣- فى الأصل : تعريفه. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

٤- انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢. شرح المرادى : ٢٦٨ / ٥ ، شرح الأشمونى : ٢٧٣ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ١٨٨ / ٢.

٥- وهو قول الكوفيين ، وبه قال ابن الضائع. انظر شرح الأشمونى : ٢٧٣ / ٤ ، شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٥ /

٢٦٨ ، حاشيه الخضرى : ١٨٨ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٦٤ / ٢.

٦- وهو قول البصريين ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان ، وبه قال الشلوبين. انظر شرح الأشمونى : ٢٧٣ / ٤ ، المكودى مع ابن

حمدون : ١٧٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٦٨ / ٥ ، سر الصناعه : ١١٢ / ١ ، التصريح على التوضيح : ٣٦٤ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ /

وفهم من قوله : «لا يثبت (١) إلا إذا ابتدئ به (٢)» أن سقوطها في الوصل واجب ، وقد ثبت في الوصل ضروره (٣).

ويجوز ضبط «استثبتوا» بضمّ التاء الأولى (٤) ، مبتدئاً للمفعول ، فيكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل ، وفتحها ، فيكون فعل أمر ، والواو ضمير الفاعل ، وبهذا الأخير جزم الشارح ، وقال : «أمر للجماعه بالاستثبات ، وهو تحقيق الشيء (٥)».

ثمّ انتقل إلى مواضعها (٦) ، وهى ستّه مواضع ، أشار إلى الأوّل منها ، فقال رحمه الله تعالى :

وهو لفعل ماضٍ احتوى على

أكثر من أربعة نحو انجلى /

يعنى : أن كلّ همزه (٧) افتتح بها الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف - فهى همزه وصل ، وشمل الخماسى نحو «انطلق» ، والسداسى نحو «استكبر» وهو منتهاه.

ثمّ أشار إلى الثانى والثالث ، فقال :

والأمر والمصدر منه ...

يعنى : أن الهمزه فى الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف - همزه وصل ، نحو «انطلق انطلقا» ، واستخرج استخراجاً.

ثمّ انتقل إلى الرابع ، فقال رحمه الله تعالى :

وكذا

أمر الثلاثى كاخش وامض وانفذا

ص: ٤٠٦

١- فى الأصل : تثبت. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ ، الألفيه : ٢٠١.

٢- فى الأصل : بها. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ ، الألفيه : ٢٠١.

٣- كقوله : ألا لا أرى اثنين أحسن شيمه على حدثان الدهر منى ومن جمل قال المرادى : وكثر ذلك فى أوائل أنصاف الأبيات ، كقوله : لا- نسب اليوم ولا- خله أتسع الخرق على الزقاق انظر شرح المرادى : ٥ / ٢٦٧ شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٦٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٧٣.

٤- فى الأصل : أولى. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

٥- انظر شرح ابن الناظم : ٨٣٣ ، انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

٦- فى الأصل : مواضع. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

٧- فى الأصل : همز. انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢.

يعنى : أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي - فهي همزة وصل ، سواء كان مضارعه على «يفعل» ، نحو «اخش» ، أو على «يفعل» ، نحو «امض» ، أو على «يفعل» ، نحو «انفذ» ، وهذه فائده تعداد المثل.

وفهم منها أيضا : أن ذاك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنا ، نحو «يخشى» ، ويرمى ، وينفذ» ، فلو كان متحرّكا - لم يؤت (١) بهمزة الوصل ، نحو «يقول» (٢) ، ويعد» فتقول في الأمر فيهما : «قل ، وعد».

ثم أشار إلى الخامس ، فقال :

وفى اسم است ابن ابنم سمع

واثنين وامرىء وتأنيث تبع

وايمن ...

فذكر سبعة أسماء.

وفهم من قوله : وتأنيث تبع «أن مجموعها عشره أسماء ، لأن مؤنث «امرىء» : «امراه» ، ومؤنث «ابن» : «ابنه» ، ومؤنث «اثنين» : «اثنان».

أما (٣) «اسم» ، فأصله عند البصريين «سمو» (٤) ، فحذفت الواو ، وسكن أول الاسم ، ليجتلبوا همزة الوصل / ، فتكون عوضا من المحذوف (٥).

وأما «است» فأصله «سته» بالهاء ، فحذفت ، وعوض منها الهمزة.

وأصل «ابن» : «بنو» ففعل به ما فعل ب- «اسم».

و «ابنم» هو «ابن» زيد عليه الميم.

ص: ٤٠٧

١- فى الأصل : يؤتى . انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ .

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٧٨ / ٢ .

٣- فى الأصل : وأما . انظر شرح المكودى : ١٧٩ / ٢ .

٤- سمو : بكسر السين ك- «قنو» عند سيويه . وقيل : «سمو» بضم السين ك- «قفل» . انظر شرح المرادى : ٢٧١ / ٥ ، شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٥٨ ، الأشمونى مع الصبان : ٢٧٤ / ٤ - ٢٧٥ ، وانظر الكتاب : ٢ / ١٢٤ .

٥- وذهب الكوفيون إلى أن أصل «اسم» : «وسم» لكون الاسم كالعلامه على المسمى ، فحذف الفاء وبقي العين ساكنا ، فجاء

بهمزه الوصل. قال الرضى : ولا نظير له على ما قالوا ، إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزه الوصل. وقال المرادى : وعند الكوفيين من الوسم ، ولكنه قلب ، فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام ، وجاءت تصاريفه على ذلك. انظر شرح الشافيه للرضى : ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٧١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٧٥ ، شرح الشافيه للجابردى (مجموعه الشافيه) : ١ / ١٦٤ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ١٨٩ .

و «اثنين» أصله «ثنى».

و «امرؤ» لم يحذف منه شيء ، لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف ، لأنّ الهمزة بصدد (1) التغيير ، فحكموا لها بحكم المحذوف منها حرف.

(وأما «ايمين» فهو المستعمل في) (2) القسم ، وهو مشتقّ من «اليمين» ، فهمزته (3) زائده ، وهى همزة وصل. هذا مذهب البصريين (4).

ثم أشار إلى السادس ، فقال :

همز أل كذا ...

أى : والهمزة في «أل» همزة وصل ، كما (5) كانت فيما ذكر.

وهذا الذى ذكر في «أل» هو مذهب سيوييه (6).

ومذهب الخليل : أنّها أصليته (7) ، حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال.

ثم بين حكم همزة «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام ، فقال رحمه الله تعالى :

ويبدل

مدا في الاستفهام أو يسهّل

ص: ٤٠٨

١- في الأصل : بصدر. انظر شرح المكودى : ١٧٩ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٧٩ / ٢.

٣- في الأصل : فهمزه. انظر شرح المكودى : ١٧٩ / ٢.

٤- وذهب الكوفيون إلى أن همزة «ايمين» همزة قطع سقطت لكثرة الاستعمال ، وهو عندهم جمع «يمين». انظر الإنصاف (مسأله : ٥٩) : ١ / ٤٠٤ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٧٣ ، الكتاب : ٢ / ٢٧٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٥ ، الجنى الدانى : ٥٣٨ ، شرح الكافية للرضى : ٢ / ٣٣٧ ، مغنى اللبيب : ١٣٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٧٦ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢٠٧٣ ، شرح الجاربردى (مجموعه الشافيه) : ١ / ١٦٤ - ١٦٥.

٥- في الأصل : كا. انظر شرح المكودى : ١٧٩ / ٢.

٦- انظر الكتاب : ٢ / ٢٧٣ ، شرح المكودى : ١٧٩ / ٢ ، شرح الكافية لابن مالك : ١ / ٣١٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٤ ، شرح الفريد : ٤٩٧ ، شرح الكافية للرضى : ٢ / ١٣٠ ، المقضب : ١ / ٨٣ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٢٤ ، ٩ / ١٧ ، الإيضاح لابن

الحاجب : ٢ / ٢٦٩ ، حاشيه الصبان : ١ / ١٧٧ .

٧- فهى عنده همزه قطع ، وصلت لكثره الاستعمال ، وهو اختيار ابن مالك فى شرح الكافيه . انظر الكتاب : ٢ / ٢٧٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١ / ٣١٩ ، شرح المكودى : ٢ / ١٧٩ ، شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٧٧ ، شرح ابن يعيش : ١ / ٢٤ ، ١٧ / ٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٧٤ ، الفوائد الضيائيه : ١ / ١٨٥ .

يعنى : أنّ همزه «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام ، جاز فيها - أى : فى همزه «أل» - وجهان :

- إبدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التى قبلها.

- وتسهيلها بين الألف والهمزة.

وقد قرئ بهما : (آلذَّكَرَيْنِ) (١) [الأنعام : ١٤٣].

وفهم منه أنّ غير همزه «أل» من همزة الوصل - تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها / ، (أَصِيْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى التَّبِينِ) [الصفات : ١٥٣]. وإنّما لم تحذف همزه «أل» إذا دخل عليها همزة الاستفهام ، وكان القياس حذفها ، لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، باشتراك الهمزتين بالفتحة.

ص : ٤٠٩

١- فالأكثر على إبدال همزه «أل» الواقعه بعد همزة الاستفهام ألفا خالصه ، وجعلوا الإبدال لازما لها كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها فى سائر الأحوال ، قال الدانى : هذا قول أكثر النحويين ، وقال البناء : وهو المختار. وقال آخرون : تسهل بين بين لثبوتها فى حال الوصل وتعذر حذفها فيه فهى كالهمزة اللازمه ، وليس إلى تخفيفها سبيل ، فوجب أن تسهل بين بين قياسا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام. قال الدانى فى الجامع : والقولان جيدان ، وقال غيره : إن هذا القول هو الأوجه فى تسهيل هذه الهمزة. انظر النشر فى القراءات العشر : ١ / ٣٧٧ ، إتحاف فضلاء البشر : ٥٠ ، ٢١٩ ، شرح المرادى : ٥ / ٢٧٦ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٧٨ ، شرح المكودى : ٢ / ١٧٩.

ثم انتقل إلى النوع الثاني من التصريف ، فقال رحمه الله تعالى :

الإبدال

أحرف الإبدال هدأت موطيا

حروف (١) الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفا ، وقد ذكرها في التسهيل (٢) ، واقتصر هنا على المشتهر وهو تسعه أحرف ، وهي التي تضمّنها «هدأت موطيا» (٣) : «الهاء ، والدال ، والهمزة ، والتاء ، والميم ، والواو ، والطاء ، والياء ، والألف» ، ومعنى :

ص : ٤١٠

١- في الأصل : حرف. انظر شرح المكودي : ١٧٩ / ٢.

٢- قال ابن مالك في التسهيل : (٣٠٠) : «يجمع حروف البدل الشائع في غير إدغام قولك : «لجدّ صرف شكس آمن طي ثوب عزّته». انتهى. والذي ذكره سيبويه منها أحد عشر حرفا ، يجمعهما في اللفظ قولك : «أجد طويت منهلا». وعد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر حرفا ، جمعوها في تراكيب ، منها : «طال يوم أنجده» ، وعدّها بعضهم أربعة عشر حرفا يجمعها قولهم : «انصت يوم جد طاه زل» ، وعدّها الزمخشري في المفصل خمسة عشر حرفا يجمعها قولك : «استنجده يوم طال زط». وقال ابن الخباز : وتتبعها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشر ، وجمعها في قوله : «استنجده يوم صال زط». وقال المرادي : لا طريق إلى حصرها إلا الاستقراء ، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون حرفا. انظر الكتاب : ٢ / ٢١٣ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٨١٢ ، شرح الشافيه لنقره كار (مجموعه الشافيه) : ٢ / ٢٢٢ ، شرح المرادي : ٦ / ٤ ، شرح الشافيه لذكريا الأنصاري (مجموعه الشافيه) : ٢ / ٢٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٦٧ ، شرح الأشموني : ٢ / ٢٢١ ، المفصل : ٣٦٠.

٣- قال ابن مالك في شرح الكافيه (٤ / ٢٠٧٧) : هادأت مطوى كلام جمعا حروف إبدال فشا متبعا وقال في التسهيل (٣٠٠) : «والضروري في التصريف هجاء» : «طويت دائما». انتهى. فأنقص الهاء. وانظر شرح المرادي : ٦ / ٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٨١ ، الهمع : ٦ / ٢٥٦ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٢٥.

«هدأت»: سكنت (١)، و «موطيا» اسم فاعل من «أوطأته» إذا جعلته وطيا (٢).

ثم شرع في بيان مواضع الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها، وذلك في أربعة مواضع، أشار إلى الأول منها، فقال رحمه الله تعالى:

فأبدل الهمزة من واو ويا

آخرا اثر ألف زيد ...

يعنى: أن الهمزة تبدل من الواو والياء (٣) الواقعتين أخيرا بعد ألف زائده (٤)، نحو «كساء، ورداء»، أصلهما (٥) «كساو، ورداى»، لأنهما من «الكسوه، والردية» (٦).

ص: ٤١١

١- انظر اللسان: ٦ / ٤٦٢٨ (هدأ)، شرح المكودي: ٢ / ١٨٠، شرح المرادى: ٦ / ٦.

٢- انظر اللسان: ٦ / ٤٨٦٢ (وطأ)، شرح المرادى: ٦ / ٦، شرح المكودي: ٢ / ١٨٠.

٣- تبدل الهمزة من الواو والياء، وكذا الألف كثيرا، وتبدل من الهاء والعين قليلا. فمثال إبدالها من الهاء «ماء» وأصله «ماه» كقولهم في الجمع: «أمواه»، وفي التصغير: «مويه»، ومثال إبدالها من العين قولهم: «إباب بحر» في «عباب بحر»، وذهب بعضهم منهم ابن جنى إلى أن الهمزة في هذا أصل من «أب»، بمعنى: تهيأ، لأن البحر يتهيأ لما يزخر به. انظر شرح المرادى: ٦ / ٨، سر الصناعة: ١ / ١٠٠، ١٠٦، الممتع: ١ / ٣٤٨، ٣٥٢، شرح الشافيه للرضى: ٣ / ٢٠٧ - ٢٠٨، شرح الملوكى: ٢٧٩.

٤- وتشاركهما الألف أيضا في هذا الإبدال، فإذا تطرفت الألف بعد ألف زائده وجب قلبها همزة، نحو «صحراء» مما ألفه للتأنيث، فإن الهمزة في هذا النوع بدل من ألف مجتلبه للتأنيث كاجتلاب ألف «سكرى»، لكن ألف «سكرى» غير مسبوقه بالألف، فسلمت، وألف صحراء مسبوقه بألف فحركت فرارا من التقاء الساكنين، فانقلبت همزة، لأنها من مخرجها. انظر شرح المرادى: ٦ / ١٠ - ١١، شرح الكافية لابن مالك: ٤ / ٢٠٨٠ - ٢٠٨١، شرح الملوكى: ٢٦٧، الممتع: ١ / ٣٢٩، شرح الأشموني: ٤ / ٢٨٥.

٥- في الأصل: أصلها. انظر شرح المكودي: ٢ / ١٨٠.

٦- وقد اختلف في كيفية هذا الإبدال: ف قيل: أبدلت الياء والواو همزة، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف، ثم أبدلت الألف همزة، وذلك أنه لما قيل: «كسا، ورداى»، تحركت الواو والياء بعد فتحه ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائده، وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير، وهو الطرف، فقلبا ألفا حملا على باب «عصا ورحا»، فالتقى ساكنان، فقلبت الألف الثانية همزة، لأنها من مخرج الألف. انظر شرح المرادى: ٦ / ١٠، الممتع: ١ / ٣٢٦، شرح الأشموني: ٤ / ٢٨٦، شرح الشافيه للرضى: ٣ / ٢٠٤، ارتشاف الضرب: ١ / ١٢٥، سر

الصناعة: ١ / ٩٣، شرح الملوكى: ٢٧٧، التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٦٨.

وفهم من قوله : «آخرا» أنّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزه نحو «تباين / ، وتعاون».

وفهم منه أيضا : أنّ الألف إذا كانت غير زائده لم يبدلا ، نحو «واو ، وزاى».

وفهم منه أيضا : أنّ حكم ما لحقته (تاء) (١) التأنيث - حكم المتطرّفه ، لأنّ تاء التأنيث زائده عن الكلمه ، نحو «عباءه» (٢).

وفهم منه أيضا أنّ الكلمه إذا بنيت على تاء التأنيث - لم تبدل ، لأنها لم تقع طرفا نحو «درحايه» (٣).

ثمّ أشار إلى الموضع الثّاني ، فقال رحمه الله تعالى :

وفى

فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى

«ذا» إشارة إلى إبدال الواو والياء همزه ، وهو فى كلّ واو وياء ، وقعنا عينا لاسم فاعل أعلّت فى فعله ، نحو «قائل ، وبائع» ، أصلهما «قاول ، وباع» (٤).

وفهم من قوله : «ما أعلّ عينا» أنّ اسم الفاعل من الفعل الذى لم تعلّ عينه يصحّح ، نحو «عاور» من «عور» ، و «صائد» من «صيد» (٥).

ص: ٤١٢

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٠.

٢- العبايه : ضرب من الأكسبه واسع ، فيه خطوط سود كبار ، والعباءه : لغه فيها ، والجمع : عباء. وإنما همزت «العباءه» وإن كانت الهاء حرف الإعراب ، لأن الهاء لحقت «العباء» بعد أن وجب فيها الهمز ، لأن الإعراب جرى على الياء التى الهمزه بدل منها ، فجرت الهاء فى ذلك مجرى الهاء فى «مرضيه» ، التى لحقت ما جاز قلبه قبل دخول الهاء ، فلما دخلت بقى بحاله من القلب. وأما «العبابه» فقد بنيت فى أول أحوالها على التأنيث ، ولم تجيء على المذكر ، ولو جاءت عليه لقالوا : «عباءه» ، كما تقدم. انظر المنصف : ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣١ ، الكتاب : ٢ / ٣٨٣ ، اللسان : ٤ / ٢٧٩١ (عبا).

٣- يقال : رجل درحايه : كثير اللحم ، قصير ، سمين ، ضخم البطن ، لئيم الخلقه. انظر اللسان : ٢ / ١٣٥٤ (درج) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٠.

٤- وقد اختلف فى هذا الإبدال : فقيل : أبدلت الواو والياء همزه ، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وقيل : بل قلبنا ألفا ، ثم أبدلت الألف همزه ، كما تقدم فى نحو «كساء ورداء» ، وكسرت الهمزه على أصل التقاء الساكنين ، وبهذا قال أكثرهم. وقال المبرد : أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبه فى «قال ، وباع» وأشباههما ، فالتقى ألفان ، وهما ساكنان فحركت العين ، لأن أصلها الحركه ، والألف إذا تحركت صارت همزه. انظر شرح المرادى : ٦ / ١٢ - ١٣ ، المقتضب : ١ / ٢٣٧ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٨٨ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٠٤ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٢٥ ، الممتع : ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ، سر الصناعه : ١ / ٩٢ ، التصريح على

التوضيح : ٢ / ٣٦٨.

٥- الأصيد : الذى لا يستطيع الالتفات ، وقد صيد صيدا ، وملك أصيد ، وأصيد الله بغيره. انظر اللسان : ٤ / ٢٥٣٤ (صيد).

ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال رحمه الله تعالى :

والمَدَّ زيد ثالثا في الواحد

همزا يرى في مثل كالقلائد

يعنى : إذا كان في المفرد مدّ ثالث زائد - قلب في الجمع الذى على مثل «قلائد» همزه.

وشمل «المَدَّ» الألف نحو «قلاده وقلائد» ، والياء (١) نحو «صحيفه وصحائف» ، والواو نحو «عجوز وعجائز».

وفهم منه : أن الثالث إن كان غير مدّ - لم يقلب ، نحو «قصور وقساور» (٢).

وفهم منه أيضا : أنه إن كان مدّا غير زائد - لم يقلب ، نحو «مثوبه (٣) ومثاوب ، ومعيشه ومعایش» ، لأنّ الواو في «مثوبه» ، والياء في «معيشه» عين (٤) / الكلمه.

ثم أشار إلى الموضع الرابع ، فقال رحمه الله تعالى :

كذاك ثانی لئینین اكتنفا

مدّ مفاعل كجمع ئيفا

يعنى : أنه إذا وقعت ألف التّكسير بين حرفى علّه - وجب إبدال ثانيهما همزه.

وفهم من إطلاقه في قوله : «لئینین» أنه (لا) (٥) يشترط زيادتهما ، ولا زياده ما بعد الألف ، كما اشترط في الفصل (٦) الذى قبله.

وشمل قوله : «لئینین» أربع صور :

الأولى : أن يكونا واوين ، نحو «أوائل» أصله «أواول».

الثانية : أن يكونا ياءين ، نحو «ئيف ونيائف» (٧).

الثالثة : أن تكون الأولى واوا ، والثانية ياء ، نحو «صائد وصوائد».

ص: ٤١٣

١- في الأصل : والهاء. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢.

٢- في الأصل : وقساوره. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢.

٣- في الأصل : مثوبه. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢. والمثوبه : جزاء الطاعه ، قال تعالى : (لَمْثُوبُهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ) انظر اللسان

: ٥١٩ / ١ (ثوب).

٤- فى الأصل : عىن . مكرر.

٥- ما بىن القوسىن ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢ .

٦- فى الأصل : الفعل . انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢ .

٧- فى الأصل : نىاف . انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢ .

الرَّابِعَة : أن تكون الأولى ياء ، والثَّانِيَة واوا ، نحو «جَيِّدٌ وجيَّادٌ» ، أصله «جياود» (١) ، لأنَّه من «جَادٌ (٢) يَجُودُ» (٣).

ومثَّل بما حرف العله فيه يآآن ، نحو «يَيْفٌ» ، ووزنه «فيعل» (٤) ، والياء (٥) الأولى زائده ، وعينه ياء ، لأنَّه (٦) من «ناف ينيف» إذا زاد (٧) ، فاجتمعت يآآن وأدغمت (٨) الأولى في الثَّانِيَة ، فلمَّا جمع على «مفاعل» فصلت ألف الجمع بين الياءين ، وقلبت التي بعد الألف همزه .

وإنَّما قلب حرف العله في هذه الصُّور همزه - وإن كانت أصلا - لثقل الألف بين حرفي عله .

وفهم من قوله : «مدّ مفاعل» أنَّها لا تقلب إلا إذا كانت متَّصلة بالطرف - كالمثل المتقدِّمه - ، فلو بعدت من الطرف - لم تقلب نحو «طواويس» (٩) / .

ثمَّ إنَّ إبدال ثاني اللَّينين همزه إنَّما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللَّينين بدلا من الهمزه ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وافتح وردَّ الهمز (١٠)

يا فيما أعلَّ

لأما وفي مثل هراوه جعل

واوا ...

يعنى : أنَّ الهمزه الواقعه بعد ألف الجمع ، إذا كان مفرد ما هي (١١) فيه معلَّ

ص : ٤١٤

١- في الأصل : جياود. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٢- في الأصل : وجود. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٣- هذا مذهب سيوييه والخليل ومن وافقهما ، وذهب الأخفش إلى أن الهمزه في الواوين فقط ، ولا يهمز في الياءين ، ولا في الواو مع الياء ، فيقول : «نيايف ، وصوايد. وجياود» على الأصل. انظر الكتاب : ٢ / ٣٧٣ - ٣٧٤ ، شرح المرادى : ١٥ / ٦ ، المقتضب : ١ / ٢٦٣ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٢٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٨٩ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٧٠ .

٤- في الأصل : فعييل. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٥- في الأصل : والألف والياء. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٢٣٣ .

٦- في الأصل : لأن. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٧- انظر اللسان : ٦ / ٤٥٨٠ (نوف).

٨- في الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

٩- في الأصل : طراويس. انظر شرح المكودي : ١٨١ / ٢ .

- ١٠- فى الأصل : الهمزة. انظر الألفيه : ٢٠٣.
- ١١- فى الأصل : مفردا هى. انظر شرح المكودى : ١٨١ / ٢.

اللام - يجب فتحها وقلبها (١) ياء ، إن كانت في المفرد غير واو سالمه ، وواو إن كانت في المفرد واوا سالمه.

فالألف واللام في «الهمز» للعهد المتقدم (٢) ، وشمل :

- ما استحقّ الهمز ، لكونه مدّا زائدا في المفرد (ولامه ياء).

- وما استحقّ الهمز ، لكونه مدّا زائدا في المفرد (٣) ولام الكلمه واو.

- وما استحقّ الهمز ، لكونه اكتشفه لينان.

- وما أصله همز.

فمثال الأول : «هديه وهدايا» أصله «هدائي» ، استثقلت الكسره في الهمزه فأبدلت فتحه ، فصار «هداءى» ، فانقلبت الياء الأخيره ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار «هداء» فاستثقل اجتماع الأمثال ، فأبدلت الهمزه ياء ، فصار «هدايا».

وبيان اجتماع الأمثال : أنّ الهمزه من مخرج الألف ، فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات.

ومثال الثاني : «مطيه ومطايا» ، فالياء الثانيه فيه أصلها واو (٤) ، لأنها من «مطاطو» ، ففعل به ما فعل ب- «هدايا».

ومثال الثالث : «زاويه وزوايا» ، ففعل به أيضا ما فعل ب- «هدايا ومطايا».

ص: ٤١٥

١- في الأصل : وقبلها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨١.

٢- في قوله : همزا يرى في مثل كالقلائد انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٢.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٣٣.

٤- فأصل «مطيه» - وهى الراحله - : «مطيوه» ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، فيقال فى الجمع الأصلى : «مطايو» بياء بعد الألف - وهى ياء فعيله - ، وبواو - هى لام الكلمه - ، ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسره ، ثم تقلب الياء بعد الألف همزه ، لقوله : والمدّ زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل كالقلائد فيصير : «مطائي» ، ثم تقلب كسره الهمزه فتحه ، فيصير : «مطاءى» ، ثم تقلب الياء آخرأ ألفا ، ثم الهمزه ياء ، فصار «مطايا» بعد خمسسه أعمال. انظر التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٧٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٩٢ ، حاشيه الملوى على المكودى : ٢٣٣ - ٢٣٤ ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٢.

ومثال الزّابع : «خطيئه وخطايا» ، أصله «خطائيء» (١) ، بهمزتين ، فأبدلت الهمزة / الأخره ياء على قياس الهمزتين المتحرّكتين فصار «خطائي» ، ثمّ قلبت الكسره فتحه على حدّ قلبها في «هدائي» فصار «خطاي» ، فانقلبت الياء الأخيره المبدله من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثمّ أبدلت من الهمزة الأولى ياء.

وأما «هراوى» جمع «هراوه» فأصله «هراؤ» ، فالهمزة (٢) الّتى بعد الألف - هى المبدله من الألف الزّائده فى «هراوه» ، والواو الأخيره هى واو «هراوه» ، فقلبت الكسره فتحه ، ثمّ انقلبت الواو الأخيره ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ثمّ أبدل من الهمزة وواو ليناسب المفرد الجمع ، فالواو فى «هراوى» (٣) ليست الواو فى «هراوه» ، بل الواو فى «هراوى» (٤) هى الألف الّتى كانت فى المفرد ، وأما الواو الّتى كانت فى المفرد ، فهى الأخيره الّتى انقلبت (ألفا) (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وهمزا أول الواوين ردّ

فى بدء غير شبه ووفى الأشدّ (٦)

يعنى : ردّ أول الواوين المصدّرتين همزه ما لم تكن الثّانيه بدلا من ألف «فاعل» ، ك- «ووفى الأشدّ» (٧) ، فإنّ أصله «وافى» (٨).

وإنما استثنى ذلك لأنّ فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ، ولم يجتمع فى

ص: ٤١٦

١- فى الأصل : خطأ. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٢- فى الأصل : فالهمز. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٣- فى الأصل : هراو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٤- فى الأصل : هراو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٢.

٦- هذا هو الموضوع الخامس من المواضع الّتى تبدل فيها الهمزة من غيرها ، إلا- أن الإبدال هنا خاص بالواو. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٢٩٤.

٧- الأشدّ : نائب فاعل «ووفى» وهو مبلغ الرجل الحنكه والمعرفه ، قال تعالى : (حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ) ، قال الزجاج : هو من نحو سبع عشره إلى الأربعين ، وقال مره : هو ما بين الثلاثين والأربعين ، وقال ابن عباس : الأشدّ ثلاث وثلاثون سنه. انظر اللسان : ٤ / ٢٢١٥ - ٢٢١٦ (شدد) ، حاشيه الصبان : ٤ / ٢٩٤.

٨- اقتصر الناظم هنا على هذا الشرط ، واشترط فى شرح الكافيه شرطا آخر ، وهو ألا تكون الثّانيه بدلا من همزه نحو «وولى» مخفف من الوولى أنتى «الأوائل» أفعل تفصيل من «وأل» إذا لجأ. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢٠٨٩ ، شرح المرادى : ٦ /

٢٢ ، شرح الأشموني : ٢٩٤ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٧٠ / ٢ .

فعل الفاعل واوان ، فاجتماعهما في «ووفى» غير معتدّ به ، فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومه المنفردة ، من جواز إبدالها (١) همزه.

فمثال ما يجب إبداله «أواصل» في جمع «واصله» (٢) ، أصله «وواصل» ، فالواو الأولى / هي التي في المفرد ، والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعله ، كما انقلبت في نحو «ضوارب» - ، فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة - قلبت الأولى همزه ، فقالوا : «أواصل».

ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمه واحده ، وهي في ذلك على ثلاثه أقسام :

ساكنه بعد (متحرّكه ، و) (٣) متحرّكتان ، ومتحرّكه بعد ساكنه.

وقد أشار إلى الأوّل ، فقال رحمه الله تعالى :

ومدّا ابدل ثاني الهمزين من

كلمه ان يسكن كأثر وائتمن

يعنى : أنّه إذا اجتمع همزتان في كلمه واحده ، أولاهما متحرّكه ، والأخرى ساكنه - وجب إبدال الثانية مدّا (٤) مجانسا لحركه ما قبله.

فإن كانت فتحه أبدلت ألفا ، نحو : «آثر ، وآمن» أصله «أأثر» ، و «أأمن» بهمزتين. وإن كانت كسره أبدلت ياء ، نحو : «إيلاف» (٥). وإن كانت ضمّه أبدلت واوا ، نحو : «أوتمن ، وأوتى».

وفهم منه : أنّ الهمزه الساكنه إن لم يكن قبلها همزه أخرى لم يجب إبدالها.

وفهم منه أيضا : أنّها لو لم تكن من كلمه واحده - لم يجب إبدالها (نحو) (٦) «يا قراء اتوا (٧)».

ص : ٤١٧

١- في الأصل : جراز بدلها. انظر شرح المكودي : ١٨٣ / ٢.

٢- الواصله من النساء : التي تصل شعرها بشعر غيرها. انظر اللسان : ٦ / ٤٨٥١ (وصل).

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٨٣ / ٢.

٤- في الأصل : مد. انظر شرح المكودي : ١٨٣ / ٢.

٥- يقال : آلفت الشيء إذا ألزمته إياه أولفه إيلافا ، والمعنى في قوله تعالى : (لإيلافِ قُرَيْشٍ) لتؤلف قريش الرحلتين فتنصلا ولا تنقطعاً ، فاللام متصله بالسوره التي قبلها ، أى : أهلك الله أصحاب الفيل لتؤلف قريش رحلتها آمنين. انظر اللسان : ١ / ١٠٨ (ألف) ، معانى الأخفش : ٥٤٥ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ١٨٣ / ٢.

٧- فى الأصل : أنت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٣.

والمراد بالكلمه : أن تكون الهمزتان من بناء الكلمه ، فلا- يقال عند التَّحْوِيَيْنِ في نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) [البقره : ٦] : إنَّها من كلمه واحده ، لأنَّ الهمزه الأولى همزه استفهام ، فهى منفصله عن الكلمه ، وأما القراء : فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين فى كلمه (١).

وكذا أيضا نحو «أأتمن» فإنَّ الأولى همزه استفهام والثانيه فاء الفعل.

ثمَّ قال رحمه الله تعالى / :

إن يفتح (٢) اثر ضمّ او

فتح قلب

واوا وياء اثر كسر ينقلب

يعنى : أنَّ الهمزه المفتوحه إذا كانت ثانيه بعد همزه أخرى - لها حالتان :

إحداهما : تنقلب فيها واوا ، وذلك بعد ضمّه نحو «أو يدم» فى تصغير «آدم» ، أصله «أؤيدم» ، أو بعد فتحه نحو «أوادم» فى جمع «آدم».

والثانيه : تنقلب (٣) فيها ياء ، وذلك إذا وقعت بعد كسره - نحو «إيّم» إذا بنيت من «أمّ» نحو : «إصبع» بكسر الهمزه ، وفتح الثالث ، فتقول فيه : «إئمم» (٤) ، فنقل حركه الميم الأولى إلى الهمزه السّياكنه ، فتدغم الميم (فى الميم) (٥) ، فيصير «إأمّ» فتجتمع همزتان : الأولى مكسوره ، والثانيه مفتوحه ، وتنقلب الثانيه ياء ، فتقول : «إيّم».

ثمَّ انتقل إلى المكسوره فقال رحمه الله تعالى :

ذو الكسر مطلقا (كذا) (٦)

يعنى : أنَّ الهمزه الثانيه إذا كانت مكسوره وجب إبدالها ياء مطلقا ، أى : بعد مفتوحه ، أو مكسوره ، أو مضمومه. والحاصل ثلاث صور :

الأولى : مكسوره بعد فتحه ، نحو «أيّمه» فى جمع «إمام» ، أصله «أأممه» (٧) فنقلت حركه الميم إلى الهمزه السّياكنه ، وأدغمت الميم فى الميم ، فصار «أأمّه» ، فأبدلت من الهمزه الثانيه ياء.

ص : ٤١٨

١- انظر النشر فى القراءات العشر : ١ / ٣٦٢ ، إتحاف فضلاء البشر : ٤٤ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٢٣.

٢- فى الأصل : تفتح ، انظر الألفيه : ٢٠٣.

- ٣- فى الأصل : ینقلب. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٣.
- ٤- فى الأصل : أيم. انظر المكودى بحاشیه الملوى : ٢٣٥.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٣.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٤.
- ٧- فى الأصل : أایمه. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٤.

الثانية : مكسوره بعد كسره ، نحو «إيم» فى بناء مثل «إصيح» ، من «أم» - بكسر الهمزه والباء - فتقول : «إأمم» ، فتفعل به كما فعلت بالذى / قبله من نقل وإدغام وقلب .

الثالثة : مكسوره (١) بعد ضمّه ، نحو «أين» مضارع «أأنته» (٢) أى : جعلته يشنّ (٣) ، ففعل (٤) به ، كما فعل (٥) بما تقدّم (٦) .

ثمّ انتقل إلى المضمومه ، (فقال) (٧) رحمه الله تعالى :

وما يضمّ

واوا أصر ...

يعنى : أنّ الهمزه الثانيه إذا كانت مضمومه - قلبت واوا مطلقا ، فشمّل أيضا ثلاثه أنواع :

(الأوّل) (٨) : مضمومه بعد مفتوحه ، نحو «أوبّ» جمع «أبّ» وهو الثّبات (٩) أصله «أأب» على وزن «أفعل» ، فنقلت ضمّه الباء

(١٠) إلى الهمزه ، وأدغمت الباء فى الباء (١١) ، ثمّ قلبت الهمزه المضمومه واوا .

الثانى : مضمومه بعد مضمومه ، نحو «أوم» (١٢) إذا بنيت من «أمّ» مثال «أبلم» (١٣) .

ص : ٤١٩

١- فى الأصل : كسره . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٢- فى الأصل : أنته . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٣- انظر اللسان : ١ / ١٥٤ (أنن) ، شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ ، شرح المرادى : ٢٧ / ٦ .

٤- فى الأصل : تفعل . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٥- فى الأصل : تفعل . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٦- فأصل «أين» : «أأنن» بهزتين مضمومه فساكنه ، فنقلت كسره النون إلى الهمزه الساكنه ، وأدغمت النون فى النون ، ثمّ قلبت الهمزه المكسوره ياء لأنها تجانس حركتها ، فصار «أين» . وقد أشار ابن طولون بقوله : «مضارع أنته» إلى أنه مضارع الرباعى ، أما إذا كان من الثلاثى فيجوز فيه الوجهان الإبدال والتصحيح عملا بقوله : وأؤمّ ونحوه وجهين فى ثانيه أمّ انظر شرح المرادى :

٢٧ / ٦ ، ٢٨ ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٤ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١٥٩ / ٢ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٩- الأيب : كل ما أخرجت الأرض من النبات ، وقيل : هو الكلا ، وقل : هو ما يأكله الأنعام . انظر اللسان : ١ / ٣ (أبب) ، شرح

المرادى : ٢٧ / ٦ ، شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

١٠- فى الأصل : الياء . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

١١- فى الأصل : الياء فى الياء . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

١٢- فى الأصل : أم. انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢.

١٣- الأبلم : الخصوصه ، والجمع خوص ، وهو ورق المقل والنخل والنارجيل وما شكلها ، وقيل : الأبلم : فرع الشجر مطلقا. انظر اللسان : ١ / ٣٥٢ (بلم) ، ١٢٨٨ / ٢ (خوص) ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٤ / ٢.

الثالث : مضمومه بعد كسره (١) ، نحو «إوم» إذا بنيت من «أم» مثل «إصبع» - بكسر الهمزة وضمّ الباء - .

وتفعل في ذلك (٢) كله ما فعلت فيما قبله من الثقل ، والإدغام والقلب .

والحاصل أنّ الهمزة الثانيه من المتحرّكتين (٣) تقلب واوا في خمسه مواضع :

إذا كانت مضمومه مطلقا ، فهذه ثلاثه مواضع ، أو كانت مفتوحه بعد فتحه أو ضمّه .

وتقلب ياء في أربعة مواضع :

إذا كانت مكسوره مطلقا ، فهذه ثلاثه مواضع ، أو كانت مفتوحه بعد كسره . وهذا ما لم تكن الهمزة / الثانيه آخر الكلمه ، فإن كانت آخر الكلمه ، فقد أشار إليها ، فقال رحمه الله تعالى :

ما لم يكن لفظا أتمّ

فذاك ياء مطلقا جا ...

يعنى : أنّ ثاني الهمزتين إذا كان متطرّفا قلب ياء مطلقا ، فشمّل أربعة أنواع :

وهو أن تكون بعد فتحه ، وبعد ضمّه ، وبعد كسره ، وبعد سكون .

فمثال الأوّل : إذا بنيت من «قرأ» مثل «جعفر» قلت : «قرأى» (٤) ، وأصله «قرأأ» بهمزتين ، قلبت الثانيه ياء ، فصار (٥) «قرأى» تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا .

ومثال الثاني : أن تبني من «قرأ» مثل «برثن» فنقول : «قرء» (٦) منقوصا والأصل «قرؤؤ» بهمزتين ، فأبدل من الثانيه ياء ، وكسرت الهمزة التي قبلها لتصحّ الياء ، فصار «قرئى» ، فاستثقلت (٧) الضّمّه في الياء فحذفت ، وبقي منقوصا .

ص : ٤٢٠

١- في الأصل : كسر . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٢- في الأصل : وتفعل ذلك . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٣- في الأصل : المتحرّكين . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٤- في الأصل : قرأو . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٨٤ / ٢ .

٧- في الأصل : والأصل «قرأو» كسر ما قبل الواو ، وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت . انظر شرح المكودى : ٢ /

١٨٤. قال ابن حمدون فى حاشيته (٢ / ١٨٤): «وقوله»: والأصل: «قرؤؤ» بهمزين فأبدل من الثانى ياء وكسرت الهمزه التى قبلها لتصح الياء ، فصار «قرئى» فاستثقلت ... إلخ هكذا فى بعض نسخ المكودى المصلحه ، وهو الصواب ، وفى غالب النسخ ما نصه : والأصل «قرأؤ» كسر ما قبل الواو ، وأبدل من الواو ياء ، لانكسار ما قبلها فاستثقلت ... إلخ ، وهى نسخه فاسده ، لأنه لا وجه لذكر الواو لا فى الأصل ، ولا فى الحاله الراهنه. انتهى. وانظر شرح المكودى بحاشيه الملوى : ٢٣٥.

ومثال الثالث : أن تبنى من «قرأ» نحو «زبرج» ، فتقول : «قرء» ، بعد أن تفعل به ما فعلت بالذى قبله (١).

(وهذا النوع والذى قبله يقدر فيهما الرفع والجرّ ، ويظهر النصب ، فتقول : «هذا قرء ، ومررت بقرء ، ورأيت قرئاً».

ومثال الرابع : أن تبنى من «قرأ» نحو «قمطر» فتقول : «قرأى» (٢).

وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمه واحده ، وهى أن تكون الأولى ساكنه ، والثانيه متحرّكه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وأوّم

ونحوه وجهين فى ثانيه أم

يعنى : أن ما اجتمع فيه همزتان متحرّكتان ، وكانت الأولى همزه المتكلم فى الفعل المضارع - جاز فيه التحقيق والقلب ، فتقول : «أوّم» / بمعنى : أقصد ، و «أوّم».

وفهم منه أن ذلك جائز فى نحو «أئنّ» مضارع «أنّ» ، إذ لا فرق ، وسبب ذلك أنّ الهمزه فيهما كأنها قائمه بنفسها.

ثم قال :

وياء اقلب ألفا كسرا تلا

أو ياء تصغير ...

يعنى : أنّ الألف يجب قلبها ياء فى موضعين :

أحدهما : أن يعرض كسر ما قبلها ، ك- «مصاييح» فى جمع «مصباح» ،

ص: ٤٢١

١- فأصل «قرء» : «قرئى» بهمزتين ، الأولى مكسوره كالقاف ، فتبدل الثانيه ياء لأن الواو لا تقع طرفا ، فيصير «قرئى» ، بياء محرکه منونه ، فتقول : استثقلت الضمه على الياء ، فحذفت الضمه ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفنا الياء لذلك كما فعل ب- «قاص». انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٤ - ١٨٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٨٥.

فانقلبت (١) الألف فيه ياء ، لكسر ما قبلها ، إذ لا يصحّ النطق بالألف بعد غير الفتح.

والثاني : أن يقع قبلها ياء التصغير ، نحو «غزِيل» في تصغير «غزال» ، فأبدل الألف ياء ، وأدغم في ياء التصغير (لأنّ ياء التصغير) (٢) لا تكون إلا ساكنه ، (فلم) (٣) يمكن النطق بالألف بعدها ، فردّت إلى الياء ، كما ردّت إليه بعد الكسره.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

بواو ذا افعلا

في آخر أو قبل تا التأنيث أو

زيادتي فعلان ...

يعنى : أنّه يفعل بالواو الواقعة آخرا - ما فعل بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها ، أو لمجيئها بعد ياء التصغير.

فالأوّل : «رضى ، وقوى» أصلهما «رضو ، وقوو» لأنّهما من «الرضوان (٤) ، والقوّه» ، ولكنّه لما كسر ما قبل الواو ، وكانت بتطرّفها معرّضه لسكون الوقف ، عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء ، توصّلا للخفّه.

(والثاني : نحو : «جرى» في تصغير «جرو» فأصله «جريو» فاجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالياء فقلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها ياء التصغير) (٥).

وفهم من قوله : «في آخر» أنّها لو كانت غير آخر / لم تبدل ، نحو «عوض ، وحول». ولمّا كانت تاء التأنيث ، وزيادتا «فعالان» زائدين (٦) على بنيه الكلمه (٧) وكانتا (٨) في حكم المنفصل لم يمنعا (٩) من الإعلال ، وعلى ذلك تبه (١٠) بقوله : «أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان».

ص: ٤٢٢

١- في الأصل : فانقلب. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٥.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٥.

٤- الرضوان - بكسر الراء ، وضمها لغه قيس وتميم - : مصدر «رضى» بمعنى : الرضا ، وهو خلاف السخط. انظر اللسان : ٣ /

١٦٦٣ (رضى) ، المصباح المنير : ١ / ٢٢٩١ (رضى).

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٦.

٦- في الأصل : زائدين. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٦.

٧- في الأصل : كلمه. انظر شرح المكودي : ٢ / ١٨٦.

٨- في الأصل : وكان.

- ٩- فى الأصل : يمنع. انظر شرح المكودى : ١٨٦ / ٢.
- ١٠- فى الأصل : بنيت. انظر شرح المكودى : ١٨٦ / ٢.

فمثال ما لحقته تا التانيث فأعلّ : «شجّيه» ، أصله «شجوه» ، لأنّه من «الشّجو» (١) ، فقلبت الواو ياء لكونها متطرّفه ، ولم يعتدّ بالتاء.

ومثال ما لحقته زيادتا فعلان : أن تبنى من «الغزو» مثل «ظربان» (٢) ، فتقول : «غزيان» فأعلّ أيضا لعدم الاعتداد بالألف والتّون.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ذا أيضا رأوا

في مصدر المعتلّ عينا والفعال

منه صحيح غالبا نحو الحول

يعنى : أنّ ما كان من مصدر الفعل المعتلّ العين بعدها ألف - وجب إعلاله وما كان منه على «فعل» بغير ألف ، فالغالب فى عينه التّصحيح.

وشمل المعتلّ الثلاثيّ ، نحو «قام قياما» ، والمزاد نحو «انقاد انقيادا».

واحترز بالمعتلّ العين : من الفعل الصّحيح العين ، نحو «لاوذ لواذا» (٣) ، فإنّه (٤) لا يعلّ لكون فعله غير معلّ.

وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله : «والفعل منه صحيح غالبا» ، لأنّ سبب التّصحيح عدم الألف ، فالغالب فى «فعل» التّصحيح ، نحو «حال حولا / ، وعاد المريض عودا».

ثم اعلم أنّ جميع ما سكنت عينه من الثلاثيّ نحو «ثوب» ، أو اعتلّت نحو «دار» على ثلاثه أقسام : «فعال ، وفعله ، وفعل» ، وقد أشار إلى الأوّل فقال رحمه الله تعالى :

وجمع ذى عين أعلّ أو سكن

فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عن

يعنى : أنّ جمع المفرد المعتلّ من جمع الثلاثيّ المعتلّ العين أو الساكنها

ص : ٤٢٣

١- الشّجو : الهم والحزن. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٦ ، اللسان : ٤ / ٢٢٠٣ (شجا).

٢- الظربان : دويبه شبه الكلب ، أصم الأذنين ، صماخاه يهوياه ، طويل الخرطوم ، أسود السراه ، أبيض البطن ، كثير الفسو ، متنن الرائحه ، يفسو فى حجر الضب ، فيسدر من خبث رائحته فيأكله. وقيل : هى دابه شبه القرد ، وقيل : هى على قدر الهر ونحوه. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٤٦ (ظرب).

- ٣- بمعنى استتر ، قال تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا) أى : ملاذا يستر بعضكم بعضا حتى يخرج من يخرج ، وهو جالس مع المصطفى صلى الله عليه و (آله و) سلم. انظر اللسان : ٥ / ٤٠٩٧ (لوزد) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٨٦.
- ٤- فى الأصل : فإنه. مكرر.

- يحكم له في الإعلال بالإعلال المذكور ، وهو قلب الواو ياء ، نحو «دار وديار ، وثوب وثياب» (١).

فالإشارة ب- «ذا» للإعلال السابق في مصدر الفعل المعلّ.

وفهم من قوله : «جمع» أنّ (ما) (٢) كان على «فعال» من المفرد لا يعلّ ، نحو «صوان» (٣).

وفهم من قوله : «أعلّ أو سكن» أنّ عين المفعول المفرد إذا لم تعلّ ، ولم (٤) تسكن - لم يعلّ الجمع ، نحو «طويل وطوال».

ثمّ أشار إلى الثّاني والثّالث ، فقال :

وصحّحوا فعله وفي فعل

وجهان والإعلال أولى كالخيل

يعنى : أنّ جمع ما أعلّ عينه أو سكن ، إذا كان على وزن «فعله» وجب تصحيحه ، لعدم الألف ولحاق التّاء ، إذ بها بعد عن الطّرف ، وذلك نحو «عود (٥) وعوده ، وزوج (٦) وزوجه».

وإذا (٧) كان على وزن «فعل» جاز فيه الوجهان : التّصحيح (٨) والإعلال

ص: ٤٢٤

١- أصل «دار» المفرد : «دور» بفتح الواو ، وأصل «ديار وثياب» الجمع : «دوار ثواب» ولكن لما كان ما قبل الواو مكسورا في الجمع وكانت الواو في المفرد معله أو ساكنه - ضعفت ، فسلبت الكسره عليها ، وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٧ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٤ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٧٨ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٣- يقال : جعلت الثوب في صوانه - بضم الصاد وكسرهما - وهو وعاءه الذى يصبان فيه. انظر اللسان : ٢٥٣٠ / ٤ (صون) ، حاشيه الصبان : ١٨٧ / ٢.

٤- فى الأصل : ولا. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٥- العود - بعين ودال مهملتين - : المسن من الإبل والشاه. انظر اللسان : ٣١٦٠ - ٣١٦١ (عود) ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٧٨ ، المصباح المنير : ٢ / ٤٣٦ (عود) ، حاشيه الصبان : ٣٠٥ / ٤ ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٧ / ٢.

٦- الزوج : ثوب يجعل على اليهودج. والهودج : القبه التى تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء. وأما الزوج الذى هو البعل ، فجمعه : أزواج. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٧ / ٢ ، اللسان : ١٨٨٦ / ٣ (زوج).

٧- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٨- فى الأصل : التصح. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

(والإعلال) (١) أولى (٢) ، نحو «حيله (٣) وحيل ، وقيمه وقيم» لقربه من الطرف ، وجاء أيضا غير معل (٤) ، نحو «حاجه وحوج».

ومن هذا البيت يفهم أنّ الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي / قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق في هذا البيت ب-
«فعل وفعله» بغير ألف ، فعلم أنّ (ما) (٥) سواهما - وهو الأوّل - بالألف.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

والواو لاما بعد فتح يا انقلب

كالمعطيان يرضيان ...

يعنى : أنّ الواو إذا كانت لام الكلمه ، وكانت رابعه فصاعدا ، وقبلها فتحه - وجب قلبها ياء.

وشمل قوله : «لاما» ما كانت الواو فيه متطرّفه - كما مثل (٦) - ، أو بعدها تاء التأنيث نحو «المعطاء» (٧).

ومثّل ذلك بقوله : «كالمعطيان يرضيان» ، ف- «المعطيان» أصله «المعطوان» (٨) ، لأنّه من «عطا يعطو» إذا أخذ ، لكن لما صارت رابعه قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل ، وهو «المعطى» ، لأنّ (فى) (٩) اسم الفاعل موجب للقلب ، وهو انكسار ما قبل الواو ، وليس كذلك فى اسم المفعول.

ص: ٤٢٥

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٢- فى الأصل : أول. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٣- فى الأصل : حيل. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٤- فى الأصل : فعلت. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٧ / ٢.

٦- فى قول المؤلف : «كما مثل» نظر ، لأن الناظم لم يمثل للمتطرّفه أصلا ، لأن بعد الواو فى مثاليه : الألف والنون ، وهما ألزم

للكلمه من تاء التأنيث ، كما سيقوله بعد فى قول الناظم : كناء بان من رمى كمقدره كذا إذا كسبعان صيره ويمكن أن يمثل له

ب- «أعطيت» أصله : «أعطوت» ، لأنّه من «عطا يعطو» بمعنى : أخذ ، فلما دخلت همزه النقل صارت الواو رابعه ، فقلبت ياء

حملا للماضى على مضارعه. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٨ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٥ / ٤ - ٣٠٦ ، شرح ابن عقيل : ١٩٨ / ٢.

٧- «المعطاء» : أصله : «المعطوه» أبدلت الواو ياء لوقوعها رابعه إثر فتحه ، فصار : «المعطيّه» ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ،

فقلبت ألفا ، فصار «المعطاء». انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٨ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٣٠٦ / ٤.

٨- فى الأصل : المعطون. انظر شرح المكودى : ١٨٨ / ٢.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٨ / ٢.

و «يرضيان» أصله «يرضوان»، لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو «رضى» (١)، لوجود موجب القلب فيه. وفهم من التمثيل أنّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ووجب

إبدال واو بعد ضمّ من ألف

يعنى : أنّه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضمّ ما قبلها ، فإن كانت فى موضع يجب فيه تحريكها - حرّكت ، نحو «ضويرب» فى «ضارب» ، وإن كانت فى موضع يجب فيه سكونها - سكّنت / ، نحو «ضورب» فى «ضارب».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ويا كموقن بذالها اعترف

يعنى : أنّه يجب إبدال الياء واوا كما فى «موقن» اسم فاعل من «أيقن» ، أصله «ميقن» ، فأبدلت الياء فيه واوا لانضمام ما قبلها.

وفهم من هذا المثال كون الياء المبدله ساكنه ، فلو كانت متحرّكه لم تبدل ، نحو «زييد» (٢) ، وهيام» (٣).

وفهم منه أيضا كون الياء مفرده ، فلو كانت مدغمه لم تبدل ، نحو «حيض» (٤).

ص: ٤٢٦

١- تبع ابن طولون فى هذا المكودى ، فقال ابن حمدون فى حاشيته عليه : «الأولى - كما فى المعرب وابن عقيل وظاهر الأشمونى - أن «يرضيان» فى النظم - بضم الياء - مبنى للمفعول من «أرضى» الرباعى. فىكون محمولا- على المضارع المبنى للفاعل ، وهو «يرضى» بضم الياء ، حرف المضارعه - فىكون الفرع الذى هو مبنى للمفعول محمولا على الأصل الذى هو مبنى للفاعل ، وأما على ما فى المكودى فىكون المضارع محمولا على الماضى ، والفرع محمولا على الفرع ، ولا يناسب». انتهى. انظر المكودى مع ابن حمدون : ١٨٨ / ٢ ، شرح ابن عقيل : ١٩٨ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٠٦ / ٤.

٢- زييد : تصغير «زيد». انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢.

٣- الهيام : بضم الهاء ، كالجنون من العشق ، والهيام أيضا : نحو الدوار جنون يأخذ البعير حتى يهلك ، يقال : بعير مهيوم. انظر اللسان : ٤٧٣٩ / ٦ (هيم) المصباح المنير : ٦٤٥ / ٢ (هيم) ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢.

٤- وبه مثل فى شرح المرادى والأشمونى والتوضيح ، واعترضه الأزهرى بأنه جمع والكلام فى المفرد والصواب التمثيل بنحو بناء مثل «حياض» من البيع ، فتقول : «بياع» بالياء. وأجيب : بأن شرط الأفراد لم يذكر إلى الآن ، وقال ابن حمدون : والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله ، لأنه مبنى على أن «حيض» جمع ، والصواب أنه مفرد ففى القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف.

انتهى. والذي فى القاموس المحيط : وحيض - بسكون الياء - جبل بالطائف. انظر شرح المرادى : ٣٧ / ٦ ، الأشمونى مع الصبان
: ٣٠٧ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٣٨٤ / ٢ ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢ ، القاموس المحيط : ٣٢٩ / ٢ (حيض).

وفهم منه أيضا كون الياء فى المفرد ، فلو كان ما فيه الياء الساكنه بعد ضمّه جمعا ، فقد أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

ويكسر المضموم فى جمع كما

يقال هيم عند جمع أهيمَا

يعنى : أنه إذا وقعت الياء الساكنه بعد ضمّه (فى الجمع) (١) ، نحو «هيم» فى جمع «أهيم» قلبت الضّمّه التى قبل الياء كسره ، لتصحّ الياء.

ف- «هيم» أصله «هيم» (٢) نحو «أحمر وحمر» ، وإنما لم تقلب الياء واوا لأجل الضّمّه كما قلبت فى المفرد ، نحو «موقن» ، لأنّ الجمع أثقل من المفرد ، فكان أحقّ بمزيد التخفيف (٣).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وواوا اثر الضّمّ ردّ اليا متى

ألفى لام فعل أو من قبل تا

يعنى : أنّ الياء المتحرّكه تبدل بعد الضّمّه واوا فى ثلاثه مواضع :

أحدها : أنّ تكون (٤) لام فعل نحو «قضو» (٥) أصله «قضى» لأنّه من «قضى يقضى» ، و «نهو» (٦) / ، لأنّه من «النهيه» وهو العقل (٧).

الثانى : أن تكون (٨) لام اسم مبنى على التّأنيث بالتاء ، نحو : «مرموه» مثال «مقدره» من «رمى» ، وهو ما أشار إليه فقال رحمه الله تعالى :

ص : ٤٢٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٢- فى الأصل : هوم. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٣- فى الأصل : التحقيق. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٤- فى الأصل : يكون. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٥- يقال : قضو الرجل إذا تعجب من شده معرفته للقضاء والحكم ، فمعناه : ما أقضاه وما أحكمه. انظر المنصف : ٨٩ / ٣ ، حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٣٨٤ / ٢ ، حاشيه الخضرى : ١٩٩ / ٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١١٨.

٦- يقال : نهو الرجل إذا تعجب من كثره عقله ، فمعناه : ما أنهار. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢. شرح الكافيه لابن مالك :

٢١١٨ / ٤.

٧- انظر اللسان : ٤٥٦٥ / ٦ (نهى) ، شرح المكودي : ١٨٩ / ٢.

٨- فى الأصل : يكون. انظر شرح المكودي : ١٨٩ / ٢.

وفهم من المثال : لزوم التاء ، لأنّ «مقدره» (لا) (١) تتجرّد من التاء ، فلو كانت التاء عارضه أبدلت الضّمه كسره ، وسلمت الياء ، كما يجب ذلك مع التجرّد ، نحو «توان» مصدر «توانى» ، أصله «توانى» على وزن «تفاعل» ، لأنّه نظير «تدارك» ، فأبدلت الضّمه فيه كسره (٢) ، ولم يبدلوا الياء واوا ، لأنّه ليس فى الأسماء المتمكّنه ما آخره واو قبلها ضمّه (لازمه) (٣) ، فلو لحقته التياء بقى على إعلاله (٤) ، لعروض التاء نحو «توانيه».

الثالث : أن يبنى من «الزّمي» على نحو «سبعان» اسم مكان (٥) ، فتقول : «رموان» ، لأنّ الألف والنون لازمتان لهذا ، فلم يحكم لها بحكم المتطرّف (٦) ، لأنّه ألزم للكلمه (٧) من تاء التّأنيث ، وهو ما أشار إليه فقال رحمه الله تعالى :

كذا إذا كسبعان صيّره

يعنى : كذلك يعلّ بالقلب إذا صيّره البانى من «الزّمي» مثل «سبعان».

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وإن يكن عينا لفعلى وصفا

فذاك بالوجهين عنهم يلفى

ص : ٤٢٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٢- أى : أبدلت ضمّه النون كسره ، يعنى : ثم استثقلت الضمه أو الكسره على الياء ، فحذفت ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لذلك ، وأما فى النصب فتظهر الفتحة ، فهو اسم منقوص. انظر حاشيه ابن حمدون : ١٨٩ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨٤.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٤- فى الأصل : الإعلاله. انظر شرح المكودى : ١٨٩ / ٢.

٥- سبعان : قيل : هو موضع معروف فى ديار قيس ، وقيل : هو جبل قبل الفلج ، وقيل : واد شمال سلم ، عنده جبل يقال له : العبد ، أسود ليست له أركان. و «سبعان» فى النظم بفتح النون على لغه من أجرى المسمى به مجرى «سلمان» ، ولا يجوز كسر النون على أنه مثنى حقيقه ، وإلا قال : «كسبعين» بالياء ، إلا على لغه من يلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها ، ويعرّبه بالحركات الظاهره على النون. انظر معجم ما استعجم : ٧١٩ / ٣ ، معجم البلدان : ١٨٥ / ٣ ، الجبال والأمكنه : ١٢٥ ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٦٩٠ ، اللسان : ١٩٢٧ / ٣ (سبع) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٠ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٣٠٩ / ٤.

٦- فى الأصل : المتطوف. انظر شرح المكودى : ١٩٠ / ٢.

٧- فى الأصل : الكلمه. انظر شرح المكودى : ١٩٠ / ٢.

يعنى : إذا كانت (١) الياء المضموم ما قبلها عينا لوصف على وزن «فعلى» ، جاز أن تبدل الضمّه كسره وتصحّ الياء ، وأن تبقى الضمّه وتبدل الياء واوا لأجل الضمّه ، فتقول فى «الأكيس / ، والأضيق» : «كوسى وكيسى ، وضوقى وضيقى».

وفهم من قوله : «وصفا» أنّها إذا كانت عينا ل- «فعلى» اسما ، لم يجز فيها الوجهان ، بل يلزم قلب الياء واوا على الأصل ، نحو «طوبى» بمعنى : «طيبه» (٢).

ص : ٤٢٩

١- فى الأصل : كان. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٠.

٢- طيبه : مصدر «طاب» ، يقال : طاب الشىء يطيب طيبا وطيبه وتطيبا ، قال ثعلب : وقرىء : (طوبى لَهُمْ وَحُشِنُ مآبٍ) ، فجعل «طوبى» مصدرا ، كقولك : سقيا له ، أو يكون طوبى : اسما لشجره فى الجنة. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٣١ - ٢٧٣٢ (طيب) ، شرح الأشموني : ٤ / ٣١٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٨٥.

فصل فى إبدال الواو من الياء والعكس

ثم قال :

فصل : [فى إبدال الواو من الياء والعكس]

من لام فعلى اسما أتى الواو بدل

ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل

يعنى : أن الياء تبدل غالبا واوا إذا كانت لا ما ل- «فعلى» اسما - بفتح الفاء وسكون العين - نحو «شروى (١)» ، وفتوى ، وتقوى «لأن الأصل «شريا ، وفتيا ، وتقيا» ، وإنما قلبت - وإن لم يكن لقلبها موجب لفظى - فرقا بين الاسم والصفة.

وفهم من قوله : «اسما» ، أنها إذا كانت وصفا - لا تبدل ، نحو «خزيا (٢) وصديا» (٣).

وأشار بقوله : «غالبا» إلى ما جاء من ذلك غير مبدل ، نحو «ريا» للرائحة (٤) ، و «طغيا» لولد البقره الوحشيّه (٥).

ثم قال :

بالعكس جاء لام فعلى وصفا

وكون قصوى نادرا لا يخفى

ص : ٤٣٠

١- فى الأصل : سيروى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٠. والشروى : المثل ، وشروى الشىء : مثله ، ورواه مبدله من الياء قلبت واوا ، كما قلبت فى «تقوى» ونحوها. انظر اللسان : ٤ / ٢٢٥٢ (شرا) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٠.

٢- فى الأصل : خزيان. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٠. وخزيا : مؤنث خزيان ، والخزيان : الرجل الكثير الحياء. انظر اللسان : ٢ / ١١٥ (خزا) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٠.

٣- صديا : مؤنث صديان ، والصديان : الشديد العطش. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٢١ (صدى) ، حاشيه ابن حمدون : ٢٥ / ١٩٠.

٤- والذى ذكره سيويوه وغيره من النحويين : أن «ريا» صفة ، وليس بشاذ ، والأصل : «رائحه ريا» أى : مملوءه طيبا. والريا : الريح الطيبه ، يقال : امرأه طيبه الريا : إذا كانت عطره الجرم. انظر الكتاب : ٢ / ٣٨٤ ، المنصف : ٢ / ١٥٨ ، شرح المرادى : ٥ / ٤٣ ، المقتضب : ١ / ٣٠٦ ، اللسان : ٣ / ١٨٧٧ (روى) ، الأشمونى مع الصبان : ٤ / ٣١١ ، الممتع : ٢ / ٥٧٢ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٤٤.

٥- و «سعيًا» اسم موضع أيضا. انظر اللسان : ٤ / ٢٦٧٨ (طغى) ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١١ ، شرح المرادى : ٦ / ٤٣ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ١٢١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٤٤.

يعنى : أن لام «فعلى» وصفا - بضمّ الفاء - إذا كانت واوا أبدلت ياء نحو «دنيا ، وعليا» ، أصلها «دنوى وعلوى» ، لأنّهما من «الدنوّ ، والعلوّ» ، وإنّما أبدلت هنا أيضا - فرقا بين الاسم والوصف.

وفهم من قوله : «وصفا» أنّها إذا كانت فى الاسم لم تبدل ، نحو «حزوى» اسم موضع (١).

وأشار بقوله : «وكون قصوى نادرا» إلى لغة الحجازيين فى «قصوى» ، والقياس «قصيا» ، لأنّه من باب «دنيا ، وعليا».

وبنو / تميم يقولون : «قصيا» على القياس (٢).

ص : ٤٣١

١- حزوى : موضع بنجد فى ديار بنى تميم ، وقيل : موضع قريب من السواد ، وقيل : جبل من جبال الدهناء ، وقيل : نخل باليمن ، وقيل : رمل بالدهناء. انظر معجم ما استعجم : ٢ / ٤٤٣ ، اللسان : (حزا) ، مراصد الاطلاع : ١ / ٤٠٠ ، معجم البلدان : ٢ / ٢٥٥.

٢- انظر شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢١٢٢ ، شرح المرادى : ٦ / ٤٥ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١٢.

فصل فى اجتماع الواو والياء وقلبهما ألفا وقلب النون ميما

ثم قال رحمه الله تعالى :

فصل [فى اجتماع الواو والياء وقلبهما ألفا وقلب النون ميما]

إن يسكن السابىق من واو ويا

وأتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما

وشدّ معطى غير ما قد رسما

يعنى : أنه إذا اجتمع فى كلمه واو وياء ، وسكن أولهما - وجب إبدال الواو ياء ، وإدغامها فى الياء ، وذلك بشرطين :

الأول : أن يكونا متّصلين - أى : فى كلمه واحده - فلو كان أولهما فى كلمه وثانيهما فى كلمه أخرى - لم تبدل ، نحو «أخو يزيد ، وبنى واقد» ، وهو المتبّه عليه بقوله : «وأتصلا».

الثانى : أن لا يكون اجتماعهما عارضا ، وشمل صورتين :

إحداهما : عروض الشكون نحو «قوى» - بسكون الواو - تخفيف «قوى».

والأخرى : عروض الحرف (١) ، نحو «الرّويا» ، بتخفيف الهمزه ، وإبدالها (٢) واوا.

وهو المتبّه عليه بقوله : «ومن عروض عريا» ، وكلامه شامل للتّوعين.

وشمل ما استوفى الشّروط صورتين :

إحداهما : تقدّم الياء على الواو ، نحو : «سيّد» ، أصله «سيود».

والأخرى : تقدّم الواو على الياء ، نحو : «مرمى» أصله «مرموى» ، لأنّه (٣) اسم مفعول من «رمى».

وقد يخالف هذا القياس على وجه الشّدوذ ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وشدّ معطى غير ما قد رسما

- ١- فى الأصل : الحروف. انظر شرح المكودى : ١٩١ / ٢.
- ٢- فى الأصل : وإبدالهما. انظر شرح المكودى : ١٩١ / ٢.
- ٣- فى الأصل : لا. بدل : «لأنه». انظر شرح المكودى : ١٩١ / ٢.

فشمل ثلاث صور :

إحداها : ما شذّ فيه الإبدال لكونه لم يستوف الشُّروط ، كقراءه / من قرأ : إن كنتم للريا تعبرون [يوسف : ٤٣] - بتشديد الياء (١) .-

الثّانية : ما شذّ فيه التّصحیح مع استيفاء الشُّروط ، كقولهم ل- «السّنور» : «ضیون» (٢).

الثّالثة : ما شذّ فيه إبدال الياء واوا ، نحو «عوى الكلب عوّه» (٣).

فهذه الصُّور كلّها داخله فى قوله :

وشذّ معطى غير ما قد رسما

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

من واو او ياء بتحريك أصل

ألّفا ابدل بعد فتح متّصل

يعنى : أنّه يجب إبدال الواو والياء ، المفتوح ما قبلهما (٤) - ألّفا ، وذلك بشروط ، ذكر منها فى هذا البيت شرطين :

أحدهما : أن يكون التّحرّك أصليا ، وهو المتبّه عليه بقوله : «أصل» ، واحترز به من نحو : «توم ، وجيل» ، أصلهما «توأم» (٥) ، وجيال» (٦) ، فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا ، لأنّ الحركة عارضه ، فهى غير أصلية.

والثّانى : أن يكون الواو والياء متّصلتين بالفتحة ، وهو المتبّه عليه بقوله : «بعد فتح متّصل».

ص : ٤٣٣

١- وهى قراءه ابن جعفر ، واللام فيه زائده تقويه للفعل لما تقدم مفعوله عليه ، ويجوز حذفها فى غير القرآن لأنه يقال : عبرت الرؤيا. انظر إتحاف فضلاء البشر : ٢٦٥ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٥٤ ، شرح المكودى : ٢ / ١٩١ ، وفى القراءات الشاذه (٦٢) : قد صدقت الريا فياض ، وسمع الكسائى : «رياك ورياك» بضم الراء وكسرها.

٢- انظر اللسان : ٤ / ٢٦٢١ (ضون) ، شرح المكودى : ٢ / ١٩١.

٣- أى : لوى خطمه ثم صوت (وخطمه : مقدم أنفه وفمه) ، وقيل : مد صوته ولم يفصح. انظر اللسان : ٤ / ٣١٨١ (عوى) ، ٢ / ١٢٠٣ (خطم) ، شرح المكودى : ٢ / ١٩١.

٤- فى الأصل : قبلها. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٢.

٥- التوأم : المولود مع غيره فى بطن ، من الاثنين إلى ما زاد ، ذكررا كان أو أنثى ، أو ذكررا مع أنثى. انظر اللسان : ١ / ٤١٣ (تأم) ،

المصباح المنير : ١ / ٧٨ (توم).

٦- الجيال : الضبع. انظر اللسان : ١ / ٥٢٩ (جال) ، حاشيه الصبان : ٤ / ٣١٤.

وشمل صورتين :

إحدهما (١) : أن يكون الفاصل ظاهرا ، نحو «واو (٢) ، وزاى».

والأخرى : أن يكون مقدّرا ، وذلك إذا بنيت مثل «علبط» (٣) من «الرّمى ، والغزو» ، فتقول : «رمى ، وغزو» منقوصا ، والأصل «رمى ، وغزو» ، فأعلت الواو والياء الأخيرتان بحذف حركتهما (٤) ، كإعلال سائر المنقوصات ، ولم تقلب الواو ولا الياء الأولى ، للفاصل (٥) بين (الفتحة) (٦) والحرف (٧) - وهو الألف - ، لأنّ الأصل «(رمى و غزاو) ك- «علبط» أصله) (٨) «علبط» ، فحذفت (الألف) (٩) تخفيفا ، وهى مقدّره ، فمنعت من القلب.

ثم اعلم أنّ هذين الشّرتين يطّردان فى كلّ واو وياء متحرّكتين ، مفتوح ما قبلهما ، سواء كانا لام الكلمه أو عينها.

وثم شرط (١٠) آخر يختلف فيه اللام وغيرها ، أشار إليه (١١) ، فقال رحمه الله تعالى :

إن حرّك التّالى وإن سكن كف

إعلال غير اللام ...

يعنى : أنّ إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين - مشروط بأن (١٢) يتحرّك ثانيهما نحو «قام ، وباع ، وانقاد ، واختار» ، فإن سكن تاليهما - منع إعلال (١٣) غير اللام مطلقا ، وشمل العين نحو «بيان ، وطويل ، وغيور» وغيرهما نحو «خورتق».

ص: ٤٣٤

١- فى الأصل : أحدهما. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٢- فى الأصل : وأى. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٣- يقال : رجل علبط وعلابط : ضخم عظيم ، والعلبط والعلابط أيضا : القطيع من الغنم. انظر اللسان : ٤ / ٦٤ ، ٣٠٦٥ (علبط) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٢ / ٢.

٤- فى الأصل : حركتها. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٥- فى الأصل : الفاصل. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٧- فى الأصل : الواو. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

٨- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٤٠.

٩- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

١٠- فى الأصل : شروط. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

١١- فى الأصل : إليها. انظر شرح المكودى : ١٩٢ / ٢.

- ١٢- فى الأصل : با. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٢.
- ١٣- فى الأصل : الإعلال. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٢.

وأما اللام : ففيها تفصيل أشار إليه ، فقال رحمه الله تعالى :

وهي لا يكف

إعلالها بساكن غير ألف

أو ياء التشديد فيها قد ألف

يعنى : أن لام الكلمه إذا كان واوا أو ياء متحرّكين بعد فتحه ، وبعدهما ساكن : فإمّا أن يكون الساكن ألفا ، أو ياء مشدّده ، أو غيرهما. فإن كان غيرهما ، لم يكفّ الإعلال ، نحو «رموا ، وغزوا ، ويخشون ، ويرضون» ، لأنّ أصلها (١) «رمىوا ، وغزوا ، ويخشون ، ويرضون» (٢) فقلبت فى ذلك كلّ الواو والياء - ألفا ، ثمّ حذفت لالتقاء الساكنين. وإن كان الساكن ألفا أو ياء مشدّده كقفا (٣) الإعلال ، نحو «رميا ، وغزوا ، ومعنوى ، وعلوى».

وإنّما لم يكفّ الساكن إعلال اللام / لقربها من الطرف ، وإنّما كفت (٤) الألف ، والياء المشدّده إعلالها ، لأنّهم لو أعلّوا «رميا ، وغزوا» لصار «رمى ، وغزا» فيلتبس بفعل الواحد (٥).

وأما نحو : «علوى» فلم تبدل لامه ألفا ، لأنّه فى موضع تبدل فيه الألف واوا. ثمّ إنّّه قد يعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعها من الإعلال ، أشار إلى الأوّل منها ، فقال رحمه الله تعالى :

وصحّ عين فعل وفعلا

ذا أفعال كأغيد وأحولا

يعنى : أنّ ما كان من الأفعال على وزن «فعل» ، وكان مصدره (على «فعل») (٦) ممّا جاء اسم فاعله على «أفعل» (٧) يصحّ هو ومصدره ، وإن كان مستوفيا لشروط الإعلال ، نحو «غيد غيدا (٨) ، وحول حولا» (٩) وسبب تصحيحهما : أنّ «حول» وشبهه من أفعال الخلق والألوان.

ص: ٤٣٥

- ١- فى الأصل : أصلهما. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٤٠.
- ٢- فى الأصل : ويخشون ويرضون. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٣- فى الأصل : لفا. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٤- فى الأصل : لفت. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٥- فى الأصل : الواو. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٦- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.
- ٧- فى الأصل : أفعله. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٣.

- ٨- الغيد : النعومه ، والغيداء : المرأه المتثنيه من اللين ، وقد تغايدت في مشيها. وقد صرف الناظم هنا «أغيد» للضروره. انظر اللسان : ٣٣٢٤ / ٥ (غيد) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٣ / ٢ ، حاشيه الصبان : ٣١٦ / ٤.
- ٩- الحول في العين : أن يظهر البياض في مؤخرها ، ويكون السواد من قبل الماق ، وقيل : الحول إقبال الحدقه على الأنفس ، وقيل : ذهاب حدقتها قبل مؤخرها. انظر اللسان : ١٠٥٨ / ٢ (حول).

وقياس الفعل في (١) (ذلك) (٢) أن يأتي على «افعلّ» ، نحو «احولّ احولالا ، واعورّ اعورارا» فصحّ عين فعله ومصدره ، لأنهما في معنى ما لا يعلّ (٣) ، لعدم الشّروط.

ثمّ أشار (إلى الثّاني) (٤) ، فقال :

وإن بين تفاعل من افتعل

والعين واو سلمت ولم تعلّ

يعنى : أنّ وزن «افتعل» من الواوَيّ العين ، إذا أظهر (٥) معنى «تفاعل» ممّا يدلّ على الاشتراك - صحّ (٦) ، نحو «اجتورا» بمعنى «تجاورا».

وإنّما صحّ مع توفّر شروط الإعلال ، لأنّه حمل على «تفاعل» الّذى بمعناه وليس فى «تفاعل» شروط الإعلال.

وفهم منه : أنّ / وزن «افتعل» إذا لم بين معنى «تفاعل» أعلّ على مقتضى القياس نحو «اعتاد ، وارتاب» أصلهما «اعتود ، وارتيب».

وفهم من قوله أيضا : «والعين واو» أنّ ما عينه ياء - أعلّ ، وإن أبان معنى «تفاعل» ، نحو «استافوا» أى : تضاربوا بالسيوف (٧).

وإنّما أعلّت فى ذلك الياء دون الواو (٨) ، لثقل الواو فى المخرج (٩) ، بخلاف الياء.

ص: ٤٣٦

١- فى الأصل : الفعل فى . مكرر.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٩٣ / ٢ .

٣- فى الأصل : يعمل . انظر شرح المكودى : ١٩٣ / ٢ .

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ١٩٣ / ٢ .

٥- فى الأصل : ظهر . انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢ .

٦- فى الأصل : وضح .

٧- انظر اللسان : ٢١٧١ / ٣ (سيف) ، شرح المرادى : ٥٢ / ٦ ، شرح المكودى : ١٩٤ / ٢ .

٨- فى الأصل : الواو دون الياء . انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢ . قال ابن حمدون فى حاشيته (٢ / ١٩٤) : «وقوله : إنّما أعلت فى

ذلك الياء دون الواو» هذه النسخة هى الصواب ، وفى بعض النسخ : «وإنّما أعلت فى ذلك الواو دون الياء» ، وهى فاسده ، لأنّ

الذى يعلّ إنّما هو الياء لا الواو ، وفى بعض النسخ : «وإنّما صححت فى ذلك الواو ... إلخ ، وهى صحيحه أيضا» . وقال الملوّى

فى حاشيه على المكودى (٢٤٠) : «وصوابه أن يقول : «وإنّما أعلت فى ذلك الياء دون الواو لقرب الياء من الألف فى المخرج

بخلاف الواو» .

٩- قال ابن حمدون فى حاشيته (٢ / ١٩٤) : «وقوله : «لثقل الواو» هكذا فى غالب النسخ ، وهى عله غير صواب ، لأنّ الثقل إنّما

يناسبه الإعلال لا التصحيح ، لأن القلب تخفيف ، وفي بعض النسخ : «لبعد الواو فى المخرج» ، أى : من الألف ، وهى أولى ، وبيانها : أن الواو بعد من مخرج الألف بعدا جدا ، فلهذا لم تعل ، والياء بعيده أيضا من مخرج الألف ، إلا أن بعدها ليس كبعد الواو ، فاستحقت الإعلال ، وليس المراد أن الياء قريبه من مخرج الألف بل بينهما بعد». انتهى. وانظر حاشيه الملوى : ٢٤٠.

ثم أشار إلى الثالث ، فقال :

وإن لحرفين ذا الإعلال استحقَّ

صَحَّحَ أوَّل

يعنى : إذا اجتمع فى كلمه حرفا علّه ، وكلّ واحد منهما متحرّك ، ومفتوح ما قبله ، فلا بدّ من إعلال أحدهما ، وتصحيح الآخر ،
لثلا- يتوالى إعلالان ، والأحقّ بالإعلال منهما الثانى ، لتطرّفه ، وذلك نحو «الهوى (1) ، والجوى (2)(3) ، والحيّا (4)» أصلها
«هوى ، وجوى ، وحىي» ، فالسبب المانع من إعلال الأوّل فيهما - إعلال الثانى.

وقد يعلّ الأوّل ، ويصحّح (5) الثانى ، فقال متّبها عليه رحمه الله تعالى :

وعكس قد يحقّ

ومن (6) ذلك قولهم : «رايه ، وطايه ، وغايه».

وفهم قلّه ذلك من قوله : «قد يحقّ».

ثم أشار إلى الزّابع ، فقال :

وعين ما آخره قد زيد ما

يخصّ الاسم واجب أن يسلما

يعنى : أنّه يمنع من قلب الواو والياء ألفا ، لتحرّكهما وانفتاح ما قبلهما -

ص: ٤٣٧

١- الهوى : ميل النفس إلى الشىء ، وتشاع فى المذموم. انظر حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٢ ، اللسان : ٦ / ٤٧٢٨ (هوى).

٢- الجوى : الحرقه وشده الوجد من عشق أو حزن. انظر اللسان : ١ / ٧٣٤ (جوا).

٣- تبع ابن طولون فى التمثيل ب- «الجوى» المكودى ، والأولى أن يمثل ب- «الحوى» لتكتمل الأمثله ، فيكون «الهوى» مثالا لما
اجتمع فيه الواو والياء ، و «الحوى» مثالا لما اجتمع فيه واوان - لأنه من الحوّه ، وهى سمره الشفتين - و «الحيّا» مثالا لما اجتمع فيه
ياآن. أما التمثيل ب- «الجوى» فلا فائده منه ، لأنه مثال لما اجتمع فيه واو وياء ، وقد مثل له ب- «الهوى». انظر التصريح على
التوضيح : ٢ / ٣٨٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١٦ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٣ ، اللسان : ٢ / ١٠٦١ (حوى) ، شرح المكودى : ٢ /
١٩٤.

٤- الحيا - مقصور - : المطر. انظر حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٢ ، اللسان : ٢ / ١٠٧٨ (حيا).

٥- فى الأصل : وىصح. انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢.

٦- فى الأصل : من. ساقط. انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢.

كونهما عينا فيما آخره زياده تخصّص (١) الأسماء ، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل / ، فصَحح لذلك (٢).

وشملت (٣) الزيادة الخاصه بالأسماء : الألف والتون ، نحو «جولان» (٤) ، وألف التأنيث نحو «حيدى» (٥) ، و«صورى» (٦)(٧).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ص: ٤٣٨

- ١- فى الأصل : تختص. انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢.
- ٢- وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذا نحو «داران» و «ماهان» ، وقياسهما : «دوران» و «موهان». هذا مذهب سيوييه والمازنى ، وخالف المبرد فى هذا فذهب إلى أن الإعلال هو القياس ، وعليه جاء «داران» و «ماهان». انظر الكتاب : ٢ / ٤٧١ ، المنصف شرح تعريف المازنى : ٨ / ٢ ، شرح المرادى : ٥٣ - ٥٤ ، الممتع : ٢ / ٤٩٢ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٤٦ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٠٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٠ ، المقرب : ١٨٨.
- ٣- فى الأصل : وشملت. انظر شرح المكودى : ١٩٤ / ٢.
- ٤- جولان : مصدر جال الشىء يجول به ، إذا كان يطوف به. وانظر اللسان : ١ / ٧٣٠ ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٤ / ٢.
- ٥- الحيدى : مشيه المختال ، أى : الذى يتبختر ، وحمار حيدى : إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه. انظر اللسان : ٢ / ١٠٦٦ (حيد) ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٤ / ٢.
- ٦- صورى : قال الصفانى : اسم واد ، وقال ابن مالك : اسم ماء من مياه العرب ، وقال ياقوت : موضع أو ماء قرب المدينه. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٣٣ ، معجم ما استعجم : ٤ / ١٣٢٠ ، شرح المرادى : ٦ / ٥٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١٨ ، حاشيه ابن حمدون : ١٩٤ / ٢ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٠ ، معجم البلدان : ٣ / ٤٣٢ ، مرصد الاطلاع : ٢ / ٨٥٥.
- ٧- وقد اختلف فى ألف التأنيث المقصوره نحو «صورى» : فذهب سيوييه والمازنى إلى أنها مانعه من الإعلال لاختصاصها بالاسم فتصحح «صورى» عندهم قياسى. وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال ، لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل ، لأنها فى اللفظ بمنزله ألف «فعلا» فتصحح «صورى» عنده شاذ. وقد اضطرب اختيار الناظم فى هذه المسأله ، فاختر فى التسهيل مذهب الأخفش ، وفى بعض كتبه مذهب سيوييه والمازنى ، وبه جزم ابنه بدر الدين فى شرحه. انظر الكتاب : ٢ / ٣٧٠ ، المنصف شرح تصريف المازنى : ٢ / ٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٣٣ - ٢١٣٤ ، التسهيل : ٣١٠ ، شرح ابن الناظم : ٨٥٨ ، شرح المرادى : ٦ / ٥٤ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣١٨ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٠٥.

وقبل يا (١) اقلب ميما

التون إذا

كان مسكنا كمن (٢) بت انبدا

يعنى : أن التون الساكنه إذا وقعت قبل الباء (٣) - وجب قلبها ميما ، وذلك لما فى النطق بالتون الساكنه قبل الباء من العسر ، لاختلاف مخرجيهما ، مع منافره بين (٤) التون وغنتها ، وذلك فيما كان من كلمتين ، أو من كلمه ، ولذلك مثل بالتوعين :

فالمتصل نحو : «من بت» ، والمتصل نحو : «انبدا» (٥).

ص : ٤٣٩

-
- ١- فى الأصل : يا ، انظر الألفيه : ٢٠٨.
 - ٢- فى الأصل : لمن. انظر الألفيه : ٢٠٨.
 - ٣- فى الأصل : الياء. انظر شرح المكودى : ١٩٥ / ٢.
 - ٤- فى الأصل : لين. انظر شرح المكودى : ١٩٥ / ٢.
 - ٥- قوله : «من بت انبدا» أى : من قطعك فألقه عن بالك واطرحه ، وألف «انبدا» بدل من نون التوكيد الخفيفه. انظر شرح المرادى : ٥٦ / ٦ ، شرح الأشمونى : ٣١٩ / ٤.

فصل فى نقل الحركه إلى الساكن قبلها

ثم قال رحمه الله :

فصل [فى نقل الحركه إلى الساكن قبلها]

لساكن صحّ انقل التحريك من

ذى لين ات عين فعل كأبن

يعنى : أنّ عين الفعل إذا كانت واوا أو ياء ، وكان ما قبلها ساكنا صحيحا - وجب نقل حركه العين إلى الساكن قبلها ، لاستثقال الحركه فى حرف العله ، وذلك نحو «يقوم» أصله «يقوم» - بضم الواو - فنقلت حركه الواو إلى الساكن قبلها (1) ، وبقيت الواو ساكنه.

ثم إن خالفت العين الحركه المنقوله - أبدلت من مجانسها ، نحو «أبان ، وأعان» أصلهما «أبين ، وأعون» ، فدخل النقل (والقلب) (2) فصارا (3) «أبان وأعان».

وفهم من قوله : «صحّ» أنّ الساكن إذا كان معتلا ، لا ينقل إليه ، نحو «بائع (4) ، وفوق ، وبين».

ثم إنّ هذا الفعل له أربعة شروط :

ذكر الأول فى قوله : «صحّ» ، وأشار إلى باقيها ، فقال :

ما لم يكن فعل تعجب ولا

كايضّ أو أهوى بلام عللا

شمل فعل التعجب «ما أفعله» ، نحو «ما أقومه ، وما ألينه» ، و «أفعل به» نحو «أقوم به ، وألين به». وإثما صحّ فيهما بالحمل على أفعل التفضيل ، لأنهما من واد واحد.

وأما نحو «ايضّ» فلو نقلت فيه الحركه للساكن ، لذهبت همزه الوصل

ص : ٤٤٠

١- فى الأصل : قبيل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٥.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٥.

٣- فى الأصل : فصار. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٥.

٤- فى الأصل : باع. انظر شرح المكودى : ١٩٦ / ٢.

فيقال : «باصّ» ، فيلتبس ب- «فاعل» (١) من المضاعف ، نحو «باصّ» (٢). وأمّا نحو «أهوى» ممّا أعلّت لامه ، فلو نقلت فيه الحركة ، لتوالى عليه الإعلال والتحرّيك.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ومثل (٣) فعل في ذا

الاعلال اسم

ضاهى مضارعا وفيه وسم

يعنى : أنّ الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كلّ (٤) اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه ، أو في وزنه لا في زيادته ، فشمّل صورتين :

(الأولى) (٥) : أن تبني من «البيع» مثل «تحلىء» (٦) ، فتقول : «تبيع» ، وأصله «تبيع» - بسكون الباء - فأعلّ ، لأنّه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهى التاء ، وخالفه في الوزن.

والثانية : نحو «مقام» ، أصله «مقوم» فأشبه الفعل المضارع في الوزن نحو «تشرّب» وخالفه في الزيادة ، لأنّ الميم لا تزداد في أوّل المضارع. وهذا معنى قوله : «وفيه وسم» أى : فيه علامه يمتاز بها عن الفعل.

وفهم منه : أنّ الاسم إذا كان شبيهاً / بالمضارع في الوزن والزيادة - لم يعلّ ، نحو «أبيض ، وأسود» ، لأنّه لو أعلّ ، لالتبس بالفعل ، إذ ليس فيه علامه يمتاز بها عنه.

وفهم منه أيضا : أنّه إن لم يشابه الفعل المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة -

ص : ٤٤١

١- قال ابن حمدون : وليس المراد ب- «فاعل» في كلامه اسم فاعل من «باص» ، لأن اسم الفاعل وإن كان على هذا الوزن أيضا ، لكنه منون ، والذي يقع في اللبس به إنما هو المفتوح الضاد الغير المنون ، وإن كان في التصريح صرح بأن اللبس يقع باسم الفاعل. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٣.

٢- في الأصل : قاضى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦. وباص : فعل ماض من البضاضة ، والبضاضة : نعومه البشره والجلد. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٦ ، اللسان : ١ / ٢٩٦ (بضض). وذهب الأزهري في التصريح (٢ / ٣٩٣) إلى أن «باص» اسم فاعل من البضاضة.

٣- في الأصل : الواو. ساقط. انظر الألفيه : ٢٠٩.

٤- في الأصل : وكل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٦- تحلىء : - بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام وآخره همزه - القشر الذى على وجه الجلد مما يلي منبت الشعر ، ويطلق على وسخ الشعر وسواده ، وما فسد من الجلد إذا أزيل منه الشعر بالسكين. انظر اللسان : ٢ / ٩٥٥ (حلاً) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ١٩٦ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢٠٤.

لم يعلّ ، ك- «مكيال». وقد فهم من هذا القانون أنّ نحو «مفعّل» ، ك- «مخيّط» - يعلّ ، لأنّه أشبه الفعل المضارع فى الوزن دون الزيادة ، لأنّه مثل «تفعل» بكسر التاء (١) - (فى لغه) (٢) كنانه (٣) ، فأخرجه بقوله رحمه تعالى :

ومفعل صحّح كالمفعال

يعنى : إنّما صحّح «مفعّل» ، وإن كان ظاهره يقتضى الإعلال ، لأنّه حمل على «مفعال» - بالألف - ، و «مفعال» لم يشبه الفعل لا فى الوزن ولا فى الزيادة (٤).

وذكر كثير من أهل التصريف : أنّه إنّما صحّح ، لأنّه مقصور منه ، فهو هو (٥).

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وألف الإفعال واستفعال

أزل لذا الإعلال والتّأ الزم عوض

ص: ٤٤٢

١- فى الأصل : يفعل بكسر الياء. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٣- انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦. وقال ابن مالك فى شرح الكافية : لأنّه على وزن «تعلم» على لغه بنى أخيل. انتهى. وقال أبو حيان : فالحجاز تفتح - يقصد حرف المضارعه - نحو «تعلم وتنشأ ، ويتغافل وتنقاد وتستخرج» وغيرهم من العرب : قيس وتميم وربيعه ومن جاورهم يكسر إلا فى الياء فيفتح ، إلا بعض كلب فيكسر فيها وفى غيرها من الثلاثة. انتهى. وقال السيوطى فى الهمع : وكسره أى : أول المضارع إلا الياء إن كسر ثانى الماضى ك- «تعلم» أو زيد أوله تاء ك- «يتدحرج ويتعلم» أو وصل ك- «يستعين» أو الياء أيضا مطلقا ، قرىء : فإنهم يألمون كما تيلمون بكسر الياء والتاء. انتهى. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٦. شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٣١٤١ ، ارتشاف الضرب : ١ / ٨٨ ، الهمع : ٦ / ٣٤ ، الكتاب : ٢ / ٢٥٦ ، شرح الشافيه للرضى : ١ / ١٤١ ، شرح الكافية للرضى : ٢ / ٢٢٨ ، التسهيل : ١٩٧ - ١٩٨.

٤- قال ابن مالك فى شرح الكافية (٤ / ٢١٤١) : «مفعال» ك- «مسواك» مستحق للتصحيح ، لأنّه غير موازن للفعل ، لأجل الألف التى قبل لامه ، و «مفعّل» شبيه به لفظا ومعنى ، فصحح حملا عليه». وانظر شرح ابن الناظم : ٨٦٠ ، المقتضب : ١ / ٢٤٦ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ ، شرح المكودى : ٢ / ١٩٦.

٥- لا- أنه محمول عليه ، قال سيويوه : «وسألته : أى : الخليل - عن «مفعّل» لأى شىء أتم ، ولم يجر مجرى «أفعل» ، فقال : لأن «مفعلا» إنّما هو من «مفعال» ألا- ترى أنّهما فى الصفه سواء ... وقد يعتوران الشىء الواحد ، نحو «مفتح ومفتاح» ، و «منسج ومنساج» ، و «مقول ومقوال» ، فإنما أتممت فيما زعم الخليل أنّها مقصوره من «مفعال» أبدا. انتهى. انظر الكتاب : ٢ / ٣٦٧ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٣ ، المنصف : ٣٢٣١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٢٢ ، شرح الملوكى : ٢٢٣ ، الممتع : ٢ / ٤٨٧ ، حاشيه الخضرى : ٢

٢٠٥ / ، التصريح على التوضيح : ٣٩٤ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٨٦ / ١٠ .

يعنى : إذا كان المستحقّ للنقل والإعلال المذكورين مصدرا على «إفعال» أو «استفعال» - حمل على فعله ، فنقلت حركه عينه إلى فائه ، ثم تقلب (١) ألفا ، لمجانسه الفتح ، فيجتمع ألفان ، الأولى : المنقلبه عن العين ، والثانيه الألف التي كانت بعد العين (٢) ، فتحذف الثانيه ويلزم حينئذ التياء ، عوضا عن الألف المحذوفه ، وذلك نحو : «إجازة ، واستقامه» ، أصلهما «إجوازا (٣) / ، واستقواما ، ونظير «إجوازا» من الصّيحح «إكرام» ، ونظير «الاستقوام» من الصّيحح «استدراك» ، فنقلت حركه العين فيهما إلى الساكن قبلهما ، وفعل فيهما ما تقدّم من الحذف والتّعويض.

وقد صرّح بأنّ المحذوف هي الألف الزائده بقوله :

وألف الإفعال واستفعال

أزل ...

وهو مذهب سيبويه (٤). ثم إنّ هذه التاء التي هي عوض قد تحذف ، وإليه أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وحذفها بالنقل ربّما عرض

يعنى : أنّ هذه التاء التي تلحق عوضا قد تحذف ، ويقتصر في حذفها على السّماع ، كقولهم : «أرى إراء ، واستقام استقاما».

ويكثر ذلك مع الإضافه ، كقوله (٥) : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) [الأنبياء : ٧٣].

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

وما لإفعال من الحذف ومن

نقل فمفعول به أيضا قمن

يعنى : أنّه إذا بنى مثال «مفعول» من فعل ثلاثيّ ، معتلّ العين ، فعل به

ص : ٤٤٣

١- في الأصل : نقلت. انظر شرح المكودي : ١٩٧ / ٢.

٢- في الأصل : بعد العين كانت. انظر شرح المكودي : ١٩٧ / ٢.

٣- في الأصل : استجوازا. انظر شرح المكودي : ١٩٧ / ٢.

٤- والخليل أيضا. وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفه بدل من عين الكلمه. انظر الكتاب : ٢ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٦ ،

المنصف : ١ / ٢٩١ ، المقتضب : ١ / ٢٤٣ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٤ ، الممتع : ٢ / ٤٩٠ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٤ ، شرح

الأشمونى : ٤ / ٣٢٣ ، المقرب : ٢ / ١٨٧ ، شرح المكودي : ٢ / ١٩٧ ، الهمع : ٦ / ٢٧٥.

٥- فى الأصل : كقولهم.

ما (١) فعل ب- «إفعال» من نقل الحركة إلى الساكن قبلها (وحذف واو مفعول) (٢)(٣).

وشمل ما كانت عينه ياء ، وما كانت واوا ، ولذلك أتى بمثالين ، فقال رحمه الله تعالى :

نحو مبيع ومصون ...

فأصل «مبيع» : «مبيوع» ، فنقلت حركة الياء إلى الباء ، وبقيت الياء ساكنه بعد ضمّه ، فأبدلت الضّمه كسره لتصحّ الياء ، ثمّ حذفت واو «مبيوع» ، فقالوا : «مبيع». وأمّا «مصون» ، فأصله : «مصون» ، فنقلت حركة الواو إلى الصاد ، وبقيت الواو / ساكنه ، وحذفت (٤) الواو التي بعدها ، وهي واو «مفعول».

وقد يصحّ كلّ واحد من التّوعين ، وإلى ذلك أشار فقال رحمه الله تعالى :

وندر

تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر

يعنى : أنّ ما عينه واو من «مفعول» ، قد يصحّ - أى : ينطق به على الأصل - ، وذلك قليل كقولهم : «ثوب مصون» (٥) ، وما عينه ياء وهو مشهور (٦).

ص: ٤٤٤

١- فى الأصل : ما. مكرر.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٧ / ٢.

٣- وذلك لزيادتها ، ولقربها من الطرف ، وهذا مذهب سيويه والخليل. وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمه ، لأن واو مفعول لمعنى ، ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمه حذفت الأولى. قال المازنى : وكلا القولين حسن جميل. انظر الكتاب : ٣٦٣ / ٢ ، المنصف شرح تصنيف المازنى : ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٦ ، شرح الملوكى : ٣٥١ - ٣٥٢ ، الممتع : ٢ / ٤٥٥ - ٤٥٦ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ٧٨ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٥ ، المقتضب : ١ / ٢٣٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٢ ، الهمع : ٦ / ٢٧٥ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٢ / ٤٣٥.

٤- فى الأصل : وحذف. انظر شرح المكودى : ١٩٧ / ٢.

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافيه : ومن العرب من يصحح «مفعولا» من ذوات الواو ، فيقول : «ثوب مصون» و «فرس مقوود» ، وهو قليل». انتهى. وذهب المبرد فى المقتضب إلى جواز تصحيح «مفعول» فى ضروره الشعر ونسب إليه ابن جنى وغيره ذلك مطلقا. ونسب الرضى إلى الكسائى إجازة ذلك مطلقا ، فقال : وحكى الكسائى «خاتم مصووغ» وأجاز فيه كله أن يأتى على الأصل قياسا. انتهى. انظر الكتاب : ٢ / ٣٦٧ ، المقتضب : ١ / ٢٤٠ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٤٤ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٤٩ - ١٥٠ ، المنصف : ١ / ٢٨٥ ، الممتع : ٢ / ٤٦١ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٢٤ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٧ ، شرح الملوكى : ٣٥٥ ، الهمع : ٦ / ٢٧٥ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ٨٠.

٦- وذلك لأن الياء أخف من الواو، كقوله: وكأنها تفّاحه مطيوبه انظر شرح المرادى: ٦ / ٦٨، الممتع: ٢ / ٤٦٠، شرح الأشمونى: ٤ / ٣٢٤، شرح الملوكى: ٣٥٤.

وقيل : إنَّ تصحيحه لغه بنى تميم ، ومنه قولهم : «مبيوع ، ومخيوط» (١).

ثم قال رحمه الله تعالى :

وصحَّح المفعول من نحو عدا

وأعلل ان لم تتحرَّ الأجودا

يعنى : إذا بنى مثل «مفعول» من فعل ثلاثى ، واوئى اللام - جاز فيه التَّصحيح باعتبار تحصُّن الواو بالإدغام ، والإعلال لقربها من الطَّرف ، وذلك نحو «عدا يعدو (فهو معدو)» (٢) ، ومعدى».

وفهم من قوله : «إن لم تتحرَّ الأ-جود» أنَّ التَّصحيح أجود ، لأنَّ معنى «تتحرَّى» : تقصد (٣) ، والمعنى : وأعلل إن لم تقصد الأجود ، فمفهومه : أنك إذا قصدت الأجود لا تعلّ.

وفهم منه : أنَّ ما كان (٤) يائى اللام نحو «مرمى» أصله «مرموى» ، وقد تقدّم وجوب إعلاله (٥).

وفهم منه أيضا (٦) : أنَّ ما كان واوئى اللام (من المفعول المبنى) (٧) على «فعل» - لا يجوز فيه الوجهان ، بل يلزم إعلاله ، نحو «مرضى».

ص : ٤٤٥

١- حكى ذلك المازنى وغيره. وجعل المبرد تصحيح نحو هذا جائز للضرورة ، ولم يقل إنه لغه لبعض العرب كما قال سيبويه : «وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول : ومخيوط ومبيوع». انظر المنصف شرح تصريف المازنى : ١ / ٢٨٦ ، الكتاب : ٢ / ٣٦٣ ، المقتضب : ١ / ٢٣٩ ، شرح المرادى : ٦ / ٦٨ ، الممتع : ٢ / ٤٦٠ ، شرح المكودى : ٢ / ١٩٨ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٢٥ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٥ ، شرح الكافية لابن مالك : ٤ / ٢١٤٣ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ١٤٩ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ٧٩ ، شرح الملوكى : ٣٥٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٨.

٣- قال ابن منظور : والتحرى : القصد والاجتهاد فى الطلب والعزم على تخصيص الشىء بالفعل والقول». انظر اللسان : ٢ / ٨٥٣ (حرى) ، شرح المكودى : ٢ / ١٩٨.

٤- فى الأصل : ما. ساقط. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٨.

٥- وذلك عند قوله : إن يسكن السابق من واو ويا وأتصلا ومن عروض عريا انظر ص ٤٣٢ - ٤٣٣ / ٢ من هذا الكتاب.

٦- فى الأصل : أيضا منه. تقديم وتأخير. انظر المكودى : ٢ / ١٩٨.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ١٩٨.

ثم قال رحمه الله تعالى / :

كذاك ذا وجهين جا الفعول (١)

من

ذى الواو لام جمع أو فرد يعن (٢)

يعنى : إذا كان مثال «الفعول» (٣) ممّا لاهه واو - جاز فى لاهه وجهان :

الإعلال والتّصحیح ، وذلك فى الجمع ، نحو «عصى» (٤) ، وفى المفرد ، نحو «عتى عتيا» (٥) ، إلا- أنّ إعلال الجمع أولى من التّصحیح ، وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ، ولم يته على ذلك الناظم (٦) ، وفى تقديمه الجمع إشعار ما بذلك.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وشاع نحو نيم فى نوم

ونحو نيام شذوذه نيمى

يعنى : أنّه يجوز فيما كان على وزن «فعل» ، جمعا ، وعينه واو - وجهان :

التّصحیح على الأصل ، نحو «نائم ونوم ، وصائم وصوم» ، والإعلال نحو «صيم ، ونيم» ، لقرب عينه من الطرف.

(وأما «فعل» : بالألف - فالوجه فيه التّصحیح ، لبعده من الطرف) (٧) ، نحو «صوام ، ونوام».

وقد شدّ فى «نوام» : «نيام» ، فيحفظ ولا يقاس عليه (٨).

ص: ٤٤٦

١- فى الأصل : المفعول. انظر الألفيه : ٢١٠.

٢- فى الأصل : يمن. انظر الألفيه : ٢١٠.

٣- فى الأصل : المفعول. انظر شرح المكودى : ١٩٨ / ٢.

٤- عصى : جمع «عصا» ، ويجوز أن يقال : «عصو» أيضا بالتّصحیح. انظر شرح المكودى : ١٩٨ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٣٢٧ / ٤.

٥- أى : استكبر وجاوز الحد ، ويجوز أن يقال أيضا : «عتوا» بالتّصحیح. انظر اللسان : ٢٨٠٤ / ٤ (عتا) ، شرح المكودى : ١٩٨ / ٢ ،

شرح الأشمونى : ٣٢٧ / ٤.

٦- ونبه على ذلك فى الكافيه ، حيث قال : ورجح الإعلال فى جمع وفى مفرد التّصحیح أولى ما اقتفى وقال فى شرحها :

والتّصحیح فى المفرد أكثر نحو «علا- علوا» ، و «نما نموًا» ، والتّصحیح فى الجمع قليل ، نحو «أب وأبو» ، و «نحو ونحو». انتهى.

انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢١٤٥ / ٤ ، شرح المرادى : ٧٣ / ٦ ، شرح الأشموني : ٣٢٧ / ٤ .

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٩ / ٢ .

٨- وذلك لبعء الواو من الطرف ، ومنه قوله : ألا طرفنا ميه بن منذر فما أرق النيام إلا كلامها انظر شرح المرادى : ٧٥ / ٦ ، شرح

الشافيه للرضى : ١٧٣ / ٣ ، شرح المكودى : ١٩٩ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٩٣ / ١٠ ، الممتع : ٤٩٨ / ٢ ، شرح الملوكى : ٤٩٦ ،

المنصف : ٥ / ٢ ، شرح الأشموني : ٣٢٨ / ٤ .

فصل فى إبدال فاء الافتعال تاء ، وتاء الافتعال طاء ودالا

ثم قال رحمه الله تعالى :

[فى إبدال فاء الافتعال تاء ، وتاء الافتعال طاء ودالا]

ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا

يعنى : أن فاء «الافتعال» وما تصرّف منه ، إذا كان فائوه حرف لين ، - أبدل تاء وأدغم فى تاء «الافتعال».

وشمل قوله : «ذو اللين» الواو نحو «أتعد» ، أصله : «أو تعد» ، والياء نحو «أتسر» ، أصله «إيتسر» ، لأنه من اليسر.

ولا مدخل للألف هنا لأنها لا تكون فاء ، (وإنما) (١) أبدلوا منها تاء ، لأنهم لو أقرّوها لتلاعبت بها الحركات.

فإن كانت بعد ضمّه قلبت واوا ، أو بعد فتحه قلبت ألفا ، أو بعد كسره قلبت ياء فأبدلوا حرفا جلدًا ، وهو التاء ، لأنها أقرب حروف (٢) الزيادة إلى الواو.

فإن كان فاء الافتعال ياء مبدله من همزه / فقد أشار إليه ، فقال :

وشدّ فى ذى الهمز نحو ائتكلا

يعنى : أنه قد سمع إبدال التاء من الياء (٣) المبدله من الهمزه على وجه الشذوذ. وظاهر تمثيله ب- «ائتكلا» أنه ممّا سمع فيه الإبدال شذوذًا ، والمسموع من ذلك إنما هو «أتر» أى : لبس الإزار (٤) ، فينبغى أن يكون المثال راجعا (لذى

ص : ٤٤٧

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ١٩٩ / ٢.

٢- فى الأصل : حرف. انظر شرح المكودى : ٢٠٠ / ٢.

٣- فى الأصل : سمع إبدال الياء من التاء. انظر شرح المكودى : ٢٠٠ / ٢.

٤- انظر اللسان : ١ / ٧١ (ازر) ، شرح المكودى : ٢٠٠ / ٢.

الهمز ، لا للبدل ، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع ، فعلى هذا يكون المثال راجعا (١) لما أبدل تاء من ذى الهمزه.

ثم قال رحمه الله تعالى :

طا تا افتعال ردّ إثر مطبق

يعنى : أنه يجب إبدال تا الافتعال وفروعه طاء بعد حروف الإطباق ، وهى : «الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء» ، نحو «اصطبر ، واظطرم ، واظعن ، واظهر» (٢) ، أصلها «اصتبر ، واصترم ، واظعن ، واظتهر» (٣) ، فاستثقل اجتماع التاء مع حرف الإطباق ، لما بينهما من مقاربه المخرج ، ومباينه (٤) الوصف ، لأنّ التاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء (٥) من مخرجها وهو (٦) الطاء (٧).

ثم قال رحمه الله :

فى اذان وازدد واذكر دالا بقى

يعنى : أنه يبدل أيضا تاء الافتعال (٨) وفروعه دالا (٩) بعد «الدال ، والزاي ، والدال» ، وقد استوفى مثلها.

ص : ٤٤٨

١- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٢- أصل «اظهر» : «اظتهر» ، أبدلت التاء طاء ، فصار «اظطهر» ، ثم أبدل الثانى من جنس الأول ، وأدغم الطاء فى الظاء ، كما سيأتى فى الهامش.

٣- فى الأصل : وأظهر. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٤- فى الأصل : ماينه. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٥- فى الأصل : الاستعلاء. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٦- فى الأصل : وهى. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٤٤.

٧- وإذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء وجب الإدغام لاجتماع المثلين ، وإذا أبدلت بعد الطاء فى نحو «اظطم» ففيه ثلاثة أوجه :

البيان ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثانى ، ومع عكسه ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قول زهير : هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ويظلم أحيانا فيظطم روى : «فيظطم» و «فيظلم» و «فيظلم». انظر الكتاب : ٢ / ٤٢١ ، شرح المرادى : ٦ / ٨١ ، شرح

الملوكى : ٣١٦ ، ٣١٩ ، المنصف : ٢ / ٣٢٩ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ٤٧ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩١ ، سر الصناعات : ١ /

٢١٩ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٨٣ ، ٢٨٨.

٨- فى الأصل : الأفعال. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٩- فى الأصل : إلا. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

ف- «ادان» أصله «ادتان» إذا أخذ الدّين (١) ، فأبدل من التّاء دالا (٢).

و «ازدد» فعل أمر من «زاد» أصله «ازتد» ، فأبدل من التّاء دالا (٣).

و «ادكر» فعل أمر من / «ذكر» ، (أصله : اذتكر) (٤) ، فأبدلت التّاء دالا (٥) ، ثمّ قلبت الدّال دالا (٦) ، وأدغمت الدّال في الدّال (٧).

ص : ٤٤٩

١- انظر اللسان : ٢ / ١٤٦٨ (دين) ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٢- في الأصل : إلا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٣- في الأصل : إلا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠ ، وفي الأصل أيضا : وأدغمت فيها الدال الأولى. زياده ، وهي زياده لا معنى لها هنا.

٤- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٥- في الأصل : ذالا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٦- في الأصل : ذالا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٠.

٧- وإذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثلين ، وإذا أبدلت بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه ، فيقال : «ازدجر ، وازجر» ، ولا يجوز : «ادجر» لفوات الصفير ، وإذا أبدلت دالا بعد الدال جاز ثلثه أوجه : الإظهار والإدغام بوجهيه ، فيقال : «اذدكر» ، ومنه قول : والهرم تذريره اذدراء عجبا و «ادكر» ، و «اذكر» بذال معجمه ، وهذا الثالث قليل ، وقد قرىء شاذا : فهل من مذكر بالمعجمه. انظر شرح الأشموني : ٤ / ٣٣٢ ، المنصف : ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، شرح المرادي : ٦ / ٨٣ ، شرح الشافيه للرضي : ٣ / ٢٢٧ ، سر الصنائه : ١ / ١٨٧ - ١٨٨ ، شرح ابن يعيش : ١ / ١٥٠ - ١٥١ ، الممتع : ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ ، شرح الملوكي : ٣٢٢ - ٣٢٤ ، المقرب : ٢ / ١٦٦.

ثم قال :

فصل [فى أنواع من الحذف]

فا أمر أو مضارع من كوعد

احذف وفى كعده ذاك اطرء

يعنى : أنه يجب حذف فاء الكلمه إذا كانت واوا فى ثلاثه (١) مواضع :

الأول : فعل الأمر ، نحو «عد» ، وهو محمول (٢) على الفعل المضارع ، لوجود علّه الحذف فى الفعل المضارع.

الثانى : المضارع إذا كان على «يفعل» - بفتح الياء ، وكسر العين - نحو «يعد» ، لوقوع الواو ساكنه بين فتحه وكسره لازمه ، وحمل عليه «أعد ، ونعد ، (وتعد)» (٣).

وفهم من قوله : «من كوعد» أنّ الواو تحذف فى الأمر والمضارع ، إذا كان بعدها فتحه نائبه عن الكسره ، نحو «وهب يهب» فإنّ قياسه «يهب» - بكسر الهاء - ، لكن فتحت لكونها من حروف الحلق.

وفهم منه أيضا أنّ حذف الواو المذكوره مشروط (٤) بأن يكون حرف المضارعه مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف ، نحو «يوعد» مبتيا للمفعول ، وأن يكون ما بعد الواو مكسورا ، فلو كان غير مكسور نحو «يوجد» لم يحذف.

وفهم منه أيضا : أن يكون ذلك فى فعل ، (فلو) (٥) بنيت من «الوعد» مثل «يقطين» قلت : «يوعيد» (٦).

ص: ٤٥٠

١- فى الأصل : ثلاث. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٢- فى الأصل : مجهول. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٠.

٣- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١.

٤- فى الأصل : مشروطه. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١.

٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١.

٦- فى الأصل : يوعد. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١.

الثالث : المصدر من نحو «وعد» (١).

وفهم من قوله : «كعده» أن يكون المحذوف منه مصدرا ، فلو كان اسما لم يحذف نحو «وجهه» (٢).

وفهم منه أيضا : أن المصدر / إذا أريد به الهيئه ، لم يحذف ، نحو «الوعده».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وحذف همز أفعل استمرّ في

مضارع وبنيتي متّصف

يعنى : أنه اطرّد حذف الهمزة من «أفعل» في المضارع ، وفي اسم الفاعل واسم المفعول ، وهو المعبر عنهما ب- «بنيتي متّصف».

وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك ، كما لا يحذف سائر الزوائد من الفعل ، نحو «تدحرج ، وخاصم» ، لكن استثقل اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو «أكرم» ، فحذفت الهمزة ، وحمل على «أكرم» : «تكرم ، ونكرم ، ويكرم» ، واسم الفاعل ، واسم المفعول (٣).

والمراد ب- «أفعل» : الفعل الماضي.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

ظلت وظلّت في ظللت استعمالا

وقرن في اقررن وقرن نقلا

يعنى : أن «ظللت» بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين ، مع كسر الظاء وفتحها ، فتقول : «ظلت ، وظلت».

وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ ، وزاد سيويوه «مسست» (٤) ، وفي القياس عليهما خلاف (٥). وقوله :

ص: ٤٥١

١- في الأصل : عده. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠١. وهو أيضا محمول على الفعل المضارع في الحذف. انظر شرح المكودي :

٢ / ٢٠١ ، شرح المرادى : ٩٦ / ٦.

٢- قال ابن حمدون في حاشيته (٢ / ٢٠١): «وجهه» بكسر الواو اسم للمكان المتوجه إليه ، وليس اسم مصدر للتوجه ، ولو قلنا بذلك لكان إثبات الواو شاذًا. انتهى.

٣- وذلك كما حمل على «يعد» سائر أفعال المضارع. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠١ ، شرح الملوكى : ٣٣٥ ، ٣٤٣.

٤- قال سيويه فى الكتاب (٢ / ٤٠٠): «ومثل ذلك قولهم: «ظلت ، ومست» ، حذفوا ، وألقوا الحركه على الفاء ، كما قالوا : «خفت» ، وليس هذا النحو إلا شاذا ، والأصل فى هذا عربى كثير ، وذلك قولك : «أحسست ومسست ، وظللت». انتهى. وانظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠١ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٧ ، الهمع : ٦ / ٢٥٣.

٥- فذهب الشلوين إلى أن هذا الحذف مطرد فى كل فعل مضاعف على «فعل» وصرح سيويه بأنه شاذ ، ولم يرد إلا فى لفظين من الثلاثى ، وهما : «ظلت ، ومست» ، فى «ظللت» و «مسست» ، وفى لفظ ثالث من الزائد على الثلاثه ، وهو «أحست» فى «أحسست». وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور وابن الضائع ، وحكى فى التسهيل أن الحذف لغه سليم ، وبذلك يرد على ابن عصفور ومن وافقه. وحكى ابن الأنبارى الحذف فى لفظ من المفتوح ، وهو «همت» فى «هممت» ، وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثى ومزيده. انظر الكتاب : ٢ / ٤٠٠ ، الهمع : ٦ / ٢٥٣ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٠ ، الممتع لابن عصفور : ٢ / ٦٦١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٧ ، التسهيل : ٣١٤.

يعنى : أنه يستعمل هذا التّخفيف (١) فى فعل الأمر ، فليل فيه : «قرن» بكسر القاف ، وهى قراءه غير نافع وعاصم (٢) فى قوله تعالى : (وَقَرْنَ / فى بُيُوتِكُنَّ) (٣) [الأحزاب : ٣٣].

وقوله : «وقرن نقلا» إشاره إلى قراءه عاصم ونافع (٤).

ص : ٤٥٢

١- فى الأصل : التحقيق. انظر شرح المكودى : ٢٠١ / ٢.

٢- هو عاصم بن أبى النجود بهدله الكوفى الأسدى بالولاء ، أبو بكر ، أحد القراء السبعه ، تابعى من أهل الكوفه ، ثقه من القراءات ، صدوقا فى الحديث ، قيل : اسم أبيه عبيد ، وبهدله : اسم أمه ، توفى بالكوفه سنه : ١٢٧ هـ. انظر ترجمته فى طبقات القراء : ١ / ٣٤٦ ، ميزان الاعتدال : ٢ / ٥ ، الأعلام : ٣ / ٢٤٨ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٥٥.

٣- وفيه وجهان : أحدهما : أنه أمر من «قر يقر» ، حذف إحدى الرءين ، كما حذف إحدى اللامين فى «ظلت» ، فرارا من التكرير. والثانى : أنه من «وقر يقر» إذا ثبت ، ومنه الوقار ، والفاء محذوفه. وقرأ نافع وعاصم وأبو جعفر «وقرن» بفتح القاف ، وهو أمر من «قرن» - بكسر الرء الأولى - «يقرن» - بفتحها - ، فالأمر منه «اقرن» ، حذف الرء الثانى الساكنه لاجتماع الرءين ، ثم نقلت فتحه الأولى إلى القاف ، وحذفت همزه الوصل للاستغناء عنها ، فصار «قرن» ، فوزنه حينئذ «فعن» فالمحذوف اللام ، وقيل : المحذوف الرء الأولى للساكنين ، ووزنه : «فلن». انظر فى ذلك حجه القراءات : ٥٧٧ ، النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٣٤٨ ، إتحاف فضلاء البشر : ٣٥٥ ، المبسوط فى القراءات العشر : ٣٥٨ ، إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١٩٢ ، إعراب النحاس : ٣ / ٣١٣ ، معانى الفراء : ٢ / ٣٤٢ ، البيان لابن الأنبارى : ٢ / ٢٦٨ ، البهجه المرضيه : ٢٠٦ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٤٤ ، شرح دحلان : ٢٠٦ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠١ - ١٠٢ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٧٠.

٤- راجع الهامش السابق.

ووجه من قرأ بالكسر - أن أصله: قرَّ بالمكان ، يقرّ - بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المضارع (١) - فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف (٢) بحذف عينه ، بعد نقل حركتها إلى القاف ، وكذلك الأمر منه ، فتقول على هذا «يقرن» في المضارع ، و «قرن» في الأمر.

ووجه قراءه الفتح : أنه من «قررت بالمكان أقرّ» - بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع (٣) - ففعل به ما تقدّم في الكسر من الحذف والنقل ، فهما (٤) لغتان فصيحتان.

ص: ٤٥٣

-
- ١- انظر اللسان : ٥ / ٣٥٨٠ (قرر).
 - ٢- في الأصل : يحفف. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٢.
 - ٣- انظر اللسان : ٥ / ٣٥٨٠ (قرر).
 - ٤- في الأصل : فيهما. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٢.

ثم قال رحمه الله تعالى :

الإدغام (١)

يقال : الإدغام - بسكون الدال - مصدر أدغم ، والإدغام (٢) - بتشديدها مصدر ادغم (٣).

قيل : والإدغام - بتشديد الدال - : عباره البصريين ، وبالإسكان : عباره الكوفيين (٤). وهو فى اللغه : «الإدخال» (٥).

ص : ٤٥٤

- ١- وقيدته ابن مالك فى شرح الكافيه ب- «اللائق بالتصريف» ، والاحتراز بهذا القيد عن الإدغام باللائق بالقراء ، فإنه أعم. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢١٧٥ / ٤ ، الأشمونى مع الصبان : ٣٤٥ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ٢١٠ / ٢.
- ٢- فى الأصل : وإدغام : انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ٢.
- ٣- انظر شرح المكودى : ٢٠٢ / ٢ ، وفى اللسان : يقال : أدغمت الحرف وأدغمته على «افتعلته». انتهى. وقد استعمل الناظم فى هذا النظم اللغتين ، فاستعمل الأولى فى قوله : أول مثلين محرّكين فى كلمه ادغم ... واستعمل الثانيه فى قوله : وحيى افكك وادغم ... انظر اللسان : ١٣٩١ / ٢ (دغم) ، ألفيه ابن مالك : ٢١٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢٠٣ / ٢.
- ٤- قاله ابن يعيش. انظر الكتاب : ٤٠٤ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ١٢١ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٣ ، شرح الشافيه للجاربردى (مجموعه الشافيه) : ١ / ٣٢٧ ، شرح المكودى : ٢٠٢ / ٢ ، شرح الأشمونى : ٤ / ٣٤٥ ، الهمع : ٦ / ٢٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٧ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢١٠ ، البهجه المرضيه : ٢٠٦ ، المعجم الكامل فى لهجات الفصحى : ١٤١.
- ٥- يقال : أدغمت اللجام فى فم الدابه ، أى : أدخلته فى فيها ، وأدغمت الثياب فى الوعاء : أدخلتها فيه. انظر اللسان : ٢ / ١٣٩١ (دغم) ، تعريفات الجرجانى : ١٤ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٣ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٣٥ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ١٢١ ، الهمع : ٦ / ٢٨٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٧ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٣ ، الأشمونى مع الصبان : ٤ / ٣٤٥.

وفى الاصطلاح : إدخال حرف فى حرف (١).

وهو باب متسع (٢) ، واقتصر منه هنا على إدغام المثلين المتحرّكين فى كلمه.

واعلم أنّ ما اجتمع فيه مثلان فى كلمه على ثلاثه أقسام : واجب الإدغام ، وواجب الإظهار ، وجائز الوجهين.

وقد أشار إلى الأوّل ، فقال :

أوّل مثلين محرّكين فى

كلمه ادغم ...

يعنى : أنّه إذا اجتمع فى كلمه واحده مثلان متحرّكان - وجب إدغام الأوّل فى الثانى ، ويلزم / من ذلك تسكين الأوّل ، لأنّ المتحرّك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه. وشمل نوعين :

الأوّل : أن يكون قبل المثل الأوّل متحرّك ، نحو «ردّ ، وظنّ» أصلهما «ردد ، وظنن» ، فيسكن الأوّل ، ويدغم فى الثانى.

والآخـر : أن يكون قبل المثل الأوّل ساكن نحو : «يردّ ، ويطنّ ، ومردّ (٣)» أصلها «يردد ، ويطنن ، ومردد» فنقلت حركه المثل الأوّل إلى (٤) الساكن قبله ، وبقي ساكنا ، فأدغم فى المثل الثانى.

ص: ٤٥٥

١- وقال السيد الشريف : إسكان الحرف الأوّل وإدراجه فى الثانى ، ويسمى الأوّل : مدغما ، والثانى : مدغما فيه ، وقيل : هو إلباث الحرف فى مخرجه مقدار إلباث الحرفين ، نحو «مد وعد». وقال الصيمرى : الإدغام جعل حرفين بمنزله حرف واحد يرفع اللسان بهما رفعه واحده طلبا للتخفيف. وقال ابن الحاجب : الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرّك من مخرج واحد من غير فصل. انظر تعريفات الشريف الجرجانى : ١٤ ، التبصره والتذكرة : ٢ / ٩٣٣ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٣٣ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣ ، اللسان : ٢ / ١٣٩١ (دغم) ، الهمع : ٦ / ٢٨٠ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢١٠ ، شرح المرادى : ٦ / ١٠٣ ، المقتضب : ١ / ٣٣٣ ، شرح ابن يعيش : ١٠ / ١٢١ ، الممتع : ٢ / ٦٣١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٣٩٨ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٣ ، معجم المصطلحات النحويه : ٨١ ، معجم مصطلحات النحو : ١٢٧.

٢- لأنه يكون فى المثلين وفى المتقاربين ، وفى كلمه وكلمتين. انظر حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٣- فى الأصل : ومراد. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

٤- فى الأصل : إلى الأوّل. بدل : «الأوّل إلى» تقديم وتأخير. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

وفهم منه : أنّ أوّل المثليين إذا كان في صدر الكلمه نحو «ددن» - وهو اللّهُو (١) - لا يدغم ، إذ لا يصحّ الابتداء بالسّاكن .

ثمّ أشار إلى الثّاني ، فقال رحمه الله :

لا كمثل صفف

وذلل وكلل ولبب

ولا كجسس ولا كاخصص ابى

ولا كهليل ...

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان ، ولا يجوز فيها الإدغام :

الأوّل : («صفف») (٢) جمع صفّه ، والصفّه : صفّه السّرج (٣) ، وصفّه البنيان (٤) ، والصفّه أيضا : الكله (٥).

الثّاني : «ذلل» - بضمّ (٦) الذّال المعجمه - (وهو جمع «ذلول») (٧) ، وهو ضد الصّيعبه يقال : دابه ذلول (٨) بيّنه الذّال - بكسر الذّال - من دوابّ ذلل (٩).

الثّالث : «كلل» جمع «كله» ، والكله / : نوع من الثّياب معروف (١٠).

ص: ٤٥٦

١- الددن : اللّهُو واللعب. انظر اللسان : ٢ / ١٣٤٥ (ددن) ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

٣- صفه السرج : قيل : هى القربوس - بفتح الراء - (والقربوس : حنو السرج) ، وقيل : هى الجلد الذى يضم دفتى السرج ، ودفتا

السرج : جانباه من الخشب أو العود. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٦٣ (صفف) ، ٥ / ٣٥٧٠ (قربس) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٤- صفه البنيان : هى السقيفه التى تكون عند البيت ، وهى الخشبه العليا المسماه بالعتبه على رأس البيت. انظر اللسان : ٤ / ٢٤٦٣

(صفف) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٥- فى الأصل : الكلمه. انظر المكودى بحاشيه الملوى : ٢٤٦. وفى نسخه المكودى مع ابن حمدون (٢ / ٢٠٣) : «والصفه أيضا

الظله». وانظر اللسان : ٤ / ٢٤٦٣ ، (ضعف). والكله : الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى فيه من البق. والظله - بضم الظاء - : ما

يتقى به من الحر والبرد ، والظله أيضا : ما سترك من فوق. والصفه أيضا : موضع مظلل من مسجد المدينه كان يأوى إليه الفقراء

من المهاجرين. انظر اللسان : ٤ / ٢٧٥٤ ، ٥ / ٣٩٢٠ (كلل) ، المصباح المنير : ٢ / ٥٣٩ (كلل) ، حاشيه ابن

حمدون : ٢ / ٢٠٣.

٦- فى الأصل : بكسر. راجع اللسان : ٣ / ١٥١٣ (ذلل).

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل. راجع شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

٨- فى الأصل : ذلو. انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

٩- انظر اللسان : ٣ / ١٥١٣ (ذلل) ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٣.

١٠- وهو الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى فيه من البق ، وهو المسمى بغطاء الناموسيه. انظر اللسان : ٥ / ٣٩٢٠ (كلل) ، المصباح

المنير : ٢ / ٥٣٩ (كلل) ، حاشيه ابن حمدون : ٢ / ٢٠٣.

الرَّابِع : «لب» اسم مفرد ، وهو موضع القلاده من الصَّيد من كلِّ شيء ، والجمع «الألباب». و «اللَّب» أيضا : ما يشدُّ على صدر الدَّابهِ والنَّاقهِ ، تمنع الرِّحل من الاستئخار ، و «اللَّب» أيضا : ما استرقَّ من الرَّمْل (١).

الخامس : «جسّيس» ، وهو جمع «جاسّ» اسم فاعل من «جسّ الشّيء» : إذا لمسهُ ، أو من «جسّ الخبر» : إذا فحص عنه ، وهو الجاسوس (٢).

السَّادس : ما كانت فيه حركة ثانی المثليين عارضه ، نحو «اخصص ابی» أصله «اخصص» - بالسكون - ، ثم نقلت حركة الهمزه من «أب» إلى الصَّاد ، وحذفت الهمزه.

السَّابع : ما كان فيه ثانی المثليين زائدا للإلحاق ، نحو «هيلل» إذا أكثر من قوله : «لا إله إلا الله» (٣) ، وهو ملحوق ب- «دحرج». وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة ، لمانع فيها.

أمَّا الثلاثة الأولى : فلأنها مخالفة لوزن «الأفعال» ، والإدغام أصل في «الأفعال» ، فأظهرت لبعدها عنها.

وأمَّا الرَّابِع : وهو «لب» : فلخفه الفتحه (٤).

وأمَّا الخامس : وهو «جسّيس» : فإنه وإن اجتمع فيه متحرّكان ، (فإنّ) (٥) المثل الأوّل مدغم فيه ساكن قبله ، فلو أدغم المتحرّك الأوّل لالتقى الساكنان.

وأمَّا السَّادس : وهو «اخصص ابی» - فلأنّ الحركة الثانیه عارضه ، لأنّها (٦) منقوله من الهمزه.

ص: ٤٥٧

- ١- انظر اللسان : ٥ / ٣٩٨١ (لب) ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣.
- ٢- انظر اللسان : ١ / ٦٢٣ ، ٦٢٤ (جسس) ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤٧.
- ٣- انظر اللسان : ٦ / ٤٦٩١ (هلل) ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤٨ ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣.
- ٤- وليكون منبها على فرعيه الإدغام في الأسماء ، حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو «رد» ، فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل. انظر شرح المرادي : ٦ / ١٠٦ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٤٧ ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣.
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٣.
- ٦- في الأصل : لا. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٤.

وأَمِيَا / السِّيَاع : وهو «هليل» - فلأَنَّ ثَانِي المثلين متحرّك ، زائد للإلحاق (١) ، فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب (٢) منه موافقته.

وقد جاء الفكّ فيما يجب فيه الإدغام لتوفّر الشّروط ، وإلى ذلك أشار ، فقال رحمه الله تعالى :

وشدّ في ألل

ونحوه فكّ بنقل فقبل

يعنى : أنّه قد شدّ التّفكيك في ألفاظ ممّا يجب إدغامه.

منها : «ألل السّقاء» إذا تغيّرت رائحته (٣).

وفهم من قوله : «ونحوه» أنّه سمع التّفكيك في غير «ألل» ، وذلك ثمانية ألفاظ آخر ، وهى :

«دب الإنسان» : إذا نبت الشّعْر في جبينه (٤) ، و «صكك الفرس» : إذا اصتكّ عرقوباه (٥) ، و «ضبيب الأرض» : إذا كثر ضبابها (٦) ، و «قطط الشّعْر» : إذا اشتدّت جعودته (٧) ، و «لححت العين» : إذا التصقت (٨) ، و «مششت الدّابة» : إذا ظهر في

ص : ٤٥٨

١- جعل المؤلف هنا اللام الثانيه مزيده للإلحاق ، وقال ابن مالك في شرح الكافيه : «فإن لامي «هليل» متحركان في لفظ واحد ، ولم يدغم أحدهما في الآخر لأن الياء قبلهما مزيده للإلحاق بدحرج». انتهى. انظر شرح المرادى : ١٠٨ / ٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٢١٧٨ / ٤ ، شرح الأشموني : ٢٤٨ / ٤ ، حاشيه الملوى : ٢٤٦.

٢- فى الأصل : والمطلوب. انظر شرح المكودى : ٢٠٤ / ٢.

٣- وكذلك الأسنان إذا فسدت ، والأذن إذا رقت. انظر اللسان : ١١٢ / ١ (الل) ، شرح الأشموني : ٣٤٨ / ٤ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٤- ورجل أدب ، وامرأه دباء ودبيه : كثيره الشعر فى جبينها. انظر اللسان : ١٣١٦ / ٢ (دب) ، شرح الأشموني : ٣٤٨ / ٤ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٥- أى : ضرب أحدهما الآخر. والعرقوب : العصب الغليظ الموتّر فوق عقب الإنسان ، وعرقوب الدابه فى رجلها بمنزله الركبه فى يدها. انظر اللسان : ٢٤٧٥ / ٤ (صكك) ، ٢٩٠٩ / ٤ (عرقب) ، شرح الأشموني : ٣٤٨ / ٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٤.

٦- انظر اللسان : ٢٥٤٣ / ٤ (ضبيب) ، وانظر ٤٢٠٨ / ٦ (مشش) ، شرح الأشموني : ٣٤٨ / ٤ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٤.

٧- انظر اللسان : ٣٦٧٢ / ٥ (قطط) ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٤.

٨- يقال : لححت العين ولخخت : إذا التصقت بالرمص ، والرمص وسخ يجتمع فى حدقه العين ، فإن سال فهو غمص. انظر اللسان : ٤٠٠٤ / ٥ (لحج) ، شرح الأشموني : ٣٤٨ / ٢ ، المكودى مع ابن حمدون : ٢ / ٢٠٤.

وظيفها (١) نوء (٢)، و «عززت النَّاقه»: إذا ضاق مجرى لبنها (٣)، و «بحح الرّجل»: إذا كثر فى صوته بّحه (٤).

فهذه الألفاظ كلّها شاذة، ولا يقاس عليها.

ثمّ انتقل إلى القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الإدغام والتّفكيك، فقال:

وحىى افكك وادغم دون حذر

كذاك نحو تتجلى واستتر

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتّفكيك.

الأوّل: نحو «حىّ وعىّ»، و «حىى وعىى»، فمن أدغم: نظر إلى أنّهما (٥) مثلان متحرّكان بحركة لازمه فى كلمة، ومن فكّ: نظر إلى أنّ الحركة الثانيه كالعارضة، لوجودها / فى الماضى دون المضارع، لأنّ مضارعه «يحيا».

قيل: والتّفكيك فى ذلك أجود (٦)، وفى تقديمه له فى النّظم إشعار بذلك.

الثانى: «تجلى»، وقياسه الفكّ، لتصدّر المثلين.

ومنهم من يدغم، فيسكّن أوله، ويدخل همزه الوصل، فيقول: «أتجلى» (٧).

قيل: وفيه نظر، لأنّ همزه الوصل لا تدخل على أوّل المضارع (٨).

ص: ٤٥٩

١- فى الأصل: وظيها. انظر شرح المكودى: ٢ / ٢٠٤. والوظيف لكل ذى أربع: ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق، وقيل: الوظيف من رسغى البعير إلى ركبتيه فى يديه، وأما فى رجليه فمن رسغيه إلى عرقوبيه، والجمع من كل ذلك: أوظفه ووظف. انظر اللسان: ٦ / ٤٨٦٩ (وظف).

٢- وقال ابن منظور: ومششت الدابه - بالكسر - مششا، وهو شىء يشخص فى وظيفها حتى يكون له حجم، وليس له صلابه العظم الصحيح. انظر اللسان: ٦ / ٤٢٠٨ (مشش)، وانظر شرح الأشمونى: ٤ / ٣٤٨، شرح المكودى: ٢ / ٢٠٤.

٣- انظر اللسان: ٤ / ٢٩٢٧ (عزز)، شرح الأشمونى: ٤ / ٣٤٨، شرح المكودى: ٢ / ٢٠٤.

٤- والبحه: شىء يصيب الإنسان فى حلقة يغير صوته. انظر اللسان: ١ / ٢١٥ (بحح)، المكودى مع ابن حمدون: ٢ / ٢٠٤.

٥- فى الأصل: أنّها. انظر شرح المكودى: ٢ / ٢٠٤.

٦- قال أبو حيان فى الارتشاف: نحو «عوى، وحىى» فالإظهار أكثر، ويجوز الإدغام. انتهى. ومذهب سيبويه أن الإدغام فى نحو هذا أكثر من الإظهار. انظر ارتشاف الضرب: ١ / ١٦٦، الكتاب: ٢ / ٣٨٧، الهمع: ٦ / ٢٨٥، شرح المرادى: ٦ / ١١٠، شرح الأشمونى: ٤ / ٣٤٩، التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٠٠.

- ٧- قال ابن مالك في شرح الكافية : «إذا أدغمت فيما اجتمعت في أوله تاء ان زدت همزه وصل يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنه للإدغام ، فقلت في «تجلى» : «اتجلى». انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢١٨٥ / ٤ ، شرح المرادى : ١١١ / ٦ ، الهمع : ٦ / ٢٨٦ ، شرح الأشمونى : ٣٤٩ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠.
- ٨- الذى ذكره كثير من النحويين أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضيا نحو «تتابع» يجوز فيه الإدغام واجتلاب همزه الوصل ، يقال : «اتابع» ، وإذا كان مضارعا نحو «تذكر» لم يجوز فيه الإدغام إن ابتدء به ولما يلزم من اجتلاب الهمزه ، وهى لا تكون فى أول المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وسيأتى. انظر الكتاب : ٢ / ٤٢٦ ، شرح المرادى : ١١١ / ٦ - ١١٢ ، الممتع : ٢ / ٦٣٦ - ٦٣٧ ، شرح الأشمونى : ٢ / ٣٥٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٣ ، الهمع : ٦ / ٢٨٦ ، شرح الشافيه للرضى : ٣ / ٢٤٠ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٠.

والثالث : نحو «استتر» وهو كلّ فعل على «افتعل» اجتمع فيه تآآن ، فهذا أيضا قياسه التفكيك ، ليبقى ما قبله ساكنا ، ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ، فتذهب همزه الوصل ، فتقول : «ستر».

ثم قال رحمه الله تعالى :

وما بتاءين ابتدئ قد يقتصر

فيه على تاكتيين (١)

العبر

هذا من باب «تتجلى» وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تآآن ، أولاهما للمضارعه ، والثانيه تاء «تفعل» ، نحو «تذكر» في «تذكر» ، و «تيسر» في «تيسر».

وقد تقدّم أنّه يجوز فيه عنده : الإدغام ، واجتلاب همزه الوصل.

وذكر هنا أنّه يجوز فيه : حذف إحدى التاءين ، والاستغناء بالأخرى عنها ، ولم يعين المحذوفه ، وفيها خلاف : والمشهور أنّها الثانيه ، لأنّ الأولى تدلّ على معنى المضارعه (٢).

والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تآآن - أنّه يجوز فيه عنده ثلاثه أوجه : إثباتهما. وإدغام الأولى / في الثانيه مع اجتلاب همزه الوصل ، وحذف إحداهما.

ثم قال رحمه الله تعالى :

وفكّ حيث مدغم فيه سكن

لكونه بمضمّر الرفع اقترن

يعنى : أنّه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه ، كاتّصال بعض ضمائر الرفع به - وجب تفكيكه ، إذ لا يتصوّر الإدغام في ساكن ، وذلك أن يتصل به ضمير متكلّم ، أو مخاطبه أو مخاطب ، أو نون إناث ، نحو «رددت» ،

ص : ٤٦٠

١- في الأصل : لتبين. انظر الألفيه : ٢١٣.

٢- وهو مذهب سيوييه والبصريين. وذهب هشام الضرير وأصحابه من الكوفيين إلى أن المحذوف الأولى ، وهي حرف المضارعه. انظر الكتاب : ٢ / ٤٢٥ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٣ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٣ - ١١٤ ، الهمع : ٦ / ٢٨٦ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠١ ، التسهيل : ٣٢٤ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٥١ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٨٧.

ورددنا (١) ، ورددت ، ورددت ، (ورددن) (٢) «(٣) ، وقد مثل ذلك ، فقال رحمه الله (٤) تعالى :

نحو حللت ما حللته ...

أصله : قبل اتّصال الضّمير به «حلّ» - بالإدغام - ، فلما سكّنت اللّام الأخيره لا تتّصال التّاء به - وجب الفكّ.

ثمّ قال :

وفى

جزم وشبه الجزم تخيير قفى

يعنى : أنّ المتقدّم فيه إذا سكّن فى جزم ، نحو «لم يردّ» ، أو فى شبه الجزم - وهو الأمر (٥) نحو «ردّ» ، جاز فيه وجهان : بقاء الإدغام ، والتّفكيك ، نحو «لم يردد ، واردة».

وإنّما جعل فعل الأمر شبيها بالمجزوم ، لأنّ (٦) حكمه حكم المضارع ، فهو شبيه به.

ويلزم فى فعل الأمر اجتلاب همزه الوصل لأنّ تفكيكه يوجب تسكين أوّله ، كالصّحيح.

والتّفكيك : لغه أهل الحجاز ، والإدغام : لغه بنى تميم (٧).

ص : ٤٦١

١- فى الأصل : ورددن. انظر شرح المكودى : ٢٠٥ / ٢.

٢- ما بين القوسين ساقط من الأصل. انظر شرح المكودى : ٢٠٥ / ٢.

٣- وفكّ الإدغام فى ذلك واجب عند جمهور العرب. وقال سيبويه : وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون : «ردن ، ومرن ، وردت» جعلوه بمنزله : «رد ، ومد». انتهى. وقال ابن مالك فى التسهيل : والإدغام قبل الضمير لغيه. انتهى. انظر الكتاب : ٢ / ٢٦٠ ، ارتشاف الضرب : ١ / ١٦٥ ، التسهيل : ٣٢١ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٢ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٥ ، شرح الأشموني : ٤ / ٣٥١.

٤- فى الأصل : لفظ «الله». مكرر.

٥- قال ابن مالك فى شرح الكافيه (٤ / ٢١٩٠) : وإلى سكون الأمر الإشاره ب- «شبه الجزم». انتهى.

٦- فى الأصل : لأنه. انظر شرح المكودى : ٢٠٦ / ٢.

٧- قال سيبويه : ودعاهم سكون الآخر فى المثليين أن بين أهل الحجاز فى الجزم فقالوا : «اردد ، ولا تردد» ، وهى اللغه العربيه القديمه الجيده ، ولكن بنى تميم أدغموا ولم يشبهوها ب- «رددت». انتهى. انظر الكتاب : ٢ / ٤٢٤ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٩٠ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٥ ، الهمع : ٦ / ٢٨٧٧ ، شرح الأشموني : ٤ / ٢٥٢.

ويبلغه أهل الحجاز جاء القرآن غالبا ، نحو : (وَمَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ، وَلَا تَمُنُّنْ تَسْتَكْتِرُ) [المدثر : ٤] ، وهو فى القرآن كثير .
وممّا جاء فيه مدغما ، قوله تعالى : (وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ) [الحشر : ٤] - فى الحشر (١) - عند جميع القراء ، و (مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) [المائدة : ٥٤] ، فى قراءة ابن كثير (٢) وابن عمرو (٣) والكوفيين (٤) .

وإنما خيّر الناظم فى الوجهين ، لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معا ، إلا أن العربى الذى لغته التفكيك غير مختير ، لأنه لا ينطق به مفككا ، وكذلك الذى لغته الإدغام ، لا ينطق به إلا مدغما .

ثم إن ما ذكره فى الأمر من جواز الفكّ والإدغام (يوهم) (٥) أن ذلك أيضا جائز فى «أفعل» فى التعجّب ، لأنه على صيغه الأمر ، وفى «هلم» ، لأنه أمر فى المعنى ، فأخرجهما فقال رحمه الله تعالى :

وفكّ أفعل فى التعجّب التزم

والتزم الإدغام أيضا فى هلم

يعنى : أن «أفعل» فى التعجّب يلزم فكّه (٦) ، وليس حكمه حكم الأمر فى

ص : ٤٦٢

- ١- أى : فى سورة الحشر .
- ٢- هو عبد الله بن كثير الدارى المكى ، أبو معبد ، أحد القراء السبعة ، ولد بمكة سنة ٤٥ هـ ، وأصبح قاضى الجماعة بمكة ، وكانت حرفته العطاره ، ويسمون العطار : «داريا» بتشديد الياء ، فعرف بالدارى ، وتوفى بمكة أيضا سنة ١٢٠ هـ . انظر ترجمته فى طبقات القراء : ١ / ٤٤٣ ، الأعلام : ٤ / ١١٥ ، النشر فى القراءات العشر : ١ / ١٢٠ .
- ٣- هو : زيان بن عمار التميمى المازنى البصرى ، أبو عمرو ، ويلقب أبوه بالعلاء ، أحد القراء السبعة ومن أئمه اللغة والأدب ، ولد بمكة سنة ٧٠ هـ ، ونشأ بالبصره ، وتوفى بالكوفه سنة ١٥٤ هـ . انظر ترجمته فى طبقات القراء : ١ / ٢٨٨ ، فوات الوفيات : ١ / ٣١٨ ، نزهة الألباء : ٣١ ، الأعلام : ٣ / ٤١ ، النشر فى القراءات العشر : ١٣٤ .
- ٤- وهى قراءة ما عدا نافع وابن عامر وأبى جعفر ، وبها قرأ أهل الكوفه وأهل البصره ، وهى لغه بنى تميم . وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر «يرتدد» بدالين ، الأولى مكسوره والثانيه مجروره وهى لغه أهل الحجاز ، وقراءه أهل المدينه وأهل الشام . انظر النشر فى القراءات العشر : ٢ / ٢٥٥ ، المبسوط فى القراءات العشر : ١٨٦ ، إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٢١٩ ، البيان لابن الأنبارى : ١ / ٢٩٧ ، حجه القراءات : ٢٣٠ ، إتحاف فضلاء البشر : ٢٠١ ، إعراب النحاس : ٢ / ٢٧ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٩١ ، شرح المكودى : ٢ / ٢٠٦ .
- ٥- ما بين القوسين ساقط من الأصل . انظر شرح المكودى : ٢ / ٢٠٦ .
- ٦- قال ابن مالك : «بإجماع» . وكأنه أراد إجماع العرب ، فإنه لم يسمع غيره ، وإلا فقد حكى الكسائى إجازة إدغامه نحو «أحب يزيد» . انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٤ / ٢١٩٢ ، الهمع : ٦ / ٢٨٧ ، شرح المرادى : ٦ / ١١٨ ، حاشيه الخضرى : ٢ / ٢١٣ ، شرح

الأشمونى : ٣٥٣ / ٤ ، التصريح على التوضيح : ٢ / ٤٠٢ .

جواز الوجهين ، كما أنّ «هلم» أيضا يلتزم إدغامه (١) ، وأصله «هلمم» ، فنقلت الضّمه إلى اللام ، وأدغمت الميم في الميم ، ومعناها : أقبل (٢) ، وهى عند الحجازيين اسم فعل ، فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغه واحده.

وإنّما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغه بنى تميم ، فإنّها عندهم فعل أمر / لا يتصرّف (٣) ، ولذلك يقولون فى التثنيه : «هلمّا» (٤) ، وفى الجمع : «هلمّوا» (٥).

ص: ٤٦٣

١- فى الأصل : الإدغام. انظر شرح المكودى : ٢٠٧ / ٢. قال ابن مالك فى شرح الكافيه : «وبين أيضا أن «هلم» مدغم بإجماع. انظر شرح الكافيه لابن مالك : ٢١٩٢ / ٤ ، شرح الأشموني : ٣٥٣ / ٤ ، حاشيه الخضرى : ٢١٣ / ٢.

٢- انظر اللسان : ٤٦٩٤ / ٦ (هلم) ، شرح المكودى : ٢٠٧ / ٢.

٣- وقد نقل بعض النحويين بالإجماع على تركيبها ، وفى البسيط : ومنهم من يقول ليست مركبه. وفى تركيبها خلاف : فقال البصريون : مركبه من «ها» التثنيه و «لم» التى هى فعل أمر من قولهم : «لم الله شعثه» ، أى : جمعه ، فحذفت ألفها تخفيفا. وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزه للدرج ، إذ كانت همزه وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركه الميم الأولى إلى اللام وأدغمت. وقال الفراء : مركبه من «هل» التى للزجر ، و «أم» بمعنى : اقصد ، خففت الهمزه بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها ، وصرفت ، فصار «هلم» ، ونقل عن الكوفيين. قال ابن مالك : وقول البصريين أقرب إلى الصواب. انظر الهمع : ١٢٦ / ٥ ، شرح المرادى : ١١٩ / ٦ ، شرح الكافيه لابن مالك : ١٣٩١ ، التصريح على التوضيح : ٤٠٢ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٤١ - ٤٢ ، شرح الأشموني : ٣٥٣ - ٣٥٤ ، شرح الكافيه للرضى : ٧٢ / ٢ - ٧٣ ، حاشيه الخضرى : ٢١٣ / ٢ ، أسرار النحو : ١٨٩ - ١٩٠.

٤- فى الأصل : هلمان. انظر شرح المكودى : ٢٠٧ / ٢.

٥- انظر ذلك كله فى شرح المرادى : ١١٨ / ٦ ، شرح الأشموني : ٣٥٣ / ٤ ، اللسان : ٤٦٩٤ / ٦ (هلم) ، شرح المكودى : ٢٠٧ / ٢ ، الهمع : ١٢٦ / ٥ ، التصريح على التوضيح : ٤٠٢ / ٢ ، شرح ابن يعيش : ٤ / ٤٢ ، شرح دحلان : ٢٠٨ ، شرح الكافيه لابن مالك : ٣ / ١٣٩٠ ، البهجه المرضيه : ٢٠٨ ، التسهيل : ٢١١ ، أسرار النحو : ١٨٩.

ولمّا أتى على ما أراد جمعه من علم النحو ، وما وعد به فى الخطبه من قوله :

مقاصد النحو بها محويّه

أخبر بذلك فقال :

وما بجمعه عنيت قد كمل

نظما على جلّ المهمّات اشتمل

يعنى : أنّ ما عنى به من جمع مهمّات النحو قد كمل ، وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل ، فتمّ موفيا لما قصد من إيراده ، وجاء على وفق قصده ومراده.

ثمّ قال رحمه الله تعالى :

أحصى من الكافيه الخلاصه

كما اقتضى غنى بلا خصاصه

يعنى : أنّ هذا النّظم جمع خلاصه الكافيه أى : معظمها وجلّها (١).

والخلاصه : الصّافى غير المشوب بما يكدره ، وأصله فى السّمن يخلص ممّا يغيّره (٢).

يقول : إنّ هذا النّظم أحصى لبّ الكافيه. وقوله :

كما اقتضى غنى بلا خصاصه

أى : كما أخذ من مسائل العربيه الغنى غير المشوب بالخصاصه - وهى ضدّ الغنى (٣) - ، من قولهم : «اقتضيت الدّين» : إذا أخذته مستوفى (٤).

ثمّ قال :

فأحمد الله مصليا على

محّمّد خير نبىّ أرسلنا

وآله الغرّ الكرام البرره

لَمَّا أَكْمَلَ مَرَادَهُ (٥) خَتَمَ كِتَابَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ .

ص: ٤٦٤

-
- ١- في الأصل : وأجلها. انظر المكودي بحاشيه الملوى : ٢٤٨.
 - ٢- انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٨ ، اللسان : ٢ / ١٢٢٨ (خلص).
 - ٣- انظر اللسان : ٢ / ١١٧٣ (خصص) ، شرح المكودي : ٢ / ٢٠٩.
 - ٤- انظر شرح المكودي : ٢ / ٢٠٩ ، اللسان : ٥ / ٣٦٦٦ (قضى).
 - ٥- في الأصل : مراة. انظر شرح المكودي : ٢ / ٢١٣.

و «العزّ»: جمع «أعزّ»، وهو نعت ل- «آله»، و «البره»: جمع «بارّ» (١)، و «المنتخبين»: المختارين (٢)، و «الخيره»: المختارين / أيضا (٣)، وقد صرّح الزبيديّ: بأنّه مصدر (٤)، وجعله الجوهريّ وصاحب الخلاصه: اسما، من قولك: اختاره الله (٥).

فعلى ما قاله الزبيديّ: يكون نعتا ل- «المنتخبين»، لأنّ المصدر يوصف به المفرد والمثني والمجموع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد، كقولهم: «محمّد رسول الله - صلى الله عليه و (آله و) سلم - خيره الله من خلقه، وخيره - أيضا - بالتسكين (٦).

تمّ الشرح المبارك، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبيّ بعده وآله وصحبه، وتابعيه وحزبه. والله تعالى أعلم بالصواب. وكان الفراغ من كتابته في أواخر جمادى الأولى من شهور سنة ثلاثين وألف.

الفقيه: محمد بن عمر

ونقلت هذه النسخة اللطيفة من نسخة المصنّف، التي هي للإمام الهمام، الفاضل، الكامل، الورع، الزاهد، فريد عصره وأوانه، الشيخ شمس الدّين محمّد بن طولون الحنفيّ، أفاض (الله) (٧) علينا من بركاته، وبركات علومه في الدّنيا والآخرة يا ربّ العالمين، يا أرحم الرّاحمين، يا الله.

وأیضا قوبلت (٨) هذه النسخة - إن شاء الله - على نسخة المصنّف، رحمه الله تعالى ورضى عنه. اللهمّ انفعنا به، وفهمنا معاني دقائق ما فيه يا ربّ العالمين.

ص: ٤٦٥

١- في الأصل: باره. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣.

٢- انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣، اللسان: ٦ / ٤٣٧٣ (نخب).

٣- انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣، اللسان: ١٢٩٩ - ١٣٠٠ (خير).

٤- انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣، إعراب الألفيه: ١٥٤.

٥- قال الجوهري في الصحاح (٢ / ٦٥٢ - خير): «والخيره - مثال العنبة - : الاسم من قولنا: «اختاره الله»، يقال: محمد خيره الله من خلقه، وخيره الله أيضا - بالتسكين -». انتهى. وانظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٣، إعراب الألفيه: ١٥٤، اللسان: ٢ / ١٢٩٩ (خير).

٦- قال الشاطبي - بعد أن نقل أنه اسم مصدر - : «ويحتمل أن يضبط (أى: الخيره) هنا بفتح الخاء على أنه جمع «خير»، فقد حكى الفراء: «قوم خيره بره». انتهى. قال الأزهرى: ولعله مثل «بره»، وعلى كل تقدير ف- «الخيره» نعت ثان ل- «صحبه» لا ل- «المنتخبين» خلافا للمكودي. انظر شرح المكودي: ٢ / ٢١٢، إعراب الألفيه: ١٥٤.

٧- ما بين القوسين ساقط من الأصل.

٨- في الأصل: وقوبلت..

فهرس شواهد القرآن الكرم

سوره

الفاتحه

ولقد علموا لمن اشتراه ١٠٢ : ١ / ٢٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم ١ : ٢ / ٥٨

يا أيها الذين آمنوا ١٠٤ : ٢ / ١٢٣

إياك نعبد ٥ : ١ / ١٠٦ ، ٣٢٢

لو يردونكم من بعد إيمانكم

كفاراً ١٠٩

: ١ / ٢٨٨

سوره

البقره

وإذ ابتلى إبراهيم ربه ١٢٤ : ١ / ٣٢٦

أنذرتهم ٦ : ٢ / ٨٥ ، ٤١٨

إن الله اصطفى ١٣٢ : ١ / ٢٥٢

سواء عليهم أنذرتهم أم لم

تنذرهم ٢

/ ٨٤

فسيكفيهم الله ١٣٧ : ١ / ١٠٦

ولو شاء الله لذهب بسمعهم

وأبصارهم ١٧

: ٤٤٢ / ١

أم تقولون إن إبراهيم ١٤٠ : ١ / ٣٠٢

يا أيها الناس ٢١ : ٣ / ١١١ ، ١٢٢

وإن كانت لكبيره ١٤٣ : ١ / ٢٦٢

خلق لكم ما فى الأرض جميعا ٢٩ : ٢ / ٦٥

لئلا يكون للناس عليكم حجه ١٥٠ : ٢ / ٢١٢

سبع سماوات ٢٩ : ٢ / ٢٦٥

كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات ١٦٧ : ١ / ٣٠٤

وعلم آدم الأسماء كلها ٣١ : ١ / ٣٠٧

وأن تصوموا خير لكم ١٨٤ : ١ / ١٣٩ ، ١٧٥

اسكن أنت وزوجك الجنة ٣٥ : ٢ / ٩٣ ، ٩٦

وأنتم عاكفون فى المساجد ١٨٧ : ١ / ٨٦

ولا تكونوا أول كافر به ٤١ : ٢ / ٤٨

فإن أحصرتم ١٩٦ : ١ / ٣٢٧

يظنون أنهم ملاقوا ربهم ٤٦ : ١ / ٢٨٦

ففديه من صيام أو صدقه أو نسك ١٩٦ : ٢ / ٨٧

واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس

شيئا ٤٨

٥٥ / ٢ :

فصيام ثلاثه أيام ١٩٦ : ٥٩ / ٢

ولا تعثوا فى الأرض مفسدين ٦٠ : ١ / ٤١٩

وما تفعلوا من خير يعلمه الله ١٩٧ : ٢ / ٢٣٣

إن البقر تشابهت علينا ٧٠ : ٢ / ٢٦٦

واذكروه كما هداك ١٩٨ : ١ / ٤٤٥

وما كادوا يفعلون ٧١ : ١ / ٢٣٢

ولما يأتكم مثل الذين خلوا من

قبلكم ٢١٤

٢٣١ / ٢ :

ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ٨٥ : ٢ / ١١٠

وزلزلوا حتى يقول الرسول ٢١٤ : ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥

وأشربوا فى قلوبهم العجل ٩٣ : ١ / ٤٧٦

وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير

لكم ٢١٦

٢٣٩ / ١ :

ولتجدنهم أحرص الناس على حياه ٩٦ : ٢ / ٤٨

ومن يرتد منكم عن دينه ٢١٧ : ٢ / ٤٦٢

يود أحدهم لو يعمر ٩٦ : ١ / ١٤٠

فأتوا حرثكم أنى شئتم ٢٢٣ : ٢ / ٢٣٥

يود أحدهم لو يعمر ألف سنه ٩٦ : ٢ / ٢٤٦

أربعة أشهر ٢٢٦ : ٢ / ٢٦٥

واتبعوا ما تتلو الشياطين على

ملك سليمان ١٠٢

: ١ / ٤٤٣

ثلاثة قروء ٢٢٨ : ٢ / ٢٦٥

ص: ٤٦٧

لمن أراد أن يتم الرضاعه ٢٣٣ : ٢ / ٢٠٨

وأنتم الأعلون ١٣٩ : ١ / ٧٤

وأن تعفوا أقرب للتقوى ٢٣٧ : ١ / ٨٨

وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنى ١٣٩ : ٢ / ٢٤٢

إلا أن يعفون ٢٣٧ : ١ / ٨٨

ولما يعلم الله الذين جاهدوا

منكم ويعلم الصابرين ١٤٢ : ٢ / ٢١٨

هل عسيتم إن كتب ٢٤٦ : ١ / ٢٤١

فبما رحمه من الله ١٥٩ : ١ / ٤٤٩

ولو لا دفع الله الناس ٢٥١ : ١ / ٤٩١

ما كان الله ليذر المؤمنين ١٧٩ : ٢ / ٢١٢

فمنهم من آمن ومنهم من كفر ٢٥٣ : ١ / ٤٣٧

وإن تؤمنوا وتتقوا ١٧٩ : ٢ / ٩٧

فأماته الله مائه عام ٢٥٩ : ٢ / ٢٦٦

ولا يحسبن الذين يبخلون بما

آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ١٨٠ : ١ / ٢٩٩

لبث يوما أو بعض يوم ٢٥٩ : ٢ / ٨٧

لتبلون ١٨٦ : ١ / ٦١ ، ٢ /

لتبلون في أموالكم ١٨٦ : ٢ / ١٧٠

رب أرني كيف تحيي الموتى ٢٦٠ : ١ / ٣٠٧

ربنا إننا سمعنا ١٩٣ : ١ / ١٠١

فنعما هي ٢٧١ : ٢ / ٣٧

سوره

النساء

وإن كان ذو عسره ٢٨٠ : ١ / ٢١٠

الذين تساءلون به والأرحام ١ : ٢ / ٩٤

وليكتب بينكم كاتب بالعدل ٢٨٢ : ٢ / ٢٢٩

فانكحوا ما طاب لكم من النساء

مثنى وثلاث ورباع ٣

: ٢ / ١٨٢

فيغفر لمن يشاء ٢٨٤ : ٢ / ٢٣٩

واللذان يأتيانها منكم ١٦ : ١ / ١٤١

سمعنا وأطعنا ٢٨٥ : ٢ / ٩٧

فإذن لا يؤتون الناس ٥٣ : ٢ / ٢١٠

سوره

آل عمران

ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك

فاستغفروا الله ٦٤

٢٤٨ / ٢ :

ربنا لا تزغ قلوبنا ٨ : ٢ / ٢٢٩

حسن أولئك رفيقا ٦٩ : ٢ / ٤٠

إن في ذلك لعبرة ١٣ : ١ / ٢٤٤

يا ليتنى كنت معهم ٧٣ : ١ / ١١٢

إن كنتم تحبون الله فاتبعوني ٣١ : ٢ / ٢٣٨

يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا

عظيما ٧٣

٢١٧ / ٢ :

إن هذا لهو القصص الحق ٦٢ : ١ / ٢٥٤

أينما تكونوا يدرككم الموت ٧٨ : ٢ / ٢٣٨

ها أنتم هؤلاء ٦٦ : ١ / ١٣٤

وأرسلناك للناس رسولا ٧٩ : ١ / ٤١٩

فاتبعوا مله إبراهيم حنيفا ٩٥ : ١ / ٤١٣

ولو لا فضل الله عليكم ورحمته

لا تبعتم الشيطان ٨٣

٢٥٣ / ٢ :

مقام إبراهيم ٩٧ : ٢ / ٧٤

فحيوا بأحسن منها ٨٦ : ١ / ٨٦

ولله على الناس حج البيت من

استطاع إليه سيلا ٩٧

١٠٠ / ٢ ، ٤٩٢ / ١ :

أولى الضرر ٩٥ : ٣٨٧ / ٢

فأصبحتم بنعمته إخوانا ١٠٣ : ٢٠١ / ١

واتخذ الله إبراهيم خليلا ١٢٥ : ٢٨٨ / ١

فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم

١٠٦

٢٥٢ / ٢ :

وأما الذين أبيضت وجوههم ففي

رحمه الله ١٠٧

٢٥٢ / ٢ :

وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ١١٥ : ٢٣٨ / ٢

ومن يغفر الذنوب إلا الله ١٣٥ : ٢١١ / ٢

ص : ٤٦٨

لم يكن الله ليغفر لهم ١٣٧ : ١ / ٢١٩ ، ٢ /

٢١٢

إني برىء مما تشركون ٧٨ : ١ / ١١٣

فيظلم من الذين هادوا حرمنا

عليهم ١٦٠

: ١ / ٤٤١

أتجاجوني ٨٠ : ١ / ١١١

لكن الله يشهد بما أنزل إليك ١٦٦ : ٢ / ٩١

يخرج الحي من الميت ومخرج ٩٥ : ٢ / ٩٧

قد جاءكم الرسول بالحق ١٧٠ : ١ / ٤٤٢

أكابر مجرميها ١٢٣ : ٢ / ٤٨

إنما الله إله واحد ١٧١ : ١ / ٢٥٤

من تكون له عاقبه الدار ١٣٥ : ١ / ٢١٨

سوره

المائده

وكذلك زين لكثير من المشركين

قتل أولادهم شركاؤهم ١٣٧ : ١ / ٤٨٠

وامسحوا برؤوسكم ٦ : ١ / ٤٤٢

آلذكرين ١٤٣ : ٢ / ٤٠٩

وقال الله إني معكم ١٢ : ١ / ٢٤٨

ما أشركنا ولا آباؤنا ١٤٨ : ٢ / ٩٣

إلى الله مرجعكم جميعا ٤٨ : ١ / ٤١٣

تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ١٥١ : ٢ / ٢٢٠

وإن لم تفعل ٦٧ : ٢ / ٢٣١

تماما على الذى أحسن ١٥٤ : ١ / ١٥٨

وحسبوا أن لا تكون فتنه ٧١ : ٢ / ٢٠٧

من جاء بالحسنه فله عشر أمثالها

١٦٠

: ٢ / ٢٦٥

عموا وصموا كثير منهم ٧١ : ٢ / ١٠٢

ومحياى ومماتى ١٦٢ : ٢ / ٣٧٨

لقد كفر الذين قالوا إن الله

ثالث ثلاثه ٧٣

: ٢ / ٢٧٤

سوره

الأعراف

وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن

الذين كفروا منهم عذاب أليم ٧٣ : ٢ / ٢٤٤

أهلكتناها فجاءها بأسنا ٤ : ٢ / ٨١

عليكم أنفسك ١٠٥ : ٢ / ١٦١

فجاءها بأسنا بياتا أو هم

قائلون ٤

: ٨٧ / ٢

ونعلم أن قد صدقتنا ١١٣ : ١ / ٢٦٤

ولقد خلقناكم ثم صورناكم ١١ : ٢ / ٨١

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ١١٩ : ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦

ولباس التقوى ذلك خير ٢٦ : ١ / ٨٢

سوره

الأنعام

فريقا هدى ٣٠ : ١ / ٣٢٢

وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء

قدير ١٧

: ٢٣٨ / ٢

ومن فوقهم غواش ٤١ : ٢ / ١٨٤

يا ليتنا نرد ٢٧ : ١ / ٥١

فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ٥٣ : ٢ / ٢١٧

يا ليتنا نرد ولا نكذب ٢٧ : ٢ / ٢١٩

تبارك الله ٥٤ : ١ / ٣١٢

فإن استطعت أن تبتغي نفقا في

الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية ٣٥ : ٢ / ٢٤١

وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ١٠٢ : ١ / ٢٦٢

من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب

من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ٥٤ : ١ / ٢٥٠

وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ١٤٢ : ٢ / ٢٧١

وأمرنا لنسلم لرب العالمين ٧١ : ٢ / ٢١٢

قال ابن أم ١٥٠ : ٢ / ١٢٩

واختار موسى قومه سبعين رجلا ١٥٥ : ٢ / ٢٧١

وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا

أمما ١٦٠

: ٢ / ٢٧٢

أدعوتموهم أم أنتم صامتون ١٩٣ : ٢ / ٨٤

سوره

الأنفال

كما أخرجك ربك من بيتك بالحق

وإن فريقا من المؤمنين لكارهون ٥ : ١ / ٢٤٨

ص: ٤٦٩

كأنما يساقون إلى الموت ٦ : ١ / ٢٥٤

ذلك يوم مجموع له الناس ١٠٣ : ٢ / ٥٤

ولكن الله قتلهم ١٧ : ١ / ٢٦٨

خالدين فيها ما دامت السموات

والأرض ١٠٧

: ١ / ٢١١

وإن تعودوا نعد ١٩ : ٢ / ٢٣٦

وإن كلالا لما ليوفينهم ١١١ : ١ / ٢٥٩

واتقوا فتنه لا تصيبن الذين

ظلموا ٢٥

: ٢ / ١٦٨

ولا يزالون مختلفين ١١٨ : ١ / ٢٠١

سوره

التوبه

سوره

يوسف

إن الله برىء من المشركين

ورسوله ٣

: ١ / ٢٥٧

يا أبت إنى رأيت ٤ : ٢ / ١٣٠

وإن أحد من المشركين استجارك ٦ : ١ / ٣١٤ ، ٣١٦ ،

٢ / ٢٤٢

إني رأيت أحد عشر كوكبا ٤ : ٢ / ٢٧١

وإن خفتم عيله فسوف يغنيكم الله

من فضله ٢٨

: ٢ / ٢٣٨

ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا ٨ : ٢ / ٤٨

إن عدّه الشهور عند الله اثنا

عشر شهرا ٣٦

: ٢ / ٢٧١

وتكونوا من بعده قوما صالحين ٩ : ١ / ٢١٨

ثاني اثنين ٤٠ : ٢ / ٢٧٤

والله المستعان على ما تصفون ١٨ : ١ / ٣٠ ، ٣١

لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا

خبالا ٤٧

: ٢ / ٢٤٧

يوسف أعرض عن هذا ٢٩ : ٢ / ١٠٧

وخضتم كالذي خاضوا ٦٩ : ١ / ١٤٠

ليسجنن وليكونا ٣٢ : ١ / ٥٤ ، ٥٦

عسى الله أن يتوب عليهم ١٠٢ : ١ / ٢٣١

ليسجنن وليكونا من الصاغرين ٣٢ : ٢ / ١٦٥

من أول يوم أحق أن تقوم فيه ١٠٨ : ١ / ٤٣٨

إني أراني أعصر خمرا ٣٦ : ١ / ٢٩٥

فلولا نفر من كل فرقه منهم

طائفه ١٢٢

: ٢ / ٢٥٤

أمر ألا تعبدوا إلا إياه ٤٠ : ١ / ١٠٦

سوره

يونس

سبع بقرات ٤٣ : ٢ / ٢٦٥

سبحانك اللهم ١٠ : ٢ / ١١١

سبع سنبلات ٤٣ : ٢ / ٢٦٥

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب

العالمين ١٠

: ١ / ٢٦٥

إن كنتم للرؤيا تعبرون ٤٣ : ١ / ٤٤١

كأن لم تغن بالأمس ٢٤ : ١ / ٢٦٦

إن كنتم للرؤيا تعبرون ٤٣ : ٢ / ٤٣٣

ألا أن أولياء الله ٦٢ : ١ / ٢٤٧

سبع سنين ٤٧ : ٢ / ٢٦٥

فأجمعوا أمركم وشركاءكم ٧١ : ١ / ٣٩٠

قالت امرأة العزيز ٥١ : ١ / ٥٣

وتكون لكما الكبرياء ٧٨ : ١ / ٢١٨

هذه بضاعتنا ردت إلينا ٦٥ : ١ / ٣٣٣

ولا تتبعان ٨٩ : ٢ / ١٧٠

إن يسرق فقد سرق أخ له ٧٧ : ٢ / ٢٣٨

ولو شاء ربك لآمن من في الأرض ٩٩ : ٢ / ٢٥٠

واسئل القرية ٨٢ : ١ / ٤٧٦

سوره

هود

تالله تذكر تفتأ يوسف ٨٥ : ١ / ٢٠١ ، ٢ /

١٦٧

ليس مصروفا ٨ : ١ / ٢٠١

إنه من يتق ويصبر ٩٠ : ١ / ٩٠

يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم

النار ٩٨

: ٩٧ / ٢

إنه من يتق ويصبر فإن الله لا

يضيع أجر المحسنين ٩٠

: ٢٤٠ / ٢

فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ٩٠ : ١ / ٩١

فلما أن جاء البشير ٩٦ : ٢ / ٢٠٩

ص: ٤٧٠

هذا تأويل رؤياى ١٠٠ : ١ / ٢٩٦

فلا تقل لهما أف ٢٣ : ٢ / ٢٢٩

وكاين من آيه ١٠٥ : ٢ / ٢٨١

كونوا حجاره ٥٠ : ١ / ٢٠٣

سوره

الرعد

وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ٥٢ : ١ / ٢٩٤

كل يجرى لأجل مسمى ٢ : ١ / ٤٣٩

وما جعلنا الرؤيا التى أرىناك ٦٠ : ١ / ٢٩٧

أم هل تستوى الظلمات والنور ١٦ : ٢ / ٨٦

وإذن لا يلبثون خلافاك ٧٦ : ٢ / ٢١٠

يدخلونها ومن صلح ٢٣ : ٢ / ٩٢

تسع آيات بينات ١٠١ : ٢ / ٥٣

سوره

إبراهيم

أيا ما تدعوا فله الأسماء

الحسنى ١١

: ٢ / ٢٣٣

من ماء صديد ١٦ : ٢ / ٧٤

سوره

الكهف

وما ذلك على الله بعزيز ٢٠ : ١ / ٢٢٣

لنعلم أى الحزين أحصى ١٢ : ١ / ٢٩٥

وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ٣٣ : ١ / ٤١٩

سادسهم كلهم ٢٢ : ٢ / ٢٧٥

إن ربي لسميع الدعاء ٣٩ : ١ / ٢٥٢

ويقولون سبعة وثامنهم كلهم ٢٢ : ١ / ١١٩

ولا تحسبن الله غافلا ٤٢ : ٢ / ١٦٦

ثلاث مائه ٢٥ : ٢ / ٢٦٥

فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ٤٧ : ١ / ٤٨١

ثلاثمائه سنين ٢٥ : ٢ / ٢٦٧

سوره

الحجر

يغاثوا بماء كالمهل ٢٩ : ٢ / ٤٠

ربما يود الذين كفروا ٢ : ١ / ٤٤٩

بئس الشراب ٢٩ : ٢ / ٤٠

وما أهلكنا من قريه إلا ولها

كتاب معلوم ٤

١ : ١ / ٤١٠

ويلبسون ثيابا خضرا ٣١ : ٢ / ٥٣

لو ما تأتينا بالملائكه ٧ : ٢ / ٢٥٤

أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ٣٤ : ٢ / ٤٨

وإننا لنحن نحیی ونمیت ٢٣ : ١ / ٢٥٢

قال له صاحبه وهو يحاوره ٣٧ : ١ / ١٠٠

فسجد الملائكه كلهم أجمعون ٣٠ : ٢ / ٦٥

إن ترنی أنا أقل منك مالا وولدا

فعسى ربی أن یؤتینی ٣٩ - ٤٠ : ٢ / ٢٣٨

لاغوینبهم أجمعین ٣٩ : ٢ / ٦٩

بئس للظالمین بدلا ٥٠ : ٢ / ٣٦

وإن جهنم لموعدهم أجمعین ٤٣ : ٢ / ٦٦

وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح ٦٠ : ١ / ٢١١

ونزعنا ما فی صدورهم من غل

إخوانا ٤٧

: ١ / ٤١٣

من لدنی ٧٦ : ١ / ١١٤

سوره

النحل

یأخذ کل سفینه غصبا ٧٩ : ٢ / ٥٩

أتی أمر الله ١ : ١ / ١٩

آتونی أفرغ علیه قطرا ٩٦ : ١ / ٣٥٧

ظل وجهه مسودا ٥٨ : ١ / ٢٠٠

وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض

٩٩

: ٢٨٨ / ١

مختلف ألوانه ٦٩ : ١ / ٣٠٢

سوره

مريم

والله أخرجكم من بطون أمهاتكم

لا تعلمون شيئا ٧٨

: ٢٩٥ / ١

وإني خفت الموالي ٥ : ٢ / ٢٨٤

ما عندكم ينفد ٩٦ : ١ / ١٤٥

فهب لي من لدنك وليا ٥ : ١ / ٤٤٠

سوره

الإسراء

فهب لي من لدنك وليا يرثني ٥ : ٢ / ٢٢١

وإن عدتم عدنا ٨ : ٢ / ٢٣٦

ص: ٤٧١

فأوحى إليهم أن سبحوا ١١ : ٢ / ٢٠٩

فاجتنبوا الرجس من الأوثان ٣٠ : ١ / ٤٣٧

ولم أك بغيا ٢٠ : ١ / ٢٠٣ ، ٢١٨

ألم تر أن الله أنزل من السماء

ماء فتصبح الأرض مخضرة ٦٣ : ٢ / ٨٣

فإما ترين ٢٦ : ٢ / ١٧٠

سوره

المؤمنون

فإما ترين من البشر أحدا ٢٦ : ٢ / ١٦٧

ثم خلقنا النطفه علقه فخلقنا

العلقه مضغه ١٤

: ٢ / ٨٢

أسمع بهم وأبصر ٣٨ : ٢ / ٢٨

فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ٢٧ : ٢ / ٢٠٩

أراغب أنت ٤٦ : ١ / ١٧٨

أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم

ترايا وعظاما أنكم مخرجون ٣٥ : ٢ / ٧٠

ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد ٦٩ : ٢ / ١٥٥ ، ١٥٦

هيئات هيئات لما توعدون ٣٦ : ٢ / ١٦١

سوره

عما قليل ٤٠ : ١ / ٤٤٩

إنتى أنا الله ١١٤ : ١ / ١١٣

واعملوا صالحا ٥١ : ٢ / ٥٩

فإذا هى حيه تسعى ٢٠ : ٢ / ٥٥

رب أرجعون لعلى أعمل صالحا فيما

تركت ٩٩

- ١٠٠ : ١ / ٤٧

إن هذان لساحران ٦٣ : ١ / ١٣٢

كلا إنها كلمه هو قائلها ١٠٠ : ١ / ٤٧

فأفضى ما أنت قاض ٧٢ : ١ / ١٦١

سوره

النور

فغشيه من أليم ما غشيه ٧٨ : ١ / ١٥٢

الخامسه أن غضب الله عليها ٩ : ١ / ٢٦٥

لا تطغوا فيه فيحل ٨١ : ٢ / ٢١٦

لو لا فضل الله عليكم ورحمته

وأن الله تواب حكيم ١٠ : ٢ / ٢٥٣

أفلا يرون ألا يرجع ٨٩ : ٢ / ٢٠٧

لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب أليم

٤٤١ / ١ :

أفلا يرون ألا يرجع إليهم ٨٩ : ١ / ٢٦٤

ولو لا إذ سمعتموه قلتم ١٦ : ٢ / ٢٥٤

لن تبرح عليه عاكفين ٩١ : ١ / ٢٠١

ولو لا فضل الله عليكم ورحمته

ما زكى منكم من أحد ٢١ : ٢ / ٢٥٣

ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن

فلا يخاف ١١٢

٢٣٩ / ٢ :

ولا يبدین زینتھن إلا لبعولتھن ٣١ : ٢ / ٨٧

سوره

الأنبياء

يكاد زيتها يضيء ٣٥ : ١ / ٢٣٧

ومن عنده لا يستكبرون ١٩ : ١ / ١٤٤

سوره

الفرقان

لقد كنتم أنتم وأبأؤكم ٥٤ : ٢ / ٩٣

إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات

تجرى من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا ١٠ : ٢ / ٩٧

وتا الله لأكيدين أصنامكم ٥٧ : ٢ / ١٦٧

إلا إنهم ليأكلون الطعام ٢٠ : ١ / ٢٤٨

وأقام الصلاة ٧٣ : ٢ / ٤٣٣

فجعلناه هباء منثورا ٢٣ : ١ / ٢٨٨

يوحي إلى أنما إلهكم إله واحد ١٠٨ : ١ / ٢٥٤

ويوم تشقق السماء بالغمام ٢٥ : ١ / ٤٤٢

وإن أدرى أقرب أم بعيد ما

توعدون ١٠٩

: ١ / ٢٩٤ ، ٢ / ٨٤

سوره

الحج

فإننا خلقناكم من تراب ثم من

نطفه ثم من علقه ثم من مضغه ٥ : ٢ / ٨٢

ص: ٤٧٢

فدمرناهم تدميرا ٣٦ : ٢٢ / ١٧٢

سوره

العنكبوت

ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ٤٥ : ١ / ٣٠٧

أحسب الناس أن يتركوا ٢ : ٢ / ٢٠٧

وكان ربك قديرا ٥٤ : ١ / ٢٠٠

ولنحمل خطاياكم ١٢ : ٢ / ٢٢٩

ساعت مستقرا ٦٦ : ٢ / ٤٠

فلبث فيهم ألف سنة ١٤ : ٢ / ٢٦٦

ومن يفعل ذلك يلق أثاما ٦٨ : ٢ / ٢٣٣

فآمن له لوط ٢٦ : ٢ / ١٩١

ومن يفعل ذلك يلق إثاما يضاعف

له العذاب يوم القيامة ٦٨ - ٦٩ : ٢ / ١٠٣

ولما أن جاءت رسلنا لوطا ٣٣ : ٢ / ٢٠٩

سوره

الشعراء

أو لم يكفهم أنا أنزلنا ٥١ : ١ / ١٣٩ ، ٣١٢

قالوا لا ضمير ٥٠ : ١ / ٢٧٩

سوره

الروم

أن اضرب بعصاك البحر فانفلق ٦٣ : ٢ / ٩٥ ، ٩٧

لله الأمر من قبل ومن بعد ٤ : ١ / ٤٧٤ ، ٤٧٦

والذى أطمع أن يغفر لى ٨٢ : ٢ / ٢٠٦

ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله

٤

٤٦٤ / ١ :

أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام

وبنين ١٣٢

- ١٣٣ : ٢ / ١٠٣

فسبحان الله حين تمسون وحين

تصبحون ١٧

٢١٠ / ١ :

وتنحتون مكن الجبال بيوتا ١٤٩ : ١ / ٤٠٦

وإن تصبهم سيئه بما قدمت أيديهم

إذا هم يقنطون ٣٦

٢٣٩ / ٢ :

وإن نظنك لمن الكاذبين ١٨٦ : ١ / ٢٦٢

وكان حقا علينا نصر المؤمنين ٤٧ : ١ / ٢٠٥

وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب

ينقلبون ٢٢٧

٢٩٥ ، ١٥٥ / ١ :

ويوم تقوم الساعه يقسم المجرمون

ما لبثوا غير ساعه ٥٥

٢٤ / ١ :

سوره

النمل

سوره

لقمان

إنهم كانوا قوما فاسقين ١٢ : ٢ / ٥٣

سبعه أبحر ٢٧ : ٢ / ٢٦٥

وورث سليمان داوود ١٦ : ١ / ٣٢١

كل يجرى إلى أجل مسمى ٢٩ : ١ / ٤٣٩

بل أنتم قوم تفتنون ٤٧ : ١ / ١٩١

سوره

السجده

وكان في المدينه تسعه رهط ٤٨ : ٢ / ٢٦٦

يدعون ربهم خوفا وطمعا ١٦ : ١ / ٤٠٧

ردف لكم ٧٢ : ١ / ٤٤١

سوره

الأحزاب

وإن ربك ليعلم ٧٤ : ١ / ٢٥٢

لقد كان لكم فى رسول الله أسوه

حسنه لمن كان يرجو الله ٢١ : ٢ / ١٠٢

ومن جاء بالسيئه فكبت وجوههم فى

النار ٩٠

: ٢ / ٢٣٩

وقرن فى بيوتكن ٣٣ : ٢ / ٤٥٢

سوره

القصص

لكيلا يكون على المؤمنين حرج ٣٧ : ١ / ١٣٩

أين شركائى الذين كنتم تزعمون ٦٢ : ١ / ٢٩٨

ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم

ولكن رسول الله ٤٠

: ٢ / ٩١

وآتيناه من الكنوز ما أن مفاتحه

٧٦

: ١ / ٢٤٧

سوره

سبأ

فخسفنا به وبداره الأرض ٨١ : ٢ / ٨٠

ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم

لفي خلق

ويكأن الله يبسط الرزق ٨٢: ٢ / ١٦٠

ص: ٤٧٣

جديد ٧ : ١ / ٣٠٥

وإنهم عندنا لمن المصطفين ٤٧ : ١ / ٧٤

يا جبال أوبي معه والطير ١٠ : ٢ / ١٢١

سوره

الزمر

أن اعمل سابغات ١١ : ٢ / ٥٩

وأمرت لأن أكون أول المسلمين ١٢ : ٢ / ٢١٢

سيروا فيها ليالى ١٨ : ٢ / ١٨٤

أليس الله بكاف عبده ٣٦ : ١ / ٢٢٣

وإننا أو إياكم لعلى هدى أو فى

ضلال مبين ٢٤

: ٢ / ٨٧

يا عبادى الذين أسرفوا ٥٣ : ٢ / ١٢٨

لو لا أنتم لكنا مؤمنين ٣١ : ٢ / ٢٥٣

يا حسره على ما فرطت ٥٦ : ٢ / ١٢٨

بل مكر الليل ٣٣ : ١ / ٤٥٦

تأمرونى ٦٤ : ١ / ١١١

أكثر أموالا ٣٥ : ١ / ٤٧

والسماوات مطويات بيمينه ٦٧ : ١ / ٤١٧

أن تقوموا لله مثنى وفرادى ٤٦ : ٢ / ٢٣١

: ٣٦ / ٢

سوره

فاطر

سوره

غافر

أولى أجنحه مثني وثلاث ١ : ٢ / ١٨١

وقال رجل مؤمن ٢٨ : ٢ / ٥٣

هل من خالق غير الله ٢٤٠ : ١ / ١٧٩ ، ٤٣٨

لعلى أبلغ الأسباب ٣٦ : ١ / ١١٣

لا يقضى عليهم فيموتوا ٣٦ : ٢ / ٢١٦

لعلى أبلغ الأسباب أسباب

السموات فأطلع

٣٦ - ٣٧ : ٢ / ٢٢٦

سوره

يس

دار القرار ٣٩ : ٢ / ٣٨٥

وآيه لهم الليل نسلخ منه النهار

٥٥ / ٢ :

إنا كلا فيها ٤٨ : ٢ / ٦٣

سوره

الصفات

سوره

فصلت

لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون

٤٧

٢٧١ / ١ :

في أربعه أيام سواء ١٠ : ١ / ٤٠٩

إن كدت لتردين ٥٦ : ١ / ٢٦٢

ربنا أرنا الذين ٢٩ : ١ / ١٤١

وباركنا عليه وعلى إسحق ١١٣ : ٢ / ٩٤

وظنوا ما لهم من محيص

٤٨

٢٩٤ / ١ :

وإنكم لتمرون عليهم مصبحين

وبالليل ١٣٧

١٣٨ - : ١ / ٤٤١

سوره

الشورى

اصطفى البنات على البنين ١٥٣ : ٢ / ٤٠٩

وكذلك يوحى إليك وإلى الذين من

قبلك ٣

: ٢ / ٨٠

فتول عنهم حتى حين ١٧٤ : ١ / ٤٣٩

ليس كمثله شيء ١١ : ١ / ٤٤٥

سوره

ص

ووصينا به إبراهيم وموسى وعيسى ١٣ : ٢ / ٨٠

ولات حين مناص ٣ : ١ / ٥٣ ، ٢٢٩

من كان يريد حرث الآخرة نزد له

فى حرثه ٢٠

: ٢ / ٢٣٦

إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجه ٢٣ : ٢ / ٢٧١

ويعلم ما يفعلون ٢٥ : ٢ / ٢٠٧

بسؤال نعجتك ٢٤ : ١ / ٤٩٢

ومن آياته الجوارى ٣٢ : ٢ / ١٨٤

بما نسوا يوم الحساب ٢٦ : ١ / ١٣٩

وما كان لبشر أن يكلمه الله

وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ٥١ : ٢ / ٢٢٥

عبدنا أيوب ٤١ : ٢ / ٤٥

نعم العبد إنه أواب ٤٤ : ٢ / ٣٥ ، ٣٦ ،

٤٠

ص: ٤٧٤

سوره

الزخرف

سوره

الذاريات

وجعلوا الملائكه الذين هم عباد

الرحمن إناثا ١٩

: ٢٨٣ / ١

والسما ذات الحبك ٧ : ٢ / ٣٩١

يا ليت بينى وبينك ٣٨ : ٢ / ٩٤

وفى السماء رزقكم ٢٢ : ١ / ٥٥

ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكه فى

الأرض ٦٠

: ٤٣٩ / ١

فصكت وجهها ٢٩ : ١ / ٤٢١

يا عبادى لا خوف عليكم ٦٨ : ٢ / ١٢٧

سوره

الطور

ونادوا يا مال ٧٧ : ٢ / ١٤١

والسقف المرفوع والبحر المسجور ٥ - ٦ : ١ / ١٤٥

ليقض علينا ربك ٧٧ : ٢ / ٢٢٩

أم خلقوا من غير شيء أم هم

الخالقون ٣٥

: ٢ / ٨٦

وهو الذى فى السماء إله ٨٤ : ١ / ١٥٨

سوره

النجم

سوره

الدخان

وأعطى قليلا وأكدى ٣٤ : ١ / ٣٥٥

حم والكتاب المبين إنا أنزلناه ١ - ٢ - ٣ : ١ / ٢٤٧

فهو يرى ٣٥ : ١ / ٢٩٨

فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من

عندنا ٤

- ٥ : ١ / ٤٠٩

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ٣٩ : ١ / ٢٦٥

أن أدوا إلى عباد الله ١٨ : ٢ / ١٠٧

سوره

القمر

فى مقام أمين ٥١ : ٢ / ٥٣

نخل منقعر ٢٠ : ١ / ٣٩

سوره

الجاثيه

من الكذاب الأشر ٢٦ : ١ / ٤٥

ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ١٤ : ١ / ٣٣٦

إلا آل لوط نجيناهم بسحر ٣٤ : ٢ / ١٩٦

سوره

محمد

سوره

الرحمن

فضرب الرقاب ٤ : ١ / ١٠٣ ، ٣٧٣

سنفرغ لكم أيها الثقلان ٣١ : ٢ / ١٠٧

فشدوا الوثاق ٤ : ١ / ٣٧٣

سوره

الواقعه

فإما منا بعد وإما فداء ٤ : ١ / ٣٧٣

والسابقون السابقون ١٠ : ٢ / ٦٩

فاعلم أنه لا إله إلا الله ١٩ : ١ / ٢٨٥

فلولا إن كنتم غير مدينين

ترجعونها ٨٦

- ٨٧ : ٢ / ٢٥٤

فهل عسيتم إن توليتم ٢٢ : ١ / ٢٤٠

سوره

الحديد

سوره

الفتح

أولئك أعظم درجة من الذين ١٠ : ٢ / ٤٨

وظننتم ظن السوء ١٢ : ١ / ٢٩٨

وكلا وعد الله الحسنى ١٠ : ١ / ١٨٢

سوره

الحجرات

إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا

الله قرضا حسنا ١٨

: ١ / ٤٩٧

لو يطيعكم في كثير من الأمر

لعتنم ٧

: ٢ / ٢٤٨

المصدقين والمصدقات ١٨ : ١ / ١٤٥

فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء ٩ : ٢ / ٢١٥

لكيلا تأسوا ٢٣ : ٢ / ٢٠٥

سوره

ق

لئلا يعلم أهل الكتاب ٢٩ : ٢ / ٢١٢

أشد منهم بطشا ٣٦ : ٢ / ٤٧

سوره

الحشر

سبح لله ما فى السموات وما فى

الأرض ١

: ١ / ١٤٥

ص: ٤٧٥

ومن يشاق الله ٤ : ٢ / ٤٦٢

وثمانيه أيام ٧ : ٢ / ٢٦٥

كيلا يكون دوله ٧ : ٢ / ٢٠٦

نخل خاويه ٧ : ١ / ٣٩

تبوءوا الدار والايمان ٩ : ٢ / ٩٦

هاؤم اقرؤوا كتابيه ١٩ : ١ / ٣٥٨

لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ١٢ : ٢ / ٢٤٣

فى عيشه راضيه ٢١ : ٢ / ٥٣

هو الله الخالق البارىء المصور ٢٤ : ٢ / ٥٤

سوره

المعارج

سوره

المتحنه

إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا ٦ : ١ / ٢٨٥

فإن علمتموهن مؤمنات ١٠ : ١ / ٢٨٥

سوره

نوح

سوره

المنافقون

قال نوح ٢١ : ٢ / ١٩١

والله يعلم إنك لرسوله والله

يشهد إن المنافقين لكاذبون ١ : ١ / ٢٤٨

ولا تذرنا وما ولا سواعا ولا

يعوق ويعوق ٢٣

: ٢ / ٢٠١

لا تنفقوا على من عند رسول الله

حتى ينفضوا ٧

: ٢ / ٢١٥

مما خطيآتهم اغرقوا ٢٥ : ١ / ٤٤٩

لو لا أخرتني إلى أجل قريب

فأصدق ٢٠

: ٢ / ٢١٧

سوره

الجن

سوره

التغابن

وأن لو استقاموا ١٦ : ١ / ٢٦٤

واسمعوا وأطيعوا ١٦ : ٢ / ٩٧

سوره

المزمل

سوره

الطلاق

إن لدينا أنكالا ١٢ : ١ / ٢٤٦ ، ٢٥٣

واللائئى لم يحضن ٤ : ١ / ١٩٥

تجدوه عند الله هو خيرا ١٩ : ١ / ٢٨٢

وإن كن أولات حمل ٦ : ١ / ٨٣

علم أن سيكون ٢٠ : ٢ / ٢٠٦

سوره

التحریم

علم أن سيكون منكم مرضى ٢٠ : ١ / ٢٦٤

كانتا تحت عبدين من عبادنا

صالحين ١٠

: ٢ / ٥٣

سوره

المدثر

سوره

الملک

ولا تمنن تستكثر ٦ : ٢ / ٤٦٢

أولم يروا إلى الطير فوقهم

صافات ويقبضن ١٩

٩٧ / ٢ ، ٤٩٧ / ١ :

عليها تسعه عشر ٣٠ : ٢ / ٢٦٩

سوره

القلم

سوره

القيامه

وإنك لعلی خلق عظیم ٤ : ١ / ٢٥٢

أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه ٣ : ١ / ٢٦٤

وإن يكاد الذين كفروا ٥١ : ١ / ٢٦١

سوره

الإنسان

سوره

الحاقه

لم يكن شيئاً مذكوراً ١ : ٢ / ٢٣١

الحاقه ما الحاقه ١ - ٢ : ١ / ١٨٢

سلاسلا وأغلالا ٤ : ٢ / ٢٠١

سخرها عليهم سبع ليال وثمانيه

أيام ٧ سبع ليال ٧

: ٢ / ٢٦٤

عينا يشرب بها عباد الله ٦ : ١ / ٤٤٢

وإذا رأيت ثم رأيت نعيما ٢٠: ١ / ١٣٦، ١٣٧

سوره

المرسلات

بشر ٣٢: ٢ / ٣٨٧

ولا يؤذن لهم فيعتذرون ٣٦: ٢ / ٢٢٠

ص: ٤٧٦

سوره

النبأ

وللآخرة خير لك من الأولى ٤ : ٢ / ٤٨

كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ٤ - ٥ : ٢ / ٦٩

ولسوف يعطيك ربك ٥ : ١ / ٣٥٥

سوره

النازعات

فأما اليتيم فلا تقهر ٩ : ٢ / ٢٥٢

إن في ذلك لعبره ٢٦ : ١ / ٢٥٤

فأما اليتيم فلا تقهر وأما

السائل فلا تنهر ٩

- ١٠ : ٢ / ٢٥١

أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها

٢٧

: ٢ / ٨٤

سوره

التين

سوره

عبس

في أحسن تقويم ٤ : ١ / ٨٤

أَمَاتَهُ فَأَقْبِرْهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرْهُ ٢١ - ٢٢ : ٢ / ٨١

سوره

العلق

سوره

التكوير

لنسفعا ١٥ : ١ / ٥٠ ، ٢ /

١٧٣

وما هو على الغيب بظنين ٢٤ : ١ / ٢٩٥

سوره

القدر

سوره

الانشقاق

حتى مطلع الفجر ٥ : ١ / ٤٣٤

لتركبن طبقا عن طبق ١٩ : ١ / ٤٤٤

سوره

العاديات

سوره

البروج

فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ٣ - ٤ : ١ / ٤٩٧ ، ٢

٩٧ /

فعال لما يريد ١٦ : ١ / ٤٤١

سوره

العصر

سوره

الطارق

والعصر إن الإنسان لفي خسر ١ - ٢ : ١ / ٢٤٧

إن كل نفس لما عليها حافظ ٤ : ١ / ٢٦٠

سوره

الكوثر

سوره

الفجر

إنا أعطيناك الكوثر ١ : ١ / ٢٤٧

ربي أكرم من ١٥ : ١ / ١٠٠

سوره

النصر

سوره

الشمس

إذا جاء نصر الله والفتح ١ : ١ / ٤٦٧

والقمر إذا تلاها ٢ : ٢ / ٣٨٦

سوره

الإخلاص

إذا جلاها ٣ : ٢ / ٣٨٦

قل هو الله أحد ١ : ١ / ١٨٣

قد أفلح من زكاها ٩ : ١ / ٢٩٣

لم يلد ولم يولد ٣ : ١ / ٥٥ ، ٢ /

٢٣١

ناقه الله وسقياها ١٣ : ٢ / ١٥٤

انتهى

سوره

الليل

فأما من أعطى واتقى ٥ : ١ / ٣٥٥

سوره

الضحى

ما ودعك ربك ٣ : ١ / ١٠٠

ص : ٤٧٧

احفظوا

عنى ولو آيه ٢١٦ / ١

قياما

٤١٠ / ١

أصدق

كلمه قالها الشاعر كلمه لييد : ألا كل شىء ما خلا الله باطل ٢ / ٤٧

«قطنى

قطنى» و «قطى قطى» ١ / ١١٥

أقام

رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم بمكه ثلاث عشره سنه ٢ / ٢٦٩

قوموا

فلأصل لكم ٢ / ٢٢٩

التمس

ولو خاتما من حديد ٢ / ٢٥٠

كنت

وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر ٢ / ٩٣

أما

بعد : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله ٢ / ٢٥٢

لا

أحد أغير من الله ٢٧٩ / ١

أما

رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم فقد بات بمني ٢١١ / ١

لا

حول ولا قوه إلا بالله كتر من كنوز الجنة ١٨٣ / ١

إن

الله ملككم إياهم ولو شاء ملكهم إياكم ١٠٨ / ١ - ١٠٩

اللهم

اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ٧٦ / ١

إن

لله تسعة وتسعين اسما ٢ / ٢٧١

لا

يسرنى بها حمر النعم ١ / ٤٣٩

إن

يكنه فلن تسلط عليه ١ / ٢١٨

لتأخذوا

مصافكم ٢ / ٢٣٠

أى

فل هلم ٢ / ١٠٥

ليس

من البر الصيام فى السفر ١ / ١٦٧

بئسما

لأحدهم أن يقول نسيت آيه كذا ٢ / ٣٧

من

يقم ليله القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ٢ / ٢٣٩

حمدت

إليكم غسل الإحليل ١ / ٢٢

نحن

معاشر الأنبياء لا نورث ٢ / ١٤٩ ، ١٥٠

دفن

البناء من المكرمات ٢ / ٣٧٤

هن

أغلب ٢ / ٤٨

صلاه

الليل مثنى مثنى ٢ / ١٨١

وإن

تأمر عليكم عبد حبش ٢ / ٥٤

طوبى

للمؤمن ١ / ١٩٩

ولو

أن تفرغ من دلوك في إناء المستسقى ٢ / ٢٤٧

فيها

ونعمت ٢ / ٣٤

«قطنى

قطنى» و «قطى قطى» ١ / ١١٥

فصلى

رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم قاعدا وصلى وراءه رجال

قوموا

فلأصل لكم ٢ / ٢٢٩

انتهى

ص: ٤٧٨

اتقى

الله امرؤ فعل خيرا يئيب عليه (لعمر بن الخطاب رضى الله عنه) ٢ / ٢٢٣

وا

عمراه (لعمر بن الخطاب رضى الله عنه) ٢ / ١٠٦ ، ١٣٦

بأبى

أنت وأمى لا تشرف يصبئك سهم (لأبى طلحه رضى الله عنه) ٢ / ٢٢١

وإياى

ونعم ابن عفان (لعمر بن الخطاب رضى الله عنه) ٢ / ١٥٤

من

قبله الرجل امرأته الوضوء (لعائشه أم المؤمنين رضى الله عنها) ١ / ٤٩١

يا

أهل سورة البقره (لثابت بن قيس الأنصارى رضى الله عنه) فقال مجيب (رجل من

طيبى): ما أحفظ منها ولا آيت ٢ / ٣٧٥

نعم

العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه (لعمر ابن الخطاب رضى الله عنه) ٢ / ٢٤٨ ، ٢٥٠

انتهى

ص: ٤٧٩

فهرس الأمثال والأقوال المأثوره

ابدأ

بذا من أول ١ / ٨٦ ، ٤٧٥

حظيين

بنات صلفين كنات ١ / ٤٢٣

أيتيك

طلوع الشمس وخفوق النجم ١ / ٣٨٥

خذ

اللص قبل يأخذك ٢ / ٢٢٧

أخرجها

متى كمه ١ / ٤٣٣

خرق

الثوب المسمار ١ / ٣٣٨

اخلوقت

السماء أن تمطر ١ / ٢٣٤

خلق

الله الزرافه يديها أطول من رجليها ١ / ٤٠٥

ادخلوا

الأول فالأول ١ / ٤٠٧

ذهبت

من معه ١ / ٤٧٣

إذا

بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ٢ / ١٥٥

راكب

الناقه طليحان ٢ / ٩٦

أرى

أراء واستفاه استفاهها ٢ / ٨ ، ٤٤٣

رأيت

بناتك ١ / ٨٢

أصبح

ليل ٢ / ١٠٩

ربه

رجلا ١ / ٤٣٥

أطرق

كرى ٢ / ١٠٩

رجل

عدل ٢ / ٥٦

ألص

من شظاظ ٢ / ٤٥

زيد

منى مزجر الكلب ومقعد القابله ومناط الثريا ١ / ٣٨٤

أل

فعلت ١ / ٥٢

سمعت

لغاتهم ١ / ٨٢

أمت

فى الحجر لا فيك ١ / ١٩٠

صفه

ذميمه وخصله حميده ٢ / ٢٨٩

أما

العسل فأنا شراب ١ / ٤٩٨

الضيف

ضيعت اللبن ٢ / ٤٢

أنا

أيها الرجل أولى بالجميل ٢ / ١٥٠

عائش

يا لقومك ٢ / ١٤٢

إن

أحد خير من أحد إلا بالعافيه ١ / ٢٢٨

عسى

الغوير أبؤسا ٢٣١ / ١

إنه

لمنحار بوائكها ٤٩٩ / ١

على

التمره مثلها زبدا ١٩٤ / ١

إنى

أنا العبد الفقير إلى عفو ربي ١٤٩ / ٢

العلم

نعم المقتنى ٤٠ / ٢

إن

يزنيك لنفسك وإن يشينك لهيه ٢٦٣ / ١

عليه

مائه بيضا ٤١ / ١

البركه

أعلمنا الله مع الأكابر ٣٠٥ / ١

عيير

وحده ٤٦٢ / ١

بالفضل

ذو فضلكم لله به والكرامه ذات أكرمكم الله به ٤٨ / ١

قال

فلانه ٣١٨ / ١

بي

أيها الشجاع فدافع ١٤٩ / ٢

قطع

الله يد ورجل من قالها ١ / ٤٧٨

ترب

الكعبه ١ / ٤٣٥

قمت

وأصك عنه ١ / ٤٢١

تميمي

أنا ١ / ١٩٢

كيمة

١ / ٤٣١

جحيش

وحده ١ / ٤٤٢

لا

تأكل السمك وتشرب اللبن ٢ / ٢١٩

جلست

قرب زيد ١ / ٣٨٥

لا

ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم ٢٧٢ / ١

ص: ٤٨٠

لا

ماء ماء باردا عندنا ١ / ٢٧٥

مسجد

الجامع ١ / ٤٦١

اللهم

اغفر لنا أيتها العصابة ٢ / ١٥٠

من

طابت سريرته حمدت سيرته ١ / ٣٢٧

ليس

الطيب إلا المسك ١ / ٢٢٠

الناس

مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر ١ / ٢١٦

ما

أتقاه ٢ / ٣٠

الناقص

والأشج أعدلا بنى مروان ٢ / ٤٨

ما

أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب ٢ / ٣٢

نسيج

وحده وفريد دهره ٢ / ٤٦٢

ما

أحمره ٢٩ / ٢

نعم

السير على بئس البعير ٣٥ / ٢

ما

أخصره ٢٩ / ٢

هجيري

أبا بكر لا إله إلا الله ١٨٣ / ١

ما

أزهاه ٣٠ / ٢

هذا

غلام والله زيد ٤٨٢ / ١

ما

أشقره ٣٠ / ٢

هذا

يحيى عينان ١٢٣ / ١

ما

أصبح أبردها وما أمس أدفأها ٣٠ / ٢

هذا

يوم اثنين مبارك فيه ١٧٣ / ١

ما

أموته ٢ / ٢٩

هراق

الماء ٢ / ١٠٦

ما

أنا بالذى قائل لك سوء ١ / ١٥٧ ، ١٥٨

الهلال

الليله ١ / ١٨٨

ما

رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ٢ / ٥١

هو

أحسن الفتیان وأجمله ١ / ٣٧٣

ما

كل سمراء تمره ، ولا بيضاء شحمه ٢ / ٩٦

هو

أشغل من ذات النحيين ٢ / ٤٦

ما

لى إلا أخوك ناصر ١ / ٣٩٤

وما

أمير المؤمنيناه ٢ / ١٣٨

ما

هى بنعم الولد ٣٥ / ٢

وأمن

حفر بئر زمزماه ١٣٧ / ٢ ، ١٣٨

المرء

مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً فخنجر ٢١٥ / ١

وهبنى

الله فداك ٢٨٩ / ١

مررت

بماء قعده رجل ٤١٠ / ١

يا

إياك قد كفيتك ١٠٨ / ٢

مرض

حتى لا يرجونه ٢١٥ / ٢

يا

رجلاً خذ بيدى ١١٠ / ٢

يا

للكمأ ويا للكلأ ١٣٥ / ٢

انتهى

ص: ٤٨١

قافيه الهمزه

١٤٦

- نجوت وقد بل المرادى سيفه ١ / ٤٨٣

٢٨١

- إذا عاش الفتى مائتين عاما ٢ / ٢٦٧

٢٧٨

- فأما القتال لا قتال لديكم ٢ / ٢٥٢

٩١

- أو منعتم ما تسألون فمن ح ١ / ٣١٠

٢٠٦

- ألا يا قوم للعجب العجيب ٢ / ١٣٥

٢٠٧

- فوا كبدا من حب من لا يحبنى ٢ / ١٣٦

٦٦

- إن الشباب الذى مجد عواقبه ١ / ٢٧٣

١٢٢

- ربما ضربه بسيف صقيل ١ / ٤٥٠

٢٤٥

- إذن والله نرميهم بحرب ٢ / ٢١١

- أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى ١ / ١٢٢

قافيه

التاء

١٦٠

- نعم الفتاه فتاه هند لو بذلت ٢ / ٣٧

٧٤

- قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقه ١ / ٢٨٤

قافيه الباء

٧٠

- إلا عمرو لى مستطاع رجوعه ١ / ٢٧٧

١٩٧

- أعبدا حل فى شعبي غريبا ٢ / ١١٧

١٣٥

- كلا أخى وخليلى واجدى عضا ١ / ٤٤٨

٧٧

- زعمتنى شيخا ولست بشيخ ١ / ٢٨٥

قافيه الجيم

٨٥

- (كذاك أدبت حتى صار من خلقى) ١ / ٢٩٢

- اخلق بذي الصبران يعني بحاجه ٢ / ٣٠

- ولو تلتقى أصدائنا بعد موتنا ٢ / ٢٤٨ ١٧٤ و

قافيه الحاء

- فإياك إياك المرء فإن ٢ / ٧٢، ١٥٢

- سأترك منزلي لبني تميم ٢ / ٢٢٧

- عسى الكرب الذي أمسيت فيه ١ / ٢٣٢

- (بدلت مثل قرن الشمس في رونق الضحى) ٢ / ٨٨

- (فقالنا لنا أهلا وسهلا) وزودت ٢ / ٤٩

- أخو بيضات رائح متأوب ٢ / ٣٠٥

- على أحوذيين استقلت عشيه ١ / ٧٩

- أخاك أخاك إن من لا أخاله ١٥٥ / ٢

١٣٧

- (صريح غوان راقهن ورقمه) ٤٧١ / ١

٢٥٤

- (وقولي كلما جشأت وجاشت) ٢٢٣ / ٢

٢٠٤

- (بيكيك ناء بعد الدار مغترب) ١٣٤ / ٢

قافيه

الخاء

١٨٦

- (فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا) ٩٥ / ٢

١٦٥

- (إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم) ٤٥ / ٢

٤١

- فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه ٢٢٣ / ١

قافيه

الذال

٢٥٦

- لو لا توقع معترفا رضيه ٢٢٤ / ٢

١٥٩

- (تزود مثل زاد أبيك فينا) ٣٧ / ٢

٢٤٣

- (إذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا) ٢٠٨ / ٢

٢٢٨

- (وإياك والميتات لا تقربنها) ١٧٣ / ٢

٣٢

- أضحى يمزق أثوابي ١ / ١٠٤٢٠٠ و

٣٧

- وما كل من يبدى البشاشه كائنا ١ / ٢٠٤

١٣١

- على حين ألهى الناس جل أمورهم ١ / ٣٧١ ، ٤٦٥

٢٤٢

- إن تقرأن على أسماء ويحكما ٢ / ٢٠٨

٧٨

- ظنتك إن شبت لظي الحرب صالبا ١ / ٢٨٦

ص: ٤٨٢

١٧٢

- لا لا أبوح بحب بشنه أنها ٧٠ / ٢

١٨٨

- بلغنا السماء مجدنا وثنائنا ١٠٢ / ٢

٣٩

- (قنafd هداجون حول بيوتهم) ٢١٣ / ١

٢٠

- فما آباؤنا بأمن منه ١٤٤ / ١

٥٥

- (أعد نظرا يا عبد قيس) لعلمنا ٣٥٤ / ١

٧٩

- وكنا حسبنا كل بيضاء شحمه ٢٨٦ / ١

٢٨٨

- فكيف لنا بالشرب إن لم تكن لنا ٣٥٣ / ٢

٢٣٦

- ومر دهر على وبار ١٩٧ / ٢

٩٣

- وخبرت سوداء الغميم مريضه ٣١١ / ١

٢٣٦

- ألم تروا أرما وعادا ١٩٨ / ٢

- فقلت عساها نار كزس (وعلها ١ / ٢٤٥)

- وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ١ / ٩٧

- دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ١ / ٢٨٣

- فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى ١ / ٩٧

- فإنك موشك ألا تراها ١ / ٢٣٨

- وقلن على الفردوس أول مشرب ٢ / ٧١

- يا لقومى وبالأمثال قومى ٢ / ١٣٣

- خل الطريق لمن بينى المنار به ٢ / ١٥٣

- فلا والله لا يلقى أناس ١ / ٤٣٧

- ما الله موليك فضل فاحمدنه به ١ / ١٦٠

- أمست خلاء (وأمسى أهلها احتملوا ١ / ٢٠١

- (إيادي سبا يا عز ما كنت بعدكم) ٢ / ٢٠٤

- أخا لك إن لم تغضض الطرف ذا هوى ١ / ٢٨٧

- فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ١ / ٢٣١

- يا من رأى عارضا يسر به ١ / ٤٧٩

- ضروب بنصل السيف سوق سمانها ١ / ٤٩٩

- (ولست بحلال التلاع مخافه) ٢ / ٢٣٤

- إني وقتلى سليكا ثم أعقله ٢ / ٢٢٥

- (قالت) ألا ليما هذا اللحم لنا ١ / ٢٥٥

- يا تيم تيم عدى لا أبا لكم ٢ / ١٢٥

- لوجهك في الإحسان بسط وبهجه ١ / ١٠٩

- (ببذل وحلم ساد في قومه الفتى) ١ / ٢٠٣

- ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى ٢ / ١٢٣

- أسرب القطا هل من يعير جناحه ١ / ١٤٥

- شلت يمينك إن قتلت لمسلما ١ / ٢٦٢

- حذر أمورا لا تضير آمن ١ / ٤٩٩

- تسليت طرا عنكم بعد بعدكم ١ / ٤١١

- لو بغير الماء حلقى شرق ٢ / ٢٤٩

- نبئت زرعه والسفاهه كاسمها ١ / ٣٠٨

- أكل امرئ تحسبين امرءا ١ / ٤٧٧

- يا ليتما أمنا شلت نعامتها ٢ / ٩٠

- أيا نؤمنك تأمن غيرنا (وإذا ٢ / ٢٣٤)

- لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ٢ / ٢١٣

- قهرناكم حتى الكماه فأنتم ٢ / ٢٨٣

- (ولقد حنيتك اكمؤا وعساقلا) ١ / ١٦٩

- وفاق كعب بجير منقذ لك من ١ / ٤٨٤

- أتيت بعبد الله فى القيد موثقا ٢ / ٢٥٤

- لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ١ / ٢٧٠ و ٢٠٨

- (وتذكر نعماه) لون أنت يافع ١ / ٤٧٢

٢١٠

- (حملت أمرا عظيما فاصطبرت له) ٢ / ١٣٧ ، ١٣٩

١٠٨

- ولست إذا ذرعا أضيقت بضارع ١ / ٤٣٠

٢١٢

- مررت بعقب وهو قد دل للعدا ٢ / ١٤٨

١٨٠

- لعمر ك ما أدري وإن كنت داريا ٢ / ٨٥

٧٢

- تعلم شفاء النفس قهر عدوها ١ / ٢٨٢

١٥٣

- ياما أميلح غزلانا شدن لنا ٢ / ٢٦

ص: ٤٨٣

٣٠

- (رأيتك لما أن عرفت وجوهنا) ١ / ١٧٠

٢٣

- (فيا رب ليلي أنت في كل موطن) ١ / ١٥١

١٣٠

- دعوت لما نابني مسورا ١ / ٤٦٣

٢٨٠

- ونبت ليلي أرسلت بشفاعه ٢ / ٢٥٤

١٣

- (بالباعث الوارث الأموات) قد ضمنت ١ / ١٠٥

٢٣٨

- فما كان حصن ولا حابس ٢ / ٢٠١

قافيه السنين

٢٤

- ليس ينفك عنى ذا غنى واعتزاز ١ / ٢٠٢

٢٣٤

- اعتصم بالرجاء إن عز بأس ٢ / ١٩٥

قافيه الفاء

٩٩

- آليت حب العراق الدهر أطعمه ١ / ٣٥٢

١٣٩

- لدن غدوه حتى إذا امتدت الضحى ١ / ٤٧٢

٢١١

- يأمرؤا إن مطيتى محبوسه ٢ / ١٤٤ و ١٠٢

٢٢٦

- من تثقفن منهم فليس بآيب ٢ / ١٦٩

١٧١

- فأين إلى أين النجاء بيغلتى ١ / ٣٥٩ ، ٢ / ٦٩

٢٥٥

- للبس عباؤه و تقر عيني ٢ / ٢٢٤

١٠٣

- هل من حلوم لأقوام فتجهرهم ١ / ٣٦٩

قافيه القاف

قافيه الصاد

١٩١

- أمحمد ولأنت ضنوء نجيبه ٢ / ١٠٦ و ٤٨

٢٨٤

- ليلي وما ليلي ولم أر مثلها ٢ / ٢٩٦

٥٠

- يوشك من فر من منيته ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٧

قافيه العين

٢٥٣

- ألم تسأل الريح القواء فينطق ٢ / ٢٢٠

١١٠

- فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ١ / ٤٣٢

٢٧٥

- ما كان ضرك لو مننت وربما ٢ / ٢٤٦

٤٩

- (سقاها ذوو الأحلام سجلا على الضما) ١ / ٢٣٥

٢٦٥

- أين تضرب بنا العداة تجدنا ٢ / ٢٣٥

٢٢٧

- لا تهين الفقير عليك أن ٢ / ١٧٢

قافيه الكاف

٢٥٠

- يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ٢ / ٢١٧

٧٦

- فقلت أجزني أبا خالد ١ / ٢٨٥

١٦٣

- (وزادني كلفا بالحب إن منعت) ٢ / ٤٤

قافيه

اللام

١٧٦

- أنا ابن التارك البكرى بشر ٧٦ / ٢

٢٠٠

- ألا أيهذان كلا زادكما ١٠٤ / ٢

٦٧

- تعز فلا ألفين بالعيش متعا ٢٧٣ / ١

٣٨

- (وإذا أقرضت قرضا فأجزه) ٢١٢ / ١

٢٨٢

- (توهمت آيات لها فعرفتها) ٢٧٣ / ٢

٨٤

- (ولعبت طير بهم أبابيل) ٢٨٩ / ١

١٢٧

- إذا قيل أى الناس شر قبيله ٤٥٣ / ١

١٠٠

- عهدت مغنيا مغنيا من أجرته ٣٥٧ / ١

١٤٨

- سبقوا هوى وأعتقوا لهواهم ٤٨٧ / ١

- أراهم رفقتى (حتى إذا ما ١ / ٢٩٦

١٨٩

- أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ٢ / ١٠٥

٩٥

- (فلا مزنه ودقت ودقها) ١ / ٣١٩

٣١

- خليلى ما واف بعهدى أنتما ١ / ١٧٧

٢٥٩

- (فلم أر مثلها خباسة واحد) ٢ / ٢٢٧

١٠٩

- إذا أنت لم تنفع فإنما ١ / ٤٣١

٨٠

- حسبت التقى والجود خير تجاره ١ / ٢٨٧

١٧٨

- ولست أبالى بعد فقدى مالكا ٢ / ٨٤

١٨٥

- قلت إذا أقبلت وزهر تهادى ٢ / ٩٣

١٥٦

- (أقيم بدار الحرب ما دام حزمها) ٢ / ٣٢

- (قالت فطيمه حل شعرك مدحه) ١٦٧ / ٢

- (ذرينى وعلمى بالأمر وشيمتى) ١٨٠ / ٢

- ألا كل شيء ما خلا الله باطل ٢ / ٤٧

١١٩

- غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ١ / ٤٤٧

٥٨

- (وما قصرت بي في التسامح خؤوله) ١ / ٢٥٨

١٢٥

- فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ١ / ٤٥١

١١٨

- أنتتهون ولن ينهى ذوى شطط ١ / ٤٤٤

١٤٣

- (فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى) ١ / ٤٨١

٤٢

- وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن ١ / ٢٢٤

قافيه الميم

٢٤٠

- فأوقدت نارى كى ليصر ضؤوها ٢ / ٢٠٦

٢٣٢

- ما هاج حسان رسوم المقام ٢ / ١٨٨ و ٢٨٣

١٤٢

- أَلَا حَيْذًا عَاذِرِي فِي الْهُوَى ٢ / ٤١

٢٩٠

- أَتَو نَارِي فَقَلْتِ مَنْوَنَ أَنْتُمْ ٢ / ٢٨٥ ، ٣٧٨

٢٢٢

- يَمِينَا لَا يَغْضُ كُلُّ أَمْرِي ٢ / ١٦٧

٢١٣

- (أَلَا أَضْحَتِ حِبَالِكُمْ رَمَامَا) ٢ / ١٤٨

١٤٩

- كَنَاطِحِ صَخْرِهِ يَوْمَا لِيُوهِنَهُ ١ / ٤٩٦

١٥٧

- (وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا) ٢ / ٣٢

٢٧٤

- لَثْنِ مَنِيتِ بِنَا عَنِ غَبِّ مَعْرَكِهِ ٢ / ٢٤٥

١٣٦

- أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّهُمُ أَيْبَى وَأَيُّكُمْ ١ / ٤٦٩

٢٣١

- (مَطْرَقُ يَرِشِحُ مَوْتَا كَمَا) ٢ / ١٨١

١٥٤

- جَزَى اللَّهُ عَنَا وَالْجِزَاءَ بِفَضْلِهِ ٢ / ٢٧

١٠

- رأيت الوليد بن يزيد مباركا ٨٦ / ١

٢٧١

- ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ٢٤١ / ٢

٢٤٧

- خليلي أني تأتياني تأتيا ٢٣٥ / ٢

٢٨

- (ذاك خليلي وذو يعاتبني) ١٦٤ / ١

١٤٥

- كما خط الكتاب بكف يوما ٤٨٣ / ١

٤٣

- (لا يهولنك اصطلاء لظي الحر) ٢٦٧ / ١

٢٤٤

- لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ٢ / ٢١٠ و ١٣٣

٢٤٧

- وكنت إذا غمزت قناه قوم ٢ / ٢١٤

١٣٤

- ألم تعلمي يا عمر ك الله أنني ١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦

٢٢٠

- فليتك يوم الملتقى ترينني ٢ / ١٦٦

١٥٨

- فنعم ابن أخت القوم غير مكذب ٣٦ / ٢

١٩٤

- إذا هملت عيني لها قال صاحبي ١١٠ / ٢

٤١

- علموا أن يؤملون فجادوا ٢٠٦ / ٢ ، ٢٦٥ / ١

٢٧٢

- فطلقها فلست لها بكفء ٢٤٢ / ٢

١٦٨

- بكيت وما بكا رجل حزين ٥٧ / ٢

٩٧

- فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا ٣٢٤ / ١

٥٦

- ولكنما أسعى لمجد مؤثّل ٢٥٥ / ١

١٩٦

- سلام الله يا مطر عليها ١١٦ / ٢

٧١

- ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد ٢٧٨ / ١

٩٦

- تزودت من ليلي بتكليم ساعه ٣٢٤ / ١

١٤٠

- فساغ لى الشراب وكنت قبلا ١ / ٤٧٥

١٤١

- حب بالزور الذى لا يرى ٢ / ٤١

١٠١

- فلو أن ما أسعى لأدنى معيشه ١ / ٣٥٨

٢٧٠

- ونأخذ بعده بذناب عيش ٢ / ٢٣٩

١٢٤

- وليل كموج البحر أرخى سدوله ١ / ٤٥٢

٢٧٠

- فإن يهلك أبو قابوس يهلك ٢ / ٢٤٠

٢١٨

- ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى ٢ / ١٦٣ و ٢

٨٤

- ولقد علمت لتأتين منيتى ١ / ٢٩٤

١٨٥

- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ١ / ٥٢، ١٥٣

١٢٣

- (وننصر مولانا ونعلم أنه) ١ / ٤٥٠

٢٤٨

- وإن أتاه خليل يوم مسأله ٢٣٦ / ٢

٦٩

- ألا ارعواء لمن ولت شببته ٢٧٧ / ١

٢٦٠

- إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ٢٣٠ / ٢

٢٧

- (وإن لسانی شهده یشفئ بها) ١٦٣ / ١

ص: ٤٨٥

١٧٩ - فقامت للطفيف مرتاعا وأرقني ٢ / ٨٥

١٤٤

- لانت معتاد في الهيجا مصابره ١ / ٤٨٢

١١١

- لعل الله فضلكم علينا ١ / ٤٣٢

٢٢٤

- قليلا به ما يحمدنك وارث ٢ / ١٦٨

٢٥٢

- لا تنه عن خلق وتأتي مثله ٢ / ٢١٩

٤٨

- يحشر الناس لأبنين ولا آ ١ / ٢٧٤

١٢١

- لعمري إنني وأبا حميد ١ / ٤٤٩

٣٥

- (صاح شمر) ولا تزل ذاكر المو ١ / ٢٠٢

٩٤

- (تولى قتال المارقين بنفسه) ١ / ٣١٥

٥

- وكان لنا أبو حسن على ١ / ٧٧

٤٣

- (يقول إذا اقلولى عليها وأفردت) ٢٢٤ / ١

٦٢

- (وصدر مشرق النحر) ٢٦٦ / ١

١٨٣

- حتى خضبت بما تحدر من دمي ٨٨ / ٢

٢٦٦

- حيثما تستقم يقدر لك الل ٢٣٥ / ٢

٢٣٥

- إذا قالت حذام فصدقوها ١٩٦ / ٢

١٢٩

- رؤبه الفكر ما يؤول له الأم ١ / ٤٦٠

١٢٠

- ولقد أرانى للرماح دريئه ١ / ٤٤٧

٢٠٥

- يا زيدا لآمل نيل عز ٢ / ١٣٤

١٩

- (ذم المنازل بعد منزله اللوى) ١ / ١٣٥

٢٥١

- فقلت ادعى وادعوا إن أندى ٢ / ٢١٨

٧٥

- فلا تعدد المولى شريك في الغنى ٢٨٤ / ١

٥٩

- أنا ابن أباه الضيم من آل مالك ٢٦١ / ١

٨٨

- ولقد نزلت فلا تظني غيره ٢٩٩ / ١

١٦

- أيها السائل عنهم وعنى ١١٣ / ١

٥٣

- وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا ٢٤٩ / ١

٢٦

- (ومن حسد يجور على قومي) ١٦٢ / ١

١٢٨

- مشين كما اهتزت رماح تسفهت ٤٥٩ / ١

٨٣

- اتخذت غراز أثرهم دليلا ٢٨٨ / ١

٨٢

- ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا ٢٨٧ / ٢

١١٧

- لاه وابن عمك لا أفضلت في حسب ٤٤٤ / ١

١٩٠

- هيا ظيه الوعاء بين جلاجل ١٠٦ / ٢

٩٢

- وما عليك إذا خبرتني دنفا ٣١٠ / ١

٦٤

- (وبوما توافينا بوجه مقسم) ٢٦٧ / ١

٦

- وما ذا بيتغى الشعراء منى ٧٨ / ١

٢١٩

- هلا تمنن بوعد غير مخلفه ١٦٦ / ٢

٤٤

- إن هو مستوليا على أحد ٢٢٨ / ١

٢٦٢

- ومهما تكن عند امرىء من خليفه ٢٣٣ / ٢

قافيه الهاء

١٨١

- فليت سليمى فى الممات ضجيعتى ٨٦ / ٢

١١٦

- إذا رضيت على بنو قشير ٤٤٣ / ١

٢٢٣

- يا صاح أما تجدنى غير ذى جدّه ١٦٨ / ٢

٢٠٩

- ألا يا عمرو عمراه ١٣٩ / ٢

١٣٢

- (لاجتذب منهن قلبي تحلما) ٤٤٥ / ١

قافيه الياء

قافيه النون

٢٤١

- وإنك إذا ما تأت ما أنت أمر ٢٣٢ / ٢

١٤٩

- فداك حي خولان ٦٥ / ٢

١٩٢

- (تبكيهم أسماء معوله) ١٠٧ / ٢

٩٠

- وأنبت قيساً ولم أبله ٣٠٩ / ١

١٩٥

- فيا راكبا أما عرضت فبلغن ١١٣ / ٢

١٠٦

- (تجانب عن أهل اليمامة ناقتي) ٣٩٩ / ١

٢٢٩

- كأن بنى الدغماء إذ لحقوا بنا ١٨٠ / ٢

- رب وفقني فلا أعدل عن ٢ / ٢١٧

ص: ٤٨٦

قافيه الهمزه

قافيه السين

لا

أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توات زمر الأعداء ١ / ٣٧٨

٢٣٣

- إني رأيت عجا مذكأ مسا * عجا مذكأ مثل المعالي خمساً ٢ / ١٩٥

٤٠

- من لد شولا فإلى إتلأها ١ / ٢١٧

١٥

- إذ ذهب القوم الكرام ليسى ١ / ١١١

قافيه الباء

قافيه الطاء

١١٢

- وأم أوعال كلها أو أقرباً ١ / ٤٣٥

٥٥

- جاؤوا بمذك هل رأيت الذئب قط ٢ / ٥٥

٢١٧

- وأبابى أنت وفوك الأشنب ٢ / ١٦٠

قافيه العين

قافيه التاء

١٧٠

- إذن ظللت الدهر أبكى أجمعا ٢ / ٦٦

١٩٣

- يا أبجر بن أبجر يا أننا ٢ / ١٠٨

٢٦٩

- إنك إن يصرع أخوك تصرع ٢ / ٢٣٧

٩٨

- ليت شبابا بوع فاشترت ١ / ٣٣١

قافيه القاف

٢٨٦

- فتستريح النفس من زفرتها ٢ / ٣٠٥

١١٥

- قد استوى بشر على العراق * جمعتها من أينق موارق ١ / ٤٤٢

قافيه الجيم

٢٢

- ذوات ينهض بغير سائق ١ / ١٤٨

١٨٧

- أم صبي قد حبا أو دارج ٢ / ٩٨

قافيه اللام

قافيه

الحاء

٢٨٥

- والراء يبليه بلاء السربال * تعاقب الإهلال بعد الإهلال ٢ / ٢٩٦

٤٧

- قد كاد من طول البلى أن يمصحا * يا ناق سيرى عنقا فسيحا ١ / ٢٣٢

١١٣

- فلا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن إلا حاظلا ١ / ٤٣٦

٢٤٨

- إلى سليمان فنستريحا ٢ / ٢١٦

٢٨٩

- يا رب يوم لى لا أظله * ارمض من تحت واضحى من عله ٢ / ٣٧٧

قافيه الدال

٢٠٢

- يا سعد سعد العملات الذبل ٢ / ١٢٥

١٠٥

- علفتها تبنا وماء باردا ١ / ٣٩٠

قافيه الميم

٣

- أفانلن أحضروا الشهودا ١ / ٥٤

- يحبه الجاهل ما لم يعلم * شيخا على كرسية معهما ٢ / ١٦٨

١٧

- قدنى من نصر الخبيين قدى ١ / ١١٤

١٢٤

- بل بلد ملء النجاح قتمه ١ / ٤٥١

قافيه

الراء

١٧٥

- أقسم بالله أبو حفص عمر ٢ / ٧٤

١٦٤

- بلال خير الناس وابن الأخير ٢ / ٤٥

١٩٨

- فيا الغلامان اللذان فرا ٢ / ١١٨

ص: ٤٨٧

قافيه النون

قافيه الياء

٢٧٣

- قالت بنات العم يا سلمى وإن كان عييا معدما قالت وإن ٢ / ٢٤٣

٢٣٧

- قد عجبت منى ومن يعيليا * لما

رأتنى خلقا مقلوليا ٢ / ١٩٩

٨

- أعرف منها الجيد والعينانا ١ / ٨٠

١٥٢

- باتت تنزى دلوها تنزيا ٢ / ١٠

٩

- فالنوم لا تألفه العينان ١ / ٨١

٥٤

- أو تحلفى بربك العلى * إنى

أبو ذيا لك الصبى ١ / ٢٤٩

قافيه الهاء

٤

- (إن أباهها و) أبا أباهها ١ / ٦٩

انتهى

آدم

٢ / ٨١ ، ٣٤٣ ، ٤١٨

بدر

الدين - ابن الناظم ابن برهان (عبد الواحد بن على بن برهان) ١ / ٤١٢

الأبدى

١ / ٣٣٤

بشر

(بن عمرو ، زوج الخرنق) ٢ / ٧٦

أحد

أولاد ابن أبى طالب ١ / ٧٧

ابن

بطه (عبيد الله بن محمد) ١ / ٢٥

أحمد

(بن حنبل) ١ / ١٦٧

أبو

البقاء (عبد الله بن الحسين العكبرى) ١ / ١٧٩ ، ٣٠٨ ، ٣٣٠ ، ٣٧٧

أحمد

بن يحيى - ثعلب الأخفش ١ / ٦١ ، ١٤٦ ، ١٥٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠

، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٦ ، ٢ / ٢٥ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٩٨ ،

٣٩٣ ، ٣٦٤ ، ٢٧٤ .

أبو

بكر بن أبي قحافه رضى الله عنهما ١ / ١٢٠ ، ٤٢٨ ، ٢

٣٦٠ /

الأخوين

- حمزه والكسائي ١ / ٣٠٢

تأبط

شرا ١ / ٢٣٠ ، ٢ / ١١٢ ، ٢٨٥

أدد

بن زيد بن كهلان ١ / ١٢٥

تميم

(بن أبي بن مقبل) ١ / ٢٨٣

ابن

أبي إسحاق (قارىء) ١ / ١٥٨

ثعلب

١ / ٨٢ ، ١٥٤ ، ٢٤٥ ، ٢ / ١١٤

أبو

الأسود الدؤلى ٢ / ٣٩١

الجرجاني

٢ / ٧٥

الأعشى

(ميمون بن قيس) ٣٩٩ ، ٣٠٩ / ١

الجرمي

١٢٢ / ٢ ، ٣١٦ / ١

أعشى

بأهله ١٧٣ / ١

جرير

١٣٤ / ١

أعشى

همدان ١٧٢ / ١

الجزولي

٣٢٣ ، ٣٠٥ / ١

الأعلم

(الشتيمري) ٢٩٨ / ١

جعفر

(بن أبي طالب رضي الله عنه) ٢٨ / ١

الأعمش

(قاريء) ٢٠١ ، ١٤١ / ٢

أبو

جعفر (قاريء) ٣٣٦ / ١

امروء

القيس ٣٥٨ / ١

جعفر

بن قريع ١٢١ / ١

أبو

أميه الحنفي ٢٨٥ / ١

أبو

جندب (بن مره القردي الهذلي) ١٨٨ / ١

أميه

(بن أبي الصلت) ٢٣٤ / ١

ابن

جنى ٣١٦ / ١ ، ٣٢٥ ، ٣٧٧

ابن

الأنباري ٩٨ / ١ ، ٣٢٤

الجوهري

١ / ٦٩ ، ١١٨ ، ١٦٦ ، ٤٣٣ ، ٢ / ٤٦٥

أوس

بن الصامت ١٢١ / ١

حاتم

الطائي ١٦٢ / ١

أويس

القرنى ١١٨ / ١

ابن

الحاج ٣٢٢ / ١

ابن

إياز ١٣٠ / ١

ابن

الحاجب ١٣٣ / ١ ، ١٣٧ ، ١٨٦ / ٢

ص: ٤٨٩

الحارث

(بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب) ٢٨ / ١

الزجاج

١٥٦ / ١ ، ١٦٦ ، ٢٥٦ . ٢ / ٢٣٣

الحريري

٢٩٦ / ١

الزجاجي

٣٢٩ / ١

حفص

(قاريء) ٢٢٦ / ٢ . ٣٠٢ / ١

زريق

٣٧٢ / ١

الحليمي

(الحسين بن الحسن) ٢٥ / ١

زعتري

٢١ / ١

حمزه

(قاريء) ٣٧٨ / ٢

زفر

(بن الحارث الكلابي) ٢٨٦ / ١

حميد

بن ثور ٧٨ / ١

الزمخشري

٢٥١ ، ٧٤ / ٢ . ٢٥٦ ، ١٨٧ ، ٥٣ / ١

أبو

حنيفة ٢٣ / ١

زياد

(بن سيار) ٢٨٢ / ١

الحوافي

٣٠٧ / ١

سابور

(من ملوك العجم) ٣٨٥ / ٢

أبو

حيان الأندلسي ٣٢٧ ، ٢١٢ ، ٢٠٤ ، ١٤٩ ، ١٠١ ، ٤٢ / ١

سحيم

(بن وثيل الرياحي) ٧٨ / ١

خالد

الأزهري ١٢٣ ، ٤٨ ، ٣٦ / ١

ابن

السراج ٣٢٢ ، ٢٥٦ ، ٢٤٥ ، ٢١٣ ، ١٧٩ ، ١٤٧ / ١

الخيصى

٨٢ / ١

سلامه

(بن جندل) ٢٧٢ / ١

خرنق

(أخت طرفه بن العبد) ١١٧ / ١

السهيلي

٣٠٢ ، ٦١ / ١

الخضراوى

(محمد بن يحيى بن هشام) ٣٣٩ / ١

سواد

بن قارب ٢٢٣ / ١

ابن

خطيب المنصوريه (يوسف بن الحسن) ٣٠ / ١

سيويه

٢٠٤ ، ١٩٠ ، ١٧٣ ، ١٦٤ ، ١٥٧ ، ١٥٥ ، ١٢٦ ، ١١٢ ، ١٠٦ ، ١٠٤ ، ٩٥ ، ٤٨ ، ٣٦ / ١

٣١٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠١ ، ٢٩٧ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٥٦ ، ٢٤٥ ، ٢٣٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢١٧ ، ٢٠٩ ،

٣٢٢ ، ٣٣٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٣٨٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٧٣ ، ٤٩٨ . / ٢

٢٠٩ ، ١٩٩ ، ١٩٧ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٠ ، ١٢٦ ، ١٢١ ، ١١٢ ، ٥٠ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٢٥ ، ٢٤

٢٤٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٩ ، ٣٦٤ ، ٣٨٢ ، ٤٠٨ ، ٤٤٣ ، ٤٥١ .

خلف

(الأحمر) ٣٤٩ / ١

ابن

السيد ٣٣٤ / ١

الخليل

٣١ / ١ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ٣٧٩ ، ٣٩٩ ، ٢ / ٢ ، ١٢١ ، ٢٠٣ ، ٤٠٨

ابن

سيده ٨٢ / ١

ابن

خروف ٢١٨ / ١ ، ٢٨٠

السيرافي

٨٠ / ١ ، ٢٤٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٢ / ٢ ، ٣٨

الدماميني

١٨٣ / ١ ، ٣٣٣

السيد

الشريف ٢٣ / ١ ، ٢٢١

ذى

الرمه ٤٧٢ / ١

رؤبه

١١١ ، ١٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٨٩ ، ٣٣١ / ١ ، ٥٤

الربيع

٢١٧ / ١

رجل

من كلاب ١ / ٣١٠

رشيد

اليشكري ١ / ١٧٠

الرضي

١٢٥ / ١

الرماني

١٨٤ ، ١٠٧ / ١

الزبيدي

(أبو بكر) ١ / ٢٨ ، ٤٣٣ ، ٢ / ٤٤٥

ص: ٤٩٠

الشارح

- ابن الناظم الشاطبي ١ / ١١٦ ، ١٧٢ ، ٢٢١ ، ٢٩٧

الشيخ

عبد القاهر (الجرجاني) ١ / ٣٦٦ ، ٣٨٧ . ٢ / ٧٥

الإمام

الشافعي ١ / ٢١ ، ٣٥ ، ٤٦

عبد

الله بن الزبير رضى الله عنه ١ / ١٧٢

شعبان

الآثارى ١ / ٢١ ، ٤٦

عبد

الله بن قيس الرقيات ١ / ٣١٥

الشلوبين

١ / ٢٧٨ ، ٣٠٥ ، ٣٦٩

عبد

الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ١ / ١٧٢

صاحب

الخلاصه - ابن مالك

عبد

المطلب ٢ / ١٣٧

الصدیق

- أبو بكر بن أبی قحافه رضی الله عنهما ، صهیب رضی الله عنه ٢ / ٢٥٠

عبد

مناف ٢ / ٣٦١

ابن

الضائع ١ / ١٤٧ ، ١٥٥

أبو

عبیده (معمر بن المثنی) ١ / ٣٧ ، ٢٤٠

ابن

أبی طالب - علی رضی الله عنه الطحاوی (أحمد بن محمد) ١ / ٢٥

أبو

عثمان - المازنی ابن عذره ١ / ٣٣٤

ابن

الطراوه ١ / ١٠٧ ، ١٨٨

ابن

عصفور ١ / ١٤٨ ، ١٥٥ ، ٢٢٢ ، ٢٦٣ ، ٣٢٢ ، ٣٣٤ ، ٤٢٥ . ٢ / ١٣٢ ، ٢٤٤ .

طرفه

بن العبد ١ / ٢٦١

عقیل

(بن أبی طالب رضی الله عنه) ١ / ٢٨

الطرماح

٢٦١ / ١

ابن

عقيل ٣٩٦ / ١

ابن

طريف ٢٣٣ / ١

علقمه

(قارىء) ٣٣٣ / ١

أبو

طلحه (رضى الله عنه) ٢٢١ / ٢

على

بن الحسين بن على بن أبى طالب (رضى الله عنهم) ١٢٠ / ١

ابن

طلحه (محمد بن طلحه الإشبيلي) ٣٦٧ / ١

على

بن أبى طالب رضى الله عنه ١ / ٢٨ ، ٤٨٤

الطوال

(محمد بن أحمد) ٣٢٥ / ١

على

بن محمد البزدوى ٢٨ / ١

عائشه

(أم المؤمنين رضی الله عنها) ۱ / ۴۹۱

عمر

رضی الله عنه ۲ / ۲۲۳

عاتکه

۱ / ۲۶۲

أبو

علی - الفارسی عمرو الأزدی ۱ / ۲۲۴

عاصم

(قاریء) ۲ / ۴۵۲

عمرو

الباهلی ۱ / ۲۹۵

ابن

عامر (قاریء) ۱ / ۱۸۲، ۳۰۴، ۴۸۰

أبو

عمرو (قاریء) ۲ / ۴۶۲

عامر

بن جوین الطائی ۱ / ۳۱۹

عنتره

(بن شداد العبسی) ۱ / ۲۹۹

عباده

بن الصامت رضى الله عنه ١٢١ / ١

العوام

(بن عقبه بن كعب بن زهير بن أبى سلمى) ٣١١ / ١

ابن

عباس رضى الله عنه ٢٩٧ / ١

عيسى

بن عمر ٢٢٩ / ١

العباس

بن الأحنف ١٤٤ / ١

الفارسى

١٣٩ / ١ ، ١٥٧ ، ١٩٨ ، ١٦٨ ،

عباس

(بن عبد المطلب رضى الله عنه) ٢٨ / ١

عبد

الأشهل ٣٦١ / ٢

عبد

شمس ١٢٧ / ١ ، ٣٤٠ / ٢ ، ٣٦١

ص: ٤٩١

، ۲۴۰ ، ۳۲۰ ، ۳۳۸ ، ۳۶۶ ، ۴۱۲ / ۲ . ۳۳ ، ۳۶ ، ۳۸ ، ۸۹ ، ۱۷۱ .

فخر

الإسلام - علی بن محمد البزدوی فخر الدین الرازی ۱ / ۱۲۰ ، ۱۲۵

الفراء

، ۱۶۹ ، ۷۸ / ۱ ، ۲۰۶ ، ۲۰۷ ، ۲۲۱ ، ۳۲۴ ، ۳۴۲ ، ۳۴۹ ، ۳۸۰ / ۲ . ۳۳ ، ۷۷ ، ۱۲۶ ،

۱۴۴ ، ۲۰۴ ، ۲۲۶ ، ۲۴۴ .

الفرزدق

۱ / ۵۱ ، ۱۰۵ ، ۱۵۳ ، ۲۱۳ ، ۲۱۴ ، ۲۵۳ .

قالون

(قاریء) ۲ / ۳۷۸

القتبی

(ابن قتیبه) ۱ / ۲۲

أبو

قحافه ۱ / ۱۲۷

قرن

بن ردمان ۱ / ۱۱۷

قنبل

(قاریء) ۱ / ۹۰

قیس

بن الملوح ١ / ٢٧٨ ، ٣٢٤

ابن

كثير (قارىء) ٢ / ٤٦٢

الكسائي

١ / ٢٨ ، ٨٢ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ٢٥٣ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٨٠ . ٢ / ١٩٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٤ ،

٣٧٨

أم

كلثوم بنت النبي صلى الله عليه و (آله و) سلم ١ / ١٢٠

الكمال

الدميرى ١ / ١٢٨

ابن

كيسان ١ / ٢٠٧ ، ٢٧٠ ، ٣٢٠ ، ٤١٢

لييد

١ / ٤٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤

اللخمي

(على بن محمد) ١ / ٢٥

أبو

الليث السمرقندى ١ / ٢٦

المازنى

١ / ١٤٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٤٢٩ . ٢ / ١٩

ابن

مالك / ١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٣ ، ١٠١ ، ١٠٣ ،

١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٨ ،

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦١ ،

١٦٨

١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ،

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ،

٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ،

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ ، ٣٧٠ ، ٣٨٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ،

٤٤٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ، ٤٨٠ ، ٤٩٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠ ، ٧١ ، ٧٧ ،

٧٨ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٤٤ ، ١٤١ ، ١٩٧ ، ٢٠٢ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٦ ،

٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٩ ،

٣٩٨ ، ٤٤٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

المؤلف

- ابن مالك المبرد / ١ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٦٥ ، ١٧٤ ، ٢٢٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٤٠٨ ، ٤٢٩ / ٢ .

٣٦ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٩٧ ، ٢٤٩ ، ٣٣٣ .

مجاهد

(بن جبر ، أبو الحجاج رضى الله عنه) / ١ ، ١٦٧

مجنون

بنى عامر - قيس بن الملوخ . المرادى / ١ ، ٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٢٤ / ٢ ، ٣٢٥ ، ٣٤٨ ، ٣٩٤ .

ابن

مسعود (رضى الله عنه) ٢ / ٦٠

المصنف

- ابن مالك معاذ (قارىء) ١ / ١٥٦

معاويه

(بن أبى سفيان رضى الله عنه) ١ / ١١٨

ابن

معطى ١ / ١٩ ، ٣٤

ص: ٤٩٢

المكودي

١ / ٤٣ ، ٤٤ ، ١٤٨ ، ٣٩٦ ، ٤١٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ . ٢ / ٣٢٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٥ ، ٤٠٣ .

هارون

(قارىء) ١ / ١٥٦

ملا

شيخ ١ / ٢٥

ابن

هانىء (أبو نواس) ١ / ٩٦

ابن

ملكون ١ / ٢٩٩

هدبه

العذرى ١ / ٢٣١

النايغه

(الذياني) ١ / ٢٥٥ ، ٣٠٨

ابن

هشام الأنصارى ١ / ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٧٣ ، ٨٧ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٨٦ ، ١٩١ .

الناظم

- ابن مالك ابن الناظم (محمد بن محمد بن مالك) ١ / ٤٣ ، ١١٠ ، ٣٣٩ ، ٣٧٠ ، ٤٩٠ ،

٤٩٧ . ٢ / ٣٢٥ ، ٣٦٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ .

ابن

هشام الخضراوى - الخضراوى

نافع

(قارىء) ١ / ١١٢، ١١٤، ٢٤٠، ٤٦٦، ٢ / ٢٠١، ٢١٥، ٤٥٢.

هشام

(بن معاويه الضرير) ١ / ٣٤٩

أبو

النجم (العجلى) ١ / ٦٩

ابن

همام (عبد الله بن همام السلولى) ١ / ٢٨٤

ابن

النحاس (بهاء الدين) ١ / ٨٥

الهورى

(محمد بن أحمد) ١ / ٣١، ٣٢

النحاس

(أبو جعفر) ١ / ٢٨، ١٤٩

يحيى

بن وثاب (قارىء) ١ / ٣٣٣

النعمان

(بن بشير الأنصارى رضى الله عنه) ١ / ٢٨٤

يحيى

بن يعمر (قارىء) ١٥٨ / ١

النعمان

بن المنذر ١١٩ / ١

اليشكرى

(الحارث بن حلزه) ٣١٠ / ١

نوح

عليه السلام ١٢٥ / ١

يعقوب

(ابن السكيت) ٢٨٣ / ١

يعقوب

(قارىء) ١٥٦ / ١

يونس

١٥٦ / ١ ، ٢١٩ ، ٢٦٨ ، ٣٩٤ ، ٢ / ١٧١ ، ١٩٩ ، ٣٦٣ .

انتهى

ص: ٤٩٣

فهرس القبائل والطوائف

أسد

- بنو أسد ١ / ١٣٤ . ١٧٧ / ٢

دئل

١٩٢ / ٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١

باهله

١٧٣ / ١

ربيعه

٢٨ ، ٢٧ . ١٣٤ / ١

تغلب

٣٥٤ / ٢

بنى

٣٠٣ / ١ سليم

بنو

تميم ١ / ٤٦ ، ١٣٤ ، ٢٢٠ ، ٢٨٠ ، ٣٩٤ . ١٦٠ / ٢ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٦٨ ، ٢٨٦ ، ٤٣١ .

الطائيون

- طيى

التميميون

- بنو تميم

طيى

۳۵۷ ، ۳۵۶ / ۲ . ۲۸۰ ، ۱۴۶ / ۱

ثقیف

۱۶۷ / ۱

عقیل

۳۵۸ ، ۱۶۰ / ۲

جرهم

۳۹۳ / ۲

عقیل

۳۵۸ / ۲

جهینه

۳۵۸ / ۲

فقعس

۳۳۱ / ۱

حمیر

۱۶۶ / ۱

قیس

۱۳۴ / ۱

حنیفه

۳۵۸ ، ۳۵۷ / ۲ . ۳۳۱ / ۱

مهره

٣٢٨ / ٢

بنو

هاشم ٢٧ / ١

هذيل

٣٨٠ ، ٣٠٥ / ٢ . ٤٨٧ ، ٣٣١ / ١

انتهى

ص: ٤٩٤

فهرس البلدان والمواضع

أذرعاع

٨٤ / ١

سبعان

٤٢٨ / ٢

أصبهان

١٨٨ / ٢

سقر

١٨٩ / ٢

الأندلس

٢١ ، ٢٠ / ١

سفال

٣٨١ / ٢

البصره

٢١٣ / ٢

الشام

٤٥٥ ، ٨٤ ، ٢١ / ١

بعلبك

٣٥٩ ، ٣٤٠ ، ٢٧٢ ، ١٨٧ / ٢ . ١٢٦ / ١

شتر

١٩١ / ٢

تربه

الأرموى ٢١ / ١

صالحيه

دمشق ٢٠ / ١

تربه

الإمام الشافعى ٣٥ / ١

صورى

٤٣٨ / ٢

الجامع

العتيق (جامع عمرو بن العاص رضى الله عنه) ٣٤ / ١

الطائف

١٦٧ / ١

جمره

العقبه ١٧٢ / ١

طور

٤٥٥ / ١

جنفاء

٢٩٣ / ٢

طور

سيناء - طور سينين ١ / ٤٥٥

جهور

٣٩٩ / ٢

عدن

١١٨ / ١

جور

١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ / ٢

العراق

٣٥٢ / ١

جيان

٢٠ / ١

العقبه

١٧٢ / ١

الحبشه

٥٥ / ٢

عقبه

أيله ١ / ١٧٢

حرملاء

٢٩٢ / ٢

عقبه

منى ١٧٢ / ١

حزوى

٤٣١ / ٢

عقرباء

٢٩٢ / ٢

حضر

موت ١٨٧ / ٢

القاهره

٣٥ / ١

حلب

٢٠ / ١

قرقرى

٣٩٨ ، ٣٥٠ ، ٣٤١ / ٢

حماه

٢٠ / ١

قرن

المنازل ١١٨ / ١

خورنق

٤٣٤ ، ٣٣٠ / ٢

لظى

١٨٩ / ٢

دمشق

٢٣٠ / ٢.٣٤، ٢٠ / ١

ماه

١٨٩ / ٢

ذى

١٩٣ / ٢ طوى

مرو

٣٦٦ / ٢

مصر

١٨٩ / ٢.٣٤ / ١

اليمن

٣٥٤، ١١٨ / ١

انتهى

ص: ٤٩٥

فهرس الكتب المذكوره فى النص

الارتشاف

(ارتشاف الضرب لابن حيان) ١ / ١٤٩

شرح

اللمع (لابن جنى) لأبى البقاء (العكبرى) ١ / ٣٧٧

إعراب

الخزرجيه لابن طولون ١ / ٤٩

شرح

المفصل (لفخر الدين الرازى) ١ / ١٢٥

ألفيه

شعبان الآثرى (كفايه الغلام فى إعراب الكلام) ١ / ٤٦

شرح

المواقف للسيد الشريف ١ / ٢٣

ألفيه

ابن معطى ١ / ١٩

الشيرازيات

(المسائل الشيرازيات للفارسى) الصحاح (للجوهرى) ١ / ٨٤

التذكره

لابن حيان ١ / ٤٢

العمده

عمده الحافظ عدده اللافظ لابن مالك) ٢٢٦ / ٢

التسهيل

(لابن مالك) ٩٤ / ١ ، ٢٣٦ ، ٣٢٦ ، ٤٣٣ ، ٢ / ٩ ، ٤١٠

القاموس

المحيط (للفيروز أبادي) ١ / ٣٩ ، ٨٤

التوضيح

(أوضح المسالك لابن هشام) ١ / ١٢٢ ، ١٣٧ ، ٣٤٣

القران

الكريم ١ / ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٤ ، ٤٥٥

الجامع

الصغير لابن هشام ١ / ١٣٠

الكافيه

الشافيه لابن مالك ١ / ٣٢ ، ٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٧١ ، ٤٩٨

جمل

الزجاجي ١ / ٣٢٩

كتاب

سيويه ٢ / ١٤٥

حواشي

الزجاج على ديوان الأرب ١ / ١٦٦

اللمحه

البدریه لابن حیان ۱ / ۲۳۳

الخلاصه

۱ / ۱۲۲

مسند

الإمام أحمد ۱ / ۱۶۷

شرح

الألفیه لابن خطیب المنصوریه ۱ / ۳۰

کتاب

المعانی (معانی القرآن) للزجاج ۲ / ۱۲۳

شرح

الألفیه للمکودی ۲ / ۲۳

المغنی

(مغنی اللیب لابن هشام) ۱ / ۱۵۳ ، ۲۲۰ ، ۲۶۰ ، ۳۴۲

شرح

الألفیه لابن الناظم ۱ / ۱۱۰ ، ۳۷۰

مقدمه

أبی الیث السمرقندی ۱ / ۲۶

شرح

التسهیل (لابن مالک) ۱ / ۱۲۵ ، ۲۰۹ ، ۳۰۲

المقدمه

الموضوعه لأوائل التصانيف لابن طولون ٢٦ / ١

شرح

التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١٢٣ ٤٨ / ١

منظومه

ابن مالك الكبرى - الكافيه الشافيه لابن مالك

شرح

توضيح الخزرجيه لابن طولون ٣٢ / ١

نقد

ابن الحاج على المقرب لابن عصفور ٣٢٢ / ١

شرح

الشدور (لابن هشام) ٤٤ / ١

النكت

الحسان لأبي حيان ٢١٢ / ١

شرح

الكافيه (الشافيه لابن مالك) ٤٢٨ ، ٤٣٨ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ . ٢ / ٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٤٦٤

شرح

اللمحه (لابن هشام) ١٣٧ ، ٧١ / ١

ص: ٤٩٦

١ - القرآن الكريم. أبيات المغنى - شرح أبيات مغنى اللبيب.

٢ - إتحاف الساده المتقين بشرح إحياء علوم الدين تصنيف العلامة السيد محمد الحسينى الزبيدى (وبهامشه كتاب الإملاء عن إشكالات الإحياء). طبع دار الفكر - بيروت.

٣ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر. تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغنى الدمياطى الشافعى الشهير بالبناء المتوفى سنة ١١١٧ هـ. تعليق: على محمد الضباع. ملترم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفى بشارح المشهد الحسينى - القاهره.

٤ - الإحكام فى أصول الأحكام. تأليف الإمام سيف الدين أبى الحسن على بن أبى على بن محمد الآمدى. تعليق: عبد الرزاق عفيفى. تصحيح: الشيخ عبد الله غديان وعلى الحمد الصالحى. الطبعة الأولى بتاريخ ٧ / ٨ / ١٣٨٧ هـ.

٥ - أخبار الدول وآثار الأول فى التاريخ. تأليف: أبى العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقى الشهير بالقرمانى. عالم الكتب - بيروت - توزيع: مكتبه المتنبي بالقاهره.

٦ - أخبار النحويين البصريين: تأليف: أبى سعيد الحسن بن عبد الله السيرافى.

اعتنى بنشره وتهذيبه: فريتس كرنكو. بيروت - المطبعة الكاثوليكيه - باريس - بول كتنر.

٧ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.

تحقيق د. مصطفى أحمد النماس. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. مطبعة النسر الذهبى - القاهره. الناشر مكتبه الخانجى.

٨ - الإرشاد إلى علم الإعراب تأليف: محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشى.

رساله ماجستير إعداد الطالب: أزمان إسماعيل أحمد. مودعه بكلية اللغة العربيه - جامعه الأزهر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩ - الإرشاد الشافى. وهو الحاشيه الكبرى للعلامه السيد محمد الدمهورى على

متن الكافي فى علمى العروض والقوافى لأبى العباس أحمد بن شعيب القنائى المتوفى سنة ٨٥٨ هـ. الطبعة الثانية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م. ملترم الطبع والنشر : شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر.

١٠ - إرشاد الطالب النبيل إلى ألفيه ابن مالك وشرحها لابن عقيل. تأليف : محمد البديرى الدمياطى المتوفى سنة ١١٣١ هـ. مخطوط بدار الكتب الوطنيه - تونس (الصادقيه) رقم ٧٩١٤.

١١ - الأزمنه والأمكنه لأبى على المرزوقى الأصفهانى. طبع بحيدر أباد الدكن سنة ١٣٣٢ هـ.

١٢ - الأنزهيه فى علم الحروف. تأليف : على بن محمد النحوى الهروى. تحقيق : عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق - سوريا ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

١٣ - أساس البلاغه. تأليف الإمام جار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. الطبعة الرابعه ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. بدار التنوير العربى - بيروت - لبنان.

١٤ - الاستغناء فى أحكام الاستثناء. تأليف شهاب الدين القرافى المتوفى سنة ٦٨٢ هـ. تحقيق : د. طه حسين. مطبعه : الإرشاد - بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - الجمهوريه العراقيه.

١٥ - الاستيعاب فى معرفه الأصحاب لابن عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر. تحقيق على محمد البجاوى. ملترم الطبع والنشر : مكتبه نهضه مصر ومطبعتها - القايره.

١٦ - أسد الغابه فى معرفه الصحابه لعز الدين بن الأثير أبى الحسن على بن محمد الجزرى (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ). تحقيق وتعليق : د. محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاشور ، ومحمود عبد الوهاب فايد. طبع دار الشعب.

١٧ - أسرار العربيه. تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى (٥١٣ - ٥٧٧ هـ). تحقيق محمد بهجت العطار. مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق. مطبعه الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

١٨ - أسرار النحو. لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، المتوفى سنة ٩٤٠ هـ. تحقيق أحمد حسن حامد. منشورات دار الفكر - عمان - الأردن.

٢٠ - إشاره التعيين إلى تراجم النحاه واللغويين لأبى المحاسن عبد الباقي بن على اليمنى. نسخه مصوره بدار الكتب المصرىه برقم ١١٩٥٩ / ح.

٢١ - الأشباه والنظائر فى النحو. ألفه أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطى المتوفى سنه ٩١١ هـ. تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد.

طبع شركه الطباعه الفنيه المتحده - القايره سنه ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. الناشر : مكتبه الكليات الأزهرىه.

٢٢ - الإصابه فى تمييز الصحابه لابن حجر العسقلانى. طبع فى مصر سنه ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

٢٣ - الإصابه فى تمييز الصحابه. تأليف ابن حجر العسقلانى أحمد بن على (٧٧٣ هـ - ٧٥٢ هـ) تحقيق على محمد البجاوى. ملترم الطبع : دار نهضه مصر للطبع والنشر - القايره ١٩٧١ م.

٢٤ - إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى. تأليف : عبد الله بن السيد البطلوسى (٤٤٤ - ٥٢١ هـ). تحقيق د. حمزه عبد الله النشرتى. الناشر : دار المريخ - الرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٢٥ - إصلاح النطق لابن السكيت (١٨٦ - ٢٤٤ هـ). شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون. الطبعة الثالثه ١٩٧٠ هـ - دار المعارف بمصر.

٢٦ - الأصمعيات - اختيار الأصمعى (ابن سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ١٢٢ هـ - ٢١٦ هـ) تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف - القايره سنه ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

٢٧ - كتاب الأصنام عن أبى المنذر هشام بن السائب الكلبى. تحقيق الأستاذ أحمد زكى. نسخه مصوره عن طبعه دار الكتب سنه ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٤ م. الناشر : الدار القوميه للطباعه والنشر - القايره.

٢٨ - الأصول فى النحو لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى المتوفى سنه ٣١٦ هـ. تحقيق د. عبد الحسين الفتلى. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مؤسسه الرسال - بيروت - لبنان.

٢٩ - الاعتماد فى نظائر الظاء والضاد. تأليف جمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنه ٦٧٢ هـ. ويلييه : فائت نظائر الظاء والضاد. تحقيق : د. حاتم صالح الضامن. الطبعة الثالثه ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م. مؤسسه الرساله / بيروت - لبنان.

- ٣٠ - إعراب الألفيه المسمى : تمرين الطلاب فى صناعه للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى. (وبهامشه شرح الشيخ خالد المسمى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للعلامه ابن هشام الأنصارى). طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.
- ٣١ - إعراب القرآن. لأبى جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنه ٣٣٨ هـ. تحقيق : د. زهير غازى زاهد. الطبعه الثانيه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - عالم الكتب - مكتبه النهضه العربيه.
- ٣٢ - إعراب القرآن (المنسوب للزجاج). تحقيق ودراسه : إبراهيم الأبيارى. الناشر: دار الكتب الإسلاميه ، دار الكتاب المصرى (القاهره) ، دار الكتاب اللبنانى (بيروت). الطبعه الثانيه ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. مطبعه نهضه مصر.
- ٣٣ - الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزركلى. دار العلم للملايين / بيروت - لبنان - الطبعه السادس - نوفمبر - تشرين الثانى - ١٩٨٤ م.
- ٣٤ - أعلام النساء لعمر رضا كحاله. طبع فى دمشق سنه ١٣٥٩ هـ.
- ٣٥ - الأغانى لأبى الفرج على بن الحسين الأصبهاني (ت : ٣٥٦ هـ). مطبعه التقدم ١٣٢٣ هـ / القاهره.
- ٣٦ - الإفصاح فى شرح أبيات مشكله الإعراب لأبى نصر الحسن بن أسد الفارقى المتوفى سنه ٤٨٧ هـ. تحقيق : سعيد الأفغانى. الطبعه الثالثه : ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م. مؤسسه الرساله / بيروت.
- ٣٧ - كتاب الأفعال. تأليف أبى عثمان سعيد بن محمد المعافى السرقسطى.
- تحقيق : د. حسين محمد شرف ، و: د. محمد مهدى علام. الهيئه العامه لشؤون المطابع الأميريه ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٣٨ - كتاب الأفعال. تأليف أبى القاسم على بن جعفر السعدى المعروف بابن القطاع المتوفى سنه ٥١٥ هـ. الطبعه الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م / عالم الكتب بيروت.
- ٣٩ - ألفيه الآثارى (كفايه الكلام فى إعراب الكلام). صنعه : زين الدين شعبان بن محمد القرشى الآثارى (٧٦٥ هـ - ٨٢٨ هـ) تحقيق : د. زهير زاهد ، والأستاذ هلال ناجى. الطبعه الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. مكتبه النهضه العربيه / عالم الكتب - بيروت.
- ٤٠ - ألفيه ابن مالك فى النحو والصرف. (وبهامشها تدقيق العلماء الأعلام : ابن عقيل ، والمكودى ، والسجاعى ، والأشمونى ، والجرجاوى ، والخضرى ، والصبان

على الألفيه). جمعها الحاج موسى بن محمد الداغستاني. ملتمز الطبع والنشر: مكتبه الآداب ومطبعها بالجمايز. المطبعه النموذجيه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

٤١ - الأمالي. تأليف أبي على إسماعيل بن القاسم القالى البغدادى. ومعها الذيل والنوادر وكتاب التنبيه لأبى عبيد البكرى. مطبعه دار الكتب المصريه - القاهره. الطبعه الثانيه ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.

٤٢ - أمالى الزجاجى. لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. الطبعه الأولى ١٣٨٢ هـ. ملتمز الطبع والنشر: المؤسسه العرييه الحديثه للطبع والنشر والتوزيع / القاهره.

٤٣ - أمالى السهيلي. لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسى ٥٠٨ هـ - ٥٨١ هـ. فى النحو واللغه والحديث والفقه. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. مطبعه السعاده - القاهره -.

٤٤ - الأمالى الشجرية. تأليف: ابن الشجرى. طبعه حيدرآباد الدكن ١٣٤٩ هـ.

٤٥ - أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد). للشريف المرتضى على بن الحسين الموسوى العلوى (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعه الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م. عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٤٦ - الأمالى النحويه (أمالى القرآن الكريم) لابن الحاجب ٥٧٠ هـ - ٦٤٦ هـ. تحقيق: هادى حسن حمودى. الطبعه الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. عالم الكتب - مكتبه النهضه العرييه.

٤٧ - إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن. تأليف: أبى البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى. الطبعه الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

٤٨ - إنباه الرواه على إنباه النحاء للقفطى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصريه سنه ١٩٥٢ م، ١٩٥٥ م، ١٩٧٣ م.

٤٩ - الأنساب للإمام أبى سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى المتوفى سنه ٥٦٢ هـ. طبع بمساعدته وزاره المعارف والشؤون الثقافيه للحكومته الهنديه العاليه. الطبعه الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. مطبعه مجلس دائره المعارف العثمانيه بحيدرآباد الدكن.

٥٠ - الأنساب لأبى سعيد عبد الكريم بن محمد السمعانى. طبعه لجنه تذكّار جيب بالزنكوغراف سنه ١٩١٢ م.

٥١ - الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تأليف الشيخ أبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى. تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥٢ - الأنموذج فى النحو للزمخشرى. ومعها نزهة الطرف فى علم الصرف للميدانى ، والإعراب فى قواعد الإعراب لابن هشام. طبع : دار الآفاق الجديدة - بيروت.

الطبعة الأولى : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. تحقيق : لجنة إحياء التراث العربى فى دار الآفاق الجديدة.

٥٣ - أهدى سبيل إلى علمى الخليل. تأليف : الأستاذ محمود مصطفى. الطبعة التاسعة عشر ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. يطلب من مكتبه ومطبعه محمد على صبيح وأولاده بمصر - القاهرة - .

٥٤ - أوجز المسالك إلى موطأ مالك. تأليف العلامة محمد بن زكريا الكاندهلوى.

الطبعة الثالثة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. مطبعة السعاد - القاهرة - .

٥٥ - أوضح المسالك إلى أئمة ابن مالك. للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٦١ هـ. ومعها كتاب بغيه السالك إلى أوضح المسالك تأليف عبد المعتال الصعيدى. ملتمز الطبع والنشر : مكتبه الآداب ومطبعتها بالجمايز - المطبعة النموذجية - القاهرة .

٥٦ - إيضاح شواهد الإيضاح. تأليف : أبى على الحسن بن عبد الله القيسى (من علماء القرن السادس الهجرى). دراسته وتحقيق : د. محمد بن حمود الدعجاني.

الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م. دار الغرب الإسلامى - بيروت - لبنان.

٥٧ - الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ). تحقيق : د. حسن شاذلى فرهود. (الجزء الأول) الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م. مطبعة دار التأليف بمصر.

٥٨ - الإيضاح فى شرح المفصل للشيخ أبى عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. تحقيق : د. موسى بنى العليلى.

مطبعة العانى - بغداد - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. وزاره الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامى - العراق.

٥٩ - إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى. دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٦٠ - الإيناس بعلم الأنساب. جمع الوزير ابن المغربي أبي القاسم الحسين بن علي ابن الحسين. تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري - القاهرة - دار الكتاب اللبناني - بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

الباء

٦١ - بدائع الزهور فى وقائع الدهور. تأليف : محمد بن أحمد بن إياس الحنفى.

تحقيق : محمد مصطفى. الناشر : فرانز شتاينر فيسبادن. الطبعة الثانية ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ - القاهرة - .

٦٢ - بدائع الصنائع. لعلاء الدين الكاسانى. الطبعة الثانية ١٩٨٦ م. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٦٣ - البدايه والنهايه للحافظ ابن كثير الدمشقى المتوفى سنه ٧٧٤ هـ. الطبعة الثانية : ١٩٧٧ م. الناشر : مكتبة المعارف - بيروت - .

٦٤ - البدء والتاريخ المنسوب لأحمد بن سهل البلخى ، وهو لمظهر بن طاهر المقدسى طبع فى سالون ١٩١٦ م.

٦٥ - بديعيات الآثارى. نظم زين الدين شعبان بن محمد القرشى الآثارى (٧٦٥ - ٨٢٨ هـ). تحقيق : هلال ناجى. مطبعة وزاره الأوقاف - بغداد - الجمهوريه العراقيه ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٦٦ - البغداديات (المسائل المشكله) لأبى على الفارسى (٢٨٨ هـ - ٣٧٧ هـ).

تحقيق : صلاح الدين عبد الله السكاوى. مطبعة العانى - بغداد. إحياء التراث الإسلامى - وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - الجمهوريه العراقيه.

٦٧ - بغيه الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغه. تأليف عبد المعتال الصعيدى.

المطبعة النموذجيه - القاهرة - . ملتزم الطبع والنشر : مكتبه الآداب ومطبعته بالجمايز.

٦٨ - بغيه المسالك على ألفيه ابن مالك. تأليف : بركات بن عبد الرحمن بن باديس. مخطوط بدار الكتب الوطنيه / تونس (الصادقيه) رقم : ٧٩١٥.

(جزء مفرد من أول الكتاب إلى باب التعجب).

٦٩ - بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين النحاه ، لجلال الدين السيوطى ، طبع فى مصر ١٣٢٦ هـ. بغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه (جزآن) للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى. طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.

٧٠ - البلغة فى أئمه اللغه للفيروزآبادى. طبعه دمشق ١٩٧٢ م.

٧١ - البهجه المرضيه فى شرح الألفيه للعلامه جلال الدين السيوطى. (بهامش شرح الألفيه لزينى دحلان). دار إحياء الكتب العربيه. عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٧٢ - البيان فى غريب إعراب القرآن. تأليف : أبو البركات بن الأنبارى. تحقيق : د.

طه عبد الحميد طه. مراجعه : مصطفى السقا. الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٧٣ - البيان والتبيين لآبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ هـ - ٢٥٥ هـ). تحقيق : عبد السلام محمد هارون. الطبعه الخامسه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مطبعه المدنى - المؤسسه السعوديه بمصر. الناشر : مكتبه الخانجى - القاهره.

٧٤ - البيان والتبيين للجاحظ. تحقيق : عبد السلام هارون. لجنة التأليف ١٣٨١ هـ.

التاء

٧٥ - تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوى السيد محمد مرتضى الزبيدى.

الناشر : دار ليبيا للنشر والتوزيع - بنغازى -.

٧٦ - تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى. رساله دكتوراه أعدها الطالب نورى ياسين حسين ، مودعه فى كليه اللغه العربيه - جامعه الأزهر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٧٧ - تاريخ آداب اللغه العربيه لجرجى زيدان. طبع بمصر سنه ١٩١٣ - ١٩١٤ م.

٧٨ - تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان. الأصل (ترجمه الأستاذ : على شوشان ، دار الأمم للترجمه - القاهره). طبع فى ليدن سنه ١٩٤٩ م. - تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان. الملحق (ترجمه الأستاذ : على شوشان ، دار الأمم للترجمه - القاهره). طبع فى ليدن سنه ١٩٣٨ م. - تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان. نقله إلى العربيه د. السيد يعقوب بكرود. رمضان عبد التواب. الطبعه الثانيه ١٩٧٧ م - دار المعارف - القاهره.

٧٩ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام : للذهبي. طبع فى مصر.

٨٠ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي. طبع بمصر سنه ١٣٤٩ هـ.

٨١ - تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين. المجلد الثانى الجزء الثانى. الشعر إلى حوالى سنه ٤٣٠ هـ (العصر الجاهلى). نقله إلى العربيه د. محمود فهمى حجازى. راجع الترجمه د. عرفه مصطفى ، د. سعيد عبد الرحيم. ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. المملكه العربيه السعوديه - وزاره التعليم العالى - جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلاميه.

٨٢ - تاريخ الخلفاء. تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى ٩١١ هـ.

تحقيق : محيى الدين عبد الحميد. الطبعة الأولى سنة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.

مطبعة السعادة بمصر.

٨٣ - تاريخ دول الإسلام. تأليف : رزق الله منقريوس الصدفى. مطبعة الهلال سنة ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٣ م - القاهرة.

٨٤ - تاريخ سورية ولبنان وفلسطين. تأليف : د. فيليب حتى. ترجمه : د. كمال اليازجى. أشرف على مراجعته وتحريره د. جبرائيل جبور. الطبعة الثانية ١٩٧٢ م ، دار الثقافة - بيروت - .

٨٥ - تاريخ ابن الوردى : لعمر بن المظفر بن الوردى سماه «تتمه المختصر فى أخبار البشر». طبع فى مصر سنة ١٢٨٥ هـ.

٨٦ - تاريخ يعقوبى : لأحمد بن إسحاق بن واضح يعقوبى. طبعه النجف سنة ١٣٥٨ هـ.

٨٧ - التبصره والتذكرة لأبى محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمرى (من نحاہ القرن الرابع). تحقيق د. فتحى أحمد مصطفى على الدين - المملكة العربية السعودية - جامعه أم القرى - طبع دار الفكر - دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٨٨ - التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين. تأليف أبى البقاء العكبرى (٥٣٨ - ٦١٦ هـ). تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. دار العرب الإسلامى - بيروت - لبنان.

٨٩ - تجريد أسماء الصحابه. تأليف الحافظ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى. تصحيح : صالحه عبد الحكيم شرف الدين. طبع شرف الدين الكتبى وأولاده - الهند - بومباى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٩٠ - التحفه المكيه فى شرح الأرجوزه الألفية. تأليف العلامة أحمد بن محمد المقرئ المغربى (من أول باب الحال إلى آخر باب نونى التوكيد) دراسه وتحقيق. رساله مقدمه إلى كليه اللغه العربيه (جامعه الأزهر - أسيوط) للحصول على درجه التخصص الماجستير فى اللغويات بإشراف أ. د. حسين البدرى النادى. إعداد : إبراهيم عمر محمد حسين ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩١ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تصنيف : جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى. الشهير بابن هشام الأنصارى المتوفى سنة

٧٦١ هـ. تحقيق وتعليق : د. عباس مصطفى الصالحى. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان.

٩٢ - تذكره الموضوعات للعلامه محمد بن على الهندى الفتنى المتوفى سنه ٩٨٦ هـ.

(وفى ذيلها قانون الموضوعات والضعفاء للعلامه المذكور). أعيد طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربى - الطبعة الثانيه ١٣٩٩ هـ. بيروت - لبنان.

٩٣ - تذكره النحاه لأبى حيان محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ).

تحقيق : د. عفيف عبد الرحمن. مؤسسه الرساله - بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٩٤ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف. تأليف الإمام عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى سنه ٦٥٦ هـ. تحقيق محمد عماره. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- التصريح على التوضيح - شرح التصريح على التوضيح.

٩٥ - التعريفات للسيد الشريف على بن محمد الجرجانى. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

٩٦ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للعلامه بدر الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد المعروف بالدامينى المالكى السكندرى المتوفى سنه ٨٣٧ هـ. مخطوط فى المكتبه الأزهرية رقم (١٠٥٧) ٣٧٥١ نحو - القاهره - .

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد تأليف : الشيخ محمد بدر الدين بن أبى بكر بن عمر الدمامينى (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ) (الجزء الأول منه). تحقيق : محمد ابن عبد الرحمن بن محمد المفدى بإشراف الأستاذ الدكتور - محمد رفعت محمود فتح الله ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م. رساله دكتوراه ، مودعه بكلية اللغة العربيه - جامعه الأزهر برقم ١٣١١ / ١٣١٣.

٩٧ - تفسير البحر المحيط. لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى الغرناطى المتوفى سنه ٧٥٤ هـ. الطبعة الثانيه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٩٨ - تفسير البغوى المعروف بمعالم التنزيل لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى المتوفى سنه ٥١٦ هـ. إعداد وتحقيق : خالد عبد الرحمن العكك ، ومروان سوار.

٩٩ - تفسير البيضاوى مع حاشيه الشهاب المسماه عنايه القاضى وكفايه الراضى. دار صادر - بيروت -.

١٠٠ - تفسير الخازن المسمى : لباب التأويل فى معانى التنزيل لعلاء الدين على بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن. الطبعة الثانيه ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.

طبع مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

١٠١ - تفسير أبى السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم.

لقاضى القضاة الإمام أبى السعود محمد بن محمد العمادى المتوفى سنه ٩٥١ هـ. الناشر - دار المصحف. مكتبه ومطبعه عبد الرحمن محمد - القاهره.

١٠٢ - تفسير غريب القرآن. لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه (٢١٣ - ٢٧٦ هـ). تحقيق السيد أحمد صقر. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

١٠٣ - تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي. مصوره عن طبعه دار الكتب الجمهوريه العربيه المتحده - وزاره الثقافه. الناشر : دار الكاتب العربى للطباعه والنشر - القاهره ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

١٠٤ - التفسير الكبير للإمام الفخر الرازى. الطبعة الثالثه. دار إحياء التراث العربى - بيروت -.

١٠٥ - تفسر النهر الماد من البحر لأبى حيان الأندلسى المتوفى سنه ٧٥٤ هـ. بهامش تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى الغرناطى ، المتوفى سنه ٧٥٤ هـ. الطبعة الثانيه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع.

١٠٦ - تقويم البلدان. تأليف السلطان الملك عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبى الفداء صاحب حماه المتوفى سنه ٧٣٢ هـ. اعتنى بتصحيحه وطبعه : رينود ، والبارون ماك كوكين ديسلان. طبع فى مدينه باريس بدار الطباعه السلطانيه. يطلب من مكتبه المثنى ببغداد ومؤسسه الخانجى بمصر.

١٠٧ - التكملة لابن الأبار. طبعه القاهره ١٩٥٦ م.

١٠٨ - كتاب التكملة لأبى على الفارسى. تحقيق د. كاظم بحر المرجان. طبع بمطابع مديره دار الكتب للطباعه والنشر - جامعه الموصل - الجمهوريه العراقيه ١٩٨١ م - ١٤٠١ هـ.

١٠٩ - تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير للإمام أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على العسقلانى المتوفى سنه ٨٥٢هـ. عنى بتصحيحه السيد عبد الله هاشم اليمانى المدنى بالمدينه المنوره - الحجاز. ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١١٠ - التنبهات لعلى بن حمزه. تحقيق عبد العزيز اليمنى الراجكوتى. طبع دار المعارف - القاهره -.

١١١ - تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى. طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.

١١٢ - تنوير المقياس من تفسير ابن عباس. الناشر: مكتبه الجمهوريه العربيه لصاحبها: عبد الفتاح عبد الحميد مراد، الأزهر - القاهره -.

١١٣ - تهذيب الآثار وتفصيل معانى الثابت عن رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم من الأخبار (مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه). تأليف محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنه ٣١٠هـ. تحقيق د. ناصر بن سعد الرشيد. مطابع الصفا. مکه المكرمه ١٤٠هـ.

١١٤ - تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبى زكريا محيى الدين بن شرف النووى المتوفى سنه ٦٧٦هـ. يطلب من دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

١١٥ - تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بدران. طبع منه سبعة أجزاء فى دمشق ١٣٢٩ هـ - ١٣٥١ هـ.

١١٦ - تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ هـ - ٣٧٠ هـ).

تحقيق عبد السلام هارون، ومحمد على النجار. الدار المصريه للتأليف والترجمه. مطابع سجل العرب - القاهره -.

١١٧ - توجيه اللمع لابن الخباز. إعداد: د. فايز زكى محمد دياب. إشراف أ. د.

أحمد حسن كحيل. أ. د. محمد رفعت محمود فتح الله. رساله دكتوراه مودعه بمكتبه كليه اللغة العربيه - الأزهر ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١١٨ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك للمرادى المعروف بابن أم قاسم المتوفى سنه ٧٤٩هـ. شرح وتحقيق د. عبد الرحمن على سليمان.

الطبعه الثانيه. الناشر: مكتبه الكليات الأزهريه - القاهره -.

١١٩ - التوطئه لأبى على الشلوبينى. دراسه وتحقيق: يوسف أحمد المطوع. مطابع سجل العرب - القاهره ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- ١٢٠ - الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير. تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى. دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. - بيروت - لبنان.
- ١٢١ - الجامع الصغير فى النحو لأبى محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى المصرى. تحقيق د. أحمد محمود الهرميل. الناشر: مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. مطبعة دار التأليف القاهره.
- ١٢٢ - الجبال والأمكنه والمياه لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى. تحقيق: د. إبراهيم السامرائى. مطبعة السعدون - بغداد - ١٩٦٨ م.
- ١٢٣ - جلاء الإفهام فى الصلاة على خير الأنام للإمام شمس الدين أبى عبد الله محمد ابن أبى بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعى، ثم الدمشقى المعروف بابن قيم الجوزيه المتوفى سنة ٧٥١ هـ. دار الطباعه المحمديه - القاهرة -.
- ١٢٤ - جمع الجوامع أو الجامع الكبير للعلامه الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (٨٤٩ هـ - ٩١١ هـ). نسخه مصوره عن مخطوطه دار الكتب المصريه رقم ٩٥ حديث قوله، الهيئه المصريه العامه للكتاب.
- ١٢٥ - الجمل: لعبد القاهر الجرجانى. دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ١٢٦ - الجمل فى النحو. صنفه: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجى المتوفى سنة ٣٤٠ هـ. تحقيق: د. على توفيق الحمد. مؤسسه الرساله - دار الأمل - إربد - الأردن. الطبعة الثانيه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٢٧ - جمهره أشعار العرب لأبى زيد القرشى. مطبعة بولاق - الطبعة الأولى: ١٣٠٨ هـ.
- ١٢٨ - جمهره الأمثال: تأليف الأديب الشيخ أبى هلال العسكري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش. ملتزم الطبع والنشر: المؤسسه العربيه الحديثه للطبع والنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ١٢٩ - جمهره أنساب العرب لأبى محمد على بن سعيد بن حزم الأندلسى. مطبعة دار المعارف سنة ١٩٤٨ م - مصر - القاهرة.
- ١٣٠ - جمهره اللغه. تأليف الشيخ أبى بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصرى المتوفى سنة ٣٢١ هـ. الطبعة الأولى سنة ١٣٤٥ هـ. مطبعة مجلس دائره المعارف العثمانيه الكائنه ببلده حيدرآباد الدكن.

١٣١ - جمهوره النسب لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ. (روايه السكرى عن ابن حبيب).
تحقيق د. ناجى حسن. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية -

١٣٢ - جنى الجناس لجلال الدين السيوطى. تحقيق: د. محمد على رزق الخفاجى.

المطبعة الفنية ١٩٨٦ م. الناشر: الدار الفنية للطباعة والنشر.

١٣٣ - الجنى الدانى فى حروف المعانى: صنعه الحسن بن قاسم المرادى. تحقيق: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ: محمد نديم
فاضل. منشورات دار الآفاق الجديده - بيروت.

١٣٤ - جواهر الأدب فى معرفه كلام العرب. لعلاء الدين الأربلى. شرح وتحقيق: د.

حامد أحمد نيل. مطبعة السعاده - توزيع مكتبة النهضة المصريه -

١٣٥ - الجواهر المضيئه فى طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشى. طبع فى حيدرآباد سنة ١٣٣٢ هـ.

الحاء

١٣٦ - حاشيه أحمد بن أحمد السجاعي المتوفى سنة ١١٩٧ هـ على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى. الطبعة
الأخير - مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

١٣٧ - حاشيه الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوى الأزهرى المتوفى سنة ١١٨١ هـ على شرح المكودى للألفيه. الطبعة الثالثه ١٣٧٤
هـ - ١٩٥٤ م. شركه مكتبه ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

١٣٨ - حاشيه العلامه حسن العطار المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ على شرح الأزهرية فى علم العربية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى
المتوفى سنة ١٩٠٥ هـ. الطبعة الثانيه ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م. شركه مكتبه ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

١٣٩ - حاشيه العلامه ابن حمدون على شرح المكودى لألفيه ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه
١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

١٤٠ - حاشيه الخضرى على ابن عقيل للعلامه الشيخ محمد الخضرى على شرح المحقق ابن عقيل على ألفيه ابن مالك رحمهم
الله آمين. (وبالهامش شرح ابن عقيل المذكور). طبع بمطبعة دار إحياء الكتب العربية - لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه.

ص: ٥١٠

١٤١ - حاشيه الدسوقي (مصطفى محمد عرفه) وبهامشه متن مغنى اللبيب للإمام ابن هشام الأنصارى. ملتمزم الطبع والنشر - مكتبه ومطبعه المشهد الحسينى.

١٤٢ - حاشيه السيد الشريف الجرجانى على الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل (لأبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمى المتوفى سنة ٥٣٨هـ). طبع انتشارات أقتاب نهران.

١٤٣ - حاشيه الصبان على شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني. ملتمزم الطبع والنشر: أصحاب دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه.

١٤٤ - حاشيه فتح الجليل للعلامه الشيخ أحمد السجاعي على شرح ابن عقيل على متن الألفيه للإمام ابن مالك. طبع مطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

١٤٥ - حاشيه العلامه يس بن زين الدين العليمى الحمصى على شرح التصريح. طبع دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه. - حاشيه يس بن زين الدين الحمصى الشافعى المتوفى سنة ١٠٦١هـ. على شرح الفاكهى لقطر الندى. طبع شركه مكتبه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانيه : ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٤٦ - حجه القراءات للإمام أبى زرعه عبد الرحمن بن محمد بن زنجله. تحقيق: سعيد الأفغانى. الطبعة الثالثه ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، مؤسسه الرساله - بيروت - لبنان.

١٤٧ - حروف المعانى. صنعه أبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى المتوفى سنة ٣٤٠هـ. تحقيق: على توفيق الحمد. مؤسسه الرساله - دار الأمل - إربد - الأردن. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٤٨ - حسن المحاضره فى أخبار مصر والقاهره لجلال الدين السيوطى. طبع بمصر سنة ١٢٩٩هـ.

١٤٩ - أبو الحسين بن الطراوه وأثره فى النحو (٤٣٨ - ٥٢٨هـ). دراسه د. محمد إبراهيم البنا. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع - القاهره - .

١٥٠ - الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى (٤٤٤ - ٥٢١هـ). دراسه وتحقيق: د. مصطفى إمام. الطبعة الأولى ١٩٧٩م. مطبعه الدار المصريه للطباعه والنشر والتوزيع. توزيع - مكتبه المتنبى - القاهره.

١٥١ - حليه الأولياء وطبقات الأصفياء للحافظ لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني. الطبعة الرابعة ١٩٨٥ م. دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

١٥٢ - حياه الحيوان الكبرى لكمال الدين محمد بن موسى الدميري (٧٤٢ هـ - ٨٠٨ هـ). ويليه عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات للعلامه زكريا بن محمد بن محمود القزويني (٦٠٠ - ٦٨٢ هـ). مكتبه ومطبعه البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١٥٣ - الحيوان للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. مصطفى البابي الحلبي وشركاه ١٣٥٧ هـ - ١٣٦٦ هـ.

الخاء

١٥٤ - الخصائص صنعها أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.

١٥٥ - الخطط التوفيقية الجديدة لعلی مبارك. طبع بمصر سنة ١٣٠٤ - ١٣٠٦ هـ.

١٥٦ - خطط الشام. تأليف محمد كرد علي. دار العلم للملايين - بيروت.

١٥٧ - خلاصه تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأحمد بن عبد الله الخزرجي.

طبع بمصر سنة ١٣٢٢ هـ.

الدال

١٥٨ - دائره المعارف المسماه بمقتبس الأثر ومجدد ما دثر. تأليف الشيخ محمد الحسين الأعلمی المرجاني الحائري. من منشورات مؤسسه الأعلمی للمطبوعات.

الطبعة الأولى: ١٩٧١ م - ١٣٩١ هـ. طهران - بيروت.

١٥٩ - دائره المعارف (قاموس عام لكل فن ومطلب). تأليف: بطرس البستاني. دار المعرفه - بيروت - لبنان.

١٦٠ - دائره المعارف الإسلاميه (أصدر بالألمانيه والإنكليزيه والفرنسيه ، واعتمد في ترجمه العربيه على الأصلين الإنكليزي والفرنسي). يصدرها باللغه العربيه : أحمد الشنتناوى ، وإبراهيم زكى خورشيد. وعبد الحميد يونس. دار الفكر - بيروت.

١٦١ - الدرره الألفيه في علم العربيه المعروفه بألفيه ابن معطى. نظم زين الدين أبى زكريا يحيى بن عبد النور الزواوى الجزائرى المعروف بابن معطى المتوفى سنة ٦٢٨ هـ. مخطوط في معهد المخطوطات العربيه تحت رقم (٤٨) نحو.

١٦٢ - الدرہ المضحیہ فی شرح الألفیہ للأنباسی (النصف الثانی من الجزء الأول).

دراسه وتحقیق. رساله مقدمه إلى کلیه اللغه العربیه (جامعه الأزهر - أسیوط) لنیل درجه التخصص «الماجستير» فی اللغویات ، بإشراف أ. د.

عبد الرحمن علی سلیمان. إعداد: أحمد بن عبد الحمید خلیل أحمد ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

١٦٣ - الدرر الكامنه فی أعیان المائه الثامنہ. تألیف شیخ الإسلام شهاب الدین أحمد ابن حجر العسقلانی المتوفی سنه ٨٥٢ هـ. تحقیق: محمد سید جاد الحق.

دار الكتب الحدیثه - القاهره.

١٦٤ - الدرر اللوامع علی همع الهوامع شرح جمع الجوامع فی العلوم العربیه. تألیف الفاضل أحمد بن الأمين الشنقیطی. الطبعة الثانیة: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م. دار المعرفه للطباعه والنشر - بیروت - لبنان.

١٦٥ - الدر المنثور فی التفسیر بالمأثور: للإمام جلال الدین عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی. طبع بنفقه: المكتبه الجعفریه ، والمکتبه الإسلامیه بطهران ، ودار الكتب العراقیه ببغداد - جمادى الأولى سنه ١٣٧٧ هـ. طبع بالأوفست فی المطبعه الإسلامیه بطهران.

١٦٦ - دمیہ القصر وعصره أهل العصر للباخرزی. طبعه راغب النفاخ حلب - سوريا - ١٩٣٠ م.

١٦٧ - الدیاج المذهب فی معرفه أعیان علماء المذهب (المالکی) لابن فرحون.

طبع بمصر سنه ١٣٢٩ هـ و ١٣٥١ هـ.

١٦٨ - دیوان إبراهیم بن هرمة. تحقیق: محمد جبار المعید. مطبعه الآداب بالنجف - العراق - ١٣٨٨ هـ.

١٦٩ - دیوان الأحوص بن محمد الأنصاری. جمع وتحقیق: د. إبراهیم السامرائی.

مطبعه النعمان - النجف ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.

١٧٠ - دیوان الأدب. تألیف أبی إبراهیم إسحاق بن إبراهیم الفارابی المتوفی سنه ٣٥٠ هـ. تحقیق: د. أحمد مختار عمر ، ود. إبراهیم أنیس. مطبعه الأمانه - القاهره ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

١٧١ - دیوان الأعشى. الصبح المنیر فی شعر أبی بصیر میمون بن قیس الأعشى.

تحقیق: رودلف جابر. فینا ١٩٢٧ م.

١٧٢ - ديوان امرئ القيس. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. سلسلة ذخائر العرب.

ص: ٥١٣

مطبعة دار المعارف ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع دار المعارف - القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

١٧٣ - ديوان أميه بن أبي الصلت. الطبعة الأولى - المطبعة الوطنية - بيروت ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م.

١٧٤ - ديوان أوس بن حجر. تحقيق: محمد يوسف نجم. بيروت - ١٣٨٠ هـ.

١٧٥ - ديوان تأبط شرا وأخباره. جمع وتحقيق وشرح: على ذى الفقار شاکر. دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- ديوان جرير - شرح ديوان جرير.

١٧٦ - ديوان جميل بن معمر العذري. تحقيق: د. حسين نصار. دار مصر للطباعة سنة ١٩٦٧ م.

١٧٧ - ديوان حاتم الطائي (من مجموع خمسة دواوين). مطبعة الوهبييه ١٢٩٣ هـ.

١٧٨ - ديوان حسان بن ثابت. شرح البرقوقى. مطبعة الرحمانيه ١٣٤٧ هـ.

١٧٩ - ديوان حميد بن ثور. تحقيق: عبد العزيز الميمنى. دار الكتب: ١٣٦٩ هـ.

١٨٠ - ديوان أبي دؤاد الإيادى. تحقيق: الأستاذ فون غرنباوم. دار مكتبة الحياه - بيروت ١٩٥٩ م.

١٨١ - ديوان ابن الدمينه. تحقيق: أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبه - القاهرة سنة ١٣٧٨ هـ.

١٨٢ - ديوان ذى الرمه. تحقيق: كارليل هنرى هيس. كمبردج ١٩١٩ م - ديوان ذى الرمه. الطبعة الثانيه ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. المكتب الإسلامى للطباعة والنشر - دمشق.

١٨٣ - ديوان رؤبه بن العجاج. جمع وليم بن الورد ليبسك. طبع سنة ١٩٠٣ م. - ديوان رؤبه بن العجاج. اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى.

منشورات دار الآفاق الجديده - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٩ م.

١٨٤ - ديوان زهير بن أبى سلمى. دار الكتب ١٣٦٣ هـ.

١٨٥ - ديوان سلامه بن جندل. تحقيق: لويس شيخو. - بيروت - ١٩١٠ م.

١٨٦ - ديوان الإمام الشافعى لأبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى المتوفى سنة ٢٠٤ هـ. جمعه وعلق عليه: محمد عفيف الزعبى. مؤسسه الزعبى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت. دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان.

الطبعة الثالثة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٤ م.

ص: ٥١٤

- ١٨٧ - ديوان الشريف الرضى. بعنايه : محمد سليم اللبايدى. طبع الأديبه - بيروت ١٣٠٩ هـ.
- ١٨٨ - ديوان أبى طالب. مخطوط بدار الكتب المصريه ٣٨ ش. - ديوان أبى طالب (المسمى غايه المطالب فى شرح ديوان أبى طالب). تحقيق : الشيخ محمد خليل الخطيب. مطبعه الشعراوى - القاهره.
- ١٨٩ - ديوان طرفه بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطى. قازان - ١٩٠٩ م.
- ١٩٠ - ديوان الطرماع. تحقيق : ف. كرنكو. ليدن ١٩٢٧ م.
- ١٩١ - ديوان طفيل الغنوى (روايه السجستاني عن الأصمعى). تحقيق. ف. كرنكو. مطبعه جب. لندن. ١٩٢٧ م.
- ١٩٢ - ديوان العباس بن الأحنف. تحقيق : عاتكه الخزرجى. دار الكتب ١٣٧٣ هـ.
- ١٩٣ - ديوان العباس بن مرداس السلمى. جمعه وحققه د. يحيى الجبورى. وزاره الثقافه والإعلام. المؤسسه العامه للصحافه والطباعه - دار الجمهوريه - بغداد - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ١٩٤ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق محمد نجم. بيروت ١٣٧٨ هـ.
- ١٩٥ - ديوان العجاج. بعنايه وليم بن الورد. ليبسك ١٩٠٣ م.
- ١٩٦ - ديوان عدى بن زيد العبادى. تحقيق : محمد بن عبد الجبار المعيد. بغداد ١٩٦٥ م.
- ١٩٧ - ديوان العرجى. تحقيق : خضر الطائى ورشيد العبيدى. الطبعه الأولى ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م. الشركه الإسلاميه للطباعه والنشر المحدوده - بغداد - العراق.
- ١٩٨ - ديوان الإمام على رضى الله عنه. (ديوان شعر إمام البلغاء الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه). تحقيق : د. محمد عبد المنعم خفاجى. طبع دار ابن زيدون للطباعه والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
- ١٩٩ - ديوان عمر بن أبى ربيعه. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعه المدنى سنه ١٣٨٤ هـ - القاهره.
- ديوان عمر بن أبى ربيعه بعنايه محمد محيى الدين عبد الحميد. مطبعه السعاده ١٣٧١ هـ.
- ديوان الفرزدق - شرح ديوان الفرزدق.
- ٢٠٠ - ديوان القطامى. تحقيق : ج. بارت. ليدن ١٩٠٢ م.

٢٠١ - ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق ناصر الدين الأسد. مطبعة المدني ١٩٦٢ م.

ص: ٥١٥

٢٠٢ - ديوان كثير عزه. جمع وشرح : د. إحسان عباس. نشر وتوزيع : دار الثقافة. بيروت - لبنان - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٢٠٣ - ديوان لييد بن ربيعه. تحقيق : إحسان عباس. الكويت : ١٩٦٢ م.

٢٠٤ - ديوان المتلمس. مخطوطه الشنقيطى. بدار الكتب ٥٩٨ أدب ش. - ديوان المتلمس. تحقيق : حسن كامل الصيرفى. الشركة المصريه للطباعه ١٩٧٠ م.

٢٠٥ - ديوان مجنون ليلى. تحقيق : عبد الستار فراج. طبع دار مصر - ١٣٨٢ هـ.

٢٠٦ - ديوان مسكين الدارمى. تحقيق : خليل العطيه ، وعبد الله الجبورى. طبع دار البصرى ببغداد - العراق - ١٣٨٩ هـ.

٢٠٧ - ديوان المعانى للإمام اللغوى أبى هلال العسكري. عنيت بنشره مكتبه القدس - القاهره ١٣٥٢ هـ.

٢٠٨ - ديوات النابغه الذبيانى (مجموع خمسه دواوين). مطبعه الوهييه ١٢٩٣ هـ.

٢٠٩ - ديوان أبى نواس (الحسن بن هانىء). تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالى. الناشر : دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان.

٢١٠ - ديوان الهذليين. طبعه دار الكتب - نشر الدار القوميه للطباعه والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.

الذال

٢١١ - الذهب المسبوك فى ذكر من حج من الخلفاء والملوك : رساله للمقريزى. طبعت فى مصر سنه ١٩٥٥ م.

٢١٢ - الذيل والتكملة لابن عبد الملك. طبعه بيروت. - الذيل والتكملة لكتابى الموصول والصله. تأليف : أبى عبد الله محمد بن عبد الملك الأنصارى الأوسى المراكشى. تحقيق : إحسان عباس. دار الثقافة - بيروت - لبنان. ١٩٦٥ م.

الراء

٢١٣ - الرائد الخبير لموارد الجامع الصغير شرح العلامة فخر الدين عبد الغفار إبراهيم العلوى على الجامع الصغير لابن هشام. مخطوط بالمكتبه الأزهرية رقم (٧٤٨) ٥٣٧٧.

٢١٤ - الرساله الكبرى على البسملة للعلامه أبى العرفان الشيخ محمد بن على الصبان وبهامشها رساله المسماه بإحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد للشيخ إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهرى. الطبعه الأولى بالمطبعه الخيرية لمالكها ومديرها السيد عمر حسين الخشاب. سنه ١٣٢٥ هـ.

ص: ٥١٦

٢١٥ - الرسالة المستطرفه. لمحمد بن جعفر الكتانى. طبعت فى بيروت سنه ١٣٢٢ هـ.

٢١٦ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للإمام أحمد بن عبد النور الملقى المتوفى سنه ٧٠٢ هـ. تحقيق : أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربيه بدمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م. مطبعه زيد بن ثابت - دمشق.

٢١٧ - رغبه الآمل من كتاب الكامل لسيد بن على المرصفى. طبع فى مصر سنه ١٣٤٦ - ١٣٤٨ هـ.

٢١٨ - روح المعانى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى لمفتى بغداد العلامة أبى الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسى البغدادى المتوفى سنه ١٢٧٠ هـ.

إداره الطباعه المنيريه - دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان. الطبعة الرابعه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢١٩ - الروض الآنف فى تفسير ما اشتمل عليه حديث السيره النبويه لابن هشام : لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. طبع بمصر سنه ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م.

٢٢٠ - روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات. تأليف : الميرزا محمد باقر الموسوى الخوانسارى الأصبهاني. تحقيق : أسد الله إسماعيليان - تهران.

٢٢١ - رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين. للإمام الحافظ محيى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى سنه ٦٧٦ هـ. تحقيق : مصطفى محمد عماره. طبع - عيسى البابى الحلبي وشركاه - القاهره.

الزاي

٢٢٢ - الزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس. تأليف : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى أبو القاسم المتوفى سنه ٣٣٧ هـ. مخطوط بدار الكتب المصريه رقم ٥٥٧ لغه.

٢٢٣ - زهر الأكم فى الأمثال والحكم للحسن اليوسى. تحقيق : محمد حجي ، ود.

محمد الأخضر. الشركه الجديده - دار الثقافه - الدار البيضاء. الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

السين

٢٢٤ - السراج المنير شرح الجامع الصغير لابن هشام. تأليف : شرف الدين أبى الفداء إسماعيل بن إبراهيم العلوى الزبيدى. مخطوط بمعهد المخطوطات العربيه رقم : ٥٣ نحو.

ص: ٥١٧

٢٢٥ - سر صناعه الإعراب. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ.

دراسه وتحقيق: د. حسن هنداوى. دار القلم - دمشق - سوريا. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٢٦ - سمط اللاكئ: للأوينى. تحقيق: عبد العزيز الميمنى. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.

٢٢٧ - سنن الترمذى لأبى عيسى محمد بن سوره (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ). تحقيق وشرح: أحمد محمد شاکر. ملتزم الطبع والنشر: شركة مكتبه ومطبعة البابى الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٢٢٨ - سنن الدارمى. تأليف الحافظ أبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى المولود سنة ١٨١ هـ والمتوفى سنة ٢٥٥ هـ. تحقيق: السيد عبد الله هاشم يمانى المدنى. شركة الطباعة الفنيه المتحدہ - القاهره ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٢٢٩ - سنن أبى داود للإمام أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدي.

(ومعه كتاب معالم السنن للخطابى). إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. دار الحديث: حمص سوريا. الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٢٣٠ - السنن الكبرى لإمام المحدثين أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى.

طبع دار الفكر - بيروت.

٢٣١ - سنن ابن ماجه للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى (٢٠٧ هـ - ٢٧٥ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٢٣٢ - سنن النسائى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى وحاشيه الإمام السندى.

تحقيق: عبد الفتاح أبو غده. الطبعة الأولى المفهرسه - بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - مكتب المطبوعات الإسلاميه بحلب.

٢٣٣ - سيبويه والضروره الشعرية. تأليف د. إبراهيم حسن إبراهيم. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. مطبعة حسان - القاهره.

٢٣٤ - السيره النبويه للإمام أبى الفداء إسماعيل بن كثير (٧١٠ - ٧٧٤ هـ). تحقيق مصطفى عبد الواحد. طبع بمطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه - القاهره - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٢٣٥ - السيره النبويه لابن هشام. تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبيارى، وعبد الحفيظ شلبى. مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر - ١٣٥٥ - ١٩٣٦ م.

٢٣٦ - شجره النور الزكيه فى طبقات المالكيه. تأليف العلامه محمد بن محمد مخلوف. الناشر: دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان. طبعه جديده بالأوفست عن الطبعه الأولى ١٣٤٩ هـ المطبعه السلفيه ومكتبتها.

٢٣٧ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب للمؤرخ أبى الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى المتوفى سنه ١٠٨٩ هـ. المكتب التجارى للطباعه والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

- شذور الذهب - شرح شذور الذهب.

٢٣٨ - شرح أبيات سيويه. تأليف: أبى جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنه ٣٣٨ هـ. تحقيق: أحمد خطاب. مطابع المكتبه العربيه - حلب -.

الطبعه الأولى ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٢٣٩ - شرح أبيات سيويه لأبى محمد بن يوسف بن أبى سعيد السيرافى المتوفى سنه ٣٨٥ هـ. تحقيق: د. محمد على سلطانى. دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت.

٢٤٠ - شرح أبيات مغنى اللبيب. صنعه عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ - ١٠٩٣ هـ). تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. دمشق - بيروت. الطبعه الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٢٤١ - شرح أبيات المفصل والمتوسط للسيد الشريف الجرجانى. دراسه وتحقيق: عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكيسى. رساله ماجستير مودعه بكلية اللغة العربيه - جامعه الأزهر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٤٢ - شرح الأزهرية فى علم العربيه. تأليف الشيخ خالد بن أبى بكر الأزهرى الجرجاوى الشافعى المتوفى سنه ٩٠٥ هـ. الطبعه الثانيه ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م شركة مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٢٤٣ - شرح أشعار الهدليين للسكرى. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ومحمود شاكر. مكتبه دار العروبه سنه ١٣٨٤ هـ القايره.

٢٤٤ - شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٢٤٥ - شرح ألفيه ابن مالك لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطى الشهير بالشاطبى. مخطوط فى المكتبه الأزهرية. الرقم العام: ١٥٨٥٦ - الرقم

الخاص : ١٤٨٧. شرح الألفيه للإمام أبي إسحاق الشاطبي (الجزء الرابع) تحقيق ودراسه. رساله مقدمه إلى كليه اللغه العربيه (جامعه الأزهر - القاهره) لنيل درجه الدكتوراه فى اللغويات - إعداد : بسيونى سعد أحمد لبن. إشراف أ. د. إبراهيم عبد الرزاق البسيونى - أستاذ النحو والصرف ورئيس قسم اللغويات. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- شرح ألفيه ابن مالك للمرادى - توضيح المقاصد والمسالك.

٢٤٦ - شرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم أبى عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (صاحب الألفيه). تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجيل - بيروت.

٢٤٧ - شرح الأنموذج للزمخشري. تأليف محمد بن عبد الله الأردبلى. مخطوط فى مكتبه الإسكندريه رقم ٤٨٨٣ / د على ٥٣٣٣.

٢٤٨ - شرح البيجورى على الجوهره المسمى تحفه المرید على جوهره التوحيد.

تأليف الإمام إبراهيم البيجورى. الهيئه العامه لشؤون المطابع الأميريه - القاهره ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٢٤٩ - شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق : الدكتور - عبد الرحمن السيد (الجزء الأول). الطبعة الأولى - توزيع : مكتبه الأنجلو المصرية. - شرح التسهيل لابن مالك مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠) نحو ش.

٢٥٠ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٢٥١ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبلى (٥٩٨ - ٦٦٩ هـ). الشرح الكبير. تحقيق : د. صاحب أبو جناح. طبع بمطابع مديريه دار الكتب للطباعه والنشر. جامعه الموصل من منشورات وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - العراق - بغداد.

٢٥٢ - شرح جمل الزجاجى. تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى المتوفى سنه ٧٦١ هـ. دراسه وتحقيق : د. على محسن عيسى مال الله. عالم الكتب بيروت. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٥٣ - شرح الجمل الصغير لابن عصفور. مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٧) نحو حلیم.

٢٥٤ - شرح دحلان لألفيه ابن مالك الملقب بالأزهار الزينه. تأليف السيد أحمد زيني دحلان. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٢٥٥ - شرح ديوان جرير. تأليف : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي سنه ١٣٥٣ هـ.

٢٥٦ - شرح ديوان الحماسه لأبي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى. نشره - أحمد أمين ، وعبد السلام هارون. الطبعة الثانيه - مطبعة لجنة التأليف والترجمه والنشر - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٢٥٧ - شرح ديوان الحماسه للأعلم الشنتمرى. (تحقيق ودراسه). بحث قدمه لنيل درجه الدكتوراه على المفضل حمودان. إشراف أ. د. محمود على مكى رئيس قسم اللغه العربيه وآدابها. جامعه القاهره - كليه الآداب قسم اللغه العربيه وآدابها.

٢٥٨ - شرح ديوان الحماسه للشيخ أبى زكريا يحيى بن على التبريزى الشهير بالخطيب. عالم الكتب - بيروت.

٢٥٩ - شرح ديوان الفرزدق. عنى بجمعه وطبعه والتعليق عليه : عبد الله إسماعيل الصاوي. يطلب من المكتبه التجاربه الكبرى. مطبعة الصاوي. الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.

٢٦٠ - شرح الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى المتوفى سنه ٧٩١ هـ على متن العقائد للشيخ نجم الدين أبى حفص عمر بن محمد النسفى المتوفى سنه ٥٣٧ هـ. وبهامشه حاشيه المولى مصلح الدين مصطفى الكستلى المتوفى سنه ٩٠١ هـ. على شرح العقائد د. سعاد شركت صحافيه عثمانيه مطبعة سى جنبر لى طاش خوارنده نومرو سنه ١٣٢٦ هـ.

٢٦١ - شرح السنه : تأليف المحدث أبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى.

تحقيق : شعيب الأرنؤوط. المكتب الإسلامى - بيروت. الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٢٦٢ - شرح شافيه ابن الحاجب. تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى النحوى. تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٦٣ - شرح شذور الذهب فى معرفه كلام العرب للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى المصرى المتوفى سنه ٧٦١ هـ. تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد. لبنان - بيروت.

٢٦٤ - شرح شواهد شافيه ابن الحاجب للعالم عبد القادر البغدادي صاحب خزانه الأدب المتوفى سنه ١٠٩٣ هـ. تحقيق وشرح : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٢٦٥ - شرح شواهد شذور الذهب فى معرفه كلام العرب للشيخ علامه محمد على الفيومى الشافعى. يطلب من مكتبه محمود توفيق الكتبى بميدان الأزهر الشريف بمصر. مطبعه المعاهد بجوار قسم الجماليه بالقاهره.

٢٦٦ - شرح شواهد ابن عقيل على ألفيه ابن مالك للشيخ عبد المنعم الجرجاوى.

دار إحياء الكتب العربيه عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٢٦٧ - شرح شواهد كتاب سيبويه المسمى : «تحصيل عين المذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب». لمؤلفه علم الأعلام يوسف بن سليمان بن عيسى الشتتمرى. الطبعة الأولى - بالمطبعه الكبرى الإيميريه ببولاق مصر المحميه سنه ١٣١٧ هـ - بالقسم الأدبى.

٢٦٨ - شرح شواهد المغنى. تأليف : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنه ٩١١ هـ. ذيل بتصحيحات وتعليقات علامه : الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركزى الشنقيطى. لجنه التراث العربى.

منشورات دار مكتبه الحياه - بيروت - لبنان.

٢٦٩ - شرح صحيح مسلم للنووى. طبع بتصريح الأستاذ محمد عبد اللطيف صاحب المطبعه المصريه. الناشر : دار إحياء التراث العربى - بيروت لبنان.

الطبعه الثانيه ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٢٧٠ - شرح ابن عقيل لألفيه ابن مالك مع حاشيه محمد الخضرى عليه. طبع : عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٢٧١ - شرح عمدته الحافظ ، وعده اللافظ. تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الجيانى ، أبو عبد الله. تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدى. مطبعه الأمانه بالقاهره ١٩٧٥ م - دار الفكر العربى -

٢٧٢ - شرح الفريد لعصام الدين الإسفراينى المتوفى سنه ٩٥١ هـ. تحقيق : نورى ياسين حسين. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. المكتبه الفيصليه - مكه المكرمه.

٢٧٣ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى

(٢٧١ - ٣٢٨). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الرابعة: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. دار المعارف - بالقاهرة - .

٢٧٤ - شرح القوائد العشر. صنعه: الخطيب التبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوه. منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت. الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٧٥ - شرح قصيده كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه و (آله و) سلم. تأليف: جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ. تحقيق: د. محمود حسن أبو ناجي. مؤسسه علوم القرآن - دمشق - بيروت. الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٢٧٦ - شرح قطر الندى وبل الصدى. تصنيف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر العربي - يطلب من مؤسسه دار الكتاب الحديث للطبع والنشر والتوزيع - الكويت - .

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، المسمى «مجبب الندى إلى شرح قطر الندى». تأليف: أحمد بن الجمال بن عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي.

طبع شركه مكتبه مصطفى الباي الحلبى وأولاده بمصر. الطبعة الثانية: ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

٢٧٧ - شرح الكافيه البديعه فى علوم البلاغه ومحاسن البديع. تأليف: صفى الدين الحلبي عبد العزيز بن سرايا بن علي السبنسى الحلبي (٦٧٧ - ٧٥٠ هـ). تحقيق: نسيب نشاوى. مطبوعات مجمع اللغة العربيه بدمشق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٢٧٨ - شرح الكافيه الشافيه. تأليف العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني. تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدى.

دار المأمون للتراث - دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. السعوديه - جامعه أم القرى. مكة المكرمة.

٢٧٩ - شرح كتاب سيويه لأبى سعيد السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ هـ (الجزء الأول). تحقيق: رمضان عبد التواب ، ود. محمود فهمى حجازى ود. محمد هاشم عبد الكريم. طبع الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٩٨٦ م. - شرح كتاب سيويه لأبى سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى. دراسه وتحقيق. (الجزء الأول). رساله دكتوراه - إعداد السيد سعيد شرف الدين.

مودعه بكلية اللغة العربيه جامعه الأزهر رقم: ١٨٦.

- شرح كتاب سيويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي.

دراسه وتحقيق. (الجزء الثاني). رساله دكتوراه مقدمه من الطالب دردير محمد أبو السعود عوض. مودعه بمكتبه اللغه العربيه - الأزهر.

٢٨٠ - شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي. تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود.

نزیه حماد. مركز البحث العلمی بجامعه أم القرى بمكه المكرمه سنه ١٤٠٠ هـ.

٢٨١ - شرح اللمحه البدريه فى علم العربيه لأبى حيان الأندلسى. تأليف: أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى. تحقيق: د.

صلاح رواى. الطبعة الثانية. ج / ١ : دار مرجان للطباعة / القاهره. ج / ٢ : مطبعة حسان - القاهره.

٢٨٢ - شرح لمحہ أبى حيان للفاضل البرماوى. تحقيق: د. عبد الحميد محمود حسان الوكيل. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٨٣ - شرح اللمع. صنفه ابن برهان العكبرى (الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدى المتوفى سنه ٤٥٦ هـ). تحقيق: فائز فارس. الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. الكويت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

- شرح المرزوقى - شرح ديوان الحماسه للمرزوق.

٢٨٤ - شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى المتوفى سنه ٦٤٣ هـ. عالم الكتب - بيروت. مكتبه المتنبى - القاهره.

٢٨٥ - شرح مقصوره ابن دريد للإمام أبى بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدى.

عنى به : عبد الله إسماعيل الصاوى. يطلب من المكاتب العربيه للتجاره والطباعه والنشر - فاس - الدار البيضاء.

٢٨٦ - شرح المكودى لألفيه ابن مالك مع حاشيه ابن حمدون. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م. - شرح المكودى لألفيه ابن مالك مع حاشيه العلامة أحمد بن عبد الفتاح الملوى الأزهرى المتوفى سنه ١١٨١ هـ. الطبعة الثالثه ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م. شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٢٨٧ - شرح ملحہ الإعراب لأبى محمد القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرى (٤٤٦ - ٥١٦ هـ). تحقيق: د. أحمد محمد قاسم. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م. مطبعه عيبر للكتاب والأعمال التجاربه حدائق حلوان - مصر.

٢٨٨ - شرح الملوكى فى التصريف صنعه ابن يعيش. تحقيق : د. فخر الدين قباوه.

مطابع المكتبه العربيه بحلب - سوريا. الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٢٨٩ - شرح المواقف للسيد الشريف الجرجانى. عنى بتصحيحه : محمد بدر الدين النعسانى الحلبى. الطبعة الأولى : ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م. مطبعة السعادة القايره.

٢٩٠ - شرح الموطأ للعلامه محمد الزرقانى. المطبعة الكستليه ١٢٨٠ هـ. تصحيح نصر أبو الوفا الهورىنى.

٢٩١ - شروح سقط الزند. لجنه إحياء آثار أبى العلاء المعرى. مطبعة دار الكتب المصريه ١٩٤٥ - ١٩٤٨ م.

٢٩٢ - شعراء النصرانيه : للويس شيخو. طبع فى بيروت سنه ١٩٢٦.

٢٩٣ - شعر الأحوص الأنصارى. جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، وقدم له د.

شوقى ضيف. الناشر : الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر - القايره ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٢٩٤ - شعر المتوكل الليثى. جمع وتحقيق : د. يحيى الجبورى. طبع فى مطابع التعاونيه اللبنانيه - درعون - حريصا.

٢٩٥ - شعر منصور النمرى. جمعه وحققه الطيب العشاش. مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢٩٦ - شعر النابغه الجعدى. تحقيق : عبد العزيز رباح. نشر المكتب الإسلامى - بدمشق ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٢٩٧ - الشعر والشعراء لابن قتيبه (عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينورى أبو محمد ٢١٣ هـ - ٢٧٦ هـ). تحقيق : أحمد محمد شاكرا. الطبعة الثالثه ١٩٧٧ م.

دار التراث العربى للطباعه - القايره. - الشعر والشعراء. لابن قتيبه (٢١٣ - ٢٧٦). تحقيق : أحمد شاكرا. مطبعة الحلبى : ١٣٧٠ هـ.

٢٩٨ - شفاء الصدور بشرح الشذور للعلامه عبد الملك بن جمال الدين العصامى (تحقيق ودراسه). رساله مقدمه إلى كليه اللغه العربيه (جامعه الأزهر) لنيل درجه العالميه الدكتوراه فى اللغويات. إعداد محمد سيد أحمد محمد قروصه.

إشراف أ. د. أحمد حسن كحيل أ. د. فايز زكى دياب. ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٩٩ - الشمائل المحمديه للإمام أبى عيسى محمد بن سوره الترمذى صاحب سنن الترمذى المولود بترمذ سنه ٢٠٩ هـ ، والمتوفى فيها سنه ٢٧٩ هـ. إخراج وتعليق : محمد عفيف الزعبي. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٠٠ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

- شواهد الجرجاوى - شرح شواهد شرح ابن عقيل للجرجاوى.

- شواهد الشافيه - شرح شواهد الشافيه.

- شواهد الشذور - شرح شواهد شرح الشذور.

- شواهد العدوى - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل.

- شواهد الفيومى - شرح شواهد شرح الشذور.

- شواهد المغنى - شرح شواهد مغنى اللبيب.

الصاد

٣٠١ - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري.

تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار. الطبعة الثانيه ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م. دار العلم للملايين - بيروت.

٣٠٢ - صبح الأعشى لأبى العباس أحمد القلقشندى. مطبوعه دار الكتب المصريه ١٣٤٠ هـ - ١٩٢٢ م.

٣٠٣ - صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيره بن بردزبه البخارى الجعفى. طبع دار ومطابع الشعب - القاهره.

٣٠٤ - صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابورى (٢٠٦ هـ - ٢٦١ هـ). تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان. الطبعة الأولى ١٩٥٤ م.

٣٠٥ - صفه الصفوه لأبى الفرج ابن الجوزى. طبع فى حيدرآباد سنه ١٣٥٥ هـ.

٣٠٦ - الصلوات والبشر فى الصلاه على خير البشر. تأليف شيخ الإسلام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادى (صاحب القاموس) المتوفى سنه ٨١٧ هـ.

تحقيق : محمد نور الدين عدنان الجزائرى ، وعبد القادر الخيارى ، ومحمد مطيع الحافظ. دار الطباعه المحمديه ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م - القاهره -

٣٠٧ - ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

ص: ٥٢٦

٣٠٨ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى. منشورات مكتبة الحياه - بيروت - لبنان.

الطاء

٣٠٩ - طبقات الحنابلة للقاضى لأبى الحسين محمد بن أبى يعلى. وقف على طبعه ، وصححه : محمد حامد الفقى. مطبعه السنه المحمديه ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ - القايره - .

- طبقات ابن سعد - الطبقات الكبرى لابن سعد. طبع فى ليدن ١٣٢١ هـ.

٣١٠ - طبقات الشافعيه الكبرى لتاج الدين السبكي. طبع بمصر سنه ١٣٢٤ هـ.

٣١١ - طبقات فحول الشعراء. تأليف : محمد بن سلام الجمحى (١٣٩ - ٢٣١ هـ).

شرح وتحقيق : محمود محمد شاكر. مطبعه المدنى - القايره - .

٣١٢ - طبقات الفقهاء للشيرازى المتوفى سنه ٤٨٦ هـ. طبع فى بغداد.

٣١٣ - طبقات ابن قاضى شهبه. مصوره بدار الكتب المصريه برقم ١١٩٨٨ نحو.

- طبقات القراء - غايه النهايه.

٣١٤ - طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن على الداوودى المتوفى سنه ٩٤٥ هـ. تحقيق : على محمد عمر. طبع مطبعه الاستقلال الكبرى. الطبعه الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٣١٥ - طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى. تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعه الخانجى بمصر. سنه ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

العين

٣١٦ - العرب قبل الإسلام : لجرجى زيدان. طبع فى مصر سنه ١٩٠٨ هـ.

٣١٧ - العقد الفريد. تأليف أبى عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى.

تحقيق : أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبيارى. مطبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م. - العقد الفريد. تأليف : أبى محمد أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى المتوفى سنه ٣٢٧ هـ. القايره - لجنه التأليف والترجمه والنشر ١٣٥٩ - ١٣٧٢ هـ - ١٩٤٠ - ١٩٥٣ م.

٣١٨ - عقود الجمان فى المعانى والبيان لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ. بشرح العلامة عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمرى المعروف بالمرشدى - مفتى الحرم المكى (٩٧٥ - ١٠٣٧ هـ).

ص: ٥٢٧

وبالهامش شرح عقود الجمان لجلال الدين السيوطي. الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م. مكتبه ومطبعه مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٣١٩ - علم أساليب البيان للدكتور غازي يموت. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

دار الأصاله للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٣٢٠ - عيون الأثر في فنون المغازي والسير لابن سيد الناس اليعمرى. طبع بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

الغين

٣٢١ - غايه النهايه في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير بن الجزري. ١٣٥١ هـ.

ويسمى طبقات القراء.

الفاء

٣٢٢ - كتاب الفاخر. تأليف أبي طالب المفضل بن سلمه بن عاصم الكوفي. اعتنى به : شالس أنبروس أستورى. الناشر : دار

الفرجاني - القاهرة. الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. الطبعة الأولى طبع في مطبعه بريل في مدينه ليدن : ١٩١٥ م.

٣٢٣ - فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

تأليف : الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ).

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب - بيروت - لبنان.

٣٢٤ - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للعلامه الشيخ قطه العدوى. (بهامش شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى).

طبع بمطبعه دار إحياء الكتب العربيه لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٢٥ - فتح رب البريه إعراب شواهد جامع الدروس العربيه. مطابع الإرشاد - القاهرة.

٣٢٦ - فتوح البلدان للبلاذري. طبع بيروت - سنة ١٩٦٢ م.

٣٢٧ - فوائد اللآل في مجمع الأمثال للشيخ إبراهيم بن السيد علي الأحذب الطرابلسي الحنفي.

٣٢٨ - فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيويه لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الفندجاني (كان

موجودا سنة ٤٣٠ هـ). تحقيق : د. محمد علي سلطاني. مطبعه دار الكتاب دمشق ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٣٢٩ - الفردوس بمأثور الخطاب. تأليف : أبى شجاع شىرويه بن شهردار بن شىرويه الديلمى الهمذانى الملقب «الكيا» (٤٤٥ - ٥٠٩هـ). تحقيق : السعيد بسيونى زغلول. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

ص: ٥٢٨

٣٣٠ - الفصول الخمسون لابن معطى زين الدين الحسين يحيى بن عبد المعطى المغربى (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ). تحقيق : محمود محمد الطناحى. طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٣٣١ - الفلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون لحافظ الشام ومؤرخه فى القرن العاشر شمس الدين محمد بن على بن طولون الصالحى. عنيت بنشره مكتبه القدسى. طبع مطبعه الترقى بدمشق ١٣٤٨ هـ.

٣٣٢ - فن البديع. للدكتور عبد القادر حسين. دار الشروق - بيروت - القاهره.

الطبعه الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٣٣ - فهرس دار الكتب الظاهريه (قسم التاريخ وملحقاته). وضعه : خالد الريان.

مطبوعات مجمع اللغة العربيه بدمشق ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٣٣٤ - فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريه (علوم اللغة العربيه - النحو). وضعته أسماء الحمصى. مطبوعات : مجمع اللغة العربيه بدمشق ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٣٣٥ - فهرس مخطوطات مكتبه الأوقاف العامه فى الموصل (مدرسه الحجيات).

تأليف : سالم عبد الرزاق أحمد. مطبعه الأوقاف بغداد - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

الجمهوريه العراقيه - وزاره الأوقاف.

٣٣٦ - الفوائد البهيه فى تراجم الحنفيه للعلامه أبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنوى الهندى. عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه : السيد محمد بدر الدين أبى فراس النعسانى. دار المعرفه للطباعه والنشر - بيروت - لبنان.

٣٣٧ - الفوائد الضيائيه شرح كافيه ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامى المتوفى سنه ٨٩٨ هـ. تحقيق : د. أسامه طه الرفاعى مطبعه وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه - بغداد ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٣٨ - فوائد الوفيات لابن شاکر الكتبى. طبع فى مصر سنه ١٢٩٩ هـ.

القاف

٣٣٩ - القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزأبادى (٧٢٩ هـ - ٨١٧ هـ). الطبعه الرابعه ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م - مطبعه دار المأمون. يطلب من المكتبه التجاريه الكبرى.

٣٤٠ - القراءات الشاذه (مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع) لابن خالويه المتوفى سنه ٣٧٠ هـ. عنى بنشره ج. برجستراسر. مكتبه المتنبى - القاهره.

- قطر الندى - شرح قطر الندى.

ص: ٥٢٩

٣٤١ - القلائد الجوهريه فى تاريخ الصالحيه لمؤلفه : محمد بن طولون الصالحي المتوفى سنه ٩٥٣ هـ . تحقيق : محمد أحمد دهمان.

٣٤٢ - القول البديع فى الصلاه على الحبيب الشفيح للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر السخاوى الشافعى المتوفى سنه ٩٠٢ هـ .

الطبعه الثانيه ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م . مطبعه الإنصاف - بيروت - .

الكاف

٣٤٣ - كاشف الخصاصه عن ألفاظ الخلاصه لشمس الدين أبى الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزرى المتوفى سنه ٨٣٣ هـ . تحقيق وتعليق : د .

مصطفى أحمد النماس . مطبعه السعاده - القاهره ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٣٤٤ - الكاشف فى معرفه من له روايه فى الكتب الستة للإمام الذهبى المتوفى سنه ٧٤٨ هـ . تحقيق وتعليق : عزت على عيد عطيه ، وموسى محمد على الموشى .

الطبعه الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٣٤٥ - الكامل فى ضعفاء الرجال للإمام الحافظ أبى أحمد عبد الله بن عدى الجرجانى (٢٧٧ هـ - ٣٦٥ هـ) . دار الفكر للطباعه والنشر والتوزيع . تحقيق لجنه من المختصين بإشراف الناشر .

٣٤٦ - الكامل فى اللغه والأدب والنحو والتصريف لأبى العباس المبرد . تحقق : ج / ١ - ٢ . د . زكى مبارك ج / ٣ أحمد محمد شاكر . طبع مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر . الطبعه الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .

٣٤٧ - الكبائر للإمام الحافظ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى . تحقيق : عبد المحسن قاسم البراز . الطبعه الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م . دار الصابونى - القاهره .

٣٤٨ - الكتاب لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسبيويه . مطبعه بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ بالقسم الأدبى .

٣٤٩ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل . تأليف : أبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ هـ - ٥٣٨ هـ) .

طبع دار المعرفه - بيروت - لبنان .

٣٥٠ - كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى . تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنه ٧٣٠

هـ. دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

ص: ٥٣٠

٣٥١ - كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون للعلامه مصطفى بن عبد الله القسطنطى الرومى الحنفى الشهير بالملا- كاتب الجلبى ، والمعروف بحاجى خليفه. دار الفكر - بيروت - لبنان.

٣٥٢ - كثر العمال فى سنن الأقوال والأفعال للعلامه علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى البرهان فورى المتوفى سنه ٩٧٥ هـ. ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكرى حيانى ، صححه ووضع فهارسه ومفتاحه الشيخ صفوت السقا.

منشورات مكتبه التراث الإسلامى - حلب. طبع المطبعه العربيه - حلب ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٣٥٣ - الكواكب الدريره شرح متممه الآجروميه. تأليف الشيخ محمد بن أحمد بن عبد البارى الأهدل. (وبهامشه المتن المذكور للإمام الخطاب) طبع بمطبعه عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٣٥٤ - الكواكب السائره بأعيان المائه العاشره للشيخ نجم الدين الغزى. تحقيق : جبرائيل سليمان جبور. نشر محمد أمين دمج وشركاه - بيروت - لبنان.

٣٥٥ - الكوكب الدرى فى كيفيه تخريج الفروع الفقهيه على المسائل النحويه للإمام جمال الدين بن محمد عبد الرحيم بن حسن الأسنوى ٧٠٤ - ٧٧٢ هـ. رساله ماجستير إعداد عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدى. إشراف الدكتور محمد إبراهيم البنا. مودعه بمكتبه كليه اللغه العربيه - الأزهر.

اللام

٣٥٦ - كتاب اللامات. تأليف : على بن محمد الهروى النحوى. تحقيق : د. أحمد عبد المنعم أحمد الرصد. ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. مطبعه حسان - القاهره - .

٣٥٧ - كتاب اللامات. لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى المتوفى سنه ٣٣٧ هـ. تحقيق مازن المبارك. الطبعة الثانيه ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. دار الفكر للطباعه والتوزيع والنشر بدمشق - سوريا - .

٣٥٨ - اللباب فى تهذيب الأنساب. تأليف عز الدين ابن الأثير الجزرى. دار صادر - بيروت - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٣٥٩ - لحن العامه. تأليف : أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى. تحقيق : د. عبد العزيز مطر. طبع دار المعارف - القاهره - ١٩٨١ م.

٣٦٠ - لسان العرب لابن منظور الإفريقى. تحقيق : عبد الله على الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلى. دار المعارف - القاهره.

ص: ٥٣١

٣٦١ - لسان الميزان لابن حجر العسقلاني. طبع حيدرآباد سنه ١٣٣١ هـ.

٣٦٢ - لمع الأدله فى قواعد عقائد أهل السنه والجماعه لعبد الملك الجوينى (إمام الحرمين أبو المعالى) المتوفى سنه ٤٧٨ هـ. تحقيق : د. فقيه حسين محمود. المؤسسه المصريه العامه للتأليف والأنباء والنشر - الدار المصريه للتأليف والترجمه. الطبعه الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٣٦٣ - اللمع فى العربيه. صنعه أبى الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنه ٣٩٢ هـ.

تحقيق : د. حسين محمد محمد شرف. الطبعه الأولى : ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م.

الناشر : عالم الكتب - القاهره.

الميم

٣٦٤ - المؤلف والمختلف فى أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم (مع معجم الشعراء للمرزبانى). للإمام أبى القاسم الحسن بن بشر الأمدى. تعليق وتصحيح : د. ف. كرنكو. عنيت بنشرها للطبعه الأولى مكتبه القدس. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان - الطبعه الثانيه ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٦٥ - المبسوط فى القراءات العشر لأبى بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (٢٩٥ - ٣٨١ هـ). تحقيق : سبع حمزه حاكمى. مطبوعات مجمع اللغه العربيه بدمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. دار المعارف للطباعه بدمشق.

٣٦٦ - المثلث لابن السيد البطلوسى (٤٤٤ هـ - ٥٥٢١ هـ). تحقيق : د. صلاح مهدي الفرطوسى. دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ م - الجمهوريه العراقيه.

٣٦٧ - مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى. تحقيق : عبد السلام محمد هارون. الطبعه الثانيه : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. مطبعه المدنى - المؤسسه السعوديه بمصر. الناشر : مكتبه الخانجى - بالقاهره - دار الرفاعى بالرياض.

٣٦٨ - مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب ٢٠٠ - ٢٩١ هـ. شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون. القسم الأول : الطبعه الثالثه ١٩٦٩ م.

القسم الثانى : الطبعه الرابعه ١٩٨٠ م. دار المعارف - القاهره.

٣٦٩ - المجددون فى الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر. تأليف عبد المعتال الصعيدي. طبع دار الحمامى للطباعه - ملتزم النشر مكتبه الآداب ومطبعتها بالجماميز - القاهره.

ص : ٥٣٢

٣٧٠ - مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني.

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع - عيسى البابي الحلبي وشركاه -.

٣٧١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ. بتحريه الحافظين الجليلين العراقي وابن حجر. منشورات مؤسسه المعارف - بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٧٢ - مجموعه الشافيه من علمى الصرف والخط ، تحتوى المجموعه على متن الشافيه وشرحها للجاربردى وحاشيه الجاربردى لابن جماعه. الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. عالم الكتب - بيروت - لبنان.

٣٧٣ - المحبر : لمحمد بن حبيب. طبع فى حيدرآباد ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م.

٣٧٤ - المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات لابن جنى. تحقيق عبد الحلیم النجار. وعلى النجدى ناصف وعبد الفتاح شلى. المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميه - القاهره ١٣٨٦هـ.

٣٧٥ - المحصول فى علم أصول الفقه للإمام فخر الدين محمد بن الحسين الرازى المتوفى سنة ٦٠٦هـ. تحقيق : د. طه جابر فياض العلوانى. الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. السعوديه جامعه الإمام محمد بن سعود الإسلاميه - لجنة البحوث والتأليف والترجمه والنشر.

٣٧٦ - المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة. تأليف على بن إسماعيل بن سيده المتوفى ٤٥٨هـ. تحقيق محمد على النجار. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م. شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٣٧٧ - المختصر فى أخبار البشر ، ويعرف بتاريخ أبى الفداء. تأليف : الملك المؤيد إسماعيل أبى الفداء ، صاحب حماه. طبع مصر سنة ١٣٢٥هـ.

٣٧٨ - المخصص لأبى الحسن على بن إسماعيل النحوى اللغوى الأندلسى المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨هـ. مطبعه بولاق - الطبعة الأولى - القاهره ١٣١٧هـ - ١٣٢١هـ.

٣٧٩ - مدارس دمشق فى العصر الأيوبي. تأليف : د. حسن شمسانى. الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. منشورات دار الآفاق الجديده - بيروت -.

٣٨٠ - المدارس النحويه. تأليف : د. شوقى ضيف. الطبعة الخامسة - دار المعارف - القاهره.

٣٨١ - مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنه والبقاع. لصفى الدين عبد المؤمن بن عبد

الحق البغدادي المتوفى سنة ٧٣٩ هـ. تحقيق : علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٣٨٢ - مرآة الجنان : لليافعي. طبع في حيدرآباد سنة ١٣٣٧ هـ - ١٣٣٩ هـ.

٣٨٣ - المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب. طبع في دمشق سنة ١٣٩٢ هـ.

٣٨٤ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي.

تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.

٣٨٥ - المسائل البصريات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. تحقيق : د.

محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٨٦ - المسائل الحلييات. صنعه أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. تقديم وتحقيق : د. حسن هندواوي. الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.

٣٨٧ - المسائل الشيرازيات. تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٩ هـ. (جمعها أحمد بن سابور تلميذ المؤلف).

مخطوط مصور بمعهد المخطوطات العربية - القاهرة - رقم : ١٥٣ نحو.

٣٨٨ - المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. تحقيق : د.

محمد الشاطر أحمد محمد أحمد. الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م. مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر.

٣٨٩ - المسائل العضديات لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. تحقيق : شيخ راشد. منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية دمشق ١٩٨٦ م.

٣٩٠ - المسائل المنشورة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ).

تحقيق : مصطفى الحدري. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٩١ - المساعد على تسهيل الفوائد شرح للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات. طبع دار الفكر - دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م المملكة العربية السعودية - جامعه أم القرى.

٣٩٢ - مسالك الأبصار في مالِك الأمصار لابن فضل الله العمري. طبع في مصر سنة ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م.

٣٩٣ - المستدرِك على الصحيحين. للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي). دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.

٣٩٤ - المستدرِك على معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية). ترجمه المؤلف بقلمه. تأليف عمر رضا كحاله. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

مطبعة الرساله - بيروت - لبنان.

٣٩٥ - المستقصى فى الأمثال لجار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. الطبعة الثانية : ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٣٩٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل (وبهامشه منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ، وفى أوله فهرس رواه المسند من الصحابه وضعه محمد ناصر الدين الألبانى) المكتب الإسلامى - بيروت - . الطبعة الرابعه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٩٧ - مسند الحميدى للإمام أبى بكر عبد الله بن الزبير الحميدى المتوفى سنة ٢١٩ هـ. تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمى. عنى بنشره المجلس العلمى (كراتشى الباكستان الهند). الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

٣٩٨ - المسوى شرح الموطأ. تأليف الإمام ولى الله الدهلوى. علق عليها وصححها جماعه من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٩٩ - المشكاه الفتحه على الشمعه المضيه للسيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ.

تأليف : محمد بن محمد بن أحمد أبى حامد البديرى الدمياطى المتوفى سنة ١١٤٠ هـ. تحقيق : هشام سعيد محمود. مطبعة وزاره الأوقاف والشؤون الدينيه ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. الجمهوريه العراقيه.

٤٠٠ - مشكاه المصاييح. تأليف الشيخ ولى الدين محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزى. تحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى. منشورات المكتب الإسلامى بدمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٤٠١ - مصاييح السنه. للإمام أبى محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوى. تحقيق : د. يوسف المرعشلى. الطبعة الأولى : ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

طبع دار المعرفه - بيروت - لبنان.

٤٠٢ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي. المكتبة العلميه - بيروت - لبنان.

٤٠٣ - مصطلحات الكوفيين النحويه. إعداد - عبد القادر عبد الرحمن السعدى.

رساله ماجستير بإشراف أ. د. فايز زكى دياب ، مودعه بكلية اللغة العربيه جامعه الأزهر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٤٠٤ - المطالع السعيده. شرح السيوطى على ألفيته المسماه بالفريده فى النحو والتصريف والخط. تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى.

تحقيق: د. طاهر سليمان حموده. الدار الجامعيه للطباعه والنشر والتوزيع بالإسكندريه ١٩٨٣ م.

٤٠٥ - المعارف لابن قتيبه أبى محمد عبد الله بن مسلم (٢١٣ - ٢٧٦ هـ). تحقيق: د. ثروت عكاشه. الطبعة الثالثه - دار المعارف بمصر.

٤٠٦ - معالم الإيمان فى معرفه أهل القيروان لعبد الرحمن بن محمد الدباغ (مع استدراقات عليه لأبى القاسم بن عيسى بن ناجى). طبع فى تونس سنه ١٣٢٠ هـ.

٤٠٧ - معانى الحروف. تأليف: أبى الحسن على بن عيسى الرماني النحوى (٢٦٩ - ٣٨٤ هـ). تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبى. الطبعة الثانيه: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعه - السعوديه - جدّه.

٤٠٨ - معانى القرآن. صنفه: الأخفش الأوسط الإمام أبو الحسن سعيد بن مسعده المجاشعى البلخى البصرى (المتوفى سنه ٢١٥ هـ). تحقيق: فائز فارس.

الطبعة الثانيه ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م. الصفاه - الكويت.

٤٠٩ - معانى القرآن. تأليف: أبى زكريا بن زياد الفراء المتوفى سنه ٢٠٧ هـ. تحقيق: أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار. الطبعة الثانيه سنه ١٩٨٠ م.

الهيئه المصريه العامه للكتاب.

٤١٠ - معانى القرآن وإعرابه للزجاج (أبى إسحاق إبراهيم بن السّيرى). شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبى. الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. عالم الكتب - بيروت.

٤١١ - معاهد التنصيص للعباس عبد الرحيم بن عبد الرحمن (٨٦٧ - ٩٦٣). طبع المطبعه البهيه سنه ١٣١٦ هـ.

- ٤١٢ - معجم الأدباء لياقوت الحموي. مطبوعات دار المأمون بالقاهرة. الطبعة الأخيرة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- ٤١٣ - المعجم الأدبي تأليف: جبور عبد النور. الطبعة الأولى مارس ١٩٧٩ - دار العلم للملايين - بيروت.
- ٤١٤ - معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي. طبع: دار صادر للطباعة والنشر - دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت لبنان.
- ٤١٥ - معجم الشعراء للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ (ومعه المؤلف والمختلف للآمدي) تصحيح وتعليق: د. ف.
- كرنكو. عنيت بنشرهما للطبعة الأولى مكتبة القدس. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٤١٦ - معجم الشعراء في لسان العرب. د. ياسين الأيوبي. دار العلم للملايين.
- الطبعة الأولى ١٩٨٠ م - بيروت - لبنان.
- ٤١٧ - معجم قبائل العرب القديمه والحديثه. تأليف عمر رضا كحاله. الطبعة الخامسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مؤسسه الرساله - بيروت - لبنان.
- ٤١٨ - المعجم الكامل في لهجات الفصحى. جمع وترتيب د. داود سلوم. عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م. بيروت - لبنان.
- ٤١٩ - معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية) لعمر رضا كحاله. دار إحياء التراث العربى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
- ٤٢٠ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبد الله بن عبد العزيز البكرى الأندلسى. تحقيق وضبط: مصطفى السقا. الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. عالم الكتب - بيروت.
- ٤٢١ - معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية (باللغتين العربية والإنجليزية). دكتور: محمد إبراهيم عباده. دار المعارف - القاهرة.
- ٤٢٢ - معجم المصطلحات النحويه والصرفيه للدكتور: محمد سمير نجيب اللبدي.
- مؤسسه الرساله - دار الفرقان. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٤٢٣ - معجم المطبوعات العربية والمصريه. جمعه ورتبه: يوسف إيان سر كيس.
- طبع مطبعه سر كيس بمصر سنه ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.

٤٢٤ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. تأليف : محمد فؤاد عبد الباقي.

الناشر : دار الحديث - القاهرة.

٤٢٥ - معجم مقاييس اللغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥ هـ. تحقيق عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م - شركة مكتبه ومطبعه مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٤٢٦ - معجم النحو. تأليف : عبد الغنى الدقر. الطبعة الأولى بإشراف أحمد عبيد.

الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م. مؤسسه الرساله - بيروت - لبنان.

٤٢٧ - المغرب فى حلى المغرب لأبى سعيد المغربى المتوفى سنة ٦٨٥ هـ. تحقيق : د. شوقى ضيف. طبع دار المعارف - القاهرة.

٤٢٨ - معنى اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصارى المتوفى سنة ٧٦١ هـ. تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله. وراجعته : سعيد الأفغانى. الطبعة الثالثة - ١٩٧٢ م. دار الفكر بيروت.

٤٢٩ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده. طبع فى حيدرآباد سنة ١٣٢٩ هـ.

٤٣٠ - مفتاح العلوم. تأليف : أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ. الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م. مطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر.

٤٣١ - المفصل فى علم العربية : تأليف الإمام أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. وبذيله كتاب المفصل فى شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبى فراس النعسانى الحلبي. دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان.

٤٣٢ - المفضليات. للمفضل الضبى. شرح وتحقيق : أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون. طبع دار المعارف ١٣٧١ هـ.

٤٣٣ - المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ هـ.

تحقيق : كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للطبع - العراق - ١٩٨٢ م.

٤٣٤ - المقتضب لأبى العباس المبرد. تحقيق عبد الخالق عظيمه. طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميه - القاهرة - ١٣٨٨ هـ.

٤٣٥ - المقدمه الجزوليه فى النحو. تصنيف أبى موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولى

المتوفى بأزمور سنة ٦٠٧ هـ. طبع ونشر : مطبعه أم القرى. الطبعة الأولى بالقاهرة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤٣٦ - المقرب. تأليف على بن مؤمن المعروف بابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٩ هـ.

تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى. مطبعه العانى - بغداد. الطبعة الأولى ١٣٩٢ - ١٩٧٢. من منشورات رئاسه ديوان الأوقاف بالعراق.

٤٣٧ - المقصور والممدود لأبى العباس أحمد محمد بن الوليد بن ولاد النحوى.

طبع فى لندن. مكتب الهند سنة ١٩٠٠ م.

٤٣٨ - الممتع فى التصريف. لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ). تحقيق : د.

فخر الدين قباوه. منشورات دار الآفاق الجديده / بيروت - لبنان. الطبعة الرابعه ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٤٣٩ - المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجره سيدنا مالك بن أنس رضى الله عنه. تأليف أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى المتوفى سنة ٤٩٤ هـ. الناشر : دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان. طبعه مصوره عن الطبعة الأولى لمولاي عبد الحفيظ ١٣٣٢ هـ. الطبعة الأولى سنة ١٣٣١ هـ مطبعه السعاده - القاهرة.

٤٤٠ - المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى. لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى النحوى البصرى. تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين. ملترم الطبع والنشر - شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر. الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

٤٤١ - المنقوص والممدود للفراء. (مع التنبهات لعلى بن حمزه). تحقيق : عبد العزيز الميمنى الراجكونى. دار المعارف - القاهرة.

٤٤٢ - منهج المقال فى تحقيق أحوال الرجال ويعرف بالرجال الكبير لمحمد بن على الإسترأبادى. طبع على الحجر فى طهران ١٣٠٤ هـ.

٤٤٣ - موسوعه التاريخ الإسلامى والحضاره الإسلاميه. تأليف : د. أحمد شلبى. ملترم الطباعه والنشر مكتبه النهضه المصريه القاهرة - الطبعة السادسه ١٩٨٣ م.

٤٤٤ - الموشح شرح الكافيه لمحمد بن أبى بكر الخيصى. مخطوط مودع فى المكتبه الأزهرية برقم عام : ١٨١٣ خاص ٢٨٨.

٤٤٥ - الموشح فى مأخذ العلماء على الشعراء. تأليف : أبى عبد الله محمد بن

عمران المرزبانى المتوفى سنه ٣٨٤ هـ. المطبعه السلفيه ومكتبها ١٣٤٣ هـ - القايره.

٤٤٦ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (شرح قواعد الإعراب) للشيخ خالد الأزهرى. (بهامش إعراب الألفيه المسمى تمرين الطلاب للشيخ خالد).

طبع بمطبعه دار إحياء الكتب العربيه لأصحابها عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر.

٤٤٧ - الموضوعات للعلامه أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى القرشى (٥١٠ - ٥٩٧ هـ). تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان. المملكه العربيه السعوديه - المدينه المنوره - المكتبه السلفيه. الطبعه الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

٤٤٨ - الموطأ لإمام الأئمه وعالم المدينه مالك بن أنس رضى الله عنه. تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي. طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.

٤٤٩ - ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبي. طبع فى مصر سنه ١٣٢٥ هـ.

النون

٤٥٠ - نتائج الفكر فى النحو لأبى القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي. تحقيق : د. محمد إبراهيم البنا. دار الرياض للنشر والتوزيع / السعوديه. الطبعه الثانيه ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. طبع دار النصر للطباعه الإسلاميه - القايره.

٤٥١ - النجوم الزاهر فى ملوك مصر والقايره. لجمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى (٨١٣ - ٨٧٤ هـ) نسخه مصوره عن طبعه دار الكتب مع استدراقات وفهارس جامعه - وزاره الثقافه والإرشاد القومى - المؤسسه المصريه للتأليف والترجمه والطباعه والنشر.

٤٥٢ - نزهه الألباء فى طبقات الأدباء لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى. طبع فى مصر سنه ١٢٩٤ هـ.

٤٥٣ - نزهه الجليس ومنيه الأديب الأنيس : للعباس بن على الموسوى. طبع فى مصر سنه ١٢٩٣ هـ.

٤٥٤ - نسب قريش. تأليف الشيخ أبى عبد الله المصعب بن عبد الله بن المصعب ابن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام. تعليق وتصحيح أ. ليفى بروفنسال.

دار المعارف للطباعه والنشر بمصر - ١٩٥٣ م.

ص: ٥٤٠

٤٥٥ - النشر فى القراءات العشر. للحافظ أبى الخير محمد بن محمد الدمشقى الشهير بابن الجزرى المتوفى سنة ٨٣٣هـ. مراجعه : على محمد الضباع. دار الكتب العلميه - بيروت - لبنان.

٤٥٦ - النكت الحسان فى شرح غايه الإحسان. للشيخ أبى حيان النحوى الأندلسى الغرناطى المتوفى سنة ٧٤٥هـ. تحقيق : د. عبد الحسين الفتلى. الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مؤسسه الرساله - بيروت -.

٤٥٧ - نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب. تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقرئ التلمسانى. تحقيق : د. إحسان عباس. ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م. دار صادر - بيروت.

٤٥٨ - نهايه الأرب فى معرفه أنساب العرب. تأليف أبى العباس أحمد القلقشندى (٧٥٦ - ٨٢١هـ). تحقيق : إبراهيم الأبيارى. الناشرون : دار الكتب الإسلاميه - دار الكتاب المصرى - القاهره - دار الكتاب اللبنانى - بيروت. الطبعة الثانيه ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م. مطبعه نهضه مصر.

٤٥٩ - نهايه الأرب فى فنون الأدب لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى. مطبعه دار الكتب المصريه - القاهره.

٤٦٠ - النهايه فى غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦هـ). تحقيق : طاهر أحمد الزواوى ومحمود محمد الطناخى. دار إحياء الكتب العربيه - عيسى البابى الحلبي وشركاه. الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

٤٦١ - النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى. تحقيق ودراسه : د. محمد عبد القادر أحمد. الطبعة الأولى ١٩٨١ م - ١٤٠١ هـ. دار الشروق - بيروت - القاهره.

٤٦٢ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للإمام محمد بن على بن محمد الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥هـ. دار الجيل - بيروت - لبنان.

الهاء

٤٦٣ - هدايه السالك إلى ترجمه ابن مالك. تأليف محمد بن على بن طولون الدمشقى الحنفى المتوفى سنة ٩٥٣هـ. مخطوط بدار الكتب المصريه رقم ٧٩ مجاميع (الرساله رقم : ١١).

٤٦٤ - هديه العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى.

استانبول سنه ١٩٨١ م. أعادت طبعه بالأوفست - دار العلوم الحديثه - بيروت - لبنان.

٤٦٥ - همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطى المتوفى سنه ٩١١ هـ. تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون. ود. عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلميه / الكويت ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٥ م.

الواو

٤٦٦ - الوافى فى العروض والقوافى. صنعه : الخطيب التبريزى. تحقيق : الأستاذ عمر يحيى ، ود. فخر الدين قباوه. طبع دار الفكر - دمشق. الطبعه الثالثه ١٩٧٩ م - ١٣٩٩ هـ.

٤٦٧ - الوضع الباهر فى رفع أفعال الظاهر. تصنيف الإمام محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفى (٧٠٨ - ٧٨٦ هـ). تحقيق : د. جمال عبد العاطى مخيمر. الطبعه الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. مطبعه حسان - القاهره. انتهى.

ص: ٥٤٢

فهرس محتويات الجزء الثاني

أبنيه المصادر

٣

إعراب الفعل

٢٠٢

أبنيه أسماء الفاعلين والصفات المشبهه بها

١٢

عوامل الجزم

٢٢٩

الصفه المشبهه باسم الفاعل

١٨

فصل «لو»

٢٤٤

التعجب

٢٤

أما ولو لا ولوما

٢٥١

نعم وبئس وما جرى مجراهما

٣٤

الإخبار بالذى والألف واللام

٢٥٥

أفعل التفضيل

٤٤

العدد

٢٦٣

النعته

٥٢

كم وكأين وكذا

٢٧٨

التوكيد

٤١

الحكاية

٢٨٢

العطف

٧٣

التأنيث

٢٨٧

عطف النسق

٧٨

المقصور والممدود

٢٩٤

البدل

٩٩

كيفية تثنيه المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

٢٩٧

التداء

١٠٤

جمع التكسر

٣٠٤

فصل فى تابع المنادى

١٢٠

التصغير

٣٣٥

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

١٢٧

النسب

٣٤٩

أسماء لازمت النداء

١٣١

الوقف

٣٤٧

الاستغاثه

١٣٣

الإيماله

٣٧٩

الندبه

١٣٤

التصريف

٣٨٨

الترخيم

١٤١

فصل فى زياده همزه الوصل

٤٠٥

الاختصاص

١٤٩

الإبدال

٤١٠

التحذير والإغراء

١٥١

فصل فى إبدال الواو من الياء والعكس

٤٣٠

أسماء الأفعال والأصوات

١٥٧

فصل فى اجتماع الواو والياء وقلبيهما ألفا وقلب

النون ميما

٤٣٢

نونا التوكيد

١٦٥

فصل فى نقل الحركه إلى الساكن قبلها

٤٤٠

ما لا ينصرف

١٧٤

ص: ٥٤٣

فصل فى إبدال فاء الافتعال تاء ، وتاء الافتعال طاء

ودالا

٤٤٧

فهرس شواهد الشعر

٤٨٢

فصل فى أنواع من الحذف

٤٥٠

فهرس شواهد الرجز

٤٨٧

الإدغام

٤٥٤

فهرس الأعلام

٤٨٩

الخاتمه

٤٦٤

فهرس القبائل والطوائف والمذاهب

٤٩٤

فهرس شواهد القرآن الكريم

٤٦٧

فهرس البلدان والمواضع

٤٩٥

فهرس الحديث النبوى الشريف

٤٧٨

فهرس الكتب المذكوره فى الكتاب

٤٩٦

فهرس آثار الصحابه

٤٧٩

فهرس المصادر والمراجع

٤٩٧

فهرس الأمثال والأقوال المأثوره

٤٨٠

فهرس الموضوعات

٥٤٣

انتهى

ص: ٥٤٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

